تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صفحات من تاريخ مصر

(٩)

تاريخ مصر

فى عهد الخديو اسماعيل باشا

من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

لواضعه

إلياس الأيوبي

المجلد الثانى

مكتبة مدبولي

القاهرة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فهرست

المجلد الثانى

صفحة

فهرست المجلد الثانى

صفحة

صفحة



الباب الثالث

من الجزء الثالث "رابعة النهار"

تحقيق الشطر الثالث من الخطة المرسومة

(أى العمل على النهوض بمصر الى مصاف الدول العظمى)

إجمال

إن لعظمة الدول ثلاثة مظاهر كبرى أجمعت على حقيقتها أفكار البشر :

المظهر الأوّل : القوّة المادّية، واتساع السلطان بالفتوح والاستعمار .

المظهر الثانى : أبهة الملك وجلاله، لا سيما فى المواسم والأعياد .

المظهر الثالث : العناية بالعلوم ورفع شأنها وشأن القائمين برفع منارها وتوسيع دائرتها .

(فاسماعيل)، لكى يدرك غرضه الثالث، وأعنى به إقامة مصر فى مصاف الدول العظمى، لم يفتر لحظة، منذ أن جلس على العرش الى أن أحاطت به المصاعب المالية، عن بذل أقصى جهوده فى سبيل جعل بلاده تتجلى فى ثياب تلك المظاهر الثلاثة، وتحلى بحقيقتها . وهو ما سنبينه مفصلا فى الفصول التالية .

الفصــــل الأوّل [١]

القوة المـادّية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار

أيقنت أنى ذو حفاظ ماجد * من نسل أملاك ذوى أتواج

« بجدر بن ربيعة »

ميدانا التوسع أمام السلطان المصرى

أمام مصر، اذا ابتغت فخار الفتوح ومجد السلاح ، ميدانان : الميدان الشرقى ، من شماليه الى جنوبيه؛ والميدان الجنوبى ، من شرقيه الى غربيه . فيمكنها تسيير أعلامها نحو بلاد فلسطين واليهودية وفينقية والجليل وسوريا ؛ وتجاوزها زحفا : إما الى ما وراء جبال طورس من جهة؛ وإما الى ما وراء الصحراء السورية من جهة أخرى؛ أو يمكنها أن تصعد بتلك الأعلام مجرى النيل من جهة؛ وتسير بها منصورة فى بلاد النوبة تدوّخها من غربيها الى شرقيها؛ أو تجتاز بها القلزم من جهة أخرى، وتقيمها خافقة فى سماء العز فوق ربى اليمن وغيرها من البلاد العربيـة الجديرة بالاستعمار .

وتاريخ أيامها المـاضية العسكرية ، كلما اتقدت روح الفتح فى صدور فراعنتها أو أمرائها أو خلفائها أو ملوكها وسلاطينها، إنما هو عبارة عن وثبها بجحافلها وكتائبها وكراديسها الى أحد ذينك الميدانين أو الى كليهما معا .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير، و"رسائل جوردن باشا لأخته"، و"مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لو يليم ماك إى داى، و"حملة المصريين ضد الحبشة" لستزكرا، و "تقرير عن استيلاء الحبشان على الكشافة الجيولوجية والمينرالوجيـة المرسلة من أركان حرب الجيش المصرى" لمتشل . (ل . ك) .

عمل الأسرتين الثانية عشرة والثامنة عشرة

فبينما الأسرة الثانيــة عشرة الفرعونية — وهى بلا مكابرة خير أسرة جلست على العرش المصرى القديم — وجهت وجهها على الأخص شطر الميدان الشرقى ، وأقامت مظال سلطانها على فيافى شـبه جزيرة سيناء وربوع فلسطين ، قد تناولت مطامع الأسرة الثامنة عشرة المجيدة الميدانين معا ، وسار فراعنتها ، لا سيما (حاتاسو) — سميراميس وادى النيل — وطوطمس الثالث — اسكندر الأيام المصرية القديمة ونابوليونها — بجحافلهم المنصورة ، تارة الى ضفاف نهرى الفرات والسدنس شمالا ، والى اليمن السـعيدة وبلاد حضرموت جنوبا ؛ وطورا الى أعماق النوبة ، وما وراء الشـلال الرابع . بل ان طوطمس الثـالث لم يهب الفيافى الليبية ، وولج بجنوده البواسل الميدان الغربى المخيف ، وأخضع لسلطان أحكامه الحكيمة الأمم الوحشية القاطنة ما وراء تلك البيد بقـدر ما كان يمكن فى تلك الأيام ، اخضاع قبائل تنتقل بخيامها ومظالها فى شاسع أرجاء الصحارى الافريقية لسلطة منظمة .

عمل الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين بعدهما

واقتفى فراعنة الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين خطوات أسلافهم الأماجد : فحارب امزيس الثـانى على ضفاف نهر العاصى (الأورنتيس) وفى ضواحى حلب ؛ وقاتل رامزيس الثالث تحت قلاع ربخ تارة ، وأخرى عند خليج السلوم .

على أن عواهل مصر القـدماء كانوا الى التوسع فى الميدان الشرقى أميل منهم الى التوسع فى الميدان الجنوبى : إما لأن البلاد الشرقية كانت معروفة لديهم أكثر من البلاد الجنوبية ، وكانوا يعتقدونها أكثر من هذه ثروة وخيرات ؛ وإما لأنهم — لتوقعهم منها شرا ، لا سيما بعد غزوات شعوبها المختلفة التى قلبت السلطنة المصرية القديمة رأسا على عقب ، وعادت فأغارت على الوادى الخصيب ، وقوضت معالم الامبراطورية المصرية الوسـطى ، وأقامت على عرش فراعنتها الأماجد الأسرتين الهكسوسيتين

الخامسة عشرة والسادسة عشرة — كانوا يرون الحرب الهجومية خير أنواع الحرب الدفاعية وأجداها فائدة؛ وإما لأن بلاد الجنوب، بعد تزوج أحمس «المخلص» من من الأميرة نفرتارى النوبية الجميلة، وريثة عرش نبـاته، وانضمام بلادها الى بلاد التاج المصرى، وتلقب ابنها وولى عهدها "بأمير كوس" — وهو اللقب الذى أصبح ولى عهد الفرعونية المصرية يختص دائمـا به منـذ ذلك الحين، كما اختص بلقب "أمير ويلز" ولى عهد المملكة الانجليزية منذ أن ضم إدورد الأول البريطانى إمارة ويلز الى أملاك عرشه — باتت معتـبرة عضوا فى الامبراطورية المصرية، وجزءا متمما لكيانها؛ ولو أنها أنجبت فيما بعد ملوكا أصلهم مصرى أغاروا على قطر أجدادهم وجلسوا على عرش عواهلهم .

عمل الأسرة السادسة والعشرين

لذلك، حينما استتبت أقدام الأسرة السادســة والعشرين على عرش القطرين، واتقدت روح الفتح فى صدور أكابر فراعنتها، هب نيخاؤ الى الاكتساح فى الميدان الشرقى، بالرغم من أن رحلة عمـارته المصرية الفينيقية حول القارة الافريقيــة، واشتطاطها سواحلها كافة، من القلزم الى رأس العشم بالخير، فإلى بوغاز جبل طارق أو "عمد هرقل" — كما كان يدعى ذلك البوغاز فى تلك الأيام — فإلى ثغر بلوزا (الفرما) كان من شأنها أن تفتح أمام مطامعه ميدانا يشبع اتساعه الشاسع كل جوع الى الفتح ومجده، والاستعمار ونفره .

عمل البطالسة

ولمـا آل العرش المصرى الى البطالسة، فانما كان الميدان الشرقى مطمح أنظارهم ومجال جهودهم؛ وانما كانت كتائبهم تسير الى بطاحه لتبارز كتائب ملوك سوريا وغيرها .

والطولونيين والاخشيديين والفاطميين

كذلك كان ذلك الميدان عينه، بالرغم من وعورته، محط رحال فروسية الطولونيين المجيدين أحمد وخمارويه؛ والاخشيد؛ والفاطميين، الساطعى الشهرة، المعز والعزيز

والأيوبيين والسلاطين المماليك

ومن حذا حذوهما من خلفائهما ، وصلاح الدين الأيوبى ، البطل الأجل والسلطان الأكمل ، وكبار أبطال السلاطين المماليك المصريين ، من قطز وبيبرس البندقدارى وقلاوون والناصر ، الى برقوق و برسباى وقايتباى والغورى المنكود الحظ .

على أن الظلام الدامس الذى انسدلت سدوله على أقطار الميدان الجنوبى ، منذ أن أضاعت مصرنا الأسيفة استقلالها على يد ذلك الظالم المجنون ، قمبيز الفارسى ، كان يبرر الى حدّ ما انصراف همم الجالسين على عرشها عن انتشارها فيه ؛ لا سيما بعد أن ذاعت عنه الأنباء الخرافية التى روّجها كتّاب العرب وغيرهم ، والتى جعلت المخيلات تتصوّره أسود من الناس القاطنين فيه ومفعما أهوالا تتضاءل أمامها أهوال "بحر الظلمات" الشهير .

عمل (محمد على)

ولما أرادت العناية الإلهية أن يؤول زمام القطر المصرى الى يد (محمد على) القديرة ، وفتحت همة هذا النابغة المتفوّق وعزيمته آفاق آمال جديدة أمام البلاد ، فان الجهود المصرية وجهت شطر الميدان الشرقى أوّلا ؛ وسارت فيالق الفاتح الجديد تحت إمرة ولده طوسن فإمرة ولده (ابراهيم) الهمام الى البلاد العربية ترغم أنوف الوهابيين ، وتحنى جباههم أمام الجالس على عرش الأستانة . ولولا أنه تواترت الاشاعات عن وجود مناجم ذهب فى مجاهل السودان لما فكر (محمد على) فى فتح أصقاعه ، ولما شغل نفسه فى تجهيز الحملات اليها ، بالرغم من نزوح بقايا الأمراء المماليك الذين قضى عليهم الى اقليم دنقلا ، ورغبته فى اجتثاث جرثومتهم ، ومحق أثرهم .

ومع ذلك ، فانه هو أيضا حينما اتضح له أن حكاية مناجم الذهب "حديث خرافة يا أمّ عمرو" ، حوّل مطامعه عن الميدان الجنوبى بالمرة وأخذ يشرئب بها الى ظروف تمكنه من تسيير ألويته الى الميدان الشرقى المعتاد .

ولا غرو : فرجل مثله ، مغرم بالمجد والشهرة ؛ ورغاب فى أن تتحدث بسيرته الركبان والألسنة ؛ متحمس للاسكندر القائل وهو على ضفاف الهندس : «ألا ، كم أقاسى ، لكى تمدحونى أيها الأثينيون ! » ، وللبطالسة ، المذكرته بمجدهم جزيرة فارو المتقدّمة فى البحر ، شرقى سرايه براس التين ؛ رجل مثله ، كثير الكلام عنهم ، كأن مواطنته لهم توجب شيئا من القرابة والنسب بينهم و بينه ، حتى لقد يروى عنه أنه سمع مرة بعضهم يحكى قصة عن المكدونى العظيم تأخذ بمجامع الانتباه والالتفات ، فهتف بخيلاء قائلا : « وأنا أيضا من فيلّى[1] ! » أى من بلد الاسكندر؛ رجل مثله ، يفتخر بأنه ولد فى ذات السنة التى ولد نابوليون فيها ، و يتلذذ جدّا لدى سماعه الغربيين يشبهونه به و يلقبونه "نابوليون الشرق" ؛ رجل مثله ، نرانا — إذا سلمنا بمبدأ القائلين بتعدّد الأعمار ، وعود الانسان بعد موته مرارا عديدة الى الوجود الأرضى حتى يبلغ درجة الكمال ، فينتقل حينئذ ، بدون رجعة أرضية ، الى عالم أرقى من عالمنا هذا : وهو مبدأ البوذيين — نميل الى التسليم فعلا بأنه قد يكون (بطليمس صوطر) أو (بطليمس فيلاذلفس) المجيدين ؛ لأن ملكه كملكهما : أعاد الحياة الى مصر ، واختط لها سبيل وجود جديد ؛ ولأنه تحلى ، مثل كل منهما ، بمزايا رجولية باهرة ، لا بد لهـا من جعل اسمه ممجدا كاسميهما على ممرّ الدهور ؛ رجل مثله ، لم يكن ليرضيه إلا أن يسير أعلامه حيث سير أولئك الأماجد أعلامهم ؛ وأن يجعل بلاد السود دون غيرها موطنا لشهرته ، ومجالا لأعماله ؛ فيهمل الميدان الشرقى الذى كان لا بد لفعاله فيه من الدوىّ فى آذان عموم العالم المتمدين ، وحمل أقوامه ، مانحى الشهرة ، وضافرى

(١) أنظر : "مصر الحديثة" فى كتاب مرسيل المعنون "مصر" ضمن مجموعة المؤلفات التاريخية المنسوبة للأونيفير .

أكاليل المجد الأبدية ، وحدهم ، على التحدّث بها ، وتعطير صفحات التاريخ المستقبل بشذا تكبيرهم إياها ، وتعظيمهم البطل الذى تمت على يديه .

فمع استمراره على الرغبة فى الجنوب ، ليتخذ على الأخص من سوده جنودا للجيش الذى شرع ينشئه على النظام الأوروبى ، لم يعر ميدانه أهمية كثيرة ؛ وانما أبقاه فى قبضة يده لأنه كان من طبيعته ضنينا بملك آل اليها ، أن ينفلت منها . ولم يكن اهتمام خليفتيه (عباس) و(سعيد) بذلك الميدان أكثر من اهتمامه ؛ بل إن (سعيدا) ، على ما رأينا ، فكر وقتا ما بالتخلى عنه بالكلية .

(اسماعيل) يختار التوسع فى الميدان الجنوبى

فلما آل الأمر الى (اسماعيل) — وكان قد عرف شيئا عن السودان أيام أن أحمد ، وهو ولى العهد ، وسردار الجيش المصرى ، الثورة التى أهاجتها بعض قبائل عربية على حدوده — نظر الى الميدان الجنوبى بغير العين التى كان جميع أسلافه ينظرون اليه بها ؛ وأدرك فى الحال مالم يدركه جدّه العظيم والفراعنة الكبار، قبله ، أنه الميدان الحقيقى الذى يحسن بمصر أن تنشر فيه جهودها الفاتحة الممدنة ؛ لأنه الميدان الوحيد الذى لا يزاحمها أحد عليه ؛ بل الميدان الوحيد المحتاج الى عمل من الخارج يزيح عنه سدول الجهل والوحشية ، وينشر فوقه أعلام العرفان والعمران .

فأجال نظره فى أطرافه الشاسعة المترامية ، وشخص مليا الى بقاعه المتعدّدة المختلفة ، الكثيرة الخيرات بالرغم من الفوضى السائدة عليها ، المنتظرة الاستعمار ، والطالبة النظام ، لتزيد تلك الخيرات مائة ضعف ؛ وتأمل فيما قد تؤول اليه مصر من عز وسؤدد لو أتيح لها أن تتوغل ، بحدودها الجنوبية ، الى الجنوب تباعا ، وتمدّ ظل سلطانها بالتدريج من غربى ذلك الميدان الى شرقيه ؛ متقدّمة ومصباح المدنية والعمران فى يديها ؛ فتقيم سلطنة عظيمة ، تمتدّ من البحر الأبيض الى خط الاستواء ، ومن

بحر القلزم الى أقصى متاخمات الصحراء؛ سلطنة تتضاءل أمام اتساعها الذى لاحدّ له نفس الممـالك العثمانية الشاهانية ، ولا تضارعها فيـه إلا دول معدودة على سطح البسيطة[1] !

فوقع فى خلده فى الحال وجوب العمل على تحقيق هذه الأمنية الجلّى، للفوز بمجد فذ لا يشاركه أحد فيه، ولرفع منار مصره، بصفتها ممدّنة الجنوب أجمع ، فوق منار كل دولة شرقية سواها ؛ ومتى تحققت تلك الأمنية تمـاما ، وأصبحت الخديوية المصرية ثابتة الأركان، من شمالى القارّة الافريقية الى أواسطها، يمتدّ سـلطانها على واحد وثلاثين درجة من خطوط العرض، وعشر درجات من خطوط الطول، من يدرى ماذا يمكن لها حينئذ أن تعمل من الأعمال فى مسرح العظمة البشرية؛ وماذا يمكن لها أن تنال من التحقيقات فى ميدان آمالها القومية؛ وماذا يكون مآل علاقاتها بتركيا، الزاعمة حق السيادة عليها ! ؟

وكان حكمدار عموم السودان، حينما ارتقى (اسماعيل) عرش جدّه ، موسى باشا حمدى — وهو رجل مشهور؛ قمع عدّة ثورات محلية فى كردوفان وتقلى؛ وسنّ قوانين جديدة لجمع الضرائب، فأعطى كل فلاح "سركيا" بيـده ، ليدفع ماجعل عليه من الأموال، على ثلاثة أقساط معينه فى السنة، فكلما دفع قسطا قيد له فى "سركيه" ، قيده فى يومية الصراف؛ وجعل من الأهالى نظار أقسام ومعاونين ، وأمرهم فلبسوا الملابس العثمانيـة، فحسنت بذلك الحال؛ وسهل تحصـيل الأموال . فأصبح اسمه

(١) أنظر ما قاله فى هذا الصدد إدون دى ليون فى كتاب "مصر الخديوى" ص٣٤٢ ؛ واقرأ ما كتبه "ماريت باشا" موردا فى الكتاب عينه ص ٣٦٠ و ٣٦١ ؛ واقرأ على الأخص ما ختم به إدون دى ليون هذا فصله في السودان من الكلام الأنيق الحق !

معروفا فى البلاد، وشخصه محبوبا من العباد؛ فأنعم (اسماعيل) عليه برتبة فريق؛ واستدعاه اليه ليوقفه على حال تلك الديار. فذهب موسى باشا الى مصر فى ١٠ يوليه سنة ١٨٦٣ وأدّى واجب الشكر لمولاه على النعمة التى أسبغها عليه؛ ثم أوقفه على حقيقة حال الجنوب؛ وعاد مزوّدا منه بتعليمات الى الخرطوم. فأخذ يزيد عدد جنده هناك حتى بلغ الثلاثين ألفا من نظامية وباشبوزق؛ وسار بالبلاد على أحسن نظام، ممهدا السبيل لتحقيق مرامى مولاه؛ جامعا القلوب على حب أحكامه.

الملك ناصر والصائغ

وكان على جبال تقلى، فى أيام موسى باشا، ملك يقال له "ناصر"، اشتهر بالقسوة والوحشية: فكان اذا غضب على شخص وضعه عاريا مكتوفا على حجر محمى حتى يموت. ويحكى أن صائغا من صاغة الأبيض سمع بقسوته — وهو يذيب فضة على النار — فلما سالت قال: «حق هذا السائل أن يصب فى أنف الملك ناصر، جزاء قسوته وظلمه». فبلغ الخبر الملك ناصرا؛ فعزم على الإيقاع به، وأركن الى الحيلة. فأرسل اليه أربع جوار، هدية؛ وسأله أن يحضر مع الرسول الى الجبل ليصوغ بعض الحلى لنسائه؛ ووعده بمكافأة جليلة. فذهب الصائغ؛ فأعطاه بعض الفضة والذهب؛ فصاغها له. ثم أعطاه فضة وسأله أن يذيبها على النار؛ ولما سالت قال له: «أتذكر أنك اشتهيت مرة فى الأبيض أن يصب مثل هذا السائل فى أنفى؟» فسكت الصائغ وألجم لسانه؛ فأمر ناصر بعض العبيد فقيدوه؛ ثم أخذ الفضة وصبها فى أنفه وهى محماة؛ فتورّم دماغه ومات لساعته. ولكنه مالبث أن وقع خلاف بين ناصر وبين ابن عم له اسمه آدم دبال؛ ولما كان أهل ناصر قد سمّوه لكثرة ظلمه وقسوته، نصروا ابن عمه عليه؛ ففرّ بعائلته الى موسى باشا فى الخرطوم؛ فأرسله الى (اسماعيل) بمصر.

حرب بين عربان حمر وعربان الكبابيش

ووقع فى تلك الأثناء ، فى بادية كردوفان، حرب شديدة بين عربان حمر وقائدهم الشيخ مكى ود المنعم ، وبين عربان الكبابيش، وقائدهم الشيخ فضل الله ود سالم، اشتهرت بحرب "العقال"؛ لأن كلا الفريقين جمع رجاله وأولاده الى ساحة الحرب، وعقل الإبل ، وعوّل على النصر أو الموت ؛ وتقاتلا طويلا ، مستقتلتين ؛ فانتصر الحمر ، وغنموا نحاس الكبابيش وأموالهم .

ثورة السود فى كسلا

وفى أواخر أيام موسى باشا ثار الجهادية السود فى كسلا ثورة أدت الى سفك دماء كثيرة ، واستغرقت عدّة أشهر ؛ وكان السبب فيها سوء ادارة القوّاد وتأخرهم عن دفع مرتبات الجند . وتفصيل ذلك أنه كان فى استحكام كسلا آلاى فيه نحو أربعة آلاف من الجهادية السود ، ومعهم نحو ألف نفر من الباشبوزق الأتراك والشايقية؛ وكان المدير على البلد ابراهيم أدهم بك . فخطر له فى مارس سنة ١٨٦٥ أن يرسل غزوة على جبال البارية والبازة ؛ فأصدر أمره لأورطة من الجهادية وبعض الباشبوزق بالتأهب لها؛ فرفضوا الأمر وقالوا : « لا نسافر حتى نقبض المتأخر من رواتبنا» . فلما بلغ قولهم قومندان الأورطة، واسمه خطاب افندى، غضب وقال: «أأصبح للعبيد شأن يعصون به الأمر؟ فوالله لأسوقنهم للغزوة بالسياط » . فازداد السود تصلبا وعنادا ؛ ولما جاء الميعاد المضروب خرجوا من الاستحكام ووقفوا عند الباب المسمى باب سبدرات « طابورا » ، وجمعوا أسلحتهم أمامهم كوما ، وأرسلوا يخبرون قومندانهم أنهم لا ينتقلون من مكانهم حتى يقبضوا رواتبهم بتمامها ؛ وإن كان لم يزل ينوى تنفيذ أمره بالسياط ، كما قال، فليفعل . فجاءهم خطاب افندى على جواده ، ونادى بهم "سلاح آل"؛ فهجموا عليه ، وأوسعوه شتما وضربا بالعصى ؛ ونساؤهم من ورائهم يشجعنهم ويزغردن لهم . فلجأ خطاب افندى الى الفرار، وأخبر

المدير بما كان . فاهتم للأمر ، وخشى امتداد الثورة الى الآلاى كله ؛ وكانت الذخيرة بيـد ملازم منهم ؛ فأخرجها من يده ، وسلمها الى ضابط من ضباط الباشبوزق الأتراك ، وجمع التجار المغاربة وأهل البلد ، فسلحهم وضمهم الى الباشبوزق ، وفرقهم على أبراج السور .

أما العصاة فانهـم حملوا سلاحهم وساروا فى وجوههم نحو سـبدرات ؛ وكان قومندانهم قد وجه اليها بعض العسكر الباشبوزق بمدفعين وستين صندوقا ذخيرة محملة على ثلاثين جملا ليتقدّموا الغزوة ؛ فأدركهم العصاة فى الطريق ، واستولوا على الذخيرة والمدفعين ، بعد أن فتكوا بالعساكر ، وضربوا قائدهم ، السرسوارى سعيدا أغا أبا فلقة ، فأثخنوه وتركوه بين حى وميت ؛ ونزلوا فى سبدرات .

فعقد المدير ناديا من الضباط والتجار والأعيان للنظر فى أمر الأورطة ؛ فأقروا على أن يرسلوا اليهم رواتبهم المتأخرة ، ويتداركوا أمرهم بالتى هى أحسن ، حتى تطمئن نفوسهم ؛ ثم ينفذون فيهم رأيهم ؛ ففعلوا . وكان فى كسلا اذ ذاك الأستاذ السيد الحسن ابن الأستاذ السيد محمد المرغنى ، مؤسس الطريقة المرغنية فى السودان ؛ فتكفل بالأمر فحملت النقود له ؛ فذهب بها الى سبدرات ووزعها على العصاة بالتساوى ؛ فأصاب كلا منهم أربعة ريالات ؛ ثم عنفهم على مسلكهم ، وطلب اليهم أن يرجعوا الى كسلا فرضوا ، على أن يكون غير خطاب افندى قومندانا عليهم ؛ فعاد الأستاذ الى كسلا وأخبر المدير بما كان ؛ فأرسل اليهم عثمان بك قائمقام العساكر ليقودهم ، ويغزو بهم الجبال ؛ فقابلوه بالطاعة ؛ وساروا معه فى الغزوة ؛ فأقاموا فيها ثلاثة أشهر وعاد بهم الى كسلا .

وكان المدير قد كتب فى أثناء ذلك الى اللواء حسن باشا فى الخرطوم يخبره بما حدث ؛ فأرسل حسن باشا الميرالاى عليا أبا ودان بك لاستلام قيادة الآلاى ؛

ثم حضر بنفســه على الأثر للنظر فى الأمر . فوصـل كسلا قبل رجوع الأورطة بشهر . فلما حضرت عقد مجلسا سريا للنظر فى أمرها ؛ فاتفق الرأى على أن يوزعوا العساكر على عربان الهدندوة ، بحجة جمع الضرائب ، ثم يأمروا العربان بالقبض عليهم . فصدر الأمر للأورطة ، فخرجت الى الميت كاب بقيادة الميرالاى على أبو ودان بك ؛ وأمر على بك ضباطها — وكان أكثرهم من المصريين — بالتفرق بين القبائل لجمع الضرائب . فأدرك العساكر أن فى الأمر دسيسة ، ورفضوا السفر . ولمـا أغلظ لهم الضبـاط فى الكلام هجموا عليهم ، وقتلوا أكثرهم ، وانتشروا فى البـلدة ، فنهبوها ؛ وانقلبوا راجعين الى كسلا .

أما على أبو ودان بك ؛ فانه نجـا منهم بكل مشقة ، وخف الى كسلا ، فوصلها قبلهم ، وأخبر اللواء والمدير بما كان . فبعد أن فارقا منزليهما ، داخل الثكنة ، ودخلا ديوان المديرية بعائلتيهما ، أخذا يستعدّان لملاقاة العصاة . وكان السرسوارى سعيد أغا قد شفيت جراحه ، فأمراه بالمحافظة على الذخيرة مع عساكره ؛ وجمعا الأسلحة من الأورط الثلاث الباقية فى كسلا ووضعاها فى الثكنة ، بدلا من وضعها فى خزينة السلاح ؛ وأدخلا الشايقية الباشبوزق داخل السور ، وضماهم الى المغاربة وغيرهم من سكان المدينة ، وفرقاهم على الأبراج ، وأمراهم بضرب عساكر الأورطة عند وصولها .

وفى صباح ٥ يوليه سنة ١٨٦٥ حضرت الأورطة ، سائرة بانتظام عسكرى ؛ فأمر اللواء والمدير بعدم التعرّض لها ؛ ودخلا ديوان المديرية ، فتحصنا فيه . فلما اقترب العصاة من باب الجنائن أطلق عليهـم البلوكباشى محمد أغا المردلى عيـارا ناريا على خلاف الأمر ، فقتل منهم شاويشا وقال : «هذا ثأر ابن عمى الذى قتل يوم الثورة عند سلب الذخيرة» ثم أطلق عيارا ناريا آخر ، فقتل أومباشيا ؛ فهاج عساكر الأورطة

إذ ذاك ، ودخلوا القشلاق ؛ وكان فيه الضباط المصريون وعدّتهم ستة وعشرون ، فقتلوهم عن آخرهم . أما خطاب افندى فبعد أن قتلوه وضعوا عليه يبيسا وأحرقوه بالنار .

ثم اجتمعت عليهم الأورط الثلاث الباقية ؛ وتعصبت للجنسية ضدّ الأتراك والعرب ؛ وكسر رجالها أبواب الغرف التي وضع فيها سلاحهم ؛ فأخذوه ، وتحصنوا فى الثكنة ؛ وفتحوا فيها المزاغل وقطعوا السابلة ؛ وانتشر أكثرهم فى البيوت ، ينهبون ويسلبون .

وكان السيد حسن المرغنى قد ذهب الى «سبدرات» ؛ فأرسل اليه المدير يدعوه ؛ فحضر فى اليوم التالى (٦ يوليه) الى «حلة الخلانقة» غربى «الاستحكام» ؛ وكتب الى العصاة يسألهم الكف عن الحرب ؛ وسلم الكتاب الى أحد خلفائه ؛ فرفعه على قصبة ، ودخل به الاستحكام ، وهو ينادى : «جاءكم كتاب السيد الحسن !» فتلقاه العصاة بالقبول ، وكفوا عن الحرب . ثم دخل الأستاذ ؛ فهرعوا اليه يقبلون يديه — ياالقوة المؤثرات الأدبية ! — وشكوا اليه أمرهم ؛ فوعدهم بالراحة .

ثم ذهب الى اللواء والمدير وعقد مجلسا للنظر فى تسكين الفتنة . فقرّ الرأى ، المرة الثانية ، على استخدام العربان للقبض على السود ! — وكان رأيا سخيفا ! — فجمعوا جموعا كثيرة من خيالة وقرابة من « الهدندوة » و « الخلانقة » وعرب سبدرات والجادين وبنى عامر ، ووضعوهم فى الخاتمية ! ثم ذهب السيد الحسن الى العصاة ، وقال لهم : « قد اتفق الرأى على أن تخرجوا من الاستحكام بجميع أمتعتكم ، وتذهبوا الى حيث تشاؤون ! » .

فشعر السود أن فى الأمر مكيدة كالتى كيدت لهم فى الميت كتاب ؛ فأبوا أن يخرجوا إلا اذا أعطى كل منهم ١٢ طلقة من الذخيرة (الجبخانة) ، ليحموا بها أنفسهم اذا غدر

بهـم . فاتفق رأى الجميع على اجابة طلبهم — وربمـا رأوا أن فى ذلك نجاة لهم من آفتين : آفة السود، وآفة العربان؛ ولكنّ سعيدا أغا أبا فلقة، المولج فى حفظ الذخيرة، وصاحب الثار على العصاة، رفض الرأى بتاتا، وقال : « انى لا أعترف بسـلطة أحد منكم علىّ، وأحسب نفسى مسؤولا عن الجبخانة عند أفندينا رأسا ! » فأجابه المدير واللواء : «اذا نحن لم نعطهم القدر القليل الذى طلبوه من الجبخانة، فلا حيلة لنا فى القبض عليهم، بل نخشى أن يهاجموك فيقتلوك أنت ورجالك، ويستولوا على الذخيرة كلها، فبقى أن نختار أهون الشرين، ونعطيهم ماسألوه؛ ثم ننظر رأينا فيهم ! » .

قال سعيد أغا : «أأهون الشرين تختارون فى تسليمكم جبخانة الحكومة الى عصاة خونة، تمرّدوا عليها وقتلوا الجمّ الغفير من رجالها ؟ أفى الدنيا شر أعظم من أن يظهر رجال العسكرية الجبن أمام العبيد أولاد الجوارى، فيسلموا لهم بمطالب ما أنزل الله بها من سلطان، ويعطوهم الجبخانة ليستخدموها فى حربهم ؟ أليس الأجدر بنا أن ندعوهم الى الطاعة ؟ فان أبوا حاربناهم حتى نفوز أو نموت مشرفين . ومع ذلك فاختاروا أنتم لأنفسكم ما تشاءون؛ أما أنا فقد اخترت الموت على التسـليم بمطالب هؤلاء الأجلاف؛ واذا هاجمونى فى محلى وعجزت عن صدّهم فانى أركب برميلا من البارود، وأشعل النار فى الجبخانة كلها؛ فأقتل نفسى، ولا أمكنهم من طلقة واحدة منها» .

وبلغ العصاة هذا القول؛ فتركوا السفر، وانقسموا أربع فرق، حسب أجناسهم : الدنكة، والفور، والنوبة، والمولدين؛ فتولى كل فرقة رئيس منهم، وانتشروا فى البندر ينهبون ويسلبون . ونزلت فرقة الدنكة على منزل رجل اسمه الحاج أحمد ود عجيب — وكان فيه مطمورة غلة — فقتلوا الحاج أحمد وأخاه؛ وتقدّموا الى باب

المطمورة لإخراج الغلة . وكان للحاج أحمد بنت تسمى آمنة ؛ فلما رأت أباها وعمها مقتولين هان عليها الموت . فأخذت سيفا ووقفت فى الباب ؛ فصدتهم عن الدخول ، وقتلت خمسة منهم . فتسلقوا السقف ونقبوه ونزلوا اليها ؛ فقتلوها وأخذوا الغلة .

وكان المدير قد أرسل يطلب المدد من الخرطوم — وكان الحكمدار العام موسى باشا قد توفى فيها منذ بضعة أشهر ، وقام بشؤون الأحكام مكانه عمر فخرى بك — فرفع عمر هذا الخبر الى (اسماعيل) بمصر؛ فاهتم (اسماعيل) بالأمر حق الاهتمام ، وبعث جعفر باشا صادق واليا على السودان . فذهب اليه عن طريق كروسكو ؛ واتخذ جعفر باشا مظهر وكيلا له ؛ وأرسله بجيش ومدفعين الى كسلا عن طريق سواكن لاخماد الثورة ؛ وبعث بالأوامر المشددة الى فخرى بك ليبادر الى إرسال النجدات من حاميات البلاد حتى يصل مدد مصر .

وكان أول من وصل كسلا ، مددا ، السرسوارى على كاشف الكردى ، ومعه أربعمائة رجل من الباشبوزق ؛ وجاءها من القضارف فى أواخر يوليه سنة ١٨٦٥ ، ونزل فى ديوان المديرية . وبعد أن وصل ببضعة أيام خرج أحد رجاله بجمله ليرعاه ؛ فلقيه جماعة من السود المتمردين ، فسلبوه جمله وسلاحه وذخيرته ؛ فعاد الى على كاشف شاكيا . فغضب على كاشف ، وضرب طبل الحرب ، وتهيأ للقتال . وكان السيد حسن المرغنى لا يزال مقيما داخل الاستحكام ؛ فأتى اليه وسكّن غضبه ، وتكفل له برد الجمل والسلاح ؛ ثم ذهب الى العصاة وتلطف لهم ؛ فردوا الجمل والسلاح ؛ ولكنهم أنكروا أنهم أخذوا شيئا من الذخيرة . فصمم على كاشف رأيه على استرجاعها . ولما لم يردوها خرج اليهم ليلا فى ضوء القمر ، وأشعل فيهم النار ؛ فقابلوه بالمثل . ولما ثقل عليه الرصاص عاد الى ديوان المديرية وتحصن فيه . وفى اليوم التالى فتح السود المزاغل

فى الثكنة والمنازل التى فى جواره ، وأخذوا يرمون المـارّة بالرصاص ؛ فقطعوا السابلة ، وحبسوا الناس فى منازلهم مدّة ستة وعشرين يوما حتى حضر آدم بك من واد مدنى ، فالخرطوم ، فبربر ، بمدد من الجنود المنظمة ، والباشبوزق ؛ فكفوا عن الحرب .

وكان آدم بك من أعظم ضباط الجيش المنظم ؛ وقد تربى فى مصر ورافق (ابراهيم) الهمام الى سوريا ، فاشتهر بالبسالة والدربة وحسن السياسة ؛ وكان (اسماعيل) يعرفه . فلما بلغه أنه ندب الى كسلا كتب اليه بالتركية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٥ ينبؤه بارسال قوة بقيادة وكيل الحكمدارية ، ويبلغه ثقته من أن يتمكن هو وذلك الوكيل من اخماد الثورة ، ويزوّده بتعليمات تقضى باستعمال الشدّة مع العصاة وتعقبهم وقتلهم أو أسرهم ؛ وختم كتابه بالجملة التالية «وإنى أعلم بسالتك وحسن سياستك منذ كنت مع المرحوم والدنا فى سوريا ؛ فحقق آمالنا بك ؛ وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام» .

فلما وصل آدم بك الى كسلا ، أنزل جنده خارج السور ، تجاه الباب الشرقى ؛ وأخذ بروجيه وبلطجيه وذهب رأسا الى الثكنة حيث يقيم العصاة ؛ فأمر البروجى فضرب « نوبة جمعية ضباط » ولما اجتمع الضباط عليه خاطبهم آدم بك قائلا : « يا أولادى ! ما هـذا التمرد والعصيان اللذان جاهرتم بهما ؟ ألستم أولاد أفندينا الذى شرفكم بخدمته ، وأجرى لكم الرزق والخيرات السنين الطوال ؟ أيحسن بكم أن تعصوه وتنتقضوا على حكومته ، وهو قد عهد اليكم تأييد سلطته فى البلاد ؟ نعم إنكم مظلومون لعدم أخذكم رواتبكم فى أوقاتها ، ولكم أن ترفعوا أصواتكم بالشكوى ؛ ولكنكم خرجتم عن حد الشكوى ، ووسعتم الخرق . ومع هذا فانى أرجو إصلاح الأمر ، وأخذ العفو لكم من ولىّ النعم . فاذا سألوكم بعـد الآن فقولوا : إنا لم نجد ضابطا

عظيما من أبناء جنسنا نرفع اليه شكوانا ليبلغها الى ولىّ نعمتنا ، فكان منا ما كان .
وأريد منكم الآن أن تخرجوا خارج السور، فتقيموا بين جبل مكرام وجبل كسلا حتى يصل اليكم العفو . ولا تغتروا بقوّتكم وكثرة جموعكم : فان «يد الميرى طويلة» فها أنا قد جئت بجيش من العساكر السود والباشبوزق، وجاء قبلى جيش آخر، والمدد آت فى الطريق من كردوفان وسنار وبربر ومصر. فاذا تماديتم فى العصيان، فانهم يجتمعون عليكم ويقتلونكم شر قتلة . فاقبلوا النصح وسلموا أمركم الىّ ، وأنا أدبركم بحكمتى ومروءتى » .

ومع أن آدم بك كان عربى الجنس، أبوه محمد ضو البيت شيخ عربان دار حامد بكردوفان، إلا أنه كان شديد السمرة جدا، وعارفا بأخلاق السود، حتى كان يظن أنه منهم . فاستأنس ضباط العصاة به واطمأنوا لكلامه ، خصوصا لأنه خاطبهم كأب ؛ فامتثلوا أمره ، وخرجوا من الثكنة بجنودهم الى المكان الذى عينه لهم خارج السور .

وبعد وصول آدم بك بأربعة أيام حضر الصارى ششمه عبدالله باشا من الخرطوم وبربر ومعه ثلاثة ارادى من الباشبوزق، وعسكر خارج السور . فعقد اللواء حسن باشا مجلسا فى ديوان المديرية مع عبدالله باشا هذا والمدير وآدم بك وسائر الضباط والسناجق، للنظر فى شأن العصاة . فقرّ رأيهم على تجريدهم من السلاح . ووكلوا تنفيذ قرارهم لآدم بك ؛ فنفذه، وسلمه العصاة سلاحهم عن رضى . ثم عقد الضباط مجلسا آخر، للنظر فيما يفعلونه بعد . فكان رأى الأكثرية على قتلهم . فأنكر آدم بك هذا الرأى، وقال : «إنى حلفت لهم بشرفى أنه لا يقع عليهم حكم إلا إذا صدّق أفندينا عليه ، وعلى هذا سلمونى سلاحهم . فالآن نرفع الأمر الى أفندينا، والذى يأمر به نفعله » .

فأخذا المجلس برأيه ؛ ولكنه أقر على شدّ وثاقهم الى أن يأتى الرد بشأنهم من مصر . فأمروا عساكر الباشبوزق : فركبوا خيولهم ، واحتاطوا بهم من كل جانب ، وأخذوا حبالا من المخازن ، وشرعوا فى تقييدهم ، وإدخالهم فى الثكنة ، جماعة بعد جماعة . وانهم لكذلك ، واذا ببلوكباشى من الباشبوزق اختطف بنتا من يد شاويش من الآلاى ليتمكن من تقييده ؛ فبكت البنت ؛ فسأله أبوها أن يتركها وشأنها ؛ فشتمه البلوكباشى ورفسه برجله — آه من تعسف أولئك الباشبوزق ! — فأخرج الأسـود سكينا من كمه ، وطعن البلوكباشى فقتله ، وهاج السود كلهم . فأمر عبد الله باشا الباشبوزق فأطلقوا الرصاص عليهم ؛ فقتلوا أكثرهم ، وهم لا يستطيعون عن أنفسهم دفاعا ، وقبضوا على الباقين قبض اليد ، وزجوهم فى السجن .

ثم لم يكن إلا القليل حتى حضر جعفر باشا مظهر وكيل الحكمدارية بجنده وحقق أسباب الثورة . وكان صاغ يقال له محمد افندى أبوخطلك قد كشف عن حظه فى الرمل ؛ فقيل له انه إذا بقى مع المديرمات شنقا . فانضم الى العصاة ؛ وذلك قبل مجئ آدم بك من الخرطوم بيومين . فأمر جعفر باشا بشنقه ، فشنق — وهكذا قضى عليه جهله وتصديقه بكلام المنجمين ! — ثم شنق بعـده يوزباشى اسمه بشير أغا السودانى ؛ وكان قد اتحد مع العصاة بعـد رجوعهم من الميت كتاب . أما المتمردون الآخرون الذين سلموا من القتل فى حادثة البلوكباشى فان جعفر باشا جعلهم ثلاث فئات : فجعل الذين بدأوا بالثورة مع خطاب أفندى ثم عصوا فى الميت كتاب فئة أولى ؛ والذين عصوا بعد رجوع الفئة الأولى من الميت كتاب فئة ثانية ؛ والذين كانوا متغيبين فى الجهات خارج البندر أو الذين كانوا فيـه ولم يظهروا العصيان فئة ثالثة . فحكم على رجال الفئة الأولى بالإعدام . فأوثقوهم وصفوهم على خندق حفروه لهم فى سفح جبل مكرام

وضربوهم بالرصاص، فسقطوا فى الخندق، ثم ردموا الخندق . فكان من الردم تل ظاهر. وحكم على رجال الفئة الثانية بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة . فاستخدموهم أولا فى بناء المنازل التى خرّبوها . وأما رجال الفئة الثالثة فنظم منهم ثلاثة بلوكات، وأبقاهم فى المديرية .

وأما المدير، ابراهيم بك أدهم ، فكان قد توفى قبل وصول جعفر باشا الى كسلا بأيام قليلة ، وكانت وفاته بغتة ، حتى قيل إنه شرب سما ليتخلص من الاهانة والعقاب . وتوفى بعده عبد الله باشا الصارى ششمه، ثم عثمان بك الذى خلف خطاب افندى على قومندانية المتمردين، وكان اللواء حسن باشا قد أصيب باسهال قبل وصول جعفر باشا الى كسلا، فتوفى بعد وصوله بأيام قليلة ! وهكذا انتهت ثورة الجند السود فى كسلا، بعد أن جرت الخراب على أهلها ، وضاع فيها الكثير من النفوس والأموال . ولم تكتف بهذا، بل جرت وراءها ذيلا، أى حمى وبائية نجمت عن فساد الهواء لكثرة القتلى . فمات بها خلق كثير[(١)] .

وعاد جعفر باشا مظهر بعد ذلك الى الخرطوم ، وذهب آدم بك الى مصر طوعا للأمر . فأنعم عليه (اسماعيل) برتبة اللواء وبالنيشان المجيدى الثانى . ولما كان جعفر باشا صادق قد أصيب بمرض، وقفل عائدا الى مصر، سمى الخديو جعفر باشا مظهر حاكما عاما للسودان مكانه ، مكافأة له على إخلاصه فى خدمته (٥ مارس سنة ١٨٦٦) . فجمع جعفر باشا العساكر السودانية من التاكة وواد مدنى وكردوفان وغيرها وأرسلهم الى مصر، وأتى بعساكر مصرية عوضا عنهم .

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير .

وكان (اسماعيل) — مذ نظر الى الميدان الجنوبى نظرته الثاقبــة التى ذكرناها ، ووطن عزمه على جعله مجال جهوده — قد رأى فى الحال : (أولا) أن إبقاء أعلام الدولة العثمانيـــة خافقة على جانب لا يستهان به من سواحل بحر القلزم قد يكون من أكبر العقبات فى سبيل تحقيق مراميه ، وقد يجر الى مشاكل مع تلك الدولة فى غير الوقت المناسب ، ويحسن بمصر اجتنابها بالكلية .

تنازل تركيا لمصر عن سواكن ومصوّع وتوابعهما

فأقبل يبذل المرغبات المــالية لتركيا فى التنازل له عن ممتلكاتها هناك ، مؤكدا لها فى الوقت عينه أن تنازلها له عنها — وهو التابع المخلص لها — لن يخرجها فى الحقيقة عن حوزتها ، ويكون أقرب الى «معمورية» تلك الممتلكات عينها ، بسبب قربهــا من مصر ، وبعد تركيا عنها ؛ وهى «المعمورية» التى تهم الباب العالى فوق كل شئ ، كتأكيده ، حتى تمكن فى نهاية الأمر من حمل الاســتانة على إصدار فرمان فى شهر مايو ســنة ١٨٦٥ تنازل السلطان بموجبه ، له ، عن سواكن ومصوّع وتوابعهما ، مقابل سبعة آلاف وخمسمائة كيس ، أى سبعة وثلاثين ألفا وخمسمائة جنيه مصرى ، يدفعها سنويا الى صندق ولاية جدّة ، لتعمير الطريق الموصل الى مسجد الله الحرام ، والقيام بشؤون بيت الله . ومع ان ذلك الفرمان قضى بأن التنازل للخديو دون ذريته وخلفائه ، فان (اسماعيل) لم ييأس من جعله وراثيا فى المستقبل[1] .

الإقبال على إصلاح الجندية والبحرية

ورأى (ثانيا) أنه ، سواء أنجح فى نزع أعلام الدولة العثمانية عن شواطئ القلزم وإحلال أعلامه المصرية محلها بطريقة سلمية ، أم لم ينجح ، لا بدّ له من إصلاح جنديته وبحريته إصــلاحا كليا يجعلهما كفؤين لمقابلة الطوارئ . ولم تكن ثورة السود فى كسلا ، التى روينا أخبارها ، واضطراب الأحوال فى السودان ، الاضطراب

(١) أنظر هذا الفرمان فى "مجموعة الفرمانات" لفيليب جلاد .

البادية مظاهره عيانا فى حادثة الملك ناصر، وفى حرب "العقال" السابق ذكرهما، وفى حوادث أخرى كثيرة سنأتى على بيانها فى حينه، إلا ليزيداه يقينا فى وجوب إجراء ذلك الاصلاح، وثباتا على السير فى سبيله.

تاريخ وجيز للتجنيد المصرى البحت

وكان التجنيد بمصر، لغاية ما اختمرت فكرته فى دماغ (محمد على)، آفة مجهولة. وانما ندعوه "آفة"، لا لأنه "آفة" فى الحقيقة، فانا، وان كنا ممن يكرهون الجند القائم، ويعدونه ضربة على حياة البلاد الاقتصادية — وطالما كان فى الواقع ضربة على الزراعة، لا سيما فى أيامه الأولى، ولغاية أواخر القرن الماضى — وكنا ممن يعتبرونه داعيا الى تيقظ نيران الأطماع فى قلوب رؤساء الأمم، بل فى قلوب الامم عينها، وحاملا لها على إشهار الحروب وشن الغارات على من هو دونها بأسا وقوة، كما دلت الحرب الأخيرة عليه، إلا اننا لا نغفل عما فى نظام الجندية من مزايا ومنافع مادّية وأدبية، لا سيما فى البلاد المتعددة الأجناس والملل والنحل. فانه لو لم ينجم عنه فى مثل هذه البلاد من الفوائد سوى ايجاد رباط أخوة بين أفراد تلك الأجناس والنحل والملل، لكفى؛ فكيف وهو مدرسة تمارين رياضية مقوية للاجسام، وتمارين معنوية مدربة للارواح، ومغذية لها بألبان فضائل فردية : كالهمة والنشاط والترتيب؛ واجتماعية : كتضحية الأنانية وكالمروءة واحترام القوانين والولاء للوطن وحبه، وهلم جرا. ولكنا دعوناه "آفة"، لأن العقلية المصرية كانت تعدّه كذلك فى أول نشأة نظامه، ولا تزال فى ذات عصرنا هذا تعتبره كذلك الى حدما.

وربما التمس لها عذر فى السابق، ولو أنه لا عذر لها الآن. فان طرق التجنيد ومغبته فى بادئ أمره كان من شأنهما إظهاره فى مظهر الشئ الكريه جدا امام أعين الفلاحين. فان (محمد على) حاول أوّلا ايجاد جند من السود. فأخذ يبث البعثات

العسكرية فى السودان لا قتناصهم والإتيان بهـم الى أسوان حيث أقام الكولونيل سيف، المعروف فيما بعـد باسم "سليمان باشا الفرنساوى"، فى انتظارهم، ليدربهم ويعلمهم، ويكوّن منهم جيشا نظاميا مؤلفا على الطريقة الغربية البونابرتية . ولكنه لم يفلح ، لأن معظم أولئك السود كانوا يهلكون أوّلا فأوّلا : إما بسبب المشاق التى كانوا يتحملونها أثنـاء المجئ بهم من بلادهم وسوء تأثيرها على صحتهم ؛ وإما بسبب عدم اعتيادهم طقس مصر، وتغير المناخ عليهم .

فحـاول (محمد على) ، إذا ، تكوين جيش نظامى من ممـاليكه الخاصة وأتباعه المخلصين له . ولكنه لم يفلح أيضا لداعى حقدهم على معلمهم الفرنساوى ونفورهم من التعلم على يديه نفورا ذهب بأحدهم الى محاولة الفتك به . فان سيف كان يوما يعلمهم الرماية بالبنادق ؛ فما كان من ذلك الواحد إلا أنه صوّب بندقيته نحوه وأطلقها عليـه . فمرت الرصاصة بالقرب من جبهته وذهبت بجزء من قبعته ، وهو واقف لا يبدى حراكا، مع علمه أنه مرمى بندقية ذلك المملوك، وبالرغم من أن عينه كانت فى عينه . ولكنه، بعد أن أظهر للجميع شجاعته وعدم مبالاته بالموت على تلك الكيفية ، وثب على المملوك واغتصب بندقيته منه بعنف ووقف مكانه فى الصف وصوبها الى المرمى وأطلقها ؛ فأصابته فى وسطه . فرد حينئذ البندقية الى الرجل وقال له بانفعال : «هكذا تكون الرماية يا حمار! فتعلم»[1] .

فطرب المماليك لشجاعة الفرنساوى الجسور ؛ لأن الشجاع يطربه عمل الشجاعة حتى لو بدا من خصمه ؛ وباتوا أكثر انقيادا له . فتسنى لسيف جعل صف ضباط وضباط مهرة منهم . أخيرا تحوّل (محمد على) الى فكرة إنشاء الجيش المرغوب فيه

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لمرسيل فى كتابه المعنون "مصر" فى ضمن مجموعة الاونيفير .

من أبنـاء مصر أنفسهم ، بالرغم من أن المحيطين به أنكروا على المصريين استعدادهم العسكرى ، و رموهم بالجبن وخور العزائم .

ولكنه ، لعلمه أن المصريين يكرهون الابتعاد عن أهلهم ، والتغرب عن أوطانهم ؛ ويكرهون بالتـالى الجندية التى تضطرهم الى ذلك ، أقبـل يجمعهم ويجندهم بالقوّة والعسف ؛ وأخذ يخطفهم ، زمرا زمرا ، من قراهم ونواحيهم ؛ ويرسلهم ، أفواجا أفواجا ، الى الصعيد حيث كان سيف — وقد اعتنق الدين الاسلامى ، لإزالة أكبر فارق بينه وبين جنوده ، وأصبح "سـليمان بك" — يعلمهم ويدرّبهم . وما زال (محمد على) مقيما على طريقة تجنيده هذه حتى تكون لديه ذلك الجيش الزاهر ، الذى مكنه (أوّلا) من الاستغناء عن جنده غير النظامى ، والدائم التمرّد من الألبانيين والمكدونيين والأتراك والدالاتية والباشبوزق الآخرين ؛ ومكنه (ثانيا) من الفوز على جميع أعدائه ، و إذلال سلطان تركيا نفسه[1] .

غير أن الفلاحين المصريين فى تلك الأيام حينما رأوا أن المجندين ، أيا كانوا ، لا يعودون أبدا الى أوطانهم ، و يموتون حتما فى دار الغربة ، سـواء أكان فى المورة أو فى ربوع سوريا والأناضول ، ازدادوا كراهة للجندية ورغبة فى الفرار من وجهها . و إذ علمتهم الأيام أن بعض العاهات الطبيعية تكون سببا فى عدم تجنيد المصابين بها ، أقدموا على اقتلاع أعينهم اليمنى أو بتر إبهام أيديهم اليمنى أو سباباتها كذلك لكى ينجوا من التجنيد . ومن لم يجد منهم شجاعة فى نفسه للإقدام على أحد هذين العملين كان يفرّ من بلده ، ويذهب هائما على وجهه الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا .

---

(١) راجع : "تاريخ محمد على" لمانجين وهامون ومور بيه وغيرهم .

فاضطر (محمد على) : (أولا) الى تجنيد ذات العور ومقطوعى السبابات أو الأباهم فى آلاى خاص بهم؛ و(ثانيـا) الى تعقب أثر الفارين وادراكهم، ولو اعتصموا بأعماق الكهوف والصحارى أو التجأوا الى عبد الله باشا، والى ولاية عكا — وهذا هو السبب فى أن الحرب نشبت فيما بعـد بينهما . لأن عبـد الله باشا أبى إرجاع الهاربين المصريين الى حكومتهم، بالرغم من إلحاح (محمد على) الكثير . فلما بلغت روح المكدونى منه الحلقوم، بعث يقول له : «إنى سآتى لأخذهم بنفسى، وسأرجع بهم وبواحد زيادة عليهم» . وانما قصد بذلك الواحد عبدالله باشا عينه . وفى الحال سير جيشه الى سوريا؛ وكان من أمر حروبه هناك، وبره بتهديده، ما كان[1] !

وبما أن أمر تقديم الأنفار للجندية كان منوطا بمشايخ البلدان، وكانوا هم المسؤولين عن العـدد المطلوب منهم، فحدّث ولا حرج عن المظالم والمغارم التى كان التجنيد يسببها فى عموم أنحاء البلاد[2] .

على أن (محمد على) بعد فراغه من حروبه، وعقب فرمان سنة ١٨٤١ المحظر عليه زيادة عدد جنوده على ١٨ ألفا، سرح معظم مابقى من جيوشه، ولم يعـد يلتفت كالسابق الى تعزيز جنديته، لا سيما أن الكبر كان قد أناخ عليـه بكلكله، وقعد بكثير من همته الشماء .

وكان رأى (عباس) خليفته فى التجنيد غير رأيه، لميل قلبه الى الأرناؤوط والأتراك، ورغبته فيهم دون العنصر المصرى، فأقبل يزيد عدد أولئك الأجانب، ويحلهم من الثكنات العسـكرية محل الجنود المصريين، ويسلحهم بالمســدسات

(١) أنظر : "تاريخ محمد على" لمانجلين وهامون وموربيه وغيرهم؛ وانظر : "مرسيل" .

(٢) اقرأ الفصل المعنون : (الخدمة العسكرية) فى "مصر المعاصرة" لمريثو .

الأمريكية بدل البنادق، حتى أربى عددهم لديه على ثمانية آلاف . وكان جل قصده أن يتكوّن لديه منهم العـدد المعين للجيش المصرى برمته . ولكنه، عقب نشوب الحرب بين روسيا والدولة العلية فى سنة ١٨٥٤ — وهى المعروفة بحرب القرم — واضطراره الى انجاد تركيا بالمدد المصرى المطلوب منها ، اضطر الى تجنيد جنود مصريين . فبالغ فى ذلك، حتى قال بعض المؤرخين، ومنهم إدون دى ليون، أن عدد جيشه، ما بين جند نظامى و باشبوزق وغيرهم، أربى، فى وقت من الأوقات، على مائة ألف . ولكن تلك الجنود لم يكن معتنى بأمر طعامهم، ولا كانت الوقايات الصحية متوفرة حولهم ؛ وكلا الأمرين زاد فى نفور الناس من الجندية[1] .

فلما آل الأمر الى (سعيد) — وكان مغرما بالعسكرية غرام الملك « الصول » البروسيانى بجيشه المهندم — بالغ أوّلا فى الاعتناء بأمر طعام الجند وحفظ صحتهم . فحسن مآكلهم ونوّعها ؛ ونظم المستشفيات العسكرية تنظيما أصبحت معـه الاقامة فيهـا طيبة، والمعالجة متقنة، والشفاء ميسورا ؛ ثم حسن الملبس أيضا — ولو أنه لم يكن رديئا فى عهد سلفه — وتفنن فيـه تفننا عجيبا ، متخذا لتفننه نبراسا تنوع الأزياء فى الجندية الفرنساوية . وبعد أن أوجد هـذه المحببات ، ألغى أمر الاقتراع ، وجعل التجنيد عاما وواجبا على كل شاب يبلغ السادسة عشرة من عمره بدون استثناء ، على أن تكون الخدمة العسكرية سنة واحدة لاغير . ولكيلا يكون لمشايخ البـلاد سبيل الى الجور والتعسف ، نزع منهم مسؤولية التجنيد ، وأوجد جدولا عاما للواليد فى عموم أنحاء القطر، لتكون الدعوة الى العسكرية فى حينها أمرا

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمريثو، ص ٢٣ و ٢٤ ؛ وانظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٣٧٤

يتم من تلقاء ذاته . فضجت البلاد فى بادئ الأمر وتململت ، لظنها أن هذه إساءة جديدة تصاب بهـا . ولكنها انتهت الى الطاعة والامتثال، بل الى الارتياح، حينما رأت التجنيد يعمل بانتظام ، وبدون مظالم أو محاباة ؛ ورأت أن (سعيدا) ، إن احتمل بنفس متفكهة ثورة النسوة عليه بسبب قراره، لم يسمح لأى كان من أعيان البلاد وسراتها بالفرار من نفاذ ذلك القرار فى أولاده وذويه . وأظهر من الشدّة والصرامة فى معاملة المخالفين ما ذهب بالرغبة فى المخالفة من صدور الجميع[1] .

غير أنه لم يكن فى الاستطاعة فى بادئ الأمر اسـتخدام جدول المواليد والاعتماد عليه إلا بمساعدة مشايخ البلدان أنفسهم . فلشعور هؤلاء بأن الفرصة آخذة بالتملص من أيديهم، انكبوا على اغتنامها والانتفاع منها جهد طاقتهـم، لا سيما أن رؤساءهم الأشد بهم التصاقا متأثرون بشعورهم ذاته، وراغبون أشدّ الرغبة فى أن يصيبوا نصيب الأسد فى اقتسام أسلاب الفلاحين البائسين .

فأدّى ذلك ، مع تقلب أهواء (سعيد) التقلب المشهور عنه ، لا سيما فى أواخر أيامه ، وتشتت قوى ذهنه عن دائرة الاهتمام بأى أمر كان يشرع فيـه ، الى هبوط عدد جنديته الى ۷٥٠٠ عسكرى ، وصيرورتها جندية مظهر أكثر منها جندية عمل .

نادرة لسعيد

ولا أدل على تقلب هوى (سعيد) وتشتت قوى ذهنه من واقعة قصها علىّ ابن أحد الرجال الأكثر التصاقا به لأنه كان مربى (طوسون) ابنه، قال : « كان (سعيد) ذات يوم بمصر . فأرسل الى أبى وهو بالاسـكندرية يستدعيه اليه مع ابنه الأمير (طوسون) ليكونا بمعيته . فقام أبى مع الأمير الصبى ، وتوجه الى مصر، وصعد الى

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمريثو من ص ٢٤ الى ٢٨

القلعة، وأبلغ سمو الوالى أنه صدع بأمره، وأصبح تحت تصرفه . فلم يجبه (سعيد) بشئ، ولم يستدعه، ولا استدعى (طوسون) . ثم عاد هو نفسه بعد ثلاثة أيام الى الاسكندرية دون أن يرى ابنه أو يأمر أبى بشئ . فاحتار والدى فيما يصنع؛ وبعد أن بقى فى القلعة عدة أيام فى انتظار عودة سمو الوالى، ورأى أن الانتظار لا يجدى نفعا، رجع هو أيضا الى الاسكندرية بالصبى الأمير، وعاد الى ما كان عليه . ولم يدر أحد ماذا كان سبب استدعائهما الى مصر»[1] .

المدارس العسكرية

فأعاد (اسماعيل) الجندية الى عددها ونظامها فى أيام (ابراهيم) الهمام أبيه[2] ورأى أن يقتدى بجده فى إنشاء مدارس خاصة بها وعلى أنواعها . فأسس فى العباسية مدرسة للبيادة أقام فيها خمسمائة طالب؛ ومدرسة للخيالة أقام فيها مائة طالب؛ ومدرسة للمدفعية أقام فيها مائة طالب أيضا؛ ومدرسة هندسة عسكرية جعل فيها أربعين طالبا . وعهد بادارة هذه المدارس الى الماجور سليمان بك، وكان قد تخرج من مدارس باريس ومتز العسكرية . وأنشأ مدرسة لأولاد رجال كل فرقة من فرق جيشه، يتعلمون فيها من سن ست الى سن تسع عشرة ما يحسن أن يتعلمه أمثالهم . ولم يكتف بذلك، بل أسس مدرسة لكل أورطة من أورطه لتعليم رجالها القراءة والكتابة . وأنشأ فى القلعة مدرسة كبيرة للصف ضباط أقام فيها نيفا وخمسمائة متعلم، وذلك زيادة على المدرسة التى أنشأها فى القلعة لأولاد حرسها وأتمها ثمانمائة منهم .

(١) رواها لى حضرة صديقى الفاضل عبد الحليم بك عارف نجل المرحوم حسين باشا عارف المعروف باللالا بالاسكندرية .

(٢) أهم مرجع فيما يأتى عن إصلاح الجندية كتاب "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى . (الفصل العاشر، والفصل الحادى عشر) .

وما فتئ يزيد عدد جنوده ، بالتدريج ، بين مصريين وسود ، حتى استكمل منهم ثمانية عشر آلايا بياده ، منها آلايان سودانيان ، فى كل آلاى ثلاثة طوابير ، وأربعة طوابير بندقيين موزعة لى الآلايات ، وأربعة آلايات مسلحة بالرمح والقرابين ، فى كل آلاى ستة كراديس ، وأربعة آلايات مدفعيـة ، فى كل آلاى ست بطاريات : بطاريتان راكبتان ، وأربع بطاريات بيـادة ، وثلاثة آلايات حاميات مدفعية ، وثلاثة طوابير عمال عسكريين . فبلغت قوة الجيش العامل المتدرب — اذا جمعت — ستين ألفا ، وبلغ الاحتياطى ثلاثين ألفا ، وغير النظامى ستين ألفا ، وسلحت البيادة ببنادق ريمنجتن ، بعد بنادق شاشپو ، وحفظ منها ما أناف على ٢٠٠ ألف بندقية احتياطيا . أما المدفعية فسلحت بمائة مدفع من مدافع كروپ ، وخمسين مدفعا خفيفا من معامل أرمسترونج ، وسلحت الحاميات بمدافع وهرندرف بوصة ١٠ و ٨ ، و ٣٠٠ مدفع خفيف . وأنشئت بالقرب من مصر معامل للبارود والخرطوش . فبلغ من كثرة الذخيرة المصنوعة فيها والمستوردة من الخارج أن (اسماعيل) أرسـل جانبا منها الى الأستانة ، تبرعا منه ومكرمة .

وجعلت مهمة الجيش فى بادئ الأمر ، زيادة على المحافظة على الأمن العام ، حفظ الحدود من إغارات العربان والحبشان عليها ؛ ثم استعملوه فى الفتوحات والاستكشافات والحروب ، التى سيأتى بيانها .

رأى أيضـا أن يقتدى بجده العظيم فى الاسـتعانة بضباط غربيين على تدريب جنوده التدريب العسكرى العصرى المطلوب . ولكنه — لكيلا تتخذ الدول الأوروبية من ضباطهن الذين قـد ينتدبون لتلك المهمة وجها لإيجاد نفوذ لهن على البـلاد ، أو تنشأ منافسات بينهن اذا فضلت فى الطلب إحداهن على الأخرى — عهد بتلك

المهمة السامية الى ضباط أمريكيين من الذين اشتهروا فى الحرب الأهلية . فوقع اختياره فى الأوّل على ضابط يقال له «مط» كان قد حضر الى القطر لأشغال خاصة به ؛ فانخدع (اسماعيل) فيه وظنه كفأ للمهمة ؛ فكلفه باحضار ضباط بمعرفته ليقوموا معه بها ؛ ولكنه مالبث أن تحقق قلة جدارته . فصرفه وأحضر الجنرال ستون مكانه[1] .

الأمريكان فى الجيش

فجاء هذا بالجنرال لورنج ، والكرنيل داى ، والميجرلنج ، والكرنل جريفر ، والضباط كلستن ، وريد ، وپراوت ، والكرنلين پردى وميش ، والميجر دنيش وغيرهم ، وبزمرة مختارة من أفاضل الرجال ، منهم الميكانيكيون والمهندسون الحربيون والجيولوچيون كمتشل ، والجغرافيون : كلوكت ، وفيلد ، وغيرهما . وانكب الجميع على عملهم بهمة شماء وقلوب مخلصة . وكان نظام الجيش وتدريبه وتعليمه على الطريقة الفرنساوية فى بادئ الأمر . ولكن بعد انكسار فرنسا فى سنة ٧٠ وظهور تفوّق التعليم الألمانى ، أحل هذا محل ذاك ؛ وأخذ الاعتناء بالمدفعية يزيد على الاعتناء بغيرها ؛ فأصبح ضباطها أكفأ من ضباط البيادة والخيالة ، ولو أنهم جميعا كانوا بيضا من المصريين والأتراك والشراكسة ، حتى ضباط الأورط السودانية .

تفوّق المصريين على الشراكسة والأتراك

على أن المصريين الصميمين كانوا أيضا أكفأ من الشراكسة والأتراك ؛ وذلك لأن هؤلاء — وجميعهم من أولاد البكوات والباشوات ، الشاغلين مناصب الحكومة الرفيعة ، وأصحاب السرايات الفخمة ، الغاصة بالجوارى والسرارى والعبيد — كانوا أولاد بيئة أصلية غير صالحة لجعلهم جنودا ذوى طباع عسكرية صحيحة لأن أوّل خطواتهم فى الحياة كانت داخل دور الحريم . ولما يشبون ويترعرعون ، لم يكونوا

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ١١٥

يقدمون ولا يجبرون على الإقدام على أى تمرين عضلىّ . فما كان عند بعضهم من قوة فى العضلات إنما كان هبة محضة من لدن الطبيعة. و بما أن معظمهم، بحكم بيئتهم، كانوا شديدى الميل الى الباه، فان ذات الأقوياء منهم كانوا لا يلبثون بعد حين حتى ينهزلوا ويضعفوا .

نعم إن أهلهم كانوا يرسلونهم منـذ تجاوزهم سنّ الصبوة الى المدارس الاعدادية ليمكثوا فيها عدّة سنوات متتالية؛ ولكنهم، بسبب الترف المحيط بهم، وتدليل أهلهم لهم، قلما كانوا يمتازون على أقرانهم من أولاد الفلاحين والحضريين المصريين بسوى المصروف الكبير والبلادة العظمى . فكانوا ينقلون والحالة هذه الى المدارس العسكرية عملا بمبدأ تحويل التلامذة البلداء اليها . فيتخرّجون منها بعد ٤ أو ٥ سنوات ضباطا عجرفتهم وخيلاؤهم كبيرتان، على قدر رفعة مولدهم ونبل أحسابهم؛ ومعلوماتهم قليلة، وآدابهم لا تدانى الرفعة ولا عن بعد؛ بخلاف أولاد الفلاحين والحضريين المصريين؛ فانهم، لشظف العيش الذى اعتادوه، واعتاده أجدادهم قبلهم، كانوا أقوياء البنية، قنوعى المعيشـة ، بعيدين ، بسبب ضيق ذات أيديهم ، عن مسببات الأسقام والضعف؛ وكانوا يمتازون فى المدارس عادة على أقرانهم أولاد الأغنياء بالذكاء والنباهة والاجتهاد . ولكن ذلك لم يكن يجديهم نفعا؛ لأن ذات الداخلين منهـم المدارس العسكرية مباشرة كانوا، بسبب مواهبهم هذه عينها، يبقون فى دور التعليم سنة زيادة على أقرانهم البلداء . ثم يدخلون الجيش بعد تلك السنة الاضافية فى الوظيفة عينها المعطاة الى زملائهم البلداء قبل سنة . نعم ان الحكومة فى السنة الاضافية التى كانوا يمكثونها فى المدارس أكثر من زملائهم البلداء كانت فى الأوّل تمنحهم المرتب المربوط لهؤلاء فى الجيش، ولكنها قطعته عنهم فيما بعد، وميزت بذلك الأغنياء على المجتهدين المتنوّرين .

فأصبح أولئك، لهذا ولميزاتهم البلادية الأخرى، يعتقدون أنفسهم من طينة أرقى من طينة زملائهم أولاد المصريين الصميميين؛ ولم يكن يرجى تقويم معوجهم، وهم في وظائفهم :

(أولا) لأنه اذا سهل إصلاح ناقص يعرف أنه ناقص، فمن المتعذر كلية إصلاح ناقص يرى نفسه كاملا .

(ثانيا) لأن آمالهم في الترقي والتقدّم لم تكن مبنية على رقيهم في المعارف والمعلومات، وتقدّمهم في معارج الكمال والكفاءة، بل على حكايات وقصص، تروى لهم عن أبطال وقائعها المدهشة أنهم مدينون بتقدّمهم الى مجرد الحظ والسعد والمقدور .

فكانت حياة آمالهم، والحالة هذه، مفسدة في الحقيقة لاجتهادهم وجهودهم .

فكانوا، إذا، يعاملون العساكر الموضوعين تحت إمرتهم معاملة السيد للخدم والعبيد؛ ويعاملون زملاءهم المصريين معاملة يشتمّ منها رائحة الغطرسة والاحتقار، تحت كساء الأدب المتشامخ .

أما الصف ضباط فكانوا كلهم أو جلهم مصريين، ويعاملون جنودهم كما يعامل الاخوان إخوانهم[1] .

تأسيس مدرسة أركان حرب

وأشار ستون باشا على (اسماعيل)، فحمله على تأسيس مدرسة أركان حرب، أقام فيها عشرين طالبا .

وكانت هيئة أركان الحرب بعد انسحاب پلانا Planat باشا الفرنساوى اسما على غير مسمى . وذلك لأن ميول الباشوات، قواد فرق الجنود الأرفعين، لم تكن تقبل

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى من ص ٦٣ الى ٦٦

أن يكون لوظائف تلك الهيئة العسكرية السامية من وجود فعلى لاعتقادهم بأنه يجب أن يكونوا الكل فى الكل، وإباءهم أن يقاسمهم أحد سلطتهم .

فأراد ستون باشا أن يغير هذه الحالة، ويجعل الاتصال بين الجيش وهيئة أركان حربه متينا فعالا . فبــذل فى ذلك جهده، ولكنه لم يتمكن من بلوغ أربه، بالرغم من أن ثقة الخديو به بلغت بسموّه أنه لنقص وجده ذات يوم فى مصلحة التلغرافات هدّد رجالها بوضعهم تحت إدارة الحربية، أى تحت إدارة ستون باشا[1] .

الانفصال بين الجيش وأركان الحرب

فلم تستمرّ قيادة الجيش منفصلة عن رياســة أركان الحرب فقط، بل إن قسم المهمات عينه، تحت رياسة أفلاطون باشا، بقى منفصلا عنها، وما هو أدهى، بقى منفصلا عن قيادة الجيش ذاتها . فأدى الانفصالان الى ضعف فى نظام القوّة العسكرية المصرية، ظهر جليا بنوع خاص فى الحملة على الحبشة .

النفور بين رجال الهيئتين

وليت الأمر اقتصر على مجرّد الانفصال، ولكنه تعدّاه الى قيام كراهة ونمو شعور امتهان فى نفوس ضباط الجيش وقوّاده لضباط هيئة أركان الحرب، وذلك بسبب تبعية هؤلاء الضباط لرؤسائهم الغربيين الذين كان الشراكســة والأتراك يكرهونهم : (أوّلا) لكونهم أجانب جنسا ودينا؛ (ثانيــا) لأنه لم يكن يمكن إجراء الاصــلاح الذى جىء بأولئك الغربيين من أجله إلا اذا علت كلمتهم على كلمة العناصر الشرقية، وفاق نفوذهم على نفوذها .

غير أن الجنرال ستون والزمرة التى أحضرها معه تمكنا، بالرغم من ذلك جميعه، من القيام بأعمال خطيرة فى المضمار الذى استدعيا للعمل فيه، وفى مضمار الرحلات العلمية والاستكشافات الجغرافية والابحاث الجيولوجية التى تألق بها سنا ملك (اسماعيل) .

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" ص ٧٠ وما يليها .

تعزيز الطوابى

أما فى المضمار العسكرى فان جميع الطوابى القائمة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من خليج السلوم الى العجمى ومن العجمى الى أبى قير ورشيد ودمياط، وطابيتى الناضورة والديماس بالاسكندرية ، رممت وحصنت؛ وأوجدت مطبعة وليتوغرافيا تامتان، كاملتا الأدوات فى وزارة الحربية؛ ونشط تعليم الجنود والضباط تنشيطا عجيبا؛ فبرع المتعلمون على الأخص فى الرسم الخطى والتوبوغرافى والخرطى براعة أدّت بالجنرال (ستون) الى الاعتراف بان استعداد المصرى فى هذا الفن وفى الرياضيات على العموم يفوق متوسط الاستعداد الغربى؛ وأصبح معظم الضباط، لا سيما ضباط هيئة أركان الحرب ، وضباط النشأة الجديدة ، يتكلمون الانجليزية علاوة على الفرنساوية . أما الجنود فعلموا الاشتغال فى صنع ملابس وأحذية وخلافها لأنفسهم . ثم عدّلت مدّة الخدمة العسكرية فجعلت قصيرة ، وتقرر تسريح نصف القوة بعد تمرينها، والاتيان بغيرها مكانها ، على الطريقة البروسية بعد واقعة يينا سنة ١٨٠٦، لكى يكثر عدد المتمرّنين فى البلاد ، ويكونوا تحت طلب الحكومة اذا ما دعت الى حشدهم الطوارئ . لهذا الغرض جعلت هيئات الجيش بحيث تسع ثمانين ألف عسكرى يحشدون فى ظرف شهرين .

على أنه لم ينجم عن هذا جميعه ولا عن التحسين المستمر الذى بات الخطة المتبعة ولا عن الطريقة التى سير عليها فى ترقية الضباط بالامتحان إصلاح تام بمعنى الكلمة كله ؛ لأن انفصال هيئة أركان الحرب عن الجيش انفصالا كليا حال دون تمكن الأمريكيين من تنظيم ذلك الجيش تنظيما صحيحا ، ودون اتخاذ كتائب وفرق من الآلايات طبقا للتبع فى الجيوش الغربية .

هذا ما كان من أمر إصلاح الجندية .

إصلاح البحرية

أما البحرية، فانها بعد كارثة ناڤارين التى ذهبت بعمارة (محمد على) لم تعد الى بجدتها القـديمة أبدا . وبالرغم من أن الباشا العظيم أعاد على يدى سيريزى بك المهنـدس البحرى الفرنساوى الشهير جانبـا كبيرا منها الى الوجود لشعوره بالاحتياج اليهـا فى حروبه مع الدولة العثمانية — والكل يعرف أن (ابراهيم) الهمام توجه بحرا مع جميع أركان حربه الى يافا ليقابل فيها جيشه الزاحف الى سوريا عن طريق العريش، وأن معظم المدفعية المصرية التى دكت أسوار عكاء دكا نقلت على ظهور السفن الحربية وبالرغم من أن (محمد سعيد) تربى تربية بحرية، لتعلق فكر والده العظيم باعادة بحريته الى أحسن ممـا كانت عليـه أيام بهجتها وعزها القديمين بعامل اقتناعه بحقيقة قول تميستكل، البطل اللاتينى القديم من أن «البر لمن ملك البحر» فان البحرية المصرية إما لأنها كانت بنت العجلة التى لم تدع مجالا ووقتا كافيا لجفاف الأخشاب المستعملة فى بنائها، فباتت تلك الأخشاب عرضة للتسوس بسهولة، بفعل المياه والرطوبة، وإما لأن معالم عمارات الدول المتمدينة جمعاء تغيرت بعامل البخار، مذ حل فى الملاحة محل القلوع، دون أن تتغير معالمها هى، ما فتئت آخذة فى الانحطاط، وذاهبة الى البوار رويدا، رويدا، حتى كادت تبيت فى خبر كان، فى أواخر أيام (سعيد) . ولولا أن هـذا الوالى أنشأ أسطولا بخاريا نيليا ليكون دوما تحت طلبه اذا ما احتاج الى نقل جنوده البرية عليـه من جهة الى أخرى بسرعة فى البقاع التى لا سكة حديدية فيها، لصح القول انه ترك البحرية المصرية خلفه أثرا بعد عين .

فتناول (اسماعيل) باهتمامه الفائق الأسطول الخشبى، غير المدرّع، المخلف عن جدّه، وأقبل يصلح مختله ويجدّد معدّاته ويحسن معالمه حتى جعله سلاحا يعتد به وعدّة يهاب مفعولها .

ثم شرع ينشئ جوارى أخرى طبقا لمقتضيات الأيام . فعمر فرقاطتين — إحداهما "اللطيف" صاحبة حادثة الشحط فى قناة السويس قبل افتتاحها ، والتى احترقت فيا بعد وهى فى البحر على بعد ٦٠ ميلا من السويس — وكورفتين وسلوپين وأربع مدفعيات ، وعشر بريديات ، وثلاثة يختات ، ومائة وخمسة عشر مركبا شاطئيا .

وأوصى ، كما سبق القول ، معامل طوارن على بناء ثلاث فرقاطات مدرّعة ، مقدّمة لابتناء غيرها ، اذا آنس عن بنائها سكوتا ؛ ولكنه ما رأى — بعد حادثته مع تركيا ، بسببها ، أن تقوية عمارته قد تدخله فى مشاكل كان فى غنى عنها ، لنفاذ مشاريعه وبلوغه مراميه ، وقد لا يجد تعضيدا من دول الغرب فى حلها لمصلحته وطبقا لرغائبه — إلا وحوّل بحريته كلها من حربية الى تجارية . فضمها الى الباقى من الشركة "العزيزية" وأنشأ من كلتيهما البحرية الخديوية التى أخذت تسير مراكبها على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى النيل فى فصل الشتاء . فأنشأت خدمة أسبوعية بين الاسكندرية والأستانة خصت بها عشرا من سفنها ؛ وخدمة خمسة عشريومية بين السويس وأقصى الممتلكات المصرية فى شرق أفريقيا ، على المحيط الهندى ، خصت بها عشر سفن أخرى ؛ وخدمة ثالثة ، خمسة عشريومية أيضا ، من شهر نوفمبر لغاية شهر مارس على النيل بين القاهرة وأسوان . وبسبب عدم وجود عدد كاف من المصريين الخبيرين فى الفنون البحرية استخدم فيها عدد كبير من الأجانب . فكان معظم الربانين وكل رؤساء الدفة منهم ، كما أن جميع المهندسين كانوا من الانجليز .

فلما جعل (اسماعيل) إصلاح جنديته وبحريته فى مأمن من الطوارئ ، وأوجد عنده الاختيار زمرة من الرجال الأفاضل الذين يركن اليهم فى المهمات العلمية الشائقة ،

أقبل ينفذ أغراضه التوسيعية الرافعة ؛ ودخل بقدم ثابتة فى سبيل تحقيق الشطر الثالث من خطته .

احتلال فاشودة

ففى سنة ١٨٦٥ احتلت عساكره المصرية فاشودة، احتلالا رسميا، فسدّت بذلك طريق النيل الأبيض فى وجه أصحاب الزرائب فى بحر الغزال وخط الاستواء .

وأصحاب الزرائب تجار — منهم كثيرون أوروبيون — كانوا يذهبون بعصابات مأجورة منهم الى بلاد (السود)، فيحفرون خنادق يضعون داخلها بضائعهم وأسلحتهم ورجالهم، ويحيطونها بزرائب من شوك، ثم يشرعون فى جمع السنّ والريش، مقايضة بالخرز والحراب والأساور وغيرها من الأشياء المرغوب فيها فى تلك الجهات، ويخزنون ما يجمعونه فى زرائبهم ، ويبقون على ذلك الى أن يلقوا فرصة فى البلاد ، فيهاجمون أهلها ببنادقهم . فما يسمع السود صوتها إلا ويفرّون كالأنعام، مملوئين رعبا وخوفا . فيغنم التجار ويسبون ويعودون الى زرائبهم .

وكان التجار الأوروبيون قد باعوا زرائبهم الى وكلائهم العرب منذ سنة ١٨٦٠ فوضع جعفر باشا صادق ، حاكم السودان السابق ذكره ، الضرائب على الزرائب . ثم احتكرها من الحكومة السيد أحمد العقاد، شريك السيد موسى العقاد — وكلاهما من أشهر أصحابها — بخمسة آلاف جنيه فى السنة، على أن لا يتجر بالرقيق ولا يغزو بلاد العبيد . ولكنه لم يفِ بوعده وتعهده؛ وما زال رجاله يتجرون بالرقيق، ويغزون العبيد، حتى أصبحت بلاد خط الاستواء وبحر الغزال فوضى، وأهلها فى غاية الضيق والشدّة .

فرأى (اسماعيل) أنه لا يمكن إصلاح الحال، وإبطال تجارة الرقيق، معا، إلا اذا ضم بلاد بحر الغزال وخط الاستواء الى أملاكه السودانية . فعوّل على ذلك وبادر الى تنفيذه .

مهمة السير بيكر

«وانتدب فى سنة ١٨٦٩ السير صموئيل بيكر باشا لتلك المهمة ؛ وكان قد ذهب الى السودان، فى أيام موسى باشا حمدى ، قاصـدا اكتشاف منابع النيل الأبيض على نفقته الخاصة، والقيام بمفرده بالعمل الخطير الذى كانت الجمعية الجغرافية الانجليزية قد أرسلت الرحالتين سبيك وجرانت سـنة ١٨٥٨ لإتمامه عن طريق زنجبار ؛ فاكتشف الرجلان بحيرة فكتوريا نيانزا فى ٢٨ يوليه سنة ١٨٦٢ وسمياها على اسم ملكتهما . أما بيكر، فانه فضل الذهاب عن طريق الخرطوم ليستطرد الاكتشاف من جندوكورو بالبر — حيث كانت وصلت فى سنة ١٨٤١ آخر حملة أرسلها (محمد على) للوقوف على منابع النيل — وذلك على رجاء أن يلتقى بالرحالتين المذكورين ، فيكون نجدة لهما ، ويشاركهما فى فخار الاكتشاف . فخرج من الخرطوم فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ بمركبين كبيرين وذهبية، ومعه خمسة وأربعون رجلا مسلحون بالبنادق ، وخمسون من الخدم والبحارة ، وتسعة وعشرون من الجمال والخيل والحمير، ومقدار كبير من الحبوب، وبضعة صناديق من أساور النحاس والخرز الملون، الرائجة هناك بدل العملة ؛ فوصل جندوكورو فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ وحط رحاله ، وأخذ يتأهب للسفر برا ، واذا بالرحالتين سبيك وجرانت قد أقبلا فى ١٥ منه؛ فأخبراه باكتشاف بحيرة فكتوريا ، وأنه لا يزال أمامه بحيرة أخرى ليكتشفها، أخبرهما الأهلون بها . وأعطياه خريطة سيرهما، وجميع ما علماه عنها، ثم استطردا السفر شمالا الى أوروبا ، وسار بيكر جنوبا فى البر الشرقى بقصد اكتشاف تلك البحيرة . فأتى عليها فى ١٤ مارس سـنة ١٨٦٤ بعـد معاناة مشقات كبيرة وأخطار جمة ، لا سيما بسبب تجار الرقيق المنتشرين فى تلك البلاد؛ وقد أتاها أولا من الجنوب، ثم جال فيها بمراكب السود، فأتى شماليها ، ورأى مصب النيل الآتى من بحيرة فكتوريا ، ومخرج النيل الأبيض

الذاهب شمالا ، وسماها إدوارد نيانزا ، على اسم ولىّ عهد بريطانيا العظمى فى ذلك الحين ؛ ثم عاد الى جندوكورو ، وسار منها بذهبيته ومركبيه حتى وصـل الخرطوم فى ٣ مايو سنة ١٨٦٥ فأقام فيها الى ٣٠ يونيه ، وخرج منها فى ذلك اليوم الى بربر، فسواكن، فبلاد الانجليز . فوصلها فى أكتوبر سنة ١٨٦٥» [١] .

وقد رأينا كيف قام هـذا بمأموريته ؛ وكانت بلاد خط الاستواء لا تزال مأجورة للسيد أحمد العقاد فى الخرطوم ، فألحق ببيكر صهره وابن أخته أبى السعود العقاد للنظر فى مصالح تجارته . ولكن الرجلين لم يتفقا معا ؛ واضطر بيكر الى رفع شكواه من أبى السعود الى المراجع العليا بمصر واتهامه إياه بمعاكسته والعمل فى الخفاء على تقوية دعائم النخاسة والاتجار بالرقيق . فأدّى ذلك بالحكومة الى استدعاء أبى السعود الى القاهرة ومحاكمته [٢] .

وقد رأينا أيضا أن (اسماعيل)، بعـد استعفاء بيكر باشا، عين الكرنيل جوردون مكانه ، ووعدنا بالتكلم عن أعمال هذا الرجل الطائر الصيت فى هذا الباب .

جوردون

«فالكرنيل جوردون ولد فى مدينة ولويتش ببلاد الانجليز سـنة ١٨٣٣ وانتظم فى سلك العسكرية سنة ١٨٥٢ وكان ميالا بالطبع الى لقاء الأهوال والصبر على المكاره مما اتصل اليـه بالإرث عن آبائه وأجداده المعروفين بالبسالة والبأس فى الحروب السكوتلاندية؛ وحضر حصار سباستوبول سنة ١٨٥٥ فشهد له بالدربة والإقدام. وفى سنة ١٨٦٠ سافر الى الصين؛ ودخل الجيش، فواقع عدّة وقائع دلت على شجاعته

(١) أنظر : "تاريخ السودان" للرحوم نعوم بك شقير .

(٢) أنظر : "اسماعيلية" لبيكر باشا .

وتمام براعته فى الفنون العسكرية؛ فنال من امبراطور الصين لقب "سارى عسكر" .
وفى سنة ١٨٦٥ عاد الى الجيش الانجليزى ، فرقى فيه الى رتبة كرنيل» (١) .

ثم عين فى لجنة الطونة ، فتعرّف نو بار باشا به فى الأستانة ، وسأله عما اذا كان يعرف رجلا يريد أن يخلف السير صموئيل بيكر على رأس المهمة السودانية المعهود بها اليه ؛ فقدّم جوردون نفسه ، على أن تجيز له حكومته القبول . فخو برت الحكومة البريطانية فى شأنه ؛ فأجازت له الخدمة تحت اللواء المصرى . فحضر الى القاهرة ، وما لبثت أخلاقه القويمة المستقيمة والحادّة معا أن اكتسبت له احترام الجميع وإجلالهم ، وكراهة البعض . وكان (اسماعيل) يجله جدّا ويقول : «إنى أشعر حينما أحادثه أنى أمام رجل حق ترغمنى رجوليته على احترامه (٢) » .

فسار جوردون من مصر، ومعه أبو السعود البادى ذكره الى الخرطوم؛ فأخذ منها جنودا ، فى جملتهم ابراهيم افندى فوزى — الذى صار فيما بعد ابراهيم باشا فوزى ، المشهور بحوادث أسره عند الدراويش ، و بتاريخه الذى كتبه عن السودان المعاصر — وسار جنوبا ؛ و بعد وصوله جندوكورو بشهرين اكتشف ثلاث زرائب لتجار الرقيق على بحر الزراف ؛ فهدمها ، وأعتق الأرقاء الذين وجدهم فيها . وما لبث أن وجد فى أبى السعود ذات الروح الخائنة التى كانت قد اتضحت لبيكر باشا ، فسجنه وأهانه ، ثم أقصاه عن حملته (٣) .

«وفى ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٤ جاءه خمسة وعشرون رئيسا من رؤساء السود ، وقدّموا له الطاعة ، وشكروه على مطاردته تجارة الرقيق فى بلادهم . وفى الشهر التالى

(١) أنظر : "تاريخ السودان" للرحوم نعوم بك شقير .
(٢) أنظر : "خديو يون و باشاوات" لمو برلى بل ص ٢٠
(٣) أنظر : "رسائل جوردون الى أخته" .

ضبط يوسف بك، مدير فاشودة، زمرة من النخاسين ومعهم ١٦٠٠ رقيق و ١٩٠ رأس بقر أتوا بها من بحر الزراف .

ورأى جوردون أن هواء جندوكورو غير صحى، فنقل مركز حكومته الى اللادو، وذلك فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ وامتدت حكومته من ملتقى نهر سوباط بالنيل الأبيض الى بحيرة ڤكتوريا نيانزا؛ وأهم ما اشتغل به تأسيس نقط عسكرية قوية على النيل لأجل حماية البـلاد من تجار الرقيق ، وحفظ النظام والأمن . فلم تنتـه سنة ١٨٧٤ حتى كان قد أسس عشر نقط على النيل الأبيض وجعل فيها ٦٤٠ من العساكر الســودانية و ١٥٠ من العساكر المصرية و ٦٥٠ من الباشبوزق والدناقلة والجعليين؛ ثم أسس نقطة فى مرولى على نيل ڤكتوريا ، ونظم فى جيشــه عددا كبيرا من الأرقاء الذين حررهم من الزرائب .

وكان بيكر باشا قد أحضر باخرتين، قطعا، من مصر بقصد بنائهما وتنشيط الملاحة فى البحيرات، ولكن انقضت مدته ولم يتمكن من بنائهما . فلما تم لجوردون تأسيس النقط العسكرية ، حمـل قطع البـاخرتين فى البر الى جنوب شـلال الفولا ، قرب الدفلاى، وبناهما هناك، وسمى الكبيرة منهما "الخديوى" والصغيرة "نيانزا"، فبقيتا بين الدفلاى وبحيرة ألبرت نيانزا الى قيام الثورة المهدية[1] .

وممن صحب جوردون الى خط الاستواء أو انضموا اليه بعد ذهابه الكرنيل لنج — وهو من الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى؛ وقد قال (اسماعيل) فيه : « إنه عمل مع عسكريين فى أيام قلائل لمصلحة مصر أكثر مما فعل السر صموئيل بيكر بجيش

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير .

فى أربع سنوات ، وبنفقة بلغت مليونى ريال ونصف مليون» [1] — والدكتور أمين المعروف بأمين باشا ، وچيسى ، والكرنيل براوت الأمريكانى ، وعبـد العزيز بك ابن لينان باشا الفرنساوى .

أمين باشا

أما الدكتور أمين ، فاسمه الأصلى إدوارد شنيتزر ، وقد ولد فى ٢٨ مارس سنة ١٨٤٠ فى مدينة أوپلين ، من أعمال سيليزيا ، ببروسيا [2] ، وتلقى العلوم فى ڤيينا وباريس ، ونال شهادة دكتور فى الطب ، ثم دخل خدمة الدولة العلية فى اسكودار ، وبقى الى أن سمى جوردون حاكما على خط الاستواء ، وكان الدكتور أمين يعرفه من الأستانة ، فذهب الى الخرطوم ، واستأذنه فى السفر اليه ، فأذن له ؛ وحال وصوله منحه لقب "بك" وعينه حاكما على اللادو .

چيسى باشا

وأما چيسى ، فكان ضابطا ايطاليا ، شديد العارضة قوى الارادة ؛ رافق الجيش الانجليزى الى حرب القرم بصفة مترجم ، ثم انضم الى جوردون فى خط الاستواء .

واستعان جوردون بأولئك الضباط على درس البلاد وتمهيدها وضمها الى الأملاك المصرية . فعند وصوله الى جندوكورو ، أرسل الكرنيل لنج الى كباريقا ملك يونيورو لكشف خبره . فوجد أن جميع المتشردين من تجار الرقيق قد اجتمعوا اليه ، ووجده على عصيانه ؛ فلم ير الوقت ولا الظروف مناسـبة لقتاله ، فتركه وشأنه ، وذهب الى متاسى ، ملك أوغنده ، فاذا به لايزال على ولائه . فعاد بالخبر الى جوردون . فأرسل جوردون أمين بك الى ذلك الملك للمحافظة على مودّته ؛ وأرسل چيسى الى بلاد بحرالغزال لكشف خبرها ؛ ولما عاد أرسله بمركبين الى بحيرة ألبرت نيانزا ، لاستطلاع حالها ،

---

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى ص ٨٠ و ٨١

(٢) كتب قبل معاهدة فرسايل .

وحال القبائل المقيمة على سواحلها ، وذلك فى مارس سنة ١٨٧٦ ؛ فطاف حيسى البحيرة ، وقضى فى طوافه تسعة أيام ؛ فوجد طولها ١٤٠ ميلا وعرضها ٥٠ ميلا ؛ ووجد القبائل القاطنة حولها معادية للحكومة .

أما عبد العزيز لينان بك ، فانه قتل فى ثورة أثارها السود على العساكر وهم ينقلون قطع الباخرتين المار ذكرهما الى الدفلاى ؛ فأخذ جوردون بثأره . وترى تفاصيل ذلك مبينة بشرح واف فى الكتاب المعنون "جوردون فى السودان" — وهو مجموع رسائل وكتب بعث جوردون بها وهو فى تلك الأصقاع السحيقة الى أخته بانجلترا[1] .

وبقى جوردون مجدا فى تنظيم البلاد وإصلاح شؤونها بلا مساعدة مصر الى سنة ١٨٧٦ ، فاستعفى ، وعاد الى القاهرة ، ومنها الى بلاد الانجليز ، تاركا پراوت ، من أركان حربه ، وكيلا مكانه على خط الاستواء . ثم ذهب الكرنيل پراوت ؛ فناب عنه أمين بك . فبقى الى أيام الثورة المهدية ، ثم انقطعت أخباره .

وكان حاكما على السودان فى مدة ولاية جوردون على خط الاستواء اسماعيل باشا أيوب . فجرت فى عهده حوادث جمة ذات بال ، أهمها فتح بحر الغزال وبلاد النمانم وسلطنة دارفور وضمها الى أملاك الحكومة المصرية على يد الزبير رحمت باشا .

الزبير رحمت باشا

والزبير هذا ولد فى جزيرة واوسى بالسودان ، من قبيلة الجميعاب المقيمة على النيل الكبير بين جبل قرى وجبل الشيخ الطيب فى ٨ يوليه سنة ١٨٣١ ؛ ودخل مكتبا فى الخرطوم . فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وتفقه على مذهب الامام مالك . ولما بلغ الخامسة والعشرين من عمره تزوج بابنة عم له ، واشتغل بالتجارة ؛ ثم حدث

(١) وهو الذى ذكرناه باسم "رسائل جوردون الى أخته" .

بعد سنتين أن ابن عم له يدعى محمد عبد القادر دخل فى خدمة على أبى عمورى، من أهالى نجع حمادى، ومن التجار الكبار الذين كانوا يتجرون فى جهات بحر الغزال، وسافر معه خلسة؛ فأخذت الزبير الشفقة عليه لاعتقاده أن بلاد بحر الغزال كثيرة الأخطار بعيدة الشقة؛ فلحقه بقصد إرجاعه؛ فأدركه فى رحلة ودشلعى على النيل الأبيض، مسيرة يوم من الخرطوم؛ وأخذ يثبط عزمه عن السفر. فأقسم ابن عمه أن لا يعود الى الخرطوم قبل أن يتم سفرته؛ فشق ذلك على الزبير، وأقسم له بالطلاق انه ان لم يرجع عن عزمه سافر معه؛ فلم يزل ابن عمه مصرا على السفر. فسافر الزبير معه برا بقسمه، ودخل بصحبته فى خدمة أبى عمورى. فسار بهما الرجل من ودشعلى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٦ قاصدا بحر الغزال، والزبير يستعيذ بالله من ذلك السفر ويتوقع منه الشر والأخطار. فجاء بأحسن ما كان يتمنى، وكان السبب فى بلوغه مقاما لم ينله أحد فى السودان قبله، ولا ناله بعده سوى (محمد أحمد المهدى) «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم».

فما زال الرجل سائرا بهما حتى حط رحاله فى زريبة على بن عامودى المعروفة باسم عاشور، على اسم شيخ البلد، حيث أقام الزبير مساعدا مخدومه على تجارته بضعة أشهر؛ ولكن أهل تلك البلاد ما لبثوا أن هاجوا على التجار، طمعا فى أموالهم سنة ١٨٥٧؛ فجمعوا جموعهم من كل الجهات، وهاجموا الزرائب، فقتلوا بعض التجار وسلبوا أموالهم، وهاجموا كذلك زريبة أبا عمورى. فقام الزبير فى رأس رجاله، وأشعل النار فى المهاجمين، وهزمهم شر هزيمة، بعد أن قتل منهم خلقا كثيرا.

فلما سمع التجار فى تلك الجهات بانتصاره عليهم جاءوه، والتفوا حوله، وأحبه أبو عمورى اذ رأى أن سلامته كانت على يديه، وجعل له قسما من أرباحه؛ ولما

الملك تكمة شرا، وخاف منه على مملكته، واستشار كهانه، فأقروا على قتله . فعلمت بذلك امرأته رانبوه، ابنة الملك، وأخبرته به سرا؛ ونصحته بالرحيل من بلاد أبيها .

فاهتم بالأمر وتزلف الى الملك تكمة بالهدايا ؛ واستأذنه فى السـفر الى بلاد ملك يقال له دوبه بلغــه أن فيها سنّ فيل بكثرة ؛ فأذن له ظاهرا ؛ وأوعز فى السر الى جيشــه أن يكمنوا له فى الطريق ويقتلوه هو ورجاله . فما ابتعد قليلا عن بلاده إلا واعترضه جنوده الذين كانوا فى الكمين . فأصلاهم نارا حامية لم يطيقوها . فانهزموا ودخل الزبير بلاد الملك دوبه، وكان عدوا لملك النمانم . فلما علم بمـا جرى ، خرج لمقابلته فى مسيرة أربع ساعات من عاصمته ، وأنزله فى جواره على الرحب والسعة ، وبنى له خصا مربعا منيعا من الخشب ، وأمدّه من الحبوب والمؤونة بمـا يكفى رجاله مدّة طويلة .

فأرسل الملك تكمة جيشا جرارا بقيادة عمــه مغبوه الى بلاد الملك دوبه، اهتزت له البلاد فى أبعد أعماقها ، واستولى الرعب على الملك وقومه ، ففروا هاربين خلسة تحت جناح الظلام .

فلما رأى الزبير منهم ذلك ، أخذ ينظر فى أمر نجاته ، واذا برسل من لدن الملك تكمة وردوا عليــه وقالوا له : « إن حرمة المصاهرة وسابق المودّة تمنعان الملك من محاربتك ، ولكنه يرغب اليك أن تخرج من جميع بلاد الملك دوبه التى أصبحت تحت سلطانه، وتذهب الى حيث تشاء ولك الأمان » . فأجابهم الى ذلك وخرج الى بلاد قولو ؛ وكان ملكها قد غدر بأخيه منصور وقتله ؛ فلم يشك بأن الزبير قادم للأخذ بثأره؛ فلم يسمح له بالبقاء وتهدّده ؛ وكان الفصل شتاء . فطلب الزبير اليه أن يمهله الى أن ينقطع المطر، فأبى . فناجزه الحرب ، وجرت بينهــما عدّة وقائع

دموية انتهت بقتل الملك وأخذ ابنه أسيرا ، وامتلاك الزبير بلادهما ، وجميع البلاد المجاورة لها الى بحر العرب . فاتخذ عاصمة (بابه) التى سميت بعد ذلك « بديم الزبير» مركزا له ، وصار فيها ملكا ، تتقاطر اليه الناس من كل الجهات للانتظام فى خدمته . وكان أول ما سعى اليه فتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردوفان . فأوفد فى مارس سنة ١٨٦٦ رسلا بهدايا الى مشايخ عربان الزريقات الواقعين فى طريق التجار . فجاءه ثمانون شيخا منهم ، وعاهدوه على فتح الطريق ، وتأمين القوافل والتجار من مسلمين ومسيحيين . فجعل لهم مقابل ذلك جعلا معلوما يتقاضونه من التجار . فكثر زود الناس وراجت التجارة لقرب تلك الطريق وسهولتها . وفى سنة ١٨٦٩ قدم من الخرطوم رجل من متخلفى حجاج العرب يقال له الحاج محمد البلالى يقصد احتلال بحر الغزال ، ومعه سرية مؤلفة من ٢٠٠ من العساكر المنظمة السودانية ، عليهم صاغ اسمه محمد منيب ، و٤٠٠ من العساكر الباشبوزق ، عليهم سنجق يدعى كوشوك على ، و٦٠٠ من الخطرية . فطاف بلاد بحر الغزال ، ودخل زرائبها ، وقرأ لأصحابها فرمان الحكومة بتسميته مديرا على بحر الغزال ، فمنهم من أطاع وسلم ، ومنهم من عصى فحارب أو فر .

ثم وجه حملته على الزبير . فجمع الزبير جيوشه ، ومن لجأ اليه من أصحاب الزرائب المجاورة له . وكمن للبلالى فى خور على الطريق . فلما اقترب من الكمين أشعل النار فى جيشه ، فقتله وقتل بعض عسكره وأسر الباقى . ولكنه أصيب فى ذلك اليوم برصاصة فى كرأعه الأيمن ، ورجع محمولا الى مركزه . فبعث بخبر ما كان الى جعفر مظهر باشا ، حاكم السودان إذ ذاك ، وانتشر خبر انتصاره على البلالى فى أقاصى السودان ، فزادت شهرته وازداد نفوذه .

فلم يرق انتظام ملكه للسلطان تكمة . فأرسل فى أوائل سنة ١٨٧٢ عمه (مغبوه) بجيش جرار لمناصبته العـداء . فأغار على مملكته ؛ وبعث يقول له إنه لا يسمح بتأسيس ملك فى جواره ؛ فإما أن يعود تاجرا كما كان ، وإلا أعاده بالقوة الى تجارته . فوقعت الحرب بينهما ودامت سنة كاملة ؛ جرت فيها عدّة وقائع شديدة ؛ وفى آخرها قتل السلطان تكمة وعمه مغبوه ؛ ودان للزبير ثمانية من كبار ملوك النمانم كانوا فى حروب مستمرّة بعضهم ضدّ بعض ، يصيد فيها بعضهم البعض صيد الطيور ؛ وجاءته الأقوام من مسافات بعيدة ، مقدّمين الطاعة ، وطالبين عمالا من قبله ؛ فأجابهم الى ذلك

وكانت الرزيقات ، فى أثناء حربه مع النمـانم ، قد نقضوا العهد وقطعوا الطرق وقتلوا بعض التجار . فلما انقضت الحرب أنفذ اليهم رسلا يسألهم عن سبب ذلك . فأجابوا بالشتم والسباب ، وأقسموا أن لا يدعوا مسافرا يمرّ اليـه عن طريق بلادهم إلا قتلوه وسلبوه ماله .

وكان على دارفور إذ ذاك سلطان يقال له ابراهيم . فأرسل الزبير اليه كتابا فى يونيه سنة ١٨٧٣ أخبره بما أتاه الرزيقات من نكث العهد ، وقطع السابلة ؛ والتمس مساعدته عليهم . فلم يجبه السلطان على كتابه ، ولا انتهى الرزيقات عن التعدّى . فساق الزبير جيشه الى بلادهم ليحاربهم . فتجمعوا لقتاله . فجرت بينـه وبينهم عدّة وقائع من ١٠ يوليه الى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٣ وكان النصر فيها كلها له ؛ وفى الأخيرة منها انهزم الرزيقات شر انهزام وقتل منهم خلق كثير ؛ وأصبحت بلاد "شكا" كلها فى يده .

عبد الله التعايشى

وكان الرزيقات قد استخدموا فقيها من فقهاء التعايشة يقال له عبد الله محمد آدم تورشين ، ليقرأ لهم الأسماء فى خلوته ، لعلها تقبض على سلاح الزبير ، فلا تنطلق ناره فى ساحة الحرب ؛ وتعهدوا له ببقرة من كل مراح .

كيف يذهب هنا الفكر الى ما يرويه الرومان الكاثوليك عن سقوط السلاح من أيدى جنود نابليون الأول فى حرب روسيا سنة ١٨١٢ انتقاما من الله لتعدّيه على البابا بيوس السابع !

فوقع (عبد الله) أسيرا فى يد المنتصر فى حلة السروج ، بين شكا وداره . فأمر الزبير بقتله . فقال له اثنا عشر عالما كانوا بمعيته ، مهمتهم تنبيهه الى معوج يرونه فى أحكامه : « إن الشرع لا يسمح بقتل أسير الحرب المسلم ؛ والسياسة تنكر قتل رجل يعتقد الناس صلاحه ، لأن قتله ينفر القبائل من القاتل » . فامتنع الزبير عن قتله ؛ ولكنه ندم فيما بعد على امتناعه ، لأن عبد الله ذاك عاش ليكون من أعظم البلايا على السودان . فانه أصبح عبد الله التعايشى ، خليفة المهدى المشهور ، وصاحب الفظائع والأهوال التى لا تزال المخيلة ترتعد لمجرّد ذكرها .

ولما دخل الزبير بلاد الرزيقات ، فرّ اثنان من مشايخ هؤلاء العربان ، ولجآ الى السلطان ابراهيم فى الفاشر . فبعث اليه الزبير بكتاب فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٣ يسأله تسليمهما اليه ، ويحذره من استماع أقوالهما لئلا يقع فى حرب مع «الدولة المصرية ، ذات السطوة الغالبة ، والمدد غير المنقطع » .

سلطان دارفور والزبير

فما كان من السلطان ابراهيم — وكان قد حقد على الزبير لدخوله بلاد الرزيقات التى هى جزء من أملاكه — إلا أنه ، بدلا من أن يجيبه على كتابه ، أرسل الى بعض مشايخ الرزيقات خطابا مشحونا شتما وسبابا له ، يقول فيه : « لا تظنوا أنى أترك البلاد لهذا الطاغية الجلابى ؛ وها أنا أعدّ الجيوش للزحف عليه وطرده بالخزى والخسران» .

فلما اطلع الزبير على خطابه هذا ، كتب اليه فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ يؤاخذه ، ويحمله تبعة كل ما يسفك من دماء المسلمين ، فيما لو عمد الى حربه . وبعد أن أفهمه

أنه لا يخافه ولا يهابه ، قال : « أما اذا كنتم تودّون خروجنا من بلاد شكا ، لأنكم تحسبونها قسما من بلادكم ، فاعلموا أن ذلك إنما يكون بالتراضى والسلم بينكم وبين سموّ ولى نعمتنا الخديو المعظم ، بأن تضمنوا لنا نفقات الحملة على الرزيقات التى بلغت نيفا وعشرة آلاف كيس . فاذا اتفقتم مع سموّه على ذلك ، وكتب لنا أمرا لرفع أيدينا ، عدنا الى حيث كنا ، نجمع جيوشنا امتثالا لأمره ؛ وإلا فلا يخطر ببالكم خروجنا من هذه البلاد ! » .

الزبير يقدم البلدان التى فتحها الى حكومة مصر

وكتب فى أثناء ذلك الى حكمدار الخرطوم ، اسماعيل أيوب باشا ، يعلمه بحاله وانتصاره على الرزيقات ويسأله أن يرسل من يتولى حكومة البلاد التى فتحها فى بحر الغزال ودار فور ، بالنيابة عن خديو مصر ؛ وقال فى الختام : « فاذا ما وصل الحاكم واستلم البلاد ، عدت الى تجارتى ، تاركا كل ما أنفقت من الأموال فى الفتح هدية لحكومتى السنية ، وانتظرت مكافأتها الأدبية حسبما تقتضيه عدالتها وكرمها » .

فجاءه الجواب بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ بما مؤدّاه : « عرضنا كتابكم على الجناب العالى الخديو ، فشكر ولاءكم ، وامتدح رغبتكم فى وضع البلاد التى فتحتموها بين يديه ليولى عليها من يشاء ، وقد أنعم عليكم بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وولاكم أمر البلاد ، على أن تدفعوا لخزينته جزية سنوية قدرها خمسة عشر ألف جنيه » .

فقبل الزبير الجزية ، وتولى أمر البلاد رسميا .

ولكن السلطان ابراهيم لم يطق على بقائه فى بلاد شكا صبرا . فأصدر أمره الى مقدوم الجنوب فى داره ، واسمه أحمد شطه ؛ ومقدوم الشرق ، واسمه سعد النور ؛ فأخذا فى حشد الجيوش وجمع العدّة لإخراجه منها . وكان الزبير يراقب حركات

المقدومين وسكاتهما ، ويبلغها اسماعيل باشا أيوب فى الخرطوم فيدفعها الى الخديو فى مصر .

فأقر الخديو على اغتنام الفرصة التى كانت تترقبها حكومته منذ فتح كردوفان ، وأرسل الى الزبير ٢٨٠ من العساكر المنظمة وثلاثة مدافع نجدة ؛ وأمر اسماعيل أيوب باشا ، بجهز جيشا مؤلفا من نحو ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل من الجنود السودانية والمصرية والباشبوزق الشايقية والأتراك والمغاربة والمتطوعة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، على أن يزحف بها الى دارفور من الشرق ، والزبير يزحف اليها من الجنوب ، فيتما الفتح .

فتح دارفور

ولكن الفتح كله تم على يد الزبير ، ولم يكن لجيش الشرق أى عمل فيه . فان أحمد شطه وسعد النور لما أتما استعداداتهما ، زحفا بجيش يزيد على ثلاثين ألف مقاتل قاصدين شكا . فجرت بينهما و بين حاكمها واقعتان كانت العاقبة فى كلتيهما للزبير ؛ وقتل المقدومان فى الثانية ، وانهزمت جيوشهما . فتقدم الزبير الى داره واحتلها ؛ و بنى فيها استحكاما منيعا ؛ و بعث الى السلطان ابراهيم بكتاب فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٤ ينبئه بما كان ؛ ويحمله من جديد مسئولية الدم المهراق ، ويشهد الله بينهما ؛ وكتب الى علماء الاسلام فى دارفور يسألهم عما دعا سلطانهم الى المحاربة وهلاك عساكر المسلمين من الطرفين .

فلم يجبه أحد ؛ ولكنهم أخذوا فى حشد جيش جديد للأخذ بالثأر . فجمع رجل يقال له الشرتاى أحمد نمر — وكان كبير البرقد — شتات جيش المقدوم أحمد شطه ؛ وأتى وحصر الزبير فى الاستحكام الذى بناه ؛ وأخذ يشاغله حتى تصل الجيوش التى يعدها السلطان ابراهيم . فصبر الزبير عليه حتى علم أن الجيوش آتية نجدة له . فأمر

(رابعا) — أحد قواده — وقد اشتهر فيما بعـد أمره شهرة كبيرة، فخرج اليـه بفرقة من الجيش، فقتله هو ومن معه وغنم ما عنده من خيول ودروع وخوذ ومواش .

وفى ١٦ أغسطس سـنة ١٨٧٤ بعث الزبير بكتاب الى السلطان ابراهيم يدعوه للتسليم الى السلطة الخديوية، حقنا لدماء المسلمين، ورغبـة فى ترك خزائنه وأمواله له، وبقائه مكرما مبجلا عند الجميع، وإلا فالقتال .

فلما وصل السلطان ابراهيم كتابه، طار صوابه، وجهز جيشا عرمرما ينيف على المـائة ألف مقاتل، بينهم عدد كبير من الفرسان المدرعين، والمشاة المسلحين بالبنادق، وعقد لواءه لعمه الأمير حسب الله، وجملة من الرؤساء والمقدومين . فوصلوا داره فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٤، وحصروا القوات المصرية فى الاستحكام من الجهات الأربع، وكتبوا الى الزبير كتابا يقولون فيـه : « لقد دخلت بلادنا، وقتلت وزيرنا أحمد شطه ثم الشرتاى أحمد نمر، فاخرج الآن من بلادنا لنشيعك بالسلامة والأمان»، وأرسلوا الكتاب مع ثلاثة رسل . فكتب الزبير اليهم : « إنى دخلت بلادكم عنوة، ولست أنوى الخروج منها إلا بقـدر من الله، فاذا كنتم قد جئتم لحرب، فتقدموا لها، وإلا فعودوا من حيث أتيتم ! » .

رقعة داره

ورأى الرسل بعض عساكر النمانم الذين كانوا فى جيش الزبير الخاص قد اجتمعوا على جثة آدمى يقتسمونها فيما بينهم، فأخذ بعضهم الرأس والكراع، وبعضهم الفخذين، وبعضهم الصدر، وشرعوا يشوونها على النار، ويأكلونها . فاقشعرت أبدانهم، فعادوا وأخبروا بما كان مما رأوا وأجيبوا به .

فاعتمد الفور على الحرب، ونزلوا ضمن دائرة مرمى الرصاص، وأخذوا يناوشون الزبير القتال كل يوم من قبل طلوع الشمس الى ما بعد نصف الليل . وكان معـه

زهاء ١٢٠٠٠ مقاتل مسلحين بالبنادق فأصلاهم نارا حامية ، صبروا عليها سبعة أيام ؛ ولكنها أهلكت منهم خلقا كثيرا . وفى اليوم الثامن تقضوا خيامهم ، ونزلوا بعيدا عن مرمى الرصاص ؛ غير أنهم لم يزالوا على حصر الزبير ومن معه ومناوشتهم القتال ، الليل والنهار ، حتى كاد يفرغ الزاد من المحصورين ؛ واذا برئيس يقال له الملك أحمد أتى من معسكر الفور طالبا ابنته — وكانت قد وقعت فى أسر الزبير فى واقعة أحمد شطه — وقدم عشر أواق ذهبا فدية لها . فأخذ الزبير يسأله عن قوة جيش الفور وحركاته ، واذا بالحرس الذين كان قد وضعهم فى مأذنة جامع داره لمراقبة حركات العدو يشيرون اليه بالصعود اليهم . فصعد ، فرأى الفور فى حركة وجلبة . فنزل الى الملك وقال له : «اذا كنت تذهب وتأتينى بالخبر فانى أسلمك بنتك بلا مقابل» ؛ وأقسم له قسما غليظا . فرجع الملك الى قومه — وحبه الأبوى تغلب فى فؤاده وضميره على كل عاطفة سواه — وقال لهم : «إن الزبير طلب عشرين أوقية ذهب فداء ابنتى ، ولم يكن معى سوى عشر أواق» . فقالوا : « خذ هذه عشرة أخرى ، وبادر وأحضر ابنتك ، لأن الجيش يستعدّ للهجوم على السور غدا من جميع الجهات» . فأخذ الذهب وسار الى الزبير بالخبر ، ليلة الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٤

وكان الفور فى تلك الليلة قد شربوا الخمر وأكلوا لحم الضأن والإبل ، وناموا نوم الراحة . فانتهز الزبير هذه الفرصة الثمينة ، وخرج اليهم بثمانية آلاف رجل بهيئة مربع ، وزحف فى جنح الليل حتى صار على قيد مائة متر منهم . فأمر عساكره ، فصبوا عليهم الرصاص كالمطر الوابل . فقاموا مذعورين الى سلاحهم ، وصوّبوا على الهاجمين نيرانهم . فأصابت الزبير رصاصة طائشة فى يده اليمنى جرحته جرحا بليغا ؛ ولكنه لم يعبأ بها ؛ بل بقى يشدد قومه ، ويصب الرصاص على الأعداء حتى اضطرهم الى

تولى الأدبار منهزمين ، وقد امتلأت الأرض من قتلاهم ، وفيهم أربعون رجلا من أولاد السلاطين .

فجمعت الغنائم . فكان فيها نحو ألفى درع ، وألفين وسبعمائة خيمة ، وثمانية مدافع قديمة مكتوب على بعضها اسم (سعيد باشا) ، وشئ كثير من الأسلحة والذخائر الحربية ، ومن الحبوب والزاد ما كفى الجيش أربعة أشهر .

غير أن الأمير حسب الله عاد فجمع شتات جيشه وهاجم الزبير فى السور فى ٨ سبتمبر سـنة ١٨٧٤ ؛ فدام القتال بين الطرفين أربع ساعات متوالية ، حتى كثرت القتلى فى جيش الفور فانهزموا شر هزيمة .

فلما بلغ السلطان ابراهيم خبر انكسار عمه الأمير حسب الله استعظم الأمر جدّا واستكبره ؛ وصاح بقومه صيحة عامة ؛ فجرّد منهـم جيشا كثيفا بلغ عدده نحو مائة وخمسين ألفا بينهم ثلاثون ألف فارس وعدّة رجال مسلحين بالبنادق وثمانية مدافع ؛ وعزم على الخروج الى الحرب بنفسه . فخلف على الفاشر ابنه الأكبر (محمد الفضل) وطلب من رجال دولته أن يجعل كل منهم ابنه الأكبر خليفة عنه مع ابنه محمد الفضل ؛ ففعلوا . فزحف بجيشه على داره ، فوصلها فى ضحى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٤ واحتاط السور من الجهات الأربع ، وهاجم من فيـه بجميع جيوشه هجمة واحدة . فأمطروه نارا حامية ثبت رجاله عليها حتى الساعة الواحدة بعد الغروب . وفى اليوم التالى أعاد الكرّة على السور من قبل طلوع الشمس ؛ فما كانت الساعة الرابعة من النهار حتى ردّوا على أعقابهم . فاستراحوا الى ما بعد الظهر ، ثم عادوا الى الهجوم بعزم صادق مستقتلين وثبتوا ، والرصاص يحصدهم حصد الزرع ، الى أن فصل الليل بينهم وبين أعدائهم ؛

فرجع الفور، وقد قتل منهم فى ذلك اليوم خلق كثير، فيهم البعض من أولاد السلطان ابراهيم وأولاد أخيه وأعمامه وعماته .

وفى الليل أتى الزبير كتاب من السلطان ، مملوء شتما وسبابا وتهديدا ، وقد أقسم فيه بالله العظيم إنه لا بد من إعادة الكرة عليه فى الصباح ، ودخوله الاستحكام عنوة ، وتأدية صلاة الجمعة فى مسجد داره . وفى الساعة الخامسة من الليل أطلق على السور خمسة وأربعين مدفعا ، فلم يجبه من فيه ، وشرعوا يستعدّون للغد . فلما أصبح الصباح وانكشف معسكر الأعداء ، واذا به خال من الجيوش ، فخرج الزبير بنفر من رجاله يستطلع الخبر ، فوجد أن الأعداء قد هربوا بالفعل ، ولم يكن هناك خدعة ، لأن رجال الفور لم يعودوا يستطيعون مهاجمة السور ، فهجروا السلطان . فتبعهم ليجمع شتاتهم ، ويسير بهم الى جبل مرة ليمتنع فيه . فجمع الزبير ما خلفه فى معسكره ، وشرع فى الاستعداد للحاق به .

وقعة منواشى

وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٤ خرج بالجيوش مقتفيا أثره حتى أدركه فى اليوم التالى فى بلدة منواشى الواقعة على مسيرة يومين الى الجنوب الشرقى من الفاشر ، ومعه من العساكر نحو ثلاثين الفا وثمانية مدافع .

فرتب السلطان عساكره ميمنة وميسرة وقلبا ، وكان هو ومن معه من الأبطال المعدودين من أقاربه وغيرهم مع المدافع فى القلب . وما طلعت شمس الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ حتى نشبت الحرب . فأطلق الفور على رجال الزبير أحد عشر مدفعا . فما أجابوهم ، بل ساروا سيرا حربيا منظما قاصدين القلب . فهجمت عليهم عساكر ميمنة الفور وميسرتهم ، واشتدّ القتال . ولكنه ما مضى إلا خمس دقائق حتى انجلت الحال عن تقهقرهم الى الوراء . عند ذلك هاجم السلطان ومن معه

فى القلب ؛ فهزموا مقدّمة الزبير ودخلوا القلعة واشتبك القتال بالسيوف والحراب ؛ وكنت ترى السلطان يجول فى وسط المعمعة ، ويقاتل كأنه الأسد ؛ غير أنه لم يكن إلا القليل حتى خر قتيلا هو ومن معه من الفرسان والشجعان ، وفيهـم الكثير من أولاده وأكابر دولته ؛ وانكشفت الحرب عن النصر المبين للقوّة المصرية .

فأخذ الزبير جثة السـلطان ، وكفنها بالأنسجة الفاخرة ، ودفنها فى جامع منواشى باحتفال عظيم ، إجلالا لمقامه ، وإقرارا ببسالته . ثم دفن القتلى من أولاده وأكابر دولتـه ، وعفا عن جميع الأسرى ، وسمح لهم بالذهاب الى حيث شاءوا . وقد غنم فى هـذه الواقعة المدافع الثمانية وسبعة وعشرين حمل جمل جبخانة ما عدا الأسلحة النارية وغيرها .

الاستيلاء على الفاشر

وبعد أن استراح أربعة أيام فى بندر منواشى ، سار بالعساكر الى الفاشر ، فدخلها فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، قبل طلوع الشمس . فوجد عائلة السلطان وأهالى الذين تركهم بالفاشر قد فرّوا منها ، ولم يبق فيها سوى التجار وبعض العلماء . فأمّنهم على أموالهم ودمائهم وأحسن معاملتهم . فلما بلغ الأهالى ذلك ، أخذوا يفدون اليه ليلا ونهارا ، مقدّمين الطاعة والامتثال ؛ ولم يكن إلا أيام قليلة حتى دانت له جميع أهالى السلطنة ؛ وطلب منـه عبد الله التعايشى أرضا فى قيجة ، غربىّ الكلكة ؛ فأعطاه إياها ، على أن يكف عما كان به من التدجيل ، فرضى .

أما اسماعيل أيوب باشا المهاجم لدارفور من الشرق ، فانه أبطأ فى سـيره جدّا ؛ وعند وصوله الى فوجة كتب الى الزبير ، وهـذا إذ ذاك فى داره ، يقول : « إنى جئتك بنجدة ، فتشدّد ! » . فبعث الزبير اليه يقول له : « اذا كنت قد جئتنى بنجدة ، فلماذا هـذا الإبطاء فى السير ، والعدوّ محدق بنا بجيوش لا عداد لها » . فأجاب :

«ماأنا أمرتك بالتقدّم الى داره، ولا أفندينا . فاذا استطعت أن ترفع الحصار وتجو بجيشك الى هنا، فافعل؛ وإلا فدبر أمرك بما تراه صوابا! » . وبقى فى فوجة حتى انقضت الحرب؛ وبعد دخول الزبير الفاشر بعث اليه بالخبر، فلقيه الرسول فى طريقه الى داره، فانثنى إذ ذاك عنها، ووجه الجيش الى عاصمة دارفور، فدخلها فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤؛ فأكرم الزبير لقياه، وأطلق له مائة مدفع ترحيبا به .

وكان المتخلفون من جيش الفور، لما تحققوا موت السلطان ابراهيم فى منواشى، قد ولوا عمه حسب الله سلطانا عليهم؛ وذهبوا الى جبل مرة وتحصنوا فيه . فلما حضر اسماعيل أيوب باشا الى الفاشر سلمه الزبير ادارة البلاد، وجهز جيشا مؤلفا من ١٢٠٠٠ مقاتل، فيهم ٤٠٠ من العساكر المنظمة، و ٢٠٠ فارس من عساكر الحكومة، وزحف على جبل مرة . فلما رأى الأمير حسب الله قوّته، سلم بلا قتال، وكان معه بعض أولاد السلطان ابراهيم وعمتهم الميرم عرفة، وغيرهم من أولاد السلاطين، ونحو ألف ومائتى رجل من كبراء البلاد وأعيانها . فجاء بهم جميعا الى الفاشر بعد أن تغيب عنها فى تلك المهمة ستة وتسعين يوما .

وكان الأمير حسب الله قد سأله بعد التسليم أن يساعده على توليه البلاد، ليحكمها تحت طاعة الحكومة الخديوية، فيدفع لها مائة ألف جنيه جزية سنوية . فأعجب الزبير هذا الرأى، واعتقده الصواب الذى فيه راحة البلاد والحكومة معا . فعرضه على الحكمدار، وأسنده بكل قوّته؛ ولكن الحكمدار رفضه بتاتا . فوقع بين الاثنين جدال طويل أفضى الى النزاع؛ وأرسل الأمير حسب الله والأمير محمد الفضل ابن السلطان ابراهيم وكثيرون غيرهما من أولاد السلاطين الى مصر؛ وأمر الزبير بالذهاب الى داره والاقامة فيها بعساكره الى أن يصدر اليه أمر آخر بالرجوع الى بحر الغزال .

فذهب، واذا بكتاب أتاه وهو فيها ، من عبدالله التعايشى، يقول فيه : «رأيت فى الحلم أنك المهدى المنتظر ، وانى أحد أتباعك . فاخبرنى ان كنت مهدى الزمان لأتبعك ! » . فكتب الزبير له : «استقم كما أمرتك . أنا لست بالمهدى؛ وانما أنا جندى من جنود الله أحارب من طغى وتمرّد ! » .

ولم يمض شهر حتى ورد عليه كتاب من اسماعيل أيوب باشا يقول : « إن بوشا أخا الأمير حسب الله شق عصا الطاعة ، بجمع بقيـة أولاد السلاطين فى جبـل مرة ، وملأ البلاد عيثا وفسادا » ؛ وأمره بالخروج اليه وإخماد ثورته . فصدع بالأمر وسار الى جبل مرة فى ٣ أغسطس سـنة ١٨٧٥ ، وشهر على بوش حربا عوانا مدّة خمسة عشر يوما ؛ فترك بوش الجبل واعتصم بالفرار . فغادر الزبير ابنـه سليمان مع ١٢٠٠ جندى فى الجبل ، وتتبعه حتى أدركه فى صرف الجدار قرب كبكبية ، فأوقع به واقعة شديدة ، انتهت بقتله وقتل أخيه سيف الدين وسبعة وعشرين رجلا من كبراء جيشه .

توغل الزبير غربا

ثم توغل الزبير بجنده فى بلاد المغرب ؛ فدانت له ديار نامه ، والمساليت ، وقمر، وسلا ، حتى أتى الترجة الفاصلة بين دارفور وودداى . فأقام فيها أياما للراحة ، بعزم الدخول فى دار وداى وإخضاعها للحكومة الخديوية ؛ وكان عليها إذ ذاك السلطان على ابن السلطان محمد شريف . فبعث اليه الزبير بكتاب يدعوه الى الطاعة ؛ ثم دخل بلاده وتوغل فيها ، حتى صار على مسيرة يومين من عاصمته . فورد عليه كتاب منه يدل على قبوله الدخول فى طاعة الحكومة الخديوية ؛ وقد تعهد بدفع مبلغ معلوم ، جزية سنوية ، على أن يبقى سلطانا على بلاده ؛ ووجه اليه أحد وزرائه بهدايا كثيرة للمفاوضة معه فى هذا الشأن .

ولكن قبل وصول الوزير، ورد على الزبير كتاب من اسماعيل أيوب باشا، بناء على إرادة سنية، يلح عليه بالرجوع الى دارفور فى الحال . فرجع الى الفاشر متأسفا على مافاته من فتح وداى . فأخبره الحكمدار أن سلطان وداى أرسل وزيره أحمد تنقة الى مصر عن طريق سيوه متشكيا للجناب الخديو، فأمر جنابه العالى برجوع الزبير، ولكنه أنعم عليه برتبة اللواء الرفيعة مع لقب "باشا" . وشرع اسماعيل أيوب باشا، بعد دخوله الفاشر، فى بناء حصن منيع للعساكر على التلة الغربية منه ؛ فبنى سورا مربعا متينا من الطوب سمكه ثلاثة أقدام، وطول الضلع الواحدة منه مائتا قدم؛ وأقام فى أركانه الأربعة أبراجا، على كل ركن برجا، جعل فيها المدافع ؛ وحفر من وراء السور خندقا بلغ عمقه خمسة عشر قدما، وأحاطه بزريبة من شوك؛ وبنى من داخل السور ديوانا للحكومة ومنزلا للحاكم وثكنة للعساكر المنظمة؛ وأما العساكر غير المنظمة فأقرها خارج السور؛ وهدم المنازل التى فى جواره، فجعل الأرض التى حوله فى غاية الانكشاف الى مسافة بعيدة . فجاء حصنا منيعا جدّا . ثم وزع منشورا فى كل البلاد، ودعا الناس الى الفاشر لأخذ الأمان . فطفقت الوفود تأتيه من الجهات الأربع ؛ فيؤمنهم ويرجعهم الى بلادهم . ثم أمر فعمرت سوق كبيرة فى الفاشر، وعاد الناس الى معاطاة أشغالهم كالعادة .

وبعد أن تمهدت البلاد، جعلها أربعة أقسام، وهى: مديريات الفاشر، وداره، وكلكل وكبكبية، وادارة أم شمقة؛ وأقام فى كل من مركزى داره، وكلكل، حصنا كالذى أقامه فى الفاشر؛ ورتب فى كل مديرية أورطتين من العساكر المنظمة، وستة سناجق من الباشبوزق الشايقية والأتراك والمغاربة، وبطارية بستة مدافع .

وأما إدارة أم شمقة، فرتب فيها بلوكين من العساكر المنظمة وسنجقا واحدا من الباشبوزق، لقربها من الأبيض .

ثم شرع فى وضع الضرائب على الأهلين ؛ فجعل على كل نفر خمسين قرشا فى السنة، ما عدا أهل اليسار ، فانه جعل عليهـم ضرائب أعظم على نسـبة يسارهم ، فقبلوها مرغمين؛ لأنهم كانوا قد سئموا عيشة الاضطراب والقلق التى وصلوا اليهـا فى آخر سـلطة الفور ، وتاقوا الى السـكينة . ولكن لم يطل الأمر حتى انتشر الباشبوزق فى أنحاء البلاد ، وتقاضوا الضرائب من الأهالى بالعنف والقوة . فاستعظموا ذلك ، وفضلوا العودة الى ما كانوا عليه قبلا .

ثورة عامة فى دارفور

وكان عندهم من أولاد السلاطين ، الأمير هارون الرشيد ابن الأمير سيف الدين ابن السلطان محمد الفضل؛ فبايعوه سلطانا عليهم فى أوائل سنة ١٨٧٧ ؛ وثاروا ثورة عامة وحاصروا حاميات الفاشر وداره وكلكل ؛ والذى حصر الفاشر الملك سعيد كبير البرتى ، والمقدوم آدم ، مقدوم الشمال سابقا ، فهاجماها مرتين ، وكادا يستوليان عليها ، لولا أن العساكر حاربوا حرب الأسـود ، فصدوهما . ولكنهم لم يقووا على رفع الحصار ، فأرسل حسن باشا حلمى الجويسر ، مدير الفاشر ، فى طلب المدد من الخرطوم

إخمادها

فأتاه عبـد الرازق باشا بجيش كبير ؛ فتصدّى له العصـاة فى بروش ، بين أم شمقة والفاشر ، فقتل منهم خلقا كثيرا ؛ ودخل الفاشر فرفع عنها الحصار ؛ وأرسل الجنود الى داره وكلكل ؛ فرفعوا الحصار عنهما أيضا .

ثم أخذ حسن باشا عسكرا من الفاشر ، وخرج لمطاردة الأمير هارون ؛ فأدركه فى الطينة على مسيرة يوم ونصف من الفاشر ؛ فأوقع فيه واقعة شـديدة ؛ ثم لحقه الى بير مرتال ؛ فقتل من عسكره خلقا كثيرا وهزمه الى نيورنا وسط جبل مرة .

وكان اسماعيل أيوب باشا ، مذ دخلت سنة ١٨٧٧ ، قد عاد الى مصر ، متخليا عن حكم السودان ، بعد أن أمن السبل وأنشأ المحطات فى طرق القوافل ، بين الخرطوم ودارفور ، وبين بربر وسواكن . ومع ذلك فانه لم يكن محبوبا فى السودان ؛ وقد وصفه بعضهم بقوله : «كان رجلا جبارا ، يعنى بالعسكرية ، ويهمل الرعية ، ويقبل كل هدية ! » .

تعيين جوردون حاكما عاما على السودان

فلم ير الخديو رجلا يوليه بالسودان ، على اتساع أطرافه وكثرة مشاكله ، أفضل من جوردون . فأرسل يستدعيه تلغرافيا من بلاد الانجليز ، فحضر فى أوائل فبراير سنة ١٨٧٧ ؛ وكانت مديريات السودان لا تزال مستقلة بعضها عن البعض . فطلب جوردون ضمها كلها تحت إدارته ؛ فأجابه (اسماعيل) الى ذلك ، وأصدر له فرمانا بتاريخ ١٧ فبراير بالولاية على جميع بلاد السودان المصرى مع دارفور وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر ؛ ومنحه السلطة العسكرية والمدنية كلها عليها ؛ وأعطاه سلطانا على القتل والعفو ؛ ومنع دخول أحد الى السودان إلا بإذنه ؛ وعهد اليه بمنع تجارة الرقيق ؛ وتحديد التخوم بين السودان والحبشة .

فسار جوردون الى الخرطوم بعزم وطيد لاصلاح البلاد ، وفض مشاكلها ، ووضع نظام عام يكفل لها الراحة ويرقيها فى معارج المدنية والعمران . ولكنه لم يلبث أن رأى خطورة المركز الذى تولاه ، وتعذر النجاح فى المهمة الملقاة على عاتقه ، نظرا لعدم تيسر الأيدى اللازمة للعمل ، واتساع أطراف السودان ، ومشقه السفر فى بلاده برا وبحرا ، مع قلة الجيوش اللازمة لحمايته ، بعد أن ذهب قسم منها لمساعدة الدولة العلية فى حروب الروس ، ونهكت القسم الآخر حرب الحبشة ، وسيأتى ذكرهما فى حينه .

فقضى جوردون فى السودان أزيد من سنتين ، وهو يتنقل من مكان الى مكان ، آونة بالبر وأخرى بالبحر ، متمما كل ما أمكنه من الاصلاح ، حتى أعياه التعب ، وقاومته السياسة ، فاضطر الى الاستعفاء . وكان أهم ما اشتغل به فى هذه المدّة : إخماد ثورة الأمير هارون الرشـيد فى دارفور ، وحركة صباحى فى كردوفان ، وتمرّد سليمان الزبير فى بحر الغزال ، ومنع تجارة الرقيق ، والنظر فى مدّ سكة حديد السودان ، وإصـلاح ذات البين بين الحبشة ومصر .

أما الأمير هارون ، فانه كان قد عاد الى الحركة فى أوائل سنة ١٨٧٩ فسار جوردون الى الفاشر ، وما لبث أن رأى أن دارفور لا يصلح حالهـا إلا اذا حكمها رجل من أهلها ، تحت طاعة الحكومة ، على نحو ما أشار به الزبير من قبل . فبعث الى مصر فى طلب الأرشـد من أولاد السلطان ابراهيم ، وعزل حسن حلمى باشا عن الفاشر ، وسمى مساداليه بك — وهو ضـابط ايطالى — مديرا على دارفور ، وكان مديرا على داره ، وجعل المقدوم رحمه قومو — وكان قد أطلقه من سجن سواكن سـنة ١٨٧٧ عند مروره بها — معاونا له ، الى أن يجىء ابن السلطان ابراهيم من مصر . ولكن هـذا الشاب التعس الحظ لم يصـل إلا الى دنقلة ، حيث فاجأته منيته . فعهد جوردون الى مساداليه فى اخماد حركة هارون . فاستعان الايطالى عليه بسلاطين بك — وكان قد خلفه على مديرية داره — فعمل الاثنان معا ، وانضم اليهما النور بك عنجرة مدير كلكل . فقضى الثلاثة على الرجل بمهاجمتهم إياه بالتتابع وتم قتله على يدى مدير كلكل فى مارس سنة ١٨٧٨

ثورة الصباحى

وأما الصباحى — وقد كان أحد قوّاد جيش الزبير ، وانفصل عنه بعد ذهاب الزبير الى مصر لمقابلة الجناب العالى ، وعرض حقيقة حال دارفور على سموّه ، والنظر معه

ومع رجال حكومته فى تنظيم البلاد التى تم فتحها على يديه ، والبلاد التى يمكن الحاقها بحكومته فى المستقبل ؛ فأبقاه (اسماعيل) بمصر فى ظل ساحته ، حتى ينظر فى أمره ؛ وكانت تلك القاضية ؛ لأن الرجل لم يرجع الى السودان بعد ذلك ، وقضى نحبه بمصر فى أيامنا هذه — فانه ألف عصابة من أربعمائة رجل ، وأغار على الأضية فى كردوفان ؛ فقتل مأمورها ، وفرّ الى جبال النوبة . فعلم به جوردون وهو ذاهب الى دارفور المرة الثانية فى مارس سنة ١٨٧٩ ؛ فأرسل من الأبيض نفرا من العساكر ؛ فطاردوه وأتوا به أسيرا . فحوكم فى مجلس عسكرى ، وحكم عليه بالاعدام .

ثورة سليمان ابن الزبير

وأما سليمان الزبير فانه بعد ذهاب أبيه الى مصر خرج بالجيش ، وعدده أربعة آلاف مقاتل ، الى شكا ؛ وأقام فيها الى أن حضر جوردون الى دارفور ، أوّل مرة ، وأرسل اليه أمرا لمقابلته مع جيشه .

فصدع بالأمر واجتمع عليه فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٧ ؛ وكان أحد سناجق الجيش — ويقال له السعيد بك حسين — قد وشى بالزبير أبيه الى جوردون ، قائلا : انه أوصى ابنه ، اذا هو لم يرجع سريعا من مصر أن ينهض بثورة على الحكومة . فرأى جوردون أن يفرق جيش سليمان : فأعطى سعيد بك ألف رجل وسماه مديرا على شكا ؛ وأعطى الباقى للنور بك عنجرة ، من سناجق جيش سليمان ، وأرسله الى كبكبية ؛ وأمر سليمان ، فرجع الى شكا بقلة وذلة . وفى أواسط سبتمبر وافاه جوردون اليها فطيب خاطره ؛ وأنعم عليه بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وسماه مديرا على بحر الغزال . فسر سليمان بهذا الالتفات ، وذهب الى ديم أبيه القديم . وكان الزبير قبل قيامه منه لحرب دارفور قد خلف ادريس أبتر من تجار الدناقلة وكيلا عنه فى بحر الغزال براتب معين . فقضى أربع سنوات فى ادارة بحر الغزال ، لا يشاركه أحد فيها .

فلما حضر سليمان وجد أن ادريس أبتر قد أخل بالادارة، واستبد بالعباد، ولم يهتم إلا بانتفاعه الشخصي؛ فأعلن سليمان على محاكمته فى مجلس قضائى . ففرّ الرجل الى الخرطوم، ووشى به الى جوردون بأنه يريد الاستقلال فى بحر الغزال بحجة أنها بلاد أبيه، وليس للحكومة حق فيها . ويظهر أن جوردون أصغى الى وشايته؛ فأنعم عليه بلقب "بك"، وأعطاه مدفعين، ومائتين من العساكر المنظمة، وسماه مديرا على بحر الغزال . فلما وصل ادريس أبتر الى ديم قنده، المعروف أيضا باسمه، كتب الى رؤساء الزرائب يخبرهم بتعيينه مديرا على بحر الغزال، ويأمرهم بالحضور اليه؛ وكتب الى سليمان يدعوه للتسليم .

فغضب سليمان من ذلك، وكتب اليه فى الجواب يقول : « إنّ ولائى للحكومة يمنعنى الخروج عن طاعتها . إلا أن شرفى لا يسمح لى بالتسليم الى من كان خادمى وخادم أبى من قبلى؛ ولا يمكننى أن أأتمنك على نفسى وأموالى بعد الذى رأيته من خيانتك وإنكارك للجميل؛ لأنك لو كنت أمينا وذاكرا للجميل لحفظت عيشنا وملحنا وتربيتنا لك . فلا تنتظر منى التسليم؛ ولو أرسلت الحكومة الىّ رجلا غيرك ولو عبدا لسلمت وذهبت معه الى جوردون، وأطلعته على جليـــة أمرى، وبينت له نفاقك والسلام! » .

فتيقن ادريس أبتر من هذا الجواب أن سليمان لا يسلم اليه إلا بالقوة . فترك جنده فى عهدة أخيه عثمان، وطاف فى الزرائب يحرضهم على محاربة ابن الزبير . وكان عثمان أخو ادريس رجلا فظا عاتيا، مكروها من جميع «البحارة»؛ وكان يرسل الشتائم الى سليمان وأتباعه، ويتهدّدهم بالقتل وأنواع العذاب . فجرّد سليمان رجاله، ورجال الزرائب الذين من حزبه، وهاجمه فى ديم قنده؛ فقتله، وقتل أكثر الجهادية والجلابية

الذين معه ؛ وغنم أسلحتهم وذخائرهم ؛ وعاد بالغنائم والأسرى الى مركزه . فلما بلغ ادريس أبتر خبر الواقعة ، انقلب راجعا الى الخرطوم ، وأخبر جوردون بما كان .

فجهز جوردون سرية من العساكر ، وعقد لواءها لجيسى باشا ، ومعه يوسف باشا الشلالى . فأقلعا من الخرطوم فى يوليه سنة ١٨٧٨ وسارا فى النيل الأبيض حتى وصلا (أورنبك) بطريق (شامبى) فى سبتمبر سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد البلاد مغمورة بالمياه بسبب الأمطار . فأقام فى (أورنبك) نحو ثلاثة أشهر حتى جفت الأرض ؛ فسار قاصدا ديم سليمان ، ومعه ٣٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٧٠٠ من الباشبوزق ، وثلاثة مدافع . وكان على طريقه فى نقطة (الدمبو) رجل من مشاهير « البحارة » يقال له على بك أبو عمورى ، ومعه نحو ألف رجل مسلحين بالبنادق ؛ فدعاه للانضمام اليه ؛ فأجابه بعد تردد ؛ لأنه لم يكن يود محاربة سليمان ؛ ولكن كان له محل تجارى فى الخرطوم ، وآخر فى مصر ؛ فأجاب الدعوة ، مضطرا ، لتجارته . واجتمع على جيسى فى جور غطاس ؛ وساروا كلهم حتى نزلوا فى (قندة) ، فى أواسط ديسمبر سنة ١٨٧٨

وكان سليمان لما علم بقدوم جيسى قد أخذ فى حشد الجيوش حتى اجتمع عنده نحو عشرة آلاف مقاتل فسار بهم الى (قندة) ، ونزل بالقرب من معسكر جيسى ؛ ولما كان صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ حمل على المعسكر حملة صادقة . وكان جيسى قد أمر جنوده ، فبنى كل منهم متراسا علوه متر ونصف متر ، ليقيه من الرصاص . فأصلوا رجال سليمان نارا حامية ؛ فثبتوا برهة ، ثم انقلبوا راجعين الى معسكرهم . فبنوا حصنا منيعا من الأخشاب والتراب ، ونزلوا فيه ؛ ثم جددوا الهجوم على جيسى فى ١٢ يناير سنة ١٨٧٩ وفى ٢٩ منه ؛ فلم يظفروا بطائل .

وفى ١١ مارس سنة ١٨٧٩ وصل چيسى مدد من الذخائر والعساكر، فزحف بجيشه حتى صار قريبا جدّا من معسكر سليمان ، وأقام تلا من التراب وجعل عليه المدافع والسواريخ ، وشرع يرمى بمقذوفاتها ذلك المعسكر، وكانت بيوته كلها من قش، فاشتعلت النار فيها، فذعر سليمان وارتدّ الى (ديمة) .

وبقى چيسى فى (قندة) حتى جاءه مدد آخر من جوردون، فزحف بجميع جيشه على ديم سليمان ، ووصله فى ٤ مايو سنة ١٨٧٩؛ فخرج عليه سليمان من الديم ، وحاربه مستقتلا مدّة ساعة ، ثم انهزم راجعا الى الديم، فتبعه چيسى على الأثر وأخرجه منه ، واستولى على جميع ما فيه من الأمتعة والأموال، وسار سليمان شمالا حتى وصل (غرة)، غرب الكلكتة، من أعمال دارفور، فأقام فيها .

وكان جوردون ، لما حضر المرّة الثانية الى دارفور، وعرج على (شكا) فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وجد فيها بعض التجار الجعليين يهرّبون الأسلحة الى سليمان فى بحر الغزال . فألغى المديرية وشتت التجار، وأمدّ چيسى ببعض الذخائر، ثم توجه الى الفاشر للنظر فى ثورة هارون . فلم يلبث أن أتاه خبر من چيسى باستيلائه على ديم الزبير، وفرار سليمان الى (غرة) . فخاف جوردون أن ينضم سليمان الى هارون، فيصعب عليه إذلالهما معا ؛ فعاد الى (الطويشة) ، وكتب الى چيسى — فترك الجيش بقيادة ساتى بك فى ديم الزبير ووافاه الى (الطويشة) ومعه يوسف باشا الشلالى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٩ وهو يوم تعس (لاسماعيل) — فأمره بمطاردة سليمان الى (غرة)، وعاد يوسف باشا الشلالى الى الخرطوم؛ فقاد چيسى العساكر من داره، وأخذ معه بعض مشايخ الرزيقات والمغاربة أصحاب الثأر على الزبير، وسار حتى وصل الكلكتة . فأرسل رسلا بكتاب الى سليمان يدعوه الى التسليم .

وكان قد بلغ الزبير خبر خروج ابنه على الحكومة ، بسبب ادريس أبتر . فكتب اليه فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ يأمره بالرجوع فى الحال الى الطاعة وطلب العفو ، وإلا كان الله ساخطا عليه ، وهو كذلك ! فلما وصل كتابه الى سليمان — وكان قد خرج من بحر الغزال — استوعبه وصدّقه . فلما دعاه چيسى الى التسليم مال اليه .

ولكن رابحا خادم أبيه الأمين عارضه ؛ فانقسم الجيش بهما الى حزبين : حزب مال الى التسليم ، ورئيسه سليمان ؛ وحزب أعرض عنه ، ورئيسه رابح . فلما كان صباح ١٤ يوليه سنة ١٨٧٩ أتى سليمان الى چيسى مسلما ، ومعه ٧٠٠ رجل فيهم ثمانية من أقاربه . وكان فى جيش چيسى كثير من الدناقلة ، الذين يكرهون سليمان والجعليين ؛ فوشوا بالتعيس الى چيسى قائلين ان تسليمه ، هو وأقاربه ، انما هو خدعة . فصدّق چيسى الوشاية ، واتخذها مسوّغا لقتلهم . فناداهم الى خيمته ، ثانى يوم التسليم ، وسقاهم القهوة ، وكان قد أوعز الى بعض الجند ، فاحتاطوا بالخيمة ، ثم خرج منها ، فدخل بعضهم وأوثقوا سليمان وأقاربه ، وجعلوهم صفا واحدا خارج الخيمة ، ووقفوا خلفهم ورموهم بالرصاص ، فانكبوا على وجوههم قتلى . وبعد ساعة أتى قناوى بك أبو عمورى ؛ فكفنهم وحفر لهم حفرة ودفنهم فيها .

قتل سليمان ابن الزبير

فالخيانة والغدر ليسا من خصائص الشرقيين وشيمهم ، دون سواهم ، كما يزعم الغربيون !

وبعد أن فرغ چيسى من أمر سليمان ، عاد الى ديم الزبير ؛ فنظم فيه مديرية وجعل ساتى بك مديرا ، والزبير ودالفحل وكيلا له ، ومحمود المحلاوى مفتشا لمنع تجارة الرقيق ؛ وقسم البلاد الى ثمانية أقسام ؛ وجعل فى كل قسم منها نفرا من الباشبوزق والبازنجى ؛ وجعل فى ديم الزبير أورطة جهادية ؛ وقفل راجعا الى الخرطوم .

ثم نظم ساتى بك أورطة جديدة من أهالى البلاد؛ وجاء موسى بك شوقى قومندانا للعساكر من الخرطوم ، ومعه ستة عشر كاتبا للقيام بأشـغال المديرية . وبعد وصـولهم بثلاثة أشهر حضر ليتون بك — وهو من البحارة الانجليز — مديرا على بحر الغزال ، وقومندانا للعساكر من قبـل جوردون ، وعاد موسى بك شـوقى الى الخرطوم؛ وبقى ليتون فى بحر الغزال الى أن قام المهدى ؛ فاضطر الى التسليم الى أحد أنصاره .

أما چيسى باشا فقد اعترضه السدّ فى الطريق ، وهو راجع الى الخرطوم؛ وفرغ منه الوقود والزاد، حتى أكل رجاله بعضهم بعضا ، وأشرفوا على الهلاك؛ واذا بباخرة قاصدة خط الاستواء أقبلت عليه؛ فرجعت بهم الى فاشودة . فسار چيسى منها بمن بقى من رجاله ، وفيهم قناوى بك أبو عمورى ، الى الخرطوم؛ وقام منها قاصدا مصر عن طريق سواكن . فوافته المنية فى السويس فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨١ (١)

أما مدّ السكة الحديدية فقد تكلمنا عنه فى غير هذا المكان؛ على أن جوردون كان على رأى القائلين بمدّها فى طريق سواكن وبربر، لا فى طريق النيل ؛ والاكتفاء بمدّ فروع منها عند الشلالات ، لأن النيل بين الشلالات صالح للملاحة ؛ فلا يفتقر الى سكة حديدية . ولكن (اسماعيل) ، لعلمه أن الاكتفاء بمد سكة حديدية بين الخرطوم والبحر الأحمر انما يحول عن مصر تيار تجارة السـودان، أبى إلا أن يمدّها على النيـل ، لكيلا ينفصل جزء سلطنته الجنوبى عن جزئها الشمالى . فياليت ماليته مكنته من تنفيذ رغبته !

(١) مأخوذ عن "تاريخ السودان" للرحوم نعوم بك شقير .

وأما تحديد التخوم بين السودان والحبشة فكان قد أصبح من أهم المشاغل والأمور . ولكن لا سبيل الى إدراك أهميته إلا بعد الوقوف على مجارى الحوادث التى أدت الى قيام مسألة ذلك التحديد . ولإيقاف قرائنا عليها نقول :

نزاع بين مصر والحبشة

تقدم أن الدولة العلية تنازلت لمصر عن سواكن ومصوّع فى سنة ١٨٦٦ مقابل زيادة فى جزيتها السنوية . فمذ أصبحت مصوّع بيد مصر أخذت تسعى فى تأبيد المواصلات بينها وبين كسلا ؛ وأوّل مافتق لها وصل هذين البلدين بخط حديدى يمرّ فى (سنهيت) التى اعتبرها (اسماعيل) داخلة فى فتح جدّه لكسلا .

مساعدة مصر انجلترا على ثيودورس

فعارضه الملك ثيودورس ، نجاشى الحبشة ، فى ذلك ؛ وزعم أن (سنهيت) ملك حبشى . ولكن ثيودورس هذا مالبث أن جرّ على نفسه حربا مع الانجليز . فطلب أعداؤه من (اسماعيل) أن يأذن لهم باجتياز بعض الأرض المصرية الواقعة على بحر القلزم . فلم يكتف (اسماعيل) باجابتهم الى ذلك ؛ ولكنه ، لاستيائه من ثيودورس ، وضع الأسطول المصرى كله ، الذى كان فى البحر الأحمر ، تحت تصرفهم ؛ وأرسل الى مصوّع وضواحيها زهاء ثلاثة آلاف عسكرى ، كانوا قد عادوا من الحملة الكريتية ، وكلف حاكم مصوّع بمساعدة الانجليز فى كل مايرغبون .

فانتهت تلك الحرب بقتل ثيودورس ، سنة ١٨٦٨ ، وصيرورة عرش الحبشة بعده الى يوحنا . وكان هـذا فى بادئ أمره تلميذا فى دير ؛ ولكنه مالبث أن تركه وترأس منسرا ، وأخذ يقطع الطرق . ثم اشتدّ ساعده ، وزاد بطشه ، وعلا نفوذه ، حتى تمكن من تبوّء كرسى الحكم فى مقاطعـة البحرى ، والتغلب على رئيس يقال له الرأس باريو ، كان من أهم رؤوس الجيوش . ولما قدم الانجليز لحرب النجاشى ثيودورس ساعدهم يوحنا ، وكان اسمه فى ذلك الحين "الرأس قاسة" ، مساعدة فعالة .

فترك له اللورد نيبير أوف ماجدالا — بعد قهره النجاشي وقتله إياه — اثني عشر مدفعا وألفى بندقية ، وميرة كثيرة ليتساعد بها على القيام فى محل ثيودورس . و بعد انسحاب الجيش الانجليزى تخلف عنـده بريطانى يقال له چون تشارلز كركهام ؛ وكان قد حارب فى القرم والصين مع برجوڤاين ، وورد ، وجوردون ؛ فعضده فى التغلب على خصم له يدعى جو باسى ، فعلت منزلته عنده . و بما أن يوحنا هذا لم يكن من آل بيت الملك ، أبى كثيرون من رؤساء الأحباش الاعتراف به ؛ وأخذوا يناوئونه العداء ؛ وأهمهم رأس قبيلة القالا . فانشغل فى قتالهم دهرا .

حلم (اسماعيل) الفخيم

وكانت الجنود المصرية ، مذ بدأت بفتح أقاصى السودان ، قد توغلت فى فتوحاتها على ما رأينا ، حتى بلغت خط الاستواء . فوقع فى خلد (اسماعيل) أن يجعل النيل كله مصريا ، لاعتقاده تحقيق ذلك أمرا حيويا لبلاده . فأخذ يعمل على الإحاطة بالحبشة من جميع الجهات ، لجعلها فى معزل عن الخارج ، وخنقها بين حلقات ممتلكاته ، فى تدانى هذه بعضها من بعض ، لا سيما بعد أن تم له امتلاك السودان برمته غربيه وشرقيه وجنوبيه . فسير الى جوف بلاد الحبشة — لمعرفة أحوالها واستمالة بعض كبار رءوسها — رجلا سويسريا يقال له متزنجر ، كان قنصـلا لدولتى انجلترا وفرنسا فى مصوّع . فتوغل هـذا فيها ، وغاب خبره حينا ؛ ثم عاد حاملا شيئا من محاصيل البلاد ؛ وزين للخديو التغلب عليها وامتلاكها ، مغتنما لذلك فرصـة قيام الفتنة بين أمرائها وملوكها ، وضرب الخلل أطنابه فى جوانبها ؛ وأقسم له بأغلظ الأيمان إنه يملكها ويدوّخها بنفر من العسكر المصرى ، وشئ يسير من النفقة .

فأعجب الخديو برأيه ومال اليـه ؛ وما زال متزنجر يتردّد على الأبواب السنية حتى ولاه (اسماعيل) المحافظة على فرضة مصوّع ، مفتاح أرض الحبشة البحرى ، وحلاه

برتبة البكوية — وكانت رتبة سامية، ولم تزل كذلك، حتى جعلها الانجار بالألقاب والنياشين، في عهد عباس الثاني، مبتذلة محقرة . فسار منزنجر الى مقرّ وظيفته الجديدة — وهو مقرّه القديم — وأخذ يقرّب اليه بعض مشايخ السواحل ويستميلهم بالنقود والهدايا، ويدفع بهم الى دس الدسائس وإيقاظ الفتن، كلما نامت، ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

استيلاء منزنجر على (كرن)

فلما كانت سنة ١٨٧٢ ، اغتنم منزنجر فرصة ذهاب يوحنا الى محاربة القالا في الجنوب، واستولى على (كرن) عاصمة البوغوس — واسمها الحبشي (سنهيت) — بألف وخمسمائة رجل؛ واستمال رأسا يقال له النائب محمد، كان يكره يوحنا؛ فاشترى منه مقاطعة (آيلت) الواقعة بين الحماسين ومصوّع وأدخله تحت ولاء الخديو مقابل مرتب سنوى يدفع له .

ولم يكن يوحنا بغافل عن مساعى مصر ورغائبها؛ وكان يراها ترمى شباكها حوله، بعين متخوّفة، وقلب مضطرب . فلما وجدها، باحتلالها (سنهيت) ومشتراها (آيلت) تدنو من قلبه، هب منذعرا؛ ووقع في خلده في بادئ الأمر أن يستظل في حماية الدول الغربية، بأن يمثل لها التقدّم المصرى في صورة غزو إسلامى لبلاد مسيحية، يستدعى أن تقابله المسيحية بصليبية جديدة . فأرسل صديقه چون تشارلز كركهام الى الملكة ڤكتوريا وباقى عواهل أوروبا في تلك المهمة . ولكنه لم يجد من أحد منهم أذنا صاغية؛ وعاد رسوله بخفى حنين! لأن أيام الصليبيات انقضت بدون أمل في رجوعها مطلقا .

فعزم يوحنا على تولى أمر الدفاع عن نفسه بنفسه . لذلك قلد كركهام، مادام حيا، رياسة مقاطعة من ضمنها (جندا)، الواقعة جنوب (آيلت)، وخليج أربى — وكان

المصريون قد استولو عليه أيضا، لفتح ثغر زولا — فرفع كركهام الراية الانجليزية عليها، ليحميها من تعدّيات مصر حماية فعالة .

ولكنه حدث فى سـنة ١٨٧٤ أن الأمير أحمد، سلطان هرر — وهرر كانت سلطنة إسلامية مستقلة شرقى الحبشة؛ أسسها غزاة العرب بعد قيام الاسلام بقليل، وحكمتها أسرة من أهلها — مات وتولى السلطنة بعده الأمير محمد؛ وأن هذا السلطان الجديد استبد بالأهلين استبدادا لم يعد لهم معه طاقة على حكمه . فاستنجدوا (باسماعيل) وسألوه أن يرسل من قبـله واليا يتولاهم بدل سلطانهم . فأسرع (اسماعيل) الى إجابة سؤالهم، وأخذ يسعى فى شراء زيلع وبربرة، ميناءى هرر، من الدولة العلية . وما لبث أن نجح فى سعيه؛ وتنازل الباب العالى عنهما فى يوليه سنة ١٨٧٥ مقابل زيادة ١٣٣٦٥ جنيها على جزية مصر السـنوية . فامتد سلطان مصر على ساحل القلزم الغربى عامة، من خليج السويس الى تجوره، وتجاوزه الى رأس جردافوى على المحيط الهندى، متناولا بذلك ذات الأرض السومالية القصية .

شراء زيلع وبربرة

وانمـا رمى (اسماعيل) فى هذا المشترى الى غرضين : (الأوّل) إتمـام تطويق بلاد الحبشة من كل جانب، حتى من حيث لم يكن ليخطر لأحد على بال، لينال منها ما يريد؛ و(الثانى) تحقيق تحويل مجرى تجارة النيل الأعلى والبلاد الواقعة على البحيرات الى المحيط الهندى، تحويلا يكون كله فى مصلحة مصر .

بعثة عسكرية استعمارية الى هرر

ولكى تدل المظاهر دلالة واضحة على حقيقة النيات، أوفد من جهته فى السنة عينها بعثة تحت رياسـة ماكيلوب باشا، مدير المنارات المصرية، ومعـه فديريجو باشا البحرى، والضابطان وورد، ولونج، الى نهر جوبا، ليفتتح الطريق بين الهند وخط الاستواء . ورافقهم بسبعمائة أسرة سودانية موالية لتقيم على طول طريق الاتصال

بين ينابيع النهر العظيم ، وسواحل المحيط الكبير ؛ وجهز من جهة أخرى فى سبتمبر من السنة نفسها حملة مؤلفة من خمسة أورط من المشاة المصريين ، وبلوكين من الباشبوزق ، وثلاثمائة جمل ومدفعين جبليين ، وعدّة سواريخ حربية ؛ وعقد لواءها لرؤوف باشا الذى كان حاكما على (جندوكورو) حينما وصلها جوردون أوّل مرة .

أمّا بعثة ماكيلوب ، فانهـا نجحت فيما انتدبت لأجله ، نجاحا بشر بقرب تحقيق الآمال المعقودة عليـه . ولكن مصالح مصر هناك مالبثت أن تضاربت مع مصالح الزنزبار ، واصطدمت بالمصالح البريطانيـة فى عدنه ؛ فهبت انجلترا الى الممـانعة والمعارضة ، وانتهى الأمر بينها وبين الحكومة المصرية على أن بريطانيا تعـترف بملكية الخديو لجميع البـلاد الواقعة لغاية الدرجة العاشرة ؛ وأن الحكومة المصرية تعتبر جميع الموانى ، ما عدا زيلع ، حرة ومفتوحة الباب للاتجار .

احتلال هرر وقتل ملكها

وأما حملة رؤوف باشا ، فانها احتلت مدينة هرر فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ وقبض قائدها على السلطان محمد وقتله خنقا ، وقتل معـه خمسة وعشرين شيخا من الزعماء ، ليأمن كل اضطراب فى المستقبل ؛ ورفع العلم المصرى فى سماء تلك الأصقاع السحيقة[1] . وقد استمرت مصر قابضة على زمام الأحكام فى تلك البلاد الى أن كانت الثورة المهدية ؛ ولم يعـد فى الاستطاعة إبقاء الجنود المصرية فيها ؛ فأخلتها لأهلها فى مارس سنة ١٨٨٤ ؛ فآلت الى الأحباش فى عهد الملك منليك .

توتر العلائق بين الحبشة ومصر

فزاد انتقال ملكية زيلع وبربرة الى الخديوية المصرية ، واحتلال الجنود المصرية هرر ، فى مضايقة النجاشى يوحنا ومخاوفه ؛ لأنه أصبح يلمس بيده التهديد الصادر عن مصر ، ويراه يتناول جهات متعدّدة حوله

(١) أنظر : كتاب "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى فى الحاشية ص ١٨٣

ولم يكن القوم، فى العاصمة المصرية، لا سيما المحيطون بالخديو، يخفون مقاصدهم؛ بل كانوا يجاهرون بهـا على رؤوس الأشهاد . فيتتبعون سير الفتوحات المصرية فى الجنوب والغرب والشرق، ويقولون بأعين تتألق فيها نيرانـ الآمال والمطامع : «إن الأمور سائرة على مايرام؛ وقد حان وقت الإقدام والعمل. أما وقد اشترينا زيلع واحتللنا هرر، فان اكتساح الحبشة بات أمرا لازما ولم يعد منه مناص» .

غير أن الأمريكان مافتئوا يشيرون بالامتناع عن مناوأة الحبشة العداء؛ والحرص من الاشتباك معها فى حرب : إما لأنهم لم يكونوا يرون بعين الارتياح حلول الهلال الاسلامى ، ولو كان بشير التمدين والعمران، محل الصليب المسيحى ، ولو استظل تحت جناحيه التأخر والهمجية؛ وإما لأنهم كانوا يعتقدون أن مصر عاجزة عن فتح الحبشـة ، ويعتبرون أن اكتساح قوة مصرية لتلك المملكة ضرب من المحال ؛ وإما لأنهم كانوا يتوقعون أن تؤدّى الحرب بين الدولتين الاسلاميـة والمسيحية الى تداخل دولة مسيحية غربية، كانجلترا مثلا، فى الأمر، تداخلا تكون عاقبته انخذال مصر.

ولكن الراغبين فى تلك الحرب ، من رجال الحزب العسكرى المحيطين بالخديو ، كانوا يسفهون آراءهم هذه، لا سيما الأخير منها ، ويقولون بحق : «إن الدول الغربية اليوم إنما هى فى جانب التمدين، لا فى جانب التدين؛ فلا يهمها اسلام أو مسيحية؛ وإنمـا يهمها أن يسود العمران المعمور؛ وتنتشر المدنيـة بنعمها الشتى فوق ربوع العالم!» .

وكانت الأخبار التى تذاع يوميا ، تارة عن تعمير مراكب وتجهيـزها فى مرافئ القلزم ، وطورا عن فتح دارفور ورفع الأعلام المصرية على ضفاف نهرى السوبط

والنيل الأزرق ، أو في سماء خط الاستواء ، وعلى سواحل المحيط الهندى ، تزيد في حماسة القلوب والتهاب الأرواح ، وتحمل على توقع إجراء تطلبه النفوس .

حملة أرندروپ سنة ١٨٧٥

وإن القوم لكذلك ، واذا بنبأ ذاع في الأندية الخاصة بأن الأميرالاى أرندروپ والقائمقام درهلز أقبلا يشتريان جزما طويلة وزمزميات وأشياء أخرى من التي يحتاج اليها في الحملات البعيدة ، وما هما إلا يومان وفشا خبر سفر أرندروپ ودرهلز ومعهما القائمقام رشدى ابن مدير أسوان التركى ، واقتفاء الميجور دنيسون الأمريكى أثرهما ليلا .

وكان أرندروپ ملازما في المدفعية الدانماركية ، جاء الى مصر طلبا للصحة والعافية ، فتعرّف به الجنرال ستون الأمريكانى ، وأعجب بأخلاقه وشمائله ، فحمله الخديو على استخدامه في جيشه في وظيفة نائب أميرالاى ، وما لبث أن رقى الى رتبة أميرالاى ، وعهدت اليه قيادة الحملة التي أعدّت . فانضم اليه فيها الكونت زيشى النمساوى — وكان قد نوى تعيينه حاكما على أحد الأقاليم المنتظر فتحها — وأراكيل نوبار ابن أخى نوبار باشا — وكان في السابق محافظ مصوّع — وطالما فكر في نيل فخار الفتح ومجده ، ومنى نفسه بأكاليل الانتصار ، أسوة بأبطال الأزمنة اليونانية ، والرومانية القديمة ، فكان من أكبر أنصار الحملة وأنشط العاملين على بعثها ، بل كان هو الذى شكلها بأمانيه وأحلامه .

ولكى يختلط الأمر على النجاشى ، أرسل أرندروپ اليه كتابا في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٥ يهدئ خاطره ، ويسكن مخاوفه ، ويفهمه أن غرض حملته إنما هو تحديد التخوم بين الدولتين ، لا التعدّى والامتلاك . وكان يوحنا قد استولى على الحماسين ، وأقام فيها قوة للمحافظة عليها ، فانسحبت في أوائل أكتوبر حالما سمعت بمجيء أرندروپ ، ولجأت الى داخلية البلاد ، تاركة فرقة فقط للمراقبة .

ومع أنه لم يصل ارندروپ مدد ، بالرغم من أنه كان ينتظره ، لكى يزحف الى الأمام ، فقد سار هذا الضابط بجيشه الصغير نحو (اسمرة) و (جودوفولاسى) و (عدى حواله) ، وإذ لم يجد إلا مقاومة ضعيفة من الفرقة الحبشية المتروكة للمراقبة عند مقاطعة الحماسين ، اتخذ (عدوة) ، إحدى عواصم يوحنا ، وجهة لسيره ، وانطلق يجد نحوها ، غير مبال بالأخطار ، وغير عامل أدنى حساب لقوى خصمه ، بالرغم من أنه كان يجدر به أن يتيقظ ويحتاط .

فان الأسلحة النارية ، من جهة ، لم تكن تعوز الأحباش ، لأنه علاوة على ما ترك لهم منها اللورد نابيير ، وما سبق إدخاله منها بكثرة الى بلادهم ، بواسطة زوجة مترنجر الحبشية ، أيام أن كان زوجها قنصلا لانجلترا وفرنسا فى مصوّع ، فان الحكومة الفرنساوية ، فى خريف هذه السنة ١٨٧٥ ، أهدت الى النجاشى عدّة أسلحة نارية مختلفة ، وأوصلها اليه فى (عدوة) المسيو دى سارزاك ، القنصل الفرنساوى بمصوّع ، الذى اجتاز للقيام بمهمته هذه ، صفوف ارندروپ نفسها ، دون أن تستطيع تلك الصفوف ، بسبب صفته الرسمية ، أن توقفه وتستولى على الهدية ، مع أنه كان يحق لأرندروپ أن يعتبرها صادرة عن نية عدائية ورامية الى تعضيد الحبشان على مصر ، فيصادرها ، أو على الأقل يؤجل وصولها الى المرسلة اليـه حتى تضع الحرب ضدّه أوزارها ، ومن جهة أخرى ، فان صحافيين انجليزيين ، كانا قد رافقا حملته مذ أوغلت فى بلاد الأعداء ، وخدماه بضع خدم أثابهما عليهما بمبلغ ٢٠٠ ريال ، اختفيا بغتة فى جهة الأحباش دون أن يعلم بتأكيد : أفعلا ذلك من باب الخيانة ، وليطلعا النجاشى على تصميمات الحملة المصرية ، أم وقعا بالرغم منهما فى الأسر؟ [1]

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى : الفصل السابع عشر ، والفصل الثامن عشر .

مهما يكن من الأمر، فان يوحنا علم فى ٢١ أكتوبر بزحف المصريين نحو (أسمرة) . فاستنفر فى الحال عموم المقاتلين من رعاياه فى سائر أنحاء مملكته ، فتقاطروا اليه أفواجا أفواجا .

فسار من (عدوة) فى ٣٠ أكتوبر الى مقابلة عدوه بجيش يعد بعشرات الآلاف ؛ وكان ارندروب قد تقدم نحو بلدة يقال لها (تزاتزيجا) حيث انضم اليه ألف سودانى من حامية (سنهيت) وحيث حشد قواه ، فاذا بها تبلغ ألفين وخمسمائة جندى مسلحين ببنادق رمنجتن ، وبطاريتين من المدافع الجبلية ، وست بطاريات سواريخ ، وجماعة من الخيالة ؛ فسار بها الى (ديباروا) و(عدّى ماچنتا) و(جودوفولاسى) وهاجم نقطة جيش بالقرب من (ماچنتا) ليلا ؛ فانهزمت ، ولم يجرح من المصريين سوى اثنين . ولما كانت جبال الاسمرة وعرة ، وتسيير المؤن فيها عسيرا ، اختير للسير بعد ذلك طريق (قياخور) و(جودوفولاسى) . فأقيم القائمقام رائف بك فى ممر قياخور بأربع جماعات من البيادة ، ومدفعين جبليين ؛ وضم اليه الضابط درهلز بجماعتين من البيادة ، ومدفعى ساروخ . ولكن هذا الضابط سار بعد ذلك الى مركز فى الأمام يقال له (تزاناتجلى) ، وأقام فى (ساجاينت) على مسيرة يومين جنوب (قياخور) .

أما ارندروب فتحصن فى (جودوفولاسى) ، وسير الكونت زيخى بست جماعات من السود ، ومدفعين وساروخين للاستطلاع . فتقدّم الكونت فى جهة (عدّى حواله) على بعد عشر ساعات من (عدوة) ، رائدا مستكشفا . فتأكد من قيام يوحنا بجيشه من عاصمته ، وسيره الى الحرب . فأخبر بذلك ارندروب .

فزحف هذا بكل قوته الى (عدى حواله) ، وبلغها فى ٥ نوفمبر ، فوجد زيخى مقيما على بعد ثلاثة أميال الى الأمام ، فى وادى قوندت ، بجماعتين من السود تحت قيادة

الميچور إجلير، بالقرب من نهر يقال له المأرب؛ ولكن النقطة التى اختارها لكمينه لم تعجب الضابط دنيوف ، وعدها معرضة لأخطار جسيمة . فخالفه أرندروپ فى رأيه؛ ووافق على بقاء زيخى فيها؛ ثم استدعى النائب (محمد)، وأرسله فى ٦ نوفمبر الى الملك لفتح باب مخابرات معه .

فرأى الرجل أن يتجاوز التعليمات التى أعطيت اليـه ، فيخدع يوحنا ، ويدخل فى خدمته ، ويسرق أسرار حركاته وسكناته ، ويرافقه الى قتال المصريين ، ثم يتخلى عنه فى الساعة المناسـبة تخليا ينجم عنه سحقه . فبرز أمامه بلباس عسكرى مصرى ؛ وادعى أنه أهين وامتهن، فغضب وخرج للانضمام الى بنى جنسـه تحت راية ملكه لكى يكفر، وهو يقاتل الى جانبه، عن الذنب الذى ارتكبه فى انضمامه الى أعدائه .

فلم تنطل الحيلة على النجاشى؛ وأمر بالنائب ومن معه، فكبلوا بالحديد، وزجوا فى أعماق السجون .

ولما استبطأ أرندروپ عودتهم، اختلف بين أن يظن فيهم شرا، أو يعتقد وقوعهم فى مكروه . فأقبل يبث الرواد لاستطلاع الأخبار؛ وبعث يستدعى مؤخرته من (جودوفولاسى) .

هذا ويوحنا يمكر به ويخدعه؛ فيتقدم تارة، ثم يختفى؛ ثم يظهر بغتة، ولا يلبث أن يعود الى الاختفاء، لإطماع عدوه فى نفسه، حتى انطلت حيلته على المتحمسين فى الجيش المصرى . فأشاروا على أرندروپ أن يتخـلى عن خطة الحرص الزائد ؛ ويتدرع بالجسارة اللازمة؛ ويسـير هو الى ملاقاة الخصم المحجم عن التقدم . فانقاد أرندروپ الى تحريضاتهم ؛ وترك أعالى (عدى حواله) المنيعة؛ ونزل الى (قوندت) مجتهدا فى التقدم سرا، ليسبق الملك القادم فى وادى مأرب، ويباغته .

وحدث أن فرقة حبشية ، من مقدّمة النجاشي ، كانت قد اقتربت من (قوندت) بنية الاستيلاء عليها ! فاعترى أهلها الرعب ، وطلبوا حماية الجيش المصرى ؛ فأسرع المصريون الى حمايتهم ؛ وانقضوا على رجال تلك الفرقة وأثخنوا فيهم ؛ فجرحوا عدّة ، وقتلوا آخرين . وتناول جنود من جماعات السود قتيلا ، فمثلوا به وخصوه ، طبقا لعاداتهم المتبعة فى حروبهم مع الحبشان ؛ فاستشاط أرندروب غضبا ؛ واتخذ اجراءات صارمة لمنع العود الى تلك الفظاعة .

ولكن المناوشة التى وقعت بين رجاله ورجال متقدّمة النجاشي فتحت عينيه الى خطورة مركزه وضعفه . فخاف على قوّة زيخى — الواقفة على انفراد ، بعيدا — أن يتمكن العدوّ من قطعها عنه ، والعمل على إفنائها قبل تمكنه من إنجادها . فأرسل فى ١٤ نوفمبر القائمقام رشدى مع نصف جماعة الى جنوب (عدى حواله) لحماية الطريق الموصلة الى الهضبة التى تخلى عنها ؛ وأرسل دنيسون بقوّة مثلها لحماية الجانب الثانى ؛ ونزل هو على رأس أربع جماعات بمدفعين جبليين لينضم الى زيخى فى الوادى .

فلما جنّ الليل ، وصل جيش يوحنا ؛ واحتشد على ضفة المأرب اليسرى ؛ وسطعت أنوار معسكره على مسافة أميال عديدة ، فى وسط الظلام الحالك المحيط .

وقضى القائدان ليلتهما فى استعداد للهجوم صباحا ؛ فأرسل أرندروب أمرا مشدّدا الى روشتان بك فى (عدى حواله) بأن يتقدّم عند طلوع النهار بخمس جماعات ومدفعين جبليين وساروخين والأثقال الى (قوندت) ، وأن يعسكر هناك ؛ وأمر دنيسون ورشدى بالرجوع أيضا الى (عدى حواله) فى الفجر ؛ وأن يستلم دنيسون القيادة العامة هناك ، ويقيم فى انتظار الأوامر ؛ وبعد أن ترك جماعة فى (قوندت)

لحفظها ، ريثما تصلها جنود روشتان بك ، وأقام جماعة أخرى للمحافظة على الممر بين الجبال، ومنع العدوّ من مؤخرته ، سار بثمان جماعات من البيادة، وأربعة مدافع جبلية وساروخين، ليباغت الملك فى معسكره .

ولكن يوحنا لم يكن بالرجل الذى يؤخذ على غرة ؛ فان حياته ، وهو لص وقاطع طريق، كانت قد علمته دوام اليقظة ؛ وكانت الطبيعة ، من جهة أخرى ، خصته بمواهب حربية نسبية ، جعلته عدوا مهيبا . فكأنه أدرك ما وقع فى خلد ارندروپ من أمر مباغتته . فحرك جيشه من مكانه ؛ وانثنى به الى موقع وافق من نفسه هوى ؛ لأنه كان يقصد ، هو أيضا ، أن يباغت عدوّه .

وقعة قندت ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥

وفى الواقع ، فان الجيشين بعــد مسير ساعة أو ساعتين تلاحما بجأة على ضفاف المأرب ؛ وتهاجما فى بادئ الأمر ، بعجلة غير نظاميــة . وكانت المدفعيــة معتمد ارندروپ فى عشمه بالفوز؛ فتمكنت من اتخاذ موقفها ؛ ولكن طبيعة المكان الذى اختاره النجاشى للقتال حصرت مدى نيرانها ، وجعلتها عديمة الجدوى . أضف الى ذلك أن البيادة المصرية ، ولو أنها أطلقت نيران بنادقها فى الخلاء المفتوح، ففتكت بالأعداء فى بادئ الهجوم فتكا ذريعا ، إلا أنها لم تعرف كيف تنتفع من مواقع الأماكن . ولا كيف تستخدم ضفة النهر استخداما مجديا نفعا . فزحف الأحباش على رجال السلاحين ، وسيوفهم مشهرة ، وهم ألف على كل عشرة مصريين ؛ وانقلبوا عليهم من كل جانب ؛ وضغطوا عليهم بين صفوفهم المتتابعة ضغطا شديدا . فما هى إلا نصف ساعة حتى قتلوهم الى آخر واحد منهم ، دون أن يوقف الأيدى المرفوعة — للفتك ، والجزر — تضرع أو استرحام من واقف أو جاث على ركبتيه .

مسكينة تلك القوة ! هــذا الموت الفظيع كان مقــدورا لها ! ومن لم يمت منها بالرصاص مات بالسيف ؛ ومن لم يمت بالرمح مات بالنبوت ! وخصى الأحباش بعد ذلك الجثث ، ليحمل كل فائز من أولئك الهمجيين ما يستطيع من مخاصى أعدائه ، فيعلقها على باب بيتــه دلالة على انتصاره ، وعلامة على الفخر الذى أحرزه بقتــل رجال الأعداء . وهذه هي عادتهم منذ زمان بعيد ، كما كانت عادة هنود أمريكا الحمر أن يعلقوا على أبواب أكواخهم جلود رءوس أعدائهــم المسلوخة عن جماجمهم بشعورها !

و بينما جمهور قوات النجاشي يقضى هذا القضاء المبرم على أرندروپ ومن معه ، اندفعت فرقة حبشية أخرى لمهاجمة جنود روشتان بك ! لأن هــذه ، وقد سمعت ضوضاء القتال وضجته ، كانت قد أسرعت الى نجدة رفاقها ؛ ونزلت من الجبل بجلبة وضوضاء ، مختلطة الحابل بالنابل ، جمالا وخيلا ، ورجالا ؛ وانتشرت ، بياده ومدفعية ، وحيوانات أثقال ، من (عدى حواله) الى (قوندت) . فداهمها الأحباش بغتة .

ولكنها لم تنذعر ؛ واستفاد روشتان بك من المنحدر الذى كان وراءه ليجمع شمل قواه بسرعة حوله ؛ واختار لمدفعيته موقعا مشرفا على ميدان القتال بأسره . فدارت المعركة بين الطرفين بحدة ؛ وتراوحت النتيجة بينهما برهة .

غير أن باقى قوى الملك ما لبثت أن فرغت من مجزرة أرندروپ ؛ وتحولت هادرة ، كمياه غدير متدفق ، الى مقاتلة جنود روشتان بك . فطوقتها من كل جهة ، من الجبهة والجانبين والخلف ؛ واندفعت عليها ، والألوف فيها تزاحم الألوف . فما هي إلا ساعة حتى داستها دوسا وهرستها هرسا ؛ جاعلة إياها كوما واحدا لا يعرف أحد فيــه ؛ كوم لحم بشرى دام !

على أن قوادها لم يروا هـذا المنظر الفظيع ! فروشتان بك أصيب فى أول القتال بجرح فى رأسه ، فربطه بمنديل واستمر يشجع رجاله ويقاتل قتال الأبطال حتى أصيب برصاصة أخرى ، فلم يغادر مكانه . وبينما هو يلفظ نفسه الأخير بزفير، أمر جنوده بالحمل على العدو برؤوس الحراب وصدّها . فمات وجنده يأتمر بأمره ، ويحمل حملة عنيفة .

وأراكيل بك نوبار جرح جرحا خطيرا فى مبدأ التلاحم . فلم يثبط الدم السائل منـه بغزارة همته ، وما انفك يقاتل كليث ، حتى تيقن أن الآمال كلها ضاعت . فتسلق صخرة عالية ، وشرب جرعة ، ثم أطلق مسدسه على نفسه ، وخر قتيلا .

ويروى عن ارندروپ ، لمـا أحاط به الأعداء ، أنه فرغ أوّلا مسدسه على أقربهم اليه ، ثم امتشق حسامه ، وقاتل قتالا مروّعا ، حتى جدّل على كوم من حبشان ، قطع صارمه أعمارهم ، فسقط معه ثمانمائة رجل ، وسقط ألف مع روشتان بك ، ووقعت المدفعيـة والأسلحة برمتها فى أيدى الأحباش ، وسـبعون ألف ريال ، وكل من لم يقتل — وكانوا قليلين — من ضمنهم ثلاثون أسود ، صرخوا مذ أحاط بهم الأعداء "ماريكونى" أى خذونى ، فنجوا بذلك من الموت والخصى معا .

وإزاء هذه الخسائر المصرية الفادحة لم يفقد الأحباش سـوى ٣٥٠ رجلا بين جريح وقتيل !

أما رشدى ودنيسون فانهما ، امتثالا للأوامر الصادرة اليهما ، كانا قد أقاما على قمة الجبل (بعـدى حواله) يترقبان . فأتاهما فى صباح المعركتين حبشى مصادق وأخبرهما بانتشاب القتال ، فأرسلا يستطلعان ، واذا بعسكرى مصرى ، فاز بنفسه من القوتين المسحوقتين ، أتى وأخبرهما بما حصل ، فأخذا يسـتعدّان للقتال ، وتحصنا

بسوربنوه بسرعة . فظهر العدوّ أمامهما بقوّة، مرتين أو ثلاث مرات، في ذلك النهار المشئوم، دون أن يشتبك معهما في حرب . فما زادهما ذلك إلا حماسة في استعدادهما وعزمهما . وإنهما لكذلك، واذا بعسكرى ممن مثل بهم وأمكنهم الفرار قد أتى في حال يرثى لها، ثم أعقبه آخرون، فأخبروا بالكارثة المخيفة والمصيبة الجلى، وألقوا الفزع في قلوب الجنود، ففرقوا على أنفسهم، وسقطوا في أيديهم، ولولا عزم القائدين وحزمهما لفرّوا هاربين . ولكن دنيسون ورشدى قويا عزائمهم وحملاهم على التترس والتحصن . وما وافى الليل إلا وأتاهم الجند الذى كان وضعه ارندروپ، المنكود الحظ، على جبل قوندت، وكانوا قد رأوا المعركتين والكيفية الدموية التى انتهيتا اليها، فأسرعوا للانضمام الى قوّة دنيسون الوحيدة الباقية .

فلما بزغ الصباح، علت تهاليل الأحباش بالفوز الذى أوتوه، فكانت كأنها زئير أسودٍ عاجة، وشابهت ما انشق عن صدورهم منها، في هجماتهم القتالية، في اليوم البارح . وكانت زمرة آتية من (قياخور) بمؤن للجيش، فخاف سائقوا القطعان فيها، وهربوا، ولم يبلغ (عدى حواله) سوى نصف القادمين .

ثم تعاقبت الأخبار على دنيسون مضطربة، مزعجة، فعزم على التقدّم بقوّة الى شفا الجرف ليتحقق صحتها بنفسه . لذلك أمر جماعتين ومدفعين بالسير الى الأمام. فرفض الجند الطاعة من شدّة خوفهم . واذا بطلب من الملك يوحنا وصل الى دنيسون يسأله التسليم بمن معه، واذا بألفي حبشى أو ثلاثة آلاف ظهروا وراء القوّة المصرية، مهدّدين مواصلاتها، ليعززوا طلب ملكهم . وكان نص هذا الطلب كالآتى :

«اذا سلمتم، أوصلتكم الى حدودكم بأمان، إلا اذا فضلتم البقاء في بلادى» .

فأجاب دنيسون «أن التسليم غير ممكن، إلا اذا وافق عليه القائد المصرى الغائب فى (آسا)؛ وانى لمبلغه طلب الملك فى الحال ! » . وانما أجاب بذلك ليكسب وقتا .

وكان يوحنا قد عهد الى دجاش هاتلو، حاكم الحمـاسين ، وجنوده ، فى مهمة القضاء على القوّة المصرية المعسكرة فى (عدى حواله)؛ ولكنه بعد فوزه على أرندروب، اتضح له من الأوراق التى استولى عليها أن دجاش هاتلو خائن اتفق عليه مع أعدائه، فحبسه . فأدّى ذلك الى امتناع جنود حاكم الحماسين عن القتال واستراحتهم على أسلحتهم أربع وعشرين ساعة .

فاستفادت القوّة المصرية المعسكرة فى (عدى حوالة) من هذه الفرصة غير المنتظرة؛ وأخذت تنسحب من مراكزها انسحابا فى منتهى الصعوبة، فى طرق وعرة شائكة، وليس مع كل جندى من جنودها سوى بقسماطتين أو ثلاث بقسماطات . فمرّت بجودوفولاسى، والرعب يملؤها، وهى تتوقع هجوم الاعداء عليها فى كل وقت . ولولا أن رشدى ودنيسون هدّدا بمسدّساتهما الجنود لفرّوا ذعرا .

ومع ذلك فان الأحباش — وكانوا يتعقبونهم من كثب — أسروا سبعة وستين متأخرا منهم، قبل وصول القوّة الى (قرع) و (قياخور)؛ ولكن هــذه القوّة تمكنت فى ١٨ نوفمبر من البلوغ الى ممرّ قياخور، بعــد تكبد مشقات لا تحصى، ومتاعب لا توصف . فانضمت هناك الى قوى رائف بك، واستلم هذا الضابط القيادة العامة . فأشار دنيسون عليه بوجوب إخطار الميچور درهلز بساجانييت، بضرورة انضمامه اليــه وانتظاره فى مكانه؛ فأبى . فطلب دنيسون منــه أن يخطره على الأقل بنكبة أرندروب، ليكون على حذر ويتخذ الاحتياطات اللازمة لنجاته . فأجابه الى ذلك؛ وأصدر أمره الى درهلز بالانسحاب الى مصوّع .

وكان درهلز قد سمع بما أصاب القائد العام ! فارتدّ الى مصوّع عن طريق (عدى رسو) و (اركيكو) ، وأصبح فى مأمن من الطوارئ .

واستمرّ راتف على الانسحاب ؛ ولكن جيشه تاه فى سهل (حاله) وضل الجنود طريقهم بين التلال ؛ وأنهكهم التعب . وأنهم لفى حالة خور نفوس ، واذا بصيحة راع علت فى الفضاء المحيط . فظنوها صيحة الأحباش واعتقدوا أن هؤلاء الأعداء المهيبين أوشكوا أن ينقضوا عليهم . فاعتراهم رعب طائش . فألقوا بسلاحهم وملابسهم والتمسوا الحياة من الفرار .

ولكن الضباط تمكنوا فى الليل من جمعهم والسير بهم الى (عدى رسو) باجتياز جبل بمبا ، وبعد قطع مسافة مائة وخمسة عشر ميلا . هناك اطمأن الجند وناموا ؛ ثم ساروا الى (نيغص) فناموا فيها . وفى صباح اليوم الثانى ساروا الى مصوّع . وكان رشدى ودنيسون ، بعد ما تأكدا من زوال كل خطر ، قد سبقاهم اليها ، ليخطرا العاصمة المصرية بما حدث .

أما النجاشى ، فانه سار فى ١٧ نوفمبر الى (عدى حواله) حيث كانت معسكرة القوة المنسحبة ، فاذا بتلك البلدة قد احترقت عن آخرها ، دون أن يعلم من أحرقها . وبينما هو مقيم فيها ، يستمرئ لذة نصره ، أتاه خبر القضاء على مترنجر وقوّته ؛ ونبأ فشل الحملة التى زحفت من (المتمة) الى الحدود الحبشية ، فزاد بذلك سروره . أما مترنجر بك ، فانه كان يتوقع تعيينه هو نفسه قائدا للحملة التى وضعت تحت قيادة الأميرالاى ارندروب ؛ لأنه كان يعتبر ذاته أكفأ الناس للقيام بالمهمة المعهود بها الى ذلك الدانمركى : (أوّلا) لوقوفه أكثر من غيره على أحوال الحبشة ودخائلها ؛ و(ثانيا) لسابقة خدماته فى ذلك الميدان . فلما خابت آماله وعقد لواء الحملة لأرندروب ، أخذ يفكر

فى عمل يعمله من تلقاء نفسه ، يعود بالفخر العظيم عليــه ، ويعلى منزلته علوّا كبيرا فى عينى الخديو . فجمع زمرة من الأتباع والموالين له ؛ واستأجر الأدلاء والخبراء من الحبشان أنفسهم؛ ونزل فى خليج انثلا ؛ ودخل الحبشة أثناء تقدّم حملة أرندروب ؛ وغرضه البلوغ الى سهول الملح أو مضيق صنافة . فلازم الأدلاء ركابه ، خديعة منهم ومكرا ، حتى قادوه الى شواطئ بحيرة يقال لها "ادسه" فى بلاد قوم يدعون "التالتلز". فنصب التعس هناك خيامه ؛ ولما جنّ الليل أوقد أتباعه النيران للاصطلاء والطبخ ، واستعدّوا للبيت . وكان سيدهم قد اصطحب معه فى حملته هذه المشئومة امرأته الحبشية وأولاده وبناته ، وجملة من الخدم والحواشى ، كأنه ذاهب بهم الى عرس أو وليمة أعدّت لهم على الرحب والسعة ، لا داخل فى بلاد أعداء يعد ملكهم أنه أهين فى كرامتــه ، وامتهن فى حقوقه . فأكلوا وناموا والطمأنينة فى قلوبهــم ، والأمانى ترقص فى أحلامهم .

ذبح متزنجر ومن معه

واذا بجماعة من الأحباش دبوا الى مخيمهم فى منتصف الليل ، وأعملوا السيوف فيهم . فهبوا من نومهم مذعورين ؛ وأرادوا الدفاع عن أنفسهم فلم يمكنهم الخوف من ذلك . فأثخن الحبشان فيهم قتلا وطعنا حتى أفنوهم أو كادوا ؛ ودخلوا على متزنجر فى سرادقه ، كأنهم شياطين الجحيم فى ذلك الليل البهيم ، فذبحوه مع امرأته وبنـاته وأولاده ذبح الخرفان ؛ وذبحوا جميع حاشيته وأتباعه ؛ وأخذوا كل ما وجدوه من سلاح ومؤن وذخيرة وخيام ودواب .

وأما الحملة من (المتمة) فانها تألفت من ست جماعات مصرية ، قامت الى التخوم الحبشية الشمالية الغربية فى غضون سير حملة أرندروب الى حدودها الشمالية الشرقية ، لتحويل جانب من قوة النجاشي اليها ، وتمكين أرندروب من القيام بمهمته . ولكن

قوة الأحباش كانت أكبر من أن تجزئها قوة صغيرة كهذه . فصدّ يوحنا حملة (المتمة) وهو يدير رحى القتال فى (قوندت) .

وكانت العاصمة المصرية ، منذ أن فشت فيها أخبار الحملات على الحبشة ، باتت شيقة للوقوف على تفاصيل حركاتها ، ومتوقعة أن يكون النصر قرينها ، بذات السهولة التى اقترن بها فى الحملات السودانية . وبما أن الألسنة تذيع عادة الأنباء التى ترتاح اليها القلوب ، فان الاشاعات عن نصر ساحق أحرزته حملة أرندروب طفقت تنتشر أوّلا فى الأوساط الرسمية ، فتثير شعور فرح أو شعور حسد حسبما كانت الأذن السامعة أذن صديق أم أذن حسود ، ثم انتشرت فى الأندية والمجتمعات عينها ، وأبهجتها .

ولكن الأنباء الصحيحة ما لبثت أن وردت ، فقلبت شعور الفرح الى شعور كدر وغم ؛ وشعور الحسد الى شعور شماتة وتهكم . على أن الدوائر الرسمية أظهرت رغبتها فى التكتم وإخفاء الحقائق ! لأن النكبة كانت من شأنها أن تنفر النفوس الغربيـة من الحكومة المصرية ، سياسيا وماليا . فأيام الشدائد المالية كانت أخذت تطل من الآفاق ؛ وحوادث الصعوبات مع فرنسا ، بشأن الاصلاح القضائى ، كانت قائمة على قدم وساق ، تزداد تعقدا كلما اجتهد فى الوصول الى حلها .

وغلبت على تلك الدوائر الفكرة بوجوب المبادرة الى تجهيز حملة أخرى ، تحاط بجميع مسببات الفوز وتسييرها فى الحال للاقتصاص من الأحباش ، والانتقام لمجد مصر المهين ؛ بحيث تبلغ الغرب فى آن واحد أنباء كسرة أرندروب ، وأنباء فوز الحملة المرسلة للثأر لها ، فوزا ساحقا ! فتستمر الثقة بمصر تامة ، بل تزداد رسوخا .

حملة راتب باشا

فعبئت أربعة آلايات من البيادة ، أى ٩٦٠٠ عسكرى ؛ وآلاى من السوارى أي ٨٠٠ فارس ؛ وخمس فرق من الفارّين ؛ وبطاريتا ميدان إحداهما من نحاس

والأخرى من صلب ، وكل منهما مركبة من ست قطع ؛ و بطاريتا جبل ؛ و بطارية ساروخ ؛ يجرها جميعها ٣٣٤ بغلا ؛ و يقوم بخدمتها ٤٧٤ مدفعيا بضباطهم وعددهم أربعة وعشرون . وأضيف الى هذه القوة آلاى بيادة من السود ؛ وهيئة أركان حرب مؤلفة من رئيس وأمير لواء وثلاثة أمراء آلاى وستة قائمي مقام و يوزباشيين وثلاثة ملازمين أول وعشرون ملازم ثان وأربعة عشر عسكريا ؛ فبلغ مجموع الحملة ١١١٢٠ عسكريا و١٠٥٨ حصانا و١٢٠٤ بغال ؛ وحسب أنه بانضمامه الى بقايا حملة آرندروب يتكوّن منه جيش قدره ١٢٠٠٠ ؛ ولم تكن بالقوّة التي يستهان بها ، على شرط عقد لوائها الى رجل ذى كفاءة تامة . ولكن الصعوبة كلها كانت فى اختيار ذلك الرجل وتعيينه . فالخديو — لعلمه بأن ليس بين كبار ضباطه من أتراك وشراكسة من يصلح للقيادة العامّة ، ولعدم وجود ضباط مصريين فى هيئة العسكرية العليا — كان ميالا الى عقد لواء الحملة لضابط من كبار ضباط الأمريكان ، المتكوّنة منهم هيئة أركان حرب الجيش : كالجنرال ستون أو الجنرال لورنج ، لوثوقه الكلى بهم ، وركونه الى جدارتهم . وكان يعضده فى ميله هذا ، ويقوّى عزمه عليه ، الرجال — وعلى رأسهم نوبار باشا ، وزير الخارجية فى تلك السنة — الراغبون فى الفرنج ، المقتنعون بوجوب استخدام معارفهم ومعلوماتهم وكفاءتهم ؛ العاملون على بثهم فى جميع المصالح لكى ينظموها من جهة ، ويعلموا المصريين من جهة أخرى كيف يستغنون عنهم فى القريب العاجل .

الحزبان المتضاربان حول الخديو

غير أنه كان هناك حزب آخر — وعلى رأسه شريف باشا واسماعيل صديق باشا — يكره الفرنج ويمقتهم ويستنكر وجودهم فى مصالح البلاد واشتراكهم فى شؤونها ؛ ويبذل جهده في إقصائهم وإبعاد أيديهم عن الأعمال التي استقدموا للقيام بها . ولولا أنه

كان منقسما على ذاته الى قسمين : "التركى" وزعيمه شريف باشا ، و "المصرى" وزعيمه اسماعيل صديق باشا ؛ وأن التركى نفسه كان منقسما الى قسمين : "الشركسى" و"التركى" ؛ وكل من القسمين يكره الآخر ويدس له الدسائس ، بينما الشراكسة لا يقبلون الأتراك ، والأتراك يهجون الشراكسة — لما جعل للرجال الراغبين فى استخدام الفرنج مركزا ، ولا أبقى لهم مكانا .

ذلك الحزب المعادى للغربيين ما فتئ يقبح (لاسماعيل) تعيين أمريكى على رأس الحملة المعدّة ؛ ويتخذ من الكارثة التى محقت أرندروب حجة لتسفيه أراء القائلين بعدم استغناء الحال عن الفرنج ؛ ومرغبا لتعيين ضابط شرقى ، هذه الدفعة ، ولو من قبيل الاختبار والتجربة ، ليقود أعلام مصر الاسلامية الى الأخذ بالثأر من الحبشة المسيحية ، للمصريين الذين قتلوا فى (قوندت) ؛ حتى تغلب رجاله على جهود خصومهم وميول (اسماعيل) عينها ؛ وحملوا الخديو على تسليم لواء الحملة الى السردار راتب باشا .

راتب باشا

وراتب هذا شركسى من أنسباء شريف باشا ؛ والمعروف عنه أنه أبى النفس ، شجاع ، لا يحتمل التصغير ولا يهاب الموت . ويروى ، لتأييد ذلك عنه ، أن (محمد سعيد باشا) — وقد كان راتب مملوكه ، وهو الذى رباه فى كنفه ، وأرسله على نفقته الخاصة الى فرنسا ليتعلم فى مدارسها الحربية — غضب عليه ذات يوم ، وهو أميرالاى ، فاستدعاه اليه ؛ وبعد أن أشبعه لوما وتأنيبا وزجرا اندفع فى تيار سخطه عليه الى حدّ بعيد فرفع يده — وكانت لضخامتها تعدّ مخلوقة لصفع الفيلة — ولطمه بها على خدّه ، وطرده من أمامه . فخرج راتب الى حجرة مجاورة ، وتناول مسدّسا ، وأطلقه على نفسه من جهة فمه بقصد الانتحار لعدم رغبته فى الحياة بعد الاهانة التى لحقته ؛ ولعدم تمكنه من التفكر فى الانتقام لنفسه من مولاه وولى نعمته . فخرقت

الرصاصة خدّه ، ونفذت من تحت قاعدة أنفه من الشمال ، دون أن تصيب منــه مقتلا . فحمل داميا الى بيته ، وما نقه من جرحه أو كاد إلا وفِرّ الى الأستانة ، خوفا من بطش (ســعيد) به ، مع أن (سعيدا) — وكانت تعجبه جدا أعمـــال الشجاعة ومظاهرها ، ولم يكن من طبعه يدرى ما هو الحقد — كان قد أكبر عمله ، وأعاد رضاه عنه ، فى سره ، اليه ، ولم يكن منتظرا سوى شفائه لاعلاء منزلته والزيادة فى تقريبه من نفسه . ولم يعــد من عاصمة الاسلام إلا بعــد وفاة مولاه . فاتخذه (اسماعيل) سردارا لجيشه . وراتب هذا قصير القامة ، أسمر اللون سمرة شديدة ، لأن أمه كانت جارية سوداء ، وهو بسبب كثرة انهماكه فى الملاذ الجسدية نحيف نحيل ناشف ، كأنه جسم مصبر ، أو إحدى موميات العصور الخالية[1] .

على أن (اسماعيل) وان انقاد الى مؤثرات حزب شريف واسماعيل صدّيق ، وعين راتب باشا نهائيا قائدا عاما للحملة الحبشية ، لم يكن بالرجل الذى يعمى نفســه عن الأخطار التى قد تنجم لجيشــه عن مثل ذلك التعيين ، فرأى أن يخفف من وطأتها ، ويزيل من شرها ، بضم الجــنرال لورنج الأمريكى وبعض ضباط آخرين من كبار ضباط أركان الحرب زملائه الأجانب الى الحملة : الأول بصفة رئيس أركان حرب للجيش ، والباقون بصفتهم ضباطا تابعين له ، ليجد راتب فى حكمتهم ودرايتهم العسكرية ما يتمكن به من القيام ، قياما محمودا ، بالمهمة المعهود بها اليه .

فارتاح حزب نوبار الى هذا التعيين الأخير ، واعتقدوه كافلا لسلامة الحملة ، لتيقنهم من أن راتب باشا سينقاد حتما الى مشورات لورنج وزملائه ونصائحهم ، ويأخذ بها . فلا يرتكب شططا ، ولا يلقى بنفســه فى تهلكة . ولم يتكدر من التعيين عينه حزب

(١) مات راتب باشا منذ نيف وعام ؛ وقد عمر قرنا على ما يقال .

شريف واسماعيل صديق ، لتيقنه من أنه لن يكون للورنج وزملائه أقل نفوذ على السردار؛ وأن راتب باشا سيهمل نصائحهم وارشاداتهم ، ويضرب بها عرض الحائط ؛ مع بقاء المسئولية ، فى حال وقوع نكبة ، عليهم شخصيا .

ولكى يظهر (اسماعيل) بجلاء أن غرضه من تسليم القيادة العليا الى شرقى ، وتسليم رياسة أركان الحرب الى غربى انما هو أن يعمل العنصران معا ، كل على قدر طاقته ، وبنسبة مواهبه ، على مافيه خير البلاد ، جمع كبار ضباط الحملة من العنصرين ، ثلاث مرات متوالية عنده ، ليلقى عليهم تعليماته الأخيرة ؛ وذلك بحضور ابنه الأمير حسين ، ناظر حربيته (وهو المغفور له سلطاننا الكامل حسين الأول المبكى عليه كثيرا) ونوبار باشا وشريف باشا وصديق باشا وغيرهم . ففى أوّل اجتماع أفهمهم أن سلامة الجيش قائمة على اتحاد القيادة العليا وهيئة أركان الحرب اتحادا تاما فى جميع الشؤون . ولاضطراره الى التغيب فى الاجتماع الثانى ، بسبب وفاة أخيه الأمير مصطفى فاضل فى الأستانة يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أناب عنه ابنه الكامل فى بذر بذور الاخاء بين العنصرين . وفى ثالث اجتماع سلم بيده لراتب باشا تصميم خطة للحملة وضعه الجنرال ستون ؛ وأفهمه جليا أن الغرض منها انما هو استرجاع مهابة مصر فى أعين السودان وأوروبا ؛ وأنه يلزمه ، والحالة هذه ، محاربة النجاشى ، ومواقعته فى ميدان مفتوح ، والانتصار عليه ، حتى لو اقتضت الحال ذهابه بالجيش الى عاصمته ؛ على أن يكون ذلك قبل شهر مايو سنة ١٨٧٦

وطلب نوبار باشا الى الخديو أن يوصى راتبا وباقى قوّاد الحملة بمراعاة شروط الحرب وأصولها المتفق عليها عند الأمم المتمدينة : فيمنعون الجيش عن ارتكاب أى عمل وحشى ؛ ويحملون الجند على تجنب الاساءة الى غير المحاربين من الجيوش ؛

فلا يقطعون زرعا، ولا يتلفون ضرعا، ولا يحرقون بيتا، ولا يعملون، بالاختصار، عملا فظا لا تجعلهم المقتضيات الحربية فى اضطرار الى ارتكابه .

فلم يكتف (اسماعيل) بتوصـية سرداره بذلك جميعه ؛ بل إنه جعله مسئولا ، مسئولية شخصية، عن كل مخالفة فى هذا السبيل . ثم استدعى الجنرال لورنج وجمع يده أمام نوبار باشا الى يد راتب، وقال لهما : «إنى أرغب اليكما أن تعملا معا كأخين؛ وتراعيا الله والبلاد فى العساكر المسلمة أعمارهم اليكما» . وأوصى راتبا بالاصغاء الى نصائح لورنج والعمل بها[1] .

سفر الحملة

ومن ثم سافرت الحمـلة الى السويس ؛ وخرج الأمير حسين ونوبار باشا وغيرهما من ذوى المقامات الرفيعـة الى محطة مصر لتوديع القوّاد . فأقلهم القطار الى ذلك الثغر القلزمى، حيث استقلوا "الدقهلية" إحدى البواخر الخديوية ؛ فذهبت تمخر بهـم عباب البحر وعجاجه — لأن الأيام كانت شـتاء — حتى بلغت بهم مصوّع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥

صعوبات مهمتها

ولكى لتكوّن عند القراء فكرة صحيحة من صعوبات تلك الحملة، يكفينا أن نذكر هنا أن الكلام على ظهر "الدقهليـة" فى رحلتها كان يدور بين المسافرين عليهـا : بالعربيـة والانجليزية والألمـانية والفرنساوية والتركية والتليانية والنروجية وغيرها ؛ كأن تلك السفينة برج بابل ثان؛ وذلك بسبب اختلاف جنسيات الضباط المتألفة منهم هيئة القيادة وجنسيات تابعيهم وخدامهم .

فالى جانب راتب باشا، السردار الشركسى ، كنت ترى الجنرال لورنج والكرنيل داى واليوزباشى پورثر وغيرهم من الأمريكان ؛ ونائب الأميرالاى على بك الايطالى

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى ص ١٥٩

المعتنق الاسلام ؛ واللفتننت كرنل البارون فون مكلين المهندس النمساوى الألمانى ؛ والميجور تورن هايسن النمساوى أيضا الذى كان مع الامبراطور مكسمليان المنكود الحظ ، وكان يحسن التكلم بست لغات ؛ واللفتننت كرنيل دريك والميجور لمسن والميجور لوشى المهندسين ؛ والميجور ولسن الجراح ؛ ورشيد باشا وعثمان رفقى باشا وكلاهما شركسى ؛ وخورشد بك أميرالآلاى السودانى ؛ وعثمان بك نجيب وعثمان بك غالب الشركسيين أيضا ؛ والكونت سرمانى الطليانى ؛ ومحمد بك جابر الأميرالاى المصرى البحت ؛ وصبرى افندى رئيس المدفعية والقائمقام ابراهيم لطفى ، وكان يحسن التكلم بالانجليزية ؛ ورفعت افندى رئيس كتاب السردار ؛ وآخرين لا نريد أن ننزل بالتاريخ الى حد الاهتمام بذكر أسمائهم ، من ملل وأجناس مختلفة .

وبينما الجيش معسكر فى مصوّع يستكمل معدّاته ، ومعسكر النقل يقام فى (أركيكو) على بعد بضعة أميال الى جنوب مصوّع ، اذا بكتاب من الجنرال كركهام ، تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وصل الى القيادة المصرية فى ٢٢ منه ، يفيد رغبة النجاشى فى تسليم مائة أسير وخمسة من المصريين الى محافظ مصوّع — وكان المحافظ شابا فى مقتبل العمر يقال له أحمد بك ، ويهابه الكل بالرغم من صغر سنه ، ومن أنه كان غرا جاهلا ، لا يدرى شيئا لكونه ابن أخت المفتش المخيف اسماعيل صديق باشا ، ناظر المالية المصرية ، وكان قد أخلف على تلك الوظيفة أراكيل بك نوبار التعس الطالع ابن أخى نوبار باشا — ولم يمض يومان حتى وصل أولئك الأسرى ، واذا بسبعة وثلاثين منهم مخصيون ! ثم وصل كركهام بعد أيام قليلة ، يحمل رسالة من النجاشى الى الملكة فكتوريا . فما كان من الحرّاس المقامين على مدخل المعسكر المصرى إلا أنهم قبضوا عليه ، وزجوه فى حفرة قذرة ؛ ثم حكم عليه بالسجن فيها .

فأقام المسكين فى قاعها أياما ، ناقما ، متململا ، شاتما . ثم أطلق سراحه الى مصوّع بعـد أن أقيمتْ لإكرامه وليمة فاخرة ، أبى أن يتناول فيها زادا ، أو يشرب سائلا لخوفه من أن يكون قد وضع له ، فى شئ من ذلك ، الموت سما .

وما أقام الجيش فى مصوّع أياما إلا وو ردت الى راتب باشا إفادة برقية من الخديو تنبئه بأن ثالث أنجاله الأمير حسن ، الملازم الأوّل فى فرقة الهوسار الألمـانية ، نال اجازة من الامبراطور ولهلم الأوّل ، ليتمكن من الانضمام الى الحمـلة المصرية ؛ وأنه قادم اليهم عن قريب ، ملتحقا بهيئة أركان الحرب ، ولو أنه لا يتقلد علامتها . وكان الأمير حسن فى الثانية والعشرين من عمره ، قصيرا ، سمينا ؛ و بالرغم من ذلك ، فارسا مكملا ، ويحسن التكلم بالتركية والعربية والفرنساوية والانجليزية والألمـانية .

التحاق الأمير حسن بالحملة فى مصوّع

فوصل الى مصوّع فى المحروسة حوالى آخر شهر ديسمبر، ومعه ياوره يوسف بك ، وطبيبه بدر افندى ؛ فقو بل مقابلة نخمة ، ونزل فى سراى المحافظ ؛ وما ارتاح من عناء السفر إلا وأراد الجنرال لورنج ، عملا بكتّاب فرنساوى أتاه من الخديو ، مكتو با بخط يده ، أن يشغله تحت إدارته فى الأركان ويلقى الى عهـدته مهمة خاصة ؛ ولكنّ راتب باشا عملا بكتّاب آخر أتاه ، مكتو با من الخديو نفسه بالتركية ، أبى إلا إبقاءه بجانبه ، زيادة فى المحافظة عليه والاعتناء براحته . وكان الأمير عينه أميل الى الاقامة بجانب راتب باشا منه الى الاشتغال مع الجنرال لورنج ! لأن هذا بصفته رجلا جدّيا كان ، بعامل طبيعته وعامل اعتباره الحمـلة أمرا جدّيا فى طياته مسئولية كبرى ، من شأنه استخدام كفاءات الأمير المختلفة فى أعمال ذات بال ؛ بينما السردار لم يكن يهمه من وجود الأمير بجانبه إلا أن يجمع حوله أسباب الملاهى ، وأنواع الملذات ، فيفوز بارتياحه اليه ورضاه عنه .

لذلك أخذت الأيام، ريثما تستكمل معدّات النقل، تمرّ بمصوّع للأمير والسردار، ولا سيما لأولها : إما فى الخروج الى الصيد والقنص ؛ وإما فى الانكباب على لعب الشطرنج . ولما كان أمر تجهيز معدّات النقل موكولا الى المحافظ أحمد بك — وهو الشاب الغر الذى قلنا عنه ، والذى كان الى تهيئة معدّات يوم صيد وقنص للأمير فى الأدغال والجبال المجاورة أميل منه الى الاشتغال بتسهيل مهمات الجيش — فان اليوم طفق يتلو اليوم، والأسبوع الأسبوع، والعمل نائم، ووسائل النقل تهيأ ببطء بالرغم من أن الحاجة الى الاسراع كانت شديدة، وان الحض عليه كان لا يفتأ متواصلا من المرجع الأعلى بمصر.

اشتداد النفور بين الجيش وأركان الحرب

وبما أنه ليس أدعى من الكسل والبطالة الى التهاون فى الواجبات واهمالها ، وليس أنجع منهما «بيئة» لانماء مكروبات الفساد المادّية والأدبية معا، فان النفور الذى ما انفكت حلقاته متماسكة بشدّة بين هيئة الجيش العامل، وهيئة أركان الحرب ما لبث أن اتسع ، من جهة ، بشكل مقلق بين رجال الهيئتين ؛ وطفقت القيادة العليا تظهر جهارا من الاستخفاف بارشادات أركان الحرب، وتقيم فى سبيل عملهم من العقبات ما كان لا بد معه من الانتهاء الى قارعة؛ ومن جهة أخرى، فان الجنود أنفسهم لما وقفوا على حقيقة العلاقات بين الهيئتين، ولحظوا مظاهر الامتهان لرجال أركان الحرب بادية على جميع معاملات رجال القيادة العليا وضباط الجيش لهم ، شرعوا يعتقدون أن أفيد وسيلة يتقربون بها الى إرضاء رؤسائهم عنهم انما هى أن يشاطروهم ذلك الامتهان للغربيين، فيجعلوا مراراته أشدّ وقعا على أنفسهم . فأخذ ذات الديدابانات يهملون تقديم السلام الى الجنرال لورنج وضباطه ؛ بينما هم كانوا يتفانون سلاما وتعظيما للأمير مرؤوس الجنرال لورنج اسما ! ولغيره من الضباط

الشراكسة والأتراك الأحط مقاما ووظيفة فى الجيش من أولئك الأمريكيين؛ وأخذ البيطريون المنوطة بهـم خدمة الخيول لا يلتفتون إلا الى خيول الأمير وحاشيته؛ ويهملون بالمرة خدمة خيل رئيس أركان الحرب وضباطه. فأصبح العمل على الجنرال لورنج وزمرته من أشق الأعمال؛ بل أصبحت الحياة ذاتها مرة المذاق عليهم الى حدّ أخذ يفوق الطاقة، رويدا رويدا، حتى أدّى بالجنرال يوما، بعد أن سئم التشكى للسردار من قلة آدب العسكر وقحتهم، ووقاحة الديدبانات، الى الانقضاض على أحد هؤلاء وإشباعه لكما ولطما ورفسا.

على أن ذلك لم يجد نفعا، كما أن إلحاحه المتوالى والحاح ضباطه — لولا التحريضات المتتابعة من مصر — ذهب أيضا، أدراج الرياح. فانه حينما بلغ الجيش مصوّع، أى فى أواسط شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥، لم يكن قد جمع بعد من الجمال سوى ٣٠٠ جمل؛ وقلة هذا العدد — لنقل مهمات جيش زاد، بعد انضمامه الى مابقى من حملة أرندروب، على اثنى عشر ألفا — ظاهرة للعيان. أضف الى ذلك أن ذات الجمال المجموعة لم تكن من الجنس العربى الجيد، بل كانت من الجنس المصوّعى الضعيف الذى لا يتمكن من نقل ماينيف على نصف حمل الجمل المصرى؛ ومع ذلك فان أحمد بك محافظ مصوّع، مافتئ يتوانى فى زيادة ذلك العدد، حتى مضى شهر، وأصبح التعوّق موجبا وبالا. فهم حينئذ وجلب الى المعسكر من الجمال والبغال ما رآه راتب باشا كافيا لتبرير البدء بالزحف، ولو أن أركان الحرب لم يكونوا على رأيه.

فسار الجيش من معسكره فى ١١ يناير سنة ١٨٧٦ ولكنه حدث، كما كان منتظرا، أن قلة الاعتناء بالجمال وراحتها، وقلة الانتباه الى مقدار قوة كل منها، بحيث لا يحمل زيادة على طاقته، أدّتا الى تقطع حبال التحزيم، وسقوط المهمات، وتلف جانب

منها، والى تشتت الجمال فى الفلوات، وفوق التلال والجبال ؛ فأدّى ذلك الى تعب عظيم ومشقة كبرى فى جمع شملها واعادة تحميلها .

وكان قد رسم تقدّم عثمان باشا رفقى الى جهة يقال لها (بعرزة)، للاستطلاع ؛ وهى محلة تبعد عن مصوّع مسيرة يوم للجدّ المسافر، ويومين للراكب البطىء . فزحف اليها بمقدّمة الجيش ؛ ولكن سوء تفاهم أوقعه أحمد رفعت افندى كاتب السردار، عمدا، بين راتب باشا والجنرال لورنج، أدّى الى اضطراب فى الأوامر الصادرة أوجب إبدال عدّى راسو (أو عدرسه) من (بعرزة)؛ ونجم عنه ضياع أسبوع على تقدّم الجيش الذى لم يصل الى الهضبة المطلة على وادى (قورع) إلا فى ضحوة يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦

وفى الغد قدم المعسكر الرأس ليج ، حاكم (عدى حواله) الذى عزله النجاشى؛ وأخبر القيادة العليا المصرية وهيئة أركان الحرب بحركات الملك يوحنا . ولما كانت التعليمات المعطاة لراتب باشا تقضى بالاشتباك مع النجاشى فى معركة مفتوحة، وكسره كسرة تؤدّبه تأديبا شديدا، ويدوى صداها فى العالم ؛ ثم الرجوع الى مصوّع ؛ فاذا تعذر ذلك الاشتباك لركون يوحنا الى خطة الحيطة والحرص، فالزحف الى (عدوة) عاصمته ومقاتلته فيها ؛ ثم العودة الى مصوّع ؛ فاذا تعذر هذا وذاك ، فالاقامة على هضبة (قورع) واحتلال الجيرة وانتظار تعليمات جديدة ؛ فان السردار رأى ، بعد مداولة مع الرأس ليج المذكور، أن يختار موقعا موافقا ويتحصن فيه ؛ ويجمع كل قوّته اليه، ليكون على استعداد لمقابلة الطوارئ .

فأصدر أمره الى رشيد باشا بالتقدّم والانضمام الى بقية الجيش — وكانت قوّة رشيد مؤلفة من ٥٤٢٦ من البيادة، وبطاريتين فيهما ٣٩٤ مدفعيا، و٥٦٦ خيالا،

ولا تزال مقيمة بالقرب من مصوّع — ولكنه أصدر اليه هذا الأمر بدون أن يضع أى وسيلة من وسائل النقل تحت تصرفه، أو يهيئ له أسباب الحصول عليها، وبالرغم من أن وسائل نقل المأكولات الى الجيش كانت قليلة، وأن مجيء تلك القوّة كان من شأنه زيادة عدد الأفواه الآكلة، ما بين بشر ودواب، على قلة الموجود مما يؤكل .

وفى الحقيقة، فان أكبر مصاعب هـذه الحملة المشئومة انما نجم عن قلة الاهتمام بوسائل النقل على العموم، واختلال الادارة القائمة بها، إما لعجز فى كفاءة الرجال الذين نيطت بهم، وإما لأن رؤساء هؤلاء الرجال والمكلفين بالتوسط بينهم وبين مصادر تلك الوسائل لم يمكنوهم من القيام بمهمتهم القيام الواجب .

أحمد عرابى

وكان رئيس حركة النقل أحمد عرابى بك، المعد، فى الأيام التالية، لاضرام نار الفتنة العسكرية المعروفة فى التاريخ باسمه . وقد كان فكر الضباط الأمريكيين فيه حسنا جدا، ويقول الكرنيل داى فى مؤلفه المعنون "مصر الاسلامية والحبشة المسيحية" انه كان يكون ضابطا من خيرة الضباط فى قطر غير القطر المصرى[1] . فاستبدل وأقيم مكانه شاكر الشركسى؛ وما لبث هـذا أيضا أن استبدل وجعل محله الميجر لوشى الأمريكى ووضع كلا سلفيه تحت ادارته، ضـدّ رغبته؛ لأنه كان رجلا عاقلا يفهم أن تصغير روح ضابط بوضعه تحت إمرة من هو أقل منه درجة، لا سيما اذا كان هذا الرئيس الأقل منه درجة أجنبيا، ليس خير ما يتخذ من الاجراءات لجعل الأمور تمشى فى مجراها الأمثل .

وفى اليوم الثانى من شهر فبراير نقل المعسكر الى واد غير الأول؛ وشرع فى التحصن، لشيوع الأنباء باقتراب النجاشى . ولكن قلة مواد الطعام، وندرة وصول حتى القليل

(١) أنظر هذا الكتاب، ص ٢٢٣

منها الى القوة المتقدمة ، اضطرت القيادة العليا الى تقليل عدد البياده بين يديها ، والاستعاضة عنها بزيادة فى عدد المدفعية . فصدرت الأوامر الى بطارية مستوردة من معامل كروب ، كانت لا تزال بمصوع ، بالاسراع الى (قرع) ؛ وكلف دنيسن بالاتيان بها . فسار بها توا . ولكنه ، وهو يجتاز بها جبل بمبا ، قابل رشيد باشا الراجع من (قياخور) الى عدى راسو (عدرسه) ، عملا بالأمر الوارد اليه بالرجوع بسبب قلة الطعام . فأخذها منه بالرغم من امتناعه ، وعاد بها الى (بعرزه) ؛ وحجته فى ذلك أن السكة وعرة ، وأن البطارية قد تصاب بعطب لو استمرت على سيرها الى (قرع) ؛ مع أن معظم الوعر كان قد اجتيز ، وان الرجوع بالبطارية كان يقتضى المرور بها ثانية فى الشعاب والمسالك التى أتى بها منها بكل صعوبة ؛ علاوة على أن على سامح افندى ، رئيس فرق المهندسين والحفارين ، كان قد أنجز عملا ممدوحا فى تمهيد الطريق وتسهيلها ، وجعلها صالحة لمرور المدفعية . وأول تحصين أقيم كان من النوع المعروف "بالبلوك هوس" فى اللغة الانجليزية ؛ وهو بناء شبيه بحصن يحيط به خندق ومتاريس ؛ اقامه فى مضيق قياخور القائم مقام درهلز والكرنل لوكيت ، بأمر من الجنرال لورنج وتحت مسئوليتهما ؛ وكان عبارة عن أربعة جدران ، لا سقف يغطيها ، مفتوحا لضرب العدو ، ومبنيا مع ذلك بحيث لا يرى المقيمون فيه العدو القادم لقتالهم . فكأنه بنى ، والحالة هذه ، ليكون مرمى لمقذوفات الأعداء ، لا معصما منها .

ثم أقيم حصن آخر فى (قرع) جعلوه على شاكلة قلعة ، وخندقوا حوله خندقا على أعظم ما يكون من العمق ؛ مع أن البقعة التى اختاروها له لم تكن تغنى شيئا ، ولا كانت واقعة فى جهة يمكن الاستفادة منها حربيا ؛ وهم لو أحسنوا التصرف لبنوه قرب المضيق الذى هناك ، بحيث يحمونه ، ويحفظون الآبار التى حوله فى آن واحد .

على الروبى

ولما استقر بهم المقام ، عهد برياسة فرع المهمات الى على الروبى افندى ، وقد اشتهر فيما بعد فى حوادث الثورة العرابية ، وكان ضابطا من أحسن الضباط وامتدحه رؤساؤه وزملاؤه الأمريكيون وامتاز فى هذه الحملة دون غيره من ضباط الجيش — ما عدا الكونت سرمانى — بأنه كان يرى من الواجب عليه احاطة علم رئيس أركان الحرب بكل ما يجريه ليكون على بينة منه .

على أن تعيينه رئيسا لذلك الفرع لم يعن — كما كان يجب أن يعنى — وضع وسائل النقل تحت تصرفه . فاستمر أمرها فوضى كما كان . ومافتئت البغال والحمير ، وعددها نيف وألف ومائة ، فى مجيئها من مصوع وذهابها اليها ، تحمل فوق طاقتها أحمالا قلما احتيج اليها ، كتبن وخيام وأثقال مختلفة . مع أن المطلوب انما كان تحميلها بقسماط وما كل أخرى ، كان الجيش فى أشد الافتقار اليها . ومع بهاظة الحمل كان العساكر والصف ضباط الآتون برفقتها يركبونها أيضا ، فيرهقونها . ناهيك بفتك الذباب المدعو "تسلتساليا" بها فتكا ذريعا .

ولما طال المطال بالجيش فى حصن وادى (قرع) دون أن يظهر الحبوش الى المناوشة والقتال ، ودون أن ترد أخبار عن حركات النجاشى ، أخذ السردار ورئيس أركان الحرب يفكران فى أمر الزحف الى (عدوة) للايقاع به فيها ، ولكنهما اختلفا على الطريق التى يسيران منها . فذهب السردار ، انقيادا الى مؤثرات النائب (محمد) ، رجل ثقته — وكان قد نجا من سجن النجاشى — الى تفضيل طريق قودوفولاسى — قوندت على ما سواها ؛ ورأى لورنج ، عملا بنصائح قسيس فرنساوى كاثوليكى يقال له ديقلو من جمعية التبشير بالايمان ، وأحد كهنة الارسالية العازارية فى تلك البلاد ، أن الأوفق الزحف بالجنود من الطريق المجتازة للقاطعة الحبشية ، التى استعمرتها

تلك الارسالية ، لما قد يجدونه فيها من أسباب الرخاء وأنواع المساعدة . ولكن بما أن لورنج نفسه كان كاثوليكيا ، فأدلاء النائب محمد لم يتعبوا كثيرا فى إقناع راتب بأن غرض خصومهم ، الأدلاء الأحباش الكاثوليكيين ، من المرور بالجيش فى مقاطعة العازاريين انما هو محض انتفاع أهل تلك المقاطعة بالريالات المصرية التى تصرفها الجنود والخزينة فى ابتياع مأكولات وخلافها منهم . وأن رئيس أركان الحرب انما يعضدهم فى تفضيله طريقهم على طريق قودوفولاسى — قوندت ، لكونه كاثوليكيا مثلهم . فكفى ذلك لكى تكثر حول الأدلاء والقس ديفلو الاهانات التى لامبرر لها ، والاضطهادات السمجة . ولكى يقضى أدلاء النائب محمد على جهود مزاحميهم ، قضاء مبرما ، أذاعوا كذبا نبأ قرب دنو النجاشى من حصن (بعرزه) لمهاجمة من فيه . فأصدر السردار أمره الى قائد الجند هناك بمنع خروج الخيالة من الحصن ، وبالثبات على الدفاع عنه الى النهاية . ومع إقدامه على اقامة ديدبانات فوق الآكام المحيطة ، وأمام الخنادق ، وبالرغم من علمه علما يقينا أن النجاشى على بعد يومين على الأقل ، لم يفكر فى تمرين جنوده التمرين اللازم لجعلهم على استعداد لمقابلة الطوارئ ؛ ولا أمر باجراء الاستطلاعات التى كانت الظروف تقتضيها لدرء كل مباغتة والوقوف على حركة العدو . فنجم عن ذلك أنه خيل لبعض الجنود ذات ليلة أنهم يسمعون دبيبا ، ويرون أشباحا ! فظنوا أنفسهم مبيتين . فهبوا الى سلاحهم مذعورين ، وأطلقوه فى الفضاء على العدو الموهوم ؛ فأصابوا عدّة من زملائهم المنتشرين خارج الحصن ، وسببوا فزعا عاما للحامية كلها .

وبعد أيام قدم الى المعسكر المصرى دجاش يقال له (ولده ميخائيل) مع ابنى أخيه وجماعة من أعوانه وأتباعه . فاستقبلوا استقبالا شائقا ، وقدّمت اليهم القهوة على

صوانى فضية من مظال الأمير حسن . فلخوف ذلك الرئيس الحبشى من أن يكون وضع له سم فيها، أبى أن يشربها إلا بعد أن ذاقها أحد الحقيرين من أتباعه دون أن يصاب بسوء؛ وأنعم الأمير عليه بلقب "باشا" ورتبة "فريق"؛ وأنعم كذلك برتب مختلفة وهدايا نفيســة على ولدى أخيه . وأهم مااستلفت الأنظار فى هؤلاء القادمين كثرة القمل المـالئ ملابسهم، حتى لقد لاحظ أحد الضباط الأمريكيين أن مهمة بعض رجال حاشية الدچاش كانت منحصرة فى الشخوص الى قميص هذا الرئيس وردائه، لا لتقاط تلك الحشرات المقرفة، وطرحها على الأرض، كلما لمح ظهورها، دون أن يثير ذلك اشمئزازا فى أحد؛ كأنه من مستلزمات الحياة اليومية ومظاهرها.

وتلك الأمانى تجعلن الفتى ملكا

وما مضت أيام قلائل على قدوم أولئـك الأحباش إلا وطفقت الرسائل تخرج من خيام السردار والأمير، بواسطتهم، الى الرؤوس والأمراء الحبوش، مستميلتهم الى ولاء مصر، وممنيتهم بالأمانى الكثيرة والأموال الجمة. ولكى يجعلهم راتب يذوقون شيئا من حلاوة تحقيقها طفق يفكر فى مكافأتهم مقدما على الأعمال التى كان يطلبها منهم؛ ووقع فى خلده مرة إعطاء خمسمائة ريال، من المعروفة بريالات ماريا تريزا، الى أحد رجال (ولده ميخائيل) تشجيعا له، من جهة، ومن باب المكافأة، من جهة أخرى، على أمانته واخلاصه فى خدمة المصالح المصرية؛ وكاد يفعل ذلك، لولا تداخل ضابط عال فى الأمر، وتفهيمه السردار أن المبلغ انمـا يحق لذلك الحبشى حينما تظهر نتيجة مساعيه .

على أن نتيجة التراسل، بواســطة رجال (ولده ميخائيل)، كانت قيام التصوّر فى مخيلة راتب أنه أصبح يحكم الديار الحبشية بأسرها من عقر خيمته؛ وابتهاجه بمـا آلت اليه سياسته الحكيمة، وأبلغه إياه دهاؤه السياسى .

غير أن استغراق السردار في أحلامه ، وتغذى فؤاده بالأماني العقيمة ، لم تحولا دون ارساله الضابط أرجنس الامريكاني الى الاستطلاع والاستكشاف ، صحبة القس ديفلو وأحد احباشه المخلصين . فتقدّم ذلك الضابط الجسور، بالرغم من خوفه من الخصى ، فيما لو وقع في أيدى الأعداء ، واجتاز صفوف الأحباش ؛ وما زال سائرا حتى بلغ مكانا لا يبعد عن (عدوه) إلا ثلاثين ميلا . ولما وقف على كل ما كان رئيس أركان الحرب راغبا في الوقوف عليه ، عاد الى المعسكر المصرى ، بعد أن انقاد الى نصيحة دليله الحبشي ، وذبح بضع دجاج ونثر دمها وريشها فى الطريق ، ليحمل النجاشي على اعتقاد وجود سحر فيها ، فيمتنع عن طرقها .

وأتى الواقع مصدّقا لقول الحبشي ؛ فان النجاشي اعتقد أن سحرا عمل له ؛ وبدلا من تقدّمه في الطريق التي عاد أرجنس منها ، عدل عنها الى طريق (قوندت — أسمرة) . فسار في ٢١ فبراير من (عدى حواله) الى (ماى جوردا) و (قودوفولاسى) و (ترايبين) ؛ وعسكر فيها ريثما تجتمع عليه بقية جيوشه .

فوجدته هناك طلائع المصريين في ٢٥ فبراير ؛ وكان فعل الدليل الحبشي قد حوّل أنظار القيادة العامة الى عدم امكان مجيئه إلا من تلك الطريق . واذا بالجزء المهم من جنوده قد نزل في (ماى قوردا) و (قودوفولاسى) و (عدى حاله) و (عدى ماجسا) . ولما كان الغد ، زحف النجاشي الى (عدى برو) ؛ وأرسل قسما من خيالته الى (تساتزيجا) . فلما بلغت ميمنته (عدى نترو) ، اختار من بين بيادته وفرسانه مائتى مقاتل ؛ وأرسلهم الى الأمام بمثابة طليعة ، لتنسم الأخبار ، واستطلاع الاحوال .

وكانت الأنباء عن تقدّمه ، وضخامة جيشه ، وتنوّع حركاته ، قد بلغت المعسكر المصرى ؛ فأخذ القلق مأخذه من القيادة العليا ، وأركان الحرب فيه ؛ وطفق بعضهم

يبدى المخاوف على سلامة جناح الجيش، ويرتئى الانسحاب، ويقول بلزوم اجرائه! كأنهم انما أتوا الى ذلك المكان وتحصنوا فيه لمجرد نزهة عسكرية . ومما زاد الطين بلة أن الشقاق على اللازم عمله بلغ أشده بين السردار ورئيس أركان حربه؛ وأدى الى عزم هذا على التخلى عن كل مسئولية، وترك راتب باشا وشأنه، يخرج كيفما يريد من المأزق الذى بات فيه .

ولكن ضميره لم يطاوعه على البقاء على عزمه . فكلف الكونت سرمانى بالقيام الى الاستطلاع فى ٢٦ فبراير، صوب الجهة التى بلغ نزول الملك فيها . فسار سرمانى حتى بلغ كرباريا، حيث علم أن بيادة الأحباش فى (عدى برو)، وأن معسكر النجاشى العام فى (أبامتى) . فعاد بنبأ ذلك الى جهة الاختصاص . فرأى الكرنيل داى أن يستوفى التفاصيل ويستوعبها . وحبب استطلاع سرمانى فى استطلاع ثان . فعارض راتب فيه، وذهب الى عدم فائدته . ولكن الأمير نفسه وافق عليه، وحض لورنج على إجرائه . فخرج أرجنس، وولسن، بألف أو ألف ومائتى فارس، وتوغلا فى السير توغلا بعيدا، لم يمكنهما من العود فى الميعاد المضروب . فطار القلق عليهما وعلى القوّة التى معهما فى عموم المعسكر؛ وصعد الأمير حسن باشا ذاته على أكمة ليستطلع؛ فرأى غبارا عن بعد؛ فتخيله دخان قتال تصوّره قائما بين الكشافة والحبشان؛ فأسرّ الى راتب بظنونه؛ فأمر السردار: فدق نفير النجدة . فبرز طابور ومدفعان؛ وخرج وأركان حربه؛ وخرجت هيئة أركان الحرب بأسرها وراءه؛ وتبعهم القوّاد وياورانهم؛ وكان مئات من الرجال فى السهل بدون انتظام: منهم من يبحث على العدوّ، ومنهم من يستعدّ للهرب منه؟ بدون أن يدرى أحد، ما عدا راتب والأمير، لِمَ هو هنالك، والى أين هو ذاهب .

وبينما هم كذلك، خيم المساء عليهم . فجمع السردار زمرة من الرجال المنتشرين فى السهل، واستعدّ لمعركة دفاعية . ولكى يكون على بينة من أمره، صعد على صخرة مرتفعة؛ وأخذ يجيل نظره فى جهات الأفق الأربع، وهو فى منتهى الحيرة، لا يدرى ما العمل . أما باقى الخارجين، بل ذات الذين بقوا فى الحصن، فانهم استمروا فى هياج كبير؛ ودام الهرج والمرج بلا معنى، وبدون غرض معلوم، حتى عادت القوّة المستطلعة بعد الغروب بساعة . ولو داهم الحبشان الجيش المصرى فى ذلك الوقت لأفنوه عن آخره، لأنه كان كقطيع غنم ليس من راع على رأسه .

على أن رضا راتب باشا بخروج قوّة أرجانس الى الاستطلاع انما كان عقب أن تأكد من وصول عثمان بك باثنين وعشرين جماعة الى (قياخور). وقد تركنا عثمان بك هذا، وهو يأخذ من دنيسون بطارية كروب بالقوّة ويعود بها الى هذه البلدة . فوافته اليها بطاريات كروب الأخرى . ولما بلغ السردار خبر اجتماعها، أمر بالسير بها الى (قرع)، ورسم بزحف عثمان بك الى (قياخور) . فوصلت البطاريات (قرع) فى ٢٥ فبراير . وشرع عثمان بك فى تنفيذ الأمر المعطى اليه .

غير أن العدوّ شرع يهدّد الخطوط ما بين (عدى راسو) و (قياخور)؛ وكان راتب ولورنج معا يظنان فى بادئ الأمر أن "البلوك هوس" الذى أقيم بالقرب من هناك كاف للدفاع عن المضيق . ولكن لورنج مالبث أن أدرك أن "البلوك هوس" لا قيمة له فى الدفاع عن المؤن والذخيرة المارّة بسهل (حالة) . فما زال براتب حتى حمله على إرسال قوّة فى ٢٤ فبراير الى وادى (قياخور) لمراقبة الطرق المؤدّية من الغرب الى ذلك السهل . ولما وصل هناك عثمان بك فى ٢٦ منه بفرقته، وضعت القوّة كلها التى اجتمعت هناك تحت إمرته؛ وكلف بالمحافظة على الوارد من (عدى راسو) .

فطفق يحسن التحسينات التى أقامها هناك رائف بك ؛ ووضع المدافع بحيث تحمى مدخل الوادى من الغرب ؛ واستخدم فرسانه فى سهل (حالة) لمنع نزول العدو على وسائل النقل الخاصة بالجيش .

أما النجاشى، فانه مع بقائه فى (أبامتى) أمر جيشه بالارتداد الى (ترامنى)، كأنه يرغب فى تضليل أفكار خصومه؛ ثم عاد فتقدّم فى أوّل مارس لغاية (تزاتزيجا)، وشرع يهدّد بالهجوم تهديدا جدّيا . نخاف راتب أن يحدق الخطر به من كل جانب، وأراد الانسحاب لينجو . فعارضه لورنج فى ذلك ، وطلب اليـه إجراء إستطلاع آخر على شكل مظاهرة ، والقيام بمناورة تهديدية لحركات الملك ، يكون الغرض منها حشد الجيش كله فى (قورع) .

ولكن راتبا لم ينصع الى طلبه، وترك يوحنا يقوم بنفاد الخطة التى رسمها لنفسه، بدون معاكسة — الأمر الذى جعـل كل الخط من مصوّع الى (قورع) مضطربا مزلزلا ؛ وأدّى الى عود قيام النزاع بين الجيش وهيئة أركان الحرب . فطفق رشـيد باشا وعثمان بك ، على اختلافهما مع بعضهما ، لا يطيعان أمرا يرد لهما من الجنرال لورنج؛ واشتدّت مضايقة السردار لهذا القائد الأمريكى الى حدّ لم يعد يستطيع معـه إرسال أى كتابة أو أمرٍ إلا عن طريق رفعت افندى رئيس كتّاب القيادة . ولم يكتف رشـيد باشا باحتقار الأوامر الواردة من لورنج ، بل أخذ يوجد كل ما استطاع إيجاده من العراقيل فى سبيل الميجر لوشى رئيس قسم النقل ؛ غير مبال بالمضارّ التى تعود على الجيش برمته من جراء ذلك .

وكانوا قد سلموا القيادة (ببعرزة) الى الميجر فيلد، لتكون عينه ساهرة على المهمات؛ ولكن لورنج، بعد ما اشتدّت الأخطار حولها بسبب حركات النجاشى، رأى أن يعزز

نقلها بجنود تحافظ عليها أثناء اجتيازها سهل (حالة) . فأصدر أمره لذلك . ولكن (راتبا) أبى الموافقة لئلا ينقص عدد الجنود الموجودين معه فى الحصن .

وبينما القوّاد المصريون فى هذا الاختلاف وهذه المنازعة، كان النجاشى يتقدّم نحو الجيش المنكود الحظ المسلمة أزمته اليهم ، بخطى الثعالب ، وعزم الأسود ، حتى أصبح على بعد بضع ساعات من (قياخور) و (عدى راسو) . ولما علم راتب بذلك زادت مخاوفه؛ فبادر الى عقد مجلس حربى سرى، أبعد عنه كل الضباط الغربيين، للداولة فى الأمر ؛ فلم يقرّ ذلك المجلس على رأى . وكان العدوّ ، الزاحف باستمرار فى تلك الأثناء، قد أضحى على بعد ثلاث ساعات من (قياخور) .

والنجاشى، والربوع حوله كلها عيون وآذان ترى وتسمع، وتحيطه علما بمجريات الأمور عند أعدائه، قد تمكن من الوقوف على تشتت فرق المصريين، مابين (بعرزه) و (عدى راسو) و (قياخور) و (قرع)؛ فعزم على الانقضاض بغتة على قوّتهم الكبرى فى (قرع) وسحقها ، لتبيت باقى الفرق تحت رحمته : فاما أنها تسلم وإما أنه يبيدها، وليس لها من بين يديه مفرّ . وما صمم على ذلك إلا وشرع فى تنفيذه .

فكان من الواجب ، والحالة هذه ، على قائد الجيش المصرى أن يترك فى حصن (قرع) قوّة كافيـة للدفاع عنه ، دفاعا مؤقتا ، ويزحف بمعظم قوّته الى (قياخور) فينضم الى الفرق المقيمة فيها ، ويخرج بجيشه كله لمقابلة الملك ، فيقضى الله ما يشاء بينهما .

بذلك أشار الضباط الأمريكيون؛ ولكن رشيد بك وعثمان باشا رفقى قاوما رأيهم وعاكساه ، وهما ، لجهلهما الأصول الحربيـة ، لا يشعران بالضرر الذى يسببانه ،

وما أبى راتب عمله ، أقدم النجاشى عليه ؛ فانه بعث يستدعى اليه كل القوات التى كانت قد انفصلت عنه لمهمات كلفت بالقيام بها ؛ واجتهد فى حمل المصريين على الاعتقاد بأن مهاجمته لهم ستكون يوم ٦ مارس ، ليغرّر بهم ، ويمنعهم عن الافتكار فى حشـد جموعهم كلها فى صعيد واحد ، بسبب ضيق الوقت ؛ ونجح فى خداعه ، لدرجة أن لورنج نفسه ، فى الليلة ما بين الخامس والسادس من شهر مارس ، أبى أن يقلع ملابسه ، ونام بها على سرج حصانه ؛ وما بزغ الفجر إلا واحتذى جزمة القتال وأخذ له أهبته . وتقدّم الدچاش ، والراس (ولدا ميخائيل) الى السردار بالاذن لهما فى الخروج الى مقاتلة الملك . فأبى راتب أن يسمح لهما : إمّا لقلة وثوق منه بهما ، وإمّا احتقارامنه لشأنهما الحربى . فانسحبا .

وكان المصريون ، حينما أنشأوا الحصن فى (قرع) ، قد أقاموا أمامه بضعة استحكامات غير محكمة ، تحول دون مرمى المدافع ، وتقصر حتما من مداها . فطالب لورنج (راتبا) مرارا بازالتها ، وذهبت مطالبته دائما سدى ، لاعتقاد السردار الفائدة كلها فى تلك الاستحكامات ، لـما فيها من الوقاية للجنود . كذلك كانوا قد وضعوا مخازن المهمات فى تلك الاستحكامات ، اتقاء لشر قد يقع بسببها فى الحصن عينه ، فيصيب من فيه من كبار الضباط والأمير نفسه ، لا سمح الله . فما فتئ لورنج يحض السردار على نقلها الى داخل الحصن لتكون المحافظة عليها أنجع ، والاستفادة منها أضمن ؛ وما فتئ السردار يمهل ويهمل لغاية اليوم الرابع من مارس ، إذ ظهرت جليا مضارّ إبقائها ، بحيث لو استولى الأحباش على الاستحكامات الخارجية ، لاضطرت القوّة المصرية كلها الى التسليم . فأمر بنقلها ؛ وأضيع فى نفاذ ذلك الأمر وقت كان يمكن الاستفادة منه فى عمل مفيد من الأعمال التى يحتم دنوّ ساعة القتال القيام بها

ولما أن انقضت الساعات الأولى من النهار السادس من مارس دون أن تظهر للعدو طلائع (بقرع)، أسرع القواد الى عقد مجلس حربى جمع اليه كل الضباط الكبار من شرقيين وغربيين ما عدا الميجر درهلز. فكان فيه راتب باشا، والجنرال لورنج، وعثمان رفقى باشا، وعثمان بك، والأميرالاى دريك، وداى . فتداولوا معا فى الأمر وفى الواجب عمله . فذهب الأمريكيون مرة أخرى الى لزوم الخروج من الحصن (بقرع)؛ وحشد الجيش الى الأمام، فالانضمام الى القوات المعسكرة فى (قياخور)، فتغطية هذا الممر، والزحف بكل الجيش المصرى، المتجمع على ذلك المنوال، الى مصادمة الملك والايقاع به . وبذلوا أقصى جهودهم لاقناع زملائهم الشرقيين بصوابية رأيهم هذا. ولكن السردار والقواد الشرقيين أبوا الموافقة على ذلك، لا سيما أن الوقت أصبح ضيقا، والحركات العسكرية باتت عرضة لمقاطعة الأعداء إياها، فى أثناء تطورها؛ وفضلوا بقاء كل قوة فى موقفها تدافع عنه بنفسها، ولو أن فى ذلك البقاء المنفرد تعريضا للفرق الى أن تسحق كل منها بعد الأخرى بالتتابع، بدون أن تتمكن الواحدة من إنجاد الثانية . وانفض المجلس وكل من الفريقين متشبث برأيه؛ وانقضى اليوم على غير جدوى وبدون استطلاع .

فلما كان صباح النهار التالى، ولم يظهر شئ يدل على رغبة الحبوش فى القتال، اعتقد المصريون أن المعركة أجلت من جديد؛ ولم يتخذوا أهبتهم لها . ولكنه ما وافت الساعة العاشرة إلا وظهر العدو آتيا من ناحية دنجل وامهور، من الجنوب والشمال والغرب معا؛ وسمعت أصوات طبوله وزموره مالئة الفضاء .

وقعة (قرع) ٧ مارس سنة ١٨٧٦

فخرج الجيش المصرى من الحصن، بتسرع، بعد أن أبقى السردار فيه ٢٥٠٠ جندى للدفاع عنه، ومائتى ناقة . واجتهد قائد كل جماعة وفرقة فى اختيار الموقف

الموافق له . فاشتبك الخصمان معا ، وأحدهما — وهو الحبشي — يحاول الإحداق بالثانى من كل جانب ؛ والثـانى — وهو المصرى — قلما يدرى كيف يوفق بين جهود جماعاته . فصعد صبرى افندى بالبطارية التى كانت تحت قيادته الى قمة تل يحمى جانب الجيش الأيمن ؛ وأصلى الأحباش المتسلقين ذلك التل ، للتدفق من أعلاه على المصريين ، نارا حامية . وأسرع داى بأورطة كاملة الى تعضـيده . فصرت ترى صفوف الأحباش تتسلق الأكمة متدافعة كأمواج البحر الزاخر . فـا تبلغ الى مرمى نيران البطارية إلا وتحصدها تلك النيران حصـدا ؛ حتى لقد رؤى ساروخ واحد يقلب صفا بأكمله . وصعد الأميرالاى محمد بك جابر بآلايه الى القمة عينها ، ولكن من جانبها الآخر ، وقاتل هناك قتال الأبطال ، صادا الأمواج الحبشية المرتطمة عليها حوله . ولو أرسل راتب باشا قوة كافية لحماية مؤخرة هذا الآلاى وتلك الأورطة ، لقضى على الأحباش قضاء مبرما . ولكنه كان حاصرا كل انتباهه فيما كان يعتقد انها مسئوليته الكبرى ، وأعنى بها المحافظة على سلامة الأمير . لذلك ، حينما رأى صفوف الأحباش تتكاثف بالرغم من النيران المصرية التى كانت تحصـدها ، وتتقدّم تقدّما خطرا ، على بطئه ، أشار على الأمير حسن باشا بالتوجه الى الحصن والاعتصام فيه ، ريثما تنجلى المعركة عن نتيجة واضحة ؛ وحتم عليه الانصياع الى اشارته ، متسلحا لإلزامه بطاعته ، بأوامر الخديو أبيه الموجبـة المحافظة عليه . فما وسع الأمير إلا الاذعان ؛ فحوّل رأس جواده وجهة الحصن ، وانطلق يعـدو نحوه . فما كان من جانب عظيم من العسكر إلا وتبعه ، لظنهم أن الأوامر تقضى بذلك . واتفق فى الوقت نفسه أن الصفوف الحبشية المهاجمة جانبى التـل من الوراء تمكنت من تسلقها خلف الآلاى والأورطة المدافعين عنـه فى طرفيه الآخرين . فبات صبرى افندى ومحمد بك جابر

بين عدوّين يفوقانهما عددا بما لا يحصى . فدافعا عن مركزيهما دفاع الأبطال، بل دفاع الليوث الكاسرة . ولكن الكثرة تغلب الشجاعة . فان الأحباش تدفقوا من كل صوب عليهما بصياح وصلصلة سلاح مزعجين؛ وأطبقوا عليهما اطباقا . فقتل محمد بك جابر؛ وبادت أورطة داى بأسرها ؛ ووقع الميجر صبرى افندى فى أيدى الأعداء أسيرا .

ولما بات جانب الجيش الأيمن لا شئ يحميه، نزل الأحباش من الأعالى عليه بصيحات عظيمة ، ونفخ غير منقطع فى الأصوار — وكان مصريو ذلك الجناح يقاتلون الأعداء المواجهين لهم . فلما رأوا الأعالى تلق عليهم بسحب أعداء آخرين، ذعروا وسقطوا فى أيديهم، وطفقوا يجرون بسرعة، وراء الذين اتبعوا الأمير، عساهم ينجون معهم بالاعتصام فى الحصن . ولكن القائد العام كان، لسوء حظهم، قد جعل فى سيره الى قتال العدوّ واديا بين ذلك الحصن وبينهم؛ فلما أرادوا اجتيازه ازدحمت أقدامهم فيه ازدحاما مروعا، مكن الأحباش المقتفين أثرهم ، بسيوف ورماح تقطر دما، من الفتك بجموعهم فتكا ذريعا، حتى غطوا بجثث قتلاهم أرض ذلك الوادى المشئوم وسدّوه بها .

على أن الذعر لم يتمكن من جمهور الجيش برمته؛ فان فرقا منه ما لبثت تقاتل فى مكانها، ملتفة حول غير الهيابين من قوّادها ؛ ولم تتبدّد إلا بعد أن أردى الموت أولئك القوّاد . وكانت أحسنها بلاء فرقة رشيد باشا . فان هذا الضابط ، النافخة فى جسمه روح الشراكسة الأقدمين، شراكسة العصور الوسطى البطلية، لم يتزحزح من مكانه قيد خطوة ، وما انفك سيفه عاملا فى أجسام الأحباش الملتفين حوله حتى اتخذ صاحبه، من جثثهم المكدّسة، متراسا تترس به هو ومراسلته؛ ولولا أن

السهام تناولتهما من بعيد، وألقتهما قتيلين فوق ذلك الكوم، لاستمتر حساماهما يرديان الأعداء الى المنتهى . ومما يذكر بالعار لأولئك الأحباش أن فروسية رشيد باشا لم تثر فيهم شعور الاعجاب والاحترام؛ فما سقط الرجل مضرجا بدمائه إلا وانقض عليه أولئك الهمجيون، وجردوه من ثيابه، واقتسموها بينهم؛ ثم خصوه وذهبوا للفتك بغيره.

وكان الجيش المصرى الذى خرج مع راتب من الحصن وواقع النجاشى ٥٢٠٠ فقتل منهم ألف ، وأسر ألفان ومائتان ، وتمكن من الرجوع الى الحصن ٤٠٠ سليم بسلاحه، و ١٦٠٠ جريح؛ وكان ممن أسروا ، غير صبرى افندى قائد المدفعية، الدكتور بدر افندى، والدكتور چونسن، والميجر درهلز، ورفعت افندى رئيس الكتّاب . وممن قتلوا، غير محمد بك جابر ورشيد باشا ، النائب محمد والدكتور محمد على باشا البقلى . أما الدكتور بدر افندى والقائمقام صبرى افندى فانهما تمكنا من العود الى الجيش بمساعدة امرأتين حبشيتين من نساء آسريهما ، أحبتاهما فأنقذتاهما ، كما هى عادة نساء الحبش على ما يقال . كذلك وقع للدكتور چونسن، بعد حوادث مؤلمة غريبة لا داعى لايرادها هنـا . وأما الدكتور محمـد على باشا البقلى فانه كان فى مصوّع ؛ ولكنه حالما علم بتحرّك الجيش للقتال، رغب الى القيادة العليا، بالرغم من بلوغه سنّ الشيخوخة الفانية، أن تستدعيه الى مواقع الطعان، عساه يحظى بنعمة الاستشهاد . فدعته؛ فنال مناه. ولكن لا بسلاح الأعداء، بل على يد سودانى من الجيش المصرى أسر معه، وأمر بقتله ، على زعمه من ذات الحبشى آسرهما النافر من بطء سير البقلى ، ومن اضطراره الى إطعامه . وقد حوكم هذا السودانى فيما بعد بمصوّع ، ولم يصدّق قضاته روايتـه ؛ بل استفظعوا عمله لما كان لمحمد على باشا البقلى من المكانة فى النفوس، وحكموا على ذلك الوغد بالإعدام .

الدكتور محمد على باشا البقلى

وبعد أن استولى الأحباش على ثلاثة عشر مدفعا ، وعلى كل سلاح المقتولين ، وجميع الذخيرة التى لم تطلق فى القتال ، تقدّموا نحو الحصن بقصد القضاء على الحامية التى فيه وتخريبه . فأصلتهم الجنود نارا حامية ، لم يستطيعوا عليها ثباتا . فجدّدوا هجومهم مرتين ولكنهم صدوا بخسائر جسيمة ؛ فارتدوا على أعقابهم حانقين . وفى يوم الجمعة ، العاشر من شهر مارس ، أقدموا ، لشدّة غيظهم ، على ذبح ألف أسير مصرى من المنكودى الحظ الذين وقعوا بين أيديهم ؛ وشرعوا ، فى الأيام التالية ، يعذبون الباقين ثم يذبحونهم ، حتى أفنوهم كلهم ما عدا مائة وثلاثين تمكنوا من العود الى الحصن .

ومع أن على الروبى افندى ، المتولى إدارة المستشفيات ، بذل أقصى جهده فى الاعتناء بالجرحى ؛ وأن بدر افندى الطبيب لم يأل جهدا فى معالجتهم ، وأبدى من صنوف الاخلاص وتضحية الذات ما استحق عليه ثناء الجميع ، فان مائتين من الجرحى ماتوا أيضا ! فكأن نتيجة المعركة فى (قرع) كانت كالآتى : ٣٢٧٣ مقتولا ومجروحا جرحا قاتلا ، و١٤١٦ جريحا ، و٥٣٠ سالما فقط ، وبما أن القتلى المدفونين فى الوادى ومجرى السيل — وأناف عددهم على ألفين — لم يدفنوا دفنا أصوليا ، فان الأمطار ما لبثت أن كشفت التراب عن جثثهم ، فأكلت الضوارى رممهم .

غير أنه اذا بكت مصر دمعا سخينا على أولادها الذين ضحى بهم فى تلك الأودية السحيقة جهل قوّادهم الأتراك والشراكسة ، فان الحبشة ، وان تغنت بالفوز فى (قرع) ، لم تجد بدا من البكاء بدل الدمع دما : فان عدد قتلاها لغاية ١٠ مارس بلغ خمسة آلاف ، ناهيك بالجرحى ، والذين فرّوا ، فلم يبلغوا ديارهم إلا معطوبين .

على أن ذات التغنى بالنصر لم يكن فى محله فى (قرع) بل ولا فى (قوندت) عينها . فان الجيش الحبشى الذى فتك بأرندروب وحملته كان يزيد على سبعين ألف مقاتل منهم ١٥ ألفا مسلحون بأسلحة نارية ؛ ولم يقل الجيش الحبشى الذى قاتل فى (قرع) عن خمسين ألفا . فان كركهام كان يقول : ان النجاشى يستطيع حشد من ١٥ الى ٢٠ ألف فارس و٢٠ ألف بندقلى ، ومن ٥٠ الى ١٠٠ ألف بيـاده . ويذهب درهلز — وقد مكث فى أسر الأحباش خمسة وأربعين يوما ، ووقف على كثير من أسرارهم — أن عدد الذين داهموا القوة المصرية الصغيرة فى (قرع) كان يربو على أربعمائة ألف .

ولا أدل على مقدار الخسائر التى أصابتهم أكثر من انسحابهم بعـد تلك المعركة بدون أن ينالوا من حامية الحصن مأربا ، مع أنها كانت تحت رحمتهم ؛ ولو صبروا على حصرها فقط ، بدون الحمل عليها ومقاتلتها ، لقطعوا عنهـا الزاد واضطروها الى التسليم . ويروى الخبيرون أن الذى أجبر النجاشى على الانسحاب إنمـا هو خسارته نصف جيشه وأكثر، بسبب الفارّين عنه بعد المعركة . وكانت خسارته هذه تكون أكبر بكثير لو أن عثمان بك قائد القوة المصرية فى (قياخور) لم يظهر من الجهل والغباوة والحمق مظهرها الأقصى؛ ولم يحجم عن الاشتراك فى المعركة ، بالرغم من أن العدوّ كان ضمن دائرة مرمى مدافعه بل ذات بنادقه . وهو لو اشترك فيها لفل بمقذوفاته ورصاصـه شمل الأحباش المهاجمين التـل القائم عليه آلاى جابر بك وأورطة داى ومدفعية صبرى افندى ، من الوراء، ولصعقهم صعقا، فكن بذلك أولئك الأبطال من الاستمرار على حماية جناح الجيش، حماية ربمـا أدّت الى فوز . والأدهش من إحجام ذلك الضابط ومخالفته للبـدأ الحربى النابليونى ، الذى يحتم على كل قائد فرقة

أن يسرع نحو النار حالما يسمع دويها، لنجدة رفاقه المشتبكين فى قتال مع العدو، هو تهنئته نفسه فيما بعد على عدم اشتراكه فى تلك المعركة . وهو لو كان قائدا فى أمة غير أمتنا المصرية هذه، لجيء به، بسبب ذلك، أمام مجلس حربى ولحوكم محاكمة صارمة .

ومما يثبت أن النجاشى، بالرغم من بقائه سيد ميدان معركة (قرع)، لم يعتبر نفسه فائزا فوزا حقيقيا، هو أنه بادر فى ١٢ مارس الى ارسال رسول يعرض الصلح على السردار، ويلتمسه منه . وقفاه بمندوب خاص يدعى ليكو منكروس وركى، قدم المعسكر بصحبة ١٠ أو ١٢ ذات حيثية من ضمنهم پركنس زوج ابنته، المشهور عنه أنه ابن اللورد پركنس . فاستقبله السردار والأمير استقبالا شائقا، وقدّما له هدايا فاخرة من ضمنها جواد أبيض من كرام الخيل، وقاما بواجبات ضيافته بكيفية سنية . وما لبثت المخابرات فى شأن الصلح أن دارت بين الخديو والنجاشى، بواسطة السردار وذلك المندوب .

فطلب الخديو ردّ كل السلاح المأخوذ من المصريين، فى الحرب، اليهم، مقدّمة لفتح أى مفاوضات تكون . ولكنه عاد فتنازل عن هذا الطلب، وأذن لراتب بالتفاوض مع مندوب النجاشى . فتفاوض معه أياما، ثم بعد أن أهدى اليه ٥٠٠ ريال وأوانى فضية، وأهدى أتباعه ٣٠٠ ريال ومائة صليب، أعاده الى يوحنا لكى يخبره بما وصلت اليه المفاوضات، ويأتى من لدنه بتعليمات جديدة .

عود الأمير حسن الى مصر

وفى ٣ أبريل وردت اشارة برقية الى الأمير حسن تصرح له بالرجوع الى مصر . فترك الحصن فى ثانى غد من ورودها، وبلغ مصوّع، بفرقة من الخيالة فى صباح اليوم السادس من الشهر . فوجد "المحروسة" فى انتظاره هنالك . فاستقلها وعاد الى

أحضان أبيــه . ولم يمض على وصوله يومان إلا وصدرت الأوامر الى راتب باشا بعقد الصلح بأحسن ما يمكن من الشروط والجلاء عن البلد .

ولمـا كان الفصح الحبشى مقتربا ، اغتنمها السردار فرصة جيدة ومناسبة لاخلاء حصن (قرع) ، والسير بقوّته الى الحصن الذى ابتناه الكرنيل لوكت فى ممرّ (قياخور) . فما وصله واستقرّ فيه إلا وأقدم على عملين يذكرهما له التاريخ بمداد الاشمئزاز ، ويدلان على مقدار تعسف العنصر التركى الشركسى فى تلك الأيام بالمصريين ، بل بذات الضباط منهم ؛ واليك بيانهما :

مثلان على تعسف الشراكسة والأتراك بالمصريين

(١) كان قد اتفق للملازم أوّل مصرى والجيش معسكر فى (قرع) ، قبل واقعة ٧ مارس ، أن عثمان بك أمير آلايه الشركسى ضربه ذات يوم بدون سبب ، وبدون ذنب ؛ فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبينها بيــانا مفصلا . فلم يلتفت السردار اليها ، وضرب بها عرض الحائط . فرأى الملازم أن ضربه ، وهو ملازم ، لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له ، والتى تطالبه نفسه بها ؛ ولا مع هيئته فى نظر مرءوسيه . فتخلى عن وظيفته ، ورجع الى الصف بصفته جنديا بسيطا . وأظهر ، فى حاله هــذه الجديدة ، من الطاعة والامتثال وحسن السلوك ، وأبدى من ضروب الشجاعة ماجعله موضع اشارة البنان ، وأعلى منزلته فى أعين العسكر على العموم . ولكن أمير آلايه الشركسى عدّ عمله هــذا خارجا عن حدود الأدب العسكرى ومستوجبا عقابا صارما يردع غيره عن الاقتداء به . وشاطره راتب باشا رأيه . فما استقرّ فى حصن ممرّ (قياخور) إلا وأمر بذلك الرجل الأبىّ ، فسيق أمام مجلس حربى ، وحوكم محاكمة أصولية على زعمهم[1] . فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

---

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى ص ٤٤٩ و ٤٥٠

(٢) كان قد قام من (مصوّع) الى (قرع) مدد تحت قيادة اسماعيل باشا الشركسى ؛ فوصلها حوالى أواسط مارس ، أى بعد الواقعة بأيام ؛ ولكنه حدث ، لما بلغ المدد (قياخور) ، أن قائمقاما مصريا شعر بتوعك فى مزاجه ، والتمس من اسماعيل باشا التصريح له بالبقاء فى هذا الحصن حتى يشفى . فأبى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الإمهال ! فألحّ القائمقام ، لا سيما أن الرفض الصادر عن رئيسه زاد فعلا فى وطأة الداء على جسمه . فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه ؛ واستعمل فى أمره ألفاظا أدرك الطبيب منها أن الباشا يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للمريض . فكشف عليه ؛ وقرر أن المرض ليس ذا بال . فما كان من الباشا إلا أنه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائمقام ، وأمر باقتلاعها ، وقلبها على رأسه ؛ وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشيا على قدميه . فازداد المرض ثقلا على المسكين ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى . فتأخر عن أورطته . فأمر اسماعيل باشا الشركسى بتجريده من رتبته وتنزيله الى الصف نفرا بسيطا ! ففعل . ولكن ذلك لم يشف غليله ، كأنه كان بينه وبين ذلك القائمقام ثأر قديم . فلما استقرّ الجيش العائد من (قرع) فى (قياخور) ، طلب محاكمته أمام مجلس عسكرى . فحوكم ، وحكم المجلس عليه بالاعدام . فأخذوه وأجلسوه على أرض ، موثق الركبتين ، مغلول الكوعين ، وراء كتفيه . وأطلقوا عليه الرصاص . فجرح جروحا عدّة ، ولكنه لم يمت . فكلف باشجاويش بالاجهاز عليه . فقتله صبرا[1] !

واننا لدى مطالعتنا هذين الحادثين ، ووقوفنا على ما أجمع عليه المؤرّخون من غربيين ومصريين ، من أن كبار الضباط الشراكسة كانوا شديدى القسوة والجبروت

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداي ص ٤٥٠ و ٤٥١

على الضباط المصريين ، لا سيما الصغار منهم ؛ وأنهم كانوا يؤاخذونهم بالعنف والشدّة على أصغر الصغائر ، لكيلا يفشلوا على زعمهم ؛ ويلقونهم فى أضيق السجون ، عند أقل حادثة ، نفهم بجلاء لمــاذا قام أحمد عرابى بثورته ؛ وندرك بسهولة أنه كان لابد منهــا مادامت روح القيادة العليا هى عينها التى تولت زمام حملة ســنة ١٨٧٦ المشئومة .

وكان السردار ، منذ قيامه من (قرع) ، قد كلف أورطة بالســير أمام الجيش لتمهد له الطريق وتجهزها فيما بعد (قياخور) ؛ وتهيئ له أسباب الراحة والاطمئنان . فانطلقت تلك الأورطة ، وقامت بمهمتها ، حتى بلغت حصن (أمباتقان) المقام فى وسط المسافة بين (قياخور) و(ينجس) . وكان المنظور أن الذين ابتنوه . وقضوا عدّة أسابيع يشتغلون فى حفر آبار بجواره قد أوجدوا منهــا العدد الكافى ، واعتنوا بحرص تام بحفظ المــاء فيها . ولكن قلة الصيانة ـــ وهى النقص الأكبر فى أخلاقنا الفردية والقومية على العموم ـــ أدّت الى إهمال شأن تلك الآبار حتى طمرها التراب وعفى آثارها . فلما لم تجد الأورطة المتقدّمة أثرا للمــاء فيها ، اجتازتها الى (ينجس) ، بدلا من تنظيف الآبار وتطهيرها لإعادة المــاء اليها ، أو حفر غيرها تفى بحاجة الجيش القادم .

فنجمت عن ذلك نكبة أخرى أصيب الجيش بها ؛ لأنه ، اذ لم يجد ماء بعد سير حثيث متعب ، فلّ ، وتبعثر ، وتشتت أيدى ســبا . ولمــا أنهك الرجال النصب فى تلك الفلوات المجهولة ، شرعوا يركبون خمسة وستة على البهيم الواحد ؛ فأدّى ذلك الى إنهاك حيوانات النقل ، إنهاكا أودى بحياة معظمها ؛ وبات الذاهب من (قرع) ـــ وما كاد المصريون يخلون حصنها إلا واحتله الأحباش ودمروه ـــ الى

مصوّع يرى الطريق مغطاة بجثث الرجال والبهائم ، وقد اجتمعت عليها الطيور الكاسرة ، والوحوش الضارية ، متبارية فى نهشها ، كأنها دعيت الى وليمة لم تكن فى الحسبان !

على تلك الحالة الرديئة ، وصلت بقية الحملة الى مصوّع ، حيث أقامت أياما فى انتظار ورود الأوامر اليها بالعودة الى مصر . فلما جاء المرسوم بذلك ، نزل السردار بمن معه فى إحدى السفن الخديوية ، وأنزلوا ما بقى من المدافع والأسلحة والمهمات فى ثلاث سفن كبيرة أخرى ، وأقلعوا قاصدين السويس ، وكأن النحس أبى إلا مرافقة ألوية راتب الى النهاية ؛ فحمل سفينة منها تدعى "دنقلة" على الارتطام بصخر فى الماء ؛ فغرقت بما عليها ؛ ولم ينج منها غير الرجال . ولما وصل العساكر الى السويس ، سيروا على الأثر الى رأس الوادى ، حيث أقاموا أياما ؛ ثم سرحوا . فعادوا الى أوطانهم يحملون أنباء البؤس والشقاء اللذين حلا بهم ، والنكبات التى احتملوها .

انتهاء الحروب مع الحبشة

هكذا انتهت الحروب مع الحبشة ، بعد أن كلفت الخزينة المصرية نيفا ومليونين من الجنيهات . ولولا أن سوء طالع البلاد حال دون رغبة الخديو فى تسليم قيادتها الى الأكفاء من موظفيه ، بضرب الصفح عن كونهم غربيين أو شرقيين ؛ وأن العنصر الشركسى المتغلب فى المراجع العليا على دوائر المشورة أبى إلا مقاطعة الغربيين ، واحتقار كفاءتهم ، اعتدادا منه بكفاءته المعدومة ، لما آلت جهود (اسماعيل) الى تلك النتيجة الوخيمة ؛ ولما باتت نكبة الحبشة من أقوى عوامل ضياع الثقة الغربية بمصر ومقدرتها .

لذلك قلنا بحق ان تحديد التخوم بين الأملاك المصرية والحبشية أصبح من أهم المشاغل والأمور ؛ لأن النجاشى ، بعد الفوز الأدبى الذى أوتيه بانسحاب الجيش

المصرى بخفى حنين، أصبح شديد المراس فى طلباته ، بعيدا عن حدود التسامح والتساهل فى التسليم بالمطالب الخديوية . فقضى جوردون مدّة ولايته كلها على السودان، مشتغلا فى تسوية الخلاف، عاملا على اعادة المياه الى مجاريها بين الدولتين. وكان أوّل أمر باشره، عند توليه الحكمدارية، أنه ذهب الى مصوّع لعقد وفاق مع النجاشى بشأن الحدود ؛ لكنه وجد (ولدا ميخائيل) شاهرا العصيان على يوحنا ؛ ووجد أن يوحنا يلقى تبعة عصيانه على تحريضات سرية تأتيه من مصر . فأجل النظر فى الأمر الى فرصة أخرى ؛ وذهب الى دارفور للنظر فى إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد كما مرّ . ثم عاد الى (سنهيت) ، فوجد (ولدا ميخائيل) لا يزال على عصيانه . فلكى يبرهن للنجاشى على أن مصر لا يد لها فى تمرّده، طلب اليه أن يتحد معه على سحقه . فلم يجبه يوحنا الى طلبه . فعاد الى الخرطوم ومصر؛ ثم رجع بطريق البحر الأحمر الى هرر فوصلها فى ابريل سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد رؤوف باشا مشغولا عن الرعية بشئون تجارته، وقد كثر ظلمه، فعزله .

وأما الحبشة فلم يتوصل الى الاتفاق معها .

الى هنا تقف حركة الفتح والتوسع فى أيام (اسماعيل). ويؤخذ منها، بصفة اجمالية، أن السير صموئيل بيكر، فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣، احتل وادى النيل الأبيض الأعلى لغاية (جندوكورو) ؛ وأن الزبير فتح بلاد بحر الغزال فدارفور ؛ وأن جوردون كمل عمل بيكر، فأسس نقطا حربيـــة لغاية (مرولى) على نهر السمرست ؛ واحتل ماسندى عاصمة مملكة يونيورو؛ ووضع حدّا للنازعات التى كانت قائمة منــذ دهر، بين قباريجا وآتفينا وريونقه، سليلى أوّل ملوك اليونيورو، على تقسيم هذه المملكة ! فأجبر قباريجا على الامتثال لارادته ؛ وعين الاثنين الآخرين حاكمين على (ماجونجو)

و (مرولى) ، تحت ولاء الخديو ؛ وأن حملة عسكرية أخرى بلغت بحيرة ڤكتوريا ، وأقامت على بعد قليل من شلال ريبون العظيم نقطة عسكرية عند الدرجة ٠٫٣٠ شمالى خط الاستواء ؛ وأن الجنود المصرية احتلت فى الوقت عينه بربرة ، وعهدت اليها مهمة التقدّم بالتدريج على طول حدود الحبشة الجنوبية الشرقية ، للاحاطة بهذه البلاد ، باخضاع عموم المقاطعات الممتدّة ما بين البحر وينابيع النيـل ؛ وأن توسع السيادة المصرية على ساحل آفريقيا الشرقى سار بخطوات متساوية مع سير الفتوح فى داخلية القارّة ؛ وأن مصر وضعت قدميها بثبات وعزم على خليج عدن فى سـنة ١٨٧٣ ؛ وأن منزنجر ، بصفته محافظ مصوّع والحاكم العام للسودان الشرقى ، مافتئ يوسع دائرة ولايته حتى مدّها رويدا رويدا على ساحل الصومال فيما وراء بربرة ؛ وأن الخديو استخدم ذلك الثغر قاعدة لتسيير حملات متتابعة ضدّ قبائل الصومال المجاورة ، لا سيما قبائل القالا ، فقهرها على أمرها ؛ وأنه اسـتولى على هرر بدعوة من أهلها ؛ وأنه لما لم يعد فى سبيل تجمع أملاكه بعضها الى بعض سوى الحبشة ، أراد كنسها من سبيله ، فأوقف دفاعها عن نفسها ، وسوء اختيار القوّاد الذين نيطت بهم محاربتها ، سير جنوده الفاتحة المنصورة .

فكانت نتيجة هذه الفتوحات كلها أنه أضيف خمسون ألف ميل مربع الى مساحة الدولة المصرية ونيف وثلاثة عشر مليونا ونصف مليون الى عدد سكانها .

الفصـــل الثانى[1]

العناية بالعلوم وتوســيع دائرتهـا

أبدو فيخضع من بالسوء يذكرنى * كأننى فوق أعناق العـدى علم

«أحمد بن شاهين الدمشقى»

غير أنّ أهم نتائج تلك الفتوح تمكن (اسماعيل) من إرسال عدّة بعثات علمية الى أواسط أفريقيا ومجاهلها ، وأقاصى سواحل المحيط الهندى الشرقية ، للقيام باستكشافات شتى ، فى أبواب مختلفة ، أثرت العـلوم من ورائها وزادت دائرتها اتساعا ؛ ورفع فى الوقت عينه شأن دولته رفعا باهرا .

وذلك علاوة على ما سبق لنا ذكره فى الفصل الخامس من الباب الأوّل ، من مظاهر عنايته الفائقة بالمعارف والتعليم والحركة الفكرية ؛ وما بذله لأربابها والقائمين بها من صنوف الاكرام والترغيب مالم يرو عن عاهل شرقى غيره ، منذ أيام كبار العباسيين وكبار الفاطميين .

ولمـا كان تفصيل وقائع تلك البعثات ، على ما فيه من لذة وتشويق للمطالعـة ، يستدعى كتابا على حدته ، يحسن بالمجمع العلمى المصرى أن يكلف بوضعه أحد أعضائه الأفاضل ، ولو على سبيل الاعتراف بما كان (لاسماعيل) عليه من أياد ، نرانا

(١) أهم مصادر هـذا الفصل : التعليق المشار اليه بحرف F فى كتاب ادون دى ليون المعنون "مصر الخديوى" ص ٤٢٩

مضطرين ، لئلا يطول هـذا المؤلف بين أيدينا طولا منتقدا ، الى الاكتفاء بنبذة وجيزة عنها والاشارة اليها فقط .

على أننا لسنا بذاكرين هنا إلا البعثات المرسلة من (اسماعيل) على نفقة حكومته الخاصة ، مغضين النظر عن البعثات التى شجع على ارسالها المجامع العلمية الغربية ، من نوع الشركة الجغرافية الملكية بلندن وغيرها ؛ أو قام بها أفراد كالسير صموئيل بيكر ، بمساعدته الفعالة .

ومرجع الفضل فى تمكين (اسماعيل) من الإقدام على إرسال تلك البعثات انما هو لاستقدامه الضباط الأمريكيين ، وانشائه مدرسة خاصة لتخريج أركان حرب ، واعتنائه اعتناء فائقا بتربية ضباطها ؛ ثم لاحتياطه برجال ذوى عزم وشجاعة من الغربيين والمصريين على السواء ، رأوا لذة كبرى فى إيقاف حياتهم على الرحلات والاستكشافات العلمية .

الرحلات العلمية والاستكشافات

واليك بيان تلك الرحلات والاستكشافات مأخوذا عن كتاب "مصر الخديو" للمستر ادوين دى ليون القنصل الأمريكانى السابق لنا ذكره مرارا :

(١) رحلة جوردون من جندوكورو الى بحيرة ألبرت نيانزا ، برفقة واطسون وتشيندال وچيسى ، لمعرفة مجرى النيل الأبيض فى تلك الجهات ، والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفافه ، الجوية والطبيعية والزراعية وغيرها .

(٢) رحلة واطسون وتشيندال ، بأمر من جوردون ، من الخرطوم الى جندوكورو للغرض والمهمة عينها .

(٣) رحلة واطسون وتشيندال أيضا فى ديسمبر سنة ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جندوكورو ، ليرصدا انتقال الزهرة ويضعا تقريرا عنه للمراصد الفلكية بمصر والغرب .

(٤) رحلة چيسى ، بأمر من جوردون ، الى بحـيرة ألبرت نيانزا ، وطوافه فيها للوقوف على اتساعها ، وعلى مقدار المنصب من مياهها فى النيل سنويا ، ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .

(٥) رحلة لونج ، تحت إمرة جوردون ، لارتياد مجرى النيل واختباره بين بحيرة فكتوريا نيانزا ، ومرولى ، اختبارا شاملا ، واستكشافه بحيرة ابراهيم ، المسماة كذلك ، على اسم أبى الخديو ووصفه إياها وصفا وافيا .

(٦) رحلة ليتان وچيسى و پياچيا ، تحت إمرة جوردون ، لتحقيق مجرى النيل ، ودرسه درسا دقيقا ، ما بين شلالات كما ، وبحيرة ألبرت نيانزا .

(٧) استكشاف چيسى الفرع الخارج من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيانزا ، والسائر نحو الشمال الغربى .

(٨) استكشاف پياچيا الفرع الخارج من بحيرة ابراهيم ، والسائر نحو الشمال .

(٩) رحلة جوردون بين فويرا ، ومرولى ، لدرس مجرى النيل بينهما .

(١٠) رحلة لونج ومانيو الى البلاد مابين النيل الأبيض ، بالقرب من جندوكورو و بحر الغزال ، لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها ، واستطلاع بلاد ما كيا كا ونيام نيام (النمسانم) .

(١١) رحلة الكرنيل كلستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب ، لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة ومتول ، والدبة واتيل .

(١٢) تجول الكرنيل كلستون فى الجزء الشمالى من إقليم كردوفان ، لوضع تقرير واف عنه ، وقضاؤه عدّة شهور فى تلك المهمة ،

(١٣) رحلة الميجر پراوت لارتياد اقليم الكردوفان ، عامة ؛ والوقوف على دقائقه ؛ ووضعه خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى ؛ وتجواله ، ومعه الخمسة الضباط البادى ذكرهم من ضباط أركان الحرب فى تلك الأصقاع ، تجوالا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلو متر ؛ وتحديده سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا .

(١٤) قيام الدكتور پفند ، تحت ادارة كلستون وپراوت ، باجراء اختبارات نباتية ، لمعرفة نباتات وأزهار اقليم الكردوفان ، والعود بمجموعة نباتية ، من تلك البلاد ، كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .

(١٥) قيام الكرنيل پردى واللفتننت كرنيل ميسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياد الطريق وسيره ، مابين دنقلة والفاشر ، عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

(١٦) رحلة الكرنيل پردى واللفتننت كرنيل ميسون والميجر پراوت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين الى دارفور ، ودار فرتيت ، وحفرة النحاس ، واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية ؛ وسيرهم من جبل ميروب شمالا الى السكا جنوبا ، ووداى غربا ؛ ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك لأصقاع ، بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلو متر ؛ وتعيينهم ٢٢ مركزا تعيينا فلكيا دقيقا .

(١٧) قيام الدكتور پفند ، تحت ادارة الكرنيل پردى ، باجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات اقليم دارفور المفتتح ، وأزهاره ؛ والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور عينه من كردوفان .

(١٨) رحلة متشل الجيولوجى، وأميليانو ، وضابط من ضباط أركان الحرب المصريين من قنا الى البحر الأحمر، بالقرب من القصير؛ ووضع خريطة لتلك الجهات وتقرير علمى عنها .

(١٩) رحلة متشل عينه بمن معه الى البلاد الواقعة فى شمال زيلع الغربى، وبالقرب من فرضة تجورا ، للوقوف على حالها من الوجهة العلمية على العموم ، والجيولوچية على الأخص .

(٢٠) قيام القائمقام مختار والمساعد القائمقام فوزى باستطلاع الأرض مابين زيلع وهرر، وتخطيطها؛ ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة فى جيرتها من جميع الجهات .

(٢١) بعثة الكرنيـل لكيت والكرنيل فيلد واللفتننت كرنيل دريك والضابط بليغ افندى والميچرات ديوليو ودنيش وديوهولى ، والكبتن إرجنس ، وعدّة من ضباط أركان الحرب الآخرين الى جوار مصوّع وهضبة الحبشة ، لدرس طبيعـة الأرض وطوبوغرافيتها ، ومناخ البـلاد ووسائل معيشتها؛ ولوضع خريطة مفصلة لها؛ وذلك قبيل الحمل عليها عسكريا .

(٢٢) بعثة متشل بعد اكتشافه منجمى ذهب قديمين وأميليانو من مصوّع الى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث چيولوچية . وهى البعثة التعيسة التى أسر فيها الأحباش متشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوفا . وقد بين ذلك الأمريكى الفاضل والمنكود الحظ معا تفاصيل حوادثها فى الكتاب الخاص الذى وضعه عنها للجنرال ستون؛ والذى يدخل قارئه فى كنه أسرار المعيشة الحبشية وأخلاق أولئك الأقوام الهمجيين[1] .

(١) تقرير عن استيلاء الحبشان على البعثة الاكتشافية الجيولوچية والميترالوجية المرسلة من أركان حرب الجيش المصرى "للستر متشل ل . هـ" .

(٢٣) رحلة الضابط عبد الرزاق نظمى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين، من بربرة الى جبل دوبار، للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما، ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

(٢٤) رحلة الكرنيل وورد واليوزباشى صدقى الى سواحل المحيط الهندى الافريقية الشرقية، لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها، ووضع خريطة تفصيلية لها .

(٢٥) رحلة الميجر ديوهولى، صحبة ضابط من ضباط أركان الحرب، لاستطلاع الطريق بين أسيوط وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

(٢٦) رحلة الضابط محمد هدايت، من ضباط أركان الحرب، تحت ادارة مترنجر، للاستطلاع ما بين فرضة تجورة وبحيرة اعوسا .

(٢٧ و ٢٨ و ٢٩) بعثات مختلفة الى كردوفان ودارفور وخط الاستواء، لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

(٣٠) بعثة برتن الى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها . وبرتن رحالة مشهور جال المعمور بأسره تقريبا ؛ ووضع كتبا ترغب فى مطالعتها، وصف فيها أسفاره وصفا حيا .

مقارنة مفيدة

وإن الانسان ليقف مبهوتا حائرا أمام انبعاثات هذه الهمم الاسماعيلية الفائقة فى ميدان لم يخطر لأحد من أسلاف صاحبها العمل فيه، مع أن المدة المنصرمة بين ملكهم وملكه قصيرة ، ويكاد العقل لا يتصورها كافية لنضوج مثل هذا التقدم الرائع، فى العقلية العلمية، وتقدير العلم حق قدره لمجرد ذاته .

وفى الحقيقة ، فاننا نعلم أن (محمد على) ، الرجل العظيم، على سعة عقله ، وقوة بداهته، وصفاء ذهنه، لم يكن يقدر أن يفهم مطلقا ما هى الفائدة من صنع الخرط،

حتى انهـــم يروون عنه أن سليمان باشا الفرنساوى ، بينما كانت الحرب قائمة على قدم وساق فى سوريا ، بعث يطلب من ادارة الأشغال العمومية بمصر ارسال فرقة من المهندسين اليه لكى يضعوا خريطة لتلك البلاد ، لا سيما لبعض أجزاء منها كان يشعر باحتياجه الى معرفة طوبوغرافيتها بالدقة ، لأعماله الحربيـــة ؛ فلما كوّنت الفرقة ، ووضعت الأدوات اللازمة لهـــا تحت تصرفها ، التمس من (محمد على) التصريح لها بالسفر . ولكن الباشا حينما علم أنها مسافرة لغرض عمل خريطة فقط ! رفض قائلا : « وما الفائدة من عمل خريطة ، مادامت البلاد فى أيدينا[1] ! » ؛ وإننا نعلم أن الخرط المساحية التى صنعها الايطالى المدعو (مازى) مع بضعة شـبان مصريين متخرجين من القصر العينى لبعض أجزاء مصر السفلى ، حينما مسحت عموم الأطيان المصرية فى سنة ١٨٢٢ تحت ادارة المعلم غالى كبير القبط وملاحظته ، قد بعثرت كلها ودثرت بالرغم من نفاستها وشدّة الحاجة اليها[2] ؛ وإننا نعلم أيضا أن الرجال الذين أحاطوا بالباشا العظيم فى حياته وساعدوه على نفاذ مشروعاته لم يكونوا ، اذا استثنينا منهـــم بعض غربيين ، سوى أفراد ذوى همم عالية ومخلصين ، لم يكونوا من العلم بحيث يفهمون فائدة هـــذا العمل النافع الجليل ؛ فان لينان باشا حينما تعين باشمهندسا للوجه القبلى وأحيط بزمرة من المهندسين المتخرجين من مدرسة هندســـة القاهرة ، طالب كلا منهم بعمل خريطة للجهة الكائنة تحت ادارته ليقدر مقدار كفاءته ؛ وطلب من حكومة (محمد على) الآلات اللازمة لذلك ؛ فأجابته عن لسان محمد بك المنسترلى ، وكان شيخا يكاد يكون أميا : « ان الطلب المقدّم منك طلب صائب ؛ ونقرّ لك أن ما تريد أن تعمله

(١) أنظر : كتاب لينان دى بلفون المعنون " بيان أهم الأعمال التى تمت فى القطر المصرى منـــذ أيام الفراعنة الى اليوم " .

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٤٩٠

عمل مفيد؛ ولكن حيث انا لا نعلم ما هى هذه الخرط ولا ندرى ما اذا كان فى وسع المهندسين أن يصنعوها ، فانا نودّ أن نرى أوّلا بعضا منها من ذات صنعهم ، فاذا أعجبتنا أسرعنا الى اعطائك الالات والأوراق التى طلبتها[١] » ؛ ونحن نعلم كذلك ان لينان باشا نفسه فى سنة ١٨٤٠ — وكان إذ ذاك بيكا — وضع ، بعد متاعب جمة ، خريطة عامة لمصر السفلى ورسمها وكملها ؛ ثم اقترح على الباشا العظيم أن ينشرها لتعم فائدتها ، لا سيما بمصر ، حيث يهم الكل وعلى الأخص الحكومة معرفة الترع والجسور والأشغال الخاصة بالرى ؛ فأعرض (محمد على) عنه ، ولم يجبه لا بنعم ولا بلا[٢] ؛ ونعلم أن لينان هـذا أيضا وضع بناء على أمر (محمد على) نفسه خريطة لمديرية الفيوم ، راقب صنعها أدهم باشا — وكان رئيس ديوان الأشغال العمومية — مراقبة دقيقة . فبرزت خريطة جميلة جدا مقياسها $\frac{١}{١٠٠٠٠}$ ؛ فصنعوا منها واحدة أخرى مقياسها $\frac{١}{٢٠٠٠٠}$ وأعطوها للأمير تنفيذا لرغبته ؛ فأهملتا مع ذلك ، فضاع أثرهما بل ذكرهما[٣] ؛ ونعلم أن عناية حكومة (عباس الأوّل) بدفترخانات الأشغال وتصميماتها ورسومها وخرطها وملفات أوراقها تمثلت فى هذا العمل المادى وهو : انهم وضعوها كلها فى زكائب كبيرة كزكائب القطن ، ورموها تحت دوس الأقدام فى مخازن ملآى رطوبة وعفونة وجرذانا ؛ فأكلتها تلك الرطوبة وهـذه الحيوانات[٤] ؛ ونعلم أخيرا أن صدور أمر (محمد سعيد) الى مصرى يقال له محمود بك (محمود باشا الفلكى) — أقام

(١) أنظر : كتاب لينان دى بلفون المعنون "بيان أهم الأعمال التى تمت فى القطر المصرى منذ أيام الفراعنة الى اليوم" ص ٤٨٩ و ٤٩٠

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٤٩١

(٣) أنظر : الكتاب عينه ص ٤٩٢

(٤) أنظر : الكتاب عينه .

مدّة بفرنسا ، يتعلم فى مرصد باريس — بعمل خريطة عامة لمصر على قاعدة نقط مثلثية تحـدد بملاحظة خطوط الطول والعرض ، (فرجع محمود بك فى وضع تلك الخريطة الى عموم ما صنع من قبيلها ، لاسيما خرط الحملة الفرنساوية ، وخرط لينان السابق ذكرها ، والرسوم المساحية التى صـنعها بيهض باشا لمديريات بنى سويف والمنوفية والغربية ؛ واسـتفاد من ذلك كله لصنع خريطته التى لمـا تمت كانت خير ما أخرج من نوعها فى القطر المصرى) ،قد عدّ من أجل الأعمال العامّة المفيدة فى عهد (محمد سعيد باشا)[1] .

فلا يسعنا ، ونحن نعلم ذلك جميعه ، ونرى — إزاءه — المجهودات المتنوّعة المبذولة من (اسماعيل) فى زيادة كنوز العلم المجرد ، وعدم احجامه عن أية نفقة وأية مشـقة تستدعيها تلك الجهود ، إلا أن نعتقد بأن قرنا ، على الأقل ، انقضى بين ملك (سعيد) وملكه ؛ ونكاد نأبى التصديق بأن مثل ذلك التطوّر العقلى المدهش ، فى الوسط المصرى بأكمله ، قد أمكن أن يتم بمجرّد ظهور رجل واحد على مسرح الحياة العمومية .

لذلك كان اعجاب الأوساط المتمدينة فى الشرق والغرب بما امتاز به عهد (اسماعيل) من حركة فكرية خصيبة ، وبعناية الخديو الفخيم بالعلوم وزيادة كنوزها ، ورغبته فى توسيع دائرتها ، اعجابا عاما لا تشوبه شائبة . ولذلك استحق (اسماعيل) عن جدارة أن يجلسه احترام الانسانية لكل من عنى بالعلوم فى مصاف الاكارم من النوع البشرى : كبريكليس ، وأغسطس قيصر ، وعمانوئيل السعيد البرتغالى ، وليو العاشر ، ولويس الرابع عشر ، الذين امتازوا بتنشيط العلماء ، وترغيب ذوى المعرفة والإقدام فى الرحلات العلمية والاستكشافات العمرانية ! ألا فليبق جالسا هناك الى أن تدق الساعة !

---

(١) أنظر : كتاب لينان دى بلفون المتقدم ص ٤٥٩

الفصل الثالث[1]

أبهة الملك وجلاله
لا سيما في المواسم والرسميات والأعياد والأفراح

رأت مصر على ممر القرون من مظاهر العظمة ومجاليها ، وأبهة الملك وجلاله ، ونفخة الرسميات وجمالها ، ما لا تحسد معه قطرا في الوجود على ما أحرزه من ذلك ؛ ولكنه لم تتوال تحت قبة سمائها الصافية ، وعلى ضفاف نيلها السعيد ، سلسلة أعوام أخذت نصيبها الأوفر من الجلال والمهابة ، والبهجة والأبهة ، والجمال والفخامة ، واللذات ، مثل أعوام ملك (اسماعيل) الستة عشرة . فقد كانت حلما في مخيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرّة واحدة في دائرة عصوره ! لا تكلمني عن جلال حفلات الفراعنة الأقدمين ؛ ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسي المهيب بالمجيء برفات الاسكندر الأكبر من بابل الى مقرّه الأبدي في الاسكندرية ؛ لا تذكر لي «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضاها أنطونيوس وكليوباترا ، ما بين كانوب وفارو ، قبل أن يميد البحر والأرض بهما ؛ لا تحدّثني بأيام أحمد بن طولون وخمارويه ، وموكبهما السني ، وابتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسي ، المسالك على ضفاف الدجلة في بغداد ؛ لا تخبرني بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تنسى ، وبجلال جلوس أولئك الخلفاء

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تذكارات عن أميرة شابة مصرية" للمس تشنلز مربيتها ، والفصل العشرون من كتاب "مصر الخديوي" لادون دي ليون والفصل السابع من كتاب "باريسي في القاهرة" لكارل دي پر يير ، و "حياة البلاط بمصر" لبتلر .

البذاخين ، ونخامة مواكبهم فى الأعيـاد والمواسم ؛ لا تطنطن لى بفخفخة رجوع البندقدارى وقلاوون وفرج والناصر و برقوق والمؤيد و برسباى وقايتباى الى عاصمتهم المصرية ، عقب انتصاراتهم فى الشرق ، وشقهم شوارعها بالقبة والطير ؛ ولا تذكر لى دخول بونابرت القاهرة على رأس جيشه الفائز من تحت قبة باب الفتوح ، بين عزف الموسيقات ، ودق الطبول ؛ فان هذا جميعه ، على ما فيه من سنا وسطوع ، وأخذ بمجامع القـلوب ، ينكسف تماما أمام الأشـعة المنبعثة الى صفحات الأساطير عن أبهة الأيام وجلالها وأعيادها فى عهد (اسماعيل) .

وانا بعد ما تقدّم لنا ذكره عن الأعياد التى أقيمت احتفالا بقدوم السلطان عبد العزيز ، واللورد باچيت أمير الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض ، والامبراطورة أوچونى ، امبراطورة الفرنساويين ، والامبراطور فرنتز يوسف امبراطور النمسا والمجر ، والبرنس فردريك ، ولى عهد الدولة البروسية ، وزمرة العواهل والأمراء الذين حضروا حفلات فتـح « ترعة السويس » ، — وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة برمتها من الأسر السابقة فى أعياد مئات من السنين ؛ بعـد ما سبق لنا وصفه من مظاهر الضيافة التى بذلت فى تلك الأعياد للألوف من الوافدين ، تباعا ، أياما بل أسابيع متواليـة ، وامتازت بأطعمتها اللذيذة ومشروباتها الفاخرة ونزهها النيلية الجميـلة ، والضيافة التى كانت تبذل بسخاء لا يعرف حدا ، وتفنن لا يعبر عنه وصف لكل عالم وأديب ، ورجل سياسة أو مال ، كان يقدم زائرا على العاهل المصرى البهى المكارم ؛ بعد ما شرحناه من اقامة الأعياد والمراقص الشتائية ، الآخذة بهجتها بمجامع الألباب ، فى كل سنة من سنى ذلك العهد العديم المثيل ؛ وما بيناه من استقدام المليك الحاتمى الكف طوائف الممثلين والممثلات ، وعلى رأسها نوابغ الفن وملوكه وملكاته ، منذ

أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل فى عاصمتى بلاده ؛ بعـد ما ذكرناه من اقامة حفلات السباق فى مصر والاسكندرية على نظام لم تعهده القرون السالفة مطلقا ، وأزرى بحفلات لعب القبق ، فى أيام السلاطين المماليك ؛ وما ذكرناه عن مظهر (اسماعيل) الخلاب فى معرض باريس سنة ١٨٦٧ ، وفى زياراته المتعدّدة للعواصم الأوروبية لا سيما فى سـنة ١٨٦٩ ؛ وفى الحفلات التى أقامها فى قصره بميركون على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بنى عثمان ، لا نراننا فى احتياج الى التوسع فى هـذا الباب ، ولكنا ، لايفاء الموضوع حقه ، نقول ان أبهة الملك وجلاله تمثلا فى أيام (اسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرهما : (أولا) فى الأعياد والرسميات ؛ (ثانيا) فى الأفراح والأعراس ؛ (ثالثا) فى القصور والسرايات وما اشتملت عليه .

أما الأعياد — وهى الاسلامية الكبرى ، والقومية العامة ، كعيد وفاء النيـل ، وتذكار يوم الجلوس السنوى — فانك كنت ترى فيها العـاصمة قائمة قاعدة ؛ تجتاز شوارعها المواكب الفخمة والعربات الفاخرة ، والرايات والأشاير ، والطبول والزمور وجماعات أصحـاب الرتب والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة ونياشينهم المتلألئة ، وأوسمتهم الفاخرة ؛ يفـدون على سراى عابدين زرافات ، ووحدانا ؛ وكنت تسـمع الموسيقات تصدح بأنغامها الشجية فى كل حى من الأحيـاء ، وتدوى المدافع دويا متعاقبا ، وتجرى الاستعراضات الجميلة : إما فى ساحة عابدين الفسيحة ، وإما بالعباسية ، مكان المولد النبوى ، الممتاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالى السابقة لحلوله ، إحياء بديعا ؛ فتنتشر فى الفضاء الواسع السرادقات الفخمة المزدانة بأفخر الرياش ، لا سيما سرادق الخديو وسراداقات رجال حكومته ؛ وتتلى الصلوات وتقام الأذكار فى الخيام والصواوين ، وتعم الفيوضات الخديوية المعوزين والفقراء . فتمدّ لهم الاسمطة ليلا ؛

فيأكلون ما طاب ولذ ؛ وتشعل السواريخ والألعاب النارية على أبدع الأشكال وأتم الأنواع .

وأما عيد الجلوس ، فانه كان يمتاز بمرور عشرة آلاف درويش ، بأشايرهم وراياتهم ، أمام شرفة القصر بعابدين بضجة وعجة عجيبتين ، تستمران ساعتين ؛ وباستعراض فخم يقام بالعباسية ، وتؤمه جماهير العالمين من كل فج عميق . .

ناهيك بما كان يقام فى تلك الأعياد من الولائم ، وما ينحر من النحائر ، وما يوزع من الصدقات ، وينعم به من النعم ، ويجاد به من العطايا ؛ فما من مستخدم فى القصور مهما كان حقيرا إلا وتخرج له الهدايا الثمينة المتنوعة ؛ للكبراء ، تمنح القصور والأطيان ، والجوارى الحسان ، والجواهر الثمينة ، والجياد المطهمة ؛ وللمتوسطين تهدى صرر النقود ، أو السيوف المرصعة ، والآنية الفاخرة ، والرياش الوثير ؛ وللأصاغر ، تعطى الجوائز من الخواتم والساعات ، والملابس والحلويات . فكنت ترى الأقوام ، على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ، ينتظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة وأعين مرفوعة ، مركزها ولىّ النعم وآل بيته . فتجود أيدى (اسماعيل) وأزواجه وبناته بما يشبع تلك المطامع ويقرّ تلك العيون[1] .

وأما الرسميات ، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم ، فان أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجرها أجاويد الجياد ، تارة ستة ، وطورا ثمانية ، وكلها من لون واحد ، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهرة ؛ فتذهب بمعتمدى الدول الى حيث يستقبلهم العاهل المصرى وهو فى وسط حلقة من وزرائه وأخصائه ، يأخذ سنا ملابسهم بالأبصار ، وتبهر جواهر النياشين المتلألئة على

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر ، ص ٢٣٠

صدورهم الأنظار، فبعد أن نتبادل الخطب المعتادة، ونتصافح الأيدى، كان يصدر الأمر الكريم بالإنعام على الوافد بسيف من السيوف المرصعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الاسطبلات الخديوية العامرة .

الأفراح بزواج الأنجال

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تقريبها الى دائرة المخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالا بزواج الأمراء الثلاثة : توفيق وحسين وحسن، أبناء (اسماعيل)، من الأميرات أمينة هانم بنت إلهامى باشا بن (عباس الأوّل) ، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (ابراهيم الأوّل) ، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن (محمد على) الباشا العظيم ؛ وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد) — تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣ ، دامت أربعين يوما كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها؛ ولا يزال ذكرها الى يومنا هذا يبهر تصوّر الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامنسية .

فان شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤدّيا الى القصر العالى مقرّ والدة (اسماعيل)، وإلى سراى الجزيرة ، مقرّ حفلات (اسماعيل) المفضل، وسراى القبة ، مقرّ ولىّ العهد ، زينت بالنجف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلومترات؛ ووضع في نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا في أعاليها طرقات رصعت بالشموع .

فسطعت ملايين الأضواء، تتلألأ في الليل كأنها نجوم سطعت بغتة فقلبت الظلام نهارا ، أو جعلت المتفرّجين يتصوّرون ، مدّة ستة أسابيع متواليـة، أنهم ينتقلون في الليل من منطقة مدار الشمال الى منطقة أحد القطبين صيفا، حيث لا تغيب الشمس عن الآفاق أشهرا متعدّدة .

وأقيمت فى أهم الميادين ، هنا جوقات موسيقية — وأهمها التى اتخذت موقفها فى الطرقة بعالى قوس النصر تجاه القصر العالى — وهناك تخوت آلاتية — وأهمها تخت عبده الحمولى ، بلبل الأفراح ورب الطرب الشرقى على العموم . فأخذت تلك تصدح وتعزف ، وأخذت هذه تشنف الأسماع بألحان بديعة وأصوات رخيمة تجعل سامعيها يتخيلون أنهم انتقلوا الى جنـة الخلد البهية ، وأنهم يسمعون ترانيم الملائكة المختارين حول عرش الرحمن .

ونصبت فى كل جانب المسارح المرتجلة ، ليمثل عليها غواة الفن وجوقات كرا كوز ، فيحضر من شاء تمثيلها مجانا ويعود الى منزله مرتاحا مبتهجا . ومدّت الحبال فى الساحات العموميـة ، لا سيما جهة القصر العالى ، ليلعب عليها « البهلوانيون » ألعابهم المدهشة المحيرة الألباب ، فشبكت بصوارى عالية جدّا ، ملفوفة عليها أقمشة ملوّنة ، تعلوها مراء فاخرة ، وتتخللها مناور ساطعة .

ورتبت السواريخ بتفنن غريب ، فى تلك الجهة عينها ، وأخذوا يشعلون كل ليلة جانبا منها ، فتدوى طلقاتها فى آفاق العاصمة كلها ، وتتناثر نجومها وأهلتها فى جميع الأحياء ست ساعات متوالية ، ناشرة فيها أنباء الأفراح القائمة ، وداعية الأهالى على اختلاف طبقاتهم الى الاشتراك فيها .

ففى اليوم الخامس عشر من شهر يناير ، على ما نظنّ ، بدأ خروج الهدايا المهداة من سموّ الأميرة والدة (اسماعيل) وزوجاته الفخيمات الى العرائس من القصر العالى ، وشوارهنّ . وكان شوار الأميرة أمينة هانم ، زوجة ولىّ العهد ، أوّل ما خرج من ذلك النوع . فسير به الى قصر القبة ، تخفره صفوف الفرسان ، بزى عربى بديع ، وآلاى بيادة بأسره ، بملابس بيضاء ناصعة كالثلج ، تتقدّمه جوقة موسيقية من أمهر

العازفين . وكانت الهدايا موضوعة فى اسبتة مكشوفة ، فوق عربات مكسوّة بالقصب ، على مخدّات من القطيفة المزركشة بالذهب والماس ، يغطيها شاش فاخر ، يمسك بأطرافه أربعة عساكر فى كل عربة ، ويتبعهم ضباط بملابسهم الرسمية ، والسيوف مشهرة فى أيديهم .

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية ، وقلائد ماس ساطعة ، من النوع المعروف عامة باسم "البرلنتى" ، ومناطق من الذهب الخالص ، وأقمشة مطرّزة باللؤلؤ العديم المثيل ، وزمرد فى حجم البيض ، وملابس بيضاء مطرّز عليها رقم الأميرة باللآلئ والحجارة الكريمة ، وآنية متنوّعة من الفضة الصب الخالصة بكمية عظيمة . وثمن ذلك جميعه يفوق الحصر والعدّ . وكان بين الهدايا المقدّمة من (اسماعيل) لأكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة ، شبيه بالذى أهداه الى الامبراطورة أوجونى أثناء اقامتها بمصر ، محلى بماء الذهب الابريز ، وعواميده الضخمة مرصعة بالماس والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز . فاجتاز الموكب المهيب شوارع العاصمة ، بين سياج حىّ من العساكر الشاكى السلاح ، وتقدّم يتهادى فى سيره ، مختالا كأنه طرب بذاته ، شاعر بقيمته .

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هانم وخديجة هانم وفاطمة هانم ، والهدايا المهداة اليهنّ ، عن شوار أمينة هانم ، وما أهدى اليها مما تقدّم وصفه .

وفى اليوم السادس عشر ، أحيى فى العباسية السباق الأوحد الذى سبق لنا الكلام عنه فى غير هذا المكان ، وكان معظم (چوكيه) من السود اللابسين لباسا من الحرير الأحمر . ومدّ فيه ، على نفقة الخديو الخاصة ، مقصف للمدعوين فاقت أصناف

مأكولاته ومشروباته ، فى التنوع واللذة ، كل ما ظهر من نوعها على المقاصـف الخديوية الى ذلك الحين .

مرقص الجزيرة

وفى اليوم السابع عشر، أقيم مرقص فخم فى سراى الجزيرة، دعى اليه ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف ذات من الأجانب وأعيان البلاد ووجوهها . فنورت الطريق كلها من عابدين الى منفذ كوبرى قصر النيل فى الجزيرة بفوانيس من الورق الزاهر الألوان ، ونشر عدد عديد من هذه الفوانيس عينها فى جميع طرقات البستان الجميل المحيط بتلك السراى البديعة ، وبين أغصان أشجاره ، وعلى الأخص فى البهو الواسع الممتد طول دورها الأرضى . فكان منظر تلك الأنوار لا سيما بسبب تنسيقها وترتيبها من ألطف ما تقرّ له العيون وتنشرح الصدور .

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هيأوا فيــه وليمة عظيمة للمدعوّين بدلا من المقاصف العادية ، فبعد أن ماجت بجموعهم الراقصة ، القاعة الفسيحة ، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان المنبعثة عن حلىّ عقيلات المدعوين تقترن بسطوع أكتافهن ونحورهن العارية ، ويمتزج وقار الاسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية ، الساطعة الأوسمة المتحلية بها صدورهم على قصبها وذهبها الوهاجين ، وبجلال ملابس الضباط العسكرية ، اللامع ذهبها حول وجوه أصحابها ، الملفوحة من الشمس فى فيافى السودان ومجاهله ، أو فى مفاوز اليمن ، أو فى وهاد جزيرة كريت وبين مضايق جبالها ؛ بعد أن ماجت ، بجموعهم الراقصة ، القاعة الفسيحة . بينما الشيوخ المسلمون من علماء وأعيان وموظفين ، اللابسون قفازات بيضاء والمتحفون بوقارهم ، ينظرون الى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول ، وتهزأ بهم هزءا ساكتا ؛ بعــد أن ماجت بجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة ، وقد حركت الحركة شهياتهم الى

الأكل ، جلسوا حول الموائد الفاخرة الممدودة ، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعمائة غلام (جارسون) ورئيس طهاة (ميتردوتيل) .

وفى التاسع عشر منه، بدأت أعياد القصر العالى . فنصبت حول الساحة الممتدّة أمامه الصواوين والسرادقات وعليها أسماء أصحابها و بيان الغرض المعدّ كل منها لأجله ، وفرشت بالطنافس العجمية الفاخرة؛ وأقبل أرباب اليازرجة يقيمون ألعابهم اللطيفة فى وسط تلك الساحة الواسعة؛ ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويجزره فوقه ، ثم تفرّق لحومه على الفقراء . ورتب مقصفان للعموم : أحدهما على النمط الغربى ، وما فتئ مزدحما بقاصديه ، الراغبين على الأخص فى أنبذته العتيقة الجيدة؛ والآخر على النمط الشرقى، وما فتئ هادئا بالمقبلين عليه . وأقيمت صواوين خاصة للقناصل؛ وغيرها للتجار وأخرى للعلماء؛ وسرادق لمحافظ العاصمة، علاوة على الصواوين التى أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم ، ليتمتعوا بمشاهدة الأعياد — وكنت تراهم جالسين فيها يدخنون شبكاتهم — والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والغناء .

على أن الرقص والغناء لم يكونا قاصرين على الخارج ، بل ما كان منهما فى داخل القصر وفى سرّ دور الحريم كان أهم وأشهى منظرا : هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحمات صفية وعائشة الطويلة وغيرهما من ربات الفن السابقات ، على الابداع فيه . هناك كنت تسمع (ألمظ) التى كانت اذا غنت أخذت بمجامع القلوب واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخيم، وتوقيع أناشيدها الفتانة . هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الانجليز يأتون من صنوف الألعاب ما يخلب العقول ويدهش الألباب ؛

وأساتذة الكار من أهل البازرجة والسيماء يأتون من الملاعيب ما يحير الأبالسة أنفسهم ؛ وذلك لبهجة سا كنات تلك الدور وانشراح عيونهن وأفئدتهن .

وفى ظهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم، بصحبة سمو الوالدة باشا من سراى الحلمية، وتوجهت باحتفال عظيم الى قصر سمو ولى العهد بالقبة، يتقدمها ويحف بهـا موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلايات من الخيالة : (الأول) آلاى ذوى الرماح، وراياتهم المرفرفة من رماحهم خضراء وحمراء، ورؤوسهم مغطاة بخوذات الدراجون؛ و(الثانى) آلاى ذوى الدروع، ودروعهم تسطع عليها الشمس فيتلألأ كل منها كأنه قرصها المنعكس، ويتدلى من خوذاتهم شاش جميل أصفر وأبيض يلعب الهواء به حول وجوههم السمراء الهيجائية ؛ و (الثالث) آلاى ذوى الزرد ، وسلاحهم كسلاح الغز أيام الصليبيين ، وخوذاتهم الصغيرة يتدلى منها قناع على وجوههم من الأمام، وأكتافهم من الوراء، وهم فى كسوتهم الفولاذية جامدون ، كأنهم قدّوا من جلمد أو من حديد، قطعة واحدة، كفرسان شاهين شاه وصلاح الدين والظاهر بيبرس . وسارت وراءهن العربات ، وأهمها عربات التشريفة يجرها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد ؛ أبيض كالنور ، أو أشهب كالذهب ، أو أسود كالليل ؛ ويقودها حوذيون بملابس حمراء تخططها شرائب القصب والفضة ، بجوارب حريرية تصعد لغاية ركبهم ، وبجدائل شعور مستعارة مرشوشة بالبودرة على رؤوسهم ، كأنهـم غلمان أحد اللويسات ، الرابع عشر أو الخامس عشر أو السادس عشر، ملوك فرنسا ، أعيدوا الى الوجود ؛ ويسير بجانبها مشيا على الأقدام خدم باللباس عينه ، أيديهم على عضاضات أبوابها ؛ وعلى رؤوس الجميع ، من حوذيين وخدم ، برانيط واسعة من ذوات القرون ! وسار وراء العربات : الأغوات ،

بلباس فرنجي وبنطلونات ملونة فرايحية ، يمتطون صهوات خيول قلما يدركون كيف يحكمونها ؛ وكانت العين ترى في وسطهم شيخا جليلا وقورا مهيبا ؛ وتسمع الأذن همسا أنه أمين بك آخر المماليك ، وصاحب الوثبة المشهورة . على أنه إنما كان رئيس ادارة بيت دولة الوالدة .

وعلى هذا النمط عينه ، وبالأبهة والجلال ذاتيهما ، خرجت عروسا الأميرين حسين وحسن الى قصري زوجيهما ؛ وأما الأميرة فاطمة هانم فقد كانت زفتها أبهى وأجمل . وقد وصف إدون دي ليون كيفية الاحتفال بفرحها في داخل القصر العالي عينه ، كما نقلته اليه عقيلته ، فقال :

اجتازت المدعوات بستانا فسيحا منارا ، كأنهم أرادوا أن يبقوا فيه نور النهار ، بملايين المصابيح المتعددة الألوان ؛ وسرن فوق طرقة رخامية تحف بجانبيها الأشجار والمغروسات الغريبة . فبلغن مدخل سراي الوالدة ، حيث كان الأغاوات في انتظارهن ، يوصلوهن الى قاعة واسعة ذات رياش فاخر . فوجدن هناك جواري الحريم ، ونصفهن مرتديات لباس رجال من أفخر الملابس الشرقية ، وواقفات بصفة حجاب ؛ وبعضهن لابسات لبسا بسيطا ، بطرابيش حمراء على رؤوسهن ، وشاهرات في أيديهن سيوفا لامعة ؛ وبعضهن لابسات لبسا عسكريا ساطعا ، وواقفات وقفة عسكرية ، بمظهر عسكري حربي لا بأس به ، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد . فأدخلن الضيفات الى حجرة كانت «العوالم» ترقص فيها بالساجات ! بينما كانت موسيقى نسائية تعزف ألحانا شجية . تلك الحجرة كانت تفتح على حجر أخرى ، يتناول النظر أطرافها ، وفيها جوار عديدات يرقصن رقصا غريبا بعصي وسيوف ودرقات في أيديهن .

ثم اجتازت الضيفات عدّة بلوكات أو صالات ، قدّمت لهنّ فيهـا جميع أنواع الشربات ، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية ، معروضة على موائد جمعت كل ما لذ وطاب ، وترأست أميرات الأسرة المـالكة المـائدة الخصيصة بزوجات الخديو وقرينات القناصل ، وغيرهن من قرينات كبار النزالة ؛ فبينما هنّ يأكلن ويشربن ، جعلت الموسيقى تصدح صدحا مفرحا .

ثم قدّمت الضيفات الى دولة (الوالدة) فى قاعة ذات رياش لا نظير له ، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين ؛ فكن يسرن وراء الجوارى المسلحات ، وتقدّم السيدة الفرنجية التشريفاتية كلا منهنّ باسمها الى دولة (الوالدة) ؛ ثم تجلسها فى المحل المعدّ لها على آرائك ممدودة فى طول الحائط ، يغطيها الحرير الثمين .

ولمـا انتظم العقد بجميـع المدعوات ، دخلت الراقصات والمغنيات وأطربنهنّ مدّة ؛ ثم قدّمت اليهنّ الهدايا الفاخرة ، من لدن الأميرات وأزواج الباشوات أصحاب المقامات الرفيعــة فى الحكومة المصرية . فتغنين بمديح الهـاديات ، بعد استئذان دولة (الوالدة) ؛ والهاديات شكرنهنّ — وهى عادة "الشوبش" المعروفة بيننا حتى يومنا هذا .

بعد ذلك استجليت العروس : فأمسك كل من أغاوات السيدات المدعوّات شمعدانا فيه شموع مختلفة الألوان ، واصطفوا من أوّل السلالم حتى القاعة العظمى ، حيث كان عقد المدعوات منتظما . وفرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطر العروس عليه . وانصرفت الراقصات ليعدن بمعيتها . وما هى إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على ذراع الأميرة أمّها ، فى وسط جمهور أميرات البيت الخديوى الكريم . فتقدّمت بخطوات بطيئة ، وبوقفة بعد كل خطوة ، كأنها تقول

للناظرات : هاأنا فأعجبوا بى ! واجتازت، وعيناها مطرقتان ، صفى الأغاوات على النسيج الحريرى ، بين أغانى المغنيات ، والراقصات يتقدّمنها .

فحالما وقعت أعين المدعوّات عليها نهضن . وبينما هى تتقدم كآلهة من آلهات الأزمنة الماضية نحوهن ، بمعيتها وجواريها ، صعدت كواعب كالبدور على كراسى وراءهن ، وأخذت تنثر عليهن خيريات ذهبية ، ضربت لتلك المناسبة ، فتعلق برؤوسهن وملابسهن . فامتلأت القاعة على سعتها بالأميرات والسيدات والجوارى والراقصات والمغنيات ، وتألفت كلها بالديباج الساطع والذهب الوهاج ، وبثت فى كل مكان منها زهور البرتقال والورود ، ونثرت فوق الملابس اللامعة البراقة .

وكانوا قد أقاموا فى صدر تلك القاعة ، فوق منصة مرتفعة ، ثلاثة عروش مكسوة بالحرير الأبيض . فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين ، والأميرة أم العروس على عرش الشمال ، وجلست العروس ، وعلى رأسها تاج من الماس ثمنه أربعون ألف جنيه ، على عرش الوسط . وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنساوى الأغلى ثمنا ، كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والماس ، وله ذيل طوله خمسة عشر مترا ، رفعته الجوارى وراءها وهنّ راكعات . فتقدّمت المدعوّات وهنأنها . وبعد أن جلست معهنّ برهة ، عادت الى حجرها ، واستمر الفرح حتى مطلع الفجر[1] .

لطيفة للأميرة خديجة هانم

ومما يحسن ذكره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة أن (اسماعيل) — وقد أعجب بملامح الذكاء المرتسمة على محياها — لما أدخلها المدرسة التى أنشأها لأميرات البيت العلوى خصيصا ، وعدها بتزويجها من أحد أولاده ، اذا هى أظهرت

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون من ص ٣٣٢ الى ٣٣٦

اجتهادا فى تعلمها . ثم مضى على ذلك زمن . وعنّ (لاسماعيل) يوما أن يزور تلك المدرسة، ويتفقد حال الطالبات فيها . فلما وصل الى الأميرة خديجة سألها : « الى أين بلغت من تعلم القرآن، يابنيتى؟ » فأجابت من فورها : الى «واذكر فى الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد! » .

فسر الخديو بجوابها جدا، وقال : «أجل، أجل» . ثم برّ لها بوعده .

ومن أفضل مايحسن ذكره بمناسبة أفراح الانجال أن طه باشا الشمسى ناظر الخاصة الخديوية فى ذلك الحين — وهو حمو حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهليه الآن — كلف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل مايلزم من فرش و بياضات ودنتلات و رياش لجهاز كل من الأميرات العرائس.

فلما قدمت، وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل پاسكال الفرنساوى — و يعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ — لأنها، على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها، كانت على رخص فى الاثمان يرغب فيه .

ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على (اسماعيل) سأله الخديو : « ألم يتقدم فى هذه المناقصة محل مصرى وطنى مطلقا؟ » فأجاب طه باشا : «نعم يامولاى؛ فقد تقدم، ضمن آخرين، محل مذكور . ولكن الاثمان التى عرضها مبالغ فيها ولا توافق، لأنها تزيد خمسة وعشرين فى المائة على الأثمان التى يطلبها محل پاسكال» . فقال اسماعيل : «أرنى مناقصته والنماذج المرفقة بها» . فقدمها طه باشا له . فوجد (اسماعيل) أن الأثمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد، حقيقة، خمسة وعشرين فى المائة على ما يطلبه محل پاسكال . ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند

الاثنين . فضرب بمناقصة محل پاسكال عرض الحائط ، وقال لطه باشا : « خذ كل ما نحن فى حاجة اليه من محل مدكور، وادفع له خمسة وعشرين فى المائة فوق ما يطلب ! » فبدا فى عينى طه باشا استغراب، بالرغم من أن فمه نطق بعبارات الامتثال . فقال اسماعيل له : « ياطه باشا ، اذا كانت المحال التجارية المصرية لاتنتفع ولا تستفيد من أفراح أولادى ، فمن أفراح من تريد أن تستفيد وتنتفع ؟ »

فاغتنمها محل مدكور، وهى طائرة، وزاد على أثمان كل ما قدّمه ما أمكنته زيادته . فكان ذلك من أسباب الثروة التى أحرزها[1] .

أما القصور والسرايات ، فان ما بناه منها (اسماعيل) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون معا ؛ بل كل مابناه أى عاهل من العواهل المصريين على ممر الأيام ، اذا استثنينا منهم فراعنة الدولة الجديدة المجيدة ، دولة احمس وطوطمس ورمسيس . فهو الذى أقام فى الاسكندرية قصور الرمل الشاهقة ، بجهة سيدى جابر ومصطفى باشا ؛ وهو الذى بنى سرايات عابدين والجزيرة والجيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة ، علاوة على ما جدد بناءه فى سرايات رأس التين وقصر النيل والقلعة والنزهة وشبرا . وهو الذى بنى للأمراء أولاده وللأميرات بناته القصور الباذخة التى تزدان بها العاصمتان ؛ وأقام فى كل بندر من البنادر الصعيدية التى كان له فيها أملاك خاصة ، كبندر المنيا ، السرايات الفاخرة ، والقصور الباذخة ؛ ولو شئنا وصفها كلها لاضطررنا الى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعا ربما أدّى الى الملل . يكفينا القول أن مصر ، منذ عصر (قبة الهواء) وقصر (خمارويه) و بستانه وهودج (الآمر باحكام الله) ومناظر (الخلفاء الفاطميين) ، ومنذ عصور (مبانى القلعة) وسراياتها على أيدى الأيوبيين

(١) روى لى هذه اللطيفة ثقة ، حضر عصر الافراح الخديوية .

والبحريين والبرجيين، لم تعهد أياما كثر فيها فوق أرضها تشييد السرايات والقصور، وتجميلها بالبساتين النادرة المثال، مثل أيام (اسماعيل) .

غير أن الابهة والبذخ لم يظهرا فى المبانى بعشر مقدار ما تجليا فى تنسيقها وتجميلها من الداخل، وفى تأثيثها بالرياش الفاخر. فالرخام وحده الذى استعمل فى تمنيق تلك السرايات وتزيينها كلف عدة ملايين من الفرنكات؛ وبلغت نفقة النقوش والرسوم الداخلية فى سرايات الجيزة والجزيرة وعابدين نيفا ومليونين من الجنيهات؛ واستنفدت البساتين التى أنشئت حولها ، وكثرت فيهـا أنواع الأشجار الغريبة الثمينة وأجناس الأزهار والرياحين والورد والجبلايات الصناعية والفساقى والبحيرات بأسماكها المتعددة الأنواع، نيفا وأربعين مليونا من الفرنكات .

وأما الرياش والفرش فحدّث عن البذخ والترف فيهما ولا حرج! فقد بلغت تكاليف الستارة الواحدة نيفا وألف جنيه؛ فمـا بالك بالطنافس النادرة، والأبسطة الثمينة، والأرائك الذهبية، والمرايات البلورية الصافية، ببراويزها الغالية، والزهريات النفيسة، والكراسى العاجية، والمقاعد المطعمة بالصدف والمحلاة باللؤلؤ والمرجان ، والطاولات الفضية الخالصة، والنجف الفخم الضخم ذى الخمسمائة والألف فنيار ، والذى كان، اذا ما لعب النسيم بين بلوره المتدلى، فصدم بعضـه بعضا ، رنّ رنينا لذيذا شبيها برنين تمثال "ممنون" فى خرائب طيبة القديمة ، عند ما كانت تسطع عليه أشعة الشمس المشرقة! وما بالك بالآنية الفاخرة الكثيرة والمختلفة، الذهبية والفضية ، والخزفية البديعة الصنع، والمرقوم عليها كلها بماء الذهب حرف I وهو الحرف الأوّل من اسم (اسماعيل) بالفرنجية؛ وبالمجوهرات العديمة المثال من ماس ودرر وياقوت ، وزمرد وزبرجد ، وفيروز ، وخلافها ممـا كان يقدر ثمنه بنيف وأربعـة ملايين

من الجنيهات، ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها، ومنها التاريخية، التى لا يقدر لها ثمن، والفريدة فى نوعها، التى لا سبيل الى الحصول على مثلها، ولو بذل فيها مال قارون!

وماذا نقول عن عدد سكان تلك القصور، وعما كانوا يستنفدونه يوميا من المآكل والمشارب؟ يكفينا، فى تحويل قوة المخيلة الى تصوره، ذكر أنهم بعد صيرورة العرش الى (توفيق الأول) عدوا الذين كان يخرج لهم الغذاء من سراى عابدين وحدها، فاذا بهم عشرة آلاف ! !

وماذا نقول عن عدد الجوارى من بيض وسود وحبشيات، اللواتى كان (اسماعيل) يزوجهن سنويا من ضباطه ورجاله وموظفى حكومته، فلا يكتفى بامهار الواحدة منهن المال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزينته الخصوصية المصروف الشهرى الوافى، أو المعاش الكافى — على أن كثيرات منهن طلقن بعد سقوطه .

ألا قد صدق حقا من قال : «إن ملك (اسماعيل) — وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة — انما كان حلما من الأحلام، حققته الأيام، ورواية فى أسفار التاريخ قد لا تصدق صحتها الأحلام[1] !» .

---

(١) قال الخديو توفيق الأول، متكلما عن أبيه، للمستر بتلر أستاذ ولديه (عباس) و(محمد على) فى تعلم اللغة الانجليزية : «لن يأتى أحد مثله، على ممر الدهور، فى أبهة الملك، وفخفخته السنية، فان ذلك لا يمكن !» (أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر، ص ٢٠٣) .

الباب الرابع

المساعدون على نفاذ الخطة

فصل فذ [1]

دعانى أخى والخيل بينى و بينه * فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

وزراء اسماعيل :

على أن (اسماعيل)، مهما كان متفوقا على الوسط المحيط به، ومهما كانت رغبته فى الاصلاح قوية وثابتة، بين قوم لا رغبة لهم مطلقا فى الاصلاح، فانه ما كان ليقوم بكل الأعمال التى عملها فى بلد، كان يجب أن ينشأ كل شئ فيه، لولا ان الأقدار وضعت بجانبه رجالا خصصوا جميع قوى عقولهم وأجسامهم لمساعدته على نفاذ تلك الأعمال؛ وما انفكوا واقفين بجانبه، عاملين على نفاذها. أولئك الرجال هم: نو بار باشا، وشريف باشا، وعلى مبارك باشا، ومصطفى رياض باشا.

ومن جهة اخرى، فلولا أن (اسماعيل) بلى بصداقته لاسماعيل صديق باشا، أخيه فى الرضاعة، فانقاد كثيرا الى مشورته السيئة، وتغاضى أكثر أيضا عن تصرفاته

(١) أهم مصادر هذا الفصل: "نو بار باشا" لهولنسكى، و "نو بار باشا" بمجوعة الخطب التى القيت ساعة كشف الستار عن التمثال الذى أقيم له فى الحديقة المدعوة باسمه فى الاسكندرية، و "انجلترا فى مصر" للورد ملنر، و "مصر الحديثة" للورد كرومر، و "شريف باشا" للسيو دى بوف، و "وصف رياض باشا" فى المقتطف، و "تأبين رياض باشا" لأحمد زكى باشا، و "الخطط التوفيقية" لعلى مبارك باشا، و "خديويون وباشاوات" لمو برلى بل.

الرديئة، لما آل أمره الى الاضمحلال والسقوط! فيجدر بنا، والحالة هذه، أن نأتى هنا على بيان وجيز، نوضح فيه لقرائنا نبذة من حياة كل من أولئك الرجال، ليكونوا على بينة منها .

نوبار باشا

فنوبار باشا[1] — وهو الشخصية الأكبر ظهورا فى تاريخ مصر فى ذلك العهد، ورجل الدولة الأوحد الذى جاد به الشرق، منذ توارت الأسرة الكپرولية السنية عن عالم الوجود — أرمنى مسيحى ولد بأزمير فى سنة ١٨٢٤ أو سنة ١٨٢٥؛ وما كادت ترفع عنه التمائم، إلا وأرسل الى (سوريز) ليتعلم فى مدرستها . فقضى فيها عدّة سنوات؛ ثم إنتقل لتتميم دروسه فى مدرسة بروتستانتية فى سويسرا الفرنساوية، ولما كان ذا ذاكرة عجيبة وتصوّر سريع، فانه استطاع، وهو فى السادسة عشرة من عمره، أن يفرغ من تلقن دروسه، والتعمق فى معرفة اللغة الفرنساوية وآدابها، والادب القديم على العموم؛ ولكنه لم يتعلم العلوم الطبيعية والرياضيات إلا تعلما سطحيا وما اقتبسه منها فيما بعد، فانما اقتبسه فى محادثاته مع أساتذتها أكثر منه فى مطالعة الكتب الموضوعة فيها . فانه، وهو فى الحياة العملية، كان، كالبرنس (پوتمكن) وزير كاترينا الثانية الكبيرة، يوجه الاسئلة الى زائريه فى خير ما يعرفونه، ويحملهم على التوسع فى الكلام والايضاح والشرح؛ فتكونت لديه بذلك دائرة معارف لا بأس بها، جعلته ذا اطلاع عام لا يشعر معه أنه غريب عن المحادثة، مهما تنوعت مواضيعها .

ولما غادر المدرسة، وقع فى خلده التطوّع فى الجندية الفرنساوية بأن ينضم الى الفرقة الأجنبية . ولكن مساعيه فى ذلك قوبلت برفض؛ واستدعاه بوغوص بك خاله، وزير (محمد على الأمين)، الى مصر ليدخله فى خدمة مصالحها المدنية . فقدم

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن نوبار عن الكتاب المعنون "نوبار باشا أمام التاريخ" لاسكندر هولنسكى .

الشـاب نوبار الى ضفاف النيـل والآمال ترقص أمام مخيلته رقصا بهيا . فأحبـه بوغوص بك حالمـا وتمت عينه عليه ، وقال له : «سأدخلك فى قلم المترجمين ، ولكنى أنصحك أن تنتبه قبل كل شئ الى تعلم اللغة التركية ؛ لأن تعلمها شرط لا بد منه لنجاحك فى المستقبل» . فأكب نوبار على تعلمها بكل قواه ، وما مضت عليه مدّة إلا وأصبح يمتلكها ، فهما وكتابة وينطق بها — والنطق الصحيح أصعب شئ فى كل لغة — كأنه تركى صميم . وليت خاله نصحه أيضا بتعلم العربية ! ولكن الأيام لم تكن لتسمح بقيام فكرة ناضجة كهذه فى عقلية الشيخ بوغوص . (فمحمد على) ، بالرغم من كل ماعمله لإحياء مصر والرقى بها ، بقى كما سبق لنا القول فى غير هذا الموضع تركيا بحتا . فلم يتنازل مطلقا للتكلم بالعربيـة ، ولو أن اقامته الطويلة فى البلاد علمته شيئا منها ؛ ولا عمل على إزالة الاشمئزاز الذى كان العنصر التركى يشعر به من لغة « الفلاحين » واحتقاره إياها ؛ ولا اهتم البتة بتعليم أولاده العربية تعليما جدّيا أو غير جدّى .

فلم يكن يمكن أن يقع فى خلد أحد ، والحالة هذه ، فى سنة ١٨٤١ أن سيأتى يوم ، ينقم فيه (سعيد باشا) ، ثالث خلفاء الباشا العظيم ، على الأتراك والتركية والشراكسة الى حدّ يقول معه : «انى أودّ أن أعرف ماهى العروق والشرايين التركية والشركسية فىّ لأفتحها ، فأتخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت ! » ويقبل ، نكاية فى التركية والأتراك ، على عزل التركية عن العرش الذى كانت قد استولت عليه منذ زوال الدولة الأيوبية ، ويجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ؛ فيحيي مواتها ، و يعيد اليها بهجتها .

لذلك لم يتعلمها نوبار ؛ وبقى طول عمره يجهلها ولا يعرف منها إلا قليلا من لغة «العوام» ، ولا شك فى أن ذلك ، اذا أضفنا اليه غربته عن الدين الاسلامى ، كان

سببا فى عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية، على شدّة حبه لها، وللعناصر البائسة منها على الأخص؛ وبقاء هذه الأمة غريبة عنه، بالرغم من أنه ربما كان أحسن خدامها؛ وأنه كان بلا شك أقوى الناس على السير بسفينتها الى مرافئ السلام، لا سيما أثناء الأعاصير التى هبت عليها فى أوائل ملك (محمد توفيق الأوّل). فانه كان، أكثر من كل قائل، يقول بوجوب صيرورة مصر للمصريين؛ ولكن على شرط ألا يعنى ذلك اتخاذ الدين حجة للعمل على عكس مايقتضيه العلم والعمران، وسلاحا فى يد الجهل والتعصب!

وامتاز نوبار، وهو فى زمرة المترجمين، بمواظبته على عمله، وسلوكه الأمثل وانكبابه على الدرس والتعلم، وبأنه شاب لا تستهويه الملاذ النسائية والأباطيل.

فعينه (محمد على) سكرتيرا خاصا لابنه (ابراهيم). فما انفك نوبار ملازما له فى حله وترحاله، أينما أقام وحيثما سافر. وبالرغم من أن الوظيفة لم تكن هينة، وأن الأخطار المحيقة بها كانت جمة — لأن (ابراهيم) كان ذا طباع حادّة جدا، وله فرقعات غضب مرعبة — فان نوبار بما أوتيه من طلاقة اللسان وحلاوته، وسعة الاطلاع وتنوعه، تمكن من التقرّب الى قلب مولاه، تقرّبا أصبح (ابراهيم) معه لا يرى فى ساعات ضجره وإبان ثورة غضبه، من تسلية أو تسرية، إلا فى محادثة الشاب نوبار له؛ ولطالما تمكن الحدث الأرمنى من إسداء خدمات جلى الى الغير بسبب ميل مولاه اليه؛ أهمها انقاذه أعمار ضباط الباخرة التى عاد (ابراهيم) عليها من الأستانة الى مصر فى سنة ١٨٤٨، اذ هاج بطء سيرها، المسبب عن اشتداد الأنواء حولها، غضب الأمير المصرى، فطفق يهدّد ضباطها بتغريقهم جميعا، لولا أن نوبار لازمه ملازمة كلية، وأنساه بحلاوة حديثه الضيق المحيق بنفسه[1].

(١) أنظر: "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ١٩

وتعرّف نو بار، وهو فى الأستانة مع الأمير (ابراهيم)، بأسرة أراميان السرية؛ وما لبث أن تزوج وهو فى الرابعة والعشرين من عمره بابنة عميدها، كيفورك بك، أحد وجوه الأستانة وذواتها؛ فأصبح صهرا لابرام أراميان، المعدّة له رتبة الباشوية الرفيعة، والمزمع أن يكون أقرب الناس من قلب السلطان عبد العزيز وموضع ثقته الكلية؛ وساعدته هذه المصاهرة فيما بعد على قضاء أكثر من لبانة فى مساعيه المصرية لدى الحكومة العثمانيـــة .

وكان قرانه موفقا؛ لأنه وجد فى زوجته المتعلمة مثله، والمتكلمة عدّة لغات مثله، رفيقة حياة بأجمل معانى هذه الكلمة؛ وما فتئت قائمة بجانبه، مسلية، معزية، مفكرة إياه بما يقتضيه الفضل والنبل كلما أثارت فيه المصاعب أو الدسائس أو الوشايات انفعالات التضجر أو الغضب، ورغبته فى التخلى عن الاشتغال بالمصالح العامّة .

ولمـا انتقل الملك الى (عباس الأوّل)، اتخذه هـذا العاهل سكرتيرا له كذلك . فحاز نو بار لديه القبول عينه الذى كان من نصيبه بجانب (ابراهيم) . ومما ساعده على الفوز برضى ذلك الوالى، الكثير الوساوس والظنون، مصادقة المستر مرّى قنصل انجلترا العام له — وقد كان من اخصاء (عباس) ومستشاره فى مشاكله وأكبر أنصاره فى مساعيــه التى رمى بها الى تغيير مجـارى الوراثة على العرش المصرى وحصرها فى (الهامى باشا) ابنه وفى ذرّيته من بعده — وقد ساعد نو بار تلك المساعى بما كان له من العلاقات بالأستانة العلية .

ولكن طباعه التى كان فيها من حب الصراحة والأنفة والتعالى أكثر مما يصح أن يكون من هـذا جميعه فى أخلاق ندماء الملوك مالبثت، بالرغم من كل حلاوة شمائله وسحر محادثته، ان جلبت عليه سخط (عباس) . وذلك انه رأى ذات يوم مانعا من

ضميره عن أداء عمل طالبه ذلك الوالى بأدائه ؛ فأظهر (عباس) له استياءه بشكل لا يقبل التأويل . فأسرع نوبار وقدّم له استقالته من وظيفته ؛ ولزم فى الحال منزله .

ولم يكن قد سمع فى الشرق لغاية ذلك الحين أن موظفا وقع فى خلده الاستعفاء من منصبه ؛ فاما انه كان يقال منه بأمر ، أو يقتل وهو فيه . فعدّ الرأى العام استقالة نوبار ، والحالة هذه ، ضربا من ضروب الجسارة المتناهية ، وتحدّيا لسخط (عباس) .

وخشى نوبار نفسه أن يعده (عباس) كذلك ، فيبطش به . فبعث يستأذنه بالنزوح عن القطر . فأذن له وهو متململ ؛ لأنه استاء فى الواقع منه جدّا بسبب تجاسره على تقديم استقالته ، كما كان المظنون ؛ ولكنه تكدر منه على مغادرته خدمته ، لأن (عباسا) كان يرى نفسه فى حاجة اليها ؛ ويودّ لو عاد نوبار اليه مستسمحا مستغفرا ، وكان ينتظر ذلك منه ، ولو أنه يتعالى عن إظهار رغبته هذه له .

فحالما وصل نوبار التصريح بالسفر ، هب وباع الزائد من أمتعته ورياش منزله ، واستأجر مركبا واسعة وشحنها بالنفيس الذى احتفظ به من تلك الامتعة والرياش ، ونزل فيها مع قرينته وآله ، وسافر فى النيل قاصدا الاسكندرية .

ولكنه ما كاد يبتعد عن شبرا بضعة أميال إلا وقابل مركبه رفاص بخارى فيه (عباس) عينه . فحياه نوبار من فوق ظهر مركبه تحية رعية مخلصة ، واستمرّ فى سيره ؛ واذا بقارب بخارى قد انفصل عن الرفاص ودنا من المركب ، ودعا نوبار الى المثول بحضرة الأمير .

فاعتقد من فى المركب وقرينة نوبار ونوبار نفسه أن ساعته الأخيرة دقت ، وأن (عباسا) ملق به فى قاع اليم طعاما للأسماك . غير أنه تجلد وذهب رابط الجأش باسم الوجه ، وصعد الى الرفاص وقصد توا الى (عباس) وحياه بكل احترام .

فسرّ (عباس) لشجاعته الأدبية وانشرح صدره له ، فابتسم فى وجهه وقال : «انك اذًا قد صممت نهائيا على ترك خدمتنا ! » فأجاب نو بار : «إنى خادم الأمير ما حييت ما دام للأمير رغبة فى خدمتى له ! » .

فسرى عن (عباس) بالمرة وقال : «إنى يا نو بار افندى لا أستغنى عن خدمتك ، و بما أنى فى حاجة الى ثقة أرسله الى ڤيينا فى مهمة تخصنى فاستمر على سفرك ، واذهب الى ڤيينا رأسا وانتظر هناك أوامرى ! » .

فشكر نو بار وعاد الى مركبه وصدع بما أمر به عن طيب خاطر . فأقام فى ڤيينا مدة اكتسب فيها عطف البرنس دى مترنيخ الذى كان فى ذلك العهد عميد السياسة الأوروبية .

و بينما هو فى انتظار الأوامر التى وعده بها (عباس) اذ وافاه نبأ قتله ، وأتاه استدعاء من خلفه بالعودة الى مصر. فعاد اليها ليشغل لدى الأمير الجديد منصب كاتم أسراره . فما لبث (سعيد) أن أنعم عليه بلقب "بك" وجعله مدير مصلحة السكك الحديدية .

فوقعت كارثة كفر الزيات ونو بار فى هذا المنصب ، فذهب فريق من الألسنة النمامة فى تلك الأيام الى أن تلك النكبة إنما دبرت باتفاق بين ولى العهد الجديد ومدير السكة الحديد لازالة الأمير أحمد باشا من سبيل العرش الرامية اليه مطامع (اسماعيل). وذهب فريق آخر الى أن الذى دبر تلك المكيدة بالاتفاق مع نو بار انما هو (سعيد باشا) نفسه لرغبته فى التخلص من أحمد باشا ابن أخيه ومن حليم باشا أخيه .

ولسنا نرى أنفسنا فى حاجة الى تكذيب الاشاعتين معا بعد أن كذبهما التاريخ على لسان أشهر الثقات من الرواة ، فعلاوة على أن (سعيدا) و (اسماعيل) لم يكونا بالرجلين

اللذين يقع فى خلدهما ارتكاب مثل هذه الفظيعة — وقد قال (سعيد) بحزن، لما علم بالنميمة، لادون دى ليون قنصل أمريكا : «هل عبدك كلب لاقتراف مثل هذا الجرم[١] ؟ » مردّدا فى ذلك صدى قول وارد فى التوراة — فان نوبار كان آخر انسان يطاوعه ضميره على المساعدة فى اقترافها . ناهيك بأنه لم يكن كثير الاختلاط (باسماعيل)، ولا من ذوى القبول عند (سعيد)، ولو أنه كان مسيطرا بتفوّقه العقلى على هذا الأمير؛ ولم يكن يجهل حقيقة شعور (سعيد) نحوه . فانه قد اتفق له يوما وهو ذاهب الى السراى أن خيل عربته جمحت ، فألقت بالحوذى على الأرض وقلبت العربة، وما نجا نوبار إلا بمشقة ؛ فقال له أحد رجال البلاط حينما انتشر فيه خبر الحادثة : «ما ألطف نعمة الله بنا جميعا بأن حفظك سالما سليما ! » فأجابه نوبار على الفور : «لا تقل بنا جميعا ! فانى أعرف واحدا هنا كان يفضل أن يرانى مكان حوذيّى، فيما لو كان مقدّرا له أن يموت من جراحه[٢] ! » .

وفى الواقع فان نوبار بطباعه الجدّية وأخلاقه المتطلبة العمل لم يكن ليعجب أميرا مغرما باللهو وخلو البال والتنكيت (كسعيد)؛ ومع أنه لم يكن ليتعب فى إيجاد الكلمة اللطيفة التى تضحك ، والتعبير الدقيق الذى يطرب ، فانه ما كان مثل كوشيلسكى (سيفر باشا) ميالا للتنكيت والمجون فى كل لحظة ؛ ولا راغبا فى تفتيق ذهنه لهزار وفصول ورواية حكايات ملحة توقظ روح الوالى الى الجذل والسرور كلما ساورته السآمة وصارعه الضجر . فبينما (سيفر باشا) أصاب من مقدرته على النكات والأقوال المجونية ثروة طائلة، لم ينل نوبار غير المحافظة على مركزه وشئ من نفوذه .

(١) أنظر : ”مصر الخديوى“ لادون دى ليون ص ١٥٦
(٢) أنظر : ”نوبار باشا“ لهولنسكى ص ٣١

وفى سنة ١٨٦٢ أرسله (سعيد) الى أوروبا لعقد القرض الوحيد الذى أقدم على اقتراضه فى حياته ، ويقرب قدره من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففضـل نوبار عقـده بواسطة مصرف تجارى فرنساوى على عقده بواسطة مصرف انجليزى لمـا فى ذلك من المصلحة لمصر؛ ولكن حساده أشاعوا عنـه .أنه إنمـا أقبل على ذلك التفضيل لأن ما قدّمه له البيت المـالى الفرنساوى من جعل لوساطته فاق ما قدّمه المحل المـالى الانجليزى . ولو أن مندوب (سعيد) فضـل المصرف الانجليزى على الفرنساوى لعكس عذاله الآية .

ولم يمض على عقد ذلك القرض قليل حتى توارى (سـعيد) عن عالم الوجود ، وخلفه (اسماعيل) . فتمسك بنوبار فى بادئ أمره أيما تمسك . وقد رأينا أنه أوفده لحل المعضلات من مهماته، وأن نوبار تمكن من قضائها كلها . فاتخذ أعداؤه ذلك ذريعة للطعن عليه طعنا مرا . وأهمّ ما سلقه لأجله الفرنساويون منهم بألسنة حداد موقفه فى مسألة ترعة السويس، ومقاومته مشروع انشائها . وفات ثالبيه أن الوزير المصرى انمـا كان يجب عليه أن ينظر الى ذلك العمل من وجهة ما فيـه من خير عائد الى مصر، لا من وجهة ما فيه لمصالح الغربيين من الفائدة . وان فكرة إنشـاء الترعة انما جادت بها فى النصف الأوّل من القرن التاسع عشر قريحة الأب انفنتين، المعلوم عنها ميلها الى إبراز أحلام الى الوجود يصعب تحقيقها؛ وان الرأى القائل بعدم امكان تحقيق تلك الفكرة لم يكن رأى اللورد بلمرستن، والمهندس الانجليزى ستيفنس وحدهما، بل كان يشاركهما فيه الكثيرون من أرباب الخبرة والفن — ومنهم المسيو دى منتو المهندس الفرنساوى الذى باشر البدء فى الأعمال ، وكان فى سـنة ١٨٦٠ ذاتها يقول: «كل هذا لن يؤدّي الي نتيجة ،لأنه يستحيل حفظ منسوب المياه الكافى

فى الترعة لتتمكن المراكب من السير فيها ، فلسوف تضيع على المساهمين رؤوس أموالهم . ويضطر المسيو دى لسبس فى قهره وخجله من خيبته فى مشروعه الى الانتحار! » وأن هذا المهندس لم يطاوعه ضميره على البقاء فى تأدية عمل كان يعتقد خيبته ، فقدّم استقالته منه بالرغم من أنه كان مثابا عليه بأجر جزيل ؛ وأن المسيو دى لسبس نفسه كان يقول : « لو كنت مهندسا لما تجاسرت مطلقا على مباشرة حفر الترعة؛ ولو باشرت ذلك لوقفت فى الطريق أمام صعوبات الأوّل » ؛ وان (اسماعيل)، القائل : «لولا رغبتى فى المحافظة على شرف امضاء سلفى لألغيت الامتياز الممنوح منه للسيو دى لسبس ولباشرت حفر الترعة بنفسى ؛ فما كان ذلك ليكلف مصر أكثر مما كلفها ، ولعادت فوائد الترعة عليها وحدها » ، كان يهمه أن يتخلى المسيو دى لسبس عن العمل لتتولاه الحكومة المصرية ؛ فكان من أوجب واجبات وزير مصرى أن يساعده على تحقيق أمنيته .

على أن أعضل المعضلات التى كلف (اسماعيل) وزيره الكبير بحلها انما كانت ، كما رأينا ، معضلة وضع حدّ معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية باجراء اصلاح قضائى يضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء . فبذل نوبار، على ما سبق لنا شرحه ، جهودا عظيمة مدّة ثمان سنوات متوالية للبلوغ الى تحقيق تلك الأمنية دون أن تثبط همته العراقيل المتتابعة بلا انقطاع والمتجدّدة فى كل حين ؛ دون أن يعتريه ملل من اضطراره مائة مرة بدل المرة الواحدة الى دحض الاعتراضات البيزنطية التى ما فتئ الرجال المعاكسون لمشروعه يهاجمونه بها مهاجمة تدعوه الى تفتيق ذهنه بحجج و براهين جديدة يكون وقعها على تلك الاعتراضات أقضى من سابقاتها ، حتى تمكن بثباته المدهش من التغلب على نفور الباب العالى ، وعلى سوء إرادة

المتمسكين بدرع تلك الامتيازات الجائرة من رجال الحكومات الأجنبية ، وعلى الدسائس القائمة حوله فى السراى الخديوية ذاتها ، بفعل الرجعيين الذين لم يكونوا يرون فى مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم ، وفى الاصـلاح القضائى الجديد المرغوب فيه على الأخص شططا عن الدين والعادات فحسب ؛ بل بدعة منقوما عليها ومؤدّية الى ضياع البلاد ، والدين ، لولا أن العاهل كان (اسماعيل) المتنور الشغف بكل رقى ، والمقتنع بوجوب إجراء الاصلاح ، اقتناع وزيره الأكبر ، لخسفوا الأرض تحت قدميه ، وقضوا على كل آماله وجهوده . فلا (كانن) فى جهاده الطيب لتحرير كاثوليك إرلندا من النير الذى ألقاه على عواهنهم الفتح البروتستانتى ؛ ولا (كوبدن) فى سـعيه المبرور لحمل البرلمـان الانجليزى على إلغاء القوانين الخاصة بالغلال لأجل تخفيض أثمـان الخبز فى المملكة المتحدة ؛ ولا (بسمرك) فى عمله على إدراك الوحدة الألمـانية وتأسيس الامبراطورية الجرمانية على انقاض الدانمرك والنمسا وفرنسا الملطخة بدم الألوف ، أظهروا من الهمة والثبات أكثر مما أبدى نوبار منهما فى القيام بحل معضلة إبدال النظام القضائى الامتيازى المضطرب المشوش الأركان فى مصر بقضاء غيره يتمشى أكثر منه بكثير مع روح الحضارة والعمران العصريين . وإنا اذا التفتنا الى أن الرأى العام فى بلاد (كانن) و(كوبدن) و(بسمرك) كان يعضد هؤلاء الرجال فى مساعيهم ، ويشدّ أزرهم ، ويقويهم ، ويحضهم على الثبات والعمل ؛ وان نوبار الشرق لم يكن يعضده فى جهاده سوى (اسماعيل) وزمرة قليلة من ذوى الحصافة والنظر الصحيح ؛ وان الرأى العام كان ضدّه بمصر وفى الخارج على السواء ، يسفه أحلامه ، ويحط من كرامته ويصغر من قدره ، ما تأخرنا عن الحكم بأن فضل

نوبار يفوق فضل أولئك الرجال بقــدر ما يفوق عمله في صعوبته وخشونته وفائدته الأدبية — بالرغم من صغر مقياسه — عملهم المشهور !

وقد وصف هو نفسه في بضع صفحات نشرها في باريس ســنة ١٨٨١ ما نجم عن عمله هذا من فوائد، فقال: «ان المحاكم المختلطة، ولو أن بلاطى الأستانة ومصر حالا دون أن يتناول اختصاصها كل المنازعات القضائية على العموم، سواء أكانت قائمة بين الأهالى والأجانب، أم بين الأهالى والأهالى، أم بين الأجانب والأجانب، عملت عملا عاد على مصر بالخير والاحسان . فانها هذبت أخلاق الجاليات الأجنبية تهذيبا أدبيا ؛ والدليل على ذلك أن الحكومة المهاجمة فيما مضى بدعاوى كانت تؤدّى دائما الى مطالبات من قبل رجال الهيئات الرسمية ، تنتهى بتغريم الحكومة الملايين المقنطرة من الفرنكات ، لم تعد تطالب بشئ من ذلك، ولم تعد عرضة لأية مهاجمة في هذا الصدد من لدن الهيئات الرسمية .

وكانت الأشغال العامة قبل تأسيس هذه المحاكم، وكل الأشغال الأخرى الخاصة بالحكومة تعمل بواسطة السخرة ؛ ولم يكن في الاستطاعة الاستعاضة عن طريقة الشغل هذه، المخربة للبلاد والمفقدة سكانها كرامتهم ، إلا بالآلات والعلوم الأدبية ؛ ولكن قلة الضمانات وانعدام الطمأنينة في صــدر الحكومة من جهة الأجانب كانا يحولان دون اقدام الحكومة على اســتدعاء رؤوس الأموال الأوروبية والمهندسين الغربيين . فأما وقد أوجدت المحاكم تلك الضمانات والطمأنينة فان السخرة أخذت تزول شيئا فشيئا أمام علم أوروبا الميكانيكى ورؤوس أموالها .

وبالايجاز فان تلك المحاكم فتحت لمصر عهدا جديدا وأدخلت الى عقلية الشرق فكرا لم يألفه في السابق ، ألا وهو امكان قيام قضاء مستقل ، يطبق قانونا تســنه

الحكومة وتكون هى عينها أول الخاضعين له ؛ وأدّت الى تكوين أول حكومة منظمة رآها الشرق ، لأنها علمته أن الحكم لا يكون طبقا لهوى الحاكم وعلى كيفـه ؛ وان الحكومة ليس لها حقوق فحسب ، بل عليها بجانب حقوقها واجبات أيضا لا بد لها من القيام بهـا . ويمكن للانسان من الوجهة الأدبية أن يقول بكل جسارة : إن تنظيم القضاء المختلط قد أدّى الى ثورة حقيقية فى العقول ، لأن الأهالى رأوا لأول مرة فى حياتهم هيئة منظمة ، لديها من القوّة ما يكفى لمقاومة أعمال الحكام الاستبدادية ورأوها تقاومها فى الواقع ؛ ثم رأوا الأمير عينه ، على ما لديه من حول وطول ، مرغما على احترام قراراتها وملزما باعادة الأملاك التى حكمت عليه تلك الهيئة باعادتها ؛ كما أنهم رأوا الحكومة مجبرة على تنفيذ تلك الأحكام ضـدّ نفسها ودفع المحكوم به عليها لحامليها . وهناك منظر آخر تمثل أيضا أمام أعين الأهالى ، ولو أن وقعه على نفوسهم كان أخف من السابق . فالفرنج المنتشرون فى الريف قبل تأسيس المحاكم المختلطة ورجال القنصليات من جريك وغيرهم ، كانوا يرهقون المصريين عادة ، ويستغلونهم استغلالا فاحشا ، دون أن يجد المصريون من العدالة سوى أبواب موصدة . فذلك الارهاق وهذا الاستغلال بطلا تماما منذ تشكيل المحاكم المذكورة ؛ ليس هذا فقط ، بل إن عددا غفيرا من الأهالى تحصلوا ضدّ أولئك الفرنج الأقوياء وتجارهم العتاة وضدّ رجال القنصليات عينهم على أحكام قاضية بتعويضات جمة ! وقد أدّى ذلك طبعا بالأهالى الى التفكر بأنه مذ أصبحت الشرائع والمحاكم تحميهم من الذين كانوا يستغلونهم فى المـاضى ، فليس هناك ما يمنعها من حمايتهم من الحكومة أيضا ، وعلى الأخص من تصرفات موظفيها الجائرة .

وهذه الفكرة انجبت فيما بعد المحاكم الأهلية . وكانت هى أيضا مختلطة فى بدء نشأتها، والمحاكم الأهلية، بتطبيقها تشريعا مدنيا بحتا، غير التشريع السابق، فتحت لأول مرة فى تاريخ مصر أمام أعين المصريين أبواب مضمار المدنية العصرية واسعة، بل وخولتها قوة الدخول فيه، والتماس كل اصلاح توجبه الظروف والأيام»[1] .

غير أن النزاع الذى قام فيما بعد بين (اسماعيل) والقضاء المختلط — وسيأتى بيانه فى حينه — أوجب فتور رضى الخديو عن وزيره، ذى النزعة الفرنجية البحتة؛ واغتنم أعداء نوبار فرصة تغير خاطر (اسماعيل) عليه، واجتهدوا فى افهامه أن وزيره خان أمانته، وأدخل فى نصوص القوانين الجديدة ما اتخذ منه القضاء الجديد سلاحه فى الحملة الشعواء المشنونة عليه . فاضطر نوبار الى مغادرة القطر المصرى، والاقامة تارة فى فرنسا وطورا فى سويسرا؛ ولكنه بعد أن وضعت الحرب بين الترك والروس أوزارها عاد الى مصر وامتزج تاريخ حياته بتاريخ حياتها فى سنتى حكم (اسماعيل) الأخيرتين؛ ثم غادر القطر بعد سقوط (اسماعيل)، ولم يعد اليه إلا عقب إخماد الثورة العرابية؛ ولو كان حضرها لسارت فى غير المجارى التى سيرتها فيها روح عبد الله نديم، المؤثرة على تربية عرابى و زملائه المدنية السطحية .

فعهد اليه (محمد توفيق) برياسة الوزارة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ فبقى فيها الى يوليه سنة ١٨٨٨؛ ثم توارى مدّة عن مسرح السياسة، وانزوى فى عالم تذكاراته الماضية . ولكن (عباس الثانى) استدعاه الى رياسة الوزارة فى سنة ١٨٩٤؛ فمكث فى منصبه

(١) أنظر : بعض اعتبارات فى نظام القطر المصرى لنوبار باشا فى كتاب "نوبار باشا" لهولنسكى من ص ٦٢ الى ٦٥

سنة وبضعة أشهر، ثم استقال بسبب اعتلال صحته، وتنحى عن السـياسة بالكلية الى أن توفاه الله فى سنة ١٨٩٩

وكان نوبار ربع القامة، يميل الى الطول؛ قوى البنية، أسمر اللون، أسود العينين، كما أن شعر رأسه كان أسود أيضا سوادا حالكا، قبل أن يشتعل شيبا؛ وكانت تقاطيع وجهه منتظمة، متناسبة متناسقة، ينيرها ابتسام جذاب، يكسب صاحبه القلوب أنى شاء . وكان كلاميا، منطقيا ماهرا؛ اذا تحـدّث أروى وأشبع؛ واذا ناقش أفحم وأقنع . وامتاز كلامه فى كلتا الحالتين برشاقة التعبير وغزارة المادّة يتخللهما شئ من التهكم القاطع، أو الجزل المتدفق من ينبوع حى، طبقا لمـا يقتضيه الموقف . مثـال ذلك أن الحكومة الامبراطورية الفرنساوية، عقب انفضاض الخلاف على ترعة السويس مع شركتها، منحت نوبار وسام جوقة الشرف من الرتبة الأولى؛ فأراد الدوق دى مرنى — وكان قصـير القامة — أن يقلده إياه بيده . فاضطر نوبار، لكى يمكنه من ذلك الى إحناء قامته كثيرا حتى كاد يركع ! ولكنه فعل ذلك بابتسام قائلا : «ليس الثمن غاليا!» وهو يشير الى النيف والمـائة مليون من الفرنكات التى دفعتها الحكومة المصرية لتتخلص من تلك الورطة المدنية التى ألقاها بها تسرع (سعيد) .

والمدهش فى محادثته أنه كان ينتقل من الوقور الى العذب، ومن المجون الى الجد، بسهولة غريبـة؛ ويزين حديثه بالمجازات الجميلة، والأمثلة المناسـبة، والقصص الموافقة، بدون تكلف وبارتجال غريب، كأنّ موردها بجانبه، وما عليه إلا أن يدلى دلو قريحته فيه ليخرج بها منه . مثال ذلك الحكاية الآتية التى أوردها فى حديث له عن الحال السياسية بمصر، وتنازع حكومتها ودائنيها على أموال فلاحيها : «عصفور

كان حاطا على شجرة ، واذا بباز انقض عليه واختطفه ؛ وبينما هو صاعد به اذا بنسر رآه ، وأراد اغتصاب فريسته منه . فدار بين الطيرين الكاسرين قتال هائل ؛ فوقف الجمهور يتفرّج عليه ويتساءل أى الجارحين عساه يفوز على الآخر ولم يفتكر أحد فى العصفور ولا حزن على تعاسة حظه» ! وأيضا : «مصر كعظمة ثمينة كبيرة يرغب فيها كلبان (فرنسا وانجلترا) ؛ فيتنازعان عليها ، ولا يجرؤ أحدهما على اختطافها ، لخوفه من الآخر . ولكن بينما هما يحملقان الواحد للآخر ويزمجران يتسرب سرب من النمل (الجريك — واليهود والشرقيون على العموم) الى العظمة وينهشها ويسمن منها » !

وكان ذا شمائل خلابة ، وشيم ساحرة ، لا يحقد ولا يميل الى الانتقام ؛ ويقابل ذات شانئيه مقابلة تشف عن صفاء نية وحسن طوية ؛ فيحوّل بذلك مجارى العواطف فى صدورهم . فيخرجون من عنده وهم الى أن يكونوا أصدقاء له أقرب منهم الى البقاء على عداوته .

ومع أنه تعلم منذ حداثة سنه صنعة إخفاء عواطفه وأفكاره — لشدّة احتياجه اليها فى المراكز التى شغلها ، على غربته فى الجنس والدين ، لدى العواهل المتعاقبين على مصر ، من ذرّية الباشا العظيم — فانه لم يكن من ذوى الخنوع ، أو ممن يتلمسون الحظوة عند الملوك من إذلال أنفسهم بين أيديهم ، أو من تحقيرها فى خدمات يأباها الشرف ؛ بل ما فتئ متعاليا فى شعوره ، تعاليا يظهر أثره فى مشيته واستقامة جسمه . وقد لوحظ عليه أنه فى مكاتباته الرسمية كان اذا ذكر الخديو دعاه "مليكى صاحب الجلال" متحاشيا دائما تسميته "مولاى أو سيدى الخديو صاحب الجلال" كما كان يدعوه باقى وزرائه . لذلك لا يسع الانسان إلا التعجب من كيف أمكن لمن

كانت هذه شيمه أن يستمر فى خدمة الملوك، ولايسعه، من جهة أخرى، إلا تعظيم قدر العواهل الذين خدمهم نوبار من الأسرة العلوية، و إجلال عقليتهم، والاعجاب على الأخص بسعة صدورهم؛ فلوكانوا من التعجرف، على ما ينسبه اليهم بعض الكتّاب لما استطاع الأرمنى، الأبىّ النفس، البقاء فى خدمتهم يوما واحدا، لا الاستمرار عليها دهرا .

غير أنه على إباء نفسه هذا، لم يكن من ذوى الخيلاء، ومحبى مظاهر الكبرياء، والفخفخة الكاذبة . فلم يجر سائسا أبدا أمام عربته ؛ وكثيرا ما كان يذهب الى الديوان بعربة أجرة ؛ ولم يوجد مطلقا بينه وبين زائريه حاجبا أو حجابا ؛ ولا اضطر قاصدا الى الانتظار طويلا فى « مانادره » . بل كان سهل المقابلة، الى حدّ، كثيرا ما جعل قليلى الذوق يتهجمون عليه فى أوقات غير مناسبة .

وقد كانت حياة نوبار الشخصية والمنزلية مثالا للكمال والصلاح والبر الى آخر يوم من أيامه . فمع أنه نادم (ابراهيم) الغضوب، و(عباسا) تيبريوس مصر، و(سعيدا) كومدها وهنريها الثامن والثالث معا، (واسماعيل) لو يسها الرابع عشر — لم يرو عنه أنه خرج مرة واحدة، عن طور الجدّ والكمال، أو بدت منه نقيصة حطت من قدره الأدبى فى أعين أولئك القياصرة المصريين . لذلك كانوا يحترمون أنفسهم أمامه . ويأبون أن يشهدوه مظهرا غير كامل من مظاهر حياتهم الفردية . فيصح القول، والحالة هذه، أنه كان لحياة وزير (اسماعيل) هذا الفردية تأثير على تطور الأخلاق نحو الشعور بما يجب أن يراعى فيه اللائق .

وكان نوبار مغرما بالمطالعة لا سيما بمطالعة كتب التاريخ، ويحسن التكلم والكتابة باحدى عشرة لغة مختلفة . وقد ساعده ذلك مع تفتق ذهنه وسعة حيلته وقوّة تقديره

للأشخاص والأمور على احراز مركز رفيع فى اعتبار العالم السياسى الغربى ، حتى أن رجاله فكروا مرتين فى عهد منصب إمارة مستقلة اليه ، إمارة الروملى مرة ، و إمارة أرمينيا مرة أخرى ؛ ومع ميل نو بار الى القبول لا سيما إمارة أرمينيا وطنــه الأصلى كان يشعر بألم نفسانى حقيقى كلما تصوّر أن ذلك قد يحول بينه و بين العود الى السكنى بمصر . فهل كان هذا الشعور تصديقا لقول القائل : «ان من شرب ماء النيل لا ينسى حلاوته» ؟ أم إقرارا من نو بار بأن مصر أصبحت دون سواها وطنه الحقيقى المحبوب ؟

مهما يكن من الأمر ، وسواء أأخذنا من القول ذاته أن مصر ، لمـا جبل أهلها عليــه من دعة ودماثة فى أخلاقهم ، وحب غريب للغريب ، وما يوجد فى مناخها وثروتها و جمال سمائها من مرغبات للأجنبى عنها فى الاقامة فيها دوما ، تصبح وطنه المفضل على سواه ، أم لم نأخذ منه إلا معناه الحرفى ، فان نو بار أبى إلا أن يموت ويدفن على ضفاف النيل .

وقد أقامت له بلدية الاسكندرية تمثالا فى إحدى حدائقها اعترافا منها بما كان له من فضل فى اقامة دعائم العدل وأسسه فى البلاد ، و إقرارا بأن العدل أساس الملك حقا وقاعدته فى كل رقى وتقدّم ، كما أنه روح كل مدنية حقة .

وقد أكد لنا صاحب العزة وهران نوبار بك ، حفيده ، أن جدّه ترك مذكرات تاريخية تقع فى أربعة مجلدات ، شرح فيها ما حضره شخصيا من الحوادث والوقائع فى عهد الأمراء السبعة من البيت العلوى الذين خدمهم : فحبذا لو يسرع ابنه بوغوص نو بار باشا الى نشرها ، فيخدم الأدب التاريخى خدمة هو فى أشدّ الاحتياج اليها ؛ لا سيما أن تلك المذكرات هى الوحيدة من نوعها ؛ وأن عموم الرجال الذين كانت لهم يد فى حوادث القرن المـاضى من أمراء مصر ووزرائها وغيرهم أبوا أن

يحملوا أنفسهم عناء ترك مذكرات شخصية ، كما نستنير بالنور المنبعث عنها فى اطلاعنا على تاريخ أيامهم . وانه لجدير بنوبار أن يشذ عنهم .

شريف باشا

وأما شريف باشا[1] — ويلى نوبار فى أهميته السياسية ، ويفوقه فى نظر الكثيرين من المصريين ، ولو أنهم لا يبنون تقديرهم له هذا إلا على ما عهدوه فيه من إباء ، وعلو نفس ، وكرم أخلاق ، فهم يصفونه لذلك "بصاحب الهمة العلية ، والنفس الأبية ، والمروءة الوفية ، والشرف الكامل ، أخى المعالى ، وخدن المفاخر ، وزينة الرياسة ، ونموذج العفة والاستقامة ، وحليف الخير والمكارم" — فقد كان ابن محمد شريف أفندى الشركسى العثمانى . ولد بمصر القاهرة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ إذ كان أبوه قاضى القضاة فيها ؛ ولكنه فارقها الى الأستانة العلية ، وهو لا يتجاوز بعض الأشهر سنا حينما انقضت مدّة السنة المعينة لوظيفة أبيه — كما كانت العادة فى تنصيب قضاة الولايات العثمانيــة — ثم بعد ذلك ببضع ســنين تعين أبوه لمنصب قضاء الحجاز ؛ وفى ذهابه الى الأقطار المشرفة للقيام بمـا عهد به اليه ، مرّ على مصر بعائلته ، وتقابل (بمحمد على) أميرها العظيم فقابله بالترحاب والتكريم ، وفرح لمشاهدة نجله ، حيث تفرّس فيه العلاء والنجابة ، وسأله أن لا يأخذه معه الى الحجاز ، وهو يقوم بشأنه وتربيته ويحسن مثواه ، ويعوله كما يعول أولاده . فقبل هذه النعمة بالشكر ، لعلمه بأن ولده يكون فى مصر كما لو كان معه أو أحسن . فتركه فيها وسافر الى محل مأموريته .

أما ولده فكان فى ذلك الوقت فى سن قابل للتعليم . فانتظم بأمر ساكن الجنان (محمد على) فى سلك تلاميذ مدرســة "الخانقاه" — وهى المدرســة التى أنشئت

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن شريف باشا عن كتاب "شريف باشا" للوسيو دى روف وكتاب "خديويون و باشاوات" لمو يرلى بل .

فى سنة ١٨٢٦ — لتعليم العلوم العسكرية ، وناظرها المرحوم عثمان نور الدين افندى ؛ ومن تلاميـذها أنجال الباشا العظيم ، محمد سـعيد وحسين وحليم ، وأنجال أنجاله ، وأولاد الأمراء .

وقـد كان انتشر فى أوروبا خبر تأسيس هـذه المدرسة بمصر قبل أن يشرع (محمد على) فى تأسيسها ، إذ قد صادف وجود ناظرها عثمان نورالدين افندى فى باريس سـنة ١٨٢٥ ، ومقابلته بالمسيو چومار أحد مشاهير الفرنساويين الذين دخلوا مصر أيام الاحتلال الفرنساوى ؛ فتكلم معه فى شأنها ، وفى شأن تأسيس مدرسة أخرى فى باريس لتعليم من ينتخب من تلاميذ مدرسة "الخانقاه" . فلما عاد أخبر (محمد على) بهـذا الرأى ، فاستصوبه ؛ وفتحت فى باريس مدرسـة الرسالة المصرية ، بشارع ريجار ، بقسم لوجزمبرج ؛ وبعد سـنة أرسل اليها أربعة وأربعون تلميذا ، وتعين لهم ناظران وهما المسيو چومار واستفان بك دمرچيان (الذى تولى فيما بعـد نظارة الخارجية ، ورياسة مجلس الدواوين فى عهد سعيد باشا . وكان انتخاب هذا العدد من مدرسة "الخانقاه" بمعرفة (محمد على) . ثم سافرت رسالة أخرى وفى مقدّمتها سـعيد وحليم وحسين (المتوفى فى باريس) أولاد العزيز ؛ واسماعيل وأحمد ابنا ابنه ابراهيم ؛ وشريف باشا وعلى مبارك باشا وعلى شريف باشا ومراد حلمى باشا ، عديل شريف باشا ، وغيرهم من نجباء مدرسة "الخانقاه" .

فاشتغل كل منهم بحسب لياقته وذوقه وميله بالعلوم التى اختارها لنفسه . فكان ميل شريف باشا الى تعلم الفنون الحربية ، والعلوم العسكرية ؛ ثم استعدّ للدّخول فى مدرسة سانسير ، الشهيرة بتعليم الضباط العسكريين ؛ وأدّى الامتحان اللازم ، وانتظم فى سلك تلاميذها سـنة ١٨٤٣ ؛ فتقدّم فى علومها ووصل الى أعلى فرقها . ثم انتقل منهـا

الى مدرســة تطبيق العلوم الحربية فى ســنة ١٨٤٥ ؛ فمكث فيها سنتين كاملتين . ولما كانت أحكام هذه المدرســة تقضى على تلاميذها بالاستخدام سنتين بالجيش الفرنساوى تحت التمريــن ، دخل فى الآلاى الواحد والعشرين ، الذى كان فى پرپنيان من مدن فرنسا تحت قيادة الأميرالاى ميراند، المتوفى فى حرب القرم برتبة جنرال .

وفى آخر هــذه المدّة توفى (محمد على) ، وتولى (عباس الأول) . فأمر باسترجاع تلاميذ الرسالة المصرية بفرنسا ســنة ١٨٤٩ فعادوا ، ورجع شريف باشا مكتسبا من الحكومة الفرنساوية رتبة يوزباشى أركان حرب، لابسا ملابسها الرسمية . فألحق بالجيش المصرى بهذه الرتبة أيضا . ولم يلبث فى الجيش إلا قليلا حتى تعين من جملة ياوران سليمان باشا الفرنساوى، سردار الجيش المصرى، بناء على طلب سليمان باشا عينه وإلحاحه على (عباس الأول) . ولكن هذا التعيين لم يزده شيئا على رتبته، مع تكرار الطلب من رئيسه سليمان باشا ؛ وبقى فى هــذه الوظيفة لغاية ســنة ١٨٥٢ فتمكنت محبته من قلب رئيسه لحسن قيامه بأعماله ، ونباهته واستقامته وخبرته . ولكنه لم يتقدّم، ولم ينل رتبة من (عباس) على مهارته ومساعدة رئيسه إياه . فقام بفكره أن يترك الوظيفة، وتركها . واستخدمه الأمير حليم فى دائرته، بوظيفة كاتب يده فى سنة ١٨٥٣ ؛ وبقى فى هذه الوظيفة سنة واحدة الى أن توفى (عباس)، وتولى بعده (سعيد) . فكانت باكورة أعماله ترقية شريف، رفيقه فى التلمذة قديما والجدير بالالتفات ، الى رتبة أميرالاى الحرس الخصوصى . فبقى فى هذه الوظيفة سنتين، والقلوب راضية عنه، والأمير ملتفت اليه حق الالتفات . وبعدها أنعم عليه برتبــة لواء (باشا) ، وعين لقيادة آلاى بيادة وآلاى الحرس الخصوصى . ثم كمل ســعده

بعد هـذه الترقية بسنة واحدة، سـنة ١٨٥٦ : فتزوج ابنة سليمان باشا الفرنساوى السردار البادى ذكره . فازداد بقرانه هذا تمسكا بميوله الفرنساوية الأصلية .

وبقربه من (سعيد) زاد قدره لديه ؛ وظهرت فيه علامات الأهلية التامة والجدارة العظمى والعفة وسداد الرأى . فرقاه الى رتبة فريق ؛ ثم خطر بباله أن يعينه فى وظيفة ادارية ، فكان ذلك ؛ وعينه ناظرا للأمور الخارجيـة المصرية ؛ فقام بها حق القيام الى انقضاء أيام (سعيد) . ومن عهد توظفه للخارجية ظهر فى الوجود السياسى ظهورا بينا . ولبث كذلك نحو ثلاثين سنة ، لا تحدث حادثة سياسية إلا وله فيها الاسم الطيب الشريف . وانقضت مدّة (اسماعيل) وأوائل مدّة (توفيق) وشريف فى منزلته السياسية، وعلو مكانته، وارتقائه فى الاسم والصيت .

وبعد أن توفى (سعيد) لم يتزحزح مركز شريف ، بل زاد فى عهد (اسماعيل) الذى كان هو أيضا لا يفتأ يذكر أيام تلمذتهما معا فى باريس وساعاتها الحلوة . فولاه نظارة الداخلية مع نظارة الخارجية ؛ فقام بالوظيفتين حق القيام ، بالأمانة وحسن الادارة والاخلاص، الى أن سافر (اسماعيل) الى الأستانة فى يوليه سـنة ١٨٦٥ ؛ فعهد اليه بالشرف الرفيع الذى لا يعدله شرف، وهو جعله قائمقام مصر ، لما عهده فيـه من حسن الرياسة والذكاء والكياسة والمهابة والامارة . وهذه هى أوّل مرة تعين فيها نائبا عن خديو مصر، رجل ليس من العائلة الخديوية . فكان ذلك أكبر دليل على ما كان لشريف من المنزلة العليا فى النفوس .

ثم لما عاد (اسماعيل) الى مصر أبقاه فى الخارجية ، وألقى اليـه مقاليد المعارف العمومية؛ وعهد بالداخلية الى راغب باشا ؛ وفى سنة ١٨٦٧ اختاره لرياسة المجلس الخصوصى الذى كان بمنزلة مجلس النظار . ومن هذا التاريخ الى آخر حكم (اسماعيل)

تقلب فى الوظائف العالية . فتقلد نظارة الداخلية من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٦٩ ؛ والخارجية فى سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩ ؛ والحقانية أيضا فى سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ ؛ وأحيلت عليــه نظارة التجارة كذلك فى سنة ١٨٧٥ ؛ وفى سنة ١٨٧٩ كان آخر رئيس نظار (اسماعيل) وأول رئيس نظار (توفيق) ؛ ولكنه اعتزل المناصب فى أوائل (توفيق)؛ وما زال بعيدا عنها الى أن تحرّكت الثورة العرابيــة . فعهدت اليــه رياسة مجلس النظار سنة ١٨٨١ ؛ فأسس فى مدّته هذه مجلس نوّاب للبلاد . ولمـا ثبت له أن الثورة انقلبت الى حركة مؤدّية حتما الى جلب ضرر على البلاد ، استقال ، والكل راضون عنه . و بعد تدمير الاسكندرية عاد فألف وزارة كانت آخر الوزارات التى ترأسها ، وتقلد فيهـا منصب الخارجية فى ذلك الحين . ولمـا اشتدّ أوار المسألة السودانية تنحى ، وترك المناصب ؛ ثم سافر الى أوروبا حيث أدركته الوفاة سنة ١٨٨٧

فصدر أمر (توفيق) باحضار رفاته ، وتشييع جنازته على نفقة الحكومة ، اعترافا بفضله وخدماته الجليلة ، ونعاه نوبار — وكان إذ ذاك رئيس الوزارة — الى عموم المصالح ، بعبارات مؤثرة ، دلت على ما كان بين الرجلين من أواصر المحبة والاحترام ، بالرغم من اختلاف مشاربهما .

فان نوبار كان فى طباعه وأخلاقه وشمائله يشبه الانجليز . وشريفا كان فرنساويا بحتا فى مظهره وملبسه ، لاسيما بعد اقترانه بابنة سليمان باشا ، الى حدّ جعل معاصريه يسمونه "شريف باشا الفرنساوى" . و بينما نوبار ربمـا كان لا أدريا ، فان شريفا كانـ مسلما صحيح الاعتقاد ، ولو أنه لم يكن يعمل بدقة بكل مقتضيات الحياة والدين الاسلاميين . وكان شريف عكس نوبار أيضا فى المظهر الطبيعى ، كما كان

عكسه فى العقلية والخلق . فبينما نوبار أسمر اللون، أسود الشعر والعينين، فان شريفا كان أشقر اللون والشعر، عسلى العينين . و بينما كان الأول يحسن إخفاء عواطفه وأفكاره ، كان الثانى لا يستطيع ذلك مطلقا ، لما جبل عليه من الصراحة الكلية فى قلبه وكلامه . فكان الى أنه جندى أقرب منه الى أنه رجل سياسة ؛ ولو حاول اخفاء عاطفة لخانته شيمه الصريحة ، وسحنته المفتوحة . وبالرغم من ذلك فانه كان محبوبا من الجميع ، ولا أعداء له ، لوقوف الكل على سلامة ضميره واخلاص قلبه ؛ بخلاف نوبار، فان خلقه الشديد كان ينفر منه من الناس بقدر ما كان يدنى اليه منهم .

على أن كلا الرجلين كانا متشابهين فى الذكاء، وسرعة الخاطر، وحلاوة الحديث، وحسن المعاشرة والمجالسة، وسعة الضيافة وكرمها، تشابههما فى وقار النفس وكمالها، فى الأنفة من الدنايا والترفع عنها، وفى علو الهمة ، وحب المبرات ، وحرية الفكر والضمير . وكان أحدهما يحترم الآخر؛ فالاحترام متبادل بينهما لهذه الفضائل والكمالات .

غير أنه بينما كان نوبار يرى المطالعة من أكبر اللذات فى هذه الحياة الدنيا، كان شريف يرى أن الصيد والقنص هما أكبر ملاذها . فكان شديد الغرام بهما، اذا ، كأنه نمرود ثان . لذلك وصفهما (اسماعيل) بقوله : «لست أرى سفيرا أرسله الى بلاد الانجليز خيرا من شريف : فانه صياد، مولع بالصيد، لايبالى باخطاره؛ وهذا يعجب القوم هناك، ويستميل قلوبهم؛ كما انى لست أرى سفيرا أرسله الى الأستانة خيرا من نوبار : فانه أمهر الناس فى تزويق الحديث وتمنيقه ، ولو كان مبالغا فيه ؛ وأحذقهم فى حمل المحدّث على القهقهة، وهو ساكن لايضحك . وليس شئ يعجب الأتراك أكثر من هذا ! » .

وكلا الرجلين كان يميـل الى التلاهى عن الأشغال الجدية بالألعاب الاجتماعية ؛ ولكن نوبار كان يفضـل لعبة البزيج على كل لعبة خلافها ؛ وكثيرا ما كنت ، اذا زرته ، تجده يتعاطاه مع خصيص من أخصائه أو زائر من زائريه الغربيين . وأما شريف فانه لم يكن يفضل على البلياردو لعبـة فى الوجود ؛ وكان غرامه به يكاد يضاهى ولعه بالقنص والصيد ، ويبلغ حدّا يجعله يتصوّر معه كل كفاءة لأى نوع من أنواع الأعمال والأشغال فى الرجل المتقن لعبه .

وان الناظر الى تداول وزارتى الخارجية والتجارة بين هذين الوزيرين ، الى بقائهما فى منصبيهما فى الادارة المصرية المدد الطويلة ، مع أن الحكم كان فرديا واستبداديا على ما يقولون ، لايسعه إلا مقارنة ذلك بسرعة زوال الوزارات ، وسرعة تغير المظاهر الادارية ، فى الدول السائد عليها نظام الدستور . فلا يجد من يصح له أن يقارنه بهما من رجال الدول ، معاصريهما ، سوى دزرائيلى وجلادستون . ومع ذلك فان هذين الانجليزيين تواليا على المناصب ، ولم يتعاصرا عليها . فأمكن الواحد منهـما فى أوقات اعتزاله أن يؤلف الروايات أو يحطب فى الغابات . وهذا ما لم يسمح به لنوبار وشريف لا سيما لهذا الأخير ، مطلقا ، طوال حكم (اسماعيل) .

على مبارك باشا

وأما على مبارك باشا[1] ، أبو التعليم المصرى الحقيقى ، فانه بخلاف الوزيرين السابقين ، مصرى بحت . وانا ، لما فى حياته من عبر بليغة ، نرى أن نتوسع فى شرحها فنقول : ولد فى قرية برنبال الجديدة ، من أسرة كانت تعرف فيها بعائلة المشايخ سنة ١٢٣٩ هـ وسنة ١٨٢٤ م . ولما بلغ السادسة من عمره ، اضطر والده ، بعد أن بذل ما بيـده و باع مواشيه وأثاث بيته ، الى الفرار من القرية بسبب أموال انكسرت عليه للديوان ؛

(١) مأخوذ عن مذكرات على مبارك باشا نفسه .

ونزل بقرية يقال لها الحماديين من أعمـال الشرقية . ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا ، لقلة إكرام أهلها له ؛ وارتحل بعياله الى عرب السماعنة بالشرقية ؛ ولم يكن عندهم فقهاء . فأنزلوه منزل الإكرام والاجلال ؛ وانتفعوا منه ، وانتفع منهم انتفاعا كبيرا ، ارتاح له خاطره وانزاحت عنه الشدائد . فالتفت الى تربية ابنه علي . فعلمه أولا بنفسه ؛ ثم سلمه لمعلم اسمه الشيخ أحمد أبو خضر ؛ وكان مقيما فى قرية صغيرة قريبة من مساكن أولئك العرب . فأقام عنده نحو سنتين ختم فيهـما القرآن بداية . ثم لكثرة ضرب الشيخ له ، تركه وجعل يقرأ عند والده . وكان والده منشغلا عنه فى شغله . فمال الولد الى اللعب والتفريط . فهم أبوه يجبره على الذهاب الى معلمه ؛ فتعاصى ونوى الهرب . وكان له اخوة من غير والدته . فأشفقوا عليه ، وسألوه عن مرغوب به فى التربية . فاختار أن لا يكون فقيها ؛ بل يكون كاتبا ؛ لمـا كان يراه للكتّاب من حسن الهيئة والهيبة والقرب من الحكام . فسلمه أبوه الى كاتب قسم بناحية الاخيوة كان صديقا له ؛ وجعل له مرتبا يكفيه . فأقام عليّ عنـده مدّة ، وخالط عياله ؛ فاذا هو مجمل الظاهر ولكنه فقير فى بيته — كمعظم الكتّاب والموظفين بكل أسف ! — فكان الولد ، فى غالب أيامه ، يبيت اذا طاويا من الجوع ؛ وليت ذلك كان كل ماهنالك ! ولكن الرجل — على قلة تعليمه له — كان يخدمه كثيرا ويؤذيه أكثر . فحدث ذات يوم أنهما كانا فى قرية المناجاة ؛ فسأله الكاتب أمام ناظر القسم وجماعة حضور عن الواحد فى الواحد ! فقال عليّ « باثنين » ! فضربه بمقلاة بن ؛ فشجه فى رأسه ؛ فلامه الحاضرون . وذهب عليّ الى والده يشكو اليه ؛ فما نال منه إلا الأذى . وكان يومئذ مولد سيدى أحمد البدوى . فهرب عليّ ، مع الناس ، قاصدا المطرية ، جهة المنزلة ، ليلحق بخالة له هناك . ولكنه مرض بالكوليرا فى طريقه بقرية صالحجر . فأخذه

رجل من أهلها ، وعاده أربعين يوما . وكان والده، فى تلك المدّة ، وأحد اخوته يفتشان عليه فى البلاد . فاستدل عليه فى صا الحجر . فلما رآه علىّ هرب، ونزل بمنية طريف . فأخذه رجل عربى؛ ولكنه لم يقم عنده إلا قليلا، وهرب منه أيضا ، ولحق بأخ له فى برنبال . و بعد أيام قدم اليها أخوه الذى كان يفتش عليه، وما زال به حتى أخذه بالحيلة الى والدهما . وقد أشكل على أهله أمره؛ فعرضوا عليه القرّاء والكتّاب، فلم يقبل بحجة أن المعلم لا يستفيد منه إلا الضرب؛ والكاتب إلا الضياع والأذى، علاوة على أنه يخدّمه . فعرض عليه والده أن يلحقه بصاحب له من كتبة المساحين؛ فرضى بذلك . فلما عاشره، زاد رغبة فى عشرته، لمـا كان يناله فى صحبته من النقود التى كان يأخذها من الأهالى . فأقام عنـده ثلاثة أشهر؛ ولكنه، لصغر سنه وعدم معرفته بما ينفع وما يضر، كان يفشى سرّه، ويخبر عن أخذه من الناس ؛ فطرده . فبقى فى بيت أبيه يقرأ عليـه ، ويصحبه فى قبض الأموال الأميرية التى على العرب — وكان منوطا بذلك — ويباشر الكتابة وبعض المحاسبات . ثم بعد نحو سنة واحدة جعله أبوه مساعدا عند كاتب فى مأمورية أبى كبير، بماهية قدرها خمسون قرشا يبيض له الدفاتر . فأقام عنده نحو ثلاثة أشهر، وقد خلقت ثيابه، وساء حاله ، ولم يقبض شيئا من المـاهية إلا الأكل فى بيته . ثم عينه يوما لقبض حاصل أبى كبير . فقبضه، وأمسك عنده منه قدر ماهيته، وكتب له علما بالواصل، ووضعه فى كيس النقـدية . فلما وقف على ذلك ، اغتاظ منـه، وأسرها فى نفسه، وأغرى مأمور أبى كبير عليه، واتفق معه على الحاقه بالجهادية، بدل شخص كان مطلوبا للعسكرية . فنادياه على حين غفلته ، وأمره المأمور بالذهاب الى السجن ، لكتابة المسجونين ، وأصحبه رجلا من أغوات المأمورية . فلما دخل السجن، أحضروا باشا من الحديد ،

ووضعوه فى رقبته ، وتركوه مسجونا . فلبث فى السجن ، وهو على ما لا مزيد عليــه من الخوف ، بضعة وعشرين يوما فى أوساخ المسجونين وقاذوراتهم ؛ ينتحب آناء الليل وأطراف النهار . فرق له السجان لصغر سنه ؛ ومكنه من مخابرة أبيه فى أمره . فذهب أبوه الى العزيز — وكان بناحية (منية القمح) — وقدم له قصة ابنه فى عرضحال فكتب باخلاء سبيله ؛ وأخذ الوالد الأمر بيده ؛ ولكن قبل حضوره اليه ، أتى الى السجان صاحب له من خدمة مأمور زراعة القطن بنواحى أبى كبير ، وأخبره ان المأمور محتاج الى كاتب يكون معه بماهية . فدله السجان على علىّ ، ووصفه له بالنجابة وحسن الخط ! فمال الخادم اليه وطلب منه أن يكتب خطه فى ورقة ليراها المأمور . فكتب علىّ عريضة واعتنى فيها ؛ وناولها له مع غازى ذهب قيمته عشرون قرشا ، ليسلك له الطريق عند مخدومه ؛ ووعده بأكثر من ذلك أيضا . فأخذها ؛ وبعــد قليل حضر بأمر الافراج عنه ، وأخذه معــه حتى قرب من المأمور ، وكان يدعى عنبر افندى . فنظر اليه ، فاذا هو أسود حبشى ، لكنه سمح ، جليل ، مهيب ؛ ورأى مشايخ البلاد والحكام وقوفا بين يديه ، وهو يلقى عليهم التنبيهات . فتأخر حتى انصرفوا . فدخل عليه وقبل يده . فكلمه بكلام رقيق عربى فصيح ، وقال له : « أتريد أن تكون معى كاتبا ، ولك عندى جراية كل يوم ، وخمسة وسبعون قرشا ماهيــة ، كل شهر ؟ » فقال نعم ؛ ثم انصرف من أمامه ، وجلس مع الخدامين . وكان يعرف من المشايخ الذين كانوا بين يديه جماعة من مشاهير البلاد ؛ أصحاب الثروة والخدم والحشم والعبيد . فاستغرب ما رآه من وقوفهم بين يديه وامتثالهم أوامره . وكان لم يرمثل ذلك قبل ، ولم يسمع به ! بل كان يعتقد أن الحكام لا يكونون إلا من الأتراك ، على حسب ما جرت به العادة فى تلك الأزمان . وبقى متعجبا ، متحيرا فى السبب الذى

جعل السادة يقفون أمام العبيد، ويقبلون أيديهم؛ وحرص كل الحرص على الوقوف على هذا السبب . فكان ذلك من دواعى ملازمته لعنبر افندى .

وفى ثانى يوم حضر والد علىّ بأمر العزيز . فسلم علىّ عليــه وأدخله على المأمور وعرفه إياه ؛ فبش فى وجهه ، وأجلسه وأكرمه . وكان والد علىّ جميــل الهيئة ، أبيض اللون، فصيحا، متأدبا . فكلم المأمور فى شأن ابنه . فقال له المأمور : « انى قد اخترته ليكون معى، وجعلت له مرتبا . فان أحببت، فذاك» . فشكر له ، ورضى أن يكون ابنه معه، وانصرف من مجلسه مسرورا

فلما كان الليل وسهر علىّ مع أبيه، جعل كلامه معه فى المأمور ! فقال : « هذا المأمور ليس من الأتراك، لأنه أسود» . فأجابه : «يمكن أن يكون عبدا عتيقا» . قال : « هل يكون العبد حاكما ؟ مع أن أكابر البلاد لا يكونون حكاما ، فضــلا عن العبيد ؟ » فأجابه أبوه بأجوبة لم تقنعه . وبعــد يومين سافر عنه وتركه عنــد المأمور . فجعل علىّ يقول فى نفسه : « ان الكتابة والمــاهية كانتا السبب فى سجنى ووضع الحديد فى رقبتى . وقد وجدت هذا المأمور خلصنى من ذلك . فلو فعل هو معى مثل ما فعل الكاتب فمن يخلصنى ؟ » .

وأخذ يودّ أن يكون بحالة لا ذل فيها ، ولا تخشى غوائلها . واصطحب بفراش لعنبر افندى، ما لبث أن علم منه أن سيّده مشترى ست من الستات الكبار، مرعيات الخواطر، أدخلته مدرسة القصر العينى لمــا فتح العزيز المدارس، وأدخل فيها الولدان . وأخبره ذلك الفراش أن التلاميــذ فى القصر العينى يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية وغير ذلك، وان الحكام انما يؤخذون من المدارس !

فجال حينئذ فى صدر علىّ أن يدخل المدارس ؛ وسأل الفراش : « هل يدخلها أحد من الفلاحين ؟ » فأفاده : « أنه يدخلها صاحب الواسـطة » . فشغل ذلك باله زيادة . وما زال بالفراش يستفهم منه عن طريق القصر، وكيفية الاقامة فيه . فأخبره عن ذلك كله ؛ وأثنى على حسن اقامة التلاميذ به ومأكولهم وملبوسهم وإكرامهم ؛ فازداد علىّ شوقا . وكان يكتب عنده كل ما يخبره به من بيان الطريق وقدر المسافة ، وأسماء البلاد التى فى الطريق ؛ وقامت بنفسه فكرة التخلص ، والتوصل الى المدارس . فطلب الاذن فى زيارة أهله ؛ فأذن له بخمسة عشر يوما ؛ فسافر . وبينما هو يجتاز قرية بنى عياط ، تقابل مع جملة أطفال تحت قيادة رجل خياط ، مع كل واحد دواة وأقلام . فجلس معهم تحت شجرة ، وتحادثوا . فظهر له أنهم تلامذة من مكتب منية العز . ورأوا ، هم ، خطه ؛ فوجدوه أحسن من خط الباشجاويش . فجعل علىّ يستفهم منهم عن مكتبهم وصفته ؛ وجعل الخياط يحسن له أوصافه ، ويغريه على دخوله ، مفهما إياه أن نجباء المكاتب ينتقلون الى المدارس بلا واسـطة . فرأى علىّ أن ذلك غاية مرغوب به ؛ فلم يتأخر عن الذهاب معهم والدخول الى مكتبهم . ولكن ناظره — وكان من معارف أبيه — أراد أن يمنعه من الانتظام فى عقد التلامذة ؛ فلم يفلح ؛ وبقى علىّ فى المكتب خمسة عشرة يوما . ثم أتى أبوه ، بتدبير من الناظر ، وانتظر خروجه للفسحة والأكل فى وقت الظهر ، واختطفه الى البلد ، وحبسه فى البيت نحو عشرة أيام ، ما برحت أمه فى خلالها تبكى منه وعليه ، وتستعطفه للرجوع عما يوجب فراقهم ، وتحلفه أن يرجع عن تلك النية ؛ فوعدها بالرجوع عن ذلك ، إرضاء لخاطرها .

فأطلقوه . وكان لهم غنيمات ، أخذ يرعاها . وأبعـدوه عن حرفة الكتابة . فبقى كذلك مدة ، حتى اطمأن خاطرهم ، وظنوا أن فكرته ذهبت عنه ؛ مع أنها لم تفارقه

وانمـا كان يخفيها الى أن انتهز فرصة فى ليلة من الليالى ، فصبر الى أن ناموا جميعا ، وأخذ دواته وأدواته ، وخرج من عنـدهم خائفا يترقب ، وتوجه تلقاء منية العز . وكان ذلك آخر عهـده بسكناه بين أبو يه ، وكانت ليلة مقمرة . فمشى حتى أصبح ، فدخل منية العز ضحى ، ولم يره النـاظر إلا وهو مع الأطفال فى داخل المكتب ، والتزم أن لا يخرج منـه ليلا ولا نهارا مخافة اختطافه . ثم حضر والده وعمل طرق التحيل عليـه ، هو والناظر ، فلم ينجح فى ذلك ، حتى جاء ناظر مكتب الخانقاه ، عصمت افندى ، لفرز نجباء التلامذة الى القصر العينى ، فكان علىّ ممن اختير لذلك . ولكن والده حضر واشتكى لعصمت افندى . فقال له : « هذا ابنك أمامك ، وهو مخير» . فخيروه ، فاختار المدارس . فعنـد ذلك بكى والده كثيرا ، وأغرى عليه جماعة من المعلمين وغيرهم ليستميلوه ، فلم يصغ لكلامهم ، وكان ماقدّر الله . فدخل مدرسة القصر العينى فى سنة ١٢٥١ ، وهو يومئذ فى سنّ المراهقة . فوجد المدارس على خلاف ما كان يظن . بل بسبب تجدّد أمرها ، كانت واجبات الوظائف مجهولة فيها ، والتربية والتعليمات غير معتنى بها . بل كان جل اعتنائهم بتعليم المشى العسكرى ، فكان ذلك فى وقت الصبح والظهر وبعد الأكل وفى أماكن النوم . وكان جميع رؤساء التلامذة ومعلميهم يؤذونهم بالضرب وأنواع السب والإهانة من غير حساب ولا حرج ، مع كثرة الأغراض ، والإعراض عن الاعتناء بشؤونهم من مأكولات وخلافها . وكانت مفروشاتهـم حصر الحلفا ، وأحرمة الصوف الغليظ من شـغل بولاق . ومن كراهة علىّ للطبيخ المرتب لهم ، جعـل يأتدم الجبن والزيتون . وكان برعى افندى أستاذ فرقته يراعيه بالنسبة لغيره .

وكان مع الشاب قليل من النقود جعلها أمانة تحت يد أستاذه . فلما رأى هـذه الحالة، ضاق ذرعا ؛ وظن أنه جنى على نفسه فى دخوله المدارس التى بهذه المثابة. ثم لتغير الهواء المعتاد، وكثرة ماقام به من الأفكار، اعترته الأمراض؛ وطفح الجرب على جسمه . فأدخلوه المستشفى . فتراكمت عليه الأمراض، حتى يئسوا من حياته . ولكن الله سلم .

وفى أثنـاء ذلك حضر والده . فلم يمكنوه من الدخول . فجعل لبعض التمارجية خمسين محبوبا من الذهب، على أن يخرج ابنه من "الاسبتالية" سرّا، ليخلصه ممـا هو فيه . فلم يشعر علىّ إلا والتمارجى قد كسر شباك الحديد من المحل الذى هو فيه؛ وأخبره بمرغوب والده ؛ وأنه واقف ينتظره خارج المدرسـة . وأراد أن ينزله من الشباك، ويوصله اليه ليأخذ جعله . فمالت نفس علىّ لاجابته والذهاب مع والده، وترك المدارس وأهلها، لمـا رآه من الشدائد وعدم التعليم، وما لحقه من الجوع فى "الاسبتالية"، حتى كان يمص العظم الذى كان يلقيه الآكلون .

لكنه فكر فى عاقبة الهروب . فانهم كانوا يطلبون من يهرب من التلامذة ، ويقبضون على أهله ، ويقيدونهـم ويهينونهم . فامتنع عن الخروج معه . فاجتهد فى التحيل عليه، وتسهيل الأمر لديه . فأبى، وقال : « أصـبر على قضاء الله، وأنا الجانى على نفسى! فبلغ والدى السلام ، وسـله أن يدعو لى ، وأن يبلغ والدتى عنى السلام ! » .

ثم ان والده توسط حتى دخل عنده، ورأى كل منهما الآخر. فقبل كل الآخر، وبكيا؛ ثم ودعه ومضى لسبيله ، وكله زفرات . ثم شفى الشاب؛ وخرج الى المدرسة؛ واشتغل بدروسه؛ ولم يمرض بعد ذلك .

وفى أواخر سنة ١٢٥٢ نقلوهم الى مدرسة أبى زعبل، وجعلوا القصرالعينى لمدرسة الطب خاصة، كما هو الآن. فكانت ادارة المدارس فى أبى زعبل كما كانت فى القصر العينى. إلا أنه اعتنى بالتعليم شيئا، بسبب جعل نظرها لابراهيم رأفت بك.

وكان أثقل الفنون على الشاب علىّ وأصعبها الهندسة والحساب والنحو. فكان يراها كالطلاسم، ويرى كلام المعلمين فيها ككلام السحرة. وبقى كذلك مدّة، الى أن جمع ابراهيم رأفت بك متأخرى التلامذة فى آخر السنة الثالثة من انتقالهم الى مدرسة أبى زعبل، وجعلهم فرقة مستقلة — فكان علىّ منهم، بل آخرهم — وجعل نفسه هو المعلم لهذه الفرقة.

ففى أوّل درس ألقاه عليهم، أفصح عن الغرض المقصود من الهندســة، بمعنى واضح، وألفاظ وجيزة، وبين أهمية الحدود والتعريفات الموضوعة فى أوائل الفنون، وأن هــذه الحروف التى اصطلحوا عليها انما تستعمل فى أسماء الأشكال وأجزائها، كاستعمال الأسماء للأشخاص. فكما أن الانسان له أن يختار لابنه ما شاء من الأسماء كذلك المعبر عن الأشكال له أن يختار لها ما شاء من الحروف. فانفتح، من حسن بيانه، قفل قلب الشاب، ووعى ما يقول.

وكانت طريقة ذلك الأستاذ الحكيم هى باب الفتوح عليه، ولم يقم من أول درس إلا على فائدة. وهكذا كانت جميع دروســه، بخلاف غيره من المعلمين، معدومى الطريقة وملتزمى الحالة الواحدة. فختم عليه فى أوّل سنة جميع الهندسة والحساب، وصار أوّل فرقته، وبقى فى النحو على الحالة الأولى، لعدم تغير المعلم، ولا طريقة التعليم السيئة.

وكان رأفت بك يضرب به المثل ، ويجعل نجابته على يديه برهانا على سوء تعلم المعلمين ، وأن سوء التعليم هو السبب فى تأخر التلامذة .

وفى تلك السنة ، وهى سنة ١٢٥٥ ، فرزوا منهم تلامذة لمدرسة المهندسخانة ببولاق . فاختاروا عليا فيمن اختاروه . فأقام بها خمس سنين ، وتلقن جميع دروسها ، وكان فيها دائما أول فرقته وقلفتها . فتلقى بها الجزء الأول من الجبر ، والجبر العالى ، وعلم الميكانيكا ، وعلم الديناميكا ، وتركيب الآلات على أستاذ يقال له طائل افندى ؛ وحساب التفاضل ، وعلم الفلك على محمود باشا الفلكى ؛ وعلم الإدروليك على دقله افندى ؛ وعلم الطوبوغرافيا ، والتروزية على ابراهيم رمضان افندى ؛ وعلم الكيمياء والطبيعة ، والمعادن ، والجيولوجيا ، وحساب الآلات على أحمد فايد بك ؛ والهندسة الوصفية ، وقطع الأحجار ، وقطع الأخشاب ، والظل والنظر ، بعضه على ابراهيم رمضان افندى وبعضه على سلامة باشا ؛ وتلقى عليه أيضا خاصة الكسموغرافيا .

ولعدم وجود كتب مطبوعة فى هذه الفنون وغيرها ، إذ ذاك ، كان التلامذة يكتبون الدروس عن المعلمين فى كراريس ، كل على قدر اجتهاده فى استيفاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم فى التعليم . فكان ينـدر أن يستوفى تلميذ فى كراسه جميع ما يلقى اليه ، خصوصا الأشكال والرسوم . ولذلك كان الأمر اذا تقادم أو خرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه . فكان يضيع منهم كثيره .

وفى آخر مدّة المهندسخانة كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض كتب ؛ فاستعان بها التلامذة وحصل منها نفع . ثم تكاثر طبع الكتب شيئا فشيئا ، لا سيما فى عهد

(اسماعيل) وما بعده . فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها؛ فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها .

ثم فى سنة ١٢٦٠ عزم العزيز على إرسال أنجاله الى فرنسا ليتعلموا بها ، وصدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس المتقدّمين ليكونوا معهم . وحضر سليمان باشا الفرنساوى الى المهندسخانة : فانتخب عدّة من تلامذتها ، فكان علىّ فيهم .

وكان ناظرها يومئذ لمبير بك . فأراد أن يبقيه فى المهندسخانة ، ليكون معلما بها . ولكن عليـا عرض على سليمان باشا أنه يريد السفر مع المسافرين . وجعل الناظر يحتال عليه وأحال عليه الخوجات ليثبطوه عن السفر، وقالوا له : «إن بقيت هاهنا تأخذ الرتبـة حالا ، وتترتب لك المـاهية . وان سافرت تبقى تلميذا ، وتفوتك تلك المزية» .

ورأى علىّ أن سفره مع الأنجال مما يزيده شرفا ورفعة واكتسابا للمعارف ؛ فصمم على السفر، مع أنه يعلم أن أهله فقراء ، ويعود عليهم النفع من المـاهية ، وهم منتظرون لذلك؛ لكنه رأى الكثير الآجل خيرا من القليل العاجل .

فسافر الى تلك البلاد مع من تقدّم لنـا ذكر أسمائهم آنفا من الأمراء وأولاد الأعيان؛ وجعل مرتبه كل شهر ٢٥٠ قرشا كرفقته . فجعل نصفها لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر — وكانت هذه سنته معهم منذ دخل المدارس — فأقاموا جميعا فى باريس سنتين فى بيت واحد مختص بهم؛ ورتب لهم المعلمون لجميع الدروس والضباط ، والناظر من الجهادية الفرنساوية : لأن رسالتهم كانت عسكرية ، وكانوا يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم .

وكانت معلومات أفراد الرسالة مختلفة . فبعضهم له إلمـام بالتعليمات العسكرية فقط ، مثل الذين أخذوا من الطوبجيـة والسوارى والبيادة ؛ والبعض لهم إلمـام بالعلوم الرياضـية ولا يعرفون اللغة الفرنساوية ، كالمأخوذين من المهندسخانة ؛ والبعض له معرفة باللغة الفرنساوية ، وكان بعض هؤلاء معلمين فيها بمدارس مصر .

فاقتضى رأى الناظر أن يجعل المتقدّمين فى الرياضة ، واللغة الفرنساوية ، فرقة واحدة ؛ وأمر المعلمين أن يلقوا الدروس للجميع باللغة الفرنساوية ، لا فرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها . ففعلوا ؛ وأحالوا غير العارفين بهـا على العارفين ، ليتعلموا منهم بعد إعطاء الدروس — وكان علىّ ممن لا يعرفونها — فأخذ العارفون بها يبخلون على غير العارفين بالتعليم ، لينفردوا بالتقدّم . فمكث غير العارفين ، مدّة ، لا يفهمون شيئا من الدروس ، حتى خافوا التأخير ، وتكررت منهم الشكوى لتغيير تلك الطريقة ، وتعليمهم بكلام يفهمونه .

فلم يصـغ لشكواهم ؛ فتوقفوا عن حضور الدروس أياما . فحبسوهم ، وكتبوا فى حقهم للعزيز ؛ فصدر أمره بالتنبيه عليهم بالامتثال ؛ ومن يخالف يرسـل الى مصر محدّدا .

فخافوا عاقبة ذلك ؛ وبذل علىّ جهده ، وأعمل فكره فى طريقة يحصل له منها النتيجة ومعرفة اللغة الفرنساوية . فسأل عن كتب الأطفال . فنبأوه عن كتاب ؛ فاشتراه ، واشتغل بحفظه ، وشمر عن ساعد الجدّ فى الحفظ والمطالعة ؛ ولزم السهاد ، وحرّم الرقاد ، لا ينام من الليل إلا قليله ، حتى أصبح ذلك ديدنه . فحفظ الكتاب بمعناه عن ظهر قلبه ، ثم حفظ جزءا عظيما من كتاب التاريخ بمعناه أيضا . وحفظ أسمـاء الأشكال الهندسية والاصطلاحات — كل ذلك فى الثلاثة الأشهر الأول .

وكانت العادة ان الامتحانات فى رأس كل ثلاثة شهور ؛ ومع ذلك كان يلتفت للدروس التى تعطيها "الخوجات" . فأثمر الحفظ معه ثمرة كبيرة ، وصار أوّل الرسالة كلها ، بالتبادل مع حماد بك ، وعلى ابراهيم باشا .

ولما حضر الى مدينة باريس الأمير (ابراهيم) ، سرعسكر الديار المصرية ، حضر امتحانهم ، هو ، وسرعسكر الديار الفرنساوية ، مع ابن الملك لويس فيليب ، وأعيان فرنسا ، وجملة من مشاهير النساء الكبار . فأثنى الجميع عليهم الثناء الجميل ؛ وفرقت المكافآت عليهم الثلاثة . فناول الأمير (ابراهيم) الشاب عليا مكافأة بيده — وهى المكافأة الثانية — وكانت نسخة من كتاب جغرافيا مالطبرون الفرنساوى ، بأطلسها . ودعوا للأكل معه .

وبعد سنتين ، تعين الثلاثة الأول من الفرقة ، وهم صاحب الترجمة ، وحماد بك ، وعلى ابراهيم باشا الى مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية ، بناحية متس ؛ وأعطوا رتبة الملازم الثانى .

فأقاموا بها سنتين أيضا . وتعلموا فيها فنّ الاستحكامات الخفيفة ، والاستحكامات الثقيلة ؛ والعمارات المائية ، والهوائية ، عسكرية ومدنية ؛ والألغام ، وفنّ الحرب ، وما يلحق به ، مع اعادة عامة لكل ما سبق تعليمهم إياه ، بتلخيص من المعلمين ، فى عبارات وجيزة جامعة . ثم تفرّقوا الى الآلايات . فكان علىّ فى الآلاى الثالث من المهندسين الحربيين . وأقام فيه أقل من سنة .

وكان الأمير (ابراهيم) الهمام يودّ إقامتهم فى العسكرية ، حتى يستوفوا فوائدها ، ثم يسيحوا فى الديار الأوروبية ، ليشاهدوا الاعمال ، ويطبقوا العلم على العمل ، مع كشف حقائق أحوال تلك البلاد وأوضاعها وعاداتها .

ولكنه توفى ؛ وتولى (عباس) فى سنة ١٨٦٦ ؛ فأمر بعودة الرسالة الى مصر . وكان على علىّ دين لبعض الافرنج ، نحو الستمائة فرنك ؛ وكانت الأوامر المقرّرة أن لا يسافر أحد إلا بعد وفاء دينه ؛ وأن من يأتى الى مصر مدينا يوضع فى الليمان .

فوقع فى أمر خطير ، و بقى متحيرا ؛ وطلب من رفقته أن يسلفوه . فقالوا : « ما عندنا ما نسلفك إياه » ، وعلىّ يعلم تيسر بعضهم واقتدارهم . فقعد فى محل إقامته يفكر فيما يصنع ، واذا بصاحب له من الافرنج دخل عليه يدعوه للأكل عنده ، حيث إنه مسافر . فوجد حاله غير ما يعهد . فسأله . فأخبره . فقال : « لا تحزن . قل ياسيد يا بدوى ، يا من تجيب الأسير ، خلصنى مما أنا فيه ! » . فقال له : «ليس الوقت وقت هزل ! » . فقال : «هذا أمر هين لا يهمك ! » . ثم ذهب ؛ فغاب قليلا ، ورجع اليه بكيس رماه أمامه ؛ فاذا فيه قدر الدين مرتين ، وقال له : « بعد استقرارك بمصر ، وتيسر أمرك ترسل الىّ وفاءه ! » . ولم يأخذ منه سندا بوصول المبلغ . وقال : «أنا أكتفى بالقول منك» ، وقد كان . فان عليا أرسل اليه المال على يد قنصل فرنسا بعد مدّة .

ولما جاء الى مصر ، مكث هو ورفاقه جملة أيام لا يدرون ما يفعل بهم . ثم عين صاحب الترجمة خوجة بمدرسة طره ؛ ولم يكن عنده فى فرقته ، بعد فرز تلامذة المدارس ، وتشكيل مدرسة المفروزة ، سوى تلميذ واحد متقدّم فى السنّ . ومع ذلك اشتغل بما نيط به باخلاص .

و فى تلك المدّة ، تأهل بكريمة معلمه فى الرسم ، بمدرسة أبى زعبل — وكان أبوها قد مات ، وصارت الى حالة فقر . فتزوّج بها لما كان لوالدها عليه من حق التربية والمعروف .

ثم اصطحبه سليمان باشا فى مأمورية استكشاف البحيرة والسواحل . فلما كانوا بدمياط ، انفصل علىّ عنه فى جهة من المأمورية ؛ وبعـد أن أدّاها ، ذهب الى برنبال — وكان أهله قد عادوا اليها — فوجد أن أباه سافر الى مصر لزيارته ؛ ولم يجد فى المنزل إلا والدته وبعض إخوته .

وكان دخوله عليهم ليلا . فطرق الباب؛ فقيل : « من أنت ؟ » فقال : «ابنكم على مبارك ! » وكانت مدّة مفارقته لأمه ١٤ سنة ، لم تره فيها ، ولا سمعت صوته . فقامت مدهوشة الى ما وراء الباب وجعلت تنظر وتحدّ النظر — وكان ابنها بقيافة العسكرية الفرنساوية لابسا سـيفا وكسوة تشريف — وكررت السؤال حتى علمت صدقه . ففتحت الباب وعانقته ، ووقعت مغشيا عليها . ثم أفاقت ، وجعلت تبكى وتضحك وتزغرد . وجاء أهل البيت والأقارب والجـيران ، وامتلأ المنزل ناسا ؛ وبقوا كذلك الى الصباح . فأقام عندهم يومين .

ثم عاد الى دمياط ، وأورد نتيجة استكشافه على سليمان باشا ؛ فوقعت عنده موقع الاستحسان ؛ وأخبره أنه استحصل على أمر من (عباس) بالحاقه بمعية جاليس بك .

فقبل علىّ يده ؛ وسافر الى الاسكندرية من مصر بعياله وأخ وأخت له صغيرين أخذهما معه ليربيهما . فلما وصل تركهم فى المركب ، وذهب الى جاليس بك ؛ وبينما فنجان القهوة بيده ، اذا بمكتوب وارد ، بالاشارة من (عباس) ، يطلبه حالا فى وابور متهيئ للقيام . فداخله ما لا مزيد عليه من الخوف ، لما كان يعلم مما كان يقع لمن يلوذ بالعائلة الخديوية من الايذاء ، وكان له اجتماعات بالأمير (اسماعيل) وغيره منهم . فهوّن عليه سليمان باشا — وكان قد سبقه الى الاسكندرية — وسكن قلبه على عياله بأن وعده بارسالهم الى مصر . فسافر بدون أن يراهم ، وهو بين راغب وراهب .

ولما مثل بين يدى (عباس) قال له : «ان أحمد رأفت باشا — أخا (اسماعيل)، ورفيق صاحب الترجمة فى التلمذة — قد أثنى عليك . فقد جعلتك فى معيتى . وقد أمرت بامتحان مهندسى الأرياف ومعلمى المدارس ؛ لأن الكثير منهم ليسوا على شئ، وجعلتك من أرباب الامتحان . فلا تتكلم إلا بالصدق، ولو على نفسك . فلئن كذبت فى شئ، سلبت نعمتك، وأعدتك فلاحا ! » .

ثم حلفه، هو وغيره، على ذلك . فحلف . فأنعم عليه برتبة صاغقولاغاسى، وأعطاه نيشان الرتبة؛ وكان عبارة عن نصف هلال من الفضة ونجمة من الذهب، فيها ثلاثة أحجار من الماس . فاشتغل بما نيط به على وجه أتم . ثم عهدت اليه أعمال أخرى، أهمها هندسية مائية . فقام بها خير قيام . فألحق بموچيل بك — وكان مشتغلا فى تتميم القناطر الخيرية — فساعده خير مساعدة .

ثم أحال (عباس) عليه النظر فى ترتيب للمدارس الملكية، والرصدخانة، وضعه لمبير بك ولم يستحسنه هو . فعمل صاحب الترجمة، لجميع المدارس، ترتيبا جعل أساسه احتياجات القطر لا غير . فأعجب (عباس) به . وبعد أن أقره مجلس معقود من جميع رؤساء الدواوين، أحال نظارة المدارس على بطلنا؛ وأعطاه رتبة أميرالاى ونيشانها مكافأة له . وصارت له عنده منزلة رفيعة .

وكان، فى مدّة نظارته، يباشر تأليف كتب المدارس بنفسه مع بعض المعلمين؛ وجعل بها مطبعة حروف ومطبعة حجر، مع التفاته الى مأكل التلامذة ومشربهم وملبسهم وتعليمهم وغير ذلك بنفسه . فامتنعت عن التلامذة مضار عمومية ومفاسد كثيرة؛ وانقطع الشتم والسفه؛ وكاد يمتنع الضرب والسجن . ولم يكتف بذلك .

بل رتب على نفســه دروسا كان يلقيها على التلامذة ، كالطبيعة والعمارة . وألف ، فى العمارة ، كتابا بقى متبعا فى التعليم مدّة .

ولمـا تولى (ســعيد) ، تعين صاحب الترجمة للسفر مع العساكر لمحاربة الروس فى ســنة ١٢٧٠ ؛ فخرج جميع التلامذة ، كبيرهم وصغيرهم ، ووقفوا بساحل النيل أمام السفينة التى نزل فيها للسفر الى الاسكندرية ، وجعلوا يبكون وينتحبون ، حتى أبكوه .

ثم سافر بمعية أحمد المناكلى باشا ، ولبث غائبا سنتين ونصفا ، قاسى فيهما مشاق الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الارجاف والاضطرابات ، والحرمان من المألوفات ؛ ورأى بلادا وعوائد كان يجهلها ، واكتسب فيهما معرفة اللغة التركية — لأنه أقام بالأســتانة العلية أربعة أشهر اشــتغل فيها بتعلم تلك اللغــة — وأقام عشرة شهور فى بلاد القريم ، وثمانيــة شهور فى مدينة كموشخانة ببلاد الأناضول — وهى مدينة عامرة على رأس جبل ، مشهورة بمعدن الفضة الذى فيها — وكان منوطا به تسهيل سوق العساكر فى مدينة ترابزون الى مدينة أرضروم . فقاسى شدائد مهمة ، وأهوالا مدلهمة ، بسبب البرد ، والثلج الكثير ، ووعورة المسالك . ولكنه قام بمهمته خير قيام ؛ وشهد له بذلك قاضى البلد وأمراؤها وأعيانها .

وكان قد تزوج قــبل سفره هــذا ، وبعد موت زوجته الأولى ، بقريبة لأحمد طوبسقال باشا وكانت ذات مال وعقار ، ويتيمة غرة ، لا تحسن التصرف ، ولا تميز الدرهم من الدينار ؛ وكانت أمها تزوجت برجل يعرف براغب افندى ، وماتت عنده ، فتزوج بامرأة أخرى تسيطرت على البنت كل التسيطر .

فلما دخل بها على مبارك بك، خافت المرأة أن يطمع فى أموالها ؛ فأساءت معاملته وتوسطت بچلبي الجلشنى افنـدى الى والدة (عباس) . فرمى فيه عنـد حسن المناسترلى باشا؛ وأغرى به أغوات السراى؛ وأتعبه تعبا عائليا وماليا لامزيد عليـه، لم يفرغ منه إلا بتركه تلك الزوجة ، والجوارى التابعات لها ، مع أنه انمـا اشتراهن بمـاله .

فلما عاد من ذلك السفر الطويل ، رفت من وظيفته ، وسـكن فى بيت حقير بالأجرة مع أخ له كان تركه فى المدارس عنـد السفر، مع ابن أخ آخر ليتربيا فيها . فطردا منها بعد سفره . ولم يعطف عليهما أحد ممن كان يساعدهم فى مدّة نظارته ؛ ولم يشفق عليهما إلا سليمان باشا الفرنساوى . فانه أدخلهما فى مكتب كان أنشأه بمصر العتيقة .

فكانت حالة صاحب الترجمة، بعد سبع سنين مضت من عوده من بلاد أوروبا، كحاله عند عوده منها؛ وذهب مارآه من الأموال والمناصب والوظائف، وجميع ما كسبت يداه، كأنه حلم .

فرغب عن خدمة الحكومـة ، وعزم على الرجوع الى بلده ، والإقامة بالريف ، والاشتغال بالزرع ، والتعيش من جانبه .

وبينما هو يتجهز للسفر الى البلد، صدر الأمر بأن جميع الضباط المرفوتين يحضرون بالقلعة للفرز . فحضروا . وكان المنوط بالفرز أدهم باشا؛ وكان يعرف عليا .

فأدخله ضمن المختارين للخدمة . فتعطل عن السفر؛ وبعد قليل تعين معاونا بديوان الجهادية ؛ وأحيل عليـه النظر فى القضايا المتأخرة ، المتعلقة بالورش والجبخانات

وغيرها . ثم ألحق بمستودعى الداخلية، وكان يحال عليه بعض القضايا . ثم دعى الى وكالة مجلس التجار . فأقام فيه شهرين . وكان سلفه فيه أرمنيا . فأغضبه تعيين علىّ فى هذه الوظيفة ورمى فى علىّ عند (سعيد) بما رمى، حتى جعل (سعيدا) يغضب على علىّ ويبعده عن تلك الوظيفة .

فأقام فى بيته نحو ثلاثة أشهر؛ ثم تعين مفتش هندسة نصف الوجه القبلى . فأقام فيه نحو شهرين، دعاه بعدهما (سعيد باشا) لعمل رسم لاستحكامات أبى حماد .

ولما تم الرسم، ذهب اليه ليعرضه عليه ؛ فلم يتمكن من مقابلته ، لا فى طرا ولا فى قصر النيل، ولا بعد أن عاد من الاسكندرية، بالرغم من أنه لزم معيته، مدة ثلاثة أشهر وهو بلا ماهية ولا شغل، مع كثرة التنقلات من بلد الى آخر، حتى كان ذات يوم فى الجيزة؛ فوقع نظر الأمير عليه؛ فناداه وكلمه، وسأله عما صنع فى الرسم . فقدّمه له . فنظر فيه قليلا ، ثم قال : «أبقه حتى نجد وقتا لإمعان النظر فيه !» ثم لم يلتفت اليه بعد ذلك .

ولكنه ربط لعلىّ ماهية، وأبقاه فى معيته زمنا بلا شغل؛ الى أن كانت المعية يوما بمريوط؛ فطلب علىّ الى أدهم باشا تعيينه معلما للضباط، وصف الضباط الذين كان قد صدر له الأمر بترتيب معلمين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب . فعينه . فكان يكتب لهم حروف الهجاء بيده . ولعدم ثبات تلامذته فى مكان واحد، كان يذهب اليهم فى خيامهم ؛ وتارة يكون التعليم بتخطيط الحروف على الأرض ، وتارة بالفحم على بلاط المحلات . واستعمل لهم ، فى تعليم مهمات القواعد الهندسية اللازمة للعساكر، الحبل والعصا، لا غير .

وكان فى أوقات الفراغ يشغل الزمن بالمطالعة ، و يكتب تعليقات يستحسنها فى ورقات جمعها بعد ذلك ، فصارت كتابا مفيدا فى فنون شتى مما يحتاج اليه المهندسون .

ثم لما رام (سعيد باشا) التوجه الى بلاد أوروبا ، أمر برفت غالب من كان فى معيته ، فكان علىّ من جملة المرفوتين .

وكان قبل ذلك تزوج ، واشترى بيتا بدرب الجماميز ، وشرع فى بنائه وتعميره . فكثر عليه المصرف ولحقه الدين ، حتى ضاق ذرعه ، وتشوش طبعه .

وكان يومئذ قد صدر الأمر ببيع بعض أشياء من ممتلكات الحكومة ، زائدة عن الحاجة من عقارات وغيرها . وكان المأمور بذلك اسماعيل باشا الفريق . فاستصحب عليا معه الى محلات المبيع .

فلما حضر المزادات ، ورأى الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، على نفاستها ، وغلو ثمنها الأصلى ، وانها ، علاوة على ذلك ، لا تباع بالنقد الحال ، بل تؤجل الأثمان ، بالآجال البعيدة ، وبعضها بأوراق الماهيات ، ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشترى ، مالت نفسه للشراء والدخول فى التجارة ، ففعل .

وعامل التجار ، وعرفهم وعرفوه ، وكثر منه الشراء والبيع . فربح واستعان بذلك على المصرف وأداء بعض الحقوق . فازدادت عنده دواعى التجارة ، وصارت هذه مطمح نظره . وقصر عليها فكرته ، خصوصا بسبب ما تقرر عنده من اضطراب الأحوال وتقلبات الأمور التى كادت أن تذهب منه ثمرات المعارف والأسفار .

فقام بخاطره أن يعقد شركة مع بعض المهندسين المتقاعدين ، مثله ، على أن يبنوا بيوتا للبيع والتجارة . فلم يوافقه أحد .

فلمـا هم بذلك ، طرق (سعيدا) طارق المنون ؛ وخلفه (اسماعيل) . فتـذكر عليا رفيقه فى التلمذة ، وبعد العودة الى الديار ؛ فألحقه بمعيته زمنا ، ثم عينه لنظارة القناطر الخيرية التى كانت موضع اهتمامه الفائق . فأصلح ما كان قد اختل من أمورها .

ولـما حفر رياح المنوفية ، أحيل عليه عمل قناطره ومبانيه ؛ فأجراها على ما هى عليه الآن .

وفى سنة ١٢٨٢ اختاره (اسماعيل) للنيابة عن الحكومة المصرية فى المجلس الذى تشكل لتقدير الأراضى التى كانت حق شركة ترعة السويس ، على مقتضى القرار المحكوم به من قبل الامبراطور نابوليون . فأتم المسألة على أحسن حال ؛ وأحسن اليه بعد إتمامها برتبة المتمايز ، وأعطى النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة ؛ وبعث اليه من قبل الدولة الفرنساوية بنيشان (أوفيسيه دى لاچيون دونور) .

وفى شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٤ أحيلت اليه وكالة ديوان المدارس تحت رياسة شريف باشا ، مع بقاء نظارة القناطر الخيرية . وبعد قليل انتدبه (اسماعيل) للسفر الى باريس فى مسألة تخص المـالية . فكانت مدة غيابه ذهابا وإيابا واقامة خمسة وأربعين يوما ، استفاد فيها فوائد علمية جمة . وبعد قليل من عودته ، أحسن اليه فى سـنة ١٢٨٥ برتبة ميرميران ؛ وأحيلت الى عهدته إدارة السكك الحديدية المصرية ، وادارة ديوان المدارس ، وادارة ديوان الأشغال العمومية ؛ وفى شهر شوال من تلك السنة انضم الى ذلك نظارة عموم الأوقاف مع بقائه على نظارة القناطر الخيرية ، والتحاقه برجال المعية .

فشمر عن ساعد جدّه فى مباشرة تلك المصالح ؛ ولسبب اتساع ديوان السكة الحديدية ، وكثرة أشغاله ، كان يذهب اليه من بعد الظهر الى الغروب ، للنظر فيما يتعلق به ؛ وجعل من الصبح الى الظهر لباقى المصالح .

وكان قد تحصل على الاذن بنقل المدارس من العباسية الى القاهرة ، الى سراى الأمير مصطفى فاضل ، بدرب الجماميز ، رفقا بالتلامذة وأهلهم ، لما كان يلحقهم فى الذهاب الى العباسية من المشاق والمصرف الزائد . فأجرى فى السراى تصليحات لازمة للصالح ، وجعل السلاملك للديوان ؛ ووضع كل مدرسة فى جهة ؛ وجعل بها أيضا ديوان الأوقاف وديوان الأشغال . فسهل عليه القيام بها .

وكانت كثرة أشغاله لا تشغله عن الالتفات الى مايتعلق بأحوال التلامذة والمعلمين . فكان كل يوم يدخل عليهم بكرة وعشيا ، عند غدوه من البيت ورواحه ؛ وأعمل فكره فيما يحصل به نشر المعارف وحسن التربية ؛ فحرّر اللائحة التى ذكرناها فى حينه ؛ وأنشأ المدارس المركزية والمدارس الابتدائية المثلى ، المتقدّم بيانها ؛ وأجرى الاصلاحات اللازمة فى المكاتب القديمة ، فغير بعض مبانيها وأوضاعها الأصلية ، ورتب لها النظار والمعلمين وأدوات التعليم ونحو ذلك ؛ وجعل المصاريف اللازمة للمدارس والمكاتب جارية على وجه يستوجب انتظامها ، مع خفة المصرف على الديوان .

ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين ، وصون ما تعلموه من الذهاب ، جعل بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك .

واعتنى بأمر تخريج المعلمين الأكفاء . فأنشأ مدرسة دار العلوم ؛ ورتب كيفية تدريب نجباء التلامذة الذين أتموا دروس المدارس العالية على التعليم ؛ وأنشأ دار الكتب

الجامعة، ومحلا للا لات الطبيعية وغيرها من آلات العلوم الرياضية اللازمة للمدارس. فتمكن التلامذة، بمعاينتها والتمرن عليها، من اجتلاء المعقول فى صورة المحسوس.

والتفت لجميع الأوقاف من التكايا والمساجد وغيرها، لا سيما ما كان منها بالأقاليم، بالاصلاح والتجديد. فحفظها وصانها. وأبطل عادة التعمير على طرف الديوان، وجعله يعطى بالمقاولة للمقاولين، بعد النظر فيه من مأمورى الأثمان، وباشمهندس الديوان، وعمل الرسم اللازم، وتقدير النفقة الواجبة؛ ثم قسم أراضى الوقف الواسعة الخربة، كالتى كانت فى جهة السيدة زينب وخلافها، على الراغبين يبنون فيها منازل وحوانيت بحكر سنوى يقرّر عليهم، ويدفعون مقدار عشر سنين مقدّما بصفة تبرع. فكان ذلك سببا لعمارة أحياء كثيرة تجلب ريعا للوقف، استعين به على التنظيم الجارى فى المدن لتوسعة الشوارع والحارات وتقويمها.

ومما يجدر بالالتفات اليه أن عموم التحسينات والعمارات والانشاءات العمرانية التى أجريت فى القطر فى عهد (اسماعيل) إنما أجريت وعلى مبارك باشا ناظر على ديوان الأشغال العمومية. فكان، والحالة هذه، مشغولا بالمصالح الأميرية وتنفيذ الأغراض الخديوية ليلا ونهارا، حتى لم ير وقتا يلتفت فيه لأحواله الخاصـــة به، ولا يدخل بيته إلا ليلا؛ بل وكان يفكر فى الليل فيما يفعل بالنهار، لا سيما بعد أن تمت أعمال ترعة السويس، وصمم الخديو على عمل مهرجان يدعو اليه ملوك أوروبا وسلاطينها.

فكان مع النظر فى أحوال الدواوين المسلمة إدارتها الى عهدته، مشغول الفكر، دائم السفر فى مصالح أولئك المدعوين، الى أن انقضى جميع ذلك على أحسن حال.

فانهالت عليه النياشين والأوسمة تترى، من كل دولة على السواء.

وقد بقيت تلك المصالح تحت يده الى رمضان سنة ١٢٨٨ ؛ ثم انفصل عن ديوان السكة ؛ ثم عن المدارس والأشغال بعد أيام قلائل ؛ ثم عن الأوقاف بعد مضى قليل من شوّال من تلك السنة ، بدسيسة من اسماعيل صدّيق باشا ، لخلاف وقع بينهما على إدارة السكة الحديد .

ولكنه لم يقم فى بيته إلا نحو شهرين . ثم جعل ناظرا على ديوان المكاتب الأهلية ، وأمر بتنظيمه . وفى سنة ١٢٨٩ أحيل عليه نظر الأوقاف ثانيا ؛ وبعد قليل أحيل عليه نظر ديوان الأشغال ؛ ولم يمض إلا يسير حتى تحوّلت نظارة هذه الدواوين الى الأمير حسين كامل . فبقى على باشا بمعيته بصفة مستشار . وفى سنة ١٢٩٠ انفصل ديوان الأشغال بنفسه ، تحت رياسة الأمير المذكور ، وجعل على باشا وكيله . وفى شعبان من السنة عينها جعل عضوا فى المجلس المخصوص ؛ ولكنه انفصل عنه بعد قليل بسبب وشايات صدّيق وأضرابه .

فأقام فى بيته ، وماهيته جارية ، الى أن جعل فى سنة ١٢٩١ رئيس أشغال الهندسة بديوان الأشغال ، بعد أن ألحق هذا الديوان بديوان الجهادية تحت نظارة الأمير حسين كامل . وفى سنة ١٢٩٢ جعل مستشارا للأمير توفيق ، فى ديوان الأشغال عينه ، بعد إلحاقه بوزارة الداخلية ، فمستشارا فى الديوان عينه ، مستقلا ، للأمير ابراهيم بن أحمد .

ولما تألفت الوزارة النوبارية الأولى عيّن فيها على باشا على ديوانى الأوقاف والمعارف ، فصرف وسعه فى توسيع دائرة التعليم : فشرع فى بناء مدارس جديدة ، كمدرستى طنطا والمنصورة ؛ وفى تكثير عدد المكاتب ، وترتيب المدرّسين ، وما يلزم للتعليم من أدوات وكتب .

واعتنى كذلك بأمر الأوقاف ، اعتناء حكيما ، وبقى فى المنصب الى أن سقطت الوزارة النوبارية .

فلما شكل رياض باشا وزارته الأولى جعل ديوان الأشغال العمومية ديوانا مستقلا وعهد به الى على مبارك باشا . فقسم أعماله ثلاثة أقسام : التحريرات والمحاسـبة ، وعمل التصميمات لمـا يلزم تجديده من الأعمال ، ويتبعه فرقة مهندسين لعمل الرسومات ، والموازين وأعمال القاهرة ومدن القطر . وذلك غير الملحقات مثل قلم الزراعة ، وقلم المصلح ، ومصلحة الانجرارية ، وقلم القضاء .

وقسم مصلحة الهندســة خمسة أقسام ، لكل قسم مفتش ؛ وجعل جميع أعمال الهندســة تحت إدارة وكيل الديوان ؛ وقسم الأعمال على عدّة سنين ؛ وأجراها بهمة فائقة ؛ وشرع فى بناء سلخانة القاهرة ، واسبتالية القصر العينى ومدرســة الطب . واتفق مع شركة مياه القاهرة على توصيل المياه الى حلوان . ونظمت الحمامات التى بها ، وجعل لها طبيب ومأمور . وزيد فى القاهرة عدد فوانيس الغاز الخ الخ ، مما لا داعى لذكره هنا ، لأنه عمل فى غير عهد (اسماعيل) .

وبقى على مبارك باشا ناظرا على الأوقاف فى وزارة شريف باشا ســنة ١٨٨٣ ، ولكنه تخلى عن المنصب فى وزارة نوبار الثانية . وعاد فعين ناظرا للعارف فى وزارة رياض باشا الثانية فى يوليه سنة ١٨٨٨ . ففتحت فى مدّته المدارس الأهلية الحاضرة فى المدن والأقاليم الخ .

وفى سنة ١٣١١ وسنة ١٨٩٣ — وكان قد تخلى عن منصبه بعد سقوط الوزارة — سافر الى بلده ، لتفقد حال زراعتــه واصلاحها ، وكانت قد بارت لانشغاله عنهـا

فى المصالح العامة ، فأدركه هناك مرض فى المثانة كان سببا فى عودته الى مصر فعولج فلم يجع الدواء .

وأدركه الأجل بمصر فى منزله بالحلمية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، فأمرت الحكومة بالاحتفال بجنازته أعظم احتفال ، وأقفلت عموم المدارس حدادا على أبيها . ثم جمع خريجو دار العلوم فيما بينهم ورسموا له صورة بالزيت على القماش ، وصنعوها فى مدرستهم باحتفال عظيم ، وفتحت لجنة فى العاصمة اكتتابا عموميا لاقامة أثر تاريخى له . وقد أطلقت وزارة الأشغال اسمه على أحد الشوارع الفسيحة فى القاهرة بجهة الحلميه الجديدة .

أما صفاته وأخلاقه ، فقد تبينتها ، أيها القارئ اللبيب ، من خلال سطور ترجمته .

مصطفى رياض باشا

وأما رياض باشا[1] — وقد قال المقتطف عنه إنه ابن ناظر الضربخانة المصرية ؛ وذهب آخرون الى أنه يهودى أزميرى من أسرة معروفة يقال لها أسرة الوزان — فقد ولد فى سنة ١٢٥٠ هجرية ودخل فى خدمة الحكومة المصرية بوظيفة مبيض فى مجلس العموم بديوان المالية فى ١١ صفر سنة ١٢٦٤ ، بماهية قدرها ١٤٥ قرشا صحيحا . ولاحت عليه مخائل النجابة وملامح الاستعداد ؛ فارتفعت ماهيته بعد ستة شهور الى ١٩٣ قرشا صحيحا و١٣ بارة . وكانت هذه الزيادة فى نظير تكليفه بعمل آخر وهو قيد الخلاصات .

---

(١) مأخوذ عن المقتطف الصادر فى شهر أغسطس ١٩١١ والخطبة التأبينية التى ألقاها صاحب السعادة أحمد زكى باشا فى السنة عينها فى احتفال الأربعين ، وعن "خديويون وباشاوات" لموبرلى بل ، وعن المقارنة بين رياض ونوبار فى " انجلترا بمصر" للورد ملنر ، وعن الفصل الثالث والأربعين من "مصر الحديثة" للورد كرومر .

ثم ألغى ذلك المجلس فى ١٠ ربيع الأوّل سـنة ١٢٦٥ ؛ ولكن رياض توصل بعد شهرين ونصف للدخول فى المعية السنية للتبييض والقيد بماهيته عينها . وفى سنة ١٢٦٦ انتظم فى سلك عساكر الموسيقى برتبة ملازم . فقام بهذه الخدمة الجديدة خير قيام، جعله أهلا لنيل رتبة اليوزباشى بعد شهرين اثنين . ثم ارتقى الى رتبة الصاغقولاغاسى ؛ ثم الى رتبة البكباشى فى بحر سنتين . كل ذلك فى خدمة الموسيقى العسكرية .

فلما كانت سنة ١٢٦٨ ، انتظم فى سلك رجال المعية السنية برتبة القائمقام، بصفة ياور بمعية (عباس الأول) . وهنالك ارتقى فى ٥ صفر سنة ١٢٦٩ الى رتبة الميرالاى ، ووظيفة مهردار لوالى مصر المشار اليه .

ثم وجد (عباس) فيه من دلائل الحزم ما يخوّله ادارة الأهالى . فأسند اليه مديرية الجيزة وأطفيح، وليس له من العمر إلا عشرون سـنة قمرية — وقد حمل هـذا بعض حساده وأعدائه على نسـبة تقدّمه السريع وحظوته فى عينى (عباس) الى تدنيه لأمور يلحق العار بمرتكبيها .

وبعد سنتين ، انتقل مأمورا لادارة الفيوم ومديرية بنى سويف ؛ ثم مديرا لقنا بماهية قدرها خمسون جنيها فى الشهر؛ وعاد بعد ذلك الى العاصمة ، حيث أسندت اليه وكالة المرور والسكة ، بمصلحة السكة الحديد . ثم تحرّك منها سـنة ١٢٧٤ بصفة مأمور لادارة نصف أوّل روضة البحرين — وهى اليوم عبارة عن مديريتى المنوفية والغربية — والنصف الأوّل المذكور كان فى اصطلاح ذلك الوقت عبارة عما نسميه الآن بمديرية المنوفية .

ثم جعل وكيلا لهذه المديرية ، و بلغت ماهيته خمسة وسبعين جنيها . فبقى فى هذه الوظيفة لغاية ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٧٧ ؛ وحينئذ قلب له الدهر ظهر المجن . فقد صدرت فى ذلك اليوم ارادة سنية فصلته عن الخدمة ، ورمته بالإهمال .

ولكن مدّة الغضب لم تطل عليه ؛ فقد حظى بالرضى ثانية بعد أشهر قليلة ؛ وعينه (سعيد) "لخدمة الكتّابة" فى معيته ، بإذن تاريخه أوّل ذى القعدة سنة ١٢٧٧ وفى سنة ١٢٧٩ أنعم عليه برتبة الميرميران ، وجعل ماهيته مائة جنيه مصرى فى الشهر . وكان لا يزال دون الثلاثين .

فلما كانت سنة ١٢٨١ ، صدر الأمر العالى بتعيينه عضوا فى مجلس الأحكام — وكان يماثل ما نسميه الآن بمحكمة النقض والابرام — ثم أحيلت الى عهدته نظارة "أمور خاصة خديوى" ؛ وانتقل الى وظيفة مهردار ؛ حتى كان ١١ شوّال سنة ١٢٨٤ ، فغضب عليه (اسماعيل) ، وأصدر للمالية ارادة سنية مختصرة باللغة التركية ، هذه ترجمتها : « بحسب الايجاب قد صار رفت رياض مهردارنا سابقا من معيتنا . فلأجل ايجاب اجراء ذلك بالمالية لزم الإشعار » .

غير أن (اسماعيل) نفسه ما لبث إلا وأعاد نعمته اليه ، وأسند له فى معيته وظيفة كانت تسمى "خزينة دار" سنة ١٢٨٦ ولكن ماهيته نزلت الى ستين جنيها .

وفى سنة ١٢٨٧ نال رتبة "الروم ايلى بكلر بكى" وزادت ماهيته الى خمسة وسبعين جنيها — وهو مرتب الرتبة المذكورة — وأرسله (اسماعيل) ، فى مهمة سياسية تتعلق بالاصلاح القضائى ، الى مقرّ السلطنة العثمانية فى الأستانة .

فلما عاد منها ، صدر الأمر العالى بتعيينه مستشارا لرياسة المجلس المخصوص — وهو الذى خلفه مجلس النظار فى النظام الحديث للحكومة المصرية — وصار مرتبه

مائة وخمسة وعشرين جنيها ؛ ومن هـذه الوظيفة ارتقى الى وظيفة مدير المدارس والأوقاف سـنة ١٢٩٠ ؛ وانضمت اليه وظيفة مستشار الداخلية ، ورياسة المجلس الحسبي أيضا فى السنة التالية ؛ ثم صار ناظرا للخارجية ، فالزراعة ، فالحقانية (وأضيفت من ذلك العهد على ماهيته مصاريف الضيافات والجمعيات ، وقدرها مائة وخمسة وعشرون جنيها فى الشهر ، فبلغ مجموع ما يتناوله مائتين وخمسين جنيها فى الشهر) ؛ فالمدارس ، فالتجارة ، والزراعة . وكانت هـذه الدواوين تابعة للمعية مباشرة : فان ادارة الحكومة فى مصر كانت فى ذلك العهد منوطه بالخديو رأسا ، وانما يعاونه جماعة من أرباب المناصب العاليـة يضعهم هو على رءوس الدواوين ، ومرجع كل واحد منهم اليـه مباشرة ، وبصفة فردية ، أى بغير اجتماع وبلا تضامن . وعنـد حلول الخطوب ، كان الخديو يستشير هيئة تتألف من أولئك الرؤساء ، ورؤساء بعض المصالح الكبيرة ، ومن بعض أعضاء آخرين ، يكونون بمثابة وزراء بلا مساند ؛ وتدعى تلك الهيئة "المجلس الخصوصى" .

وقد كان أعضاء هذا المجلس فى سنة ١٨٧٦ الرجال الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صديق ناظر المـالية ؛ مصطفى رياض ناظر الحقانية والخارجية ؛ اسماعيل أيوب ناظر التجارة والزراعة ؛ محمد ثابت رئيس مجلس الأحكام ؛ عبـد الله عزت رئيس شورى النوّاب وسردار عسكرية ؛ أحمد رشـيد رئيس مجلس حسبي مصر ؛ عمر لطفى محافظ مصر ؛ حسن راسم محافظ الاسكندرية ؛ محمد توفيق (ولى العهد) ناظر الداخلية ؛ حسين كامل (السلطان) ناظر الجهادية والبحرية ؛ على ابراهيم ناظر الأشغال ؛ منصور يحيى يكن ناظر المعارف والأوقاف ؛ على مبارك مستشار الأشغال ؛ وچاهين كنج ، وعبداللطيف ، وجعفر صادق ، والسيد أبو بكر راتب أعضاء بلا مسند .

ولما تألفت الوزارة النوبارية المسئولة سنة ١٨٧٨ ، عهد بوزارة الداخلية اليه ؛ ثم أراد (اسماعيل) فى أوائل سنة ١٨٧٩ أن ينقله الى الخارجية ، ولكن الحكومتين الفرنساوية والانجليزية قاومتاه ، وأبى رياض عينه موافقته على النقل . وكان قد اشتهر بثبات عزمه وبشجاعته الأدبيـة فى منصب نائب رئيس لجنة التحقيق المعينة فى سنه ١٨٧٨ لتنظر فى أمر المـالية المصرية .

ولما سقطت الوزارة النوبارية سافر رياض باشا الى أوروبا ، وأقام فيها حتى تولى الخديو (محمد توفيق) . فاستدعاه وطلب منه تشكيل وزارة جديدة عقب استقالة الوزارة الشريفية (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) . فكانت تلك أوّل مرة تقلد فيها رياض رياسة الوزارة ، ولبث على دستها الى أن جرفته الثورة العرابية .

وتقلد وزارة الداخلية فى الوزارة الشريفية الثانية ؛ ولكنه لم يقم فيها إلا اشهرين ؛ لأنه كان يرى وجوب معاقبة العصاة ، معاقبة شديدة ، بلا شفقة ولا رحمـة ؛ ولم يطاوع على رأيه .

وبقى معتزلا أشغال الحكومة الى أن فوّض اليه الخديو (توفيق) تأليف الوزارة سـنة ١٨٨٨ ؛ فلبى الطلب وتقـلد ، علاوة على رياسة مجلس النظار ، زمام وزارة الداخلية . ولكن تمسكه الشـديد برأيه اضطره الى الاستعفاء بعد مرور سنتين . فاعتزل الأعمال ثانية فى مايو سنة ١٨٩١

ثم استدعاه (عباس الثانى) لتأليف وزارة بعد صرف وزارة فخرى باشا . فألفها وبقى على رياستها وفى منصة الداخلية الى أن كانت حادثة الحدود الشهيرة — وهى التي انتقد فيها (عبـاس) نظام الجيش المصرى انتقادا رأى كتشنر باشا ، السردار

إذ ذاك، نفسه مضطرا معه الى الاستعفاء من منصبه . فأبى اللورد كرومر أن يوافقه على رأيه؛ وألزم الخديو، بواسطة رياض، بنشر ثناء على الجيش وسرداره فى "الوقائع الرسمية" اعتبر بمثابة اعتذار عن الانتقاد الذى كان بدا منه .

فاستقال رياض، وما فتئ ملازما العزلة السياسية، حتى كانت حفلة وضع الحجر الأول لمدرسة محمد على الصناعية سـنة ١٩٠٦ بالاسكندرية . فألقى رياض فيهـا خطبة — بصفته رئيس شرف جمعية العروة الوثقى — امتدح فيهـا اللورد كرومر فى حضرة الخديو (عباس الثانى) .

فنفر الخديو منه؛ وحملت الجرائد المحلية على الوزير الشيخ حملة شعواء .

ولكن منزلة رياض من النفوس لم تنحط؛ واضطر الخديو نفسـه الى الاشارة على عاقدى المؤتمر الاسلامى المصرى سـنة ١٩١١ بانتخاب رياض باشا رئيسا له . فأدار اجتماعاته وجلساته بحكمة وروية؛ ولكن المتاعب التى سببها له أودت بصحته — وقد كانت ضعيفة — فمات فى ١٨ يونيه سـنة ١٩١١ وهو فى التاسعة والسبعين، هلاليا، والسابعة والسبعين، شمسيا، من عمره .

وقد كان قصـير القامة، نحيف الجسم، تدل ملامحه ولهجته فى كلامه على أنه من أصل تركى، لا من أصل مصرى، ولو أنه تلقى مبادئ العربية والتركية فى بيت والده، ثم فى مدرسة المفروزة . وكان مظهره مظهر يهودى شرقى؛ محنى الكتفين، ويكاد ابتسامه يكون اضطراريا .

وقد وصف رياض باشا كثيرون من الذين جعلوه موضوع كتاباتهم لا سيما مو برلى بل فى مؤلفه المدعو "خديويون و باشاوات لرجل يعرفهم معرفة جيدة"؛ ولكنا نرى

أن خير وصف للرجل هو ما جاد به قلم اللورد ألفريد ملنر فى المقارنة التى أقامها بين نوبار و بينه، فى كتابه المعنون "انجلترا بمصر"، قال :

«انى لن أتوسع فى المباينات الساطعة البادية على طباع وطبائع هذين الندين الأبديين : فانها مافتئت منذ عشرين عاما موضوع وصف الكتّاب الذين تكلموا عن السياسة المصرية . ولكنى لن أسمح أيضا لنفسى بالسكون الى الاعتقاد بأن لدى القراء من الالمام بالشؤون المصرية الحديثة ، وبما يختص بالشخصين الأكبر أهمية فى تاريخها المعاصر، مايكفيهم ليعرفوا أن نوبار أرمنى ، وأما رياض ، سواء أكان أم لم يكن من أصل يهودى ، فمسلم وأعرق الأتراك فى تركية خلقه وتربيته وميوله . أن الأول حرّ الفكر ومتكيفه بمقتضيات العصر، وأما الثانى فمحافظ من أشدّ المحافظين على التقاليد القديمة . أن نوبار رجل ذو تربية غربية عالية، ومتملك ناصية اللغة الفرنساوية تمام التملك، وأما رياض فشرقى محض، وقد تعلم الفرنساوية فى سن يتعذر معها عليه إمكان تكلمه بها بسهولة . أن بعضهم قد يشك فى شجاعة نوبار، وأما شجاعة رياض فلا يشك أحد فيها . أن نوبار تتدفق عنه الأفكار العصرية على تنوّعها وسموّها، وأما رياض فخزين الأفكار عنده محصور، ومن نوع بات منزمنا متأخرا. أن نوبار ميال الى التعميم ولكنه قد يتعب، ويضل اذا ما نزل الى دقائق الحكم، وأما رياض فمتفوّق فى معرفة الدقائق ، ويدرى على رءوس أصابعه ظواهر الادارة المصرية وخفاياها. أن نوبار نكتى، تارة خفيف الروح وطورا لماز، وأما رياض فلم ينفتق ذهنه مرة واحدة لنكتة أو لطيفة، ولو أنه لا ينقصه فى لغته العربية شئ من الفصاحة الشرقية، المنفوخة الأوداج ، التى تأخذ بمجامع قلوب مواطنيه . أن نوبار، متى جرّ الى مضمار العمل الخيرى والبر الانسانى ،

لا ينظر الى النقود ولا يبالى بها ؛ وأما رياض فمقتصد حازم صارم ، لا يتأثر مطلقا بأى مؤثر عاطفى أو شعور انسانى : لا لأنه معدوم الشفقة بعامة الناس ، ولكن لأن الشفقة لديه تشبه ما كان يشعر به منها خير أصحاب الاقطاعات فى الأزمنة الوسطى نحو تابعيهم .

فالتباين بين الاثنين يفوق ، إذا ، ما اعتيد منه بين الأشخاص المختلفين ؛ وانك لتراه باديا فى مظهر الرجلين الطبيعى ، بدوّه فى أخلاقهما وروحيهما : فنوبار جميل الطلعة والبزة ، حلو الشمائل ، عسلى اللسان ؛ وأما رياض فصغير ومخرنبق ، غضوب ، كسار ، وصوته ، لذى أقل تهيج ، يميل الى الصرير ؛ وهو ، فيما عدا بيته ، حيث يكون لطفه كاملا ، يتطرّف فى الغلظة الى حدّ السماجة ، ليس فقط فى معاملته لمرءوسيه ، بل فى معاملته لمساوييه فى الرتبة والمكانة ، ولو أنه شديد الميل الى مطالبة الكل باحترام شخصه احتراما لا يرى ذاته مستعدّا لمقابلة الغير بمثله .

ولكن اذا كان هذان الرجلان متباينين تمام المباينة من جهة طباعهما ، فان وجوه الشبه فى مجرى حياتيهما كثيرة وغريبة . كل منهما يكره الآخر ؛ ولكن التاريخ العادل يعترف ويذكر بأن كلا منهما ، فى سبيله ، خدم بلاده خدمات جليـلة : فكلاهما احتمل متاعب جمة فى أيام (اسماعيل) ، بسبب وقوفه موقفا غير متفق مع رغائب ولى النعم ؛ وكلاهما اجتهد ، ولو سدى ، فى إيقاف تيار الاستدانة الذاهب بالبـلاد الى الهـاوية . ولئن افتخر نوبار بمـا شاده للعدالة من قواعد ، فان رياضا يفتخر بمـا أبداه من شجاعة أدبية فى وقوفه فى وجه (اسماعيل) ، وتعضيده لرجال لجنـة التحقيق ، فى النزاع الذى دخلوا فيه ، لانقاذ المـالية المصرية . وقد بدا من كليهما ،

بعد الاحتلال الانجليزى ، وجوه تشابه تستوقف النظر : فكل منهما صدق على جهود انجلترا الاصلاحية ، واشترك مع الانجليز الى حدّ ما فى أعمالهم ، ولكن كلا منهما امتعض أيضا لما كانت توجبه الرقابة البريطانية من قيود على الأهواء الاستبدادية ، وانتهى الى رفض مساعدتها . ولقد كان أشهر من نار على علم أن رياضا ، قبل توزره ، كان يشكو مرّ الشكوى من عدم تداخل الانجليز فى الأمور تداخلا كافيا ليكفل تقويم معوجها ، وأنه لم يمض على استلامه زمام الحكم مدّة مديدة إلا وطفق يتذمر من أنهم يتداخلون أكثر مما يطاق .

هذا فيما يختص بأوجه الشبه . وأما أوجه عدم التشابه فلا بدّ من الاعتراف بأن رياضا قد لا يلتمس له العذر الذى يلتمس لنو بار على دخوله فى عراك مع الرقابة البريطانية . فان أحوال مصر ، حينما استلم نو بار دفة الادارة ، كانت فى فوضى نظام قلما يستطيع الانسان وصفها ؛ واستمر الانجليز مدّة يزيدونها تعقيدا بكيفية تضجر الرجل وتململه . ولقد اصطدمت ادارته ، دوما ، وفى كل شئ ، بامساك وزارة المالية ؛ واضطر الى تحمل مسئولية كل ما كان كريها فى سياسة كان هو أوّل الناقمين عليها من صميم فؤاده . نعم ان الحالة فى سنوات وزارته الأخيرة كانت قد تحسنت تحسنا بينا ؛ ولكن التقدّم — ولو أنه كان لابدّ من الشعور بالاجراءات الصارمة اضطرارا ، التى كان من شأنها ضمانة حدوثه واستمراره — لم يكن قد ظهر بعد بكيفية عامة ترتاح اليها النفوس . وأما رياض فانه استلم أزمة الأحكام فى أحسن الأوقات وأطيبها تفاؤلا ، لا فى زمن أزمة وإحن ، بل فى ساعة تجدّد و إحياء . واستمر الجو صافيا زاهيا طوال مدّة ادارته : فكان من سعادة حظه أنه رأى الجيش المصرى ،

المحقر جدًا فى المـاضى ، يفوز على الدراويش ، وعبء الدين العمومى يخفف ، ومصر تحرر تحريرا تاما والى الأبد من السخرة والعونة ، والضرائب العقارية تخفض الى أكثر من ثلاثين فى المـائة ، فى أشد الأقاليم فقرا ، وزيادة الايرادات على المصروفات تنمو سنة فسنة ، بالرغم من ذلك التخفيض ، ورأى كل هذا ينسب اليه ، ويرتفع عبير الثناء حول شخصه عليه .

فلو كان ذا طبع غير طبعه ، لكان جمع قلوب المصريين على حبـه ، أكثر من كل وزير سواه ، ولاستطاع البقاء على دفة الحكم بين تصفيق الجميع ، وهو متمتع بحرية عمل تكاد تكون تامة . ولكنه ما أقام على منصة الأحكام سنتين إلا وقد نفرت منه قلوب كل ذى حيثية فى القطر . ومع أن ادارته نجحت نجاحا غير منقطع ، فانه أصبح مكروها من الجمهور أكثر ممـا كره نوبار فى حياته ، وذلك لأن رياضا كان ذا كفاءة غريبة فى إثارة عداء الناس له حالمـا يتربع فى دست الوزارة . وانه لشئ عجيب فى الحقيقة أن يكون هذا الرجل على مثـل هذه القلة فى جدارته لاستلام زمام الحكم : فهو ما دام بعيدا عن كرسى الادارة وملازما الحياة الفردية الخاصة يرى عدد مريديه يزداد يوميا فى البلد ، وذلك لأنه بصفته مسلما تقيا ، يجمع على حبه كل ذوى النفوذ الدينى فى القطر ، وبصفته مزارعا وفلاحا عريقا فى شؤون الفلاحة ، وواقفا تمام الوقوف على حياة الشعب واحتياجاته وأفكاره يعرف كيف يهتم بمصالح مشايخ البـلاد ، وكيف يكتسب حبهم . ولكنه حالمـا يتربع فى الدست يصبح كالقنفذ ، كله شوك ، وعصبيا الى حد عدم استطاعة الصبر على ما فى الادارة من موجب للضجر والملل ، فلا يلبث أن يندفع مع تيار تحرك وتقلب ، كتحرك وتقلب

المصاب بحمى ؛ فينجرح شعوره لكل حيف ، ويصبح يرى فى النصائح ، حتى متى قدّمت له بغاية التأدّب والاحترام ، ضروبا من الاهانات والانتقاص»[(١)] .

على أننا نرى أن نضع ، إزاء ما جاء فى آخر وصف اللورد ملنر هذا لرياض ، ما قاله عنه صاحبا المقتطف ، بعد أن ذاق الرجل كأس المنون ؛ قالا :

« وقد تيسر لنا أن ندرس أخلاقه وصفاته وطباعه عن قرب ؛ وأن نمحص ما يقوله أنصاره فى مدح أعماله ، وخصومه فى ذمها ؛ ونعلم مقدار ما فى أقوال الفريقين من الصواب والخطأ .

فلا ريب عندنا أن الفقيد كان رجلا رفيع الآداب ، صادق الوطنية ، شديد الغيرة على مصر ، والرغبة فى إبلاغ أهلها أعلى غاية فى كل أمر حميد . ولا ريب أنه كان حسن المقاصد ، يحب الخير للناس ، ويحب خيار الناس ، وينفر من شرارهم نفورا ظاهرا لا يخفيه عنهم . وكان لشدّة غيرته على قومه يحسب نفسه مسئولا عن كل مصرى : فيدافع عنه دفاع الأب عن ابنه ، ويوبخه أيضا ، ويعنفه بكلام مؤلم اذا رأى منه ما لا يعجبه ؛ فلذلك كان بعض الذين يوبخهم من كبار الموظفين يخطئون الباعث الحقيقى له على ذلك ، فيستاؤون منه ؛ وربما حقدوا عليه ورموه بالكبر وحب الاستبداد ، وباتوا من خصومه والمتكلمين فى حقه .

ثم إنه كان ، اذا رأى السيئة ، يطلب ازالتها أو اصلاحها بأقرب الطرق التى يدله عليها ذكاؤه الفطرى والادارة التى ألفها واعتادها فى زمانه . فاذا وجد أمامه حوائل وعوائق نظامية ، عيل صبره عليها ، وأراد التخلص منها ، بما اتصف به من شدّة

(١) أنظر : "انجلترا فى القطر المصرى" للورد ملنر من ص ١٥٥ الى ١٥٩

العزيمة وقوّة الارادة . وهــذا ما أوقع الخلاف بينه وبين رجال القانون فى الحقانية والمحاكم ؛ وجعل كثيرين من هؤلاء يرمونه بحب الاستبداد بالأمور وكراهتــه للنظامات الدستورية . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين بعض الأوروبيين الموظفين فى الحكومة وخارجها، وجعلهم يرون رأى رجال القانون فى أفعاله[١] » .

ولخص اللورد كرومر رأيه فى رياض باشا فى خطبته الوداعية ســنة ١٩٠٧ ، حيث قال بعد ذكره نوبار باشا :

« وأذكر أيضا اسم رجل آخر من أرباب السياسة، وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا؛ ألا إنه صديق القــديم المؤتمن صاحب الدولة رياض باشا . اننا أيها السادة فى زمان لا يحتاج فيــه الشاب المصرى الذى يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر؛ ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان . كان (لاسماعيل) باشا، رحمــه الله ، طرق عنيفة فى معاملة الذين لا يطأطئون الرءوس أمامه ، ولا يعنون لهيبته ؛ ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ثلاثين سنة واعترض بكل جرأة على سوء الادارة؛ وأقام الحجة على فساد الأحكام، الذى كان متغلبا على مصر فى تلك الأيام؛ وعلق الجرس بعنق الهر؛ فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيرا ما وقع بينى وبين صديقى ورصيفى القديم خلاف بعد ذلك؛ ولكنى لم أكف قط عن النظر اليه بعين المحبة التى تستحقها صفاته العبقرية[٢] » .

قال صاحبا المقتطف : « وحقيق بلورد كرومر أن يقول هــذا القول عن رياض باشا، لأن رياض باشا كان يثق به ثقة لا يخامرها ريب . قال اللورد كرومر

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر فى أغسطس سنة ١٩١١ ص١١٢

(٢) أنظر : "المقتطف" عينه ص١٠٧

فى كتابه "مصر الحديثة" ان شركة انجليزية تألفت لتشترى سكك الحديد من الحكومة المصرية فى وزارة رياض باشا الأولى . ولما عرض الأمر على النظار، التفتوا الى لورد كرومر — وكان مراقبا من قبل انجلترا — ليروا ما هو رأيه فيه . فقال لهم : «ان الأمر فى يدكم أنتم . فاذا كنتم ترفضون البيع ، فأنا أوافقكم على الرفض ؛ واذا كنتم تقبلون به ، فأنا أبذل جهدى حتى لا تغبنوا فى الثمن» . فقرّ قرارهم على رفض البيع . وبعد أيام طلب منه أن يفض خلافا بين الحكومة المصرية والخواجات جرنفلد الذين أنشأوا مرفأ الاسكندرية ؛ وكان لا بد من أن يوقع رياض باشا شروط الحل التى وضعها لورد كرومر فأخذها ومضى بها اليه وهو لا يصدّق أنه يستطيع أن يوقعها فى ذلك اليوم إذ لا بد من النظر فيها . أما رياض باشا ، فقال له : «هل أنت موافق على هذه الشروط ومقتنع بعدالتها ؟» فقال : «نعم» . فأخذها منه ، ووقعها من غير أن يقرأها لشدّة ثقته به (١) .

ولما ألف لورد كرومر كتابه "مصر الحديثة" تكلم على رياض باشا باسهاب فقال : ان حياته السياسية يمكن أن تقسم الى أربع مدد مختلفة : (الأولى) كناظر وأحد أعضاء لجنة التحقيق فى عهد (اسماعيل باشا) ؛ و (الثانية) كرئيس للنظار فى عهد (توفيق باشا) ، مدّة المراقبة الانجليزية الفرنساوية ؛ و (الثالثة) كرئيس للنظار فى عهد (توفيق باشا) أيضا ، زمن الاحتلال ؛ و (الرابعة) كرئيس للنظار فى عهد (عباس الثانى) .

ففى المدّة الأولى ، ظهر بأعظم مظهر للعالم : فقد سخط مما حل بوطنه من الخراب الذى جره عليه حكم (اسماعيل باشا) ؛ ووقف نصيرا للاصلاح وقفة من لا يهاب أحدا فى سبيل الاصلاح ، أيام كان المصرى لا يجترئ أن يجاهر برأيه ما لم يعرض

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر فى أغسطس سنة ١٩١١ ص ١٠٧ و ١٠٨ .

حياته للخطر وماله للضياع . ومهما كان الخطأ الذى يمكن أن يكون رياض باشا قد ارتكبه فى تقلبه فى الوظائف بعد ذلك ، فلا يبرح من الأذهان أنه أظهر حينئذ شجاعة عظيمة حقيقية ونظرا بعيدا فى العواقب .

وفى أوائل المدّة الثانيـة ، أى مدّة المراقبة الثنائية ، ظهر أيضا كما ظهر فى المدّة الأولى ؛ ورأى فائدة الذين كانوا يشتغلون معه من الأوروبيين ؛ لأنهم وقفوا بينه وبين أرباب الديون الذين كانوا كالذئاب الجائعـة . وكان يعلم من نفسه أنه غير قادر على تخليص الحالة المـالية من التشويش الذى كان فيها من غير مساعدة الأوروبيين . وفى أواخر تلك المدّة عرضت مشكلة لم يقو على حلها . ولم يكن قد انتبه الى أهميتها ، وهي الثورة العرابية . فجرفه سيلها الجارف .

وفى المدّة الثالثة ، خلف نوبار باشا رئيسا للنظار . وفى أوائل هذه المدّة جرت الأمور مجرى حسنا ؛ وهو يمتاز على نوبار باشا بحسن الادارة ، وبمعرفته الأمور الزراعية وأحوال المزارعين . والموظفون المصريون يهابونه هيبة شديدة ؛ ويسهل على المسلمين الخضوع للسلم المتمسك بدينه . لكنه كان شديد التمسك برأيه ؛ فعسر عليه أن يدير دفة السياسة فى زمن الاحتلال واضطرّ الى الاستعفاء .

ولم يتكلم لورد كرومر عن المدّة الرابعة لأن كتّابه لا يتناولها ؛ ثم ودّ لو يكثر فى مصر الوطنيون المتصفون بأسمى المناقب مثل رياض باشا[1] .

نقول : ومن يقرأ أقوال لورد كرومر يفتكر حالا فى مثلين عربيين وهما : "انما يحمد السوق من ربح" ؛ و "كل يغنى على ليلاه" .

(١) أنظر : "المقتطف" المتقدم ص ١٠٨

وقد افتتح زكى باشا ، سكرتير مجلس النظار فى ذلك الحين ، خطبته التأبينية لرياض باشا فى الحفلة التى أحياها ولدا الفقيد لمرور أربعين يوما على وفاته وختمها بالكلام الآتى :

«رجل كرياض — والرجال قليل — فى بلد كمصر، عهده بالحرية قريب؛

رجل كرياض، يفاخر به النيل — ويحق له الفخر — فى هذا العصر الجديد؛

رجل كرياض، نبغ فى عهد (اسماعيل) ، وامتاز فى ذلك الدور بالشكيمة والأثر الحميد؛

رجل كرياض، خدم هذا الجيل الى أن دخل القبر، وهو قدوة الشبان والشيب؛

رجل مثل رياض، وأرجو أن يكون رياض مثالا لكل رجل؛

لا يكفينا أن نرى قومه وأهله يقيمون له حفلة تتلوها الأخرى، وتعززها الثالثة . بل ينبغى لهذه الأمة الناهضة أن يتضافر أفرادها على تخليد ذكراه ، ليكون موته له ولها حياة » .

على أن الأمة لم تنهض، ولا تضافر أفرادها على تخليد ذكراه .

وأما اسماعيل صديق باشا، فان القارئ سيتعرف به معرفة تامة فى الجزء التالى .

البـاب الخامس

العقبات التى اعترضت سبل نفاذ الخطة

إجمـال

ومما زاد فى أهمية تمكن (اسماعيل) من تنفيذ معظم الخطة التى رسمها لنفسه أنه لم يجد السبيل الى ذلك سهلا . فعلاوة على الصعوبات السابق لنا بيانها، التى قامت تحول دونه ودون بلوغه مراميه — وكان لا بدّ فى طبيعة الأحوال البشرية من قيامها : فكان من الممكن إذًا توقعها، واتخاذ العدّة مقدّما للتغلب عليها — فقد اعترضت سبيله عقبات لم تكن فى الحسبان، فاجأه الدهر بها، فبلا مروءته وفضله، واضطرّه الى تحويل همته الشماء، دهرا، للتغلب عليها وازالتها؛ ثم لملافاة أضرارها .

تلك العقبات على نوعين : عقبات طبيعية ، وعقبات أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية .

أما العقبات الطبيعية ، فكوارث أناخت بكلكلها الثقيل على البلاد ، بالتتابع والتوالى .

وأما التى أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية، فالحملات العسكرية المرسلة اضطرارا آونة الى بلاد العرب ، وآونة الى كريت ، وأخرى الى شبه جزيرة البلقان ، لتقاتل هناك، لا فى مصلحة مصر، ولكن فى مصلحة تلك الدولة العثمانية .

وإنا لمبينون ذلك فى الفصلين التاليين .

الفصـــل الأوّل(١)

الكوارث الطبيعية

حار بيني يا نائبات الليالى * عن يمينى ؛ وتارة عن شمالى

١ — حريق الحمزاوى

حريق الحمزاوى

فى احدى ليالى صيف سنة ١٨٦٣ شبت نار عنيفة بالحمزاوى — والحمزاوى ، كما هو معروف ، مجموعة مخازن تشتمل على أهم المستودعات لأنفس البضائع وأثمنها ، لا سيما المنسوجات والأبسطة والطنافس بمصر القاهرة — و بالرغم من الهمة والنشاط المبذولين من رجال الحفظ العام ؛ بالرغم من التطوع ، باخلاص ، المقدّم من أهالى الجيرة وسكان الجهات الأخرى الذين هبوا للمساعدة على إطفاء النيران ، فان هذه لم تخمد إلا قبيل الفجر ، بعـد تعب شديد وجهد جهيد ؛ وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين كما هى الحال الآن ، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت بعد الى القاهـرة . فبلغت الخسائر جملة ملايين من الفرنكات — وكان المليون الفرنكات فى ذلك العهد قيمة تعادل نيفا وعشرة أمثاله الآن .

فمدّ (اسماعيل) يد المساعدة من صندوقه الخاص الى أكثر المنكوبين بؤسا ؛ ثم اسـتدعى التجار الذين أضرّ بهم ذلك الحريق وأقرضهم عدّة ملايين بدون فوائد ؛

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر القديمة والحديثة" لاودسكلكى ، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لسانتى ، و"الكافى" لميخائيل بك شاروبيم ، و"الكولرا فى مصر" لكولوتشى بك ، و"محاضر جلسات مجلس ادارة الانتندنس سانيتير للقطر المصرى" لكولوتشى بك أيضا ، و"التوفيقات الالهامية" لمختار باشا المصرى ، و"رسائل الليدى جوردون دف ومصر" لرونيه .

وأمهلهم عشر سنوات لردّها . فنجى بذلك من الخراب والافلاس التجار الغربيين أنفسهم الذين كانوا أهم دائنى التجار الوطنيين المحروقة بضائعهم . وقلد الكل منة استحق عليها ، بجدارة ، الثناء والشكر العامين[1] .



٢ — وباء المـاشية والخيل

وباء المـاشية والخيـل

وكان قد انتشر فى النمسا وإيطاليا فى السنة عينها وباء اجتاح المواشى بكيفية مروّعة فانتقلت عدواه الى مصر بعوامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التى أمر (اسماعيل) باتخاذها بكل دقة واعتناء لمقاومة تلك العدوى ومنع تفشيها ، انتشر الداء الوبيل ، كأنه الطاعون الأسود الفظيع ، الذى أهلك الانسان والحيوان والطير فى أيام السلطان حسن ، صاحب المسجد الأفخم فى القاهرة ، وعمّ جميع البلاد شرقا وغربا ، ولم يترك بلدا إلا وحل فيه ، ولا قرية إلا ودخلها . واستمر يفتك بمواشى القطر ، ويشتدّ شدّة بالغة ، نيفا وسنة ، حتى بلغ عدد ضحاياه عدّة مئات من الألوف ، وكاد يفنى جميع البقر . فقل اللبن والسمن ، ثم انقطعا ، وبلغت الحاجة اليهما أقصاها ، وأكل الناس الدهن والزيت .

فبذل (اسماعيل) جهده لوضع حدّ لتلك المصيبة ، وتخفيف ويلات نتائجها . فبعث واستحضر من البـلاد المجاورة ، لا سيما من الأناضول ، كميات عظيمة من السمن ، وفرّقه على الفقراء مجـانا : فكانوا ، وهم فى ضجيج وجلبة يصمان الآذان ، يتزاحمون على " الوكائل " ومخازن التوزيع التى خصصت لتفريقه بالأخطاط بالرغم من أنه لم يكن ممـا ترتاح اليه نفوس معتادى السمن المصرى ، وأن جانبا منـه كان

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكلكى ص ٩ ، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لسانى ص ١٨

ردىء الرائحة، نتنها ؛ ولا يزال كثيرون من الطاعنين فى السن يذكرون أمامنا كراهة رائحته باعتبار أنه مستخرج من لبن الماعز . واستمرت الحال هكذا أياما عديدة[١] .

واستحضر كذلك من البلاد الأجنبية عددا كثيرا من المواشى ، وباعها للفلاحين بأوفق الأثمان لهم . واذ لم يكف العدد المجلوب لسدّ العجز المسبب عن الوباء ، جلب جانبا كبيرا من الآلات البخارية ، لتنوب قواها العاملة عن قوة الثيران وحيوانات الفلاحة الأخرى التى ذهب الوباء بأعمارها . ولو كان هناك سكة حديدية تصل ما بين مصر والسودان ، لأمكن المجىء بالمواشى من هذا القطر بسهولة ، ولما وقعت وطأة ذلك الطاعون البقرى على البلاد المصرية بالشدّة التى عهدت ، وكلفت (اسماعيل) نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات[٢] !

ثم مضت الأيام وانقضت حملة الحبشة الأخيرة . فتلاها وباء أصاب الخيل وحيوانات النقل كالجمال والحمير والبغال ، ربما انتقل اليها من الحبشة عينها أو أصابها عن طريق العدوى من زميلاتها التى اشتركت فى تلك الحملة المشئومة ولم تمت فيها ؛ ولكنها أصيبت بذلك الداء بسبب المشقات المروعة التى احتملتها ؛ وعادت وهو كامن فيها الى القطر[٣] .



٣ — الكوليرا

الكوليرا

وبينما كان نوبار ، بعد أن عهدت اليه وزارة الأشغال العمومية والزراعة المنشأة حديثا فى أوائل سنة ١٨٦٥ ، يهتم اهتماما فائقا بتصليح السكك الحديدية وإعادة

(١) أنظر : "الكافى" لميخائيل بك شاروبيم ص ١٤٠ ج ٤

(٢) أنظر : "مصر" لمالورتى ص ١٤١ رقم ١٥ فى بيان المنصرف .

(٣) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى ص ٤٨١

النظام الى أعمالها ، وفى إتمام جزء ترعة المـاء العذب (الاسماعيلية)، الواقع بين مصر والوادى ، تسكيتا لإلحاحات المسيو دى لسبس على الحكومة المصرية بعملها طبقا لمـا حكم به الامبراطور نابوليون الثالث ؛ وكان (اسماعيل) يمدّه بكل ما فى وسعه ، ويعمل فى الوقت عينه على انماء ثروته الخصوصية مذ أصبحت ، بمفعول تحـديد مرتبه السنوى ، منفصلة عن الخزينة المصرية — فيبذل مفتشو مزروعاته ، لا سيما اسماعيل صديق ومحمد عكوش[1]، من المجهود وتفتق الذهن والتفنن فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم ما جعل خمس أطيان القطر الجيدة ملكا له ، اذا بنبأ وجفت له القلوب طيره البرق الى أنحاء العالم بأسره ووقع من مصر، على الأخص، موقع السوء الذى تتطير له الأرواح . ألا وهو نبأ ظهور الكوليرا فى مكة المكرمة .

وانما تطيرت الأرواح لأن الكوليرا، الوباء الفظيع المهلك، كانـ قد زار مصر فى المـاضى زيارات متعدّدة : زارها فى يوليه سنة ١٨٣١ ، وفى يونيه سنة ١٨٤٨ ، وفى يوليه سنة ١٨٥٠ وفى يونيه سنة ١٨٥٥ ؛ وترك فيها عقب كل زيارة من الآثار المخيفة والدمار ما كان جديرا بأن يجعل المخيلات ترتعد ، والقلوب تخور لذكره .

ففى سنة ١٨٣١ — ولم يكن يعرف قبلها ، وقد دار فيها المعمور كله ، وفتك به فتكا ذريعا ، وافترس ضمن ضحاياه كازمير پيربيه ، كبير وزراء لويس فيليب ، ملك الفرنساويين ؛ ووصف أوچين سى فى "اليهودى التائه" ، روايته الكبرى ، مقدار اتساع بطش ذلك الداء الرهيب وصفا مرعبا — فان (محمد على) — وقد أقلقتـه

(١) والد حضرة صديق الفاضـل محمود عكوش بك سكرتير لجنة حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف وسـلالة صالح أغا أق قوش زعيم الألبـانيين الذين قضوا على المماليك فى مجزرة القلعة الشهيرة سنة ١٨١١ ؛ وانى أغتنم هذه المناسبة لأقدم له جزيل شكرى على البيانات والرسومات والمستندات التى أمدّنى بها وكانت من خير ما ساعدنى على تحرى أمور شتى وتدوينها .

شدّة وطأة الوباء، وأخافته بالأخص على تجهيزاته وتعبيئاته الحربية — أقبل يبحث فى طرق لمقاومته وابادته .

فأشار عليه المسيو ميمو، قنصل فرنسا العام ، بانشاء إدارة صحية تنظر فى ذلك ، وتقوم بشؤونه . فكلف (محمد على) بالمهمة جمهورا من الأطباء الأجانب . فقاموا بها، وكوّنوا الادارة المطلوبة فى سنة ١٨٣١ عينها ودعوها "الانتندانس سانيتير" ؛ فألحقت بالادارة المحليـة ، وجعلت تحت رياستها ؛ وعهد الى هـذه الإدارة تنفيذ قراراتها .

وكان رئيس "الانتندانس" يعرض على الأمير أسماء الأطباء والعمال المطلوب تعيينهم فيها ؛ فتصدر الارادة السنية بتعيينهم؛ و يناط بكل منهم عمل يرفع تقاريره عنه الى رئيسه، مباشرة؛ وهذا يخبر بما يرى من كان أعلى منه؛ وهكذا بالتدريج الرسمى، حتى تبلغ المكاتبات الرئيس الأسمى .

وأقبل القناصل يعضدون تلك الهيئة الصحية : بجعل كل منهم مندوبا لديها، يحضر اجتماعات مجلسها، نائبا عن جنسيته، و يتداول مع أعضاء ذلك المجلس فى الاجراءات الواجب اتخاذها . على أن القرارات كانت بأغلبية الأصوات .

وامتازت الحكومة الفرنساوية، رغبة منها فى المحافظة على سلامة سواحلها التى على البحر الأبيض المتوسط من أن تتطرق اليها الأوبئة ، بايفاد أطباء خصوصيين من لدنها الى الأسكلة الشرقية، لا سيما بمصر، ليراقبوا فيها الأحوال الصحية و يخابروا وزير التجارة الفرنساوية رأسا بكل ما يرونه ذا أهمية من الطوارئ . فلم يعد يسوغ لأى مركب، مهما كانت جنسيتها، أن ترد ثغرا فرنساويا إلا اذا كان لديها إذن صحى من الطبيب الفرنساوى المقيم فى الثغر الشرقى الذى بارحته .

هؤلاء الأطباء الفرنساويون كانوا بمصر ، يحضرون جلسات مجلس ادارة "الانتنداانس" ومداولاته ، ولهم حق التصويت فيها .

فلم يمض على انشاء تلك الادارة الصحية عهد قصير حتى ظهرت نتائج جهودها فأنشئت "العازاريتات" (وهى التى يقال لها بالطليانية "لازارتى" (Lazzaretti) فقلبها الأهلون الى " مازاريطا ") فى الاسكندرية ودمياط والعريش والسويس . وأكبرها كلها عازاريتة الاسكندرية : فانها ، علاوة على استكمالها جميع ما يلزم للغرض الذى أنشئت من أجله ، كانت تسع من ألف ومائتين الى ألف وخمسمائة شخص ، ونيطت ادارة كل منها بطبيب ومساعدين ، وأفرد فى كل عازاريتة محل للبضائع الواردة من البلاد الموبوءة ، لتطهيرها فيه قبل التصريح لها بدخول القطر .

وعينت مدد مختلفة لحجز السفن القادمة من الأقطار المشبوهة ، فى عرض البحر ، تحت المراقبة ، حتى يثبت خلوها من إصابات وعدوى . فجعلت خمسة أيام للسفن السليمة ، مع عدم إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها فى العازاريتة ، وأما المراكب غير السليمة فقرّر حجزها عشرة أيام ، مع إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها ، إلا ما كان غير صالح منها للتنزيل ، لأجل تطهير الكل .

وعملت الحكومات التى تلت حكومة (محمد على) على تحسين الأحوال الصحية فى القطر : فأعدمت ، باشارة "الانتنداانس" وتنفيذا لقراراتها ، أهم الأسباب التى كانت الأوبئة تنشأ عنها : فأبطلت الجبانات التى كانت داخل القرى والمدن ، بجانب المساكن ، بل داخل المساكن عينها ، أحيانا ، ونقلت الى مسافات بعيدة عنها ، وروقبت أمور الدفن مراقبة دقيقة ، منعا لعدم تعميق اللحود والقبور تعميقا كافيا ، وعدم قفلها قفلا محكما ، ومنع انشاء المحلات المقلقة والضارّة بالصحة بالقرب

من المساكن ، وردمت البرك التى كانت موجودة بكثرة فى المدن والقرى ، وسوّيت بالأرض تلال أقذار كان الانسان يجدها لدى كل خطوة فى القطر ، ونقلت بعيدا عن المأهول ، وحتم الاعتناء بأمور النظافة اعتناء تاما ، فى المدن والريف ، على قدر المستطاع ، وروقبت نقاوة المأكولات ، وأقيم أطباء مجانيون فى الأحياء المختلفة ، وأنشئت مستشفيات فى المدن الكبرى ، وجعل اللقاح الجدرى إجباريا ، وخصص الأطباء لإجرائه مجانا[1] .

على أن هذا جميعه لم يتم إلا بالتدريج ، ولم يجر معظمه إلا فى عهد (اسماعيل) وبفضل همته . فكان أكثر الوقايات الصحية المألوفة الآن لدينا لا يزال ، والحالة هذه ، مجهولا فى سنة ١٨٦٥ ، وكانت الأوبئة ، اذا ما تفشت ، فتكت بالأعمار فتكا ذريعا ، وصعب على القائمين بالشؤون الصحية تلافى أمرها واستئصال شأفتها .

غير أن الصحة العمومية فى القطر كانت ، حتى آخر مايو من تلك السنة سنة ١٨٦٥ ، جيدة جدّا . ونسبة الوفيات فى ٢٦ مايو عينــه كانت ٢٦ ١/٤ فى الألف ، وزيادة المواليد على الوفيات ٣٦ ٣/٤ فى الألف ، وبلغت هذه الزيادة فى عشر سنوات ٤٣٩٦٦٤[2]

ومن جهة أخرى فان مقاتلة الطاعون البقرى كانت قد أفضت الى القضاء على ذلك الوباء ، لدرجة أنهم أبطلوا فى ٢٤ مايو الكشف على المواشى الواردة الى القطر . فما قيل من أن أهل مصر والاسكندرية كانوا يشربون مياها خضراء تذوب فيها أكوام مواد حيوانية ميتة كذب بحت ، وكذب كذلك ما زعمتــه جريدة افرنجيــة

(١) أنظر : "الكوليرا بالقطر المصرى" لكولوتشى بك ص ٨

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٩

بالاسكندرية من أن جثث التماسيح الميتة كانت تغطى شواطئ النيـل التى كانت تحرسها فى السابق — كأن التماسيح كان أبدا شأنها حراسة ضفاف النيل !

فما طار ، إذا ، نبأ ظهور الكوليرا بمكة إلا وأصدر (اسماعيل) أمره : فأرسلت الادارة الصحية مندوبين اليها ، للوقوف على حقيقة الحال هناك ، وموافاة رجال الحكومة المصرية بالأخبار .

ولكن المرض كان قد تلاشى من المدينة الحرام بمغادرة الحجيج لها . فتعقب المندوبان الحجاج وما افترقوا عن ملاحظتهم لحظة . ولكن نقاوة هواء البحـر كانت سببا فى أنه لم تظهر على ظهور البواخر اصابات مطلقا . فأدّى ذلك الى عدم حجـز الحجاج فى محجر السويس، والتصريح لهم بالذهاب الى الاسكندرية ، ليسافروا منها الى بلادهم . فجهزت الادارة قطارات خاصة سريعة ، نقلتهم الى الاسكندرية ، بدون أن يختلطوا بالأهالى، وأنزلتهم فى محجر المكس تحت المراقبة .

ولكنه حدث ، لسوء الحظ ، أن بعض الشيالين فى مصلحة سكة الحديد ، من قاطنى حىّ كوم الشقافة بالاسكندرية ، اختلطوا بهم لقضاء حاجاتهم . فما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ — وهو يوم مشئوم ، لأنه فى مثله من سنة ١٨٨٢ وقعت بالاسكندرية عينها المذبحة التى أكسبت الثورة العرابية المدنية صبغة الحركة الدينية التعصبية ، فأدّت الى تداخل الدول الغربية ، لا سيما انجلترا ، فى الشؤون الادارية المصرية ، تداخلا لم يعد فى الامكان ازالته بالتى هى أحسن ، وأفقدت العالم الغربى القليل الذى كان لديه من ثقة فى مقدرتنا على التجرّد ، فى ارادة شئون بلادنا ، من مؤثرات القرون الدينية علينا ، تأثيرا يخرجنا عن المضمار الذى تجرى المدنيـة الحديثة شوطها فيه — ما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ إلا وظهرت الاصابة الوبائية الأولى

بناحية كوم الشقافه ؛ وتلتها فى الحى عينه أربع إصابات فى ١٢ يونيه ؛ واثنتا عشرة إصابة فى ١٣ يونيه ؛ وأربع وثلاثون إصابة فى ١٤ يونيه ؛ وثمان وثلاثون إصابة فى ١٥ يونيه .

فهلعت قلوب الاسكندريين ، واستولى عليهم الرعب . فزاد ذلك الطين بلة ؛ وبعد أن كان عدد الاصابات قد انحط فى ١٦ يونيه الى ٣٤ ، عاد فوثب مرة واحدة ، وظهرت ثلاث وخمسون اصابة فى ١٧ يونيه ، منتشرة فى عموم أنحاء المدينة ؛ وبدت على الأخص فى بيوتها وشوارعها وأحيائها القذرة .

وكان الدكتور كولوتشى بك رئيس "الانتندانس سانيتير" قد أخطر هذه الادارة بظهور الوباء ، منذ يوم ١٢ يونيه . فهبت واتخذت الاحتياطات اللازمة ، وعرضت نفاذها على الحكومة المحليـة ؛ فقامت به خير قيام ؛ وأخطر كولوتشى بك القناصل بالقرارات المتخذة ، وطلب منهم المساعدة . فأبدوها بكل ارتياح ونشاط . فنظفت المدينـة بسرعة ، ورشت الشوارع بغزارة ، بل غسلت عدّة مرات فى اليوم ؛ وأتلفت كل المأكولات التى اعتبرت غير صحية ؛ وشدّدت المراقبة على المواد الغذائية عموما ؛ وأنشئت سـتة مكاتب اسعاف اشتغل العمال فيها ليلا ونهارا ، بالمناوبة ، وبدون انقطاع . ولم يأل أطباء الحكومة والأطباء الأجانب المتطوعون معهم ورجال "الانتندانس" جهدا فى القيام بواجباتهم ، حتى استحق جميعهم ثناء الصحافة والعموم عليهم .

غير أنه تعذر فى بادئ الأمر إنقاذ المصابين من الموت — لأن الاصابات كانت صاعقية — ولا أمكن حصر الوباء ، بالرغم من كل الاحتياطات التى اتخذت ، ولو أن

عدد المصابين فى البيوت والشوارع والأحياء التى استعملت فيها الوسائل الصحية ، بحكمة واستمرار ، كان قليلا بالنسبة لغيرها .

فبعد أن كان الكوليرا ، لغاية ١٧ يونيه ، قاصرا على الاسكندرية ، لا يفارقها ، سرى فى ذلك اليوم ؛ فأصيب به فى أبى قير بحرى ، وفى طنطا امرأة ، قدما الى البلدين من الاسكندرية ؛ وظهرت أعراضه فى مصر على ستة أشخاص : منهم خمسة قادمون من السويس ، وواحد من الاسكندرية .

ثم تفشى بسرعة غريبة بمصر السفلى والوسطى ؛ وانتقل أخيرا الى بعض أنحاء الصعيد ؛ ولوحظ أنه أصاب ، على الأخص ، البلدان والبيوت الواطئة . فبينما أفقد من قريتين متجاورتين مبنيتين على أرض تستوى مع المحمودية عشر سكانهما ، فانه لم يصب إلا واحدا فقط من أهالى بلدة أبى طاحون الستمائة . وكان أعصب أيامه يوم ٣ يوليه بالاسكندرية ، وبلغت الوفيات فيه ٢٢٨ ؛ ويوم ٥ يوليه بمصر ، وبلغت الوفيات فيه ٤٦٨ ؛ ويوم ٢٩ يونيه برشيد ، وبلغت الوفيات فيه ٢٧٩ ؛ ويوم ٥ يوليه بدمياط ، وبلغت الوفيات فيه ١٧٢ ؛ ويوم ٧ يوليه بالمنصورة ، وبلغت الوفيات فيه ٣٥ ؛ ويوم ٢٤ يونيه بطنطا ، وبلغت الوفيات فيه ٩٦ ؛ ويوم ٢٧ يونيه بالزقازيق ، وبلغت الوفيات فيه ١٠٥

وأما متوسط الوفيات يوميا به فقد كان ٥٧ ٢/٣ فى الألف بالاسكندرية ؛ و ٦٥ ٢/٣ فى الألف بمصر ؛ و ٥٤ ٪ فى الألف برشيد ؛ و ٤٥ ٢/٣ فى الألف بدمياط ؛ ولكن متوسطها فى مدّة اشتداده كان من ٦٥ الى ٧٠ وفاة يوميا . ومدّة الزيادة هذه استمرت من ١٧ الى ١٨ يوما فى الاسكندرية وغيرها . ثم وقف المرض على الفتك بعدد محدود ، أى من ٣٥ الى ٤٠ ٪ من المصابين ، مابين عشرة أيام وأحد عشر يوما ؛

وأخذ بعد ذلك يخف وطأة، من عشرين الى خمسة وعشرين يوما؛ فلم يعد يموت من المصابين سوى من ١٥ الى ٢٠ فى المائة؛ وكثيرا ما كان المصاب يشفى من تلقاء نفسه، وذلك فى عموم القطر تقريبا .

على أن جهود الادارة الصحية لم تفتر لحظة عما كانت عليه فى أول يوم، بل زادت على ما كانت مع ازدياد المرض؛ ففرضت على مراكب البريد ذاتها حجرا صحيا مدّته خمسة أيام، بما فيها يوم السفر؛ وأخضعت كل من فيها لزيارة طبية يومية . هذا اذا كانت سليمة؛ وأما اذا كانت مراكب حدثت عليها اصابات فى مدّة السفر فالحجر كان ثمانية أيام عقب يوم الوصول؛ واذا حدثت على ظهرها اصابة جديدة فى هذه المدّة ضربت عليها ثمانية أيام أخرى . كذلك لم يكن يسمح لأى مركب، بخارية كانت أم شراعية، أن تدانى الموانى والثغور إلا بعد قضاء مدّة الحجر المفروضة . وأما البضائع التى كان لا بد من انزالها وتصريفها فى الحال، لئلا تتلف، فكانوا ينزلونها فى ما عونات ويطهرونها تطهيرا شاملا، ثم يسمحون لها بالدخول الى القطر .

ومع ذلك فان فريقا من الرأى العام وجد أن الادارة لم تقم بكل واجبها؛ فحمل عليها فى بعض الجرائد حملات منكرة، أدّت الى زيادة الهلع والخوف اللذين كانا قد عما العاصمتين المصريتين وبعض مدن الريف الكبرى، منذ أن انتشر خبر الاصابات الأولى؛ وأوجبت نزوح الكثيرين من أهل البلاد الى الخارج، حتى لقد قدر أن عدد الذين هجروا القطر ما بين ١٢ يونيه و ١٥ يوليه بلغ نيفا وخمسة وثلاثين ألفا : أى أنه قد سافر كل من استطاع الى السفر سبيلا .

وكان (اسماعيل) قد عزم على السفر الى أوروبا فى ذلك العام، قبل أن تظهر أخبار مطلقا عن الوباء . فلما ظهرت، تشدّد كل التشدّد فى انفاذ الوسائل الصحية

وتعميمها، لكيلا يقضى عليه تنفيذ عزمه بترك الحالة الصحية فى القطر مضطربة، سائدا عليها الخوف . ولكنه لما وثق من أن أوامره نفذت كلها، وأنه لم يعد على مسئوليته غبار، فوّض الى شريف باشا قائمقامية القطر فى مدّة غيابه، والى نوبار باشا أمر الاهتمام الكلى بمقاومة الوباء والقضاء عليه؛ وأقلع فى صباح اليوم الرابع عشر من شهر يونيه من الاسكندرية على ظهر يخته "المحروسة"؛ وبعد أن قضى مدّة يتجوّل بين جزر البحر الأبيض المتوسط، ويتنزه فى عرضه، مستنشقا نسيمه العليل، نزل بمرسيليا، وتوجه منها الى فيشى للتطبب بمياهها .

فاتخذت الألسنة النمامة سفره فى تلك الظروف ذريعة للطعن عليه؛ واتهمته فى بعض الجرائد الفرنجية فى القطر المصرى وخارجه بأنه انما سافر لشدّة خوفه من العدوى، وشدّة حرصه على حياته الثمينة! مع أن تلك الألسنة كانت تعلم حق العلم أنه لم يكن بالجبان، ولا اشتهر عنه الخوف من الخطر؛ ولو أنه لم يلجأ فى اثبات شجاعته الى ما عمله (محمد سعيد باشا) سلفه، ليقيم الدليل عليها .

نادرة (لسعيد)

فانه يروى عن ذلك الوالى، الغريب الأطوار، أنه أمر ذات يوم بتكديس بارود جاف على جانبى طريق ضيقة، مسافة طويلة؛ ثم أوقد شبكه، وألزم حاشيته وشانئى شجاعته باشعال شبكاتهم أيضا؛ وسار بهم، متنزها على تلك الطريق، وهو يدخن وهم يدخنون؛ وقد أنذر بالعقاب الشديد كل من وجد شبكه مطفأ عند البلوغ الى نهاية الطريق . وما زال ينقل خطواته عليها ببطء كلى حتى بلغ آخرها . وكانت شرارة واحدة، تطير عن أحد الشبكات وتسقط على ذلك البارود المتكدس، كافية لتنسف تلك الطريق بمن عليها نسفا[1] .

(١) ـ أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر، ص ٢٨ ج ١ .

على أن لا (سعيد) ولا (اسماعيل) كانا فى حاجة الى إقامة الأدلة على شجاعتهما . فان المثل السائر يقول "هذا الشبل من ذاك الأسـد" وأيضا "ابن الوزّ عوّام" ؛ فكيف يكون ابن (محمد على) وابن (ابراهيم)، بطلى أبطال الشرق الحديث، جبانين؟

وأما السوقة والعامة فانهم شرعوا يرون فى تعاقب المصائب ، الطبيعية على مصر، بعد زيارة السلطان عبد العزيز لهـا ، دليلا على ما كانوا يعلنونه من توقعهم إياها ؛ ارتكانا على أراجيف المرجفين من ضرابى الرمل ، وقرّائى المقـدور على صفحات النجوم وصفحات الورق ؛ فكثرت ، والحالة هذه ، المخاوف ؛ وهلعت الأفئدة ؛ وأصبح المعتقدون فى آرائهم السخيفة هذه ، كلما مس البلاد ضر أو اشتدّت عليها شدّة ، يقولون لمن شاء أن يسمعهم : «أرأيتم كيف يتحقق كلامنا ويصدق حدسنا؟» [1] .

وبعد أن أقام الوباء ستين يوما ، أخذ ابتـداء من ١٣ أغسطس يتناقص شيئا فشيئا حتى إذا كانت أوائل سبتمبر تلاشى وزال ، كعادته فى المرات الأخرى التى حل فيها على القطر ضيفا ثقيلا . فكان جملة من مات به من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ؛ ومن الأقباط ٢٦٣ ؛ ومن الفرنج ١٦٥ ؛ وذلك غير ٦١٠٤ أشخاص توفوا إبان فتكه بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر فى أثناء اقامته ١٢٤٢٩ شخصا .

ولم يفتر أستاذ الكيمياء بمدرسة الطب، طول مدّة الوباء، يجرى اختبارات طقسية يوميا، ليقف على مقدار تأثير درجة الحرارة الجوّية على كثرة انتشاره أو قلته . فثبت لديه أن القيظ الشديد يساعد على زيادة فتك مكروبه فقد لوحظ أن أشدّ الأيام هولا كانا يومى ٣ و ٥ يوليه ، وقد بلغت درجة الحرارة فيهما أعلاها ، وازدادت سخونة

(١) أنظر: "الكافى" ج ٤ ص ١٤٠

الهواء ، بمـا هب عليه من ريح سموم ، الى حدّ غير معهود — وأما برودة الطقس وانحطاط درجة الحرارة فما يوجب انحطاط همة ذلك المكروب و يساعد على زواله[1] .

وأكبر دليل على قيام الادارة الصحية والحكومة المحلية بواجباتهما ، القيام الحق ، هو كثرة و رود السائحين والزائرين الغربيين الى القطر فى هذا العام ، عام سنة ١٨٦٥ ، فقد بلغ عددهم ٥٠٣١٧ سائحا ؛ ولم يكن يبلغ نصف ذلك فى السنوات السابقة . فلو أن الانتقادات والمخاوف كانت فى محلها ، لأحجم جمهور هؤلاء عن المجيء الى بلادنا .

***

طغيان النيل وعجزه والغلاء والمجاعات

٤ — طغيان النيل وعجزه وما نجم عن ذلك من غلاء ومجاعات

وكأن هذه البلايا لم تكن كافية لإحراج الصدور واستنفاد الأموال : فان فيضانات النيل فى كل سنى ملك (اسماعيل) تقريبا ، خرجت عن طور المألوف ؛ وأخذت ، تارة تزيد على المطلوب زيادة فاحشة ؛ وطورا ، تقل عنه قلة محرقة .

ففى سنة ١٨٦٣ مثلا ، بلغ ارتفاع النيل خمسة وعشرين ذراعا وثمانية قراريط . فهدّد القطر برمته بدمار عاجل محقق . ولولا أن (اسماعيل) — كأنما أوتى علم الغيب — كان قد سبق واتخذ الحيطة لذلك ، منـذ تبوّئه العرش ، بمـا أصدره من الأوامر المشـدّدة على المديرين بالاسراع فى إنهاء الأشـغال اللازمة لحفظ الجسور ، حفظا فعالا بحيث تكون على أتم ما يرام وقت الفيضان — وكثيرا ما كانت تهمـل تلك الأشغال فى السابق ، فتصاب الزراعة والقرى بمضارّ جسيمة حتى فى السنوات ذات الفيضان العادى — لحلت بالبلاد والعباد مصيبة تتضاءل أمام جسامتها كل مصيبة

(١) أنظر : "الكوليرا فى القطر المصرى" لكولوتشى بك .

طبيعية أخرى . ولكن الاجراءات التي كان قد أمر بعملها قاومت ضغط النيل الى أن بلغت زيادته الارتفاع العادى وفاقته قليلا . غير أن الزيادة استمرت مطردة اطرادا غريبا . فرأى (اسماعيل) وجوب إجراء أشغال تقوية أخرى فى الجسور . وحضر عملها بنفسه، لئلا يهمل أحد شغلا نيط به . فحفظت البلاد بذلك من الغرق[1] .

ولكى يثبت الأمير الاطمئنان فى قلوب رعيته ، لم يحجم عن الذهاب بنفسه لافتتاح خط سكة حديد طلخا — وهو خط يحاذى جانب عظيم منه النيل — غير أنه حدث ، بعد وصوله الى طلخا بقليل ، أن الحاجز الأكبر انهار، وتدفقت مياه النهر منه بغزارة، وهددت الجيرة كلها . فأمر (اسماعيل) حالا باتخاذ الاحتياطات، وإجراء التصليحات والترميمات اللازمة . فلم تمض ثلاثة أيام إلا والحاجز قد أعيد الى حالة من المتانة خير من الأولى .

ثم اتفق بعد يومين أن جسرا آخر عند كفر الزيات انهار أيضا : فغرّقت مياه النيل البلد وجملة نواح مجاورة؛ وجرفت خط السكة الحديدية أو كادت . ولكن بفضل عناية الأمير لم يمت أحد من الناس ولم تهلك ماشية مطلقا . وذلك لأن (اسماعيل) كلف الجند ورجال حاشيته، بما فيهم أصحاب الرتب والألقاب، بالعمل على رتق الخرق وسدّ الثغرة ، وقدّم للمحتاجين كل أنواع الاسعافات التى استدعتها حالتهم من خيام ومأكولات وملابس[2] .

وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف القضاء على جانب عظيم من المغلّ : فارتفعت أسعار الحنطة والذرة ارتفاعا فاحشا ، طار بسببه غلاء شديد، أوجب ارتفاع عموم

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكلكى ص ٢٤ وما يليها .

(٢) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكلكى .

أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا مخيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة، واشتد الطلب : فلم يجـد الفقراء له أثرا لا فى سواحل بولاق ولا فى مصر القديمة ، ولا فى جميع رقع الغلال الأخرى . فضجوا وعجوا؛ وكثر طواف النساء فى الأسواق يحملن المقاطف، لعلهنّ يجدن من يبيعهنّ قمحا أو دقيقا .

فلما علم (اسماعيل) بما عليه الناس من الضر، هاله الأمر وأزعجه ؛ ورسم بجلب القمح والدقيق من البلاد الخارجيـة ؛ فأتى بشئ كثـير منهما ، وفرّق على الوكائل وجهات الرقع ؛ ورتب للبيع وقتان فى الصباح والمساء ؛ ونودى فى الناس بذلك . ففرحوا وتزاحموا على أبواب محال صرفه تزاحم الجياع . واستمروا على هـذه الحال شهرين وبضعة أيام، حتى تواردت الغلال من الأقاليم القبلية، وملأت مخازن التجار وأشوان الدولة، وعمّ الوارد منها الأقاليم البحرية[1] .

على أن النيل عاد الى الطغيان سنة ١٨٦٦ : فبلغ ارتفاعه نيفا وخمسة وعشرين ذراعا وأربعة عشر قيراطا . فعادت ويلات سنة ١٨٦٣، وزادت شدّة . وكان ذلك هو العام الذى فاز (اسماعيل) فيه بحصر إرث العرش المصرى فى الابن البكرى فالابن البكرى من ذريتـه؛ فأبى أن يشوب كدرعام أفراحه . لذلك بذل قصارى جهده فى منع كل غرق وخراب عن البلاد وساكنيها ؛ وما فتئ ، كالمرة الأولى ، متنقلا فى جهات القطر، لا سيما فى الصعيد، مراقبا بنفسه شؤون المحافظة على الجسور، حتى تمكن من درء شر جسيم .

وأما فى سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل فى فيضانه، ولم يبلغ أقصى ارتفاع مياهه سوى تسـعة عشر ذراعا وثلاثة عشر قيراطا . فنجم عن ذلك أن ثمن أراضى الوجه القبلى

(١) أنظر : "الكافى" ج ٤ ص ١٤٠

بق شراق ؛ وأنه وقع غلاء شديد فى البلاد ، دل عليـه ارتفاع أسعار النقود : فان الجنيه الانجليزى — وقد كان فى سنة ١٨٦٦ يساوى ١٧٦ قرشا من العملة الدارجة ؛ وفى سنة ١٨٦٧ ، ١٨٥ قرشا ، أصبح فى سنة ١٨٦٨ يساوى ١٩٢ قرشا ؛ والجنيه المصرى — وقد كان فى السنتين السابقتين يساوى ١٨٤ و ١٨٩ قرشا ، أصبح يساوى ١٩٧ ؛ وأما البنتو (القطعة ذات العشرين فرنكا) فأصبح يساوى ١٥٢ قرشا ، بعد أن كان فى السنتين عينهما يساوى ١٤٢ و ١٤٧ ؛ كذلك أصبح الجنيه المجيـدى يساوى ١٧٢ قرشا ، بعد أن كان يساوى فى سنة ١٨٦٧ ، ١٦٦ قرشا ؛ وفى سنة ١٨٦٦ ١٦١ قرشا[1] . وبينما الناس ينتظرون أن يعوّض عليهم الفيضان التالى المضارّ التى لحقت بهم من جراء قلة الفيضان السابق ، اذا بمياه النيل قد ارتفعت فى سنة ١٨٦٩ ارتفاعا فاحشا ، وبلغ علوّها نيفا وستة وعشرين ذراعا وقيراطا . فغرقت السواحل ؛ وتلف كل الزرع الذى عليهـا ؛ وانهارت الجسـور ؛ وهدّد القطر جميعه بالغرق . وكان (اسماعيل) قد اتفق مع المسيو فردينان دى لسبس على أن يكون فتح ترعة السويس للملاحة والتجارة العالميتين فى نوفمبر من ذلك العـام ؛ فرأى أن أقل تهاون يبدو من حكومته فى أمر مقاومة مهاجمـة ذلك الفيضان المريع يؤدّى حتما الى إفساد مجرى الحفلات الفخمة العتيدة ؛ ورأى أنه يجدر بهمته إذا أن تهب لمقاتلة همة المياه ، والتغلب عليها . فأصدر الأوامر المشدّده الى جميع المديرين ومأمورى المراكز بعدم مفارقة الجسور ، لا نهارا ولا ليلا ، والعمل باستمرار على تقويتها وتعليتها ، وسرعة تصليح ماينهار منها ، وملافاة المضارّ الناجمة عن الانهيار . واغتنم فرصة سياحته على النيل مع الامبراطورة أوجينى ، فى أوائل أكتوبر ، لمراقبة تنفيذ أوامره بنفسـه ،

(١) أنظر : "التوقيعات الالهامية" لمحمد مختار باشا المصرى ص ٦٤٣

حتى تسنى له انقاذ البلاد من تلك المصيبة المدلهمة ؛ ولو أنه لم يستطع تخليصها من براثن الغلاء ، الذى تلا حتما ذلك الفيصان الطاغى ، ورفع سعر النقود فأصبح الجنيه المصرى يساوى ٢٠٣ قروش ، والانجليزى ١٩٩ قرشا ، والبنتو ١٥٨ قرشا ، والمجيدى ١٧٩ قرشا ، والمجر ٩٥ قرشا بعـد أن كان يساوى ٩١ قرشا و ٨٩ قرشا فى السنتين السابقتين [١] .

على أن كثرة توافد الزائرين فى هذا العام — وقد بلغ عددهم ٧٧٧٦٧ — وكثرة ما أنفقوه أو أنفق عليهـم جعلتا ذلك الغلاء فى مصلحة منمى المواد الأولى وموردِيها وفى مصلحة التجار والصناع على العموم . فعوّضتاهم خسائرهم وزيادة . ولكن الفقراء — وهم ، بكل أسف ، الأغلبية — لم يستفيدوا إلا قليلا من الملايين المقنطرة التى صرفت فى هـذه السنة واحتفالاتها . فلم يخفف بؤسهم ، ولا فاقتهم لطفت . وهم الذين كانت تقع عين الأجنبى عليهـم فى الغالب ؛ فيحكم بانتشار البؤس وينسبه الى مظالم الحكام ومغارمهم ؛ أو الى تعسف الحكومة بالرعايا ؛ مع أن الحكومة ، فى هذه السنة عينها ، وضعت تعريفة عمومية للنقود منعا لتلاعب ذوى المطامع بها .

ومع أن فيضان سنة ١٨٧٠ كان أقل علوّا من سابقه ، إلا أنه كان طاغيا أيضا — فان ارتفاع مياهه بلغ نيفا وأربعة وعشرين ذراعا وسبعة عشر قيراطا . فأتلف كل الذرة المزروعة على السواحل النيلية ، وأنذر ، لا سيما فى جهات الصعيد ، أطيان الفقراء من مزارعيها بالطغيان عليها وتخريبها . فما كان من (اسماعيل) إلا أنه أمر بكسر جسور النيل أمام أطيانه الخاصـة لتحويل مياهها اليها وصرفها عن أطيان أولئك البائسين ؛ ولم يبال ، فى سبيل منفعتهم ، بالضرر الذى أصابه .

(١) أنظر : "التوقعات الالهامية" البادى ذكرها ص ٦٤٣

ومما زاد الطين بلة فى فيضان تلك السنة أن الأمطار انهمرت انهمارا غير معهود فى عموم بلاد مصر السفلى ومصر الوسطى؛ فهدمت ما هدمت، وجرفت ما جرفت، واستمرّ نزولها بمصر القاهرة وحدها نيفا وتسعة أيام متواليات؛ واستمرّت، فى ذات يوم منها، تنهمل تسع ساعات وست دقائق بلا انقطاع .

على أن كثرة ورود السائحين فى هذا العام أيضا، بناء على المحببات والمرغبات التى بذلها لهم (اسماعيل) ، سواء أكان باقامته المراقص والملاهى التمثيلية بالقاهرة والاسكندرية، أم بالتسهيلات الكثيرة التى أوجدها لتمكينهم من زيارة عجائب القطر، حتى بلغ عددهم نيفا و٦٤٣٢٨؛ وكثرة ما بذلوه من مال عن يد سخية، عوّضتا البلاد، الى حدّ ما، من المضارّ المتتابعة التى أصابتها . ثم عاد النيل فزاد زيادة مخيفة أيضا فى سنة ١٨٧٢؛ وبلغ ارتفاع مياهه نيفا وأربعة وعشرين ذراعا فزاد فى بؤس صغار الفلاحين والفقراء من الناس . ولكن عدد الزائرين الأجانب وبلغ — ٦٧٧٧٢ — جاء مخففا لشئ من ذلك المصاب . كأن الله ابتلى عباده من جهة ، ولطف بهم من جهة أخرى[1] .

غير أن السيل بلغ الزبى، حقيقة، فى سنة ١٨٧٤ : فان الفيضان ما فتئ فى ذلك العام يرتفع ، يرتفع ، حتى بلغ نيفا وستة وعشرين ذراعا واثنى عشر قيراطا . فتدفقت المياه من كل صوب ، وتبطحت ، وأدركت ذات الأماكن المرتفعة ؛ وأصابت القطر كله بمضارّ جمة ، نشأ عنها عسر شديد ، وغلاء فاحش ، اضطرّا الخديو الى العدول عن السفر الى الخارج ، والاقامة فى الاسكندرية لمراقبة خدمة الجسور وصيانتها وترميمها، من جهة؛ ولمنع نزوح الأموال المصرية الى خارج القطر،

(١) أنظر : "التوفيقات الالهامية" ص ٦٤٥ لمحمد مختار باشا المصرى .

من جهة أخرى ، بإبقاء ثروة البلاد فيها . ومما زاد ، تلك السنة ، فى البؤس العام هو أن وزارة المـالية قررت استيفاء العوائد على سائر الأملاك بمصر والثغور والبنادر والجفالك ، باعتبار السنة الهلالية ، بدلا من السنة الشمسية القبطية[1] .

واستمر النيل على الطغيان فى العامين التاليين ، ولو أن شدته فيهما لم تضارع شدته فى عام ١٨٧٤ ؛ ففى سـنة ١٨٧٥ أناف ارتفاع مياهه على أربعة وعشرين ذراعا وأربعة قراريط ؛ وفى سنة ١٨٧٦ على أربعة وعشرين ذراعا وخمسة عشر قيراطا . فزاد الطين بلة ، وحلقات البؤس تعقدا . أضف الى ذلك تعسف وزير المـالية فى تحصيل الأموال مقدما ، بدون مبالاة بالمضار المهلكة ، اللاحقة بالفلاحين من وراء إتلاف تلك الفيضانات الثلاثة الطاغية المتوالية جانبا عظيما من مزروعاتهم ومحصولاتهم .

وبينما النفوس ، المبتهجة بنكبة اسماعيل صديق ، والمترقبة بعـدها فرجا ، تنتظر بفارغ صبر أن يعوض الله خيرا ما أصابت به تلك الفيضانات البلاد من ضر ، ويمن على القطر بنيل محسن ، اذا بفيضان سنة ١٨٧٧ أشح ما رآه عهد (اسماعيل) قاطبة ، لعدم بلوغ مياهه سوى سبعة عشر ذراعا وثلاثة قراريط ؛ واذا به لا يكفى لرى جانب يسير من الأطيان . فضج المزارعون والأهالى ؛ وانخلعت قلوبهم وقلب كل ذى مصلحة فى القطر معها ؛ وتوقع الجميع مجاعة لا نظير لهـا فى العام التالى . ولم تخيب الأقدار السيئة توقعهم . فان نتيجة شح المياه ، بعد طغيانها ثلاث سنوات متواليات ، طغيانا مدمرا ، وإتلافها جانبا عظيما من المزروعات ، كانت فى الواقع مجاعة شديدة ، انتشرت فى صميم الربوع المصرية وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف ، لا بل

(١) أنظر : "التوفيقات الإلهامية" ص ٦٤٦

ذات عظامهم، لا سيما فى الصعيد. وكأن ذلك لم يكن كافيا لإهلاك الحرث والنسل، علاوة على الزرع والضرع، فان الذين خلفوا اسماعيل صديق على دفة المالية من الغربيين قاموا يسلكون مسالكه للأسباب التى سنبينها فيما بعد، وابتزوا من فلاحى القطر الأموال مقدما. فطارت صرخة التألم فى البلاد قاطبة، ودوت فى مسامع الغربيين أنفسهم، وهم فى عقر دورهم ببلادهم.

فتقرر إرسال مفتشين من الانجليز لاستطلاع حقيقة الحال. فوجدا أن نيفا وعشرة آلاف شخص هلكوا من الجوع فى مديريات جرجا وقنا واسنا، وأن الباقين على قيد الحياة، يتغذون بأعشاب برية، وحثالة قصب السكر، وما ماثلها من التافه؛ وأخبرا أن أكبر أسباب البلية انما هو ابتزاز الأموال من الفلاحين، مقدما، وفى أوقات غير ملائمة ولا مناسبة، واستعمال القسوة فى جبايتها الى حد تجريدهم من مخزوناتهم الطعامية وحبوبهم ونقودهم وكل وسيلة تعيش أخرى. ناهيك بفتك طاعون الحمير بمواشيهم وبجمالهم[1].

فهبت حكومة (اسماعيل) وأرسلت الى أولئك البؤساء كمية من الخبز يقتاتون بها. ولكن الفناء ما انفك يعمل عمله، لا سيما فى الأطفال والشيوخ، حتى لم يعد يبقى منهم فى بعض القرى والنواحى إلا القليلون.

فهل من المدهش، بعد توالى هذه النكبات والكوارث الطبيعية على القطر فى مدة (اسماعيل)، أن يظهر الريف، لا سيما فى الوجه القبلى، فى مظهر البؤس الذى وصفته الليدى دف جوردون فى رسائلها، والذى أدى الى تخييم كآبة على وجوه الفلاحين،

(١) أنظر: التقرير المرفوع من السير الكسندر بيرد الى وزير المالية المصرية فى سنة ١٨٧٨؛ وانظر: "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٤٨

كالتى رآها بعضهم[1] مخيمة عليها منذ ســنة ١٨٦٦ ؟ هل من المدهش، والناس فى الشرق مافتئوا ميالين الى الاستبشار بملوكهم، أو التطير منهـم ، حسبما يرونه ، فى أيامهم، من بواعث على الرخاء والهناء ، أو من موجبات للخراب والشقاء؟ هل من المدهش أن الكثيرين، من الذين عاشوا فى تلك الأيام، لم يستطيعوا ذكرها إلا بشر، وباظهار نقمتهم عليها، وهم — لابتعادهم عن الأشعة المنبعثة عن ولى النعم — لم يتمكنوا من التأثر بنعم هذه الأشـعة ، وانما تأثروا فقط بتلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة المتتابعــة ؟ أو ليس من المدهش بالعكس ان (اسماعيل) ، بالرغم من كل موجبات الأكدار هذه، استطاع أن يضع فى سنى ملكه البهجة والسطوع اللذين وصفناهما فى فصل سابق ؛ وأن يجعل تلك السنين عبارة عن سلسلة أفراح ومواسم انتفاع عام لا انقطاع لها ؟ وأن لا يتنكب، على الأخص، عن العمل على تنفيـذ الخطة السامية التى وضعها لنفسه، على كثرة ما تستدعيه من نفقات، و بالرغم أيضا من العقبات التى أوجبتها، على غير انتظار، تبعية مصر للدولة العثمانية ؟

أما وقد تكلمنا عن الكوارث الطبيعية، فلنتكلم الآن عن هذه العقبات ولو بايجاز.

---

(١) أنظر : "كتاب مصر" للسيو رونيه ص ١٦٢ طبعة باريس سنة ١٨٧٧

الفصل الثانى[1]

الحملات المصرية المرسلة مساعدة لتركيا

وأبثثت عمرا بعض ما فى حوائجى * وجرّعته من مرّ ما أتجرّع

١ — حملة العسير

حملة العسير

ما ارتقى (اسماعيل) العرش إلا وناداه منادٍ من الأستانة أن «أرسل قوة الى بلاد العرب لمساعدة القوات العثمانية المقاتلة هناك على إخماد الثورة المنتشرة فيها ! » .

وبلاد العرب، منذ أن امتدّ ظل سلطة الدولة العثمانية عليها فى أيام سليمان القانونى الفخيم حتى الحرب العالمية الأخيرة، مافتئت تثور على حكم بنى عثمان، بين حين وحين، وتكلفهم عناء شديدا فى اعادتها الى مظال السكينة والخضوع .

فأرسل (اسماعيل) ست أورط كاملة العدد والعدّة الى درجة غير معهودة ولا متوقعة من مصر فى ذلك الوقت ؛ وجعل أجور رجالها وضباطها ضعف ما كانت عليه ؛ واعتنى بصرفها لهم فى أوقاتها المعينة ؛ وتشدّد فى عدم التقتير عليهم فى المآكل ، مع الالتفات الى جودتها ؛ وفى وجوب الانتباه التام الى الوقايات الصحية[2] .

فكفى مجرّد ظهور تلك الجنود بهيئتها المنظمة ، وعدّتها الهائلة بالعسير، لحمل الثائرين على الانابة الى الرشد والخضوع الى الدولة .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ، و "منتخبات الجوائب" لأحمد فارس الشدياق .

(٢) أنظر : " مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٣٥ ، و " منتخبات الجوائب " لاحمد فارس الشدياق ج ٥ ص ٧٨

فأرسل السلطان عبد العزيز، فى شعبان سنة ١٢٨٢ ، خطا همايونيا الى (اسماعيل) يشكره فيه ، هذا نصه كما عثرنا عليه فى منتخبات الجوائب ج ٥ ص ٧٨ : « ان الإقدام والمساعى المصروفة منكم ، لبقاء توجهنا اليكم ، واستمرار حسن ظننا القديم فيكم ، انما هو لحميتكم واستقامتكم الذاتيـــة التى أنتم متصفون بها ، ومجبولون عليها ؛ وذلك هو المستحسن لدينا دائما . وهذه المرّة قد أكد اعتمادنا عليكم ووثوقنا بكم بزيادة ما وقع منكم من الهمة والغيرة بخصوص اندفاع مسألة عشيرة العسير المهمة ، من دون حرب . جعلنا جناب الحق ، فى سائر الأحوال ، مظهرا لتوفيقاته الآلهية آمين » .

***

٢ ــ الحملة الى كريت

الحملة الى كريت

وفى سـنة ١٨٦٦ شبت ثورة عامة فى كريت ــ وكريت أيضا ما فتئت ، منذ أن أخضعتها جنود محمد الرابع فى سنة ١٦٦٠ ، قائمة على الدولة العثمانية ، تثور المرّة بعد الأخرى ، لتتخلص من نيرها الأجنبى الثقيل ــ فلما أعيت الباب العالى الوسائل ، تذكر أن جنود (محمد على) ، فى الحلقة الثالثة من القرن ، كانت قد تمكنت ، دون الجنود العثمانية ، من اخضاع ثوار تلك الجزيرة ، مقابل تقليد أمير مصر زمام ولايتها . فأرسل يطلب من (اسماعيل) الاقتداء بجده العظيم ، وانجاد الدولة بفرقة من جنوده البواسل .

وكان (اسماعيل) قد أقبـــل يخابر السلطان فى أمر تغيير مجرى الوراثة المصرية ؛ فعز عليه أن يرفض الاجابة ، خوفا من تغيير الخواطر بالأستانة عليه ؛ مع أن الفرمانات لم تكن لتلزمه على المساعدة ، فى مثل تلك الأحوال ، ولا كان لمصر مصلحة فى تضحية أولادها ، وبذل أموالها فى سبيل الدفاع عن تركيا بدون فائدة .

لجهز، اذا، نيفا وخمسة آلاف جندى تامى العـدد تجهيزا عظيما ؛ وعقد لواءهم لشاهين باشا — وكان من رجال الحرب المشهود لهم — وأرسلهم لانجاد الجنود العثمانيـة التى كان الثوار قد ضيقوا عليها المسالك والمنافذ ، لا سيما بعـد أن خابت مساعى مصطفى باشا الكردلى المرسل اليهم فى أوّل أمرهم من لدن الدولة ليجاملهم ، حقنا للدماء . ومصطفى باشا هذا هو الذى عهد اليه (محمد على) العظيم فى سنة ١٨٢٢ أمر إطفاء الثورة فى تلك الجزيرة عينها ؛ ثم عاد بعد احدى عشرة سنة وانتدبه مرة أخرى للغرض عينه ، وجعل عساكر مصركلها هناك تحت امرته . فأعاد السكينة الى نصابها ، وبقى واليا على الجزيرة من قبل العاهل المصرى لغاية سنة ١٨٤١ وهى السنة التى عادت الدولة العلية فيها الى تولى أمر كريت بنفسها ، عقب الفرمانات المشهورة .

فما نزل الجنود المصريون الى سواحل الجزيرة الثائرة إلا وجعلوا ثوارها يشعرون بشدّة وطأتهم عليهم ، ويدركون الفرق ما بين أولاد النيـل البواسـل ، حينما تكون كتائبهم وجحافلهم منظمة ، تامة المهمات ، وبين شراذم الباشـبوزق المجموعة بدون نظام من كل فج عميق . فساقوا طوائف الثائرين أمامهم ، وتوغلوا فى داخلية الجزيرة ، حتى تمكنوا من فصل بعض فرق الأعداء عن خميسهم المهم ، وأوقعوا بهذا الجيش عينه ، بالقرب من أرقاذى ، وضربوه ضربة تزلزلت لها أركان كريت بأسرها ، وخيل معها للملأ أن الثورة قد قضى عليها .

فأرسل (اسماعيل) الى جنوده البواسل تهانئه الخالصة محرّرة بقلم عبدالله بك فكرى (الذى أنعم عليه فيما بعد برتبة الميرميران ، وعرف باسم "عبد الله باشا فكرى" ، صاحب كتاب "الفوائد الفكرية") — وكان حينذاك ناظر قلمى التحريرات والعرضحالات . وانا لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، للدلالة على ما كان لفوز المصريين من رنة طرب

واعجاب فى القطر، وعلى الفرق بين انشاء المراسلات فى مصر، وانشائها فى الأستانة :

«الى من باشروا وقعـة أرقاذى من الضباط الجهادية ، وأفراد العساكر المصرية ،
سلام من الله وتسليم ، ورضوان كريم ، يهدى لأولكم وآخركم ويسدى لمأموركم وآمركم.
لا زلتم محفوفين من الله بنصره، محفوظين بأمره، غالبين على عدوكم بقهره، متقلبين
فى نعمته وبره؛ ولا انفكت عزائمكم فى كروب الحروب عزائم ، وصوارمكم فى قطوب
الخطوب بواسم ، وأعلامكم للنجح ولتمكين علائم ، وأيامكم للفتح المبين مواسم ، ورياح
القهر والدمار على عدوكم سمائم ، ونسمات النصر والفخار فى رواحكم وغدوكم نواسم !
وبعد فما زلت أتشوق من أخبار شجاعتكم ما يسر الخواطر، وأتشوف من آثار براعتكم
ما يقر النواظر، واثقا بعزمكم وحزمكم فى المضايق ، مبتهجا بما أبديتموه من حسن السوابق ،
حتى ورد "خابور الشرقية" من طرف حضرة الباشا ناظر الجهادية بيوميات الوقائع
العسكرية ، مشتملة على وقعة أرقاذى وتفصيلاتها، وما كان من رسوخ أقدامكم
وثباتها ، واقدامكم فى جهاتها ، واقتحامكم مضايق حصونها واستحكاماتها ، وتسخير
مستعصماتها، وتدمير أشقياء العصاة وكماتها، حتى زلزلت صياصيها، وذللت نواصيها،
ودنا لكم قاصيها ، ودان عاصيها . فهكذا تكون رجال الجهاد، وابطال الجدال والجلاد،
وهكذا تفتتح الحصون، ويبرز سر النصر المصون؛ وفى ذلك فليتنافس المتنافسون. فقد
أسفر لكم، بحمد الله، وجه التهانى، وأثمر فيكم، بعون الله، غرس الأمانى؛ وأيدتم
ما ثبت للعساكر المصرية، من حسن الشهرة فى الأمور العسكرية. فحصل لى من الأنس
والسرور بهذه البشاره، ما لا تقدر الألسن أن تصف مقداره، ولا يتسع له مجال
الاشاره؛ وتأيد فيكم حسن أنظارى وظهرت ثمرات أفكارى؛ وتحققت أنكم بعد
الآن، بعون الله الكريم، لا تزلون عن هذا الطريق القويم، ولا تزالون فى تأييد مالكم

من المجد القديم . وقد شاع حديث نصرتكم بين الأهل والديار، وسارت الركبان بمحاسن هذه الأخبار، كما نقلته صحائف الوقائع الى جميع الأقطار . فانشرحت صدور أهلكم واخوانكم ، وفرحت بكم جميع أهل بلدانكم ، وابتسمت ثغور أوطانكم ، وافتخرت بأحاديث شجعانكم ، وارتاحت أرواح الشهداء من أقرانكم . والمأمول فى ألطاف الله العلية، وبركات السلطنة السنية، ثم فى حميتكم الملية، وغيرتكم الوطنية، أن يزول حال الاختلال عن قريب، وينتهى أمر القتال والحرب ويطيع الجميع، ويسهل كل صعب منيع، وتعودوا لوطننا العزيز، ظافرين بالنصر والتعزيز . وقد قرب حصول الأمل، ونجاح العمل ، ومضى الأكثر وبقى الأقل ؛ والحرب للرجل العسكرى ، والبطل الجرى ؛ سوق عظيم ، وموسم كريم ، تشترى فيه غوالى المعالى ، بأعالى العوالى ، وتنال فيه منازل الأكارم ، فى ظلال السيوف الصوارم ، ويدرك الفخر الصادق ، بمرامى المدافع والبنادق . وقد علمتم أن الشجاعة تبلغ الآمال ، ولا تقصر الآجال ؛ كما أن الجبن يورث العار ، ولا يؤخر الأعمار ؛ وانما هى آجال محدودة ، وأنفاس معدودة ، ولا تقبل التغيير ، ولا التقديم ولا التأخير . والشجاعة صبر ساعة ، ثم ينكشف الغبار ، وتسفر الأخبار ويتناقل حديث الشجعان ، ويخلد فى تواريخ الزمان . فدوموا على إبداء الاجتهاد ، وقوموا بأداء حقوق الجهاد ؛ واثبتوا على الشجاعة والإقدام ، وثبات القلوب والأقدام ؛ وأنجزوا ، بمعونة الله ، تمام هذا المرام ، وكما جوّدتم براعة المطلع فأحسنوا براعة الختام ! » .

غير أن الدهر لم يحقق هـذه الأماني ، ولا تم ما التهبت بتصوّر وقوعه المخيلات والأحلام . فان الثوار ، كأن كل واحد منهم أنتيؤس القـديم [1] ، ما كادت تطرحهم

(١) "أنتيؤس" فى ميثولوجيـة اليونان كان تيتانا جبارا ابن الأرض اذا ما صارعه أحد وألقاه أرضا استمدّ من الأرض أمه قوة جديدة فقتله "هركلس" بأن رفعه عن الأرض ، وضغط عليه بين ذراعيه القويتين ، ضغطا مستمرا .

الشجاعة المصرية أرضا إلا ونهضوا مستمدّين من روح وطنيتهم قوة جديدة وبأسا أجدّ، وعادوا الى القتال والجلاد، عودا أشدّ ممـا كان .

وبمـا أنهم إنما كانوا يقاتلون ابتغاء الحرية الثمينة ، ورغبة فى تخليص بلادهم من نير أجنبى لم يكن ثقيلا فحسب؛ بل كان ظالمـا ، ومدمرا مخربا ؛ وأما المصريون فانما كانوا يقاتلون للفخر والشرف ليس إلا ؛ وبمـا أنه لا بد لمن قاتل فى سبيل الحرية والوطن أن ينتصر فى نهاية أمره على المقاتل لمحض الفخار أو لتوطيد دعائم الظلم ، فان الكريتيين ما لبثوا أن اغتصبوا الفوز من أيدى جنودنا ، وقهروهم ، ودحروهم ، وما فتئوا يزحزحونهم عن المعقل تلو المعقل ، والموقع تلو الموقع حتى أجلوهم الى الساحل ، وهدّدوهم بطرحهم بحرا .

ولم يكن (اسماعيل) ، فى صميم قلبه ، راضيا عن موت بنيه المصريين ، فى تلك الجزيرة ، إكراما لعيون الأتراك ، لا سيما وأنه كان يكره — وهو الساعى الى الاستقلال عن تركيا ، والعامل على تحقيق ذلك المسعى ، بمـا فى وسعه من الجهود — أن يكون آلة للبطش بقوم يسعون سعيه ، ويعملون عمله . ولمـا كان من جهة أخرى قد قضى لبانته من الأستانة ، ونال فرمان تغيير مجارى الوراثة ، وفرمان منحه لقب خديو السـلطانى ، فانه أصدر أوامره الى شاهين باشا بالعود بالحملة المصرية الى ديارها ؛ ولم يبال بمطالب عالى باشا ، الراغب فى بقاء أولئك الجنود فى الجزيرة ، ريثما يرسل اليهم مددا عثمانيا يمكنهم ويتمكن معهم من إعادة الكرة على الثوار وإخماد أنفاسهم . ولا عنى بالعداء الذى أثاره رفضه تلك المطالب فى صدر مبديها .

على أن ثورة كريت دامت بضع سـنوات . وشعر (اسماعيل) فيما بعـد ، لا سيما عقب انخذال فرنسا فى حرب السـبعين أمام ألمـانيا ، بوجوب العود الى مجاملة

تركية : فأرجع جزءا من تلك الحملة الى كريت إرضاء لعالى باشا عينه ، ليحمله على تجنب معاكسة مشروع الاصلاح القضائى ، وعلى التساهل فى منحه الامتيازات الملكية الجديدة التى أقبل يطلبها .

وقد قرأت فى كتاب الانجليز والفرنساويين بمصر لمسيو اشيل بيوفيس ، طبعة باريس سنة ١٩١٠ ، أن محمود سامى البارودى باشا — وكان (اسماعيل) قد زوّجه من إحدى غادات قصوره الألطف جمالا — خنق فى سنة ١٨٧٢ زوجته ورجلا من أرباب الموسيقى لأن هذا الآلاتى كان مغرما بالزوجة ، فاستولت حمى الغيرة على البارودى لخنق الزوجة وخنق محبها معها ؛ فأثار بذلك غضب (اسماعيل) عليه وأراد نفى المجرم الى السودان ، أى الى القطر الذى لم يكن أحد يعود منه ؛ ولكن أصدقاء البارودى توسطوا له ؛ فاكتفى (اسماعيل) بارساله الى كريت ، حيث كانت الكتائب المصرية تقاتل الثوار ، وأوصى بأن لا يعفى من المأموريات الخطرة ؛ ولكن محمودا ، بالرغم من ذلك ، عاد سليما من تلك الحملة . ثم تمكن من استعادة رضى مولاه ، والتزوج باحدى غانيات البيت اليكنى الرفيع العماد . فهل كانت كريت ، فى فكر (اسماعيل) ، منذ لم يعد فى الامكان التخلى عن مساعدة السلطان عليها ، قد أصبحت "فازوغلى" ثانية ؟



٣ — الحملة الى البلقان

الحملة الى البلقان

ما فتئت شعوب البلقان ، منذ أن ظهرت روسيا على تركيا ، بعد بطرس الأكبر ، متحركة ، ثائرة على الحكم العثمانى : (أولا) لاختلاف الدين ؛ و(ثانيا) لاختلاف العقلية بينها وبين حاكميها ؛ و(ثالثا) رغبة منها فى الاستقلال . وما فتئت روسيا تساعد كل حركة وثورة فيها ، تارة فى السر وبدسائس خفية ، وطورا جهارا وبحرب عوان .

فلما كانت سنة ١٨٧٥ ، دفعت بالصرب والجبل الأسود الى مقاتلة دولة بنى عثمان لأسباب لا محـل لذكرها هنا ، وكانت الدولة العثمانيـة قد رأت من انصياع مصر لمساعدتها فى العسير وكريت مسوغا لمطالبتها بأولادها ، ليقوموا فى ميادين القتال مقام بعض أولاد تركيا أنفسهم ، ويضحوا بأموالهم وأعمارهم فى سبيل خدمتها . فبعثت الى (اسماعيل) تطلب منه المساعدة والإنجاد .

ولكن (اسماعيل) كان منشغلا فى تجهيز الحملة الى الحبشـة للأخذ بثأر أرندروب ورجاله ، وغسل عار الكسرة التى أصيب بها . فاتخذ من ذلك مسوغا ومبررا للاعتذار عن إجابة طلب الباب العالى — ولم يكن يميل فى صميمه الى إجابته ، لا سيما وانه لم يعد له لبانة لديه ، وكان قد سحب جنوده من كريت عقب ان هدأت الثورة فيها . على أن أعداءه والراغبين فى تعكير ماء الصداقة بينه و بين تركيا أخذوا يذيعون أنه انما يدير حملته على الحبشة ، ليتذرّع بها الى التنصل من تلبية طلب السلطان .

ولكن روسـيا ما فتئت أن خاضت بنفسها غمار الحرب مع تركيا ، بعـد إخلاد الصرب والجبل الأسـود الى المسالمة والسكينة ؛ وتدفقت جنودها الى الحـدود ، وتعدّتها فى سنة ١٨٧٧ ، وكانت ثورتان تركيتان متتابعتان قد ثلتا عرش (عبد العزيز) فعرش (مراد الخامس) ابن أخيه ، وخليفته ، وأجلستا مكانهما (عبد الحميد الثانى ابن عبد المجيد) .

فبعث هذا من فوره الى (اسماعيل) يطلب منه ارسال القوة المصرية التى تقتضيها نصوص الفرمانات الى محاربة العدو الوراثى ، بجانب الجنود العثمانية . ولكن تلك الأيام كانت بدء الأعاصير المـالية على القطر . فاعتذر الخديو عن تلبية الطلب بعجزه عن القيام بمصاريف تعبئة الحملة ، وإقامتها بميادين القتال ، ودخولها الفعلى فى المعمعان .

فأبى الباب العالى قبول عذره، وتشدّد فى طلبه .

فعرض (اسماعيل) ارسال الجنود، على أن تتولى الدولة العثمانية أمر الانفاق عليهم فى التعبئة والسفر والاقامة . فرفض الباب العـالى ذلك أيضا، وأمر الخديو أمرا صريحا بتعبئة فيلق مؤلف من اثنى عشر ألف جندى، تامى المعدّات وآلات الحرب، وارساله حالا، على نفقة الخزينة المصرية، الى ميدان القتال. وهدّده، إن لم يصدع بالأمر، بدون أقل تأخير، بارسال مدرّعات عثمانية، تحت قيادة هوبرت باشا، الى المياه المصرية، لإجباره على الطاعة[1] .

فاضطر (اسماعيل) الى استدعاء مجلس النوّاب، واستئذانه بربط ضريبة جديدة على كل فدان، قدرها عشرة قروش صحيحة، تدعى "ضريبة الحرب"، وتنفق على تعبئة الحملة وتسفيرها، واقامتها فى مواطن الطعان . ولما وافق المجلس على ذلك، أعدّت القوّة المطلوبة، ووضعت تحت قيادة الأمير حسن باشا، وأرسلت الى ڤارنا على السفن الخديوية، يحرسها اسيطيل عثمانى؛ بعد أن دفعت مرتبات سنة برمتها كانت متأخرة للمهندسين الغربيين المتولين زمام تلك السفن، لحملهم على الإقلاع عن اعتصاب لجأوا اليه لنيل دفعها، وهدّدوا به بتعطيل سير الحملة الى مقرها[2] .

ولسنا نرى لوصف تلك الحملة خيرا من ايراد ما كتبه عنها مراسلا جريدتى "الجورنال دى ديباه" و" الريبليك فرنسيز " (جريدة المرافعات وجريدة الجمهورية الفرنساوية)، المرافقان لجيوش تركيا فى تلك الحرب .

قال المراسل الأوّل، مراسل "الجورنال دى ديباه" : «ان العساكر المصرية تامة الملبس والهندام والتجهيز. طرابيشهم حمراء وسترهم زرقاء كلون السماء، وبنطلوناتهم

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢١٣

(٢) أنظر : الكتاب عينه والصحيفة عينها .

كذلك ، إلا أنهـا ملفوفة من الأسفل داخل "تزالك" بيضاء ، وكلهم مسلحون ببنادق رمنجتن ، ولا شك فى أن ضباطهم أرقى فى معلوماتهم من الضباط الأتراك ، وأما جنودهم فلا سبيل الى قياسهم بجنود الترك . فالطابع الفلاحى ، بأنفه الأفقى عند قمته والمفطوس عند قاعدته ، سائد على مجموعهم ، ومعظمهم ذوو قامات مرتفعة ، ومع ذلك ، فهم لطاف المعشر ، ضاحكو السنّ ، وسيماء الأطفال على وجوههم ومشيتهم . وهم فى الواقع أحداث فى مقتبل اليفاعة ، لم تنبت بعد شواربهم ولحاهم ، ولا ينتظر من ضآلة صدورهم أن يكونوا أبطال هيجاء يستطيعون احتمال مصاعب الحروب» .

وقال مراسل "الريبليك فرنسيز" : «وكان قد وصل الى قارنا ، منذ بضعة شهور ، على مراكب حربية فاخرة ، بضعة آلاف عسكرى صغار ، خفيفى الأرواح ، وجوههم كلون الشوكولاتة ، ولباسهم أزرق سماوى . وكانوا من لطف البزة ، وحلاوة الشمائل ، وظرف الهندام ، بحيث أن المرء كان يشتهى أن لا يقع مطر لئلا يذيبهم كسكر . وكان يستلفت الأنظار فيهم أن بنادقهم كانت صغيرة وظريفة ، ومدافعهم صغيرة وظريفة ، والمناديل التى يتفون فيها صغيرة وظريفة ، وأنهم كانوا تحت إمرة أمير بديع الظرف ، يحيط به أركان حرب كلهم ظرفاء ، حتى إنه كان يخيل للناظر اليهم أنهم خارجون من علب لعب ، مصنوعة فى الغابة السوداء . فيتصوّر بسهولة أن مثل تلك الجنود الحلوة الشمائل لم تكن معدّة لتشاطر العثمانيين مشقات الحروب ، ولا لخوض غمارها ، لأن مظهرها لم يكن يصح أن يجعلها لها ، إلا إذا صح أن تكون سيدات قيفات ، كيسات ، مجعولة لحراثة الحقول[1] ! » .

(١) أنظر : كتاب " الروس والأتراك " حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو ج ١ ص ٤٥٢

ولكن الجند المصرى ، بخلاف ما كان يتوقعه ذانك المراسلان ، خاض غمرات الحروب وشاطر العثمانيين سعيرها ولهيبها ، لا سيما فى وقعة (پوپ كوى) .

فقد كان قصد القيادة العثمانية ، من قذفها بجناح الجيش التركى الأيسر الى مهاجمة الروس فى تلك الوقعة ، جعل رجوع هؤلاء من الطريق ، الماضية من (پوپ كوى) الى (بييلا) عن سبيل (أوپاكا) و(كرپتسى أورنجيك) و(سنان كوى) ، متعذرا ، بل محالا ، ومنعهم بذلك من اللحوق بالفيلق الروسى الثانى .

ولما كان لأمير حسن حائزا "محظوظية" السلطان الكبرى ، علاوة على كونه ابن أمير مصر ، ومن ضباط الجيش الألمانى ، فان محمد على باشا ، قائد عموم القوات العثمانية ، لم يتردّد لحظة فى تسليمه قيادة ذلك الجناح . على أنه كان يأمل أن يتخلى الأمير الشاب ، الغير زائد عمره على ثلاثة وعشرين عاما ، عن الإمرة الفعلية ، للقائد المحنك ، الجنرال صالح باشا .

وكان غرض صالح باشا هـذا دحر الروس من (پوپ كوى) ، بينما تقوم فرقة الجنرال ثابت باشا ، المعسكرة على الأعالى ، (بين بكيرين ينى كوى) (وقره حسن كوى) ، بتهديد خط الرجعة عليهم من (بييلا) ، وقذفهم على طريق (ترنوفا) .

ففى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السادس من سبتمبر هاجم صالح باشا (پوپ كوى) بعنف ، وسلط بطارياته على القرية ، فتناولت مقذوفاتها صفوف البيادة الروسية ، وفتكت بها فتكا ذريعا . وزحفت البيادة التركية فى الوقت عينه ، تحت حمى المدفعية ، بنظام حسن الى (پوپ كوى) من اليمين ومن الشمال ؛ فاضطر العدوّ أن يتقهقر الى وراء القرية ، وأخذ ينسحب من (پوپ كوى) ، كما انسحب

من (قره حسن) . ولولا أن الأمير حسن أوقف القتال فى ذلك الوقت، لأسباب لا نعرفها، لحل بالروس مصاب جلل .

وفى اليوم التالى ٧ سبتمبر، شرع الروس ينسحبون من (پوپ كوى) وضواحيها ويتقهقرون الى (بيبلا) . وإذ كان لدى صالح باشا كل ما يلزم لينقض على مؤخرتهم، ويصيبهم بأذى بليغ، أقبل يجهز الهجوم . فأمر الأرط بالاستعداد للزحف، والمدفعية بالاستعداد للضرب . ولكن الأمير حسن ما فتئ متردّدا، يأبى مفارقة مواقع سارنا سوفلار، لاعتباره إياها فى منتهى الجودة، وأسفر تردّده فى نهاية الأمر عن منعه كل إجراء وهجوم . فتمكن الروس من الانسحاب، بسلام وطمأنينة، الى (بيبلا)، بأسلحتهم ومهماتهم . ولكن الجند التركى طفق يتململ، وأخذت السخيمة تغلى فى صدره، كلما حملته بداهته الفطرية على أن يتساءل لماذا يمنعه قوّاده من الانقضاض على العدو المنهزم[1] .

على أن التاريخ لايدرى، لغاية هذا اليوم، ماهى الأسباب التى حملت الأمير حسن على سلوك المنهج الذى سلكه، لا سيما أن الجنود المصرية، وهو على رأسها، أبلت فيما بعـد بلاء حسنا فى سلستريا وغيرها، وما فتئت تقاتل ببسالة الى أن وضعت الحرب أوزارها، فعادت الى أوطانها[2] .

وقد كلفت هـذه الحملات المصرية الثـلاث المرسلة الى الخارج بناء على دعوة الباب العالى نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات على الخزينة المصرية، فى وقت كانت البلاد فى أشدّ الاحتياج الى تلك النقود .

(١) أنظر: كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق المطبوع بباريس سـنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو، ج ١ ص ٤٦٨ ومايليها .

(٢) ربما كان، فيما تقرأه فى كتاب "حياة البلاط بمصر" لبتلر، ص ٢٠٨ و ٢٠٩، شبه إماطة اللثام عن بعض تلك الأسباب .

الجزء الرابع

السحاب فى السماء

الجـــزء الرابع

الســـحاب فى الســـماء

اذا تمّ أمر بدا نقصـــه * توقع زوالا إذا قيل : تم !

إجمـال[1]

ان تنفيذ الخطة التى رسمها (اسماعيل) لنفســه ، يوم ارتقى عرش جدّه وأبيه ، بالكيفية التى شرحناها فى الجزء السابق ، اسـتلزم مصاريف جمة للتمكن من إزالة جميع العقبات — أيا كان نوعها وسببها — من الطريق المطروقة منه .

فمسألة ترعة السويس وأشغالها كلفت الخزينة المصرية والشعب المصرى ، أولا وآخرا ، نيفا وسبعة عشر مليونا من الجنيهات بما فى ذلك نفقات الاحتفال بالفتح .

والترع الا فورة كلفت ثلاثة عشر مليونا تقريبا .

والسكك الحديدية الممدودة ، بما فيها سكة حديد السودان ، كلفت ما يقرب من ثلاثة عشر مليونا ونصف .

وميناء الاسكندرية كلفت مايقرب من ثلاثة ملايين .

وأحواض السويس كلفت مايزيد على مليون ونصف .

والتلغرافات والفنارات معا كلفت فوق المليون .

والشركة الزراعية المنشأة لترويج الزراعة المصرية وما ماثلها كلفت مليونين .

---

(١) أهم مصادر هذا الإجمال : "مصر" لمالورتى ص ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣

وجلب المياه الى الاسكندرية وتوزيعها عليها كلف نحو نصف مليون .

والمبانى والتحسينات والانشاءات الأخرى ، من أحياء ومسارح وغيرها ، بمصر والاسكندرية ؛ وتنوير البلدين والسويس بالغاز — كل ذلك كلف ثلاثة ملايين .

والكبارى المنشأة كلفت مليونين وأكثر .

ووابورات السكر والورق وخلافها وتأسيس العزيزية كلف نيفا وستة ملايين .

والسفن الخديوية ومراكب بخارية أخرى كلفت مليونا ونصفا تقريبا .

ومشترى البوستة والمكتبة الفاضلية كلف نحو مائه ألف جنيه .

وطاعونا المواشى والخيل ، والغلاءات المتتابعة ، حملت الخزينة المصرية خسارة قدرها أربعة ملايين تقريبا .

وديون القرى استغرقت نيفا ومليونا .

وصرف على تحسين الجيش ومشترى مدافع وبنادق له مليونان .

وأنفق على حملتى الحبشة وحملات السودان مليونان وأكثر .

وأنفق على الحملات المرسلة الى الخارج لمساعدة تركيا مايقرب من ثلاثة ملايين .

وأنفق على المدارس مايزيد على ثلاثة ملايين ونصف .

وبلغ ماخسرته الخزينــة بسبب قطع الحواجز لإنقاذ أطيان الفلاحين من الغرق مليونا .

وزادت الخسارة الناجمة عن شركة البواخر النيلية على مائة ألف جنيه .

ودفع ، للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ، حسب تقدير المؤرخ الألمــانى ، فون ها استفان ثلاثة ملايين .

وقدر بعضهم مادفع لرجال الأستانة والسلطان ، وما صرف فى ولائم وهدايا لهم ، للحصول على باقى الفرمانات وامتيازات الاستقلال الداخلى التام المذكورة فى سياق حديثنا السابق، ما يقرب من سبعة وثلاثين مليونا . فاذا استعظمنا المبلغ ، وأنقصناه ، فلن يكون ما صرف فى هذا السبيل أقل من ثلاثين مليونا .

فمجموع ذلك مائة وثلاثة عشر مليونا وسبعمائة ألف جنيه .



وربما أفاد هنا أن نضع أمام أعين قرائنا ، إزاء هذا المبلغ الجسيم ، المقارنة الآتية بين حالة القطر العمومية حينما ارتقى (اسماعيل) عرشه ، و بينها حينما تخلى عنه :

	سنة ١٨٦٣	سنة ١٨٧٩
	فدان	فدان
عدد الأطيان المزروعة فى القطر...	٤٠٥٢٠٠٠	٥٤٢٥٠٠٠
	جنيـــه	جنيـــه
قيمة الواردات...	١٩٩١٠٠٠	٥٤١٠٠٠٠
« الصادرات	٤٥٤٠٠٠٠	١٣٨١٠٠٠٠
« الايرادات...	٤٩٣٧٠٠٠	٨٥٦٢٠٠٠
	عـــدد	عـــدد
المـــدارس	١٨٥*	٤٨١٧
أميال السكك الحديدية...	٢٧٥	١١٨٥
« الأسلاك التلغرافية	٦٣٠	٥٨٢٠
« الترع	٤٤٠٠٠	٥٢٠٠٠
الكبارى	١٠	٤٠٨
المنارات	١	١٨
السكان	٤٨٣٢٠٠٠	٥٥١٨٠٠٠

وذلك علاوة على ما لم يكن له وجود بالمرة فأنشىء مما ورد ذكره آنفا .

⁂

وإذا أضفنا الى المنصرف مبلغ ١١٥٨٥٠٠٠ جنيه الذى دفع جزية الى حكومة الأستانة من الخزينة المصرية فى سنى (اسماعيل) الست عشرة كان جميع المنصرف من (اسماعيل) على الشؤون المصرية البحتة، وفى مصالح مصر المحضة، مبلغا يزيد على مائة وخمسة وعشرين مليونا من الجنيهات .

و بما أن عموم ايرادات القطر المصرى، فى تلك السنوات الست عشرة، انما بلغت مائة وستة عشر مليونا ، باعتبار سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه سنويا على المتوسط، وهو متوسط مبالغ فيه ، فاذا استنزلنا منها عموم المنصرف على الادارة المصرية وفى شؤون الحكم فى تلك المدّة عينها — وهو أربعة وستون مليونا وستمائة ألف جنيه، باعتبار ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيه سنويا، لا أربعة ملايين، كما قرر السير كيف الآتى ذكره فيما بعد — فان الصافى الباقى من تلك الايرادات لايكون إلا مبلغ اثنين وخمسين مليونا من الجنيهات وهو قيمة ما دفع للأستانة فقط — أى أن هذا الباقى يقل ثلاثة وسبعين مليونا عما صرفه (اسماعيل) !

ولكنه كان لا بد من صرف ذلك المبلغ، بل وأكثر منه أيضا — لو أمكن الحصول عليه لتحقيق الخطة التى رسمها الأمير المصرى لنفسه ، لا سيما وان جوف الأستانة لم يكن ليشبع .

فاضطرّ، والحالة هذه، الى الاستدانة والاقتراض .

ولما كانت مصر من أغنى بلاد الأرض، وكان المشهور عن الأمراء الشرقيين، عموما، عدم التدقيق فى المحاسبة، وعن (اسماعيل)، على الأخص، سعة سماحة

الكف ، وعظم كرم النفس، فان المـاليين الغربيين ، لا سيما اليهود، أظهروا من الاستعداد لإجابة جميع طلباته أغرب ما يتصوّره الانسان . بل بالغوا ، فى بادئ أمرهم، فى إغرائه على الاستدانة منهم الى حدّ من المرغبات والمحببات يكادلايتخيله التصوّر: فتلا الاقتراض منهم الاقتراض، و(اسماعيل) فى تلهبه الفائق لتحقيق أمنياته السامية لايفكر فى أن يعمل للأعباء المـالية ولكيفية تراكمها على ساعديه حسابا؛ ولا يرى من نفسه ميلا مطلقا الى تقدير عواقبها ، بفعل تربيته ومنبته ومركزه . فاستمرّ يجرى فى سيره السريع ، وعيناه غير شاخصتين إلا الى المرمى الفخيم الذى كان سيره يدنيه منه؛ ولا يهمه من أمره إلا أن يرى الذهب، الذى هو فى حاجة اليه للوصول الى ذلك المرمى، طوع بنانه دوما .

على انه ليس أدل على معرفة مقدار المنافع والفوائد التى أصابها من جراء ذلك وسطاء الاقراض ، من أن نذكر ماحكاه فرديناند دى لسبس عن نفسه حينما أراد فتح الاكتتاب بشركة ترعة السويس . قال : «كنت محتارا فى أمرى . فقال لى بعض الأصدقاء: اذهب الى روتشلد وهو يريحك . فعملت بنصحهم، وذهبت الى ذلك المـالى . فقال لى : أجل، اذا شئت فتحت سلك الاكتتابات فى مكتبى . فسألته وماذا تطلب منى؟ قال : ياسلام! أرى انك لست رجل شغل. ماذا أطلب منك؟ المعروف المتفق عليه، أى خمسة فى المـائة. قلت خمسة فى المـائة على ثمانية ملايين، هذا ينتج أربعمائة ألف جنيه . كلا . كلا ياسيدى . انى أفضل أن أؤجر محلا بستين جنيها واباشر شغلى بنفسى» [1].

(١) أنظر : "مصر" لمـالورتى ص ١٣٨ حاشية ٢٥٥

وليت الوسطاء بين (اسماعيل) ومقرضيه اقتصروا على الخمسة فى المـائة ! بل ليتهم اقتصروا على ضعفها !

وكان الدهر قد وضع بجانبه ، منذ طفوليته ، انسانا نمـا وشب وترعرع معه ؛ فكان أدرى الناس بأميال روحه العظيمة ، وتجردها من الاهتمام بالمـاديات إلا لتحقيق النفسانيات . فرأى أن يثرى — وأيمـا إثراء — من موارد الثروة التى يستطيع أن يضع عينها تحت تصرف مولاه — ولو تعسر عليه السمن إلا من بؤس مواطنيه — فأقبل يتلمس تلك الثروة من كل باب ؛ وشرع يملأ خزائنه بها ، بينما هو يدفق المـال ، المتسنى له استخلاصه ، بكل تفنن ، من الجيوب ، الى أيدى مولاه .

فأدى هذا وذاك الى تراكم سحاب فى سماء (اسماعيل) ، مافتئت الأيام تزيده تلبدا ، كلما زادت فى فؤاد الخديو حرارة الرغبة فى تحقيق مساعيه .

وهذا هو ما سنشرحه مفصلا فى الصفحات الآتية .

سفر
فى تاريخ مصر المالى[1]

الدين الذى أخلفه (سعيد)

مات (سعيد) وعلى القطر دين سائر، ودين مقترض، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليونا من الجنيهات؛ وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة ترعة السويس[2].

فما لبثت أن أوجبت زيارة السلطان عبد العزيز للبلاد المصرية، والكوارث الطبيعية التى تلتها، وحملة العسير، فإقدام (اسماعيل) على بث روح الحياة فى أعمال القطر قاطبة، وعلى إزالة ما فى امتياز شركة السويس من جائر نفقات ومصروفات جعلت الخزينة المصرية تشكو العوز والضيق، بالرغم من الخيرات الكثيرة المتدفقة الى البلاد من وراء ارتفاع أسعار القطن وزيادة صادراته.

فكلف (اسماعيل) نوبار باشا بالسعى الى عقد قرض جديد فى الأسواق الأوروبية، أثناء وجوده فى باريس، للعمل على الفوز بالمطالب المصرية من شركة القنال.

قرض سنة ١٨٦٤

فأقبل نوبار، فى شهر يونيه سنة ١٨٦٤، على مخابرة المحال المالية فى شأن ذلك القرض؛ واستمر فى أخذ ورد معها، مدة ثلاثة أشهر، حتى تمكن من إبرام

---

(١) أهم مصادر هذا السفر: "تاريخ مصر المالى" مابين سنة ١٨٥٤ و١٨٧٧ لمجهول اسمه ج. س. فيحسن الرجوع اليه بكلياته. وهو يوجد بمكتبة بلدية الاسكندرية ومكتبة سليمان سامى بك، وفى دار الكتب المصرية بمصر، و"المالية المصرية" لمكهل. فى الكونتمپوردى رڤيو أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) أنظر: "مصر" لمالورتى ص ٧٠ و ٧١؛ وانظر: "مصر كما هى" لماك كون ص ٩٢، و" مالية مصر" لزدجواى ص ٤ والحاشية نمرة ٣٢٠ فى كتاب "مصر" لمالورتى.

عقد الاتفاق فى ٢٤ سبتمبر من السنة عينها . فتعهد بموجبه المتعاقدون بأن يدفعوا الى الحكومة المصرية خمسة ملايين جنيه انجليزى ، على أربع دفعات متساوية ، تستحق فى نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، ويناير وفبراير وابريل سنة ١٨٦٥ ؛ وأن تسدد لهم الحكومة المصرية ذلك المبلغ بفوائده، على خمسة عشر قسطا سنويا، قدر كل قسط منها ستمائة وعشرون ألفا ومائتان وأربعة وتسعون جنيها ؛ وأن تكون إيرادات مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ضمانة لذلك، وتحول رأسا الى الدائنين .

والذى استلفت الأنظار فى تحرير هذا العقد بادرة ذكرت فيه أشارت من طرف خفى الى رغبة البلوغ الى الاستقلال المتقدة فى قلب (اسماعيل) : فبينما اشترط فى المادة الرابعة منه وجوب حصول المقترض على رضى السلطان ، كما كان ذلك مشترطا فى عقد القرض الذى أبرمه (سعيد باشا) فى سنة ١٨٦٢ ، فقد اتفق ، من جهة أخرى ، على أن يكون المرجع والحكم فيما قد يحدث من منازعات أو خلافات بسببه الى (اسماعيل)، بدلا من أن يكون للصدر الأعظم، كنص قرض سنة ١٨٦٢

القرض لنجدة المزارعين

ثم تلا هذا القرض القرض الذى عقده (اسماعيل) لنجدة المزارعين المصريين فى الأزمة التى أصيبوا بها على أثر نزول أسعار القطن نزولا فاحشا عقب وضع الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها ؛ وبلغ نيفا وخمسة وثلاثين مليونا من الفرنكات ؛ وقد سبق لنا بيانه فى غير هذا المكان .

غير أن ما أنفق فى سنة ١٨٦٥ على مقاومة الكوليرا، والثلاثة الملايين التى دفعت فى سنة ١٨٦٦ للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ؛ والعشرة الملايين من الفرنكات التى استرد بها تفتيش الوادى من شركة ترعة السويس ؛ وما أنفق أخيرا فى تجهيز الحملة

الى كريت وتسفيرها وإقامتها ، من جهة ؛ وما اعتاده (اسماعيل) من الانفاق عن سعة والاكثار من دواعى الترف ومظاهر العز والعظمة حول عرشه ؛ وتوسيعه قصوره وحدائقه ؛ وإنشاؤه منظرة الجيزة بالقرب من الأهرام ؛ واقتناؤه فى دار السعادة عينها سراى الأميركون البديعة ، واسرافه على إعدادها وتجهيزها ، إعدادا وتجهيزا فائقين ، من جهة أخرى — كل ذلك جعل الخزينة المصرية ، وخزينة الأمير الخصوصية ، فى حاجة الى نقود ، بالرغم من زيادة الايرادات ومن سلفة الخمسة الملايين الأخيرة .

وكان (اسماعيل) يتوقع ذلك الاحتياج قبل حصوله .

لذلك رأى ، وهو فى فيشى ، أن يتدبر للطوارئ قبل حدوثها ، شأن المتبصر فى العواقب . فاستدعى اليه نوبار باشا وكافه بالسعى الى عقد قرضين جديدين يكونان شخصيين ، وتكون ضماتهما السكك الحديدية — وكانت ملكا خاصا للأمير — وأملاك (اسماعيل) الشخصية الأخرى ، أى دائرته السنية .

فجد نوبار حتى تمكن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٥ من عقد القرض الأول مع محل "أپنهايم نيفيه" قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، وضمانة سداده السكك الحديدية .

وكانت تعليمات (اسماعيل) تقضى بأن يكون معدّل الفوائد ثمانية أو تسعة فى المائة سنويا . ولكنهم وجدوا ، عند فحص حساب التقسيط ، أن معدّلها يبلغ أربعة عشر فى المائة تقريبا .

فاستاء (اسماعيل) ، وامتعض من نوبار ، وضاعت ثقته فى كفاءة هذا الوزير للأمور المالية .

ولكن الفريقين المتعاقدين ، بعد أخذ وردّ عنيفين ؛ وبعد أن تشبث كل منهما برأيه : هذا أن العقد باطل وملغّى ؛ وذاك أنه صحيح وواجب التنفيذ؛ اتفقا ، في نهاية الأمر ، على الغائه وابداله بعقد آخر، عرف بعقد ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ؛ أقرض (اسماعيل) بمقتضاه ملايين الجنيهات الثلاثة السابق الاتفاق عليها ، بسندات السكك الحديدية ، تضمنها المالية المصرية ، وبمعدّل ستة في المائة سنويا ؛ على أن يسدّد ذلك جميعه على ستة أقساط سنوية متساوية ، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٩

قرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦

فاصدرت تلك السندات ؛ وابتاعها محل "أوپنهايم وشركائه" بمبلغ مليونين وستمائة وأربعين ألف جنيه انجليزى : على أن يدفع نصف المبلغ نقدا ؛ ويقدّم ، بالنصف الآخر ، أدوات سكك حديدية ، يكون له عليها عمولة معدّلها خمسة في المائة .

قرض الدائرة السنية الاوّل

أما القرض الثاني — قرض الدائرة السنية — فبعد تزاحم بنك الأنجلو ومحل أوپنهايم وشركائه على عقده ؛ فاتفاقهما على عقده معا ؛ فانسحاب محل أوپنهايم في آخر لحظة ، بل في دقيقة التوقيع عينها ، بناء على اشارة برقية وردت من باريس الى النائب عنه في العباسية بمصر ، حيث كان الاجتماع معقودا في كشك أنشأه الأمير حديثا ؛ وبعد قبول الأنجلو القيام به وحده ، على أن يكون ثلاثة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفا وثلاثمائة جنيه أوراقا مالية ، بفائدة سبعة في المائة ، ولا يقرض نقدا في الواقع سوى ثلاثة ملايين فقط ، وتكون مدّة التقسيط خمسة عشر عاما ؛ وضمانة السداد تحويل ايرادات أملاك (اسماعيل) الخاصة الى الدائنين ، وتوقيع رهنية على ثلاثمائة وخمسة وستين ألف فدان ألحق كشف ببيانها بعقد القرض عينه ؛ وبعد طرحه في السوق لتغطيته ، والفشل في ذلك ، لعدم تغطية سوى سبعة ملايين من الفرنكات من الخمسة والسبعين مليونا المطلوبة ؛ ورجوع الأنجلو على الدائرة السنية

لإجبارها على استرداد السندات غير المكتتب بهـا ـ بعد ذلك جميعه ، قر الرأى فى نهاية الأمر بين حافظ باشا ناظر الدائرة السنية عن الأمير ، ومالىّ يقال له المسيو تشرنسكى ، على أن هـذا المـالى ، مقابل قيام (اسماعيل) بايداع ما قيمته مليون وخمسمائة ألف جنيه انجليزى من تلك السندات فى البنك العقارى فى باريس ، يضع تحت تصرف الدائرة السنية اثنين وعشرين مليونا وخمسمائة ألف فرنك . منها اثنا عشر مليونا وخمسمائة ألف فرنك فى نوفمبر ، وعشرة ملايين فى ديسمبر ســنة ١٨٦٦ ، مقابل عمولة قدرها واحد ونصف فى المـائة ، تستقطع عند صرف كل من القسطين ، وفى نظير فوائد قدرها عشرة فى المـائة سنويا . على أن يسدّد رأس المـال والفوائد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ؛ وإلا بيعت ضمانات السداد .

ولكنه ما أتت ســنة ١٨٦٨ إلا وكان الحصول على فرمان ٨ يونيه من الســنة السابقة المـانح (اسماعيل) لقب "خديو" ؛ واقامة قسم المعرض المصرى فى معرض باريس العام ؛ وزيارة (اسماعيل) للعاصمتين الفرنساوية والانجليزية ، وما أحاط تلك الزيارة به من مظاهر الترف والبذخ ليجعل مركز مصر سنيا ، ودرجتها رفيعة فى الأنظار ؛ وما أنفقه بعد ذلك فى الأستانة ، لإظهار ولائه للسلطان ، ولاستصدار فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، الموضح ماغمض فى فرمان ٨ يونيه السابق ، من الامتيازات الممنوحة ، قد أدّى الى ضيق فى المـالية ، ارتفع معه معدّل الخصم الى ١٦ فى المـائة ، وبات من المحتم النظر فى افراجه .

فقر الرأى على اقتراض قرض جديد ؛ ووافق (اسماعيل) على ذلك .

وما ذاع سر الرغبة فيــه إلا وبرز محل أوپنهايم وشركائه على مسرح المعاملات ، وتقدّم ليكون واسطة فى استصداره .

غير أن ذكر الفصل البارد، الذى ارتكبه أثناء المخابرات فى قرض السنة السابقة، كان لا يزال ينغل قلب (اسماعيل) عليه . فما وسع ذلك المحل إلا مراقبة تطورات المخابرات الجديدة ، عن كثب ، لاغتنام أول سانحة تجيز تداخله ، وخلا الجو لتشرنسكى — وكان نجاحه فى إتمام قرض سنة ١٨٦٦ قد جعله مقربا الى قلب الخديو الأول — فكلفه راغب باشا ، كبير الوزراء ووزير المالية فى تلك السنة ، بالسعى الى إتمامه .

راغب باشا

وكان راغب باشا هذا من الأسرى اليونان المسيحيين الذين أتى بهم (ابراهيم) الهمام أرقاء الى مصر ، فلما اعتنقوا الدين الاسلامى ، أعتقوا وأحسنت تربيتهم . (وهو والد ادريس راغب بك أستاذ الماسونية المصرية الأكبر)[1] . وكان فى سنة ١٨٦٨ شيخا جليل القدر ، ضيق الفكر ، ليس عنده من الحذاقة المالية إلا مايتفتق له ذهنه من الحيل فى سبيل تأجيل دفع المستحقات من أجل الى أجل ، ودفعها بعد ذلك ، نقطة نقطة . فلم يكن اذا بالمالى الذى يميز الغث من السمين فى الارتباكات المالية ، ولا بالرجل الذى يصح الاعتماد عليه فى الشدائد .

وكانت الأقدار قد ساقت اليه ، لسوء حظه ، رجلا ألزاسيا أتى مصر قبل بضع سنوات ، فتعين رئيسا لقلم قضايا وزارة الأشغال العمومية ، فى عهد إسنادها الى نوبار باشا ، لشدّة الاحتياج فيها الى رجل خبير بالتشريع والقوانين ، يمكن الوقوف ، بواسطة خبرته ، فى سبيل مطامع الأجانب الذين يتعاقدون مع الحكومة ، وغرضهم الحقيقى ليس اتمام عمل ، ولكن التذرّع بأية وسيلة لجعل الحكومة مسئولة عن عدم إتمامه ، وإلزامها ، ثمت ، بتعويضات يثرون منها بسهولة .

(١) كتب فى سنة ١٩١٨

وكان ذلك الالزاسى على تمـام درايته بالقوانين ، تام الاستقامة ، نزيه النفس ، ذا ذاتية خاصة به ، تميز ذكاءه عن كل ذكاء آخر ؛ حسن المعاشرة ، عذب المحادثة محبا للكلاب ، مغرما بالصـيد والقنص ، ذا دراية لا بأس بهـا بالطب البيطرى ؛ لا يحنف عن التنجيم أحيانا — وتصح معه صناعته — لطيف التنكيت والمزاح ، فصيح اللهجة ، حائزا ، بالاختصار ، كل ما كان من شأنه جعله محبوبا عند الخديو ومقربا اليه . وكان ، على قلة بضاعته فى الأمور المـالية ، قد انتقل من وزارة الاشغال العمومية الى وزارة المـالية .

فعهد الوزير اليـه أمر الاهتمام باتمـام القرض الجـديد ووضع شروطه مع المسيو تشرنسكى .

ولكن ذلك الالزاسى رأى انه يستطيع تقديم خدمة الى الخديو أجل من الخدمة التى كلف بها ؛ وأخذ على نفسه إتمام مخابرات خاصة ينشرح لنتيجتها صدر (اسماعيل) انشراحا كبيرا .

فشرعت الألسنة تتداول ذكره ، وبدأت التخمينات تتضارب فيما عسى أن يكون العامل المـالى الجـديد العتيد ظهوره : فبعضهم يذهب الى أن المخابرات دائرة مع "المصرف الشرقى" ؛ وآخرون الى أنها دائرة مع رجل يقال له (لاشيڤارديير) ، بالنيابة عن بيت "كارتريه" الشهير ؛ وغيرهم يذهب مذهبا آخر ؛ والكل ، على اختلاف مراكزهم ، من الوزير الى آخر سمسار فى البورصة ، يتطلع الى إنهاء تلك المخابرات ونجاحها بسرعة كلية .

وذلك لأن الضيق المـالى كانت قد استحكمت حلقاته ؛ وباتت النقود قليـلة فى السراى الخديوية عينها ؛ وأمسى الحريم المصون نفسه فى حاجة اليها — و(اسماعيل)

مع ذلك ، مكب بكل ما أوتى من نشاط على إشباع رغبـة التشييد والتعمير التى عادت نفسه ممتلئة بها أثر زيارته لباريس ولندره؛ مشدّد فى طلب الأموال من خزينة المـالية ، لتصليح الأزبكية وتكييفها تكييفا جديدا ، وانشاء مضمار سباق للخيل ، واتمام حى الاسماعيلية ، وفتح شوارع العاصمة الجديدة ، وابتناء قصور فى العباسية ، والقبة ، وعابدين ، والجيزة ، وتجاه جزيرة الروضة ، وفى مصطفى باشا ، وتزيينها بالرياش الفاخر ، وهلم جرّا — فبذل المتخابرون جهدهم حتى وصلوا الى اتفاق أقروه . وللحال ذاعت فى الأسواق والأوساط المـالية أنباء عقد القرض المرغوب فيه ، بين الوزير راغب باشا عن الخديو ، وبين (لاشيڤارديير) عن محل كارتريه وشركائه (٣ فبراير سنة ١٨٦٨) .

فنزلت أسعار الخصم من ١٦ فى المـائة الى ١٢ فى المـائة ؛ وبات تحسينها المطرد منتظرا من الجميع ، لمـا أشـيع عن اشتمال ذلك القرض على مزايا قل توقع نظيرها أو ما يضاهيها فى عالم الاقتراض .

فتناقلت الألسـنة أن المبلغ المقدّم سيكون ٦٤٥٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات ، لتوحيـد عموم الديون المصرية (بمـا فيها دين السـكة الحديدية وما خلا أذونات القرى) ؛ وأنه سيقسط على ٤١ سنة باعتبار القسط السنوى ٨٧٥ فى المـائة من الدين الاسمى ؛ أى أن المبلغ الذى يجب على الحكومة المصرية دفعه كل ستة أشهر لا يزيد أبدا على ٢٧٣٤٣٧٥٠ فرنكا ؛ وأنه يدفع فى أوّل يناير ، وأوّل يوليه من كل سنة ؛ وأن العربون الذى يقدّم فورا سيكون عشرين مليونا من الفرنكات . وأما ضمانات السداد ، فعموم الايرادات التى مازالت حرة ، والتى ستصبح حرة فى المستقبل بعد سداد الدين الذى هى ضمانته . وانه اشترط أن تنشئ الحكومة سجلّا عاما للديون

المصرية ، وتضع له نظاما خاصا به ؛ وتتعهد بأن لا تقترض فى المســتقبل إلا على قدر الزيادة فى ميزانيتها السنوية .

غير أن المزايا النادرة ذاتها ، المتفق عليها لمصلحة المقترض فى ذلك العقد كان من شأن المبالغة الظاهرة فيها القاء الريب والشك حول إمكان توقيعــه حقيقة : لذلك أخذ الخبيرون فى الأمور المــالية يتسارون بأنه لا بد من وجود مخدوع بين الطرفين المتخابرين؛ وأنه يصعب أن يكون ذلك المخدوع المحل المــالى .

وما لبثت الأيام أن أظهرت أن همسهم كان على حقيقة : فانه لمــا كلف الخديو الموظف الالزاسى بدرس أوراق التوكيل التى قدمها (لاشيڤارديير) فى أوّل المخابرات الى وزارة المــالية ، والتثبت من حقيقتها ، لمعرفة ما اذا كان محل كارتريه وشركائه قد خوّل وكيله المذكور حق التوقيع على العقد بالنيابة عنــه أم لا ؛ وأقبــل ذلك الموظف على البحث عنها فى ملف أوراق المفاوضات، وجد — وكل كيانه ينتفض وجلا — ان تلك الأوراق قد أخفيت ؛ وانه لم يبق لها من أثر . فأدرك فى الحال أنه قد هزئ به ونصب عليه وعلى موكله معا ، وكاد يفقد رشده .

وشاع نبأ ذلك فى الدوائر المــالية ، فأثار فيها عاطفة سخرية وقلق معا . ولمــا اطلع (اسماعيل) على الأمر ، استشاط غضبا وصب جام سخطه على رأس وزير ماليته التعس، راغب باشا ، وعلى رأس ذلك الألزاسى المتداخل فيما لم يكن من اختصاصاته؛ وعزلهما من خدمته .

فمرض كلاهما مرضا كاد يودى بحياتيهما . واضطر الألزاسي، بعد ما نهض من سرير أسقامه، الى مغادرة الديار .

فلما خلت وزارة المالية من شاغليها ، رأى الخديو أن يقلد منصبها رجلا قريبا من قلبه ، كان سبق له امتحانه فى وظائف أخرى ، ذات مسئولية خطيرة ؛ فوجده راجحا ، وآنس منه ذكاء نادرا ، وتفننا غريبا ، واخلاصا متناهيا فى خدمته . فاستدعاه اليه وعينه وزيرا لماليته .

ظهور اسماعيل صديق باشا على دست المالية المصرية

وكان اسم ذلك الرجل اسماعيل صديق ، ويعرف "بالمفتش" لسابق تقلده وظيفة التفتيش فى الصعيد على أعمال دائرة الخديو الخاصة أولا ، فعلى أعمال الحكومة المصرية .

وكان ابن والدين من فلاحى الوجه القبلى ؛ عقليته عقلية فلاحينا المصريين ، وأخلاقه أخلاقهم .

ولما كان أخا الخديو فى الرضاعة ، اختص (اسماعيل) بخدمته لذاته ، منذ ان كان لا يزال أميرا ؛ وما فتئ يقدمه فى أعمال دائرته ، ويرفع من درجته فيها بقدر ما كان يبدو له منه من الدراية والكفاءة ، الى أن أبلغه أسماها . ثم نقله الى خدمة حكومته ؛ وما زال يرقيه فيها — واسماعيل صديق يعمل على ما فيه مصلحة مولاه ورضاه قبل كل شئ ، وفوق كل شئ — الى أن بات أكبر المقربين من قلبه ، وآمن المؤتمنين عنده .

صفاته

وكان اسماعيل صديق هذا رجلا ماهرا فى الواقع ، ثاقب الرأى ، أصيلة ؛ متفتق الذهن ؛ يدرى ، كما لا يدرى أحد غيره ، كيف تستخرج النقود من مدافنها ، وكيف يتوصل الى تحقيق الرغائب ونيل الأغراض . لا يوقفه فى سبيل احراز رضا مولاه هاجس ، ولا يهمه أن يرتكب دنية ، بل ولا إثما ، اذا كانت تلك الدنية وذلك الاثم يعززان مركزه ، ويظهرانه فى مظهر الرجل المخلص . وكان ، علاوة على ذلك ،

هماما، نشيطا، يحب الشغل، ويلج أبوابه برغبة أكيدة؛ كما أنه كان كبير المطامع، شبقا نساء وأموالا ولذائذ .

فما استلم دفة وزارة المالية إلا وظهر حالا الفرق بينه وبين سلفه؛ وحل تسهيل الأعمال محل المطل فيها؛ والبت بسرعة فى الأمور محل التخبط والتردّد ؛ ودفعت الأذنات المالية فى أوقات استحقاقاتها ، بدون إبطاء، لادراك الوزير الجديد ما فى عمل ذلك من المصلحة لمركز الحكومة .

وبما أن اسماعيل صديق لم يكن، فى بادئ أمره، خبيرا بالأمور المالية — وإن صحت تسميته ماليا ولادة — فانه اتخذ أخصاء من ذوى الدراية فيها ، وتلقى عليهم دروسا عملية جعلته فى مدّة يسيرة كفؤا لمقاومة أحذق عمال السلفيات ومتداوليها ، ومناضلتهم . فلم يعد يوقفه وسواس ، مهما كان نوعه ، عن السوق مباشرة الى ما يقصد من الأغراض؛ وبرع فى ضروب المخاتلة براعة حملت بعضهم على إلباسه بحق قول القائل : "انما أعطيت الكلمة للانسان لكى يخفى فكره" .

وظهر ذلك جليا للماليين الغربيين الذين استمرأوا حلاوة التوسط بين الخديو والأسواق المالية الأوروبية .

فما خلا الجو من لاشيفارديير ومحل كارتريه إلا وتقدّم المسيو تشرنسكى لإنهاء مسألة القرض الذى فشل . فدارت المخابرات بينه وبين الوزير الجديد ؛ وفى الليلة ما بين ١٩ و٢٠ أبريل انعقد فى سراى الجيزة اجتماع حضره الخديو نفسه، وشريف باشا كبير وزرائه، واسماعيل باشا المفتش، وحافظ باشا ناظر الدائرة السنية، من جهة؛ والمسيو تشرنسكى والمسيو باسترى، من جهة أخرى . وبعد تباحث جدّى دام

طويلا ، انتهى بهم الأمر ، حوالى الساعة الثالثة صباحا ، الى اتفاق تام ، كانت نتيجته ان لسان البرق كاف بحمل بشائر انعقاد السلفة الى محافظ الاسكندرية ومديرى الأقاليم ، والى الوسطاء المجدين فى باريس للاستقراض أو الخصم .

وبناء على اشارة الخديو ، وقع المسيو تشرنسكى على العقد . فوضعه وزير المالية فى جيبه ، ووعد باعادته اليه فى الصباح ، مختوما منه ، لتقدّم ساعات الليل واحتياج الكل الى راحة . وانفصل المتعاقدون وصدورهم منشرحة .

فلما كان الصباح اكتشف الوزير عيبا فى شكل العقد ؛ وحمل مولاه على نقض ما أبرم .

فكان ذلك أوّل تأثيرات المفتش السيئة فى الشؤون العمومية . وهى تأثيرات توالت فيما بعد حتى أدّت فى نهاية الأمر الى انحراف القلوب عن الخديو ، بالرغم من استمرار نياته حسنة ؛ والى خراب البلاد ، بالرغم من كثرة الأسباب الموجبة عمارها .

فما علم محل أوپنهايم بفشل مسعى المسيو تشرنسكى إلا وتقدّم خاطبا ودّ المالية المصرية ؛ وعرض إقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات ، نصفها يدفع فورا ؛ والنصف الآخر عند الاختيار .

ولكن الشروط التى عرضوها كان فيها من التقييد لحرية الخديو وسلطته ما حمله على رفضها . فتحوّل عن ذلك المحل مؤقتا ؛ ورأى أن يشرك معه فى الأمر ، مجلس النوّاب المنعقد اذ ذاك .

فبناء على طلب اسماعيل باشا صديق ، وعلى أمر الخديو ، اقترح رئيس ذلك المجلس العدول عن الاقتراض الخارجى الى الاقتراض الأهلى ؛ وحمل المجلس على قبول اقتراحه .

فقرر أن يكون القرض ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن تسرى عليه فوائد، للمكتتبين فيه، بواقع عشرة فى المـائة سنويا ؛ وأن يسدد ذلك القرض فى بحر ثمـانى سنوات، بسحوب يانصيبية يبدأ بها بعد مضى ثلاث سنين على الاصدار .

ولكن الوزير أهمل أن يقدم ضمانة للسداد . فلم يقبل على الاكتتاب إلا نزر يسير . فرأى أن يشرك غير الأهالى مع الأهالى فيه ؛ وأن يجعل القرض داخليا بدلا منه أهليا فقط . ولكنه أهمل أيضا تقديم الضمانات : فكان نصيب القرض الداخلى نصيب القرض الأهلى .

بدء خصم أذنات مالية

على ان وزير المـالية لم ينتظر انجلاء نتيجته ؛ بل أقدم تحت طى الخفاء ، على خصم أذنات مالية ، بمـا بلغ قدره مليونين من الجنيهات ، ثلاثة أرباعها عند محل أوپنهايم وبعض مصارف مصر والاسكندرية .

وفى الوقت عينه دبر مشترى مياه الاسكندرية بأذنات مالية أيضا ؛ ودفع بها ، كذلك، الباقى — وقدره ثلاثون مليون فرنك — من أصل المبلغ المحكوم به لشركة ترعة السويس .

زيادة مائة مليون فرنك على الدين السائر

فكانت نتيجة ذلك جميعه زيادة ما يقرب من مائة مليون فرنك على الدين السائر ؛ وملء الخزينة، مؤقتا ، بمبالغ تمكنت بها الحكومة من سد الطلبات الملحة الوقتية . وتمكن الخديو من الذهاب الى رحلته الصيفية التى أشار الأطباء عليه بها للعلاج من الداء الذى ألم بحنجرته، وجيبه به ملأى ذهبا ، يصرف منه على تحقيق رغائبه .

على أن الجريدة الرسمية لم تعلن خبر سفره إلا بعد ثلاثة أيام ، فى عددها الذى نشرت فيه ملخص المباحث التى دارت فى مجلس النواب على الحال المـالية، وميزانية

الحكومة عن العام القبطى سنة ١٥٨٥ أى من سبتمبر سنة ١٨٦٨ الى سبتمبر سنة ١٨٦٩

ولما كان يتضح من تلك الميزانية أن هناك زيادة للحكومة فى الايرادات على النفقات تقدّر بأكثر من ثلث مجموع تلك الايرادات فان مجلس النوّاب أقدم على المناقشة والتماس الايضاحات عن ضيق المالية المزعوم واضطرارها الى الاقتراض .

فكلف ناظر المالية وناظر الداخلية بتقديم تلك الايضاحات الى لجنة يعينها المجلس خاصة لهذا الغرض . وقدّماها فى الواقع .

فرفعت اللجنة بها تقريرا الى المجلس ، اتضح منه أن مصدر الضيق انما هو الدين السائر البالغ قدره عشرة ملايين من الجنيهات الانجليزية تقريبا ؛ ومصدر الإحراج اضطرار الحكومة الى سداده فى الحال .

ضريبة السدس الاضافية

فاتفق المجلس مع وزير المالية على إبدال القرض الداخلى ، الذى فشل ، بضريبة سدس ، تضاف من باب الاستثناء الى مجموع الأموال المربوطة وتحصل مدّة أربع سنوات متواليات ابتداء من سنة ١٥٨٤ القبطية .

ولما كانت قيمة هذا السدس الاجمالية لا تزيد على مليونى جنيه انجليزى ، اقترح الوزير إصدار قرض قدره ستة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، يخصص فقط لسداد الدين السائر ، بحيث لا يعود لذلك الدين من أثر فى الوجود .

فصدّق المجلس على ذلك ؛ وشرع الوزير ، حالا ، يخابر محل أوپنهايم فى تولى أمر اصداره ، على أن يكون سداده على خمسة عشر قسطا سنويا ؛ وتكون ضمانته ايرادات الجمارك ورسوم الهواويس ، والمتحصلات من المصائد ومكوس الملح والمملحات الخ —

ومجموع مبالغها كلها مليون جنيه انجليزى سنويا — وتعهدت الحكومة بأن تدفع للتعاقدين كل ستة أشهر قسطا قدره ٨٤٨٥٩٥ جنيها انجليزيا ، فوائد واستهلاكا وجوائز يانصيب . وحظرت على نفسها عقد أى قرض جديد قبل مرور خمس سنوات .

على أن الوزير لم يقف عند هـذا الحدّ . ولكنه فى ٤ يونيه ، أمضى مع محل أوپنهايم ملحقا تعديليا للاتفاق الأوّل ؛ ثم أمضى ، فى ٨ يونيه ، ملحقا غيره رفع بمقتضاه مبلغ القرض الى سبعة ملايين من الجنيهات الانجليزية ومدّ أجل السداد ، بجعل واحدا وعشرين عاما ؛ وزيد مقدار القسط السنوى بجعل ٨٧٠٠٤٢ جنيها انجليزيا ؛ وأضيف الى الضمانات السابقة عوائد الأملاك والمواشى والسرج .

وأخيرا قرّ القرار النهائى فى ٧ يوليه على أن يكون مبلغ القرض ثمانيـة ملايين من الجنيهات الانجليزية ؛ ومبلغ القسط السنوى ٩٥٣٢٩٧ جنيها مصريا ؛ ومدّة التقسيط الاستهلاكى ثلاثين سنة ؛ وأبدلت ضمانة عوائد الأملاك بضمانة رسوم القبانة والملاحة النيلية . واتفق على أنه اذا أخذ محل أوپنهايم وشركائه على عهدته دفع مبلغ الثمانيـة الملايين ، فانه يكون حرّا فى ترتيب إصدار الأوراق المـالية الجديدة ، إزاء الجمهور .

فكأن الوزير أراد ، من رفع مبلغ القرض من ستة ملايين الى ثمانية ملايين ، أن يضـع تحت تصرف الخديو المطلق مبلغ الفرق — أى مليونين من الجنيهات — لينفقه فى دار السعادة ، على تقديم مشروعاته فى سبيل تحقيقها ، وعلى إزالة العقبات التى قد تصادفها فى طريقها .

قرض سنة ١٨٦٨

وبما أن العملية كانت ، فى الحقيقة ، فى منتهى النفع للكتتبين — لأن المـائة فيها لم تكن ، فى الواقع ، مائة ؛ بل واحدا وستين وربعا فقط — نجح تصـدير القرض

نجاحا بينا فى ١٦ و١٧ و١٨ يوليه سنة ١٨٦٨؛ وبلغ عدد المكتتب به أحد عشر مليونا وثمانمائة وتسعين ألف جنيه انجليزى .

ولكنه، بعد تصفية كل حساب، لم يدخل منه فى خزينة الحكومة سوى سبعة ملايين ومائة وخمسة وتسعين ألفا وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيها انجليزيا . وذلك رفع معدل الفوائد من سبعة فى المائة الى ½ ١٣ فى المائة؛ وزاد على سابقة الديون المصرية ثمانية ملايين أخرى .

العود الى إصدار أذنات مالية

ولو أن الوزير اكتفى بما فعل لكان الشر يسيرا على جسامته ! ولكنه عاد الى إصدار أذنات مالية جديدة، حتى قبل الفراغ من تسليم سندات القرض الجديد .

وكان الخديو فى تلك الأثناء مقيما فى الأستانة العلية، يعالج نجاح مشروعه القضائى، ويجتهد فى توسيع دائرة استقلال البلاد الداخلى .

على أن مساعيه فى هذين السبيلين كلفته أموالا جسيمة، ابتلعتها العاصمة العثمانية : فبلغ القلق فى الأوساط المالية أشدّه، وباتت القلوب تشتهى بحرقة أن يقصر مدّة اقامته فى تلك المدينة الشرهة .

وكأنى به قد شعر باشتياق رعاياه الى عودته : فاقتلع نفسه من وسط أسباب الغواية العديدة الحافة به، ورجع الى القطر المصرى فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٨

فاحتفلت الاسكندرية والعاصمة احتفالها المعتاد بعودته؛ وأطلق فى كل منهما مائة مدفع ومدفع؛ وأهدته والدته الجليلة ثلاث حوريات شركسيات، أرادت أن ينافس جمالهنّ السماوى جمال صبية يونانية اشتراها (اسماعيل) عينه ببيكوس بثمن

خراف؛ وكان من شأن حسنها الفائق وتأثيره العميق فى قلبه إثارة ثورة غيرة بين نسائه الأخرى، طول مدّة السفر البحرى من الأستانة الى الاسكندرية؛ واضطر الخديو، لاجتناب تكرار مثلها فى سراى رأس التين، أن يرسل تلك اليونانية رأسا الى القاهرة.

وكانت أسعار السوق مستمرة فى تحسينها الذى أعقب عقد القرض الجديد .

مكيدة

ولكن البوليس، لكى ينال محظوظية عند الخديو، ويظهر لسموّه تيقظه وسهره على حياته، أخذ على عاتقه إثارة القلق . فأقدم فى شهر أكتوبر من السنة عينها على اكتشاف مكيدة زعم أن حليم باشا دبرها لاغتيال ابن أخيه . فنصب شراكه وبث زبانيته . وفى الثانى والعشرين من الشهر المذكور أعلن للملأ نجاح مسعاه، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة مليك البلاد .

فاضطر (اسماعيل) الى إبعاد عمه عن القطر، واتخذ فى ذلك احتياطات، صبغتها النفاثات فى العقد السياسية صبغة غير حقيقية، أدّت الى انسدال قتام على سوق الأوراق المالية المصرية .

فبالرغم من الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة عودة الأمير الى القطر، ودامت أياما، وكلفت البلاد نيفا وستة آلاف جنيه فى كل ساعة؛ وبالرغم من الاحتفالات البهية والمراقص التى تلتها، بسبب حضور اللورد نابيير أوف مجدلا، قاهر النجاشى تيودوروس، ليقلد سموّ الخديو وسام نجم الهند الأكبر؛ وتصادف وجود والى الهند، اللورد مايو، فى ذلك الوقت بمصر؛ وبالرغم من نجاح القرض؛ انتهى عام سنة ١٨٦٨ والجوّ المالى مكفهرّ بمصر، لا سيما عقب نشوء الخلاف بين اليونان والدولة العلية بسبب الثورة الكريتية المستمرّة .

ذلك الخلاف ما فتىء يتطور ويشتدّ، حتى بلغ منتهاه فى أوائل سنة ١٨٦٩، إذ باتت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى؛ وأخذت الجالية اليونانيــة الغنية والقوية بمصر تشعر باضطراب وارتجاج فى حياتها المدنيــة، لدى تصوّرها اضطرار مصر الى ولوج باب تلك الحرب، فيما لو شبت؛ وتأدية ذلك الى نزاع عنيف بين وطنيتها الشديدة الاستعار، ومصالحها المــادّية — من تجارية واستغلالية كثيرة — المتشعبة فى القطر المصرى .

فاغتنمت ألسنة السوء اكفهرار الجو المــالى المؤقت لتــذيع فى الملأ على لسان بعض جرائد أوروبية أنباء إقدام الحكومة على عقد قرض جديد، عقب مصاريف الصيف الجسيمة فى الأستانة العلية .

فرأى (اسماعيل) أن يهدئ روع بلاده المضطرب بدون سبب . فافتتح سنة ١٨٦٩ بسلسلة أعياد واحتفالات باهرة، بينما كان جميع مستخدمى الحكومة، الذين لهم معرفة باللغــة الفرنساوية، يشتغلون فى نقل مؤلفات "أُفنْباخ" — مثــل "العين المثقلة" و"هيلانة الجميلة" و"ثلاثاء المرفع" وغيرها — الى العربيــة ليتمتع برؤية تشخيصها ساكنات دور الحريم ومن لم يكونوا يفقهون سوى العربية من اللغات .

وتوجت تلك الأعياد كلها بالمرقص العظيم الذى أقيم، احتفالا بعود يوم الجلوس المأنوس، فى سراى الجزيرة وبستانها؛ وكلف الكوبرى المؤقت، الذى أنشئ على النيل لخدمة العبور فى تلك الليلة فقط، ثمانية آلاف جنيه . فمــا بالك بالتكاليف الأخرى !

ثم أمر باجتماع مجلس النوّاب؛ وافتتحه فى ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ بخطبة جميلة، شرح فيها أوّلا حالة الحكومة المــالية : فمرّ بجميع الديون التى عليها، وقال انها بعد أن

كانت ٢٢ مليونا من الجنيهات عند موت (محمد سعيد باشا)، أصبحت فى تلك السنة ١٧ مليونا فقط، بما فيها مبلغ القرض الأخير.

ثم توسع فى تعداد الأعمال العمومية المفيدة، التى تمت على يدى حكومته، منذ ارتقائه العرش، ليبرر الأقراض المعقودة: فذكر السكك الحديدية المنشأة حديثا، وأحواض تصليح السفن، والأرصفة، والجسور والترع والمسنوات (هواويس)، والمدارس على أنواعها، الخ. وأفاض أخيرا فى بيان الاصلاحات العديدة المدخلة على تنظيم القوى البرية والبحرية وتسليحها بالأسلحة الحديثة.

وختم خطبته الجليلة بشكر العناية الالهية التى ألهمته، فى شؤون إدارته الداخلية، تنفيذ أجزاء خطة السير الخمسة التى وضعها نصب عينيه عند ارتقائه سدة الأحكام تنفيذا تاما فى جميع دقائقها، وهى: (١) إلغاء السخرة؛ (٢) توسيع نطاق التجارة والزراعة؛ (٣) نشر التعليم العام؛ (٤) تعيين مرتب خاص لنفقاته الشخصية؛ (٥) الاصلاح القضائى، الذى أكد للمجلس أن جميع الدول الكبرى قد صدّقت على مبادئه.

ولم يكن فى جميع ما ورد فى تلك الخطبة، من شئ مخالف للواقع، إلا ما جاد به منجم اسماعيل صديق باشا: فان الدين المخلف من (سعيد) لم يكن ٢٢ مليونا من الجنيهات ولا ما يقرب من هذا المبلغ الجسيم بالكلية، بل كان مائتين وتسعة وسبعين مليونا من الفرنكات فقط، أى ما يقرب من الأحد عشر مليونا ونصف من الجنيهات. ومبلغ الدين المصرى، فى تلك السنة، لم يصبح سبعة عشرة مليونا كما ورد فى الخطبة ولكن ثلاثين مليونا من الجنيهات الانجليزية.

على أن تأثير الخطبة على السوق المصرية كان حسنا للغاية . فعادت الثقة عن تزعزعها الى ثباتها . وخلت أفكار (اسماعيل) من كل شاغل مؤقت إلا شاغل الاحتفال (أولا) بمقدم البرنس أوف ويلز والأميرة زوجته ؛ و (ثانيا) بفتح ترعة السويس فى أواخر ذلك العام .

ولكن ذينك الاحتفالين أعقبا ضيقا ماليا شديدا بسبب ما أنفق عليهما من أموال طائلة ، نعم إن قرض سنة ١٨٦٨ كان يساوى فى لندن بفضل الضمانات الخصوصية التى أسند اليها ٧٧ ، أى وحدتين فوق سعر إصداره ؛ ولكن أذونات أى إفادات المالية آلت الى نزول مستمر . وخصم المستحق منها بعد مرور شهر الى بعد مرور أربعة وعشرين شهرا كان بمعدّل ½ ١٣ و ١٤ فى المائة .

ومع ذلك فان إقبال الأسواق الأوروبية على مشتراها كان كبيرا بسبب ما حملت بهجة أعياد ترعة السويس من ثقة الى القلوب .

فرأى الوزير اسماعيل صدّيق أن يغتنمها فرصة للحصول على جانب من النقود التى كان فى احتياج إليها لدفع جانب من المستحقات التى أوجبتها احتفالات فتح الترعة .

فقدّم الى سوق باريس إفادات مالية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف جنيه انجليزى بخصم معدّله ١٢٫/٠ ، واستحقاقات متسلسلة من ١٢ شهرا الى ٢٠ شهرا .

ولكن تسرعه فى التقديم أيقظ مخاوف المشترين . فلم يكتفوا بطلب ١٤ ./٠ بل حتموا أن يكونَ الدفع فى باريس ، وأن تتعهد الحكومة بعدم إصدار إفادات جديدة لمدّة حدّدوها . وبما أن الوزير لم يكن ليرضى مطلقا أن يتقيد بمثل هذا القيد ، أهمل مخابراته ، ورجع عن غرضه .

غير أن المطالبة بســداد الديون ، التى أوجبتها الاحتفالات العظمى المنقضية ، ازدادت اشتدادا عليــه . فاضطر، لكيلا يحرج مركزه ، إلى ربط ضريبة جديدة مقدارها خمسة عشر قرشا صاغا على كل فدّان يزرع ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية — فانها لم تكن تدفع ضرائب مطلقا — فاجتمع لديه من ذلك خمسمائة ألف جنيه انجليزى — أى أقل من نصف المبلغ المطلوب — فأصدر، للحصول على الباقى، إفادات مالية جديدة، خصمها ٢٢ ٪ ، بيد أن ذلك لم يجد نفعا . فالتجأ الى وسيلة حال ضيقه دون إدراك فهمه عدم مشروعيتها .

الدخول فى المأزق

وذلك أنه كان، فى بحر صيف سنة ١٨٦٩ ، باع ، نقدا ، نيفا وخمسمائة ألف اردب بذرة قطن، على أن يسلمها بعــد خمسة أو ستة أشهر ، أى بعد بيع المحصول الذى كان لا يزال قائما على ساقه فى الأرض .

فتربص المشترون ريثما تنقضى أشهر المهلة . ولكن ، ما أكبر ما كان اندهاشهم حينما تحققوا استمرار شون الحكومة خاليــة خاوية ، بالرغم من بيع أقطانها، وحلول مواعيــد التسليم ! وذلك لإقدام الوزير على بيع كل ما وصل اليه من بذور القطن ، أوّلا فأوّلا، ونقدا نقدا، بدلا من تخزينه لتغطية تعهداته .

على أن بيع الشئ عينــه، مرتين، كان من شأنه وضع ذلك الوزير الخرب الذمة تحت رحمة مدائنيه . ولا شك فى أنهم لو أرادوا مقاضاته لوجدوا اليها سبيلا واسعا، وتعضيدا حقا من صاحب الأمر الأسمى . ولكنهم، لحسن حظ اسماعيل صدّيق المؤقت، وسوء حظ الحكومة المصرية، كانوا أبعد الناس عن الإقدام على قتل الدجاجة ذات البيض الذهبى . وعليه، فانهم اكتفوا بأن باعوا الى الحكومة بسعر ٧٨ قرشا صحيحا ما كانوا قد اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا، ورضوا بأن تدفع لهم القيمة إفادات

مالية ، تسرى عليها فوائد بواقع ١٢ ٪ سنويا ؛ أى أنهم ربحوا ، فى ذلك ، فائدة تعدّل بثمانية عشر فى المائة سنويا .

غير أن هذا جميعه لم يكن إلا تحايلا على التخلص من ضيق مؤقت : ولم يكن ليرضى وزير المالية . لذلك أخذ يفكر فى كيفية تمكنه من جمع مبالغ وافية ، تعدّ بملايين الجنيهات . ورأى ، بعد طول التدبر ، أن خير وسيلة لنيل المبتغى إنما هى إجبار الأرض المصرية على تقديم قرض قدره خمسة عشر مليون جنيه ، يوزع على مساحتها المزروعة ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية (السنية) ، باعتبار خمسة جنيهات عن كل فدّان . ولما استقرّ هذا الرأى فى تصميمه ، طفق ينتظر ، بفروغ صبر ، التئام مجلس النوّاب السنوى ليحمله على تقريره .

فالتأم ذلك المجلس كالعادة ، فى أوّل فبراير سنة ١٨٧٠ ؛ وكان الكل شيقا للوقوف على ما عساه يقال ويتم فى جلساته : لأن الكل كانوا يتوقعون أن توضح خطبة الخديو حالة القطر الداخلية والخارجية ، إيضاحا تاما ؛ ويؤملون أن يجدوا فيها ، على الأقل ، تأكيدا صريحا بتسوية الخلاف الذى نجم مع الأستانة عن حفلات ترعة السويس ؛ وبيانا لما تراه الحكومة فى أمر مبلغ الضرائب ، وتسوية الدين السائر .

ولكن الخطبة الخديوية لم تذكر من ذلك شيئا ؛ واكتفت بشكر العناية الالهية على ما أولت من نعم ، وطلب معونة الله فيما ينوى من مشروعات خيرية . ثم أحالت النوّاب الراغبين فى الوقوف على أعمال الادارة ، على الوزارات المختصة . ووقفت عند ذلك الحدّ .

فكان وقعها فى الأوساط المالية الأجنبية سيئا : لأن تلك الأوساط علقت على عدم تكلمها عن الحالة المالية ألف تعليق وتخرّص .

فرأى المفتش أن يزيل التطير الذى أوجدته تلك التعاليق والتخرّصات فى القوم. فأذاع قرب وصول صرّ من الأستانة قدره أربعمائة ألف جنيه انجليزى، من أصل ثمن المدرّعات والبنادق ذات الإبر المسلمة الى الباب العالى .

ولكن الاشاعة لم تجد تصديقا . وطار فى البلد القول : «ما هذا؟ ذهب السلطان يسير الى القاهرة؟ ان من يصدق هذا، يصدق أيضا أن ماء النيل يجرى من مصبيه الى منابعه ! » .

على أن الوزير أراد ، فى الوقت عينه ، أن يضمن لنفسه مبلغا يكون وصوله الى خزينته آكد من وصول تلك الأربعمائة ألف جنيه !

لذلك بذل مافى وسعه لجعل مجلس النوّاب يعتمد القرض الاجبارى الذى ارتآه، ويطلب إجراءه مقابل اثنى عشر إذنا سنويا ، يقوم تقديم كل واحد منها مقام دفع الضريبة السنوية !

ولكن بالرغم من تصديق المجلس على طلبه ، لم يمكن الوزير تنفيذ ذلك القرض الاغتصابى، لعدم استطاعة الأهالى تقديمه؛ وبعد تحصيل بضعة آلاف جنيه فقط، اضطر الى العدول عنه .

غير أن الخزينة كانت فارغة، والطلبات ملحة ؛ ودفع قطعية قرض سنة ١٨٦٤ مستحقا فى أوّل أبريل التالى، والاضطرار الى النقود هائلا . فما العمل ؟

فتمارس الوزير، أوّلا ، فى بيع عدّة إفادات ماليـة تعهد بسداد قيمتها بعـد ثلاثة أشهر، بفوائد قدرها ١٤ ./ ، علاوة على نصف فى المـائة ، على سـبيل العمولة .

ولكن هذا لم يجد، بل زاد الطين بلة . لأن مهلة الثلاثة الأشهر، فقط، جعلت الناس يتساءلون : «هل هذا يكون ، من الآن فصاعدا ، أقصى حد لثقة الماليين وأصحاب المصارف بالحكومة المصرية ؟» .

وزاد اضطراب السوق وقلق الدائنين ، وبات الوقت حرجا جدّا للوزير !

مضاربة

ولكن الرجل كان جسورا، مقداما . فرأى أن يدع جانبا كرامة المنصب السامى الذى هو فيه، ويتدنى الى انتهاج أكثر الوسائل تلبسا بالمخاطرة، من المضاربة عينها .

غير أن المال ذاته اللازم للمضاربة المنوية كان يعوزه . فسعى حتى تحصل عليه، بعمل عملاء موثوق برصانتهم وحذقهم، باع بواسطتهم كميات عظيمة من الافادات المالية المتسلسلة الاستحقاق ، من اثنى عشر شهرا الى ثلاثين شهرا، على أن يكون دفع ثمنها نقدا، مقابل خصم ١٣½ ./٠، ويكون تسليمها بعد ثلاثين يوما .

ولما بات المال المجموع هكذا فى قبضة يده ، كلف بعض المصارف بمشترى كل مايعرض من افادات للبيع داخل ستة أشهر، معينا بنفسه الافادات التى يعرف أنها أخف من غيرها ثقلا، وأكثر، بالتالى، قابلية للتحسين .

فكانت النتيجة مدهشة ! وتهافت الناس على بيع ما كان لديهم من تلك الافادات ! فسقط معدّل الخصم من ١٤ ./٠ الى ٩ ./٠ . ولما شحت الافادات ذات الاستحقاق القريب، اضطر أصحاب رءوس الأموال الى مشترى الافادات البعيدة الاستحقاق، لتجد لنفسها استثمارا . فتمكن الوزير، بذلك، من تسليم المشترين منه ما شاءوا من كمية الافادات المباعة اليهم . واستمرت العملية رابحة ناجحة ، حتى نفر الناس من الطلب هبوط الأسعار المتجاوز كل حدّ .

ولكن اللعبة كانت قد تمت ؛ والدين السائر، الذى كان بالأمس موجبا قلقا لا يطاق، أجلت المطالبة به الى ثمانية عشر شهرا، على أقل متوسط .

فلو أمكن تثبيت الأمور على هذا المجرى، وتقييد المستقبل، بحيث لا يعود يثقل على الحاضر، كان ذلك منتهى الحذق والمأمول .

لذلك أخذت المخابرات بين المـالية المصرية ، والشركة المصرية العمومية التى أنشأها الخديو فى باريس تروح وتجىء والآمال بالحصول على نقود منهـا تحيا تارة ، وتموت أخرى ، حتى تغلب اليأس على الأمل ، وبات لا يرجى من تلك الشركة خير .

فتحوّلت الأنظار عنها الى محل أوپنهايم وشركائه . وكادت المخابرات معه تفضى الى النتيجة المرغوبة، لولا أن شخصا يقال له هكتور بك، كان وكيلا بمصر لمحل بيشوفشهم وجولدشمدت وشركائهما، وتمكن من نفس (اسماعيل) بحسن أساليبه، حال دون توقيع العقد، وحوّل الطلب الى محل مخدّميه .

ولـما كان فرمان نوفمبر سـنة ١٨٦٩ يحظر فى بعض منطوقه عقد أقراض جديدة على خديو مصر، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون القرض الجديد باسم الخديو الشخصى؛ وأن ترهن أملاك الدائرة السنية، ضمانة لسداده .

قرض الدائرة السنية الثانى

وبناء على هـذا الاتفاق ، قدّم محل بيشوفشهم وجولدشمدت للخديو مبلغا اسميا قدره سـبعة ملايين ومائة واثنان وأربعون ألفا وثمانمائة وستون جنيها انجليزيا ؛ ونال مقابل ذلك امتيازا لتأسيس مصرف (بنك) يدعى "البنك الفرنساوى المصرى" كان الخديو نفسه أكبر مساهميه ، واكتتب بربع أسهمه ، أى بمـا بلغت قيمته

ســتة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك . وقام مؤسسوه ببعض شؤون تصدير القرض الجديد .

قلة نجاحه

على أنه بالرغم من تصديره بواقع ٧٨ ½ — ويقول بعضهم بواقع ٧٠ فقط — وبالرغم من أنه ، بعد استبعاد المتعات والعمولات ، نزل صافى التصدير الى ٦٧ ، فانه لم يغط سوى ثلثيه ، فقط ؛ ولم يكتتب أحد فى الثلث الباقى . فأوجبت الحال خفض أسعاره ، فيما بعد ؛ وكانت نتيجته الصافية أنه ، بالرغم من كونه قرضا بفوائد قدرها ٧ ٪ ، وواجبا تسديده بكمال قيمة تصديره الاسمى ، إلا أنه لم ينتج للمقترض سوى خمسة ملايين من الجنيهات ، فقط ؛ ورتب عبئا على إيرادات الدائرة السنية السنوية قدره ستمائة وثمـانية وستون ألفـا وتسعمائة وسـتون جنيها انجليزيا ، أى ما يقرب من ١٣,٣٨ ٪ من أصل رأس المـال المدفوع .

على أن المرجع فى عدم نجاحه بالرغم من الاحتياطات التى اتخذت لذلك : كتكليف "الكمپتوار دسكمپت" أى "بنك الخصم" بمهمة إصـدار معظمه ؛ وإقدام توكيل هذا البنك بالاسكندرية على طلب زمرة قواصة من الحكومة لاقامتهم عند الحواجز التى أنشأها أمام محله ، لحفظ النظام بين جمهور المكتتبين : إشعارا بتوقعه ازدحام أقدامهم هناك ؛ وكمجىء وزير المـالية نفسه على رأس فئة من أصدقاء الحكومة ، ليكتتب ، فيكون مثـله قدوة للغير ويحيى خور تلك الحواجز ، ولو لحظـة ؛ بالرغم من أن الغرض الذى أذيع أن القرض معقود لأجله كان من أجل الأغراض : ألا وهو إنشاء معامل للسكر ، وسكك حديدية زراعية لاستغلال المـائة والخمسين ألف فدان المقدّمة رهنا على سداد المـال المرغوب فى اقتراضه — ان المرجع فى عدم نجاحه ربمـا كان الى قيام بعض الصحف للتنـديد به ؛ وادّعاء عدم مشروعيته ؛

ومطالبتها الباب العالى والمتعاقدين فى قرض سـنة ١٨٦٨ الى التداخل لمنعه ؛ والى تداخل الباب العالى ، فى الواقع ، واصداره أمره الى القنصل العام العثمانى فى لندن بالاحتجاج عليه ومعاكسته !

وبينما الكل بمصر، من الأمير الى أصحاب المصارف وأصحاب رءوس الأموال وجميع المشتغلين فى الأمور المـالية، مرتاحو الفكر، مطمئنو البال، يقضون أيامهم فى أتم هناء ؛ وبينما خصم افادات المـالية ، فى أوائل شهر يوليه لا يتجاوز ثمـانية ونصفا فى المـائة ، متى كان الاسـتحقاق قريبا ؛ ولا يتجاوز عشرة فى المـائة ، فى الاستحقاقات البعيدة، المتراوحة بين ٢٤ شهرا و٣٠ شهرا ؛ وسعر قرض سنة ١٨٦٨ الذى كان الاقبال عليه أكثر منه على غيره، يتراوح بين ٨٣ و ٨٤، اذا بأنباء الحرب بين بروسيا وفرنسا دوت فى الآفاق، وألقت الفزع فى الأسواق المـالية كلها .

ففى بضعة أيام سقط سعر القرض المرغوب فيه الى ٦٤ أى بنقص عشرين بنطا؛ وارتفع معدّل خصم الافادات المـالية القريبة الاستحقاق الى ٣٠ و٣٥ فى المـائة؛ ومعدّل خصم الافادات المستحقة بعد سنة فقط الى ٢٠ و ٢٢ فى المـائة ؛ ومعدّل خصم الافادات المستحقه بعد ١٨ شهرا لغاية ٣٠ شهرا الى ١٦ و ٢٠ فى المـائة .

فعمّ الضيق، واشتدّت الأزمة .

إشاعات تفريج

فرأى اسماعيل صديق باشا أن خير ما يداوى به الحال الحرجة ويحيى به الآمال ، ويبقى الوثوق بالمـالية المصرية محفوظا ، هو اذاعة أنباء تفريج عتيد يوسع حلقات الضيق المؤقت .

فشرع يشيع ، تارة ، أن الحكومة عازمة على بيـع سككها الحديدية الى شركة انجليزية يمثلها المستر فولر المهندس بمبلغ قدره عشرون مليونا من الجنيهات ؛ وطورا

أن المالية على وشك اجراء عملية بعيدة الأطراف تستبدل بمقتضاها الافادات القريبة الاستحقاق بالافادات التي لا تستحق إلا سنة ١٨٧٣ ؛ فتصيب من وراء ذلك البدل ربحا قدره اثنا عشر مليون جنيه . واشاعات أخرى من هذا القبيل كان لها ، حقيقة ، وقع حسن ؛ وأدّت الى ارتفاع سعر قرض سنة ١٨٦٨ الى ٧٤

هكذا تمكن من حفظ كفة التوازن ، بينما وقائع الحرب تتوالى بسرعة صاعقية ، تجعل عقد الصلح بين الدولتين المتحاربتين قريبا ، لتمكن احداهما من الأخرى تمكنا لم يرو التاريخ مثله .

ولكي يشعر الخديو العالم المالي كله بأن مركز مصر المالي أقوى من أن يتأثر تأثرا سيئا بالتماوجات البورصية التي أحدثتها وما فتئت تحدثها تلك الحرب الشعواء ، عقد قبل نهاية عام ١٨٧٠ ، مع محل جرينفلد وشركائه الهندسي بلندن ، العقد الذي كلف بمقتضاه ذلك المحل ببناء ميناء الاسكندرية .

وبينما الأشغال في انشائها سائرة ، عقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا ؛ وبات من المنتظر صعود أسعار الأوراق المالية .

ولكن التحسين لم يكن على نسبة المتوقع ؛ ولم يطرأ في الحقيقة إلا على قرض سنة ١٨٦٨ ؛ وأما الافادات فبقي معدّل الخصم فيها ، طوال فصل الصيف ، متراوحا حول ١٤ في المائة . وهذا لم يكن ليدل على أن مركز مصر المالي في الأسواق الأوروبية مركز ثقة متينة .

فالحال باتت اذا حرجة ، لا سيما أنه حتى خريف سنة ١٨٧١ كان جانب عظيم من قرض بيشوفشهيم لا يزال مكشوفا ؛ بين أن جانبا عظيما من الافادات المالية وأذونات

الدائرة السنية كان يقترب من مواعيد استحقاقه ؛ وأن عدم الدفع لدى الاستحقاق كان من شأنه القضاء على الثقة فى كلتيهما ، إلا اذا جدّدت تلك الافادات والأذونات .

على أن تجديدها لم يكن بالشئ السهل ، ولا إجراؤه ممكنا إلا بخسائر باهظة . وأما الدفع من الايرادات العادية فكان متعذرا بالكلية ، حتى لو لم يكن الوزير قد تصرف ، مقدّما ، فى ضرائب ذلك العام .

ولكن مهارة اسماعيل صديق المالية وتفننه لم يكونا لينكسرا أو يخورا أمام مثل هذه العقبات البسيطة . بجمع شتات فكره ، لحظة ؛ ورأى أن الوقت آن لتحقيق فكرة استخلاص نقود كثيرة من الأرض المصرية ؛ وهى الفكرة التى جالت فى خاطره فى أوائل العام الماضى ، وحمل مجلس النوّاب على اعتمادها ومطالبة تنفيذها .

ولكن ، حيث انها لم تنجح فى شكل سلفة إجبارية ، وجب وضعها فى شكل جديد يضمن لها النجاح .

فأخذ ، اذا ، يعمل فكرته ويجهدها ، حتى جعلها تجود بمشروع لم يسبقه أحد اليه ؛ لا فى العالم الغربى مهد التفنن المالى ، ولا فى العالم الشرقى مهد التفنن فى المظالم .

المقابلة

ذلك المشروع هو "قانون المقابلة" .

وما أدراك ما "المقابلة" ؟

"المقابلة" دفع الضرائب المربوطة على الأرض المصرية عن ست سنوات مقدّما ، مقابل إعفاء هذه الأرض ، فيما بعد ، من نصف تلك الضرائب الى الأبد!

فلما اختمر المشروع فى فكره ، جمع المجلس الخاص ، وأقنعه بوجوب إجراء ذلك القانون ، بعد تفهيم المصريين ماهو الغرض المقصود منه ، وتحبيبه اليهم .

فاتفق رأى المجلس الخاص على رفع تقرير الى الخديو يميط اللثام عن دواعى وضع ذلك القانون ؛ وعلى نشر نبذة باللغة العربيـة ، وتوزيعها فى كل جهات القطر ، لتوضيح المقصود من تلك "المقابلة" .

أما التقرير فهاك أهم ماجاء فيه :

«ان المجلس الخاص يرى ان حالة مصر المـالية لاتوجب القلق مطلقا ؛ ولكنها تستلزم عناية سموّكم من جهة مراعاة رخاء البلاد فى المستقبل . ومن المعلوم أن الأسباب التى أدّت بالخزينة العامة الى شبه الضيق المـالى هى : (أوّلا) العجز المخلف عن سعيد باشا ؛ (ثانيـا) الاشتراك فى انشاء القنال ، والمصاريف الباهظة التى جرّ اليها ذلك الاشتراك ؛ (ثالثـا) الأموال الجزيلة المصروفة فى سبيل مقاومة طاعون المواشى ، وملافاة مضارّه ؛ (رابعـا) الأشغال التى أجريت لترقية شؤون الزراعة والتجارة ؛ (خامسا) وأخيرا الأزمة القطنية المسببة عن انتهاء الحرب الأمريكية . فالبلاد لغاية الآن ، بفضل الرخاء المنتشر فيها وفلاحها ، تمكنت من القيام بمقتضيات العبء الثقيل الملقى على عاتق الخزينة ؛ ولكن الفطنة تشير ، مع ذلك ، بالبحث عن دواء ناجع للستقبل .

غير أن الوصول الى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فأين هو الداء ؟

الداء فى سـعر الفوائد المرتفع التى تدفعها حكومة سموّكم ؛ والتى تبلغ ، وحدها ، أكثر من نصف الايرادات العموميـة . فهل لا يستطيع الأهالى تحويل دفع هذه الفوائد اليهم باقدامهم على مشـترى رأس مال الدين؟ فانه ، على قول وزير المـالية ، يوازى سـتة أضعـاف مجموع الضرائب العقارية التي تتقاضاها حكومتكم سنويا من الأرض .

فليدفع الأهالى، اذا، ضرائب مضاعفة، مدّة ست سنوات، والدين كله يسدّد، وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة، الى الأبد، من دفع المبالغ المقدّمة منهم لسداده، على هذه الطريقة؛ أى أنها تعفيهم أبدا، من نصف الضرائب المربوطة على أرضهم؛ وتجرى ذكر هذا الاعفاء على حجج ملكيتهم .

وعلاوة على ذلك فانه سيصدر قانون يضمن لهم : (أوّلا) أن الضرائب المنقصة على هـذا النمط لن تعلى فى المستقبل مطلقا ، مهما كانت الظروف ؛ و (ثانيا) أنه حتى تحت تأثير قوّة قاهرة ، كشرق أو غرق أو أشغال منفعة عامة ، لن يجوز مطالبتهم ، ولو بسلفة مؤقتة ، إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النظار ومجلس النوّاب» .

وأما النبذة العربيـة التى وزعت فى كل قرى مصر ومدنها ، فان أهم ما جاء فيها تفهيم الأهالى ان هـذا المجهود العظيم المطلوب منهم انما هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ الوطن من مخـالب المرابين الغربيين، الذين أدّى تقاضيهم ربا فاحشا من الحكومة المصرية الى ضيقها المـالى المؤقت، واضطرارها الى ربط الضرائب والمغارم الثقيلة، حول أعناق الأهالى !

فصدّق الخديو على تقرير مجلسه الخـاص، واعتمده، وبعـد أخذ رأى مجلس النوّاب أمر بوضع قانون "المقابلة" وتنفيذه . وطفق اسماعيل صديق نفسه يطوف الوجه البحرى كله مقنعا الاهالى بجودته وفائدته ، محرضا إياهم وحاثا على نفاذه بكل مافى وسعهم؛ بينما كان شاهين باشا وزير الحربية يطوف الوجه القبلى للغرض عينه .

أما قانون "المقابلة" فخمس وأربعون مادّة، لا بأس من ذكر بعضها لأهميتها .

فالمـادة التاسعة والعشرون تقضى بأنه لا يسوغ لوزير المـالية، بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، إصدار إفادات مالية جديدة، ولا عقد أى قرض مطلقا .

والمـادة الثالثة والثلاثون تقضى بانشاء مجلس إدارة مالية يناط به وضع ميزانية عامة سنوية، مبنيه على الميزانيات الخصوصية المرفوعة اليه من كل إدارة من ادارات الحكومة ومصالحها، تعرض على مجلس النوّاب، ولا تصبح تنفيذية إلا بعد تصديق سموّ الخديو عليها .

والمـادة السابعة والثلاثون تقضى بتعيين لجنة يناط بها تحصيل الدفع واستلام الأذونات والوصولات المقدّمة إشعارا بالدفع .

والمـادة الأربعون وما يليها من المواد تنص على أن المبالغ المحصلة تودع فى خزينة خاصة تحت حفظ صيارف خصيصين ؛ وتخصص فقط لاستهلاك الدين لا سيما الافادات المـالية التى يجب أن تكون أوّل ما يستهلك .

هذه اللجنة تحرر كل خمسة عشر يوما كشفا بالافادات المـالية وأوراق الاقراض الداخلة خزنتها فى هذه المدّة؛ ويقوم وزير الداخلية باحراق تلك الافادات والأوراق المـالية بحضور أعضاء المجلس الخاص . ثم يحاط العموم علماً بمجموع المبالغ المتلفة هكذا .

والمـادة الخامسة والأربعون تقضى بأنه اذا أعوزت النقود الخزنة الخاصة ، فلم تتمكن من مواجهة سداد افادات مستحقة، فلوزير المـالية أن يفتح اعتمادا قصير المدى يسدّد حالمـا ترد النقود الى تلك الخزينة، حيث انه لا يجوز له ، عملا بنص المـادة التاسعة والعشرين، إصدار افادات مالية جديدة .

هكذا كان كل شئ مرتبا ، مقننا ، منظما ، على ما ورد فى الأمر العالى الذى صدر به ذلك القانون ، "لتحسين حال الحكومة المالية ، وزيادة الرخاء والفلاح العامين ، وضمانة للسير بالبلاد فى معارج التقدّم والرقى" .

وكان صدور الأمر العالى الى وزير الداخلية بتنفيذ قانون "المقابلة" فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٧١ ؛ فما أتى آخر ديسمبر من السنة عينها إلا وقدر أن ما ورد بموجبه الى الخزينة الخاصة بلغ خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

هذا كان بدءا يبشر بخير نجاح . ولولا أنه علم أن معظم مورّدى ذلك المبلغ الضخم انما هم كبار المزارعين والباشوات — لتحرّر لهم وتسلم اليهم بسرعة حجج أملاكهم الجديدة ؛ وهؤلاء إرضاء للخديو مولاهم — لأمكن بناء التفاؤل بنجاح المشروع نجاحا تاما على أسس متينة لا تتزعزع . ولكن الصعوبة كانت كلها فى تحصيل الضرائب المضاعفة من صغار الملاك والمزارعين ، وفى مقدرة هؤلاء على دفعها .

مهما يكن من الأمر فان ذلك المبلغ كان كافيا لمشترى نصف الدين السائر تقريبا ، وسداد استحقاقاته لغاية أبريل سنة ١٨٧٢ .

فعمّ الفرح دوائر الحكومة والقصور الخديوية والوزيرية . وأمكن القيام بالحفلات والأعياد الشتائية المعتادة فى سنة ١٨٧١ ، بأبهة وبهجة وبذخ فاقت مظاهره مظاهر كل ما رؤى من نوعها فى السنوات الماضية . وافتخرت الأوبرا الخديوية والمسارح الأخرى والهيپودروم بحور وغادات ، كأنها النجوم المتلألئة ، شعت شعاعا غير معهود أخذ بمجامع الأبصار والقلوب والجيوب . فجرى الذهب من المالية وعابدين ، كأن نهر الپكتول — نهر ليديا الذهبى الذى أثرى منه قارون ملكها — هو الجارى بالقرب منهما — لا نهر النيل — ولو أن النيل فى يد حكم حكيم خير من ألف پكتول .

فنجم عن ذلك أن وزير المالية ، بالرغم من أنه تعهد تعهدا صريحا نشرته "الوقائع الرسمية" الصادرة فى ١٣ أكتوبر من ذلك العام بأن لا يصدر إفادات مالية جديدة ، تذرّع بحرفية نص المادّة التاسعة والعشرين من قانون "المقابلة" القاضية بأن إصدار الافادات المالية يحظر عليه بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة ، لكى يبرّر أوّلا ، فى بحر شهر أكتوبر ذلك عينه ، إصدارين بلغ مجموعهما مليونين ونصفا من الجنيهات ، بحجة أنه لم يرد بعد الى الخزينة إلا قليل من الأموال المطلوبة ؛ ثم فى ينايرومارس ويونيه من سنة ١٨٧٢ إصدارات أخرى بلغ مقدار واحد منها فقط خمسة ملايين من الجنيهات ، بحجة أنه لم ترد بعد الى الخزينة جميع الأموال المطلوبة !

استدانة جديدة مرهقة

فاستدان ، بذلك ، مابين ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١ وأوّل يوليه سنة ١٨٧٢ ، أى فى ظرف تسعة أشهر فقط اثنى عشر مليونا من الجنيهات الانجليزية ! ! !

وليت الاستدانة كانت بافادات مالية من نوع سابقاتها ، فقد كان الشر يكون أهون : لأن المشترط فى الإفادات المالية السابقة كانت أن تدفع قيمتها بمصر أو الاسكندرية . فمتى حل الاستحقاق ، وتعذر وجود نقود فى الحال ، كان الصراف يعطى نمرا ترتيبية للطالبين المزدحمين على بابه ، فيتمكن ، بفضل تباطئه المفتعل فى الصرف ، من كسب ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة ، وتارة ستة ؛ وربما لجأ الوزير ، اذا وجد نفسه مخنوقا بالمرة ، الى طلب تجديد ، قلما كان المطلوب منه التجديد يرفضه .

وأما الإفادات الجديدة ، فقد اضطر تداخل رءوس الأموال الأوروبية فى ماجريات الأمور المصرية الى تغيير شكلها ؛ والتزم الوزير ، بعد أن أبدى مقاومة لم تجده نفعا ، بقبول تحتيم دائنيه الجديدين ، وتحويل تعهداته من إفادات الى محض

حوالات قابلة الدفع فى لندن و باريس ، بالرغم مما فى ذلك من خسارة للخزينة ، ومضايقة للحكومة ، التى عدمت كل طريقة تحايل ، وأصبحت مضطرة الى الدفع فى يوم حلول استحقاقه ، و إلا صودرت قضائيا : وهو ما أصبح من شأنه أن يسبب خسائر جمة للافتداء من ضيق مؤقت ، علاوة على استدعائه عمولات ومصاريف باهظة .

وليت الخزينة وجدت فى تخفيض خصم هـذه الحوالات ملطفا ومخففا لبهاظة جميع الأعباء الناجمة عنها ! ولكن الأمر كان بالعكس ، وبلغ معدّل الخصم فيها ١٤ فى المـائة سنويا !

فما أضر وجود رجل مثل اسماعيل صـديق على دفة خزينة حكومة ! وما أسوأه على سمعة مولاه الواثق به ! — وان التمس للولى عذر ممـا فى قول الشاعر « وعين الرضا عن كل عيب كليلة » من حقيقة ناصعة !

اصدار غريب

وماذا كان الإصدار الذى قلنا انه بلغ وحده خمسة ملايين من الجنيهات ؟

كان عملية اشترك فيها محل أوپنهايم والبنك السلطانى العثمانى والبنكان : الفرنساوى المصرى (فرنكو اجيبسيين) والانجليزى المصرى (انجلواجيپشن) ، موضوعها إبدال إفادات قصيرة المدى بافادات استحقاقاتها متسلسلة من سبتمبر سـنة ١٨٧٣ الى مارس سـنة ١٨٧٦ ، وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣ فى المـائة والعمولة بواقع واحد فى المـائة ستة ملايين وخمسين ألفا من الجنيهات الانجليزية .

ولكن ما الذى حدا بمحل أوپنهايم وشركائه المعروف بالرصانة والطمع معا الى تحمل مبلغ جسيم كهذا ، بدون تحتيم ضمانات ترتاح اليها المسئولية ؟

الأمل !

فقد كان المتوقع ، بمجرد الوقوف على حركة مصروفات الحكومة المصرية ، أن هذه الحكومة لن تبلغ شهر يوليه سنة ١٨٧٣ بكل جهد جهيد إلا وترى نفسها مضطرة الى توحيد دينها السائر مرة أخرى .

فكان يهم جدا ، والحالة هذه ، محل أوپنهايم أن يضمن لنفسه عملية ذلك التوحيد ، بأن يقيم نفسه مقدما فى مركز يمكنه من وضع السكين على العنق فى الوقت المناسب .

لذلك قبل تحمل مسئولية الملايين الخمسة من الجنيهات التى أنتجتها تلك العملية .

على أنه لم يكن ، فى الحقيقة ، يخاطر مخاطرة كبيرة حتى فيما لو خابت ؛ لأن باب إدخال قيمة الافادات ، التى قد يكون لا يزال حاملا لها ، ساعة عقد القرض المستقبل ، فى هذا القرض عينه ، كان مفتوحا أمامه ، علاوة على أنه كان فى وسعه ، فيما لو لم توافقه شروط ذلك القرض العتيد ، إما بيع تلك الافادات وإما المطالبة بقيمتها لدى استحقاقها .

ولم يكن يقع فى خلد أحد ، حينذاك ، أن الثقة قد تعوز يوما ما الحكومة المصرية ، وأن الأرض قد تخسف بقواعدها بسبب ثقل الديون المتراكمة عليها . بل إن منظور ما كانوا يدعونه ، منذ ذلك الحين ، "بالقرض العظيم" كان يحمل جميع حملة الأسهم والافادات ، بدون فرق ، على الثقة والاطمئنان . وكان الكل يتهافت على اقتناء كل تصدير ، بحيث ان الدائرة السنية ذاتها ، بعد أن بقيت متنحية برهة ، نزلت الى المعمعان ، ووضعت امضاءها على أذونات بلغت ما ينوف على أربعة ملايين من الجنيهات ، فيما بين نوفمبر سنة ١٨٧١ وديسمبر سنة ١٨٧٢ ؛ وبحيث ان معدل الخصم هبط من ١٤ فى المائة الى ٩½ فى المائة .

فنجم عن ذلك جميعه ان النقود أفعمت الخزائن والجيوب وأن الخديو تمكن فى الأسبوع الثـالث من شهر يونيه سـنة ١٨٧٢ من السفر الى الأستانة سفرته السنوية، وعينه قريرة وقلبه محط آمال يثق بتحقيقها .

وكانت أنباء عمليته المـالية مع محل أوپنهايم قد سبقته الى تلك العاصمة الجشعة. فلعلمها بمجيئه اليها مملوء الجعبة، استعدت لاستقباله استقبالا حافلا. وما وطئت قدماه أرضها إلا وأظهر له السلطان من الحفاوة فوق كل منتظر، ورحب به محمود باشا الصدر الأعظم ترحيبا بالغا .

ولمـا كان (اسماعيل) قد صمم على إجراء عمليته المـالية العظمى التى كان الملأ يدعونها مقدما "القرض الكبير"، والتى حببها اليه وزيرماليته ووضعها فى شكل العملية الوحيدة التى يمكن انقاذ البلاد بها، أقبل من فوره يبذل الوسائل الذهبية التى تقضى فى دار السعادة كل الأوطار، لينال الفرمان الذى يمنحه الحق فى عقد ذلك القرض، ليس فقط، بل وينيله توسيع حدود الاستقلال وأبهة مظاهر الملك الحقيق : فنجم عن ذلك ماقد يأبى التاريخ تصديقه، لولا أن أكبر الثقات المعاصرين شهدوا بوقوعه . وهو ماسبق لنا بيانه فى حينه .

على أنه حينما عاد الى عاصمة بلاده، بعد فوزه بجميع مطالبه، وجد أنه لم يكن يمرّ شهر، بل أسبوع، بل نكاد نقول يوم على وزارة ماليتـه بدون إقدامها على عمل جديد . وبلغت قيمة ماجادت به قريحة اسماعيل صديق فى شهر نوفمبر وحده، بين عمليات مالية كبيرة وصغيرة، نيفا ومليونين ونصفا من الجنيهات، بمعدّل خصم سنوى من ١٣ الى ١٣½ فى المـائة .

عمليات استدانية جديدة

على أن الذى استلفت اليه الأنظار ، فى تلك العمليات ، لم يكن جسامتها ، على بهاظتها ، ولكن ظهور أوراق مالية جديدة فيها كانت غريبة الغرائب ، وأبعد ما ينتظر من الوقائع .

حوالات منكرة

وما أدراك ما كانت تلك الأوراق المالية الجديدة ؟

كانت حوالات على لندره بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، يستحق دفعها بعد مضى سنة ، بضمانة وامضاء رئيس لجنة " المقابلة " ! أى أن الوزير حوّل عملا ، وضع لاستهلاك عموم الديون المصرية ، الى معمل اصدار ديون جديدة !

فأوجب الأمر ، فى بادئه ، تردّدا فى السوق . ولكن ذلك التردّد لم يمكث إلا لحظة وانقضى ، لأن الجد لم يكن له من أساس فى الأخلاق . فاستطاع الوزير ، فى أيام ديسمبر الخمسة عشر الأولى ، تصريف أوراق من تلك الأوراق الجديدة الغريبة بما بلغت قيمته مليونا ومائتى ألف جنيه !

ولما رأى الريح موافقة ، أقدم على عمليات أخرى ، لحساب وزارته وحساب الدائرة السنية ، بلغت قيمتها المجموعة لغاية آخر ديسمبر نيفا وأربعة ملايين ونصفا من الجنيهات .

فلما كثرت الأموال على هذا المنوال ، أقدم الخديو على تزويج أولاده الأمراء الثلاثة : محمد توفيق (ولى العهد) وحسين وحسن وابنته الأميرة فاطمة هانم ؛ وأقام لهم مهرجانا لم تر مصر نظيره أبدا .

وكان الأمير حسن قد عاد من أوروبا من عهد قريب : فان أباه أرسله أوّلا الى أكسفورد حيث قضى مدّة فى قسم كليتها المعروف " بكرايست تشرتش " (كنيسة

المسيح) ؛ وحاز منها فى يونيه سنة ١٨٧٢ شهادة فخارية تعرف فى تلك البلاد بشهادة D. C. K. ؛ واشتهر، فى مدّة اقامته هناك، بالولائم الفاخرة التى كان يولمها لزملائه وأصدقائه ، وببهجة الملاهى التى كان يدعوهم اليها وكثرتها ؛ ثم سار من أكسفورد الى برلين، ودخل هناك، بصفة ملازم ثان، فى فرقة الهوسار البروسيانية؛ ثم غادرها بعد سنة، وعاد الى مصر مؤقتا ليتزوّج، وقد أنعم عليه برتبة القائمقامية الاكرامية .

وبينما احتفالات هــذه الأعراس، وباقى الملاهى الشتوية ، سائرة فى مجراها ، كان الوزير اسماعيل صديق باشا مستمرّا على المخر بسفينة الخزينة المسلمة الى عهدته فى المياه المضطربة التى ذكرناها ، حتى بلغ دين الدائرة السنية السائر أربعة ملايين من الجنيهات؛ وبلغت ديون الحكومة السائرة ستة وعشرين مليونا ، باستحقاقات يتوالى معظمها من مارس ســنة ١٨٧٣ الى آخر مارس ســنة ١٨٧٤ ؛ ومن ضمنها حوالات بامضاء رئيس لجنة "المقابلة" وضمانته تبلغ قيمتها ثمانية ملايين ونصفا .

وكان الوزير يعلق آماله فى سداد هــذا الدين الهائل ، الذى كانت فوائده بواقع ١٤ فى المــائة تقريبا، تبتلع أكثر من نصف الايرادات العقارية، على القرض العظيم العتيد!

ولكن أنّى كان له أن يبرر ضرورته، بعد انتهاكه حرمة التعهدات التى تعهد بها قانون "المقابلة"، وتعهد بها هو نفسه فى عدد "الوقائع الرسمية" الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ ؟

مهما كان جبينه من نحاس فانه لم يستطع حمل نفسه على عمل ذلك بشخصه . وعليه فانه بعد أن أشار على مولاه بعقد مجلس النوّاب ، لنيل التصــديق منه على

ما جرى ، رجا منه أن ينيط بشريف باشا ، وزير الداخلية ، أمر عرض الحال كما هي على تلك الهيئة النيابية .

فأمر المجلس بالالتئام ، وفي جلساته المتوالية في شهري مارس وابريل من سنة ١٨٧٣ قام شريف باشا بالمهمة الثقيلة التي ألقي عبؤها عليه ، إرضاء لمولاه ، بالرغم من امتعاض نفسه .

فتلا على المجلس تقريرا وافيا من وضع اسماعيل صديق باشا ، ذكر فيه «ان الأقراض المختلفة التي أقدمت الحكومة المصرية عليها لم تكن شيئا يذكر بجانب الأعمال المفيدة العظيمة التي أجرتها في البلاد ، كاقامة الكباري والجسور والخزانات ، ومدّ خطوط السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها . ولئن بلغ الدين السائر خمسة وعشرين مليونا ونصفا من الجنيهات ، فما شئ أسهل من تبرير الدواعي التي أوجبته : فان انشاء ترعة السويس ، وثمن الأسهم المأخوذة من الحكومة في شركتها ، والتعويض الذى دفع لهذه الشركة بناء على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث ، ومشترى الترعة الحلوة من الشركة عينها وتُتميمها ، ومشترى تفتيش الوادى منها أيضا — كل ذلك كلف الحكومة مبلغ ستة عشر مليونا وثمانمائة ألف من الجنيهات ؛ وتصفية الشركتين الزراعية والعزيزية كلف ثلاثة ملايين ونصفا ؛ وما صرفته الحكومة لمعالجة أضرار طاعون المواشي بلغ ، كذلك ، ثلاثة ملايين ؛ وما سدّدته عن المزارعين بما هو معروف باسم أذونات القرى بلغ ثلاثة ملايين أيضا ؛ وما تنازلت عنه من الضرائب للصابين بشراقي سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بلغ مليونا ومائتي ألف جنيه . فالمجموع خمسة وعشرون مليونا ونصف أي مبلغ الدين السائر! وهو دين يستهلكه مع فوائده ما يرد أوّلا فأوّلا الى الخزينة من جراء تنفيذ قانون "المقابلة"»!!!

على أن هناك أمرا جديرا بالاعتبار وهو أن قيمة مجموع الصادرات زادت على قيمة مجموع الواردات ، منذ ارتقاء سموّ الخديو عرش أبيه وجدّه ، بما ينوف على سبعين مليونا من الجنيهات . فاذا علم أنه لم يدفع من هذا المبلغ الجسيم الذى دخل جيوب الأهالى سوى عشرين مليونا فقط لأوروبا لاستهلاك مبالغ الاقراض ، كان مبلغ النقود الباقية فى البلاد ، مما ورد اليها من الخارج فقط ، خمسين مليونا من الجنيهات . ومما يؤسف له ان البلاد لاتستفيد شيئا مطلقا من هذا المبلغ الهائل ، لعدم استغلاله . فيجدر ، والحالة هذه ، بالمجلس الموقر أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لملافاة هذا الضرر» .

وما ذا كان اسماعيل صديق يقصد ياترى من هذه الجملة الأخيرة التى ختم تقريره بها؟ أنيل التصديق ، ضمنا ، على القرض العظيم العتيد؟ أم أراد منها أن ترن فى آذان الحائزين المزعومين لتلك الملايين الخمسين ، بمثابة إنذار يزعج أعماقهم ، ويذيب عزائمهم عن مقابلة ما سيستنبطه من الطرق لاستخراج ذلك المال من مدافنه ، بضروب واحتيالات من عندهم ، لمنعه عنه ، وحمايته منه ؟

مهما يكن من الأمر ، فان شريف باشا ، بعد فراغه من تلاوة ذلك التقرير ، تلى على المجلس أيضا ميزانية السنة المالية الجديدة ، التى أولها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وآخرها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فعين المجلس لجنة لفحصها . ففحصتها فى أربعة أيام ، ورفعت عنها للخديو تقريرا موجزا ، لايتجاوز خمسة سطور . فوقعها الخديو ، وارفض المجلس فى الحال ، بعد أن بلغ عدد جلساته ستا فقط .

على أنه إن لم يكن هناك من شئ يستغرب له فى أمر اعتماد لجنة مجلس النوّاب الميزانية الجديدة فى مدّة وجيزة ، كالتي ذكرناها : لأن موادها كانت تقريبا مواد السنة

السابقــة بعينها، ما عدا بعض تعديلات طفيفة، فان الأمر لم يكن كذلك فى عدم انتباه اللجنة والمجلس معا الى أن عجز الايرادات العقارية فى الميزانية الجديدة عن التى سبقتها بلغ ستمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. وبما أنه كان ناجما عن إعفاء الأطيان، التى دفعت ضعف الضرائب المطلوبة، من نصف الضرائب المربوطة عادة عليها، تنفيذا لقانون "المقابلة"، فانه كان يعنى أن المــال الذى ورد الى الخزينة، ليكون "مقابلة" لذلك الاعفاء، بلغ سبعة ملايين من الجنيهات .

فكان الواجب، إذا، أن يتساءل المجلس ويستقصى عما فعله الوزير بذلك المبلغ الهائل؛ وفيم صرفه؟ إذ أن الدين السائر الذى كان قبــل اصدار قانون "المقابلة" نيفا وأحد عشر مليون جنيه، أصبح بعد اصدار ذلك القانون وتنفيذه خمسة وعشرين مليون جنيه ونصــف مليون؛ وان عشرة ملايين جنيه تقريبا، من هــذه الملايين الخمسة والعشرين ونصف، كانت حوالات تعهدت بدفعها لجنة "المقابلة" أى لجنة الضريبة التى انما قررت لسداد عموم ديون القطر المصرى من المــال المتحصل بموجبها!

ولكن المجلس لم يسأل، ولم يستقص: كأن الأمر لم يهمه مطلقا. وكأنه لم يكن، هناك، للدفاع عن مصالح البلاد! فكان سكوته عن تصرفات وزير المــالية الغريبة إما اعترافا منه بأنه لم يكن يفقه شيئا، حتى ولا المبادئ فى الأمور المــالية؛ وإما أنه يغطى، تحت رداء مسئوليته النيابية، مسئولية ذلك الوزير الوظيفية .

على أن كلا الأمرين ثبتا لدى اسماعيــل صديق باشا. فرأى أن الجو أمامه خلا خلوّا تاما لانهاء مسألة القرض العظيم المنتظر، الذى بات الوسيلة الوحيدة لخروج من المأزق البالغ منتهى الحرج، والمسبب عن اضطراره إلى دفع فوائد قدرها ١٤./ على مبلغ الدين السائر، فوق دفع فوائد الديون الثابتة !

على أنه كان لديه وسيلة أخرى للخروج من ذلك المأزق ، وهى : إشهار إفلاس الحكومة المصرية . وربمـا كان هذا ، فى تلك الظروف ، أقل ضررا على البـلاد من الإقدام على ما كان قد ثبت الإقدام عليه فى تصميم الوزير . ولكن اسماعيل صديق لم يكن ليجد ، فى مثل ذلك الإشهار ، الفوائد الشخصية التى كان يمنى نفسه بهـا فى عقد القرض .

فلكى يبرر عمله ، أوعز الى مشايعيه أن يهوّلوا بعظيم الفائدة التى تعود على المـالية المصرية من وراء تحويل الدين السائر إلى دين ثابت ، لمـا يوجبه هذا التحويل من وفر واقتصاد فى سعر الفوائد المتقاضاة . ولمـا وثق بأن كيفية نظره إلى الأمور وقرت فى النفوس ، أقبل يخلق وسطا يكثر فيه حب استطلاع كنه القرض العتيد ، والميل إلى الاشتراك فيه .

فشرع الناس يتساءلون كم عسى يكون مبلغ هذا القرض . فبعضهم يؤكد أنه لن يقل عن ٤٠ مليونا من الجنيهات ؛ وآخرون يزعمون أنه قد يزيد على ذلك ؛ بينما غيرهم يذهبون إلى ان المصلحة قد لا تقضى باستلاف أكثر من خمسة وعشرين مليونا — أى المبلغ المطلوب لتحويل الدين السائر إلى دين ثابت — ويقول فريق آخر إنه قد يكون ذلك ، ولكن على شرط أن لا يزيد مبلغ الدين السائر فاذا زاد ، زاد أيضا مبلغ القرض .

وبينما هـذه الأحاديث تجعل النفوس قائمة قاعدة ، كانت المخابرات بشأن ذلك القرض جارية مجراها على قدم وساق مع المحلات التجارية ؛ وكان محل أبنهايم وشركائه فى مقدّمتها ، طبعا ، إذ آن له أوان جنى ما زرع .

إفادات مالية أيضـا

على أن اسماعيل صديق باشا ، ليتمكن من انتظار يوم الوصول إلى الغاية ، وهو فى سعة من المـال ، عاد الى إصدار افاداته المـالية . فصرفت الدائرة السنية منها

فى ظرف سنة ماقيمته ٦٣٠ ألفا بخصم معدّله ١٣ ./. وتلتها "المقابلة"، فصرفت، هى أيضا، ولكن فى ظرف شهر فقط، حوالات بلغ قدرها مليونا وستمائة وخمسين ألفا من الجنيهات، بفائدة معدلها ١٢ ./. ! !

وبذا تمكن الوزير، فى أوائل ابريل، من لصق إعلان فى بورصة الاسكندرية، مؤدّاه استعداده لخصم كل إفادة مالية، وحوالة، وأى ورقة أخرى بواقع ٨ ./. ، على شرط أن تكون من المشترط دفعها بالقطر المصرى . فكان من شأن ذلك تحسين معدّل أسعار الخصم بسرعة، وتخفيفها، بعد أن كانت قد ارتفعت من ¾ ٩ الى ١١ ./. .

وبينما الأمور جارية على هذا المنوال، وردت من مصر الى البورصة عينها اشارة تلغرافية فى ١٩ ابريل منبئة بعقد القرض، وبلوغ مبلغه ٢٥ مليونا من النقد : منها ١٥ مليونا مدفوعة حالا، والباقى عند الاختيار، بفوائد قدرها ٩ ./. ، وعمولة قدرها ١ ./. .

فصدق ذلك النبأ تصديقا أعمى، أدّى إلى إقبال هائل على عمل عمليات على قاعدة ½ ٩ و ١٠ ./. . ولكن الثقة بدأت تتزعزع فى اليوم التالى، لعدم ورود تأكيد لخبر الأمس . وما لبث الملأ أن علموا أن المخابرات — ان لم يصح القول عنها إنها خابت كلية — قد أجلت، على الأقل، إلى أجل غير مسمى .

اقراض ثلاثة ملايين مؤقتا

ثم انقضى شهر ابريل . وفى ١٧ مايو انتشر فى البورصة خبر مؤدّاه أن وكيل الخديو بالأستانة أجرى عملية مالية مبلغها ثلاثة ملايين من الجنيهات . فتطيرت الأوساط المالية، وثبت لديها أن البت فى مسألة القرض الكبير أصبح بعيدا .

ولكنها لو علمت أن هـذا المبلغ لم يقترض لمواجهة الاستحقاقات المقبلة البالغ قدرها من أوّل يونيه إلى آخر ديسمبر نيفا و ٢٤ مليونا من الجنيهات، ولكن لوضعه تحت تصرف الخديو فى رحلته العتيدة إلى الأسـتانة ، لمـا تطيرت ذلك التطير ، ولأدركت أن القرض لا بدّ منه .

وفى الواقع فان الخديو لم يكن ليستطيع الذهاب الى الأستانة فى غرض والمثول بين يدى السلطان، ووفاضه خال من نقود . فخصم وزيره، إذا، جانبا من حوالات لجنة "المقابلة" عند بعض صيارفة "غلطه"، وسلم مولاه معظم المتحصل من ذلك الخصم . ثم صرف حوالات "مقابلة" أخرى بمـا قيمته مليونا جنيه . وأعطاه له أيضا .

وأمّا القرض — فسوى الآخذين مهمة إصداره على أنفسهم ، والوسطاء الذين كانوا يأملون اصابة فوائد كبيرة من وراء توسطهم فى عقده، وعلى رأسهم اسماعيل صديق باشا — فانه لم يكن فى وسع أحد الرضى عنه أو تحبيذه .

وذلك لأنه — والخديو فى الأستانة يسعى الى نيل آخر فرماناته — اتفق بين وزير المـالية والراغبين فى تصـديره على أن يكون مبلغه الاسمى اثنين وثلاثين مليونا من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن يسدّد هذا المبلغ كله ، حقيقة ، فى ظرف ثلاثين سنة، بعد دفع فوائد سنوية عليه قدرها ٧ ٪ .

وتعهد مصدروه، أى محل أوپنهايم وشركائه ، بأن يأخذوا على عهدتهم الشخصية تقديم نصفه الاسمى ، أى ١٦ مليونا بسـعر ٧٥ ، على ما قد يساوى من الثمن فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ أى أنهم قبلوا دفع ١٢ مليونا فى الواقع ؛ وتعهدوا بأن دفعوا مقدّما من هـذا المبلغ بلندن ٥٠٠ ألف جنيه فى أوّل يوليه سـنة ١٨٧٣ ؛

و ٥٠٠ ألف جنيه فى أوّل أغسطس الثانى، ومليونا فى أوّل سبتمبر، وأن يسدّدوا العشرة الملايين الباقيــة بلندن أيضا فى ١٥ أكتوبر، على شرط أن يكون لهم الحق فى دفع تسعة ملايين منها "أوراقا مالية" أى "إفادات مالية" و"حوالات مقابلة" من جميع الاستحقاقات، بخصم معدّله ٧ ./. ، بدلا من الدفع نقدا — فكأنهم اشترطوا، والحالة هذه، وقبلت الحكومة شرطهم، أن يشتروا مبلغ الخمسة الملايين التى قدّموها فى العام السابق، ويتخاصوا أيضا من أوراق مالية قيمتها فى نزول مستمر، بمـا يوازى ذلك المبلغ، تقريبا — وتعهدوا بأن يصـدروا فى الوقت عينه، لحساب الحكومة المصرية، اكتتابا بالنصف الثانى، أى بالملايين الستة عشر الباقية من قيمة القرض الاسميـة . فاذا ما تجاوزها الاكتتاب العام، فالزيادة تكون للحكومة المصرية، مقابل عمولة للصدرين قدرها ٣ ./. من أصل تلك الزيادة الاسمية، تخصم أوّلا، ثم يكون الباقى موضوع خيار بسعر ٧٥ أيضا .

واتفق على أن يعطى للصدرين، علاوة على كل امتيازاتهم، مبلغ ٦٠ ألف جنيه للصاريف، وربع فى المـائة على عمليات القطع (كوبون) والسندات المستهلكة! وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تمتنع عن تصدير أى قرض عام آخر لغاية ١٥ يوليه سنة ١٨٧٥، على أن يكون لها الحق فى اصدار عشرة ملايين من الجنيهات، تحت أسماء مختلفة، ما بين ١٥ يوليه سنة ١٨٧٥ و١٥ يوليه سنة ١٨٧٨ بشرط أن يصرف هذا المبلغ على أعمال تكون فائدتها عامة .

وأمام فوائد ومزايا للصـدرين، كالتى ذكرناها، كان من المؤكد أن يجد محل أوپنهايم وشركائه مزاحمين عديدين . وفى الواقع، فان محلا فرنساويا آخر تقدّم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن من الشروط المعروضة عليهـا، وإلى الوزير

ووسطائه ، برشاو أجسم من التى منوا بها . وظن ، لحظة ، حتى فى نفس الليلة السابقة ليوم عقد القرض ، أن المحل الفرنساوى المذكور يحل محل أولئك اليهود ، وينتزع منهم امتياز الاختصاص بتصدير القرض .

ولكن النائب عن محل أوپنهايم وشركائه أبدى ، فى تلك الليلة ، من التهديدات والتهويلات ماحال دون نجاح مزاحميه . ولاعتزازه بما أكسبته من خبرة العمليات المالية السابق لمحله عقدها مع الحكومة المصرية ، بلغت به القحة مبلغا حمله على أن لايبالى بأن يقول للوزير بتعال وتشامخ « ان ما لالأ من ثقة بماليتك انما هو تحت رحمتنا . فان عدلت عن الاتفاق معنا ، هدمنا تلك الثقة ، وحلنا دون أن يهب أحد إلى مساعدتكم بسنتيم ، واحد ! » .

ولما كان يعلم من هو فى الحقيقة ذلك الوزير ، تركه ، بعد أن قال له ذلك ، لينام بصحبته الخوف الذى أوجده فى قلبه ؛ وانصرف ، وهو متأكد به من أن اسماعيل صديق باشا سيدعوه فى الغد ليوقع العقد .

وقد كان !

القرض الأكبر المشئوم

فانعقد الاتفاق على ذلك القرض المشئوم ، فى ساعة سوداء ، وبالشروط والبنود التى ذكرناها ، مقابل تقرير الضمانات الآتيـة : (أولا) كل ايرادات القطر المصرى العامة ؛ (ثانيـا) ايرادات سكك الحديد فى الوجه البحرى ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ؛ (ثالثا) ايراد الضرائب الشخصية وغير المقررة ، ومبلغه مليون جنيه ؛ (رابعا) ايراد المكس على الملح ، ومبلغه ٢٠٠ ألف جنيه ؛ (خامسا) مليون جنيـه من المقابلة ؛ (سادسا) كل الايرادات المؤمنة لسداد الاقراض الأخرى ، حالما تصبح حرة ؛ أى فى الواقع كل مورد من موارد الحكومة التى يصح تأمينها بلا استثناء .

ولما كان مجموع ايراد هـذه الموارد السنوى مليونين وتسعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات؛ وكان المبلغ الواجب استهلا كه سنويا من أصل الدين ، بما فيه الفوائد ، مليونين وخمسمائة وخمسة وستين ألفا وستمائة وواحد وسبعين جنيها ، كان الاتساع بين الرقمين خير ضامن لسهولة السداد ومتانة الثقة به .

على أن باطن الضمانات المقدّمة كان غير ظاهرها .

فالضرائب الشخصية ، مثلا ، وإن ذكرت فى ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢ ، فانما ذكرت وعليها التأشير الآتى : «هذه الضرائب الشخصية قد ألغيت بعد عرض هذه الميزانية !» . وفى الواقع فانها لم تذكر فى ميزانية سنة ١٨٧٢ — ١٨٧٣

والضرائب غير المقررة لم يكن لها أثر بالمرة ، حتى ولا فى الميزانية المصححة المنشورة فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٣ ؛ والمكس على الملح ، فانه كان من ضمن الضمانات المختص بها قرض سنة ١٨٦٨ ، عملا بالبند الأوّل من عقده . والمليون الناتج عن "المقابلة" لم يكن الاعتماد عليه ممكنا إلا لغاية سبتمبر سنة ١٨٧٧ ؛ وذلك عملا بالمادة الثانية من قانون "المقابلة" عينها ، المعين لتمام إجرائها مهلة ست سنوات . وأما القرض فنهاية استهلا كه سنة ١٩٠٣

ولا شك فى أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات التى ذكرناها كانوا أدرى الناس بحقيقة قيمتها الصحيحة . فاذا أقبلوا ، بالرغم من ذلك ، على تصديره ، فلأنهم كانوا متعمدين السرقة تعمدا أكيدا ؛ ولم يكن ليهمهم ، ما داموا يستردّون من الحكومة المصرية الملايين الخمسة التى أقرضوها إياها فى العام الماضى ، بأرباح هائلة ، ويصرفون أيضا بما يوازيه ، وبسعر جيد أوراقا مالية مصرية

لا يستطيعون مطلقا تصريفها فى أى سوق بذلك السعر، لم يكن ليهمهم أن يحرق دم الشعب المصرى ، ولا أن تعرض أموال المكتتبين المزمعين فى القرض الى بعض الضياع .

أما وزير المالية ، فلم يكن هو أيضا ليجهل طبعا أن الضمانة الوحيدة الأكيدة التى يصح أن يرتكن اليها أصحاب أموال "القرض الكبير" العتيدون، إنما هى ايرادات السكة الحديدية لا غير؛ لأن ضمانة الايرادات عينها، المؤمنة لسداد الأقراض السابقة الأخرى ، حينما تصبح حرة ، كانت وهمية أكثر منها صحيحة ؛ وذلك لأن تلك الأقراض لم تكن لتسدّد إلا فى سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٨ ، ما عدا قرض سنة ١٨٦٢ الذى كان يتم سداده فى سنة ١٨٧٩

فإقدام اسماعيل صديق باشا على عقد اتفاق ذلك القرض المشئوم لم يكن ليبرر إلا بأن هذا الوزير أصاب من عمليته فائدة شخصية جسيمة؛ وأنه ربما أقدم على عمليته وهو موطن نفسه، منذ ذلك الحين، على أن يخرج مؤقتا من الورطة التى هو فيها؛ فيتمكن بذلك من سرقات جديدة ما استطاع اليها سبيلا ؛ ثم يشهر إفلاس الخزينة المصرية، حينما لا يعود يجد فى السداد بابا لانتفاع تال .

وإلا فانه كان يعلم حق العلم أنه إذا اتخذت ميزانية سنة ١٨٧٢ — ١٨٧٣ قاعدة للميزانيات التالية ، فان الزيادة التى تقرّرت تعليتها على الجزية السنوية المربوطة سابقا؛ والمبلغ الذى يصبح دفعه واجبا سنويا فى استهلاك القرض الجديد ؛ وعجز النصف فى ايرادات الضرائب العقارية ، بسبب تنفيذ قانون "المقابلة" ؛ كل ذلك اذا أضيف الى المصروفات السنوية المقرّرة فى تلك الميزانيـة أوجب عجزا سنويا قدره أربعة ملايين ونيف وربع مليون من الجنيهات — وهو عجز يتعذر استمرار الحكومة على احتماله !

وكان يعلم، من جهة أخرى، حق العلم، أن الدين السائر — وقد قدّره هو نفسه بخمسة وعشرين مليونا من الجنيهات فى شهر مارس المنصرم — كان قد ازداد، فى بحر الثمانين يوما التالية، بما صرّف من حوالات "المقابلة"، أى بما بلغت قيمته سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه : فأصبح ذلك الدين السائر اثنين وثلاثين مليونا على الأقل ! — وهو مبلغ لم يكن فى الاستطاعة تغطيته بما يحصل من صافى القرض حتى لو حصل هذا الصافى كله : لأنه يستحيل أن يزيد على أربعة وعشرين مليونا من الجنيهات، فى أحسن الافتراضات . فكيف، ولم يكن يصح لعاقل توقع تحصيل ذلك الصافى كله، لا سيما بعد التصريح لمحل أوپنهايم وشركائه بدفع تسعة ملايين، ورقا ماليا، بدلا من دفعها نقدا ؟ !

فالمعقول، إذا، هو أن الوزير انما رأى فى ذلك القرض الباهظ وسيلة للخروج من ضيق مؤقت، بملء خزينته الشخصية، دون مبالاة بالعواقب ؛ وذلك لاعتماده، منذ تلك الساعة، على أن تكون العاقبة النهائية الافلاس !

فى هذه الظروف، وبتأثير الرغبة فى السرقة عند المتعاقدين، أصدر محل أوپنهايم وشركائه "القرض الكبير"، موزعا على مليون وستمائة ألف سهم، قيمة كل منها عشرون جنيها انجليزيا، بفائدة سبعة فى المائة . وفتحوا قوائم الاكتتاب فيه يومى ٢٩ و ٣٠ يوليه سنة ١٨٧٣ بباريس ولندن والاسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنفرس وچنيفا والأستانة و ٦٤ مدينة من المدن الفرنساوية التى كان "للشركة العمومية" توكيلات فيها ؛ بعد أن أعلنوا عنه، مدة، فى كل جرائد المعمور ؛ وبعد أن نشر فى ٢٢ يوليه من السنة عينها، فى "الوقائع الرسمية"، نص الفرمان الأخير الصادر من السلطان، ومصدّق عليه من الدول، اطمئنانا للخواطر، ولكيلا يحول،

دون نجاح الاكتتاب خوف على المصالح المالية من نشوء خلاف بين مصر وتركيا كخلاف سنة ١٨٦٩ !

ولكن ، إما بسبب الاضطراب المالى الناشئ عن الخوف الفجائى الذى أسقط الأسعار إسقاطا فاحشا فى أميركا قبل ذلك بأشهر، وإما بسبب أن سعر التصدير كان فى البدء عاليا أكثر مما يصح (٨٤½)، فان هذا القرض، الذى اشرأبت اليه الأعناق، وانتظرته المضاربة، أكثر من سنتين، خاب خيبة تامة، بالرغم من كل الاحتياطات التى اتخذت لإنجاحه !

فلم يغط منه إلا القليل من الزائد على ما كان يلزم لتغطية مسئولية مصدريه أوپنهايم وشركائه ؛ ولم يصل منه، نقدا، الى الخزينة المصرية، فى نهاية الأمر، وبعد تقلبات أسعار لا داعى لذكرها هنا، سوى صاف يقرب من أحد عشر مليونا من الجنيهات، فى نظير دين أركب على عنق تلك الخزينة قدره اثنان وثلاثون مليون جنيه، وسعر فائدته ٨ فى المائة سنويا !!!

وهو ما لم يرو ولم يسمع عن مثيله فى تواريخ قروض العالم كافة، بل ولا فى تواريخ الربا والمرابين قاطبة ؛ بل لم يذكر فى تواريخ العالم كلها أن شعبا وحكومته سرقا، سرقة وقحة، كهذه السرقة[1] !!!

وعليه، فان هذه السنة، سنة ١٨٧٣، التى حصل (اسماعيل) فيها على فرمان ٨ يونيه، فأصبح بمقتضاه، فيما عدا الجزية السنوية المفروضة عليه، ملكا حقا، مستقلا تمام الاستقلال ببلاده، وحقق، بالتالى، كل أمانى أيامه الماضية ؛ هذه السنة، التى كان يجب، والحالة هذه، أن تكون بدء ارتقاء سعده، وتاريخ بلوغه أوج

(١) أنظر : ''تاريخ مصر فى عهد اسماعيل'' لماك كون ص ١٥٦

مجده، وفاتحة سيره الى عز أقعس ، بلا قيد يعرقل أعماله ، ولا عقبة تسد السبيل في وجهه ؛ هـذه السنة عينها أمست ، بفضل القرض المشئوم الذى عقده وزيره اسماعيل صـديق باشا ، بواسطة أو پنهايم وشركائه المـاليين اليهود ، بدء اشـتداد الصعوبات المـالية حول مشاريعه ومصروفاته ؛ وتاريخ بلوغه الى مأزق ملكه الحرج ؛ وفاتحة تنازعه على البقاء، تنازعا دخل فيه غشمشما مستبسلا ؛ ولكنه أدّى به فى نهاية أمره ، وبفضل قيام الدول الأوروبية معضـدة للرابين وحملة الأسهم ، وازدرائها بالحقوق المكتسبة من الفرمانات المصدّق عليها منها ، هى نفسها ، الى السقوط والمنفى ، عقب حوادث لم يكن التاريخ ليصدّقها ، لولا أنه مضطر الى اعتمادها لكونها واقعية .

فالمؤرّخ غير المتحيز، الكاتب تحت تأثير ما توحيه اليه الحقائق، لا يسعه إلا أن يأسف أسفا شديدا على ما كان من غض نظر (اسماعيل) عن تصرفات وزير ماليته ، لشدّة وثوقه به ، واعتقاده أنه انمـا يعمل لخدمته وخدمة مجده ، بينما الرجل لم يكن يعمل إلا لمصلحته الشخصية ! لأنه لولا ذلك ، لتمكن هـذا الخديو الهمام ، البعيد النظر والكبير المطامع ، من انشاء دولة مصرية مجيدة ، لها القدح المعلى والكلمة العليا ، فيما يتعلق بشؤون المدنية الحديثة ومقتضياتها ، فى القارة الأفريقية بأسرها .

***

إزاء الخيبة التى صادفها تصدير ذلك القرض ، فانه لم يكن فى الاستطاعة عمل شئ ما سـوى استهلاك الافادات المـالية ، وحوالات المقابلة ، والأوراق المصرية الأخرى التى من هذا القبيل ، ذات الاستحقاقات القريبة جدّا .

وأما الافادات المـالية وحوالات المقابلة والأوراق المصرية التى لم تدفع احتسابا من ثمن أسهم ذلك القرض المشئوم ، فتركت وبحثها ، وأجل النظر فيها الى يوم

استحقاقها ليقضى الله فيها أمراً كان مفعولا . فإما أنها تدفع ، يومئذ ، اذا تيسر المال لدفعها ، وإما أنها تجدّد بفوائد أخرى محرقة .

أى أن الحكومة المصرية بعد استدانتها ذلك الدين الجديد الفظيع ، لم تستفد منه سوى تأجيل استحقاقات همومها ، بضعة أشهر فقط ، ولم تر بدّا من العود الى دحرجة صخرة "سيزيف"(1) الهائلة ، المكتوب عليها "الديون المصرية" ، المقضى عليها بدحرجتها الى ما شاء الله !

فكانت أولى نتائج ذلك أن معدّل الصرف صعد بالاسكندرية صعودا مزعجا ، ولولا تحالف بعض المصارف لملافاة الضرر ، لانقلب إلى كارثة مخيفة .

وبلغ من قلة ثقة الماليين انهم بدأوا ينفرون من تجديد أذونات الدين السائر ، حتى فى مقابل فوائد قدرها ٢٥ ٪ .

فأراد الوزير أن يسترجع تلك الثقة ، ولكنه لم ير لذلك وسيلة خيرا من الكذب : فأصدر فى ٣ أكتوبر نشرة تصحيحية لميزانية سنة ١٨٧٤ و١٨٧٥ ، أظهر فيها أن الايرادات تزيد مليونا على المصروفات ، ثم نشر فى "الوقائع المصرية" كشفا بالدين السائر ، يتضح منه أن المتبقى قبضه من أصل القرض يكفى لسداد كل هذا الدين ، ما عدا ٨٦ ألف جنيه منه ! وهو مبلغ لا يؤبه به .

غير أنه رأى ، حالا ، أن الكذب لم يعد يجدى نفعا ، وأنه لا بد له من ايجاد وسائل أخرى . فأقبل يتخابر فى بيع السكر ، ففى بيع بذرة القطن ، ففى الاتفاق على

(1) "سيزيف" مؤسس مدينة كورنتس بشبه جزيرة المورة ، وملكها اشتهر بنهبه وسلبه وقطعه الطريق على عابريها ، قتله تيزئس ملك أثينا جزاء شروره وحكم عليه فى جهنم بدحرجة صخرة كبيرة مستديرة ، من أسفل جبل الى قمته . فكانت قواه ، كلما بلغت الصخرة الذروة ، تخور ، فتسقط الصخرة الى الأسفل فيعود الى دحرجتها . وهكذا الى الأبد !

اعلان الاختيار ، ففى الحصول على مليونين من الجنيهات لمواجهة استحقاقات ديسمبر ، وبالاختصار فى كل ما من شأنه حمل النقود على التداول ، واعادة الثقة الى الحكومة .

ولكن الخيبة كانت ملازمة لمساعيه . فلم يلبث الملأ أن علم أن بيع السكر لم يتجح اتمامه فى ساعة توقيعه عينها ، دون أن يعلم ما السبب .

ولئن نجح بيع بذرة القطن ، فانه كان نجاحا شرا من خيبة . لأن الوزير التزم ، بموجب عقد الاتفاق ، أن يبيع مليونا و ٢٠٠ ألف إردب بسعر ٥٥ قرشا ، يدفع ثلث ثمنها فى ٢٥ نوفمبر ، والثلث الثانى فى ٥ ديسمبر ، والثلث الثالث فى ١٥ ديسمبر ، على أن يعود الى مشتراها بسعر ٦١½ فى ١٥ يناير و ١٥ فبراير و ١٥ مارس التالية بأذونات على الدائرة تستحق بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢ ٪ . أى أن عمليته هذه كلفته دفع فوائد قدرها ٣٣ ٪ ! ونجم عنها أن خصم أذونات الدائرة السنية صعد حالا الى ٣٠ ٪ .

فكانت النتيجة النهائية لكل ذلك ان اسماعيل صدّيق باشا ، لكى يتمكن من دفع استحقاقات النصف الثانى من شهر ديسمبر ، اضطر الى تحرير حوالات ، يدفع أصلها مع فوائده (بواقع ٢٠ ٪) بعد شهرين وثلاثة أشهر ، مقابل سندات تدفع قيمتها بلندن بعد خمسة عشر يوما ، بخسارة قدرها ١¼ ٪ قيمة فرق صرافة ، وعمولة قدرها ١ ٪ !

وهذا كان منتهى استسلام حكومة الى الاختناق فى براثن الربا ! فانتهت سنة ١٨٧٣ ، وتلك المخالب قد تعمق انغراسها فى عنق مصر تعمقا مزعجا !

مشكلة مع شركة ترعة السويس

وبينما هـذه الحالة السيئة تتمخض بصعوبات جديدة للمستقبل ، شجر فى أوائل سنة ١٨٧٤ ، بين شركة ترعة السويس والدول البحرية ، بخصوص الرسوم المطلوبة على محمول السفن ، نزاع كاد يفضى الى تحميل الخزينة المصرية عبء نفقات لم تكن فى الحسبان .

فان الشركة ، اتباعا لحرفية الامتياز الممنوح لها ، كانت لغاية صيف سنة ١٨٧٢ قد تقاضت عشرة فرنكات على كل شخص ، وعشرة فرنكات على كل طن ، من السفن التى اجتازت ترعتها . على انها تقاضت ذلك الرسم ، فيما يختص بوزن الحمولة ، على قاعدة المتبع لدى كل دولة فى تقرير حمولة سفنها .

فما لبث أن اتضح لها أن المبالغ المتحصلة على هـذه القاعدة لا تكفى لتوزيع أرباح . فأعلنت العموم بأنها ابتـداء من أوّل يوليه سـنة ١٨٧٢ ستحصل الرسم المفروض على محمول السفن ، على قاعدة محمولها الحقيقى ، لا على قاعدة محمولها المسجل .

فأبت شركة "المساجرى البحرية" الاذعان الى ذلك الطلب . فقاضتها شركة ترعة السويس أمام المحاكم الفرنساوية ، وفازت عليها .

فطلب التجار وأصحاب المراكب البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانيـة التداخل فى الأمر . فأدّى ذلك الى مخابرات سياسية ، فالى تعيين مندوبية دولية مؤلفة من مندوبى اثنتى عشرة دولة بحرية اجتمعت فى الأستانة فى أكتوبر سنة ١٨٧٣ ، لدرس المسألة .

فبعد تداول آراء وأفكار ونتائج ، مدّة ثلاثة أشهر ، أصدرت المندوبيـة تقريرا أنكرت فيه على الشركة مطلوبها ؛ ولكنها ، اعتبارا للضحايا التى تكبدها المساهمون ،

أشارت بزيادة أربعة فرنكات على الرسم المقرر على كل طن مسجل على غير الطريقة الانجليزية ؛ وزيادة ثلاثة فرنكات على الرسم المقرر على صافى كل طن مسجل طبقا لتلك الطريقة .

وصدّق الباب العالى على هذه القاعدة ، بصفته صاحب الشأن السياسى على القنال ، وكلفت الشركة بتنفيذ قرار المندوبية ، ابتداء من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤

فاحتج المسيو دى لسبس على ذلك ، وهدّد بغلق القنال . فأنذره الخديو ، بناء على أمر ورد اليه من الأستانة ، بأنه إذا نفذ تهديده فالحكومة المصرية تأمر جنودها باحتلال الترعة ، وتدير شؤونها بنفسها .

فامتثل دى لسبس ، إذ ذاك ، وحصلت الرسوم لغاية فبراير سنة ١٨٧٦ على القاعدة التى قررتها المندوبية إلا فيما يختص بسفن جميع الدول الحربيــة وجنودهم ؛ فانها استمرت تدفع الرسم الأوّل .

وكأننا بالخديو ، لغاية هذا الحين ، لم يكن واقفا على حال ماليته الحقيقية ؛ ويظنها ، بناء على تفهيمات وزيرها ، متينة القواعد ، مفعمة الخزائن .

ودليلنا على ذلك انشغاله بتوسيع نطاق الأعمــال التجارية فى بلاده ، وفى توسيع دائرة فتوحاته .

توسيع نطاق الأعمال التجارية

أما توسيع نطاق الأعمال التجارية فقد رأينا ، فى غير هذا المكان ، أن سموّه مافتئ يواليه منذ ارتقائه عرشــه . ولا غرابة ، فان ميوله التجارية لم تكن سرا لأحد ؛ وإقدامه على الاتجار بمحصولات أملاكه ، حتى بعد ارتقائه سدّة الامارة ، بلغ حدّا حمل من كان يزاحمهم فى الميدان على الطعن عليه بمرارة فى مدّة جرائد : كأن الاتجار

محظور على أمير . وبلغ من هيامه فى ذلك أنه قال يوما فى باريس عند اطلاعه على حركة العمل فى بورصتها (إذا صحت الرواية) : « لو لم أكن خديو مصر ، لتمنيت أن أكون سمسارا هنا ! » .

ففى أوائل ربيع هـذا العام ١٨٧٤ بعث يطلب من وزارة الخارجية الانجليزية أن ترسل اليه موظفين من ذوى الدراية والخبرة لتنظيم وزارة التجارة التى عزم على ايجادها ، ولوضع خطة لعدّة اصلاحات وانشاءات يرى البلاد فى أشدّ الاحتياج اليها : من ذلك تحرير احصائيات كاملة لحركة التجارة المصرية ، واجراء تعداد شامل لسكان القطر المصرى ، وانشاء غرف تجارية ومراقبة سيرها وأعمالها ، ووضع قوانين للسماسرة والصيارفة والباعة المتجولين ، وتشجيع العمل الاستغلالى والفنون الاستغلالية وتوسيع نطاقها بايجاد مدارس للصنائع والفنون ، وتقرير الموازين والمكاييل وتنظيمها ، وتجهيز ما يلزم من معاهدات تجارية ، وتعريفات للجمارك والمكوس ، ومراقبة جميع الأحواض والمخازن الجمركيـة المصرية ، ووضع نظام للمصايد فى النيل والبحيرات ، ومراقبة أعمال ترعة السويس ، ودرس ما لدى البلاد الأخرى من تشريعات تجارية .

وطلب أن يكون المندوبان مستعدّين ، اذا لزمت الحال ، للسفر الى الخارج فى مهمات تجارية . فلبت وزارة الخارجية طلبه ، وأرسلت موظفين من كبار موظفى وزارة التجارة البريطانية ، اسماهما نيل واكتن ، أخذا على عاتقهما القيام بالمهمات العديدة التى عهدت الى كفاءتهما .

وأما توسيع دائرة فتوحاته فقد تكلمنا عنها بتفصيل فى غير هذا المكان .

وبينما هو منهمك فى ذلك جميعه كان اسماعيل صدّيق ، السيزيف الجديد ، يكد ، من جهته ، كدا عنيفا فى دحرجة صخرة ماليته .

توقف الأستانة

ولكن الأنباء التي وردت من دار السعادة ، في تلك الأثناء ، زادت في مشقة مهمته . فان الحوالات التركية المستحقة الدفع في ١٣ يناير سنة ١٨٧٤ بلندرة لم تدفع واحتج عليها . ومع أن المالية المصرية كانت منفصلة تمام الانفصال عن المالية التركية ، وليس هناك تضامن بين الاثنتين ، فان الملأ لم يسعه ، لدى ذلك التوقف ، إلا تقرير مقارنة وارتباط بينهما وتوقع حذو المصرية حذو التركية .

فنجم عن ذلك رعب فجائي في الأسواق المصرية كاد يكون قاتلا .

نقل الأملاك الخديوية الى أسماء الأمراء والاميرات من البيت الاسماعيلي

ولما كانت الأملاك الخديوية قد أصبحت ، بمجهودات اسماعيل صدّيق باشا ، مشتبكة تمام الاشتباك بصعوبات الخزينة المصرية ، ومهدّدة بما يهدّد هذه ، رأى الوزير أن يعزز مركزه لدى مولاه بابداء نصيحة مفيدة له . فأشار عليه بأن لا يبقى على اسمه من ممتلكاته سوى معامله السكرية المرهونة ضمانة لسداد قرض سنة ١٨٧٠ ، وما يقرب من مائة ألف فدان ، وأن ينقل باقي أملاكه ، بكيفية شرعية الى أسماء الأميرات والأمراء من أسرته الخاصة .

فاستحسن (اسماعيل) الرأى ، بعد أن وثق من الخطر الذي بات يهدّد ثروته ، وأنشأ دائرة جديدة دعاها " دائرة الأمراء " وكلف قاضي القضاة ، ومفتي الديار ، ورجال الشرع ، ومستخدمي المحاكم بالاشتغال في نقل تكليف أملاكه الباقية الى أسماء الأميرات زوجاته ، والأمراء أولاده . فقضى رجال الشرع في ذلك العمل نيفا وشهرين ، وأبرزوا الحجج الجديدة متصفة بجميع الأوصاف الشرعية المطلوبة ، وموقعا عليها بالأختام التي من شأنها حمايتها من كل طعن .

وأقبل (اسماعيل) يفكر في الوقت عينه في أمر تأسيس شركة فنية استغلالية ، يكون غرضها حفر ترعة تسير من مصر الوسطى ، فتنحدر نحو الشمال ، محاذية

السلسلة العربية، فتجتاز القاهرة بين تجاويف جبل المقطم الوسطى؛ فتمكن من رى الجزء الشرقى من قمة الدلتا ومن انشاء جملة شلالات مياه متعاقبة ذات قوة هائلة، يستطاع استخدامها لتحريك آلات مصانع كبرى .

ولكن المـاليين أبوا، بالأسف، أن يمدّوه بالأموال اللازمة لانجاز ذلك المشروع البديع . ولا ندرى لمـاذا لا يقدم على تنفيذه الآن ، فتولد من تلك الندافات قوة كهربائيـة عنيفة تغنى مصر، فى استنارتها بالنور الكهربائى، وفى تشغيل معاملها، عن الفحم الحجرى والكيروسين .

وكانت نتيجة الاضطراب الهائل الذى أحدثه فى السوق المصرية توقف تركيا عن الدفع ، ونتيجة ازدياد الصعوبات والشدائد حول المـالية المصرية ، ان اسمـاعيل صدّيق باشا شرع يفكر، للخروج من مأزقه الحرج، فى الإقدام على بيع أطيان الأوقاف الخيرية كلها التى فى القطر المصرى؛ وعرض المشروع على الخديو، وحببه اليه .

ولكن (اسماعيل) أبى اعتماده وزجر وزيره عنه . فحوّل الوزير وجهه شطر عمليات بيع؛ وتمكن : (أولا) من تصريف حوالات بمبلغ مليون من الجنيهات يستحق دفعها بعد ستة أشهر، بفوائد قدرها ٢١ فى المـاية ؛ و(ثانيا) من بيع مليون إردب قمح، بسعر جنيه انجليزى الإردب ، وخمسمائة ألف إردب فول بسعر ٨٢ قرشا صاغا الإردب، تسليم سبتمبر وأكتوبر، على أن يكون دفع ثلثى ثمنها فى مارس، والثلث الباقى فى أبريل .

ولكن الأحوال، بالرغم من ذلك جميعه، استمرّت سائرة من سيئ الى أسوأ . فبلغ خصم حوالات المقابلة ، فى أواخر شهر مارس ، من ٢٣ الى ٢٦ ٪؛ وبلغ سعر

الفوائد المطلوبة على كل عملية من عمليات التحويل أو العكس بالبورصة ، ٤٨٪
وما فتئ سعر القرض يتدهور حتى نزل الى ٦١٪ .

فبلغت الأنفس التراقى وأخذ كل المشتغلين فى الأمور المالية ينتظرون بأنفس جزعة حلول ساعة الخراب العام .

ولكن اسماعيل صدّيق باشا ، وقد أصبح مركزه أحرج من مراكز الجميع ، وفق ، لكثرة ما أتعب فكره ، وفتقه الى تدبير جاء للكل بمثابة الفرج الذى لم يعد أحد ينتظره ومكنه من الاستحمام بالذهب استحمامه الأخير .

دين الرزنامة

فقد كان يوجد ضمن مصالح الحكومة مصلحة بقيت بعد ذلك دهرا ، كانت تعرف باسم "مصلحة الرزنامة"، وأحسن تعريف لها أنها كانت عبارة عن صندوق أمانات ، له حق التصرف فى رءوس الأموال المودعة فيه ، تصرفا أبديا ، على شرط قيامه بدفع معاشات متفق عليها للمستحقين .

فجمع وزير المالية المجلس الخاص ، كما كان جمعه لمسألة المقابلة ، وبعد أن عرض فكرة مشروعه عليه ، وحمله على استحسانها ، استكتبه تقريرا للخديو جاء فيه : «أن عددا كبيرا من الأهالى يحتفظون بأموال جسيمة لا يستثمرونها لعدم معرفتهم كيفية استثمارها ، ولأن القرآن الشريف يحظر الأقراض بفوائد . فوزير المالية ، بعد كثرة التفكير والتأمل ، وفق الى إيجاد وسيلة لاستثمار تلك الأموال بما يعود على البلاد بأكبر رخاء ، وعلى المشروعات التجارية بأكبر سعة ، وعلى الفنون والصنائع الاستغلالية بأعظم فائدة ؛ تلك الوسيلة هى أن تصدر الرزنامة سندات إيراد مؤبد بما لا تتجاوز قيمته خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

ولا يرى المجلس أن يتعدّى هـذا المبلغ ؛ لا لأن المـال غير موجود فى البلاد ، ولكن لأن مشاغل الحكومة كثيرة ؛ ومهما بلغت رغبتها فى العمل على الخير العام ، فلا قبل لها على تحمل أعباء قد تنوء بها .

وبنـاء على ذلك ، فان المجلس الخاص يقترح إصـدار سندات رسميـة بالقيمة المذكورة ، تكون المـائة فيها مائة ، ويكون ثمن بعضها جنيهين ونصفا ، وثمن البعض الآخر خمسة جنيهات ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٩ ٪ سنويا تدفع شهريا للمكتتبين فى عموم المراكز . وأن تبقى سجلات الاكتتاب مفتوحة مدّة خمســة أشهر ، وتدفع قيمة السندات حين الاكتتاب بها » .

فاعتمد الخديو ذلك التقرير ، وأمر بتنفيذه فى الحال ؛ وهو معتقد أنه ينفع رعاياه وحكومته معا .

فـا مضت أيام قلائل على فتح سجلات الاكتتاب إلا ووردت الأنباء من داخلية البلاد بأن الدفع فاق مليونين وخمسمائة ألف جنيه ، وان اكتتاب أهالى مدينـة طنطا وحدها بلغ نصف مليون جنيه ؛ ومع استمرار الضغط والتأثير على عقول الريفيين والمدنيين ، وعلى بطون أرجلهم ، ما فتئ قدر المبالغ المورّدة يرتفع ؛ حتى بلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وعشرين ألفا من الجنيهات !

فلم يكن بدّ ، والحالة هـذه ، من أن تتأثر أسعار السوق بهذه النتيجة الباهرة . ففى طرفة عين تحسن معدّل خصم حوالات "المقـابلة" وأذونات الدائرة ٥ ٪ وصعدت أسهم القرض الأخير ٣ ٪ .

وبفضل تلك العمليـة أصبح فى الامكان التطلع بهدوء سريرة وارتياح قلب الى دخول الصيف . ومما زاد الطمأنينة رسوخا هو أن الخديو صمم على عدم مغادرة القطر

فى تلك السنة ، للذهاب الى أوروبا أو الأستانة وعزم على تمضية فصل الصيف على ساحل البحر الأبيض فى مصيفه بالرمل؛ وان هذا العزم حدا بجميع ذوات القطر الى الاقتداء به ؛ لأنه مع بقاء سموّه على ضفاف النيل لم يكن يحسن بكل من كان ذا وجاهة السفر الى الخارج : فان (اسماعيل) كان يعرف سراة عاصمتيه واحدا واحدا ، ولم يكن ليرى بعين مرتاحة مغادرة أحدهم القطر ، مع بقائه هو فيه . فاقتصدت بذلك مبالغ جسيمة ، كانت تصرف سنويا فى المصايف الأجنبية ؛ وعاد اقتصادها على المداولات النقدية بخير عميم .

ووقرت فى النفوس مقدرة المالية المصرية على الخروج من المآزق الحرجة . وشرع الوزير يؤيد هذا الاعتقاد فى قلوب المرتابين ؛ بإماطة اللثام عما لا يزال لدى الحكومة من الوسائل والموارد ، كحصص التأسيس فى شركة القنال ، وأسهمها — وكلها لا تزال خالية من كل رهن — والخيرات العميمة الموجودة فى البلاد ، والتى فى استطاعة ادارة جيدة اخراجها منها ؛ وشرع يردّد الكلمة المروى صدورها عن أحد أكابر الماليين فى وليمة فى باريس ، وهى : "ما دام النيل يجرى ، فمصر لن تنفك تسدّد ديونها" .

فوقرت الثقة ، شيئا فشيئا ، فى النفوس ؛ وامتلأت أوروبا ذاتها بها . فأقبلت تتعامل ، من جديد ، مع وزير المالية بمشترى إفاداته وحوالاته ؛ وأقدمت نقابة قوية على رفع شأن القرض الأخير . فصعدت أسعاره حتى بلغت فى ٢٦ سبتمبر ٧٧ ½ ٪ ؛ وصعدت أسعار الدين السائر أيضا .

ولما كان هذا الأمر غريبا ، بدأت السوق تعتقد أن عاملا جديدا دخل فى المضمار ، وأنه لا بدّ من أن يكون وراء "الانجلو اجپشن بانك" — الذى طفق يحتكر الأعمال

المـالية ، وكان لمديريه بمصر مركز سام فى السراى — قوة مالية من الدرجة الأولى تسند إجراءاته ؛ لا سيما منذ أقدم ذلك البنك على تسليف الوزير ثلاثة ملايين جنيه ، مقابل سندات تدفع قيمتها بفوائدها ، بواقع ١٤ ٪ بعد مضى سنة .

دخول البنك ى ·رى الفرنسار فى المضمار

ولم يكن اعتقاد السوق فى غير محله . فان تلك القوة انمـا كانت مشخصة فى بنك فرنسا العقارى . وكان من شأن اقباله على مساعدة المـالية المصرية تثبيت قلوب الخائفين ، وتبديد مخاوف الوجلين .

فأخذت الأوامر بمشترى حوالات المـالية وأذوناتها ترد الى الاسكندرية من لنـدن ، وعلى الاخص من باريس ؛ وأخذت كل سفينة ترد من الأستانة وسوريا أو من أوروبا تأتى الى القطر بكمية لايستهان بها من النقود ، حتى نزل معدّل الفوائد الى ٩ ٪ .

فما وسع الوزير إزاء ذلك جميعه إلا إبداء استغرابه واستعجابه اللذيذين ؛ وبعد ما كان يتصيد المشترين والنقود ، أصبح المشترون يهرولون اليـه ، والمـال يتدفق نحوه . وأذاعت الجرائد اليومية إذ ذاك أنه رأى نفسه مضطرا ، ذات مرة ، الى رفض اقتراح ابدال عدّة أذونات تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، بعدّة ملايين من الجنيهات .

وأصبحت مصر مرمى أنظار المطامع المتقـدة فى الدوائر المـالية فى الاسـتانة وباريس ؛ وبلغ من تلك الدوائر أنها أرسلت مندوبين من قبلها الى الخديو لتخابره فى عقد قروض جديدة . ولكن الخديو أبى الدخول فى عملية مالية من ذلك النوع لاعتقاده أن البلاد غير محتاجة اليها ؛ والوزير عينه أصم أذنيه لوقع كل اقتراح ، مدّعيا أنه لا يستطيع البت فى أى طلب من الطلبات المقدّمة اليـه ، حتى يتضح له مبلغ

ما حصل من اكتتابات الروزنامة . فبقيت عدّة مئات من آلاف الجنيهات فى أيدى أصحابها المموّلين بدون استثمار .

غير أنها لم تبق طويلا ؛ وما لبث الوزير أن عاد الى عبثه بالمالية المصرية .

عود الوزير الى العبث بالمالية

ففى أوائل فبراير سنة ١٨٧٥ اتفق على عملية قدر قيمتها مليونان ونصف من الجنيهات ، على أذونات تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر ، بفوائد ١٢ ٪ فى السنة ؛ ثم بعد أيام قليلة ذاع فى الملأ نبأ اتفاقه على عملية أخرى قيمتها خمسة ملايين جنيه بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، تدفع ما بين أوّل أبريل وأوّل أغسطس ، بدل حوالات تستحق ما بين أوّل فبراير سنة ١٨٧٦ وأوّل يناير سنة ١٨٧٧ ؛ ويجب دفع قيمتها فى لندن .

وتلا هذه العملية عملية أخرى قيمتها ثلاثة ملايين ، صدّرت حوالات دائرة سنية بضمانة المالية .

فما تمت هاتان العمليتان إلا وارتج الرأى العام بأوروبا ، لا سيما بلندن ، ارتجاجا أليما ؛ ولكن موقف سوق باريس وعطفها على الأوراق المالية المصرية أزال ذلك الارتجاج : فعادت الحال الى ما كانت عليه من ثقة ثابتة ونقود غزيرة ؛ وعاد الاطمئنان الى القلوب .

الخلاف بين الباب العالى والجبل الاسود

غير أن نشوء الخلاف بين الباب العالى والجبل الأسود ، وقضية فلبار التى أزعجت الأسواق برهة ، ونزول الأوراق المالية التركية المستمر ، ومشكلة الهرسك — هذه جميعها ما لبثت أن عكرت صفاء الجوّ ، وزادته تعكيرا الحالة المالية فى تركيا ، بالرغم من المجهودات التى بذلتها بعض الجرائد ، لتبرهن على عدم وجود تضامن ولا ارتباط بين ماليتى مصر وتركيا ، ولا وجه للمقارنة بينهما .

وبينما تشتد قلة النقود بالاسكندرية ، أخذت أنباء أوروبا تزدادا ســوادا : فالأزمة ازدادت حرجا فى الهرسك ؛ والضيق المـالى وارتفاع الخصم بلغا أشـدهما فى فرنكفورت وبرلين؛ وطلبات النقود توالت بكثرة غير معتادة فى أسواق لندن ؛ والعلائق السياسية توترت بين لندن وبيكين .

فقلقت الأفكار، وسقطت القلوب .

شبه افلاس تركيا

وإذا باشارة برقية وردت فى مساء ٧ أكتوبر الى البورصة، تنبئ بأن الباب العالى، ابتداء من أوّل يناير ســنة ١٨٧٦ ، سيدفع فوائد ديونه : النصف نقدا، والنصف الثانى سندات تحمل فوائد قدرها ٥ ٪ .

فأبى الناس، فى الأول ، تصديق ذلك النبأ ، لاستبعادهم اهتمام رجال الأستانة بما توجبه تعهداتهم ثلاثة أشهر مقدّما . ولكن الخبر مافتئ أن أكد، وأعلن رسميا .

فضجت السوق دهشة، فغضبا، فرعبا . وانهارت الأسعار انهيارا مزعجا .

فأسرع الوزير الى ادعامها : فأمر أن تدفع استحقاقات أوّل نوفمبر التالى، مقدّما ؛ وأن تخصم استحقاقات ٩ نوفمبر بســعر ٤ ٪ ؛ ووضع تحت تصرف بنكين سماهما للعموم مبالغ جسيمة ، لتسهيل التصــفية التى كان الكل يخاف عواقبها ؛ وشهل، فى الوقت عينه ، تحصيل الضرائب ؛ وبعث، أوّلا فأوّلا ، كل ما حصل منها الى محافظة الاسكندرية .

غير أن أنباء الغد كانت نكبة على الأوراق المـالية الشرقية : فالورق التركى المعروف بخمسة فى المـائة هبط الى ٣٤½ ؛ واتبع الورق المصرى حركة الهبوط ؛ فوقفت حركة الأعمال، وجمد دولابها ! وبات الجميع يتوقعون فى التصفية المقبلة الخراب التام .

و إذا بجرائد لندن هبت تقبح المخاوف ، وتثلج القـلوب ، بنشر مقالات متتابعة لرجلين من كبار الخبيرين بالأحوال الشرقية : المستر فولر والسير صموئيل بيكر .

أما المستر فولر فمهندس الحكومة المصرية الاستشارى ؛ وكان الخديو قد كلفه ، ضمن أعمال أخرى هامة ، مدّ خط حديدى بين البحر الأحمر والنيل الأعلى ؛ فما كان ليسـع أحدا إلا تصديق أقواله فى كل ما يختص بالفن والأشغال التى تمت بمصر ؛ كتوسيع مرفأى الاسكندرية والسويس ، وزيادة سكك الحـديد ، وحفر عدّة ترع للرى ، وتبليط شوارع الاسكندرية ، وتصليح شوارع مصر ، وانشاء الكثير منها والأحيـاء العديدة ، والتنوير بالغاز ، وتحسين نظام الطرق العموميـة فى عدّة مدن داخلية ، وانشاء معامل السكر فى الصعيد الخ الخ .

فالمستر فولر أكد فى مقالاته أن كل الأموال التى حصلت الحكومة المصرية عليها ، بطريقة الاقتراض ، صرفتها فيما عاد بالمنفعة الكبرى على البلاد ، وعلى إنماء خيراتها وتكثيرها .

وأما السير صموئيل بيكر — ونحن نعلم من هو ، وما كان لمؤلفاته عن رحلاته وأعماله من دوى كبير فى عالم الجغرافيا والتحرير — فقد قال بصراحة ، فى مقالاته ، إن السبب فى الأزمة المتعبة السوق المصرية إنما هو جهل ثلاثة أرباع حملة الأسهم ماهية العلائق بين مصر وتركيا ، جهلا تاما ؛ وأكد أنه ليس بين طريقتى البـلدين الادارية والمـالية شبه مطلقا . وختم أقواله باطراء الخديو ثناء مستحقا ، فمجد روحه الاجتماعية اللطيفة ، وتنوّر ذهنه الفائق ، وهمته الشماء ، ونشاطه الذى لا يعرف الكلل ولا الملل ، وسعة معلوماته ، ورقى أفكاره وسيرها فى مجارى العقليات الحرة السامية ،

ورغبته الأكيدة فى وضـع القطر المصرى فى مصاف دول أوروبا الأكثر تمدينا ، واهتمامه فى حفظ سمعته نقية ، لا تشوب طهارتها شائبة الخ الخ .

وانضم الى هذين الكاتبين كاتب ثالث يقال له المستر شو تطوع ، هو أيضا ، من تلقاء نفسه ، بازالة الريب والشكوك المحيطة بحال السوق المصرية .

فوقعت كتاباتهم موقع الاستحسان عند "الستوك اكستشنج" (بورصة) بلندن ، وساعدت حركة التحسين التى بدأت بشائرها فى ٢٥ أكتوبر ، واستمرت آخذة مجراها : حتى مرت تصفية القرض الأخير بسهولة ، خلافا لما كان يخشى .

و إثباتا لحقيقـة أقوال أولئك الكتاب ، وتأكيداتهم بأن المالية المصرية قوية لا تتزعزع ، أصدر محل "درفينى وشركائه" — وكان بنكا من بنوك الاسكندرية الأكثر أهمية — تقريرا جاء فيـه : « ان مبلغ عموم أقراض الحكومة والدائرة معا يبلغ ، لغاية أوّل يناير سنة ١٨٧٧ ، ستين مليونا وخمسمائة وواحد وثلاثين ألفا وثلاثمائة وستين جنيها توجب دفعا سنويا ، للفوائد والاستهلاكات ، قدره ستة ملايين ومائة وثلاثة وثمانون ألفا ومائة وأربعة وثلاثون جنيها ؛ وان مبلغ الدين السائر بات ينحصر فى العمليتين الأخيرتين اللتين تمتا بواسطة "الانجلو اجيبشن" أى فى ستة عشر مليونا ، توجب دفعا سنويا ، للاستهلاك والفوائد ، قدره مليونان ونصف من الجنيهات . أى أن جميع ما يوجبه الدين المصرى بأكمله من الدفع ، للاستهلاك والفوائد ، مبلغ ٦٦٨٣١٣٤ جنيها .

و بما أن مجموع ايرادات القطر يبلغ نيفا وعشرة ملايين ، جنيه فاذا خصم المبلغ المذكور أعلاه منه ، بقى لدى الحكومة مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه لمصاريف الادارة . وهو مبلغ كاف تمام الكفاية » .

هذا التقرير المبنى على أرقام صحيحة قوبل من الرأى العام مقابلة جميلة ، وكان له الشأن الممدوح فى إعادة الثقة بالحكومة المصرية الى حملة أسهمها .

أنباء السوء

ولكن أنباء السوء مافتئت تتوالى وتتعاقب : فلا لندن ولا باريس كانتا خاليتين من المشاكل السياسية والمالية؛ وأخبار الأستانة كانت تزداد خطورة يوما فيوما ؛ وآخر ماورد منها مقابلة بين السلطان والجنرال اجناتييف الروسى، علقت الجرائد والمحادثات العمومية عليها تعليقات ذات شأن ؛ والاشارات البرقية أخذت تتمخض بأهوال عما قد يقع على الحدود الفاصلة بين النمسا وتركيا؛ وأتت خطبة، ألقاها المستر دزرائيلى، كبير وزراء الانجليز، واشتملت على خوف وهلع من جراء ماقد تجر اليه نكبة تركيا المالية من مصائب ، ضغثا على إبالة . وذلك بينما الأيام تدنى استحقاق أوّل ديسمبر ، أى استحقاق دفع عدّة ملايين من الجنيهات ، إدناء سريعا ؛ والشعور عام بأنه ليس لدى المالية مايمكنها من دفعها ؛ بل وحديث البعض أن الوزير — وقد أعيته الحيل — ضجر وملّ واعتراه يأس لايقاوم : فبات ينتظر وقوع الحوادث بما تشاء أن تجرى، دون أن يكون لديه رغبة أو نية فى درء عواقبها أو تحويل مجاريها ، قائلا لمن أراد تنبيهه الى أى عمل : "المكتوب مكتوب ! " .

فهل من الغرابة اذا بات الموقف فى منتهى الحرج ؟ واذا تناقلت الألسن أن أحد أصدقاء اسماعيل صدّيق باشا ذهب ليزوره، لكى يقف منه على حقيقة أحوال المالية ، فرجع من عنده ، والهول كاد يجعل شعر رأسه أبيض ؟ فان الوزير، حينما رأى نفسه مشدّدا عليه فى عقر داره ، اعترف لزائره بأن الخزينة لم يعد فيها من النقود إلا مايكفى لسداد احتياجات بضعة أيام فقط . وأما بعد ... ... فيفعل الله ما يشاء !

فذهب الزائر من عند اسماعيل صدّيق باشا الى قصر الخديو ، ووجه اليه ، باحترام، بعض أسئلة من التى كان قد وجهها الى وزير المـالية ؛ فأبدى (اسماعيل) جهله الحالة المـالية بالتمام لتركه إياها تحت تصرف وزيره الأمين ؛ وقال انه لا يشك مطلقا فى أن الخزينة ستقوم بدفع ما عليها حينما يطلب منها دفعه ؛ لأن صدّيقا لم يقل له أبدا ما يشتم منه انها فى ضيق . فنقل محادثه اليه ، فى الحال ، آخر ما أجاب به اسماعيل صدّيق على أسئلته ؛ وأكد له أن الخزينة تصبح خالية خاوية بعد خمسة عشر يوما . فأجاب (اسماعيل) : «أجل! ان يكن الأمر كما تقول، فانا سنفعل كما فعل السلطان! » .

وليته فعل، حينما آن الوقت! أو ليت فعل ذلك كان فى الاستطاعة! فان المرابين الذين استغلوا مجهوداته المبذولة فى سبيل تقدّم بلاده الأدبى والمـادّى ، وجعلها شقة من أوروبا ، ليخرّبوه ويخرّبوا بلاده، انما كانوا لاقوا، فى خسارة جانب من أرباحهم الجائرة ، لا من رءوس أموالهم المقروضة ، جزءا من الجزاء الذى كانوا يستحقونه ، والذى كان يجب قانونا أن ينالهم ! لأنهم انمـا تقاضوا ، على زعمهم ، ربا فاحشا، بسبب وجود خطر على نقودهم المسـلفة . فمـا كان أجدر بهم، إذا ، أن يتحملوا عواقب تلك المخاطرة !

ولكن شادث (اسماعيل) أخذ يبرهن له أن موقف تركيا إزاء أوروبا فريد فى بابه ؛ وأن المقتضيات السياسية الموجبة مراعاة المـالية العثمانية ، بنوع خاص، لا وجود لهـا بالنسبة لمصر؛ وأن الأفضل، والحالة هذه ، دفع الدين ولو باحتمال تضحيات جمة : أولى من خلق أسباب لمداخلات أجنبية فى شؤون الحكومة، قد تغير الأيام والحوادث شكلها ، وتصبغها بغير صبغتها الأصليـة ؛ وأنه يرى أن الأنسب ، إزاء

الصعوبات الكائنة ، أن يتقدّم الخديو بنفسه الى طلب مراقبة أوروبية على ماليته ، لإثبات استقامة حكومته التامة ومحاسن نياتها ، وصدق مجهوداتها فى خير الشعب ، وشدّة اجتهادها الاجتهاد كله للقيام بتعهداتها المالية ، قبل أن تقدم أوروبا على إيجاب تلك المراقبة عليه ؛ لأنه إن يفعل ذلك ، فقد يجد فى المستقبل درءا لكل شبهة بل لأردأ الطوارئ ، فيما لو أبى النحس إلا وقوع ماليس فى الحسبان !

فراقت النصيحة فى عين (اسماعيل) . ولم يمض أسبوع على إبدائها إلا وشاع الخبر فى لندن فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن خديو مصر بعث يطلب من الحكومة البريطانية إرسال بعض كبار موظفى ماليتها لمراقبة الأقلام المالية المصرية .

وفى الوقت عينه أصدر الخديو أمره الى وزير ماليته ببذل ما يمكن لضمان سداد استحقاق أوّل ديسمبر ، والدفع المطلوبة على الدين السائر لمدّة أربع سنوات ، على قدر ما يستطيع .

فأقبل الوزير ، بواسطة الانجلو اجيپشن ، وتحت رعاية البنك العقارى الفرنساوى الخفية ، يتخابر فى أمر إصدار سندات مالية قيمتها ستة عشر مليونا من الجنيهات لمدّة أربع سنوات ، تسرى عليها فوائد بواقع ١٥ ٪ ؛ وتكون أسهم شركة السويس التى بيد الحكومة المصرية ضمانة لسدادها ؛ على أن تحول تلك السندات ، فيما بعد ، الى قرض ، حالما يفرغ من سداد قرض سنة ١٨٦٤

ولكن المخابرات طالت ، والوقت أزف ، والوزير لم يكن يستطيع الانتظار . فرغب فى أن يستفيد حالا من الـ ١٧٦٠٠٠ سهم التى بيده ، وشرع يتخابر سرا فى بيعها بواسطة بنك فرنساوى بالاسكندرية .

فعلم قنصل انجلترا بالمخابرات المعقودة؛ وأبلغ سمو الخديو، بناء على تعليمات وردت اليه من دولته ، أن الحكومة البريطانية وطنت عزمها على المزايدة على كل ثمن يدفع فى الحاضر أو فى المستقبل من أى كان، لمشترى تلك الأسهم .

فأدّى ذلك الى تزاحم بين عمال النفوذ الفرنساوى وعمال النفوذ الانجليزى بمصر وأوروبا؛ وأخذت المخابرات هنا وهناك تتكيف تارة بشكل تأمين تلك الأسهم على سلفة، وطورا بشكل بيعها؛ والقنصل الفرنساوى بمصر يجدّ ويجتهد ليضمن لمالي أمته، أو لحكومته، إما هـذا الأمر وإما ذاك؛ والانجلواجيشن يسعى فى تخييب مجهوداته، لرغبته فى أن يكون هو المفضل؛ والقنصل الانجليزى يجاهد جهادا عنيفا لتحويل أنظار الحكومة المصرية نحو عاصمة بلاده، حتى أدّى السعى فى النهاية الى تخلى الحكومة الفرنساوية والدوق دى كاز وزير خارجيتها، بالرغم من صداقته الشخصية للخديو، عن رغبة الشراء، والى تشبث المستر دزرائيلى، كبير وزراء انجلترا، به تشبثا كليا .

ولمـا كان البرلمـان مفضوضا مسرحا ، وكان غير متيسر لذلك السياسى الحصول على تصديق منه لمشترى تلك الأسهم ، توجه دزرائيلى من وقته الى بيت روثتشايلد الانجليزى وعرض رغبته عليه؛ وسأله عمـا كان يريد أن يقرضه المبلغ المطلوب، ريثما ينعقد البرلمـان، على أن تكون ضمانته الوحيدة، لغاية ذلك الحين، كلمة شرف وزير بريطانيا العظمى الأوّل . فكان جواب روثتشايلد أنه قام ، وأخرج من خزنته المبلغ المطلوب، ووضعه من وقته تحت تصرف قاصده .

فأبرقت أسرّة دزرائيلى طربا، وأبرق فى الحال الى قنصل انجلترا بمصر : «أن أخبر الخديو أن الحكومة الانجليزية تقبل شراء أسهمه فى ترعة السويس بمبلغ أربعـة ملايين من الجنيهات ! » — وهى تساوى الآن مائتى مليون تقريبا .

بيع أسهم مصر في شركة ترعة السويس

فرفع القنصل الخبر الى (اسماعيل) . ولما كان في المبلغ المعروض ربح للحكومة المصرية قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه ؛ وكانت كوبونات — قطعيات — تلك الأسهم، لغاية سنة ١٨٩٤، قد فصلت عنها، فيما دفع لدى لسبس ؛ فلم يكن ثمت خسارة أي ايراد وقتي للحكومة المصرية، قبل (اسماعيل) البيع، وصدق عليه .

فلما انتشرت انباؤه وذاعت، كان لها وقع شديد في كل جهات المعمور، ماليا وسياسيا .

أما سياسيا، فلأن الكل رأوا في إقدام انجلترا على مشترى تلك الأسهم عملا خطيرا، قد تنجم عنه نتائج تؤدّى إلى انقلابات ليست في الحسبان، ان لم تكن قاضية قضاء مبرما على مستقبل تركيا ومصر معا، فعلى علاقات مصر بتركيا على الأقل . وعليه فان الدوائر الرسمية في ڤيينا و برلين وبتروجراد وباريس علقت على المشترى تعليقات اشعرت بالاضطراب العميق الذى اعتراها .

وأمّا ماليا، فلأن دفع استحقاقات اول ديسمبر أصبح ممكنا، بل مضمونا ؛ وباتت شجون القلق، والمخاوف المنتابة الصدور بمخالب حادّة، مقضيا عليها ؛ واضحى من المؤكد بعد ذلك أن مساعدة انجلترا المالية لمصر لن تقف عند ذلك الحدّ .

إيفاد انجلترا كيف ولجنته

وفي الواقع فان حكومتها أجابت طلب (اسماعيل)، واختارت المستر اسطفان كيف، ليشغل مركز مستشار مالي له .

والمستر اسطفان كيف كان من الاهمية الشخصية بحيث لم يكن يمكن أن تقف مهمته عند حدّ التقاط الاستعلامات اللازمة لتحرير تقرير شامل عن الحال فقط ؛ بل كان لابد من أنها تتجاوزه إلى الإشراف على أعمال الحكومة المالية، وتسييرها في طريق قويم .

وظهرت نتائج ما كان لنبأ شراء الأسهم من وقع فى التمل الذى لعب برهة بعقول المضاربين ، لا سيما المطلعين منهم على لهجة الجرائد الانجليزية . فانه خيّــل اليهم لحظة أن الأوراق المصرية أصبحت تساوى الأوراق الانجليزية عينها ، وإلا فانها أصبحت تساوى على الأقل مساواة تامة الأوراق الهندية فى قيمتها ومتانتها . كما أن تلك النتائج ظهرت أيضا فى حركة الصعود التى ذهبت بأسعار قرض سنة ١٨٧٣ من ٥٤ إلى ٧٢ فى ظرف خمسة عشر يوما .

ومما زاد فى ثقة السوق أن أموال الضرائب أخذت ترد بغزارة إلى محافظة الاسكندرية ، لحض عمال الحكومة المزارعين على دفعها حضا فعالا .

فأصبح مركز وزارة المــالية قويا ثابتا ، وعاد الطاب يبحث عن افاداتها ، ويقتنى أطولها استحقاقا ، كأنه يخشى أن لا يعود يجد منها .

فى وسط هذا التمل العام ، أى فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وصل الى الاسكندرية المستر كيف ، ومعه الكولونيل ستوكز ، وزمرة منتخبة من موظفى وزارتى المــالية والخارجية الانجليزيتين ؛ وسافر جمعهم إلى العاصمة فى الحال .

فاستقبلوا فيها استقبالا شائقا ؛ وأنزلوا على الرحب والسعة فى ضيافة ولىّ النعم .

فلما وقف الجمهور على ماهية وظائف الأعضاء المؤلف منهم هذا الوفد ، والملتفين حول رئيسهم ، المستر كيف ، أخذ يتأكد من أن المهمة التى اتوا من أجلها ليست مالية فحسب ، بل مالية وسياسية معا . وأقبــل حملة الأسهم يمنون أنفسهم بأعذب الأمانى . ولكنهم ماعتموا أن رأوا أن الحقائق غير الآمال ، حينما دنت تصفية أوّل يناير سنة ١٨٧٦ فأن النقود أخذت تتوارى وتقل ؛ وارتفع الخصم من ٣ إلى ٤ ٪ ؛

ونزل القرض ثلاثة بنوط ، وبدأت السوق تشعر بأن مؤثرات مختلفة تتضارب حول العرش المصرى ، بين أن دى لسبس ، حالما علم ببيع أسهم الحكومة المصرية فى ترعة السويس ، هرول إلى مصر ، فى أمل شراء حصص التأسيس المعطاة لهذه الحكومة عينها ، وعددها خمس عشرة فى المائة من مجموع الحصص كلها .

ولكن الحكومة طلبت ، لتبيعها ، مبلغ أربعين مليونا من الفرنكات . وحيث لم يسع دى لسبس دفعه ، فان البيع لم يتم ، وبقيت الحصص بين يدى مصر . وعلى ذلك انتهت سنة ١٨٧٥ !

على انه بالرغم من المصاعب المالية والسياسية ، المشتدة حول عرش (اسماعيل) اشتدادا بلغ حدّا أحرمه استمراء كل لذة ، بل حال دون دخوله دور حريمه نيفا وستة أشهر ، على ما أكد هو نفسه للمستر إدون دى ليون ، قنصل أمريكا العام ؛ وبالرغم من دوى المدافع المصرية فى جنوب القطر ، وجنوبه الشرقى ، دويا أزعج هذا القطر عينه ، وأوجب زيادة فى اشتداد المصاعب المالية والسياسية ، فان هذه السنة التى تم فيها (لاسماعيل) تأسيس المحاكم المختلطة الاصلاحية ، أى تقرير سلطته التشريعية المدنية على عموم النازلين فى بلاده ، تقريرا نهائيا ، كانت العام الذى بلغ هو فيه سؤدده الحقيقى ؛ وحق له ، لولا تلك المصاعب المالية الواخزة وخزا أليما ، أن يستوى بهناء على عرشه ويقول : «لقد أصبح المستقبل لى حقا!» .

الجزء الخامس

الهاوية تحت الأقدام

الفصـــل الأوّل[1]

نحو التوقف عن الدفع

إن الرياح إذا ما أعصفت قصفت * عيدانــ نبع ولا يعبأن بالرتم

ولكن الأيام الغشومة أبت إلا أن يكون بلوغ (اسماعيل) أوج عزه وذروة مجده سرابا فقط! وأبت — أنظر الى تهكم الاقدار وعبثها بالموضوعات البشرية! — أبت إلا أن يكون الاصلاح القضائى ذاته، الذى اعتبره هو نفسه، والذى كان فى الحقيقة تاج مساعيه كلها، الآلة الهادمة لذلك العز، والعجلة المدهورة لذلك المجد، من الذروة الى الحضيض! فــا أكبرها عبرة! وما أشدّ وقعها على النفوس!

ولو لم يكن هناك دليل على أن (اسماعيل) كان يفضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية، وعلى أنه كان يعتبر قيام مجــد ملكه الحقيق على ما يعمله من مصلحة لبلاده، لا على مايحتاط به من ملاذ، ولا على ما يحتفظ به لنفسه من استبداد بالسلطة والنفوذ، سوى سعيه الى اصلاح شؤون العدالة فى القطر ورغبته فى توحيد المحاكم، ومنحه لها حق القضاء حتى بينه وبين العموم من رعاياه، ورعايا الدول الأجنبية، فيما قد ينجم بينه وبينهم من منازعات، لكفى!

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل: الفصلان التاسع والعاشر من "تاريخ مصر المــالى" لمجهول البادى ذكره، والفصـــل التاسع عشر من كتاب "مصر الخديوى" لادون دى ليون، و"المــالية المصرية" للمهلى، والفصل السادس من كتاب "مصر كما هى" لمــاك كون.

ولا غرابة اذا أجمع كل المؤرخين والمعاصرين على اعتبار تأسيس تلك المحاكم أكبر إصلاح أجراه (اسماعيل) فى مدة ملكه، وخير ما دل به على حقيقة نياته الصالحة نحو أمته وبلاده .

بيد أنه، بينما كان هـذا الاصلاح الخطير يتأصل فى الديار، ويبـدأ بنشر ظله الوارف عليها، كان المستر كيف والموظفون الذين معه يوالون العمل الذى أتوا من أجله ؛ ويغربلون حسابات وزارة المـاليـة والدوائر الخديوية، للوقوف، بقـدر الاستطاعة، على ديونها وإيراداتها ؛ والخديو يصدر الأوامر تباعا، ويتخذ الاحتياطات كلها ليوجد لهم جميع التسهيلات التى بها يتمكنون من الوقوف على حقائق الأمور .

تقرير كيف

فكانت نتيجة مجهوداتهم تقريرا مفصلا وضعه المستر كيف بعد وصوله بشهرين، ورفعه الى الوزارة البريطانية، دون أن ينشره بمصر، أو يعلن أهم محتوياته، على الأقل ؛ مع أن الرأى العام المهتم بالشؤون المصرية كان ينتظره، ويترقب اعلانه بفروغ صبر، تهدئة للخواطر واطمئنانا للقلوب، اذا أظهر أن الحالة موجبة ذلك ؛ أو انذارا لاتخاذ الوسائل الواقية الممكنة، اذا أظهر أن الهاوية أصبحت مفتوحة تحت الأقدام .

وانما كانت مشغولية الرأى العام وقلق أفكاره ناجمين عن أنه منذ حضور المستر كيف هـذا انقسمت المعية الخديوية الرسمية وغير الرسمية الى دائرتين متعاكستين، لكل منهما زعيم أو مدره، وماليون، ومؤثرات صغيرة وكبيرة، لا بل وعيون مبثوثة حول الأمير، ونظام احتياطات يرمى الى تملك أذنه وقلبه، دون الدائرة الأخرى .

الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى

هاتان الدائرتان كانتا دائرتى الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى ؛ والنتيجة الوحيدة الواضحة لمجهوداتهما كانت تعذر الوصول الى إتمام أى مشروع، بسبب

العراقيل التى أخذ يقيمها كل حزب فى طريق خصمه ، وعدم تمكنهما من الاتفاق على العمل معا ؛ لأنه ، بينما كانت مرامى الحزب الفرنساوى مالية اقتصادية فقط ، كانت مرامى الحزب الانجليزى سياسية قبل كل شئ .

فانقضى شهر يناير سنة ١٨٧٦ ، والحالة هذه ، بدون التوفق الى اتخاذ أية وسيلة لدرء الطوارئ المخيفة ، المتوقع قدومها مع استحقاقات الدفع الموشك حلولها . وزاد المخاوف هلعا استمرار إقامة المستر كيف فى القطر ، واستمرار مباحثه ، ودروسه ، دون ظهور أية نتيجة لها بعـد ، وانتشار أبعد الأخبار غرابة فى الأوساط المـالية المحلية عن المجهودات المبذولة من كلا الحزبين البادى ذكرهما ، لحمل الخديو على قبول هذا الاقتراح أو ذاك العرض ، المقدمين تارة من هذا الحزب ، وطورا من ذاك .

أما المشروع الذى كان ينسب السعى فى تحقيقه الى الحزب الفرنساوى ، والذى كان فى الواقع مرمى مساعى هـذا الحزب وعلى رأسه الانجلواجيبشن بنك ، فكان توحيد الدين السائر .

وأما ما كان ينسب السعى نحو تحقيقه الى الحزب الانجليزى ، وما كانت الأوساط المـالية الغربية وغيرها بمصر تعتقد فى نجاحها لرغبتها فيه ، فكان أن تأخذ الحكومة الانجليزية على عاتقها جميع الديون المصرية ، المضمونة منها وغير المضمونة ، وتتولى هى سـدادها ، على شرط التنازل لها عن السكك الحديدية وميناءى الاسكندرية والسويس ، وأشياء غيرها من هذا القبيل ومن هذه الأهمية .

وبينما هـذه الاشاعات تذاع وتتضارب ، اذا بنبأ طار فى ١٧ فبراير أن الانجلو عقد مع اسماعيل صدّيق باشا عقدا ماليـا قدّم له بموجبه ، ومن أصـل المطلوب

لتثبيت الدين السائر، مبلغ ثلاثة ملايين جنيه : منهـا مليونان نقدا، والمليون الباقى عند الاختيار .

فدل ذلك على تفوّق الحزب الفرنساوى على خصمه .

ولم تمض على ذلك أيام إلا وطار نبأ آخر بسفر مسيو پاسترى، مالىّ هذا الحزب، الى باريس؛ وفى جيبه مشروع مصدّق عليه من الخديو لكى يعرضه هناك على النقابة التى كان هو مندوبها بمصر؛ أى على فريق المـاليين الذى كان البنك العقارى الفرنساوى زعيمهم وروحهم .

وبمـا أن العالم المـالى المصرى لم يكن مرتاحا إلا الى نجاح المشروع المنسوب الى الحزب الانجليزى ولا كان يهمه إلا قليـلا نجاح الحزب الفرنساوى، فانه قابل النبأين ببرود وظنون ثائرة؛ ولم يتبع إلا بفتور، المخابرات التى باشرها المسيو پاسترى بعد وصوله الى باريس مع نقابته .

أما المشروع الذى ذهب ليعرضه عليها فكان عبارة عن إنشاء بنك أهلى ، رأس ماله من أربعة الى خمســة ملايين جنيه ، يناط به جمع كل ايرادات القطر المصرى فى خزائنه ، فيستبعد ما يلزم منها لخدمة الدين ، ويسلم الباقى الى الحكومة ، أو يبقيه تحت تصرفها ؛ ويناط به أيضا أمر ســداد الدين السائر، بواسطة إصدار أذونات لثلاثين ســنة ، تكون ضمانة سدادها إيرادات سكك حديد الصعيد والدخوليـات وميناء الاسكندرية ، وما يخص حصص التأسيس فى شركة ترعة السويس الباقيـة فى حيازة الحكومة .

ولكى يضمن أن يكون عمل ذلك البنك نظاميا مرتبا ، وتقام الثقة به على أسس متينة ، فان الدول الثـلاث ذات المصالح الكبرى فى القطر ، وأعنى بهنّ فرنسا

وانجلترا وايطاليا ، تعين ثلاثة مندوبين غربيين يختارهم الخديو ، فيراقبون الأعمال ، ويسهرون على أن لا تحوّل الايرادات الخاصة بخدمة الدين عن الغرض الذى جعلت لأجله .

وبينما المسيو ياسترى يتبع مجرى مخابراته فى باريس ، كان المستر كيفب قد فرغ من العمل الذى انتدب لأجله ؛ وبعد أن رفع التقرير الذى قلنا عنه ، أقلع الى برندزى ، وقد تلاشت ، عند مؤخر السفينة التى أقلته ، جميع الأحلام والأمانى التى أثارها مقدمه فى القلوب والعقول ، وتغذت هذه القلوب والعقول بها ، طوال مدّة اقامته .

فازداد القلق والاضطراب وكثر الأرق فى الأوساط المالية ، كلما أدنى تصرم أيام فبراير شهر مارس ذا الاستحقاقات المخيفة ؛ وتناول المعية الخديوية ذاتها .

أذونات على بياض

فأخذ الوزير اسماعيل صدّيق باشا ، وقد كثر حوله ضرب الأخماس للأسداس ، يتفنن ، ويجتهد ، ويبذل وسعه ، ويستنبط الحيلة بعد الحيلة لاخراج النقود من كل خزنة يظن أو يبلغه أنها نائمة فيها ، ومن أيدى الماليين الزائدة الفطنة فيهم على الطمع ؛ حتى اهتدى فى نهاية أمره الى طريقة إصدار أذونات على بياض : وهى أذونات من نوع خاص تستخرج من سجلات ذات قطع متسلسل خاص ، وذات حساب خاص بوزارة المالية ؛ وشرع ، مثلا ، مقابل مائة ألف جنيه تدفع اليه نقدا ، على أن يسدّدها بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر بفوائد ٢٠ ٪ أو أكثر سنويا ، يعطى أذونات بقيمة مائتى ألف جنيه وثلاثمائة ألف جنيه وأربعمائة ألف جنيه ، ضمانة للسداد .

ولما كانت الفوائد الجسيمة الموعود بها ، على هذه الطريقة ، من شأنها اثارة مطامع الجشعين ، أقبل كثيرون على هذا الفخ الجديد وسقطوا فيه ، ولات حين مندم !

فتمكن الوزير، بهذه الوسائل، من دفع استحقاق أوّل مارس في حينه؛ ولم تكن على الدفع شية سوى أنه لم يكن كله ذهبا؛ واضطر حاملو الأسهم الى استلام من ١٠ الى ١٢ ٪، من الواجب لهم، ريالات مجرية فضية عليها صورة الامبراطورة ماريا تريزا .

وتمكن كذلك من دفع استحقاقات ١٠ مارس و ٢٠ مارس بواسطة تجديدات قبلت بعض المصارف أن تجريها له مقابل إعطائه لها، ضمانة للسداد، أذونات على بياض قيمة كل منها ضعفا قيمة السند المجدّد بل ثلاثة أضعافه أحيانا .

وتمادى الوزير في أمر اصدار تلك الأذونات على بياض والتعامل بها الى حدّ رأى نوبار باشا معه أن اسماعيل صدّيق باشا عامل على حفر فوهة بركان، في الحقيقة، تحت قواعد الحكومة المصرية . فسافر الى أوروبا في ٢١ مارس بدون إخطار أو إشعار أحد .

ولما كان الملأ الأجنبي ينظر اليه ويعتبره بطل المقاومة البادية حول العرش ضدّ الاجراءات المصبوغة بصبغة اليأس وقلة الذمة، التي كان يجريها زميله اسماعيل صدّيق باشا؛ وكان يعتقد فيه، وحده، الكفاءة والحكمة اللازمتين للخروج من تلك الأزمة الحادّة، بدون إلقاء الشرف المصري في مهاو سحيقة — وليس من داع هنا للبحث في ما اذا كانت نظرية الملأ الأجنبي وآراؤه فيه صائبة أم مخطئة — فان سفره الفجائي أبلغ الاضطراب والقلق أقصاهما؛ وعدّه الناس إنذارا بأن السقطة باتت قريبة لا مفرّ منها؛ لا سيما أن الأنباء عن تأسيس البنك الأهلي، الذي كان المسيو پاستري يتخابر في أمره، انقطعت بالمرة .

ولكن الحكومة المصرية رأت أن ترفع ثقة النفوس قليلا ، وتقوى آمال القلوب ؛ فأشاعت أنها اتفقت مع الحزب الفرنساوى على استبدال ذلك البنك الأهلى بصندوق استهلاك تدفع الخزينة اليه سنويا المبالغ اللازمة لدفع فوائد الدين المصرى واستهلاكه .

والمقصود بالدين المصرى أقراض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ ، والدين السائر ، والقسط السنوى المطلوب للحكومة البريطانية بصفة فوائد على الـ ١٧٦٠٠٠ سهم من أسهم القنال التى اشترتها ، والجزية الواجب دفعها سنويا الى الأستانة .

ولزيادة الضمانة يحظر على ذلك الصندوق الدخول فى أية عملية تجارية أو استغلالية ، وتسلم ادارته الى ثلاثة مندوبين أوروبيين الخ . (كما أشيع عن نظام البنك الأهلى المزعوم) ؛ ويوضع تحت ضمانة المحاكم المختلطة ، المنشأة حديثا ، ويصدر فى أول يناير من كل سنة بيانا لماجرياته ، طبقا لجداول يضعها وزير المالية بالاتفاق مع المندوبين وهلم جرّا .

ودارت المخابرات فعلا بين الماليين الفرنساويين والحكومة المصرية على انشاء ذلك الصندوق .

ايفاد الحكومة الفرنساوية المسيو أوتريه

ولما رأى الدوك ديكاز وزير الخارجية الفرنساوية أن مدارك أعضاء وفد التخابر الفرنساويين المالية ، وثبات أخلاقهم ، ليست مما يوجب الثقة والطمأنينة ، أوفد حالا الى مصر المسيو أوتريه ، أحد عماله الأكثر ذكاء وحذاقة ، لكى يعضدهم بنصائحه وما له من الهيبة فى النفوس ، وينورهم بما له من الخبرة الشخصية فى الأمور المصرية — وهى خبرة اكتسبها بمقتضى السنين الطوال التى أقامها بالاسكندرية ، بصفته قنصلا عاما للحكومة الفرنساوية .

فقابل الملأ الغربى، بمصر، مجيئه بارتياح تام، لوثوقه من أنه، لسابقة احتكاكه بكثرة بالحكومة المصرية، ولسابق وقوع حادث بينه وبينها أثناء توظفه، لم يكن من شأن عبرته أن تنسى، ليس بالرجل الذى يستطيع اسماعيل صدّيق باشا الضحك على ذقنه والتلاعب به .

ذلك الارتياح تطوّر حتى صار ثقة تامة : لأن المسيو أوتريه ما أقام بالقرب من الخديو برهة إلا ووثق من صدق شعوره وحسن نياته، ومن أنه لن يستطيع على مجرّد فكرة الافلاس صبرا، وانه سيبذل، إذا، وسعه للقيام بتعهداته الى النهاية .

وبلغت به الثقة التى أخذ يجتهد فى إدخالها الى القلوب أنه أنبأ، يوما، بأن قرض سنة ١٨٧٣ لا بدّ من أن يصعد عن قريب الى ٨٠، ولا غرابة فى ذلك : فان سياسة الحكومة الفرنساوية بمصر كانت مبنية على عمل ما فى الامكان لمساعدة مصر على الخروج بشرف من الأزمة الحادّة المنشبه مخالبها فى صدر خزينتها : لأنه كان يهمها جدّا أن لا تصاب بضرر المصالح المالية الجسيمة التى كانت للفرنساويين فى القطر، لا سيما للبنك العقارى الفرنساوى الذى كان تحت مراقبتها .

ولكن، بينما كانت خطة الحكومة الفرنساوية ترمى الى إحياء الثقة فى القلوب والى ايجاد أدوية فعالة تخفف وطأة الداء، ان لم تشفه تمام الشفاء، كانت مظاهر خطة الحكومة الانجليزية تحمل على الاعتقاد بأنها انما تريد بالخديو سوءا، وانما تقصد جرّه الى التهلكة، لكى يتسنى لها فيما بعد، وفى الوقت المناسب، أن تمدّ اليه يدا منقذة لن يعود يستطيع سوى التمسك بها؛ فيصبح هو ومصر تحت رحمتها .

ومما كان يدل على أن هذه هى خطتها، على ما فيها من حوامل على الاشمئزاز والكره، هو أنه كلما وفق الراغبون فى مداواة الأدواء المصرية الى استنباط طريقة

أو تدبير من شأنهما تخفيف الوطأة عن الصدور، كان ممثلو تلك الحكومة يهبون حالا الى معاكستهما باقتراح مشروع عكسهما تجود به قرائح الخواجات ايليوت وجرينفلد، أو يبنى على نصائح المستر كيف، أو المستر ريفرس ولسن، بعده؛ أو أيضا على نصائح الكرنيل ستنتن، القنصل البريطانى العام نفسه، فيؤدّى الاقتراح الى تأجيل الطريقة أو التدبير .

ومع أن الحكومة البريطانية كانت أوّل الطالبين بوضع الادارة المصرية تحت مراقبة مالية أوروبية ، فانها ، حينما طلب اليها أن تعين مندوبا من قبلها للاشتراك مع المندوبين الفرنساوى والايطالى والقيام بشؤون تلك المراقبة، تردّدت، ثم اختلقت العائق بعد العائق ؛ وأخيرا تقهقرت ورفضت . وبلغ من اغراق الماليين البريطانيين، فى الوقت عينه، فى الإقدام على الحط من سعر الأوراق المالية المصرية فى بورصة لندن أنه لم يعد فى الاستطاعة نسبته الى مجرّد المضاربة ؛ وان أحاديث الناس أخذت تنسبه الى إيعاز سرى صادر من الحكومة الانجليزية عينها الى أولئك الماليين .

خطبة دزرائيلى فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦

ومما زاد الطين بلة، وألبس أعمال هذه الحكومة ثوبا ضيقا من الريب والشكوك، هو ان المستر دزرائيلى، رئيس الوزارة البريطانية، اليهودى الأصل، المرفوع اليه تقرير المستر كيف ، بدلا من الاسراع الى نشره ، تهدئة للخواطر ، واجابة للرغائب البادية من كل حدب وصوب، رأى أن يعلن فى خطبة ألقاها فى ٢٣ مارس من هذه السنة على مجلس العموم « ان الخديو سأله — بناء على أن حالة المالية المصرية سيئة، وان البيانات التى قدّمها للمستر كيف انما كانت من نوع ما يسر الى الصديق، لا من نوع ما تستحب اذاعته — أن لا ينشر التقرير الذى وضعه المستر كيف » .

سوء وقعها

فكان لقوله هذا أسوأ وقع فى النفوس ، وأوجب فرقعة غضب وغيظ فى الأوساط المـالية أدت الى هبوط سعر قرض سنة ١٨٧٣ من٦٣ الى ٥١ !

نعم ان المستر نورثكوت ، وزير المـالية البريطانية ، حاول فى جلستى ٢٧ و ٢٩ مارس تخفيف وطأة ذلك الوقع السيئ المسبب عن كلام رئيســه ؛ ولكنه لم يفلح إلا قليلا ؛ لأن الضربة كانت قد أصابت مقتلا ! لذلك لمـا أعلن فى ٣١ منه وصول اشارة تلغرافيــة من الخديو الى وزارة الخارجية تظهر رغبــة المليك المصرى فى أن ينشر تقرير المستر كيف ، لم يكن لاعلانه هذا أقل تأثير ؛ ولم يبق التحسين الناشئ عنه فى أسعار الأوراق المصرية سوى بضعة أيام[1] ؛ مع أن التقرير كان ، فى مجموعه ، موجبا للارتياح والاطمئنان !

نعم انه اعترف ، صراحة ، بأن مبالغ جسيمة صرفت فى وجوه عديمة الفائدة أو فى أعمال مفيدة نفذت على غير المرام أو بسرعة ضارّة — على أن مصر تشترك فيما هو خاص بهذا النوع من الأعمال مع كل البلاد الحديثة ، كالولايات المتحدة وكندا — وان مبالغ أخرى جسيمة فقــدت فى حملات عســكرية لا طائل تحتها ، أو التهمها أفاقون ماليون وسياسيون ، أو موظفون تمكن بعضهم ، بعد خدمة بضع سنوات ، من الانسحاب بثروة طائلة ، بالرغم من أن مرتباتهم لم تزد على أربعين جنيها شهريا .

نعم انه أعلن بأن كل ما يمكن أن يكون ضمانة لسداد الديون قد أصبح مرهونا ، وان لم يعــد فى وسع الحكومة افتــداء الدين السائر ؛ ولكنه أكد فى الوقت عينه أن مصر ، بالرغم من ذلك جميعه ، اذا ساعدتها قوة خارجية كافيــة على الاقتصاد

(١) أنظر : "تاريخ مصر المـالى" لمجهول اسمه ج . س . من ص ٢٢٢ الى ٢٢٥

فى مصروفاتها ، وأعادت اليها ثقة الغير بها ، تستطيع سداد جميع ما عليها من الديون ، والخروج من الأزمة التى هى فيها بشرف وسلامة معا .

على أنه يجب لذلك : (أولا) أن توحد ديون الحكومة والدائرة السنية معا ومقدارها ٧٦٧٤٦٨١٢ جنيها ؛ (ثانيا) أن تستبعد من هذا القدر أقراض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ القصيرة المدى ، وتسدّد من متحصلات "المقابلة" ؛ (ثالثا) أن الباقى، مضافا اليه مبلغ مليونى جنيه ، قيمة هذا الاتفاق الجديد ، ومليون جنيه ، قيمة تكاليف حرب الحبشة ، يجمد و يجعل دينا واحدا بفائدة ٧ ٪ سنويا ، ويسدّد فى سنة ١٩٢٦

وكان المسيو پتريه قد عاد ، فى الأثناء ، الى مصر بخفى حنين ؛ وأخذ يجرى المخابرات ، ولكن فى وجهة أخرى .

غير أنه ما لبث ، برهة ، إلا واضطر الى ايقافها بغتة . وذلك لأن الساعة باتت خطيرة وحبلى بحوادث جلى : فان أثمار مماطلات اسماعيل صدّيق باشا بلغت النضوج وأصبح الزمان لا يستطيع سوى قطفها .

هذا الوزير، بفضل مركزه ، وقربه من قلب أخيه فى الرضاعة السامى، كان قد تمكن ، لغاية ذلك الحين ، من التملص من كل ارتباط مقيد بضوابط محدّدة ؛ ووجد طريقة لتأخير توقيعه أو رفضه ، كلما كانت تدق الساعة الموجبة ذلك التوقيع . وغرضه استغلال سهولة تصديق عمال البنك العقارى الفرنساوى فى وعوده المزوّقة ، ليثبت عندهم الاعتقاد بأنه لن يتفق مع غيرهم مطلقا على انشاء البنك الأهلى أو صندوق الاستهلاك ، أو مشروع تجميد الدين السائر ؛ ويتذرّع بهذه الوسيلة الى وضع معظم هذا الدين السائر على عاتق ذلك البنك ، بأمل جعله دائنه الوحيد ، دون غيره .

ولكن أولئــك العمال أدركوا فى نهاية الأمر أن تلك الوعود انمــا هى فى الحقيقة شراك ينصبها ذلك الوزير لهم . فأخطروه بصراحة أنهم يرفضون تقــديم أية سلفة جديدة قد يطلبها منهم إن لم يعلن، أوّلا ، اعتماده اقتراحاته الأخرى اعتمادا نهائيا ، ويوقعها .

تلك كانت الحال فى ٢٨ مارس ، أى خمسة أيام بعد أن اضطربت الأسواق المــالية لخطبة المستر دزرائيلى اضطرابها الهائل، وثلاثة أيام، قبل استحقاق أوّل أبريل .

فالساعة كانت ، إذا ، خطيرة كما قلنا : لأنه ما من أحد إلا وكان يعلم أن الوزير، لمرور فصل تحصيل الضرائب ، وضياع الثقة فى القطر وفى أوروبا على السواء، لم يستطع جمع النقود اللازمة لتغطية المطلوب فى ذلك الاستحقاق . فالى أين يكون، والحالة هذه، المصير ؟

على أن اسماعيل صــدّيق باشا ، لــا وجد الأبواب كلها موصدة ، لم ير بدّا من اطلاع مولاه على الضائقة التى باتت ماليته فيها . فأدرك الخديو أن تداخله فى الأمر أصبح محتما، وأن النجاة لن تأتى إلا من عمل يعمله هو .

الالتجاء الى فرنسا وانجلترا

ففى الحال، لكى يحفظ سمعة بلده وشرفه، أقدم على مخابرة الحكومتين الفرنساوية والانجليزية، وطلب اليهما بتوسل، على ما فى التوسل من مضاضة على نفسه الأبية، ان تذكرا وثاقات الصداقة القديمة التى تربطهما به ، وتمدّا يد المساعدة الى حكومته واليه، لكيلا يحيق به عار الاحتجاج على السندات الممضاة بامضائه .

أما الحكومة الانجليزية ، فأجابت برفض مرّ، فى مبناه ومعناه . ولا غرابة : فان نيات المستر دزرائيلى اليهودى الأصل، السيئة بمصر وخديوها، لم تعد سرا لأحد،

وأما الحكومة الفرنساوية ، فهاجتها رسالة (اسماعيل) المسـلمة اليها فى صباح ٣١ مارس . فطرح المسيو ديكاز مضمونها على بساط مداولة لمجلس الوزراء الملتئم لهذا الغرض . ولما كانت مصالح البنك العقارى الفرنساوى ، ومصالح تابعه ، البنك الزراعى ، مرتبطة ارتباطا كليا بالمصالح المصرية ، فانه كان من البديهى أن لا تتخلى الحكومة الفرنساوية عن مساعدة المالية المصرية ، لئلا يصاب بمصيبتها ثانى محل مالى بفرنسا كلها ، وتنجم عن تلك الاصابة عواقب فى منتهى الخطورة لمركز فرنسا المالى .

فاقتنع الوزراء الفرنساويون بما أبداه لهم زميلاهم الدوق دى كاز والمسيو ليون ساى من البيانات الموجبة للتداخل ؛ وبعد أن اتفقوا مع المسيو جمبتا ، زعيم أكبر الأحزاب البرلمانية ، لكى يتقوا كل سؤال فى هـذا الشأن يعن لأحد النوّاب طرحه عليهم ، فيحرجهم ويزيد فى حرج مركزهم ، أرسلوا فى مساء ذلك اليوم عينه الى لندن المبالغ اللازمة لدفع استحقاق الغد .

وبينما تلك المداولة الوزارية تدور فى باريس ، كان قلق النفوس بالاسكندرية ، لاسيما فى البنوك ذات الشأن الكبير فى استحقاق أوّل أبريل ، قد بلغ أشدّه ؛ وأخذت الهواجس تعذب القلوب عذابا أليما ؛ لأن افتقار الحكومة الكلى الى نقود كان معروفا لدى الجميع ، وبالتالى ، تعذر الدفع عليها بما لديها من الوسائل . فان لم يأت الفرج من الخارج ، أفلا تقع الصاعقة ؟

ليلة قلقة

فلا غرابة ، والحالة هـذه ، فى أن الكرى هجر جفون رجال البنوك كلهم فى الليلة ما بين ٣١ مارس وأوّل أبريل سنة ١٨٧٦ ؛ وأن عيونهم اكتحلت بسواد الاضطراب الناشب فى أفئدتهم .

فأخذوا يساورون شجونهم، باجتماعات هنا وهناك، يتداولون فيها فيما يجب عمله ؛ ويترقبون، بفارغ الصبر، ورود الأنباء من الخارج ؛ ويقيمون حول توا كيل التلغراف من يكلفونهم بأن يأتوهم بالاشارات البرقية ساعة ورودها ، عسى أن يكون ضمنها الاشارة المنقذة ! ويجتازون ساعات الليل وهم حاملون عبأ يزداد شعورهم بثقله ، كلما تقدّمت تلك الساعات نحو النهار، واشتدّ الأمل بقرب الفرج !

فلما كان الفجر — وقد أخذ اليأس يخنق الحناجر، وبلغت مخالب الاضطراب صميم الأفئدة — وردت الاشارة الطيبة المنتظرة . وما هي إلا لحظة وطيرت في جميع أرجاء المدينة ! فأوجبت ارتياحا عظيما وشكرانا لرجال البنك العقاري الفرنساوي يشوبه شئ من التهكم .

على أن الطمأنينة التامة ما زالت مبتعدة عن القلوب ، لعلم الناس أن الأزمة انما انفرجت مؤقتا ، وأن استحقاقات ١٠ أبريل و ٢٠ أبريل وأول مايو ، وهلم جرّا تقفو أثر استحقاق أول أبريل ؛ وأنه ما دام الدين السائر متحركا في الفضاء المصري ، كنجم ذي ذنب لا ضوابط له ، وما دام وزير المالية حرّا في تصرفاته ، لا قيد عليه ، فلا بدّ من بقاء الحال مضطربة ، والخوف من المستقبل حيا .

على أن المسيو باستريه كان قد عاد الى مخابراته ، وطارت الأنباء بأنه أوشك أن ينجح فيها !

ولكن وزير المالية ولفيف المحيطين بالخديو اجتمعوا في الأثناء اجتماعا سريا ؛ وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله : « أيصبرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية ، الواحد تلو الآخر، وعلى الاستمرار على مص ثديي تلك الثروة ، بالرغم من جفافهما ، للتمكن من سداد الفوائد الهائلة ، الجائرة ، المطالب بها جمهور المرابين ،

أصحاب الديون المصرية، الذين لو حوسبوا حسابا دقيقا لظهر أنهم استردّوا، فوائد، ما أقرضوا أصلا، و زادوا عليه كثيرا؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخديو وثروة أسرته الكريمة، برهن بعد رهن، وتحويل إيراد تلو تحويل إيراد الى أيدى أولئك المرابين أنفسهم، الذين إنما غشوا فى الأوّل، إذ أطمعوا فى الاقتراض منهم، وتفرعنوا فى الآخر، إذ علموا أنه لم يعـد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التى حققوها فى بادئ عملهم؟ وما الفائدة من ذلك الصبر، اذا كان لابد فى النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن — ولا يزال بعض الشئ فى الأيدى — بدلا من التوقف بعد غد، إذ تكون بصرة قد خربت، ولات حين مندم؟ » .

وعلى ذلك أقرّوا التوقف عن الدفع، منذ ١٥ ابريل . ولكن كيف يبلغ التوقف الى من يهمهم الأمر؟ وكيف يكون شكله؟

فاتفقوا، بعد بحث خفيف، على أن التوقف يتخذ فى الأوّل شكل مد أجل فقط؛ أى أن دفع استحقاقات ابريل ومايو يؤجل الى بعد ثلاثة أشهر. وقر الرأى على أن يخطر العموم بذلك، بموجب اعلان تصدره محافظة الاسكندرية .

التوقف عن الدفع

فعلق هذا الاعلان، فعلا، يوم ٨ ابريل صباحا فى بورصة الاسكندرية؛ ومع أن الجميع كانوا يتوقعون مضمونه، إلا أن وقعه فى النفوس كان شديدا . على أن بورصتى الاسكندرية ولندن بقيتا متماسكتين : إما لأن الاعلان دوخهما، فلم تفقها معناه فى الأوّل؛ وإما لأنهما رأتا اضطرارهما الى التجلد واجبا للتبصر .

ولكن التردّد لم يستمر طويلا؛ وما لبثت الأسعار أن انهارت انهيارا مخيفا : فمن ١١ أبريل الى ١٥ منه هبط قرض سنة ١٨٧٣ الى ٤٢ !

الفصـــل الثـانى[1]

انقلاب ظهر المجن

وقد يرجى لجرح السيف برء * ولا برء لمـا جرح اللسان

على أن الطريقة الاستخفافية التى قرر بموجبها التوقف عن الدفع ، فى الاجتماع السرى الذى قلنا عنه ، بعيد تقديم الحكومة الفرنساوية المساعدة التى جادت بها ، بناء على طلب الخديو ، بأيام قلائل ؛ والكيفية الموشكة أن تكون استهزائية ، التى أبلغ بموجبها ذلك التوقف الى علم العموم ، أثارتا تميزا عنيفا فى صدور الجالية الأوروبية بالاسكندرية ؛ زاده أيضا ، زيادة هائلة ، موقف عمال الحكومة وموظفيها . فانهم : إمّا لكونهم اعتادوا الغطرسة والخيلاء والنظر الى الناس من عل ، فلم يعودوا يستطيعون أن يصبغوا معاملاتهم معهم بغير تلك الصبغة الكريهة ؛ وإمّا لأنهـم لم يدركوا حقيقة الحال الجديدة ، ولم يفقهوا أن مركز حكومة غنية قوية ، فى القـلوب ، غير مركز حكومة ضعيفة مفلسة ، استمروا ملتحفين مظهرهم العادى من عدم الاهتمام المتغطرس بانهيار الثروات الشخصية ، وتخرب بيوت أصحابها ؛ ومن عدم التقلقل فى إقدامهم على الاتجار والبيع والشراء ، والاستفادة من الثقة العمومية ، وقوة الاقتراض والأقراض الناجمة عنها ، وتجاوز الحدود فى جميع ذلك التجاوز المعتاد ؛ كأن المـاضى لا يزال

(١) أهم مصادر هذا الفصل : الجزء الأخير من الفصل التاسع من " تاريخ مصر المـالى " لمجهول والفصل العـاشر منه ، والفصل الثـانى من "مصر الحديثـة " للورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون .

حاضرا ، وكأنهم لا يشعرون مطلقا انهم انمـا يتكلمون باسم ادارة ، دخلت فى دور الافلاس .

هياج وتجاوز

فبدأ هياج الأفكار والأرواح على ألف نوع ؛ واقترن بعدّة مظاهر تجووِز فيها حدّ الاحترام الواجب لشخص مليك البلاد . من ذلك أن ناظر دائرته الخاصة عرض فى سوق مينا البصل بيع أقطان يسلمها مقابل دفع نقدى . فماجت السوق وهاجت ، وانهال عليـه الملأ بتهاليل الازدراء والشتم والاهانة المتنوّعة ؛ ولولا قليـل لضربوه وأخرجوه من الحلقة .

وانعقدت فى المدينة عدّة اجتماعات ، تليت فيها خطب فى منتهى الطعن والشدّة . وذهب الخطيب ، فى إحداها ، إلى وجوب خلع الخديو ؛ وعلقت إعلانات كبيرة فى الأحياء الآهلة بالسكان ، وفى معظم جهات البـلد ، حرض الرأى العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة ، رأسا على عقب ، واستلام تداخل أجنبى زمام الأمور فى القطر[1] !

إلى ذلك الحدّ البارد وصلت خفة زمرة من المرابين وجمهور من الدائنين ، الذين طالمـا كانوا يتوقعون مكسبا من الخديو ، لم يروا للثناء عليه حدّا ؛ فكالوا له المديح جزافا ، وأنواعا مختلفة فى جرائد بلادهم ومنتدياتها ، وأقوال الخطباء فيها ، ورفعوه إلى مافوق السبع السماك ! واندلثوا الان عليه ، حالمـا شعروا بانقطاع مورد المكاسب والانتفاع !

فليتعظ بذلك كبراء الأرض ؛ وليعلموا أن بخور الثناء الذى يحرقه حولهم القوم المستغلون مراكزهم وثروتهم قد يتلاشى بسرعة ؛ وقد لايبقى له من أثر سوى الجمر الذى

(١) أنظر : "تاريخ مصر المـالى" لمجهول ص ٢٣٢

أحرق به ، والذى قد يستعمله القوم أنفسهم ليحرقوا به سمعة من كان معبودهم بالأمس ، والقليل الباقى من مصالحه ، حالما ينتهى استغلالهم الطويل اياه بجمل الدهر على قلب ظهر المجن له !

مظاهرة وقحة

على أن المظاهرة التى أساءت إلى قلب الخديو ، وجرحته جرحا أبلغ من كل كلم سواه فتحته فى قلبه أية مظاهرة أخرى ، انما هى المظاهرة التى حدثت فى بورصة الاسكندرية عينها . فان إدارة هذه البورصة ، بتأثير الاعجاب الماضى الحاف من كل جهة بشخص (اسماعيل) ، كانت ، منذ عهد قريب ، قد أقامت صورته فى صدر قاعة جلساتها ، بحفلة حافلة ، دوى صداها فى جميع أنحاء القطر ، مدة .

ففى ثورة النفوس التى نحن بصددها ، اقترح بعضهم نزع تلك الصورة من هناك ، وطردها من المحل كله ، كغير جديرة وغير مستحقة أن تكون فيه ؛ ولم يمكن إلا بكل تعب واحتياط حمايتها من المعاملة المهينة المهددها بها سخط أولئك المرابين والدائنين الجشعين[1] !

ولم تكن قد مضت سنة ، بعد ، على إحراق أولئك الأقوام بخور ثنائهم المغرض أمامها ! فما أقرب الصخرة الثربيئية من الكابيتول فى ماجريات الحياة الاجتماعية البشرية !

وبينما كانت هذه المظاهرات السمجة تتعب آذان الهواء ، بضجتها وجلبتها ، وضوضائها الوقحة ، وتثير انفعال الغضب والسخط فى قلوب الأهالى المخلصين الولاء لخديوهم ، بل تجمع حوله ، بتأثير الرابطة الوطنية والرابطة الدينية ، ذات النافرين عنه ، لسوء ما أصابهم من حكومته ، اجتمع فى البنك السلطانى العثمانى كبار حملة الديون ،

(١) أنظر : "تاريخ مصر المالى" لمجهول ص ٢٣٢

الذين وقع عليهم أعظم الضرّ في أمر توقف وزير المالية المصرية عن دفع المستحق لهم، وطفقوا يتداولون فيما يجب عمله .

فقرّ رأيهم على أن يبعثوا وفدا الى الخديو، ليستفهموا من سموّه عما وصلت اليه المخابرات الدائرة بغرض الوصول الى اعادة مجارى الدفع؛ وليطلبوا، فيما لو خابت تلك المخابرات، إشراكهم مع حكومته فى البحث عن الطرق التى قد توجب الحال اجراءها فى المستقبل، محافظة على مصالح الجميع .

ولكن الخديو، فى تأثره الشديد مما كان قد حدث بالاسكندرية، واظهارا لعدم رضاه، أبى مقابلة رجال ذلك الوفد، بالرغم من أنه لم يكن يرفض أبدا مقابلة أحد؛ وبالرغم من أن أولئك الرجال كانوا يمثلون فى الحقيقة مصالح تقـدّر بملايين الجنيهات؛ وأحالهم على وزير ماليته .

فقابلهم اسماعيل صدّيق باشا بمنتهى اللطف والبشاشة؛ وأجاب على أسئلتهم، مؤكدا أن الحكومة تنوى القيام بكل تعهداتها، بدون الالتجاء إلى تحويل قهرى؛ وأن المخابرات، التى أوقفت عند حلول استحقاق ابريل، استؤنفت من جديد مع زمرة المـاليين القدماء عينهم، ومع ماليين آخرين؛ وأنه سيوقع عن قريب اتفاق يمكن من دفع المطلوبات كلها إلى حملة الأسهم . فاذا خابت — لا سمح الله — تلك المخابرات، فانه يكون لحملة الأسهم الحق فى انتداب من يشاءون لحضور المباحثات فى الاجراءات الواجب اتخاذها .

فارتاح رجال الوفد إلى أقوال الوزير؛ وعادوا اليه من غدهم ليحرّر لهم كتابا بها . فأبى . ثم لم تمض أيام قليـلة إلا وأشيع عزله من منصبه . ولكن الاشاعة كانت فى غير محلها .

على ان المسيو پستريه ، بالرغم من كل ماحدث ، كان لايزال مجدا فى مخابراته ؛ لا سيما انه ، بعد انسحاب الحزب الانجليزى المعرقل لجميع المشروعات المعروضة من الحزب الفرنساوى ، أصبح سيد الميدان دون غيره . وعزا بعضهم انسحاب الحزب الانجليزى إلى كونه أدرك أن الحالة باتت ميئوسا منها !

فأدّت نتيجة مخابراته الى ولادة مشروع عرضه البنك العقارى الفرنساوى على الخديو ، والتمس موافقته عليه . فأجل الخديو إجابته ٤٨ ساعة ، لم تضيع الهيئة الرسمية الفرنساوية منها دقيقة ، بل شغلتها كلها بالتأثير على (اسماعيل) ، تأثيرا قويا ، لتحمله على قبوله .

مرسوما ٧ مايو سنة ١٨٧٦

فاعتمده (اسماعيل) فى نهاية الأمر ، وأصدر مرسومين ، نشرتهما "الوقائع الرسمية" فى عدد ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، عين أولهما شروط الاتفاق وضماناته ، وبين الثانى طريقة إجرائه .

أمّا مضمون المرسوم الأول ، فهو : أن عموم ديون الحكومة والدائرة السنية توحد وتجعل دينا واحدا عاما ذا فوائد سعرها ٧٪ ؛ ويسدّد فى ٦٥ عاما بسحوب فى كل ستة أشهر ؛ وسندات هذا الدين العام تعطى هكذا : (أوّلا) بقدر القيمة الحقيقية ، فيما يختص بأقراض سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٠ وسنة ٧٣ ؛ (ثانيا) باعتبار ١٠٠ جنيه لكل ٩٥ جنيها فيما يختص بأقراض سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ ؛ (ثالثا) باعتبار ١٠٠ جنيه لكل ٨٠ جنيها من الدين السائر . وأن مجموع الدين العام الموحد هكذا يكون ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه اسميا ، تمتع أول يوليه سنة ١٨٧٦ ؛ ويحتاج لسنوية قدرها ٦٤٤٣٦٠٠جنيه ، منها ٦٨٤٤١١ جنيها لحساب الدائرة ، و٥٧٥٩١٨٩جنيها لحساب الحكومة .

وان ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، ودخوليات مصر والاسكندرية ، وجمارك الاسكندرية والسويس ورشيد ودمياط وبور سعيد والعريش ، والسكك الحديدية ، ومصلحة التبغ (الدخان) ، ومصلحة الملح ، ومصائد المطرية ، والمسنوات (الهواويس) ، ورسوم الملاحة فى النيل وكوبرى قصر النيل ؛ وقدرها كلها ٥٧٩٠٨٤٥ جنيها تخصص لخدمة ذلك الدين الموحد العام .

وأن دفع ما يجب على الدائرة السنية دفعه ، وقدره ٦٨٤٤١١ جنيها يكون مع تحصيل المطلوب لها أولا فأولا ، وأن ضم هذا المبلغ الى المبلغ السابق يكون مبلغا اجماليا قدره ٦٤٧٥٢٥٦ جنيها لخدمة لن تتقاضى سوى ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه .

وذكر ذلك المرسوم أن عدّة محالّ مالية أخذت على نفسها القيام بنفاذ المشروع ، وأن الخديو يعين مندوبين خصوصيين لمراقبة نفاذه ، وأنه سينشأ لخدمة الدين الموحد صندوق خاص يفصل المرسوم الثانى نظاماته وقوانينه .

وأمّا مضمون المرسوم الثانى هذا ، فهو : ان ادارة الصندوق الخاص تناط بمندوبين أجانب يعينهم الخديو ، بناء على تقديمهم من دولهم ، ويكونون موظفين مصريين .

وان الأموال التى خصصت بسداد الدين الموحد تورّد إلى هذا الصندوق الخاص ، كما يورّد اليه القسط السنوى المطلوب من الدائرة السنية ، ومبلغ الفوائد المطلوبة للحكومة الانجليزية عن أسهم السويس . فاذا لم يكف الموجود لدفع ستة أشهر ما ، فان وزير المالية يتدبر فى سدّ العجز قبل حلول الميعاد بخمسة عشر يوما .

وان كل نزاع ينجم بين مديرى هذا الصندوق ووزير المالية يرفع أمر النظر فيه وفصله الى المحاكم الجديدة (المحاكم المختلطة) .

وان المندوبين يعينون لمدّة خمس سنوات ؛ ويجوز اعادة انتخابهم ؛ وأنهم يقيمون بمصر ؛ وأنه يحظر على هذا الصندوق الدخول فى أى عمل ، بنكى أو تجارى أو صناعى فنى ، كائنا ما كان ؛ وأنه لا يسوغ للحكومة ، بدون موافقة المندوبين ، إدخال أى تعديل فى الضرائب المخصصة لخدمة الدين الموحد ، أو فى المعاهدات التجارية المنظمة لرسوم الجمارك ، من شأنه أن يقلل من مقدار الايرادات .

وان الحكومة تتعهد ، هى والدائرة معا ، بأن لا تصدر أذونات جديدة ، ولا تعقد قروضا جديدة إلا بموافقة المندوبين المذكورين ؛ ولكنها ، لكيلا تعرقل أعمال الادارة اليومية ، يمكنها أن تفتح لنفسها حسابا جاريا ، عند أحد البنوك ، لغاية ٥٠ مليونا من الفرنكات ، على شرط سداده من أصل الايرادات ؛ فى نهاية كل سنة .

مرسوم ١٤ مايو سنة ١٨٧٦

ثم أصدر (اسماعيل) مرسوما ثالثا ، فى ١٤ مايو عينه ، عدّل بموجبه تشكيل ادارة وزارة المالية ، بأن أدخل عليها مجلسا أعلى للخزينة ، منقسما الى ثلاثة أقسام : القسم الأول مختص بمراقبة خزائن الحكومة المركزية وحساباتها ؛ والقسم الثانى مختص بمراقبة الايرادات والمصروفات ، والنظر فى أمر الموظفين والمستخدمين ، الثابت عليهم أنهم أجروا دفعا ، لا شئ يبرّره ؛ والقسم الثالث مختص بتحقيق الحسابات وتصفيتها والتصديق عليها أو انتقادها اذا كان هناك محل للانتقاد .

ذلك المجلس الأعلى يبدى رأيه فى كل الميزانيات النظرية التى يضعها وزير المالية ، قبل نهاية كل سنة بثلاثة شهور .

ويكوّن من عشرة أعضاء : خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ؛ ومن رئيس يعينه الخديو .

ويكون قسمه الأول من ثلاثة أعضاء ، أجانب كلهم ؛ وقسمه الثانى من خمسة أعضاء ، منهم أجنبيان ؛ وقسمه الثالث من ثلاثة أعضاء ، كلهم وطنيون .

وتعيين أعضاء هـذا المجلس وعزلهم وإيقافهم أو إحالتهم على المعاش — جميع ذلك يكون حقا من حقوق الخديو ، بعد أخذ رأى مجلسه الخاص . على أن المجلس الأعلى يكون مطلق التصرف فى أمر وضع النظامات اللازمة لخدمته الداخلية ، وتنظيم أقلامه ، وتوزيع الأعمال على موظفيه ومستخدميه .

وبما أنه لم يرشح أحد ، سوى الفرنساويين ، الى هـذا التدبير الجديد ، فان سـعر قرض سنة ١٨٧٣ — وكان قد ارتفع الى ٤٧ ، على أثر انتشار خبر نجاح المخابرات التى كان المسيو بستريه مكبا عليها — هبط فى ٢٠ مايو الى ٤٠ بميل الى زيادة فى الهبوط ؛ لا سيما بعد اطلاع الجمهور على نصوص المرسوم الأخير الفرنساوية — وكانت من وضـع المسيو شالويا رئيس مجلس المـاليـة المصرية الأعلى ، والعضو فى مشيخة مملكة ايطاليا — وهى نصوص ظن الملأ أن المقصود منها المزاح والهزار فى أمر حيوى ، لغرابة تعابيرها[1] .

ولكن التدبير المتفق عليه سير به بالرغم من ذلك . وعين كل من المسيو دى بلينبير والهر فون كريمر ، والمسيو باراڤلى مندوبين فى صندوق الديـن ، بنـاء على اقتراح الحكومات الفرنساوية والنمساوية والايطالية .

وأما الحكومة البريطانيـة ، فانها ، اتباعا لخطتها السابق اعلانها ، من عدم رغبتها فى التداخل فى أمور مصر الداخلية ، أبت تعيين مندوب من قبلها ؛ مع أن سندات

(١) أنظر : "تاريخ مصر المـالى" لمجهول ص ٢٥٨ و ٢٥٩

معظم الدين المضمون كانت فى أيد بريطانية . وعليه فان رجال المـال بلندن أعلنوا عدم رضاهم عن المشروع الفرنساوى ، وعدم ارتياحهم اليـه بالمرة . وعبرت لجنة البورصة فيها عن ذلك الشعور العام ، باعلانها نيتها على رفض أسعار الدين المصرى الموحد بالكيفية التى ذكرناها ، فى جدول الأعمال البورصية .

فبذل المـاليون الفرنساويون وسعهم لمقاومة تلك النية ، والتغلب على هذه العراقيل . ولكنهم لم ينجحوا ، واضطروا الى التنازل عن مشروعهم ، ومخابرة المـاليين البريطانيين فى أمر وضع مشروع آخر ، يكون أقرب الى الانصاف ، وأجمع للآراء ، وأضمن للصالح المتضاربة .

فبات مشروعهم ، اذا ، فى خبر كان . وشعور الناس بأن ثلاثة مراسيم خديوية باتت حبرا على ورق ، وأن ادارة وأقلاما أسست بشكل رسمى ، واشتغلت بشكل رسمى ، عادت الى العدم ، بتأثير المعارضة الانجليزية ، ذهب بجانب عظيم من المهابة التى كانت للمليك فى القلوب .

الاحتجاج على الاتفاق الفرنساوى الخاص بتوحيد الدين المصرى

وكان المستران فرولنج وجوشن ، بصفتهما مصدرى ثلاثة من الأقراض المضمونة ، قد قدما الى وزارة الخارجية البريطانية احتجاجا شـديدا ، حينما بلغت لندن أنباء الاتفاق على توحيد الدين المصرى .

وكذلك فعل مجلس ادارة حاملى الأسهم الأجنبية . وأكد اللورد دربى ، وزير الخارجية ، لكل منهما أنه أصدر تعليمات الى قنصل بريطانيا العظمى العام بمصر ، لكى يشدّ أزر كل مجهود يبديانه بما يستطيع من الوسائل غير الرسمية [1] .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون ص ١٨٨

فلما سقط المشروع الفرنساوى ، عقدت بلندن ، فى أوائل شهر يوليــه ، جمعية عمومية لحاملى الأسهم ؛ وكلف فيها المستر ج . ى . جوشن ، العضو فى البرلمـان البريطانى ، لمـا له من الخبرة فى الأمور المصرية ، ولأهمية مركزه الشخصى ، بالذهاب الى مصر ، صحبة فرنساوى ، يقال له المسيو جوبير ، بصفتهما وكيلى أصحاب الشأن البريطانيين والفرنساويين ، ليتفاوضا مع الخديو ، ويجتهدا فى الاتفاق سوية على تدبير يكون أصلح من التدبير المقدّم من جانب رجال البنك العقارى الفرنساوى .

وكان المستر جوشن قد أبدى لبعض أصدقائه رغبته فى قبول تلك المهمة .

تهديد من وراء ستار

فلكى يمهد اللورد دربى الطريق أمام المندوب البريطانى ، اجتهد فى تفهيم الخديو بواسطة الكرنل ستانتن ، القنصل البريطانى العام ، بأن « المستر جوشن كان عضوا فى الوزارة السابقة ، ولا يزال رجلا ذا مركز سام وشهرة بعيدة فى بلاده » . وأكد الكرنل ستانتن للخديو أن الرجل « سيقيم الميزان باستقامة بين سموّه وبين الذين هو آت نائبا ومحاميا عنهم ؛ وإنه ، اذا ظهر أن الاتفاق أمر يتعذر الوصول اليه مع مندوب غير متحيز كالمستر جوشن ، فانه يصبح من المحال الاستمرار على حال مجلبة الخراب للبلاد ودائنيها[1] » .

وبمناسبة هذا التهديد والتخويف المبينين ، يجدر بنا إيراد قول للستر ماك كون ، المؤرّخ الانجليزى فى هذا الشأن .

قال : « وانه لمن الغريب جدّا أن تكون الحال المصرية المـالية الحالة الخارجية الوحيدة التى أوجبت تداخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى . فانه فى نفس هذه السنة التى شدّت فيهـا أزر إرسالية المستر جوشن والمسيو جوبير ، الشدّ كله الذى

(١) أنظر : "مصر فى عهد إسماعيل" لمـاك كون ص ١٨٩

كان يمكن لها ابداؤه بكيفية ملائمة ، كان يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة فى جدول نقابة حاملى الأسهم الخارجيــة الأسود . وبلغت الديون المطلوبة منهـا ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فلم يرو ، مطلقا ، أن الحكومة البريطانية أبدت على احداهنّ احتجاجا ، ولو برسالة قنصلية ، فى مصلحة المقرضين . ولكن الشيلوكات[1] الذين جزروا مصر لم يكونوا دائنين من نوع بقيــة الدائنين : فانهم كانوا فى باريس ولندن على السواء ، أصحاب قوة و بأس فى البرلمــان والصحافة ؛ وعليه فان كل وسائل الدوائر الرسمية فى البلدين استخدمت لتمكنهم من الحصول على أكثر من الست عشرة أوقية المطلوبة لهم من لحم الفلاحين المصريين البائسين[2] ! » .

على أن الملأ المــالى المصرى لم يجد من نفسه صبرا يمكنه من انتظار تطور الحوادث ومجىء الأيام بالأدوية الموافقــة لمداواة المرض المــالى الناشب مخالبــه فى خزينة الحكومة . بل حالمــا سمع أن الخديو أبى مقابلة وفد الجمعية التى انعقدت فى البنك السلطاني العثمانى؛ وأن الوزير اسماعيل صدّيق باشا أبى أن يثبت ، كتابة ، وعوده الشفهية لذلك الوفد ؛ وحالمــا ظهرت فى الوجود المراسيم الخديوية الثلاثة البادى ذكرها ، لم يسكت حتى يرى ماذا تكون نتيجتها ، وكيف يقابلها الرأى العام المــالى بأوروبا ؛ بل أقبل ، من ساعته ، وأرسل الى الحكومة والخديو ، على أيدى محضرى المحاكم المختلطة الجديدة ، احتجاجات رسمية على السندات المستحقة عليهما ، التى لم تدفع قيمها .

(١) أنظر : "شيلوك" ، فى رواية "تاجر البندقية" لشكسبير ، اسم اليهودى الذى اتفق مع التاجر انطونيو — وكان يكرهه كراهة شديدة — على إقراضه مبلغا من المــال على أن يحق له ، فى حال عدم سداده ، قطع أقة من لحمه فى أى جهة يريدها من جسمه .

(٢) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمــاك كون ص ١٨٩

وأعقب الاحتجاجات بطلب حجوزات يوقعها على ممتلكاتهما ؛ وقفى ذلك كله بقضايا تجارية، رفعها عليهما، باستناده على المـادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

نزول المحاكم المختلطة الى ميدان النزاع

فأصدرت هذه المحاكم أحكاما ألزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجعلت أحكامها مشمولة بالنفاذ المؤقت ، حيث نصت القوانين الجديدة بوجوبه .

فأكبرت الحكومة وأكبر الخديو ماعدّاه — لعدم سابقة حدوثه ، ولاستبعادهما توقعه ووقوعه مطلقا — وقاحة وبجة فى الدائنين والمحاكم معا ؛ وأصدرت الحكومة أوامرها الى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام امتناعا كليا .

فقام، على أثر ذلك، نزاع عنيف بين هيأة القضاء المختلط والحكومة ؛ وأعلن معظم القضاة الأجانب عزمهم على ترك مناصبهم ومغادرة الديار المصرية اذا لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام القانونية التى يصدرونها . وتطرّف أحدهم — وكان هولنديا يدعى المسيو هاكمن من قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة — وأعلن إقفال المحكمة وتوقفها عن القضاء بين الناس، حتى تخنع الحكومة الى أحكام المحاكم، وتقوم بتنفيذها، وهى صاغرة ؛ وحتى تعطى الضمانات الكافلة على عدم عودها فى المستقبل الى عرقلة أعمال القضاء ووضع العقبات فى سبيل سيره .

وتداخل قناصل الدول العموميون بمصر فى النزاع تداخلا سياسيا ، وتحيزوا للمحاكم على الحكومة ، وانذروا هذه بالويل والثبور، اذا استمرت متمادية فى عنادها واصرارها عليـــه [1] .

---

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ١٩٠

فلما رأى الخديو أن موقفه بات خطيرا، وتيقن أنه بادخاله فى القوانين الجديدة، نص المادّة العاشرة المذكورة — سواء أكان ذلك لأن نو بار باشا خدعه وحوّل نظره عن نتائجه، أم لأنه أراده من تلقاء نفسه — بات لا يستطيع إلا الامتثال لما أصبح قانونا مصدّقا عليه من الدول؛ أو لأنه غلب صوابه على هواه، كما كان المنتظر من رجل حنكته الأيام مثله، فانه رفع التحظير الذى كان وضعه على أيدى رجال التنفيذ الاداريين؛ وأذن لهم بالامتثال لمنطوقات الأحكام الصادرة والتى ستصدر، أيا كان نصها، ومهما كان موضوعها .

ولكنه، لاعتباره ما وقع من بعض القضاة الأجانب، لا سيما من المسيو هاكمن مهينا لشخصه، وحاطا من كرامته، اشترط، نظير رفعه العقبات من سبيل أحكام القضاء ضدّه وضدّ حكومته، أن تقدّم له الترضية اللازمة .

استقالة القاضى هاكمن

فاجتمعت جمعية محكمة الاستئناف المختلطة العمومية؛ وقررت أن يقدم المسيو هاكمن استعفاءه من خدمة الحكومة المصرية .

ففعل. وبذلك عادت المياه الى مجاريها : أى أن دائنى الحكومة والدوائر الخديوية أصبحوا يجدون، من أحكام القضاء المختلط، قوّة قانونية يتمكنون بموجبها من الحصول على حقوقهم . فاستخدموها، واستعملوها لدرجة توقيع حجز على منقولات سراى الرمل الخديوية والانذار ببيعها !

الفصـــل الثـالث[1]

نكبة اسماعيل صدّيق باشا

فان تصبك من الأيام جائحـة * لم نبك منك على دنيا ولا دين

« ابن الزبير »

مجيء جوشن وچوبير الى القطر المصرى

وبينما هذه الاضطرابات الغريبة آخذة مجراها، المندهشة له أرض الفراعنة، لعدم وقوع مثله على سطحها، منذ أن رسخ فى أذهان ساكنيها وقلوبهم ان "ولىّ النعم" لا يقاوم ؛ وأنه يملك ذات الأعمار والأعراض ، لا الأموال والأطيان فقط ؛ وبينما الحكومة تتوقع اشـتداد الضيق حول عنقها فى المستقبل ، بسبب التدخل الدولى بينها وبين دائنيها ، وتلوم نفسها لوما شـديدا على أنها هى التى فتحت الباب لذلك التدخل بإقدامها على استدعاء التفتيش الأوروبى على ايراداتها وحساباتها، الاستدعاء الذى أدّى الى مأمورية المسـتر كيڤ ، كان المستر جوشن وزميله المسـيو چوبير يشـدّان رحالها الى القطر المصرى ، ويتزوّدان تعليمات من ناديهما ؛ حتى اذا كان منتصف أكتوبر، وصـلا الى مصر ، ونزلا ضيفين رسميين على الخديو . ونقول "رسميين" لأن كلا منهما كان معضدا من وزارة خارجية دولته .

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل : كتيب لكاتب اكتفى من اسمه بذكر أحرفه الأولى وهى ب . ل . ه . دى . س ؛ وعنوان الكتيب : "تراجم مصرية : اسماعيل صدّيق باشا وموت المفتش" و "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون .

فوضع الخديو، تحت تصرفهما، كل التسهيلات اللازمة لكى يتمكنا من الوصول الى الغرض الذى أتيا من أجله ؛ وأمر عموم موظفى حكومته بأن لا يضنوا عليهما بمعلوم أو بيان يرغبان فيه . فامتثلوا، على مضض منهم .

وكان أكره الموظفين المصريين لمأمورية المندوبين الانجليزى والفرنساوى ، وأعظمهم تغيظا منها، وأقلهم موافقة وصبرا عليها، وزير المالية اسماعيل صدّيق باشا . والقارئ يفهم لماذا .

وكان المستر جوشن ، لسابقة اختلاطه بالأمور المالية المصرية ، يعلم ذلك حق العلم . فصمم على أن يبادئه العداء، ويقاطعه مقاطعة تستلزم إبعاده حتما عن منصبه السامى .

عداء جوشن لصدّيق

فزار، حال وصوله ، عموم أعضاء الوزارة المصرية، ما عدا "المفتش"، مع أنه الوزير الذى كان نوع الأشغال التى أتى من أجلها يجبره على الاختلاط به أكثر منه بباقى زملائه .

ولم يدع بعد ذلك مناسبة، مهما كانت بعيدة، تمرّ بدون أن يعلن ويذيع أن إقالة اسماعيل صدّيق لازمة لنجاح مشروعه ومهمته ، ولانقاذ الخديو من الورطة التى أصبح فيها ؛ حتى بات مجهوده فى هذه الوجهة حديث عموم الدوائر فى القاهرة ؛ وحتى رسخ فى أذهان أكثر المقرّبين من الذات الخديوية ، لا بل فى أذهان أولادها انفسهم، الأمراء : محمد توفيق وحسين وحسن، أن بقاء اسماعيل صدّيق فى منصب الوزارة ضارّ بمصالح الخديو والبلاد المصرية معا ؛ وحتى أصبح الجميع يتمنون ويرومون إبعاده عنها .

ولا غرابة . فإن الرجل كان قد بلغ من العز، والنفوذ، والمكانة، من قلب مولاه، والسطوة على عموم المصالح والادارات، ما لم يرو له نظير أو مثيل فى التاريخ المصرى بأسره .

مكانة صدّيق من الخديو

فاسماعيل باشا المفتش — وكان يقال له "الخديو الصغير" — كان، فى الحقيقة، الصـــدر الأعظم المصرى ؛ وكان، وحده، دون زملائه كلهم ، يعمل باستقلال تام فى الرأى والتنفيذ ، وبدون مشاورة مليكه ، الواثق به كل الوثوق . ومع أن إدارة الأقاليم كانت من شؤون وزير الداخلية، وأن وزير الداخلية كان، فى مدّة كبيرة من عهده، ولىّ العهد نفسه، الأمير محمد توفيق باشا، فان اسماعيل صدّيق كان المعين، فى الحقيقة، لكل مدير ووكيل مديرية، ومحافظ ووكيل محافظة، ومعظم المأمورين ونظار الأقسام، فى القطر كله ، فكان الكل محاسيبه يفعمون جيوبه بالمـــال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم .

وبلغ من إغراق الرجل فى الاستئثار بالسلطة، دون أصحابها الشرعيين، أن كل محاسيبه هؤلاء صاروا إلى الاعتقاد بأن الخديو نفسه لا يستطيع أن يمسهم بضر مادام اسماعيل صدّيق باشا يظللهم بحمايته القديرة .

من ذلك ما يروى عن أحد رؤساء ميناء رشيد : فانه لمـــا كان مدينا بتعيينه للمفتش أبى الامتثال لأمر خديوىّ قاض بعزله من وظيفته لسوء سلوكه، ورفض التخلى عن منصبه ، حتى وافاه مالك كيلوپ باشا عينــه ، مدير مصلحة الموانئ والفنارات بنفر من حرس البحرية ، وأمر مختوم بخاتم الخديو ؛ وطرده من مركزه طردا بالقوّة [1] .

(١) أنظر : "مصر كما هى" لمــاك كون ص ٩٥ الحاشية .

على أن هـذا وقع عن طريق الشواذ . وإلا فان الخديو كان يريد ، عادة ، ما كان أخوه فى الرضاعة ، اسماعيل صدّيق باشا ، يريده ؛ لا سيما فى الأمور المـالية .

ولمـا كان هذا الوزير أقرب الى الرعايا ، وأكثرهم اختلاطا واحتكاكا ، ودون المليك لهم تقليبا ، كان الخوف منـه فى الصدور يفوق الخوف المنبعث عن شخص الخديو اليها .

فكان من المحتم ، إذا ، لجميع ذلك ، أن يكون اسماعيل صدّيق باشا موضع حسد الكثيرين وغيرتهم ، وموضوع كراهة الجميع .

ولمـا كان من المؤكد ، المعروف لدى كل انسان ، أن المرجع ، فى أن القروض التى عقدت فى عهده كانت كلها خرابا فى خراب للخزينة المصرية ، انمـا هو للرشاوى الجمة القدر التى كان مصدرو تلك القروض يفرغونها فى جيوب وزير المـالية ؛ وأن السبب الأكبر فى تراكم الدين على مصر إنمـا هو رغبة هذا الوزير فى إقامة سراب ذهب أمام عينى مولاه — كما فعل قبله المسيو دى كانون وزير لويس السادس عشر الفرنساوى ، لإحراز رضا الملكة مارى أنطوانيت ، وأمراء بطانتها وأميراتها — لكى يتمكن ، هو نفسـه ، مع وجود ذلك السراب ساطعا أبدا أمام نظر (اسماعيل) ، من إشباع طمعه الأشعبى فى الأموال ، وإكثار ملاذ الحياة حوله ، وتمتعه بها ، كان من البديهى أن تثور عليه وتغلى مراجل السخيمة العامة .

ثروته وأسبابها

ولمـا كانت الثروة التى جمعها — بالطرق غير المشروعة ، والفظيعة ، والمثيرة لتلك السخيمة — فاقت فى مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى ؛ وبلغ من وقاحة كيفية الانفاق منها عن سعة متناهية أن ملابس نساء المفتش وحليهن

والرغد المحيط بهن ، وكثرة حشمهن وخدمهن ، ونخامة دورهن ومواكبهن ، وكل ماكان يحيط بحياتهن من مظاهر الأبهة والجلال ، أصبح مما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذات أميرات البيت الخديوى وتغرن منهن عليه غيرة صحيحة ! — فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك ؛ وثمن شمسية من شماسيها بلغ ستمائة ألف من الفرنكات[١] — ؛ وكان من البديهى كذلك أن يحقد أمراء البيت المالك وأميراته على اسماعيل صدّيق باشا ، ويبغضونه ، ويرغبون فى إزالته ، ويعملون عليها ، إن لم يكن لسبب آخر ، فلعدم صبرهم على أن تبسم الدنيا كل ذلك الابتسام لمن كان مثله ابن فلاح وصعلوك الأصل ، طالما مدّ أجداده ، بل أبوه ذاته ، تحت الكرباج ، وازرقت أرجلهم ، ودفقت دما من تعاقب السياط عليها !

فلما رأى تحالف هـذه الأحقاد والأحساد النفور المستحكم بين المستر جوشن والمفتش تأكد من أنها فرصة فى منتهى المناسبة لدك قوائم نفوذ الوزير المكروه ، وتقويض أركان كرسيه . فالتف المتحالفون ، على غير قصد ، حول المستر جوشن ، وأقبل جمعهم يذكى فى قلبه العزم على مناوأة المفتش عداوة فعالة ، ويوطد رغبته فى العمل على عزله .

ولم يكن المفتش ، من جهة ، يخفى كراهته للمندوب البريطانى واحتقاره له ، لاعتباره إياه رجلا من الوقاحة بمكان ، حيث أنه يتجاسر على تقريع اختلال موازين المالية المصرية ، مع أنه هو عينه أحد كبار المرابين الذين كانوا السبب الأكبر فى ذلك الاختلال ؛ كما أنه لم يكن يخفى أن مقترحات ذلك الرجل والمشروعات التى كانت

(١) أنظر : الكتيب المعنون "تراجم مصرية : اسماعيل صدّيق باشا وموت المفتش" طبعة سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ١٢ لمؤلفه پ . ل . هـ . دي . س .

تجود بها قريحته لم يكن من الحكمة ولا من السياسة الحسنة الموافقة عليها أو قبولها ؛ لأن المقصود منها لم يكن حمله ، هو، على الاستقالة والتخلى عن دفة المـالية المصرية، بل وضع مصر تحت مراقبـة الدائنين ؛ وأنها لو أخرجت الى حيز النفاذ ، لقضت على السلطة الخديوية وعلى استقلال البلد قضاء مبرما .

فاشتد، اذا، النزاع بين الاثنين ؛ وأخذ كل منهما يحاول التغلب على خصمه فى استمالة الخديو الى مراميه، واجتذابه الى نظرياته .

ولمـا كانت منزلة المفتش من نفس الخديو أمرا مشهورا عنـد الخاص والعام، فان الملأ اعتقد اعتقادا أكيدا ، لغاية الأسبوع الأوّل من نوفمبر، أن الفوز فى النزاع القائم سيكون للمفتش حتما، لا سيما بعـد أن رفض الخديو مرارا التخلى عنه، بالرغم من أن الأصدقاء الأشدّ إخلاصا له ، والرأى العام المهدّد، وأقرب الناس الى سموّه، بل أولاده أنفسهم، طلبوا منه إبعاده .

النزاع بين جوشن وصدّيق

ولكن جوشن لم يكن بالرجل الذى يجهل كيف تكون طرق التغلب على خصمه .

ولمـا كان لا بدّ من تقديم ضمانات تطمئّن لها ريب الدائنين وهواجسهم، اقترح أوّلا تعديل الحال المـالية التى أوجبها دكريتو توحيد الدين المصرى وتجميده، بعض التعديل ، يجعل اليـد العليا للعنصر الغربى فى مراقبة المـالية المصرية . ثم عمل بحيث ان الألسنة فى أوائل الأسبوع الثانى من نوفمبر أخذت تشيع بمصر، ولا سيما فى الدوائر القنصلية، أن هياجا طفق يبدو فى المديريات ضدّ المشروع كله، بل ضدّ ذات الخديو، وشرعت تلك الألسنة تبدى كلاما يؤخذ منه أن مصدر ذلك الهياج اسماعيل صدّيق .

وكانت الاشاعتان قد ذاعتا كثيرا فى القاهرة ، لمـا قصد المستر ما كون الكاتب الانجليزى سراى صدّيق باشا ، فى ظهر يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر لتناول طعام الغداء عنده ؛ فدار الحديث بينهما على النزاع القائم بينه و بين المستر جوشن .

ولمـا كان المفتش لا يتكلم غير العربية ، فان التفاهم بين محدّثه و بينه كان بواسطة دهان بك ، محاميه الخاص[1] . فلم يخل اسماعيل على جوشن بشئ من الاحتقار الذى ما فتئ يتظاهر به نحوه . ولكنه لم يتفوّه بكلمة واحدة ضدّ الخديو مولاه .

فلما كان المساء قابله الكاتب عينه ، مرة أخرى فى عابدين ، على الشرفة الشمالية ، المطلة على الميدان الواسع الداخلى ، وسمعه هو وستة آخرون يمازح الخديو المزاح المعتاد الخالص من كل تكلف — شأنهما فى ذلك من سنوات عديدة .

ولكن الخديو بعـد انصراف مدعوّيه ، اختلى بالمفتش ؛ ودارت بينهما محادثة طويلة ، لم يقف أحد على موضوعها . غير أن المظنون هو أن (اسماعيل) طلب من وزيره أن يوقفه بالتدقيق على جميع تصرفاته فى الوزارة ، وعلى دقائق الأعمـال التى أدّت بالمـالية المصرية الى الضيق الحالى ، مع أنه هو الوزير الذى لم يفتأ يشع أمام عينيه الذهب أبدا ، ويضع دائمـا تحت تصرفه أى مبلغ عنّ له طلبـه ، مهما بلغت قيمته .

صدّيق يطلع الخديو على الحال المـالية

فاضطرّ المفتش الى إظهار الحقائق كلها ، وتوضيحها جليا ، وإيقاف مولاه على على كل أسرار ادارته .

---

(١) هو والد الأستاذ " دهان " المحامى بالاسكندرية لدى المحاكم المختلطة . وقد قتله سمسار أرمنى بالاسكندرية كان يقال له "مرزان" لأسباب لا تزال مجهولة .

الاشارة على صدّيق بالاستقالة

ولما كان (اسماعيل) سريع العزم ، قريب البت فى الأمور ، أشار على وزيره ، حيث أن الأحوال هى كما قال والأمور كما وصف ، باللين والموافقة ، والإقلاع عن مقاومة المندوبين الدوليين ومعاكستهما ، والتنحى ، مؤقتا ، ريثما تمر العاصفة .

فأبى المفتش محتجا بأن اللين والموافقة ليسا من مصلحة مولاه . وأنه لو كانت المسألة شخصية وتحصر فى استقالته ، هو ، من منصبه الوزارى ، فانه لن يتأخر لحظة عن تضحية مركزه ، بل حياته ذاتها ، فى سبيل إرضاء سيده ؛ ولكن المسألة ليست شخصية ، وانما يرمى بها الى الإضرار بالسلطة الخديوية وتقييدها .

فلما كان صباح اليوم التالى ، أمر (اسماعيل) مجلسه الخاص ، ومنه المفتش ، بالاجتماع للمداولة فى الأمر .

وبما أن عموم أعضائه كانوا يكرهون المفتش ، ويتمنون زوال نعمته ، فان الآراء بدت ، كلها ، موافقة على مقترحات المستر جوشن والمسيو جوبير ، ومخالفة لرأى وزير المالية .

فلم يحوّل ذلك الإجماع المفتش عن رأيه ؛ بل زاده تمسكا به ودفاعا عنه ؛ وتفننا فى إبداء الأدلة على أن ضياع سلطة الخديو واستقلال البلاد ناجم ، حتما ، عن نفاذ تلك المقترحات ؛ لا سيما ما كان منها متعلقا بالتعديلات المشير جوشن بإدخالها على الادارة المصرية ، ألا وهى تعيين مراقبين عموميين افرنجيين : أحدهما لمراقبة الايراد ، والثانى لمراقبة المصروف ؛ ووضع السكك الحديدية ، وميناء الاسكندرية تحت ادارة مجلس مؤلف من انجليزيين وفرنساوى ومصريين ؛ وأثبتت بحجج دامغة وبراهين قاطعة أن هذه التعديلات مرتبطة ارتباطا كليا بالاقتراحات المالية الخاصة بتوحيد الديون المصرية ، وأنها لا ترمى ، مطلقا ، الى مجرّد استقالته ؛ وأنه بما أن قبولها لا يمكن

إلا مع تنازل الخديو عن سلطته ، وتسليمه ادارة حياة البلاد ، أى موارد ثروتها ، الى قبضة أجانب ، فالأوفق رفض مشروع المستر جوشن والمسيو چوبير برمته ، والتنكب عن هذين الرجلين مطلقا فى التبريرات المقتضى اتخاذها . وتطرّق من ذلك الى الطعن على مشروعية مهمة ذينك المندوبين ، وتسويغ تداخل المقرضين الأجانب فى شؤون الادارة الداخلية المصرية ، وتطاولهم على المقام الخديوى المقدّس ، بحجة أن الحكومة المصرية مدينتهم . وختم كلامه بأنه يرى أن إشهار مصر إفلاسها ، مهما تكن العواقب ، مع تمسك الخديو بحقوقه وسلطته ، أقل ضررا من تسليمها بمقترحات مندوبى الدائنين وبالتعديلات التى يطالبان بإدخالها .

ولا شك فى أن كلامه كان على جانب عظيم من الصواب ، ولم يكن من عيب فيه سوى أنه صادر من اسماعيل صدّيق باشا ، الرجل الذى كان أكبر جان فى أمر صيرورة مصر الى ذلك الموقف الحرج : موقف الدولة التى ترى نفسها ، لضعفها ، مضطرّة : إما الى التسليم بأن يعبث باستقلالها وببعض حقوقها الملكية ، وإما الى تعريض نفسها للضياع كلية .

على أننا لا ندرى هل كان رفض مقترحات جوشن وچوبير يؤدّى الى إقبال الدول الغربية على حماية مصالح مدائنى مصر من رعاياهم ، بقوّة السيوف والمدافع أم لا ؛ لا سيما وقد رأينا من الحكومة الانجليزية إعراضا ثابتا عن رغبة التداخل رسميا بين أولئك الدائنين والحكومة المصرية .

ولكننا نظن أن الرفض قد كان يؤدّى الى تحرّك الدوائر الرسمية الأوروبية للإقدام على عمل سياسى ضدّ الحكومة المصرية ، تخرج عواقبه عن حد التقدير . وهو ما خافه

رجال المجلس الأعلى المجتمعين للمداولة فى الأمر ، علاوة على كراهتهم للفتش ، ورغبتهم فى التخلص منه بأية وسيلة كانت .

لذلك صمم جميعهم على وجوب قبول مقترحات المندوبين الانجليزى والفرنساوى واعتبار قبولها أخف الضررين المهددة مصر بهما .

المجلس الخصوصى الأعلى ضد اسماعيل صديق

ولكى يتغلبوا على وزير المالية ، تظاهروا بأنهم يعتقدون أن مقاومته مبنية على كراهته الشخصية للستر جوشن ، لعلمه بأنه انما يرمى الى عزله .

وكان أشد أعضاء المجلس تظاهرا بهذا الاعتقاد الأمراء الثلاثه : محمد توفيق وحسين وحسن .

فنظر المفتش اليهم نظرة المستهزئ بحداثة سنهم ، العالم ما لا يعلمون ، وقال : «إنكم لا تزالون أولادا ، فلا تستطيعون إدراك كنه الأمور ؛ ولذا فانكم تأخذونها بظواهرها» .

فاستشاط الأمير حسين غضبا لهذا الكلام — وكان عصبيا ، سريع الانفعال — فهجم على المفتش ، وصفعه على وجهه صفعة شديدة لوت سلك نظارته الذهبية ، وقال : «أولادا ! وهل بلغت بك القحة الى حد مخاطبتنا بمثل هذا الكلام ؟» .

فأصلح المفتش سلك النظارة بهدوء ، وأجاب : «إنى انما أتكلم للصلحة العامة ! ولو كانت المسألة شخصية ، كما تقولون ، وتنحصر فى هل أبقى وزيرا أم لا ، أكان قناصل الدول كلهم يتداخلون لتعضيد طلبات المندوبين ؟ انهم لأحرص على كرامة دولهم من أن يعترضوا بها فى أمر داخلى محض . فالمسألة ليست مسألة عزل وزير ، بل إلغاء وزارة المالية ، بصفتها وزارة مصرية محضة»[1] .

(1) أنظر : الكتيب المعنون "تراجم مصرية" ص ١٢

فارفض المجلس، والأمير محمد توفيق يقول : «ما أوقح هذا الرجل ! ما أوقح هذا الرجل!» .

وكان (اسماعيل) ينتظر، على أحر من الجمر، نتيجة مداولة مجلسه الخاص . فلما رفعت اليه أقرها واعتمدها، وأعلن بذلك المفتش لوقته .

استقالة صدّيق

فبعث اسماعيل صدّيق باستقالته اليه، ضمن خطاب أوضح فيه الأسباب التى حملته على تقديمها .

فأبى الخديو قبولها، وأجل مطالعة كتابه ريثما يعرفه إرادته فى المساء .

فلما كان المساء، انتشر فى المدينة الخبر أن الاستقالة قبلت، وأن الأمير حسين باشا وزير الحربية عين وزيرا للمالية، وأن الأمير حسن باشا خلفه على الحربية .

محادثة بين الاسماعيلين

ثم أشيع أن المفتس استدعى الى السراى بعابدين، وأنه فى محادثة طويلة مع سمو الخديو .

والذى علم، فيما بعد، عن هـذه المحادثة هو أن (اسماعيل) استقبل وزيره القديم ببشاشة، ولطف فوق المعتاد، وأنه أمر أن يتركا وحدهما، وأن لا يدخل عليهما أحد. فلما نفذت أوامره، أقبل على أخيه فى الرضاعة، وقال : «اجلس بجانبى هنا، قريبا منى، وانظر الىّ، وكلمنى، قلبا لقلب : ما أنت عامل الآن؟» .

وكان المفتش لا يزال تحت تأثير انهيار سلطته الوزارية الفجائى . فمر سؤال (اسماعيل) على أذنيه، وظهر كأنه لم يدخل اليهما . فكرره الخديو، مرة أخرى، وقال : « أسألك، يا اسماعيل صدّيق، ما أنت عامل الآن ؟ » .

وكأن المفتش أفاق من منام . فهذب سلك نظارته الذى لوته فى الصباح صفعة الأمير حسين، وقال، وفى صوته شئ من التهكم : «ما أنا عامل يامولاى؟ لست محتاجا

الى الاستفسار! فانى ، كما يقضى علىّ واجب العبد الخاضع لارادة سيده ، سأسلم زمام وزارتى الى خلفى البرنس حسين ، نجلكم ، متمنيا له كل توفيق » .

قال (اسماعيل) : «أراك زعلانا منى ، يا صديق ؛ فأنت غلطان . فان الذى عملته هو الشئ الوحيد الذى كان يمكننى عمله فى هذه الظروف ، ريثما تنفرج حلقات الضيق» .

قال صدّيق : « ليسمح لى مولاى أن أخالفه فى فكره ، وأن أرى رأيا غير رأى سموّه» .

قال (اسماعيل) : « يدهشنى ذلك منك . أولم تفهم ما هو قصدى من تأليفى الوزارة الجديدة العائلية المحضة ؟» .

— «كلا ، واذا سمح لى مولاى أن أكلمه بالصراحة ... ... » .

— «تكلم ! تكلم . أنا أطلب منك ذلك ، لا بصفتك وزيرا ، بل بصفتك صديقا لى» .

— «أنا ، إذًا ، أرى أن سموّك أخطأ فى أنه حملنى على الاستقالة . ثم أخطأ فى تعيين أحد الأنجال مكانى . أما الخطأ فى حملى على الاستقالة فلأنه لم يرو التاريخ حتى هذا اليوم ، على قلة علمى به ، أن مليكا ضحى وزيره لينتقذ نفسه . وأما الخطأ فى تعيين أحد الأنجال مكانى فلأن قلة مسئولية الأمير الشاب لن تخفى عن أحد . ولأنه لن يقوم شئ بينه و بين سموّك يحوّل سخط الناس عنك ، كما كان قائما بين سموّك و بينى» .

— «هذا كلام صحيح ، يا صدّيق ؛ وأنت تعلم أنى لم أفترق عنك بطيب خاطر ، وأنى رفضت تضحيتك حينما طلبها منى قنصلا انجلترا وفرنسا العامان ؛ ورفضتها

بالرغم من الحاح جوشن وچوبير علىّ بها ؛ ولم أضطر اليها إلا بعد أن تخلى عنك المجلس الخصوصى» .

— « ليس المجلس الخصوصى فقط ، ولكن أولاد سموّكم . لست ناقما عليهم ، لأنهم يجهلون ما ندريه سموّكم وأنا . واذا دروا ، فانهم لا يستطيعون أن يفهموا أن هناك تضامنا لا يمكن هدمه أو تقسيمه . قد قلت لسموّك يامولاى ، وأعيد الآن ، أنه لو كان هلاكى ، وحده ، يكفى لانقاذكم ، فلا أدرى اذا كان يكون لدىّ أقل رغبة فى أن أحمى منك القليل الباقى من عمرى ؛ ولكن الحال ليست كذلك . وأعتقد أن الخلاص لن يأتى للبلاد ولنا إلا ببقائنا متحدين : فكما انى لا أستطيع أن أنجو بدون سموّكم ، فان مولاى لا يستطيع أن يخرج من المأزق بدونى » .

هنا سكت المفتش ، كأنه يريد أن يزن مقدار التأثير الذى كان لكلامه على مجرى أفكار مولاه ؛ ولكن الخديو لم يبد أقلّ تغير ، ولم يسمح لعرق فيه أن ينبض ؛ وقال للمفتش مظهرا إصغاء تاما : « كمل حديثك » .

فقال المفتش : « انى أقبل يامولاى أن أحمل ثقل المسئولية كلها وحدى ؛ وأن أقول فى كل مكان انى خالفت أوامرك ، بدلا من تنفيذها حرفيا — وهذا كان الواقع فى معظم الأحيان — فهل يصدقنى أحد؟ اقبل أن أسلمك خاتمى لتوقع به على كل الأوراق التى تريدها ، إثباتا لأن الذنب فى الخلل الحاضر انما هو كله ذنبى ؛ فهل يصدّق أحد ؟ والكل يعلم أن الخديو الدولة دون غيره ، وأنّا كلنا آلات صماء بين يديه ؟ ثم انى مشير عثمانى — ومولاى يعلم انى كمشير عثمانى ، لا أحاكم إلا فى الأستانة ؛ وهبنى تنازلت عن حق هذا ، فالباب العالى لن يتنازل عنه . فيرى سموّكم منذ الآن

ماذا تكون نتيجة محاكمتي هناك ، ومقدار ماينجم عنها من فضيحة ، لا سيما فى الظروف الحاضرة ، والدولة التى خلفت ، هناك ، دولة عبد العزيز ، شـيقة الى تسوىء سمعة سلفتها » .

وانما ذكر المفتش أنه مشـير عثمانى لكى يقضى على عزم الخديو فى مهده ، فيما لو كان ذلك العزم قد بدأ يتوجه نحو اساءته . وأشار الى ما قد تنتجه أية محاكمة أو تحقيقات احتمالية من مخوفات ، ارهابا لمولاه ، ورغبة منه فى حمـله على الرجوع الى آرائه .

وأدرك (اسماعيل) غرضى وزيره معا . وعلم أن الرجل يلعب معه لعبا دقيقا . فقال : « صحيح أنت مشير عثمانى ! » وضحك دقيقة . ثم قال : « قد كنت نسيت ذلك . هذا لقب فيه من الأمان ما فى أى مؤمّن آخر . ولا يسعنى إلا الموافقة منذ الآن على كل ما ترى وجوب إجرائه ، فيما لو قضت الحال . على أننا لم نبلغ بعـد الى هذا الحد ، ولله الحمد ! وترانى مقتنعا بأن فيما قلته جانبا عظيما من الحق ؛ وليس فيه ما يجرحنى مطلقا . وانما الصعوبة ، كل الصعوبة ، فى خروجنا من المأزق بكيفية ترضينا معا . فابحث يا صديقى ؛ اجهد نفسك ؛ فتق ذهنك ؛ حك قريحتك . واذا وفقت الى ايجاد طريقـة غير التى اتبعتها أنا ، وكانت جيدة ، فثق بأنى لا أطلب إلا استعمالهـا ؛ وانى أعتبرها خدمة جليلة منـك ، أضيفها الى خدماتك الخطيرة السابقة » .

فتنهد المفتش الصعداء ، ورفع نظارته ، لكى يمسح بطرف منديله دمعـة بدأت تتلألأ فى جنب عينه ، ثم أخذ يد (اسماعيل) ، وقبلها ، وقال : «قد استعدت الآن ، ولله الحمد ، سيدى وملاذى » .

وتذكر، حينذاك، الاشاعتين اللتين كانتا تتداولها الألسن فى العاصمة، وخطر له فى الحال أن يستخدم السـلاح الذى أراد خصومه أن يحاربوه به، ليطعنهم به فى نحرهم، طعنة قاتلة.

فقال (لاسماعيل) : «ان الوسيلة يا مولاى جاهزة لدىّ، ولست أشك فى أنها ناجحة !».

فهش الخديو وبش، لأنه كان يودّ حقيقة الإفلات من أيدى مندوبى دائنيه، بكيفية لا تمس شرفه ولا سلطته، وسأله : «ما هى؟».

فأجاب المفتش : «بمـا أن مطالبتنا المرابين الذين مصوا دماءنا بتخفيض مبلغ المطلوب لهم الى معدّل المبالغ الحقيقية التى أقرضونا إياها، وتخفيض سـعر الفوائد التى يتقاضونها منا الى السعر القانونى المعقول، لمطالبة لا فائدة منها؛ وبما أن التجاءنا الى الأستانة لتساعدنا على نيل مطالبنا لن يجدى نفعا (لأن السلطان فى مأزق أحرج من المأزق الذى نحن فيه)؛ فانه لم يعد يبقى لنا، لفض مشاكلنا كلها، إلا الرجوع الى القرآن الكريم، والاستعانة على تنفيذ نصوصه، بالرأى المصرى العام !».

فقال الخديو : «وكيف ذلك ؟».

قال المفتش : «مولاى يعلم أن القرآن ينهى عن الربا؛ ويـنـذر المتعاملين به بعقاب شديد. فـما علينا، والحالة هذه، إلا تفهيم الأمة المصرية أن معظم الأموال التى تدفعها الى خزينة الميرى، لكى تقيم الحكومة بواسطتها قواعد إدارتها، وتجرى الأشغال العمومية التى تقتضيها المصلحة العامة، وتوطد دعائم الأمن العام فى البلاد، يذهب الى أيدى الفرنجـة بصفته ربا الأموال التى قدموها الينا من تلقاء أنفسهم.

وان ذلك هو السبب فى أن الحكومة مضطرة الى إرهاق الأمة بالضرائب العديدة الثقيلة التى تحصلها منها » .

فأبرقت أسرّة (اسماعيل) وقال : «أجل . ولكن كيف تفهم الأمة ذلك ؟ » .

فقال المفتش : « نكلف علماءنا وقضاتنا ومفتينا بهذا العمل . وأنا أضمن أنهم لن يخيبوا لنا غرضا ، وأنهم يخدموننا خير خدمة . ومتى هبت الأمة بأسرها للطالبة بالتمسك بنواهى القرآن الكريم ، فانا سنتخذ مطالبتها سلاحا نرهب به أوربا الرسمية ونقضى به على جشع دائنينا . وانى ، اذا سمح مولاى ، آخذ على نفسى تحريض رجال الدين الاسلامى على مباشرة هذا العمل منذ اليوم » .

فأذن له الخديو بذلك وشكره على فكرته ، ثم صرفه ، وهو يتمنى له النجاح ويريه المستقبل عائدا الى الابتسام له — وانما كان ذلك تظاهرا منه فقط ، لأنه صمم منذ ذلك الحين على إنزال العقاب به .

ولكنه كان قد بلغه أن المفتش ، منذ أن اشتد توتر العداوات حوله ، شرع فى العمل على التجنس بجنسية أجنبية ، اقتداء بنوبار باشا المتجنس بالجنسية البروسيانية ، منذ زمن ، وشريف باشا المتجنس بالجنسية الفرنساوية . فلما حوّل المفتش انتباهه الى كونه مشيرا عثمانيا ، خطر فى باله أن يحقق صحة ما بلغه من عدمها .

فأرسل واستدعى أحد أخصاء اسماعيل صدّيق باشا — وكان هو نفسه المبلغ — وسأله عما اذا كانت مساعى المفتش التجنسية قد تمت . فأجاب الرجل أنها لم تتم بعد ، ولكنها سائرة على قدم وساق فى القنصلية الفرنساوية ، وأنها أوشكت تنتهى .

فبعث (اسماعيل) الى هذه القنصلية وغيرها يستفهم عن حقيقة الأمر . فأجابته كلها أنها لا تعلم من ذلك شيئا ، ولا حادثها اسماعيل صدّيق فى ذلك مطلقا .

ولما كان اليوم الثانى ، وشاع فى المدينـة خبر اختلاء الخديو بوزير ماليته مدّة طويلة من الزمان ، وان الوزير خرج عقب تلك المقابلة من عابدين ، وعلامات الابتهاج والاعتزاز بالفوز بادية على وجهه ، و بلغت تلك الاشاعة آذان المستر جوشن ، اعتقد أن المفتش تمكن من استمالة المليك الى آرائه ، والعود إلى الجلوس فى صـدر "محظوظيته" ثانيا .

جر جوشن صدّيق الى المحاكمة أمام القضاء المختلط

فرأى أنه لا سبيل له الى التغلب على ذلك الداهية إلا بجره أمام المحاكم الجديدة بصفة لص ومقاضاته مقاضاة جدّية .

فبعث اليه من أنبأه أن المندوبين الدوليين تحققا ، بعـد التنقيب فى حسابات المالية ومصروفاتها ، من وجود عجز فيما هو مخصص لها يبلغ مقداره أربعين مليونا من الفرنكات لم يجدا له مبررا . وانهما ، بناء على ذلك ، سيعلنانه عن قريب ، بطريق وكالتهما عن حملة الأسهم ، للحضـور أمام محكمة مصر المختلطة ، لكى يحقق معه هناك تحقيقا دقيقا عن سبب ذلك العجز وكيفيته .

فلما بلّغ هـذا النبأ الى اسماعيل صدّيق باشا ، أظهر له من الارتياح والابتهاج ما أدهش نفس مبلّغه ، وتحوّل ذلك الاندهاش الى أخذ بعيد الوقع ، حينما قال المفتش له : « اذهب وقل لجوشن انه لن يستطيع عمل عمل يبسطنى و يسرنى بقدر هذا . وسترى المحكمة عند تحقيقها ما هو سبب ذلك العجز وما هى حقيقته » .

ولما خرج المبلغ من عنده ، أسرع اسماعيل صـديق ، وأبلغ النبأ الى الخديو : لأنه كان لا يزال موجسا منه خيفة ، و يرى الاحتياط واجبا .

فأدرك (اسماعيل) الغرض الذى رمى صدّيق اليه ؛ واضطرب ، لأنه تيقن أن الرجل غير مبق على صداقته ووده ؛ وانه انما يهدّده تلميحا ، بكل وسيلة يراها صالحة ، بأنه غير خاش بأسه ، من جهة ، لتدرعه برتبة المشيرية العثمانية التى هو حائزها ؛ وانه ، من جهة أخرى ، لن يحجم ، ساعة اللزوم ، عن نسبة كل خلل المالية المصرية الى أوامره السامية وطلباته .

وكان عنده فى خزينته أربعة عشر مليونا من الفرنكات ؛ فأخذها ، من وقته ، وأرسلها باسم المفتش الى المندوبين الدوليين ، ورجا منهما أن يرجئا اعلان صدّيق حتى يقابله ، هو نفسه ، مرة أخرى — ولم يخف (اسماعيل) الفضيحة مرة فى حياته ، خوفه منها فى ذلك اليوم .

وبينما هو فى حجرته ، يحرق الأرّم ، عقب إرساله تلك الملايين الأربعة عشر الى المستر جوشن ، وينتظر الردّ ، أنبأه أحد رجال التشريفات أن بالباب وفدا مؤلفا من شيخ الاسلام ، وقاضى القضاة ، ومفتى الديار ، ونخبة من كبار العلماء يريد مقابلته .

فتنهد (اسماعيل) الصعداء ، وقال : « ألا هل تمكن صدّيق من إتمام وعده بكل هذه السرعة ؟ » ، وأمر بادخالهم .

العلماء عند الخديو

فأدخلوا . فقابلهم باكرام زائد واحتفى بهم ، وسألهم عما أوجب حضورهم فى تلك الساعة . فقال مدرههم : ان الذى جاء بهم انما هو مقابلة وقعت بينهم وبين وزير المالية اسماعيل صدّيق .

فابتسم الخديو ، وقال : «ان اسماعيل صدّيق رجل فى منتهى الذكاء وتوقد الذهن وصدق التقوى ؛ ولكنه ، فى الآن نفسه ، كبير الجسارة وشديد على الأجانب جدّا» .

وانما أراد من قوله هذا أن يحمل كلامه على محملين : أحدهما فى مصلحة المفتش ؛ فيكون دليلا على رضاه عنه؛ وثانيهما فى عكس مصلحته ؛ فيدل على غضبه عليه . وذلك لكى يتمكن رجال الوفد من التمسك بالمحمل الموافق للغرض الذى أتوا من أجله .

غير أن أولئك العلماء لم يدركوا مرامى كلامه ، لعدم تعودهم محادثة رجال السياسة فى الأرض . وبينما كان ميل (اسماعيل) يذهب الى أن يدركوا أنه يكون مسرورا من انقيادهم الى إيعاز المفتش ، تمسكت أفكارهم بالشطر الأخير من قول المليك ، وقال مدرههم : «نعم ياأفندينا ؛ انه لرجل خطر للغاية . فقد أتانا بالأمس زاعما أن أفندينا والبـلاد فى ضيق شديد بسبب الافرنج ، وتقاضيهم من حكومة سموّكم ربا فاحشا ؛ وأن هذا هو السبب فى كثرة المظالم والمغارم الموضوعة على رقاب العباد — وحاش لله أن تكون مظالم ومغارم فى عهد سموّكم — وأنه يجدر بنا ، والحـالة هذه ، اهاجة الرأى العام المصرى على الدائنين من الافرنج ، وحمل الأهالى على إيفاد الوفود الى سموّكم ليسألوكم ، بإلحاح ، الامتناع عن دفع الربا الى أولئك الدائنين ، واجبارهم على أن لا يأخذوا من الخزينة المصرية سوى النقود التى أقرضوها حقيقة ، والتى قد استردوها لغاية الآن وزيادة ! » .

فظن (اسماعيل) ، لأول وهلة ، أن المفتش نجح فى مهمته ؛ وأخذ السرور ينتشر على محياه . فدنا من أريكته واستلق عليهـا . ثم أدنى العلماء منه ، وسألهم مبتسما : «وأنتم ، ماذا أجبتم؟ » .

قال مدرههم : «أجبنا ، يا أفندينا ، كما يجب أن يجيب العبيد المخلصون الولاء لسموّكم وسدّتكم السنية . قلنا له : «اننا نعلم حق العلم أن الافرنج أصدقاء سموّكم المخلصون ؛ وأن مركزهم فى البلاد لا تقوم له قائمة يوم يروق لسموّكم طردهم منها ؛ وأن الأموال

أموال سموّكم ؛ واننا جميعنا بمـالنا ونسائنا وأولادنا عبيد لسموّكم ؛ والعبد وما ملكت يداه لمولاه ؛ وأدركنا أن الرجل ، بعد أن تخلت نعمة سموّكم عنه ، أصبح من الخائنين ؛ وأنه يرغب فى تحريك فتنة فى البلاد ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : (والفتنة أشدّ من القتل) » .

فتيقن الخديو أن بين ما أدركه القوم وبين ما كان يريد هو أن يدركوه ، بعـد ما بين السماء والأرض . ولـما كان قَدَريًّا كمعظم الرجال العظماء المقامين من مدبر الأكوان لغرض خاص يريده ، اعتقد أن ماوقع كان لا بد من وقوعه ؛ وأن ما كتب للفتش أصبح لابد من نفاذه ؛ لأنه لعب آخر ورقة فى لعبه وخسرها .

فأطفأ نور الابتسام المشع من عينيه وثغره ؛ وكسا وجهه جدّا واهتماما ؛ وقال : « أجل ، أجل ! ان ما أدركتم قد يكون الواقع ؛ ولكن الكلام حجة واهية ؛ ويفيد حكومتى أن يكون بين يديها دليل كتابى على مسعى المفتش . فليتفضل أحدكم وليكتب ما قاله لى لسانكم ؛ وليتفضل الباقون بتوقيعه ! » .

فأسرع رجال الوفد وامتثلوا لأمر الخديو ، وحرروا الكتابة المطلوبة منهـم ؛ ثم قدّموها الى (اسماعيل) فأخذها منهم وصرفهم .

ولكنه عاد ووقع فى خلده ، بعد أن خرجوا من الباب ، أن يستدعيهم ، ثانية ، ويقول لهم «ان المفتش صادق فيما كلمهم عنه ؛ وانه هو ، الخديو ، يوافق عليه» .

غير أن الأمير محمد توفيق ، ولىّ عهده ، دخل عليه اذ ذاك وقال بانفعال : «أرأيت يامولاى مساعى اسماعيل صدّيق ، وكيف أنه حاول ايقاظ فتنة فى البلد ضدّ الفرنج؟ ولولا أنى تداخلت فى الأمر ، وأفهمت العلماء ما هى أغراضه الخفية ، لصدّقوا زعمه بأنه لسان سموّكم ورسولكم اليهم ! » .

فهز (اسماعيل) كتفيه، وأوقف نظره برهة، وكله تهكم وسخرية، على ولىّ عهده. ولو كان للحركات لسان لفهم ذلك الهز وتلك النظرة ولىّ عهد العرش المصرى مقدار الخطأ الذى ارتكبه أمام عينى أبيه بتداخله بين المفتش والعلماء.

على أن تيقن (اسماعيل) أن الأمير محمد توفيق الذى كان يعتبره أقل أولاده ذكاء ونباهة، هو هو السبب فى أن اسماعيل صدّيق، الداهيـــة، الذى قلما كان له مثيل بين رجال الذكاء والتفنن بمصر، خسر آخر ورقة وضعتها الأقدار بين يديه، قوّى فيه الاعتقاد بأن المفتش لا مفرّ له من نفاذ المقدور فيه.

فأمر ولىّ عهده باستدعاء أخويه الأميرين حسينا وحسنا والعود معهم.

فلما حضروا، أطلعهم على الورقة التى كتبها العلماء، وأوقفهم على رغبته فى إلقاء القبض على اسماعيل باشا، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى.

وكان الأمراء، كما قلنا، يكرهون الرجل كراهة كلية، لجميع الأسباب التى ذكرناها؛ وعلى الأخص لأنهم كانوا يعتبرونه العدوّ الأكبر لحسن سمعة المليك والدهم، والسبب الأعظم فى الإحن المتوالية عليه.

فأشار الأمير حسين على والده باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك، لكيلا يثير القبض على المفتش فتنة فى البـلد، لكثرة محاسيب الرجل فى المصالح وبين الأهالى؛ ولأنه بلغه أن بعض أولئك المحاسيب جهزوا مركبا لنقله الى الأستانة، لدى أوّل تهديد.

وقال الأمير محمد توفيق: «يجدر بسموّكم، والحـالة هذه، إصدار أمركم الى مصطفى فهمى باشا، محافظ العاصمة، باعداد ألفى عسكرى وارسالهم ليحيطوا بسراى المفتش بالاسماعيلية!».

فقال الأمير حسين بتهكم : «ألفي عسكري ! لِمَ لا تقول الجيش كله؟» .

فقال حسن : «يكفي للغرض ضابط وبضعة عساكر!» .

ولكن (اسماعيل) لم يوافق على آرائهم، وقال : «اني لا أحتاج الى جنود مطلقا ؛ وسأقوم بالأمر بنفسي . على اني أريد منكم : (أولا) أن تأمروا محافظ العاصمة بتجهيز مركب بخارية غدا في النيل عند مرسى سراي الجزيرة ؛ (ثانيا) أن تخطروا أعضاء المجلس الخاص بالاجتماع غدا الساعة الحادية عشرة صباحا ؛ وتكلفوا العلماء الذين حرروا هذه الكتابة بالحضور لأداء شهادتهم أمامه» .

فانحنى الأمراء وخرجوا ؛ ولكن ولىّ العهد تردّد لحظة ، على الباب ، كأنه أوتي فكرا مباغتا أراد ابداءه . فلحظ (اسماعيل) ذلك ، وسأله اذا كان يريد أن يقول شيئا .

فأجاب ولىّ العهد : «نعم يامولاي ؛ فقد غاب عن فكر سموّكم أن غدا الجمعة ؛ وأن العلماء ما بين الساعة الحادية عشرة والساعة الواحدة يكونون مشغولين في أمر الصلاة الجامعة ولا يستطيعون الحضور لتأدية الشهادة!» .

فضم (اسماعيل) شفتيه ، لحظة ؛ ثم نظر لابنه النظرة عينها التي أوقفها عليه ، حينما علم أنه هو الذي كان السبب في خيبة مسعى وزير المالية ؛ وقال له : «أجل! دعهم ، إذا ، في شؤون صلاتهم ، لا سيما أنه لا فائدة من حضورهم ، مع وجود توقيعاتهم على هذه الكتابة!» . فانحنى ولىّ العهد وانصرف .

وفي الغد أرسل الخديو الى اسماعيل صدّيق باشا واستدعاه لمقابلته في سراي عابدين ، الساعة التاسعة .

وكان المفتش قد قضى الليل كله مضطربا ، منفعلا ؛ يعتقد ، تارة ، أنه ناجح في مسعاه ، ساحق أعداءه : فتسكره أفكار الفوز ؛ ويعتقد ، تارة أخرى ، أن نجمه أفل ، وسعده ولى ؛ وأنه قد يصعق ، بغتة ، من حيث لايدرى : فيسقط في يده ، وتخور قواه . وكثيرا ما أوفد في السرّ الى سراى عابدين ، مستخبرا عما يفعله الخديو ، خائفا عودة المجلس المخصوص الى الانعقاد .

فلما أتته الدعوة الخديوية ، بلغت العواطف التي كانت تساوره أشدّها : فابتهج ، أوّلا ، كأنه انما يدعى الى النصر ؛ ثم انقبض وارتعد ، كأنه يدعى الى الهلاك . ثم تذكر أن اليوم يوم جمعة ؛ وأنه ، اذا صحت تذكارات صباه ، ليوم فضيل ؛ فهدأت أعصابه وسار الى عابدين ، وهو الى العشم بالخير أقرب منـه الى الاضطراب بالعواصف .

فقابله (اسماعيل) خير مقابلة ؛ وأجلسـه ، برهة ، الى جانبه ؛ ثم قال له : « انى فكرت الليل كله في مركزنا ؛ فانتهيت الى الموافقة تماما على آرائك . فعساك نجحت في المهمة التي انتدبت نفسك اليها » .

فأجابه المفتش ، وقد زالت عن قلبه مخاوفه كلها : «الآن ، وقد تأكدت أن قلب مولاى عاد الىّ ، فانى لن أدع ممكنا إلا وأقدم عليه لأبعد عن مولاى أى مزعج ! » وأخذ يد (اسماعيل) وقبلها مرارا بحرارة .

فترك الخديو يده له مدّة ؛ ثم سحبها ، ومرّ بها على جبينه وقال : « لكنى أشعر بوجع في رأسي على أثر هذا السهاد . فهل تريد أن نخرج لنتنزه معا كالمعتاد ؟» . فطار قلب المفتش فرحا وهو يجيب بالقبول ؛ ومرّ أمام عينيه ، مرّ البرق ، الوقع الذى يكون في قلوب الناس حينما يرونه ، من جديد ، على يسار الخديو ، في عربة (اسماعيل)

الخصوصية ، يجتاز معه شوارع العاصمة كالسابق ، وهما يتهامسان . ورأى الغيظ والحنق اللذين يخنقان قلب المستر جوشن حينما ينظرهما معا ، أو يبلغه نبأ ذلك . فاعترته هزة عز ونصر سرت فى جميع عروقه ، وأبرقت فى عينيه السوداوين . فلمحها (اسماعيل) ، وابتسم لها ابتساما خفيا .

فلما صارا الى داخل العربة المكشوفة ، قال (اسماعيل) : «لا ندرى الى أين نذهب . هل تريد أن نطرح ريشة فى مهب الرياح ، فتذهب بنا الى حيث تشاء الأقدار؟» .

فقال المفتش : «لنطرحها ، لنطرحها يا مولاى ، فان الأقدار لا تريد بنا إلا خيرا ان شاء الله ! » .

ففكر الخديو لحظة ، ثم قال للحوذى : « سر بنا الى الجزيرة ! » والتفت الى المفتش وقال : «قد يزيل نسيم النيل العليل الوجع الذى أشعر به فى رأسى ، وأغتنم ، بالمرة ، فرصة وجودى فى سراى الجزيرة لألاحظ اتمام بعض الأشغال الجارية فيها ، ثم اننا نمر فى الوقت عينه على سرايك بالاسماعيلية ، فقد نرى ابنك ، فأسأله عن فايق هانم ، أميرتى الصغيرة ، وأوصيه بها خيرا . فأنت تعلم أنها عزيزة علينا جدا ، أميرتنا الصغيرة ! » .

فاحتار صدّيق كيف يشكر (اسماعيل) على كل ذلك اللطف والتعطف ، وزاد سروره لدى فكره أن آل منزله سيرونه مع الخديو متنزها ، فيعلمون أن "محظوظية" مولاه عادت اليه ، وأنه رجع الى ما كان عليه من العز والسؤدد .

وأما فايق هانم ، الأميرة الصغيرة ، التى ذكرها (اسماعيل) فانها كانت غادة فى منتهى الجمال ، ربتها والدة (اسماعيل) نفسها كأنها ابنتها مع زينب هانم بنت الخديو ، وزوجتها ابن المفتش ، إنماء لولاء هذا الوزير ، واستزادة لنشاطه وتفننه فى خدمة ابنها .

فلما مرّت العربة بهما أمام سراى المفتش ، وجدا ابن صدّيق على الباب ، يستعدّ هو أيضا للخروج . فأدناه (اسماعيل) منه ، وعطف عليه كأب . ثم استأنفا السير ؛ ولم تمض بضع دقائق إلا ومرّت بهما المركبة على كوبرى قصر النيل البديع ، وانطلقت نحو السراى الخديوية التى كانت بالجزيرة ، ووقفت أمام أهم أبوابها . فنزل (اسماعيل) أوّلا . فرآه ضابط الحرس القائم هناك ؛ فصرخ بجنده أن يقدّموا التحية العسكرية ، فقدّموها ؛ فأومأ اليه الخديو بالاقتراب ؛ فدنا الضابط منه ؛ فأمره أن يلقى القبض ، حالا ، على المفتش ؛ وكان هذا نازلا من العربة .

القبض على صدّيق

فلما سمع اسماعيل صدّيق الأمر ، ضحك أوّلا ، لاعتقاده أنه مزاح ؛ ولكن الخديو دخل السراى بدون أن يوجه اليه أية كلمة ؛ ولكن الجند بسطوا أيديهم عليه وأمسكوه من عنقه ، وجرّوه بعنف ، من رحبة السراى الفسيحة الى مدخلها الواسع ؛ فمن حجرة الى حجرة حتى قاعة صغيرة فى مؤخرة البناء ، أقفلوها عليه ، وأقاموا عند مدخلها حارسا ، كأنهم ينفذون أوامر أعطيت لهم مقدّما ، بالرغم من ندائه لمولاه وتكراره قول : «مولاى ! مولاى ! إنهم يقبضون علىّ ، وأنا ضيفك ! » .

فأدرك أنه سقط فى شراك ، وأن ساعة هلاكه دقت .

أما (اسماعيل) ، فانه عاد الى عابدين ، واستدعى اليه أولاده ، وسألهم عما اذا كان المجلس الخصوصى قد التأم . فأجاب حسين : « ان الساعة الحادية عشرة لم تأت بعد ؛ وأن الأعضاء أخطروا جميعا واستدعوا للحضور» .

فنظر (اسماعيل) الى ساعته وقال : « حقا ، حقا ! ان الأمر قد انتهى بأسرع مما كنت أتوقع ! » .

وبعد أن أخبر أولاده بما تم ، أمر ابنه حسنا بالتوجه الى سراى الجزيرة لمراقبة السجين .

ولم تمض نصف ساعة إلا وانتشرت فى عموم أنحاء العاصمة الأنباء بأن المفتش أمسك متلبسا بجريمة التآمر على سمو الخديو تآمرا خطيرا ؛ وأنه ألقى القبض عليه ، ووضع تحت المحاكمة .

وبلغت تلك الاشاعة آذان الكاتب الانجليزى المستر ماك كون السابق ذكره . فأدهشته دهشة عميقة ، لما شاهده قبل يومين ، فقط ، من حسن العلاقات الودادية بين الخديو ووزيره .

فأسرع الى عابدين ، ليتأكد من حقيقتها ، وتشرف بمقابلة (اسماعيل) . فأنبأه الخديو أن المفتش أرسل اليه بالأمس صباحا كتابا لم يفضه إلا فى المساء ؛ وأنه لما فضه ، وجده عبارة عن استقالة من منصبه ، يقدّمها له ؛ ولكنها محررة بألفاظ لم يجسر وزير قبله ، أبدا ، على إبداء مثلها لملكه . وقال : « انى لا أشك فى أنه كان سكرانا حينما حرّرها ؛ ولا أستغرب ذلك منه ، لأنه لا ينفك يتجرّع خمرا طول النهار ! » .

فقال الكاتب : «أتعشم يا مولاى ، عشما كبيرا ، أن هـذا لن يؤدّى الى موته ؛ لأنه اذا مات فى هـذه الظروف ، فان موته لن يؤوّل فى أوروبا إلا تأويلا واحدا ، وسموّكم أدرى به منى ! » .

فأجاب (اسماعيل) بانفعال : «وماذا يهمنى أن يحيى أو يموت ؟ الذى أعلمه هو أنه سيستمرّ ، غالبا ، على الاغراق فى السكر ، حتى يوافيه الحمام . ولست بمانع عنه أية خمر يطلبها ! » .

فلما سمع الكاتب هـذا الكلام أدرك أن حياة اسماعيل صدّيق باتت لا تساوى مراهنة على قرش، على فرض أن حبلها لا يزال غير منصرم[1] .

اتهامه بالخيانة والتحريض على الثورة

وكانت الأسلاك البرقيـة قد شغلت منـذ الصباح . فلم ينقض يوم تلك الجمعة الفضيلة إلا ووردت إشارات تلغرافية من نيف واثنتى عشرة مديرية، تحمل إقرارات مختلفة تؤيد التهمة على الوزير الذى هوى .

فلما اجتمع المجلس الخصوصى، عرضت عليـه الكتابة التى وقعها وفد العلماء، والبرقيات المرسلة من المديريات . فأظهر المجلس بالاجماع — ماعدا صوتا واحدا : صوت أقل الوزراء ثروة — انه مقتنع بادانة المفتش، وثبوت تهمة الخيانة والمؤامرة عليه، وقضى، غيابيا، بنفيه الى دنقلا، وسجنه فيها مؤبدا .

وفى صباح اليوم التالى نشرت الجريدة الرسمية المصرية البيان الآتى، لتحيط عموم الأهالى والدوائر الأجنبية علما بمضمونه، بكيفية رسمية :

« ان اسماعيل صـدّيق باشا، وزير المـالية السابق، سعى الى تدبير مؤامرة ضدّ سموّ الخديو، باثارة عواطف الأهالى الدينية ضدّ المشروع الذى اقترحه حضرتا المستر جوشن والمسيو چوبير . فاتهم الخديو ببيع مصر الى المسيحيين، وأقام نفسه مقام المدافع عن بيضـة الدين ومصلحة البلد . فأبلغ مفتشو الأقاليم العموميون ورجال البوليس سرّ هذه المساعى، وأيدتها عدّة عبارات وردت فى كتاب أرسله صدّيق باشا عينه الى سموّ الخديو، يرفع به اسـتقالته الى سموّه . فلدى تلق الخديو أنباء خطيرة كهذه، طرح الأمر على مجلسـه الخصوصى ليرى رأيه فيـه . فحكم المجلس على اسماعيل صدّيق باشا بالنفى الى دنقلا، وسجنه هناك، سجنا سحيقا » .

---

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٩٤ و ١٩٥

ولما كان الغد، أرسل الخديو بما وقع من المفتش وما قرره المجلس الخصوصي نبأ بريديا الى الأستانة . فبلغها بعد أسبوع . فأبرقت فى الحال تأمر بارسال الوزير المتهم اليها، ليحاكم فيها، حيث أنه حائز لرتبة المشيرية العثمانية الرفيعة .

فتمهل (اسماعيل) فى الاجابة أسبوعين وأكثر، ريثما أتاه النبأ الرسمى من دنقلا، يفيد بأن اسماعيل صدّيق باشا مات هناك من كثرة انهماكه فى السكر . فأبلغه الى الأستانة . فاضطرت الى قبوله كما هو ؛ وأهملت كل مخابرة تالية فى شأنه ، على حسب عادتها .

موت صدّيق

ولما كان الاقتداء بالأستانة فى غير وسع التاريخ، وكان الوقوف على الحقائق أمرا من واجباته ، لكى يروى عبرها لقرائه ، فانه، منذ أن رأى المفتش يجرّ الى الحجرة الصغيرة، فى مؤخرة بناء سراى الجزيرة ، أخذ يصيخ بسمعه لما يقال ، ولو همسا ، وينقب على ما يدوّن، ولو سرا، حتى تمكن من معرفة نهاية المأساة التى ذهبت بحياة اسماعيل صدّيق ، بعد انهيار بنيان عزه ، ووقف على تفاصيلها المختلفة ، المتحدة فى الجوهر، بالرغم من اختلافها فى العرض .

كيف كانت آخرة اسماعيل صدّيق باشا

فما قصه اسحق بك، أحد موظفى الدائرة السنية بالمنيا فى سنة ١٨٨٩ — وكان، حينما سقط المفتش فى الهاوية، ضابطا بمصر معروفا بقوّته العنترية — هو ما يأتى ؛ والعهدة فى صدق روايته عليه :

رواية اسحق بك

«بعد إلقاء القبض على المفتش بساعة، استدعيت الى الحجرة التى كان ذلك الوزير محبوسا فيها . فوجدت هناك الأمير حسن باشا واقفا عند الباب، والمفتش مجرّدا من ملابسه فى أحد أركانها . فأومأ الأمير إلىّ بيده، فدنوت منه، وسلمت السلام

العسكرى . فهمس فى أذنى أمرا قاضيا باستعدادى لنقل المفتش ، فى الليـــل ، الى الباخرة التى أعدّت للسفر به الى دنقلا ، إلا اذا مات قبل ذلك . فأدركت من قوله "إلا اذا مات" أن موته مرغوب فيه . لا سيما انه بعد أن قال ذلك ، سلم المفتش الى عهدتى ، وتوجه الى مكانـــ آخر . فسرت حينئذ الى المفتش ، وألقيته على ظهره ، وكممت فمه بيدى اليسرى لكيلا يسمع له صراخ ؛ وأقبلت أسحق خصيتيه بيدى اليمنى . فقاومنى مقاومة عنيفة ، بالرغم من أنه كان نحيف البنية . ولمـا اشتدّ عليه الألم ، وأخذت روحه تتقعقع فى صـــدره ، بلغت مقاومته أشدّها ، وخيل الىّ أنه أوتى قوّة تضارع قوّتى . فتمكن من القبض على ابهام يدى اليسرى بين أسنانه ، والعض عليـــه عضة قطعته لوقته . ولكن تلك كانت حركته الأخيرة . فانى بالرغم من شدّة الوجع الذى شعرت به فى يدى ، شددت عليه شدّة أخمدت معها أنفاسه . فسقط نحتى جامدا ، ودقت رأسه بالأرض . ولمـا جنّ الليل لفت جثته فى قماش ، وضمت اليها مثقلات جمة ، ونقلت الى ظهر الباخرة الراســية عند قدمى السراى . فسارت بها نحو الجنوب ، حتى اذا جاوزت جزيرة الروضـــة ، طرحت تلك الجثة فى النيل . فوارتها الأثقال فى أعماقه » .

وكان اسحق بك ، اثبـاتا لصحة كلامه ، يبدى يدا مقطوعا ابهامها ؛ ويبرز أوراقا تؤيد ترتيب معاش له ، بعد ذلك ، ما فتئ يتناوله لغاية أوائل صيف سنة ١٨٧٩ ، إذ ارتقى (محمد توفيق) عرش أبيه ، وقطعه عنه . فتحرّر بذلك لسانه من عقاله ، على زعمـــه ، وأصبح يستطيع رواية قصـــة قتله المفتش العظيم الذى كان مجرّد اسمه يرعب القلوب [1] .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كوز ١٩٩ و ١٩٩

هذا ما رواه اسحق بك . وربما كانت روايته صحيحة فيما يختص بما عمله ، هو نفسه ، ارتكانا على ما أساء فهمه من كلام الأمير حسن . ولكنا نستبعد صدق روايته فيما يتعلق بالمعاش الذى عين له ؛ اللهم إلا اذا كان جزاء لعمل غير إقدامه على قتل المفتش . فان الملوك قد يكافئون ، أحيانا ، أجراما ترتكب إرضاء لهم ؛ ولكنهم انما يكافئونها بمبلغ يعطونه مرتكبيها ، أو بمنصب يرفعونهم اليه . ولم نقرأ أبدا فى التاريخ أنهم منحوا من أجرم ليرضيهم مكافأة مستمرة ، ما تفتأ قائمة تنم عليهم ، وتثير حولهم وتنشر رائحة الجناية المرتكبة . هذا إذا صح التسليم بأن الخديو رضى عن الجرم الذى ارتكبه اسحق بك من تلقاء نفسه ؛ أو اعتبره خدمة أداها ذلك الضابط له ؛ وهو ما لايستطيع أحد التسليم به بسهولة وخفة ، أو بدون أن يدعم تسليمه به بمستندات تاريخية قوية .

رواية أحد كبار رجال الجالية الغربية

وقد اطلعنا لأحد كبار الجالية الغربية بمصر فى تلك الأيام على رواية للواقعة كلها ، لا نرى بأسا من ايرادها هنا ، من باب الفكاهة ، لما فى أسلوبها من أخذ للنفوس . قال :

«حالما وصل الخديو واسماعيل صديق باشا فى العربة الى باب سراى الجزيرة ، نزل الأول مسرعا ، ونزل المفتش بعده . فدخل (اسماعيل) بالسرعة عينها الى السراى ، واجتاز الرحبة ، ودخل غرفة أمامه ، وأسدل على بابها الستار .

فأراد المفتش اتباعه . ولكن ٢٤ شاويشا تحت قيادة اسحق بك الياور وقفوا دونه وسدوا عليه الطريق . وتقدم اسحق بك منه ، وقال له بخشونة إنه أسيرهم .

فصاح المفتش : «مولاى ! مولاى ! يقبضون علىّ ، وأنا ضيفك ، يا أفندينا ! » .

فلم يجب نداءه أحد . فقال المفتش : « أكان ، إذا ، شراكا ؟ » ولم يبد مقاومة مطلقا ، بل سقط فى يده ، واستكان الى تصرف الشاويشية فيه .

فقادوه الى طرف الحجرة التى هو فيها ، وأقاموا حوله يحرسونه .

فسأل ضابطهم ، والخوف قد انتشر فى عينيه : « ما أنتم فاعلون بى ؟ ما هى الأوامر ؟ » فأجابه الضابط : « الأوامر هى أن نقيم عليك حراسا فى هذه الحجرة ، وأن نعطيك كل ما تحتاج اليه » .

قال اسماعيل : « أشكرك . فأعطنى إذا ورقا وحبرا » .

— « هذا لا . وأنت تفهم أنه خارج عما قد تحتاج اليه . وماذا تريد أن تفعل بالورق والحبر ؟ » .

— «أريد أن أكتب كلمتين توصلهما الى أفندينا» .

— «أفندينا لم يعد هنا . اسمع . ها وقع مركبته يبتعد» .

فأصاخ المفتش سمعه . فتحقق أن المركبة التى أتت به مع مولاه راجعـة بالخديو وحده . فعض على أنامله حتى أدماها .

فقال له الضابط : « ألا تريد شيئا آخر؟ » فأجاب : «كلا ! » .

واذا بأغوين دخلا بصينية عليها أكل وشرب . فحوّل الضابط انتباه المفتش اليها ، فيما لو كان جائعا ، أو كان يختلج فى صدره ظمأ .

ولكن المفتش قال له : «كلا يا اسحق بك ، كلا . فأنا أعرف طعام الخديو ، وأعرف أنه جيد للغاية ! فاذا أكل منـه امرؤ ، لا يعود قادرا على أكل غيره . ولست أرانى قد بلغت ذلك الحدّ » !

وكان الخديو قد عاد ، فى الأثناء ، الى عابدين ؛ وبعد أن سأل عن ولديه حسين وحسن وعن انعقاد المجلس المخصوص ، اطلع على سجل أسماء الزائرين ، وقال : «انى أقابل ، اليوم ، كل من شاء مقابلتى . فلنبدأ بالقناصل ؛ لأنى أريد أن أطلعهم بنفسى على الأمر .

فأذن للقناصل . فدخلوا عليه . فروى لهم حكاية المؤامرة التى سعى المفتش الى عقد عروتها ، وقال : « وقد أمرت بالقاء القبض عليه ، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى» .

فلم يجب القناصل شيئا ؛ لأنهم لم يدروا ماذا يجيبون ، واذا كان كلام الخديو يؤذن بتمثيل رواية مضحكة ، أم ينذر بقرب وقوع مأساة دامية .

وفى الساعة الحادية عشرة انعقد المجلس الخصوصى فى جلسة وجيزة ساكتة ؛ فعرضت عليه التهمة ، وأطلع ولى العهد الأعضاء ، واحدا فواحدا ، على الورقة الموقعة من وفد العلماء فأصدر المجلس حكمه فى الحال و باجماع الأصوات ، ما عدا صوت أقل الوزراء المصريين ثروة ، بنفى المفتش الى دنقلا وسجنه فيها تحت الاحتياط الشديد .

وكان الخديو قد سبق وأنبأ الأستانة بالأمر ، وطلب التصريح للمجلس الخصوصى بمحاكمة المتهم . فلما ورد الرد كان المفتش قد صار الى حيث لم تعد محاكمة أية محكمة أرضية تمسه ، بعد نزع مخيف ، وآلام موت أدبية ومادّية ترتعد لها الفرائص .

فانه حينما دقت ساعة الظهر ، بدأ يشعر أنه قد يضطر الى تناول طعام . فذهب نحو المائدة التى كانت الصينية عليها ، واخذ زجاجة من الشامبانيا الموضوعة تحت تصرفه ، وشرع ينظر اليها ويزنها ، كأنه يريد أن يشف الزجاج عن سرها .

فقال أحد الجاويشية لزميله همسا : «ها قد أتى» .

فأجابه الآخر : «أجل ! فقد جاء بغيره خيرا منه الى موقفه هذا» .

فسمع المفتش الهمس والاجابة . فاضطرب، وقال ملتفتا الى الجاويش الثانى : «من أنت؟» فقال الجاويش : «لا تؤاخذنى ياسعادة الباشا؛ فقد افتكرت بأحمد بك الخازندار، ولست تنكر أنه كان خيرا منك؛ ومع ذلك فسعادتك قد قتلته» .

فارتعدت فرائص المفتش وقال بلهفة : «أنا لم أقتله . هـذا كذب . هو الذى قتل نفسه . هو الذى جلب المصيبة لشخصه، بسبب علائقه بحريم أفندينا .

فهز العسكرى رأســه هزة غير المصـدّق وقال : «أنا أعرف الحكاية كلها . فالخازندار قص علىّ كل شئ ، فى هذه القاعة عينها . واأسفاه ! أحمد بك ، الرجل الطيب القدير، كان قد أنقذ حياتى ، وكان فضله علىّ عميما؛ ومع ذلك ، فأنا المسكين التعس الحظ لم أقدر أعمل شيئا له فى ساعة ضيقة وخطرة . وا ويلاه ! » .

فصمت المفتش ولم يجب ؛ وأحس بأن ذكر الخازندار ، فى موقفه ، والظروف المحيطة به ، نذير وبال لامحالة ؛ لأنه يذكره ، رغم أنفه ، بعمل شرير من أعمال حياته . فزاد ارتعاد فرائصه ، ومرت أمام مخيلته الحادثة كما وقعت :

فأحمد بك الخازندار كان رجلا من الأخصاء ، حائزا لثقة الخـديو ومقربا اليـه . ولمـا كان المفتش يأبى أن يقـترب غيره من قلب مولاه ، ويشاركه فى التعطفات الودّية الخديوية ، فان الحسد اتقد فى قلبه وجعله يودّ لو اسـتطاع هدم مركز مزاحمه بأية وسـيلة تكون . فنجم بينه وبين الخازندار نزاع عنيف لم تخف آثاره على أحد .

فحدث، ذات يوم، ان الخازندار بدر منه ما أوجب قيام قرائن حملت (اسماعيل) على الظن بأنه حاد عن جادة الحرص والاحترام فى علائقه بالحريم المصون . فحادث بذلك المفتش . فاغتنمها المفتش فرصة موافقة للتخلص من الخازندار : فأوغر صدر (اسماعيل) عليه . ولما تأكد أن الغضب، المثار عن الظنون السيئة والكبرياء المجروحة، بلغ أشدّه، وأن ضغط مؤثراته الشديد تغلب على عواطف (اسماعيل) الطيبة فى قلبه، أشار على مولاه باطفاء النيران المتقدة فيه بأن يستعمل الوسائل التى تستعملها الأستانة فى مثل هذه الأحوال، ألا وهى : السكوت ، وزكيبة ، وتغطيس قهرى تحت أجنحة الظلام فى مياه النهر . ففعل . واختفى خبر أحمد بك الخازندار فجأة، دون أن يدرى أحد الى أين كان مصيره .

ولما مرت هذه الحادثة أمام عينى المفتش، وضع يده على جبينه وفكر : هل تكون هذه آخرته أيضا؟ وهل يكون نصيب أحمد بك الخازندار نصيبه ، هو ، المشير، هو الكبير بين كبراء الدولة العثمانية ؟ .

وبينما هو يفكر فى ذلك تفكيرا عميقا مضطربا ، أقبلت يده، على غير تنبه منه، تقلب خاتمه المعلق بسلسلة ذهبية مطوّقة عنقه ومتدلية على صدره . فبصر اسحق بك بذلك الخاتم، وشرع يقترب من المفتش رويدا رويدا .

فلمح المفتش حركته، فأفاق الى نفسه وأخفى خاتمه ﺫ ..ره وقال : «اجل يا اسحق بك، أنا فاهم . أنت تريد أخذ خاتمى . أنت مأمور خاتمى منى، حالما يوافينى كوب من هذا الكنياك بسكتة فجائية ! لا يزال يا صديقى، لا يزال هذا بعيدا» .

ولمـا كانت الساعة الثالثة بعـد الظهر ، أتى الى المفتش مصطفى فهمى باشا ، محافظ العاصمة فى ذلك العهـد ـ وهو الذى آلت اليـه ، فيما بعد ، رياسة الوزارة ، مرتين ؛ وأقام عليها ، المرة الثانية ، فى عهد (عباس الثانى) ولورد كرومر ، ثلاث عشرة سنة ـ وأبلغ اسماعيل صدّيق منطوق حكم المجلس الخصوصى .

فاحتج المفتش احتجاجا عنيفا : (أولا) على صدور الحكم غيابيا ، مع أنه كان من الممكن دعوته للدفاع عن نفسه ؛ و (ثانيا) على تعرّض المجلس للنظر فى قضية ليست من اختصاصاته ، لكون المتهم مشيرا عثمانيا ، والمحكمة الوحيدة المختصة بالنظر فى أمره محكمة الدولة المتبوعة العليا . وأنذر مصطفى باشا بابلاغ احتجاجه الى الخديو رسميا ، وإلا كان خائنا نحو الباب العالى .

ومع أن مصطفى باشا كان متأثرا جدّا ، ومتكدرا غاية الكدر من أن وظيفته تحتم عليه عمل ما يعمل ؛ إلا أنه لم يستطع إجابة طلب المفتش وقال له : «ما الفائدة من ذلك ، يا باشا ؟ أنت تعلم جيدا أن الباديشاه بعيد ، وأن الخديو قريب : فأنى ليد جلالته أن تحميك من يد سموّه ؟ » .

فقال المفتش : «لا بأس ؛ جرّب ، يا صديق ، جرّب . فانى لست أدافع عن حياتى فقط ؛ بل عن حياتك أيضا ، وعن حياة ذات الذين حكموا علىّ اليوم بدون سماعى . فما قد وقع لى قد يقع لكم . من ذا الذى يوقف الخديو فى الطريق الذى أقدم على السير فيه إذا تركتموه ينتهك ، فى شخصى ، حرمة الضمانات الممنوحة لمركزنا ، ويدوس على قداسة الحق الذى لنا بأن لا نحاكم إلا أمام الأستانة ؟ فان يكن اليوم دورى ، فقد يكون غدا دوركم . لا تقل : (كلا) بهزة رأسك هذه ، فأنت غلطان . نعم ، أنا أقرأ فى عينيك الخاطر المتجول فى فكرك . أنت تقول : (نحن نكون أكبر

منك فطنة وحرصا . نحن لن نفعل ما فعلت . لن نتآمر على سلطة الخديو) ألا ، يا باشا ، هل أنت معتقد صحة هذه المؤامرة ؟ أنا ؟ أنا أتآمر عليه؟ أنا أخامر عليه ؟ كلام فارغ ! مخابراتى مع العلماء ورجال الدين كانت باذنه وتصريحه ، والله ! والله ! وثروتى وأملاكى ، بالرغم من كل الظواهر ، لم أقتنها بسرقة أموال الحكومة ، وانما اكتسبتها بمضاربات خصوصية . أنا أقسم لك على ذلك ، يا مصطفى ! إذا كان يوجد اختلاس فى الأموال العمومية ، كما يقولون ، فلست أنا اللص ، والخديو يعرف ذلك ! » .

وكان صوته ، بتأثير الانفعالات الشديدة المتسلطة عليه ، قد علا أكثر مما كان يوافق مصطفى باشا الحريص . فقال له : « هس ، ياصدّيق ! لا نتكلم هكذا ، لا سيما بمثل هذا الصوت العالى . فربما كانت معرفة الخديو نصيب ما تقوله من الصحة هى السبب فى أنك صرت الى الحال التى أنت فيها . تشجع ! كل شئ لم يفقد بعد . ليس السفر الى دنقلا موتا ! فقد رأينا من أتى من أبعد من ذلك ، وعوّضت عليه خسارته المؤقتة أضعاف أضعافها » .

فشخص المفتش الى مصطفى باشا ، كأنه يوبخه على محاولة الضحك عليه مثلما لو كان ولدا صغيرا ، وعلى تعليله إياه بأمانى ليس لها فى نفسه أثر . فلم يستطع مصطفى باشا احتمال اللوم المنبعث عن تلك النظرة ، وحوّل رأسه عن المفتش .

ولما كانت الساعة الخامسة ، وصلت الباخرة التى أعدّت للسفر باسماعيل صدّيق الى دنقلا ، وأخطر أحد الجاويشية المحافظ بذلك .

وما هى إلا لحظة ، حتى دخل اسحق بك ، هو وأجناده — وكانوا قد خرجوا لدى قدوم مصطفي فهمي باشا — وقال للمفتش : «هيا بنا يا باشا ! » وأومأ الى الجاويشية

الأربعــة والعشرين . فأحاطوا بصدّيق وقادوه الى ظهر الباخرة صاغرا ، وأنزلوه حالا الى حجرته ، وأوصدوا نوافذها ، وتبعه مصطفى فهمى باشا الى الباخرة ، بحكم وظيفته .

وبعد أن أقام المفتش فى حجرته لحظة ، دنا منه چاويش الخازندار ، وقال له همسا : «إنى متأكد ، يا سعادة الباشا ، انها هى هى بذاتها !» .

فقال المفتش : « ما هى ؟ » .

قال الجاويش : « الباخرة التى حملت الخازندار الى حيث تعلم . ليس هناك شك . فقد وضع فى هذه الحجرة عينها التى أنت فيها ؛ وجلس حيث أنت جالس ، الآن ، بالضبط . فكأنى أراه حينما ضاقت به أخلاقه فعزم على الشرب على صحة أفندينا !» .

وكان المفتش ، حالما وضع رجله على ظهر الباخرة ، أدرك أن أجله حم ، وأنه لم يعد فى سعته اجتناب كأسه المقدورة . فلم يعد مهتما إلا بالخلاص ، حالا ، من الآلام المعنوية التى كانت تعذب روحه .

فلما سمع كلام ذلك الجندى ، أبدى حركة من انتهى به التفكير الى توطين العزم على حل نهائى وقال : « أجل ! لنفعلنّ ، إذا ، مثله ؛ ولننتهين ! فقد مللت النزاع ؛ ولم يعد لى طاقة على احتمال ما أنا محتمل ! سأعمل مثلما عمل أحمد بك ، ياچاويش ، وأشرب أنا أيضا على صحة أفندينا !» .

ثم دعا اسحق بك وقال له : « قدّم لى ما تريد ! » .

فأمر اسحق بك : فأتى بالصينية ، وعليها الطعام والمشروب . فملأ المفتش كوبا شمپانيا — وكان المشروب المفضل لديه — وتجرّعه دفعة واحدة .

فلما مرت ساعة ، بدأ يشعر بالألم ؛ وأحس كأن نارا أخذت ترعى أحشاءه . ولكنه كان خبيرا بالمفعول ودرجته . فقال لمصطفى فهمى باشا ، ضاحكا : « ياعزيزى مصطفى باشا ، ماذا قلت لى ، منذ لحظة ، عن الرجوع من دنقلا ؟ أرانى لن أرجع منها إلا يوم الحشر ! » .

فأراد مصطفى باشا أن يقاوم فكرته ؛ ولكن المفتش قال له : « صه ! صه ! يا مصطفى ! أنت تعلم ، كما أعلم أنا ، أن إحدى قدمى قد دخلت القبر ، أريد أقول "الجثة" ، منذ أن تجرّعت هذا الكوب . غير أن هؤلاء البهائم قد غلطوا فى الكمية التى أمروا بوضعها فى الزجاجة ؛ وما جاء منها فى الكوب التى تجرّعتها منذ ساعة قد يبقينى حيا حتى غدا . وهذا ما لا أريده . فسأشرب ، إذا ، كوبا ثانية على صحة الذين سيتبعوننى قريبا فى هذا السفر الميمون ! على صحتك ، يا مصطفى ! » .

وشرب كأسا أخرى .

ولكن بنيته كانت قوية ومتينة ، على ضآلة جسمه . فزادت الكوب الثانية آلامه . ولكنها لم تصعقه ، كما كان ينتظر ، ودقت الساعة السابعة وهو لا يزال على قيد الحياة .

ولكنه كان قد شرع يتمرّغ على أرض الحجرة ويشهق شهيقا متقطعا . وأما ملك الموت فكان لا يزال واقفا بعيدا ، ينظر اليه بتهكم ، ولا يدنو منه إلا خطوة خطوة .

وكان مصطفى فهمى باشا واسحق بك واقفين فى الحجرة يشاهدان ذلك المنظر المفجع . أما الأول فان اصفرار الموت كان قد علا وجهه كما علا وجه المفتش ؛ وتصبب العرق من جبينه وجسمه كله ؛ ولم يسعه ، وشهيق المفتش يتزايد حتى بلغ درجة من الشدّة مزعجة للغاية ، سوى أن يصم أذنيه ، لكيلا يسمعه ،

وأمّا اسحق بك فكان متضجرا لا يخفى قلة صـبره على طول ذلك النزع المخيف !

فلما دقت الساعة الثامنة، أسرع ملك الموت نحو الرجل المحتضر. فظهر كأن كل شئ قد انتهى، لأن كل حركة خمدت فى المفتش، وتخشب جسمه .

فاقترب اسحق بك منه، لظنه أنه مات، وشرع ينزع السلسلة التى فيها خاتمه .

وكأن المفتش كان ينتظر هذه الحركة لكى يفارق هذا العالم الى الأبد . فأدار رأسه بتشنج فظيع؛ وفتح فمه وعض، بكيفية افتراسية، يد الجسور الذى أقدم على سلبه، قبل أن يبيت جثة هامدة .

فصرخ اسحق بك صرخة عظيمة من شدّة الوجع الهائل؛ واذا بأسنان المفتش المـائتة قد قطعت إبهامه قطعا باتا .

فجنّ الرجل، وأمر الجاويشية فطوقوا عنق المفتش بحبل، وشدّوه . فخنقوه . ثم وضعوا جثته — وهى سخنة بعد — فى الزكيبة المملوءة حديدا، المعدّة لذلك الغرض؛ وبعد أن اجتازت السفينة بهم سراى الوالدة، جهة القصر العالى، وتجاوزت جزيرة الروضة، طرحوها فى النيل .

فلما توارت فى اللجة، نظر جاويش الخازندار حوله، ثم هتف بتعجب حادّ : "بالضبط ! فى المحل عينه الذى طرحت فيه جثة أحمد بك ! الله أكبر !" .

ثم رست السفينة، جهة مصر العتيقة، بعيد قصر الشمع؛ ونزل منها مصطفى فهمى باشا وإسحق بك والأربعة والعشرون جاويشا، وعادوا كلهم الى مصر : فان مهمتهم كانت قد انتهت .

أما الباخرة فاستمرت فى سيرها بنوتيتها الى دنقلا كأن الأسير فيها ؛ وأخذت ، بين حين وحين ، ترسل برقية تنشرها الجريدة الرسمية ، بلا خجل ، فحواها هو هو دائمـا : "أن المشير اسماعيل صدّيق باشا مكب على البكاء والسكر معا ، بلا انقطاع" .

وربما استمرّ ذلك أشهرا وأشهرا . ولكن الباب العالى طلب بعد ثلاثة أسابيع إرسال المفتش اليه ليحاكمه ، دون غيره .

ففى الغد نشرت الجريدة الرسمية المذكورة خبر موته ؛ وأن ذلك الموت وقع بدنقلا فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ » .

وما يدل على أن هـذه الرواية التى سردناها انما هى بنت المخيلة أكثر منهـا بنت الحقيقة ، وأن مخيلة صاحبها انما جادت بها لإشباع رغبته فى النيل من(اسماعيل) برمح حاد من وراء ستار ، هو ما أخذ الرأى العام يتقوّل به من أقاويل ، ويرويه من حكايات فى أمر زوال نعمة المفتش ومصيره . وأهم ماليك من تلك الحكايات هو أن المفتش انمـا مات فى الحقيقة يوم ١٠ نوفمبر ؛ وأنه مات مقتولا فى الليل على ظهر الباخرة التى أعدّت لنقله الى دنقلا ؛ وأن الذى خنقه خصيان أرسـلا اليه من سراى الجزيرة ؛ وأنهما طرحا جثته فى النهر ، بعد فراغهما من مأموريتهما الموتية ؛ وأن الباخرة التى اجتازت النيل صـعدا الى دنقلا ، بنوافذ موصدة ومسمرة ، كأنها نعش محمول على سطح المياه ، والتى قال نوتيتها للذين قابلوهم — ومن ضمنهم جوردون — أنها تحمل المفتش ، الى منفاه ، لم تكن ، فى الحقيقة ، تحمل الوزير لا حيا ولا ميتاً [1] .

على أن المثل القائل "ليس من دخان بلا نار" ينطبق هنا انطباقا كليا .

---

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـالك لون ص ١٩٩ و ٢٠٠

نعم ان الحكومة كذبت الاشاعات والأقاويل تكذيبا رسميا صريحا نشرته فى "الوقائع المصرية"، وقالت : «إن الحقيقة هى أن المفتش وصل الى دنقلا حيا؛ ولكنه مات هناك من شدّة إفراطه فى السكر» . وأذاعت، إثباتا لذلك، صورة شهادة طبية بموته حرّرها بدنقلا عينها طبيب ايطالى؛ واطلعت قناصل الدول عليها .

نعم انه أشيع فى كل مكان وكل ناد أن إحدى نساء المفتش، فى اليوم ذاته الذى هوى فيه نجمه ، تمكنت من المثول بين يدى الخديو، وتوسلت اليه بدموع سخينة أن يبقى على حياة زوجها؛ فوعدها أفندينا وعد شرف بأن المفتش سيحاكم محاكمة عادلة أمام المجلس الخصوصى؛ وأنه ، مهما يكن الحكم الذى سيقضى به ذلك المجلس ، فان زوجها لن يعاقب بالاعدام، مطلقا؛ وأنه أرسل، فى الوقت عينه، رسولا الى ابن الرجل ليحمله على الاطمئنان ومداومة الثقة به (١) .

ولكن علاوة على أنا نستبعد صحة هـذه الاشاعات ، فانا نعلم من جهة أخرى ، علما يقينا ، أن (اسماعيل) كان يقول، فيما بعد، للمخلصين من محادثيه الغربيين، لا سيما لمو برلى بل : «ان موت المفتش كان أصبح أمرا لازما لا بدّ منه» (٢) .

فنستنتج من ذلك أن قصـد المجلس الخصوصى من حكم النفى والسجن الدقيق الذى أصدره ضدّه انما كان فى الحقيقة الاعدام .

ومتى تقرّر هـذا — وهو ما لا شـك فيه لدينا — فانه يصبح سيان عندنا أين وكيف نفذ ذلك الحكم .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٩٩

(٢) أنظر : "خديو يون وباشاوات" لمو برلى بل ص ٢٢

ونرانا أميــل الى الاعتقاد بأن مصلحة الدولة — كما فهمها القابضون على زمام الأمور — قضت بنفاذه فى أقرب وقت؛ ولو أنهــا قضت ، من جهــة أخرى ، بتدبير "فرسة" الباخرة التى تظاهرت بنقل صدّيق إلى دنقلة ، وقابلها جوردون بالقرب من كورسكو ؛ ولمــا علم من تحمل ، و إلى أين ، ولمــاذا ؛ وتذكر أنه حينما أقلع الى السودان كان اسماعيل صدّيق باشا ، الوزير القدير ، صاحب التحكم المطلق فى الشؤون المصرية ، أغرق فى التفكر فى أن مجد هذا العالم باطل وأنه سريع الزوال .

تآمر صدّيق على (اسماعيل)

والذى يزيل كل شك من اعتقادنا فى أن قصد المجلس الخصوصى من حكمه إنما كان الاعدام هو أوّلا ما نعلمه من أن المفتش ، ان لم يتآمر على الخــديو فى مسألة الدين المطلوب للأجانب ، فقد خامر حقيقة على قتــله . نأخذ ذلك مما رواه الأمير محمد توفيق نفســه للمستر بتلر ، أســتاذ ولديه الأميرين عباس و محمد على . قال : « مافتئ والدى يسىء الظن بى و يسىء معاملتى إلى درجة أن أحد وزرائه — ولم يكن أرفعهم شأنا — تطاول علىّ ذات يوم إلى حدّ امتهانى وتهديدى بأن والدى قد يبعث بى الى السودان ان لم يجد منى زيادة إقبال على مساعدته فى مشروعاته الرامية إلى توسيع نطاق المدنية الغربية فى القطر . فأجبته : « ان الخديو أبى وولىّ نعمتى . فان شاء فله أن يبعث بى حيثما يريد ، ولو الى أقاصى السودان ؛ بل له أن يأمر بطرحى فى النيل ؛ وما أنا إلا بممتثل لأوامره بكل خضوع ! » . غير أن بعض أهل البلاط كانوا يعتقدون أن تلك المعاملة قد أقرحت قلبى ، وجعلتنى أتمنى ، فى صميمى ، أن تسرع الأيام نحوى بالعرش . فعرض علىّ وزير آخر من وزراء أبى — ولعله كان أقربهم إلى قلبه — بكتابات ، مرتين ، أن يعمل على تغريقه فى ميناء الاسكندرية ، لدى عودته اليها من الأستانة ، فيما لو وافقت على ذلك . فأبيت باشمئزاز . وقد أطلعت

والدى فيما بعد على تلك الكتابات، فعانقنى طويلا والدموع ملء عينيه، وقال لى: «لقد كنت مغشوشا فيك، يابنى، وأعتقد أنك تخامر علىّ فاصفح عما مضى[1] ! » .

فأى وزير من وزراء (اسماعيل) — غير المفتش — كان يستطيع أن يعرض على الأمير محمد توفيق ارتكاب مثل تلك الخيانة؟ فى خلد أى منهم — إلا خلد المفتش — كان يمكن أن يقع فكر الإقـدام على ذلك النكر بتلك الجسارة ؟ فأخلاق شريف ونوبار أعلا من أن تسمح بتطرق الريب اليهما ؛ علاوة على أن أولهما كان أبعد الناس عن كل ما ينافى الصراحة والاخلاص ، وأن ثانيهما كان لا ينفك متغيبا عن القطر فى مهماته الخارجية . وأما رياض فلم تأت الأيام به الى هذا المستوى إلا فى سنوات (اسماعيل) الأخيرة . فيبعد عن الظن أنه يجسر، وهو يطمع فى التقدّم، على مراودة (توفيق) على عمـل من شأنه خسف الأرض به خسـفا ، فيما لو أبى (توفيق) — كما كان المنتظر من شاب تقى مثله — موافقته عليه . بعكس المفتش : فانه — إن أفشى (توفيق) سره — كان له من قربه الى قلب (اسماعيل) قربا شديدا، ومن مركزه السنى فى دولته، ألف مكذب لمزاعم ولىّ العهد .

ولئن لم يعلن (اسماعيل) مخامرة المفتش على حياته، وينشر كتب ذلك الوزير الى ولىّ العهد، فلأنه لم يكن يوافقه مطلقا — والأفكار حوله مضطربة، وجمال الدين الأفغانى ينشر تعاليمه النارية بين طلبة الأزهر، والبابية تقيم البطاح والجبال وتقعدها، والثورة فى الأسـتانة قد ذهبت بعرش عبد العـزيز وحياته، وبعرش مراد خليفته وحريته — لم يكن يوافقه مطلقا أن يقف الملأ المصرى على تلك المخامرة، وأن تنفتح الأذهان إلى أن أقرب الناس إلى الخديو وأحب وزرائه لديه تآمر هو نفسه على قتله !

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر، ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨

والأمر الثانى الذى يحملنا على الاعتقاد الثابت بأن قصـد المجلس الخصوصى من حكمه بالنفى والسجن على المفتش انما كان إعدامه — بالرغم من أن الحكومة ألقت القبض على كل من كان فى امكانه ، من خدم اسماعيل صدّيق وحشمه ، أن يروى روايات ويذيع إشاعات عنه ؛ وبلغ عدد المقبوض عليهم مائة شخص تقريبا ؛ وأنها نفتهم نفيا إداريا الى مصوّع ، عيانا وجهارا ؛ (ولا نعلم أوصلوا اليها أم لم يصلوا : لأن أخبارهم انقطعت ، منذ أن بارحوا القاهرة ؛ وألسنتهم عقلت الى الأبد)[1] — هو أنه تلا تنفيذ الحكم عليه تعيين مندوبية لتقوم عقارات المفتش ومجوهراته ومنقولاته وأسهمه وأوراقه المـالية وجواريه ، لبيعها بالمزاد .

مصادرة أملاك المفتش

أما العقارات فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأطيان العشورية ؛ وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة ؛ عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية . وكلها مؤثثة ومفروشة بأفخر الأثاث والرياش .

وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزى .

وأما الأسهم والأوراق المـالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيهات .

وأما الجوارى فكنّ يزدن على سبعمائة ما بين حورية شركسية بيضاء ، ذات ثمن يفوق كل تقـدير ؛ وخمرية مسكرة ؛ وسمراء غانجة ؛ وحبشية شعرية ، ذات أعين بقرية ؛ و برنزية موشومة ، ذات نهود سفرجلية ؛ وسودانية فحماء ، متقدة الدم الهائج .

ولكن المندوبية قدّرت تلك الثروة كلها تقديرا إجماليا ، بولغ فى الميل به الى جهة البخس ، بمبلغ يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، مقابل دين يقرب من مائتى ألف جنيه .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون ص ٢٠٠

أما الجوارى فاختير أجملهن خلقا ، وأخفهن دما ، وأمهرهن صناعة ، وأدخلن ضمن الحريم الخديوى ، أو أهدين الى كبار ضباط الجيش ، وكبار رجال الدولة : إمّا لكى تقع نقطة من دم صدّيق على كل منهم ؛ وإما ، وهو الأقرب الى المعقول ، لكيلا يفوت البغاث شئ من فضلات النسر . والباقيات بيعت الى من شاء مشتراهن من الأفراد والنخاسين .

مزاد

ثم أقيم مزاد فى سراى المفتش بالاسماعيلية لبيع الرياش والمجوهرات : فكأنما أعيدت فى القاهرة عينها أيام الاسبوع الذى تلا موت العاضد لدين الله الفاطمى إذ فرّق صلاح الدين الأيوبى ، بين كبار رجال جنديته ودولته الجديدة ، متاع الخلافة الفاطمية ، وجوارى الخليفة المتوفى .

والفارق الوحيد بين الأسبوعين هو أن البائع ، هناك ، كان الوزير الفائز ، والمبيعة أمتعته ونساؤه العاهل المذلول — وهو ما خولفت فيه النظامات الاجتماعية العادية ، ومجارى الأمور السياسية اليومية — وأمّا هنا ، فان البائع كان المليك القاهر ، والمبيعة أمتعته ونساؤه الوزير المقهور — وهو الجارى ، عادة ، بين بنى الانسان .

وكان المستر إدون دى ليون ، قنصل الولايات المتحدة العام ، الحديث التعيين لدى حكومة سموّ الخديو ، قد وصل الى العاصمة بعيد نكبة المفتش . فأراد أن يغتنم فرصة البيع السائر ، ويزور سرايات ذلك الوزير المشهور ، عقب اعلان بيع منقولاته وممتلكاته ، سدادا للديون المطلوبة لدائنيه ، وذلك لكى يتأكد بعينيه صدق ما كان يروى عن ثروة المفتش الفائقة حدّ التصوّر واسرافه .

وهاك ترجمة ما دبجه يراعه الفصيح فى هذا الموضوع :

«ان وولسى ، صاحب قصر همپتن كورت ، الذى اعتبره الملك (هال) السمين أكبر مما يصح لأحد رعاياه امتلاكه[1] يكاد يكون شيئا لا يذكر اذا ما قورن بهذا اللص ، الذى سرق ما لم يسرقه ملوك ؛ والذى ، مع أنه نبت من عشة وحل حقيرة على ضفاف النيل ، بلغ فى أقل من عشر سنوات ما امتلك بمقتضاه قصورا ومجوهرات ونساء وجوارى أكثر مما كان يستطيع سليمان ، فى كل مجده ، أن يفتخر بامتلاكه من هذا جميعه .

فسراياته الثلاث فى حىّ الاسماعيلية عبارة عن مجموعات مبانى منفصل بعضها عن بعض ، يحيط بها كلها سور شاهق . وتغطى البساتين والحدائق التابعة لها مساحة من الأرض قد لا تقل عن مساحة الأرض التى عليها الأهرام الثلاثة . وهى كلها مبنية ومنقوشة على الطراز الفرنسى الحديث ، بدون مبالاة بما قد تبلغ التكاليف . واذا أراد الانسان أن يتفرج عليها كلها ، وهو مستمرّ على المشى بدون انقطاع ، فلا يكفيه صباح برمّته .

ولا شك فى أن الأبسطة والستائر والرياش والنقوش كلفت مبالغ تتعب التصوّر ؛ لأن الذى يظهر للمتفرج هو أن صاحبها أطلق اليد للمنجدين فى الصرف كما يشاءون ؛ ويقال ان ألوف الحجر فى تلك السرايات تحوى كلها رياشا فاخرا سنيا ، ومن طراز واحد فخم ؛ وان الذهب واللألأة يسطعان على ذلك جميعه ، فيبهران الأعين .

---

(١) الملك هال السمين هو هنرى الثامن ، ملك انجلترا ، المشهور فى التاريخ بتقلب غرامه ، وتسببه بانفصال المملكة الانجليزية عن الكرسى البابوى الرومانى . وولسى (أو كما يقول بعضهم وولزى) هو الكردينال الذى كان وزيره الأكبر وخادمه الأمين ، وتخلى الملك ، مع ذلك ، عنه لأنه أبى موافقته على طلاق زوجته الملكة كاترينا أوف اراجون .

كل ستائر الشبابيك من القطيفة الفاخرة جدّا ، وتختلف ألوانها بكيفية محسوسة من الشوكولاطه الى الأصفر والسنجابى ؛ والكراسى والأرائك فى كل حجرة مكسوة بالقطيفة ذاتها ومن لونها، على الطريقة الفرنساوية .

على أن عدد الأرائك كان قليلا ؛ ولم يكن يوجد منها إلا فى بعض الحجر المعـدّة لاستقبال أصدقاء الوزير من أولاد البلد .

أما الميزة الجلية فهى أن لون كل حجرة كان يتظلل بلون الحجرة التالية من الأسود الى الفاتح ، وبالجمع ما بين عموم ألوان قوس قزح . وكان التفنن فى ذلك عجيبا ؛ حتى أن ألوان ذات السـدول على الأبواب ، والسـتائر الثقيلة على الشبابيك كانت مندمجة فى بعضها بالكيفية عينها .

ففى هذا الوسط الفخم كان يتربع ذلك الفلاح العديم التربية، الذى لم يكن يفقه شيئا سوى السرقة والنهب، وتحيط به أزواجه ونساؤه.

أما الأزواج، فما بين شرعيات وسرارى ، فكنّ ستا وثلاثين؛ وكان لكل واحدة منهنّ ست جوار بيض وجم غفير من الجوارى السود مخصصات لخدمتها ، بحيث كان عدد السا كنات داخل تلك القصور الثلاثة، المجموعات هناك، لترتاح الى التمتع بهنّ كبرياء ذلك الفلاح الحقير وشهواته الحيوانية، يوازى عدد سكان قرية صغيرة.

وما أكثر القصص التى أخذت الألسـنة ترويها ، بعـد سقوطه، عن قسوته وفساد أخلاقه وتباريح شهواته — وهى قصص لم يكن ليهمس بها قبـل نكبته إلا الجسورون — وكان الكل متفقا على أنه اسـتحق ، عن جدارة، المصاب المخيف الذى حل به ، بمـا جنت يداه من آثام وجرائم ؛ ولو أنه لم يصدّق أحد أنه نكب

بسبب المؤامرة التي أذاعتها الدوائر الرسمية ، ورأى الكل أنه انما نكب لضرورة دولية قاسية كضيق القبر .

فلما دخلنا السراى الأولى ، كان البيع بالمزاد سائرا بنشاط وهمة ، في وسط بابل من الاختباط والاختلاط ، في قاعة الاستقبال العظمى المكتظة بأناس من جميع الأجناس والألوان . وفي وسط هذا الجمهور المتنوع الأشكال ، كان يتجوّل نفر من الأرقاء ، من بيض وسود ، بصوانى ملأى بجوهرات ، وعلب كبيرة تشتمل على حلىّ نسائية من كل صنف ووصف ، من الأحزمة الذهبية المرصعة بالماس ، البالغ ثمن الواحد منها سبعة آلاف جنيه ، الى المصوغات الرخيصة الأكثر تداولا بين يدى الاستعمال . وكانوا يقدّمونها ، ويبيحون التفرّج عليها للجمهور ؛ فيتداولونها من يد الى يد ، بدون أقل اعتناء ، بينما كان حاملوها ينادون بأعلى أصواتهم الأثمان المعطاة للأشياء السابق عرضها . فاذا شاء أحد المزايدة ، فان كاتبا كان يقيد ، في الحال ، اسمه وعطاءه ، وعند الفراغ من المزاد ، في آخر النهار ، كان يقيد جميع المزادات ؛ ثم تسلم الأشياء الى من رسا مزادها عليه ، اذا وافق الثمن المعطى من الشخص المنوط به أمر التصفية .

وقد قيل لى ان المبيعات كانت تأتى بأثمان غالية : إما لأن الشرقيين يميلون الى وضع نقودهم فى مثل هذه المجوهرات ؛ وإما لأنهم كانوا يخصمون ٥٠ ٪ من الثمن لدائنى المفتش ولأن معظم هؤلاء الدائنين كانوا ممن يرون أن نصف رغيف خير من لا رغيف مطلقا .

ولا شك فى أن المبدأ الشرقى القديم الذى يحيط الحريم بحجاب من القداسة لا يجوز تجاوزه قد انتهك فى هذه الظروف ؛ لأنه من البديهي أن تلك المجوهرات

كانت جزءا من المسلوب من زوجات هـذا السرداناپال[1] المصرى ونسائه . فليت شعرى ! ما الذى حل بصاحباتها البيضاء والسمراء؟ المظنون انهنّ مزجن فى هيئات أخرى من نوع التى كنّ فيها . ولكن هل كان ذلك بطريق البيع أم بطريق الهبة؟ ليس من يعلم، وليس من يهمه علم ذلك !

فياخفة وزن التقدير البشرى !

ولئن بلغ من ذوق المفتش فى اختيار الحوريات ما بلغ منه فى انتخاب المجوهرات فانه كان، إذا، حائزا لجوقة ملائك فى خدمته، مؤلفة من جميع الأجناس !

ومع انه لم يكن فى شخصه سوى ابن فلاح من الطبقة الحقيرة، وقذر البزة على ما كان يصفه عارفوه، فان التباين بينه و بين المظاهر المحيطة به كان لامشاحة آخذا بالألباب !

ثم مررنا من القاعة التى كانت تباع المجوهرات فيها الى مخادع أخرى، أو بالحرى الى سلسلة مخادع (بلوكات) . فرأينا خوانات مغطاة بالآنية الذهبية والفضية، من شغل الشرق ومن شغل الغرب : فان ذلك الفلاح الرغد عيشه لم يعـد يوافقه أن يخدم إلا بالأوانى المصنوعة من هذين المعدنين الثمينين ! وذات الأباريق والطسوت المستعملة لغسيل يديه وأيدى ضيوفه كانت من الفضة الخالصة ! ولا نبالغ اذا قلنا ان قيمة عدّة آلاف من الجنيهات كانت مطروحة على خوانات احدى تلك الحجر فقط !

وكانت السراى الأولى ملأى أرائك . ولست أشـك فى أنها كانت معدّة لنساء المفتش أو ضيوفه : لأن مظهر الرجل، فى النهار، على قول معارفه، كان مظهر رجل نام فى الليل على أريكة بملابسه .

---

(١) سرداناپال آخر ملوك نينوى، بالقرب من الموصـــل، اشتهر فى التـاريخ بكثرة إغراقه فى اللذات البهيمية والترف ! ومات محروقا !

أما البساتين الممتـدّة أمام السرايات الثلاث فواسعة وجميلة للغاية ؛ ولا مشاحة في أن ثمن كل هذه العقارات رفيع جدّا . ولكنهم ماذا عساهم يصنعون بهذه المباني الضخمة المكتظة بالرياش والستور، والتي لا قيمة لها بدونها ؟

يقول بعضهم انهم قد يحوّلونهـا الى مصالح عموميـة . ولكنهـم لو حوّلوها إلى مستشفيات لكان ذلك أحسن، على ما أظن : لأنها في منتهى الموافقة لهذا الغرض، لولا أن نقوشها وزينتها زائدة عما يلزم .

أما الآن، فهذه المباني هي الأثر الوحيد الباقي للرجل الذي حكم مصر ثمان سنوات بعصى من حديد؛ ثم مات، في النهاية، موت كلب مسعور !

ورأينا ابن المفتش جالسا بهدوء في إحدى الغرف كأنه يلاحظ سير المزاد؛ ويقدّم القهوة لأصدقائه، كأنه لا يزال سـيد البيت، لا إحدى ضحايا الكارثة التي ذهبت بأبيه وأصابت كل ما كان مرتبطا به : إما من جهة الدم، أو من جهة المصلحة ! مع أنه لم يصب في ثروته، فقط، وفي جميع أمنياته في المستقبل، بل انتزعت زوجه منه أيضا، لأنه أجبر على طلاقها حالا بعد سقوط أبيه . وبالرغم من ذلك فانه كان جالسا، هناك، والابتهاج وعدم الاهتمام منتشران في الظاهر على وجهه، كأن دعجاء أسرته إنما هي فصل تمثيل ساكت من التمثيلات المعتاد إقامتها في بلاد الغرب في عيد ميلاد المسيح؛ وكأنه، هو، أحد المتفرّجين على ذلك التمثيل، لا اللاعبين فيه . ولست أشك في أن الأوروبيين قد يستطيعون وعظ الغير على التلبس بفلسفة عملية كهذه؛ ولكنهم لا يستطيعون التلبس بها، هم أنفسهم[1] ! » .

ومع أنه لا سبيل الى الشك في أن المفتش انمـا استحق، استحقاقا تاما، الجزاء الذي حل به، إلا أنه قد وجد من المؤرّخين من آخذ (اسمـاعيل) على أخذه ذلك

(١) أنظر : "مصر الخديوي" لادون دي ليون من ص ١٩١ الى ١٩٨

الوزير أخذ عزيز مقتـدر ؛ وعدّ انقاذه القطر المصرى من قبضته الفظيعة، حالما اتضحت له حقيقة تصرفاته ونياته، جرما ارتكبه هذا الخديو .

وقد وجد من الغربيين القاطنين مصر، فى ذلك العهد، من أوّل عمل الخديو تأويلا مفاده أن (اسماعيل)، حينما رأى جوشن وچوبير معضدين من وزارتى خارجيتهما، وأنه لا طاقة له على مقاومتهما، ظن أنه بتضحيته (صـدّيقا) لهما، يرضيهما ويحوز ثقتهما . فأقدم على تضحيته، لا سيما أنه باعدامه إياه إنما أعدم عاملا كانت مجموعة معارفه تجعله خطرا للغاية؛ وبات نفوذه عليه ثقيلا على نفسه .

رأى السير فيڤين فى صدّيق وما جرى له

على أن هذا لم يكن رأى السير فيڤين، القنصل البريطانى العام، فى تلك الأيام، بمصر . فانه أبلغ النبأ الى الوزارة البريطانية هكذا :

«حدثت البارحة بمصر حادثة فاجعة من الحوادث الخاصة بالحياة والتاريخ الشرقيين .

فقد وافانى وزير الخارجية بنبأ مؤدّاه أن وزير المالية قد ألقى القبض عليه وسجن بتهمة إثارة فتنة فى الرأى العام، وتدبير مؤامرة ضدّ الخديو، وتصويره أمام الملأ فى صورة الرجل المسئول، وحده، دون غيره، عن المصائب والبلايا المحيقة بمصر، والسارق ثروة البلاد، بالاتفاق مع الأوروبيين .

على أنه قد لا يعرف، أبدا، الى أى حدّ أساء الوزير المعزول استعمال الثقة الموضوعة فيه؛ وكم خان فيما اؤتمن عليه من الأمور الهامة؛ وما مقدار ما تألمت به مصر من قلة ذمته، وسوء إدارته وتصرفه !

وبما أنه كان أكبر حجر عثرة فى سبيل كل اصلاح مالى أو إدارى فلا مشاحة فى أن سقوطه، كيفما وقع، لا يمكن أن يعتبر إلا مصلحة عامة كبرى وخيرا عميما !» .

الجزء السادس

التنازع على البقاء

الفصـــل الأوّل[1]

تعقد حلقات الضيق

عيـاش إنك للئـيم وانني * مذ صرت موضع مطلبي للئيم

« حبيب »

ومن المؤكد أن سقوط المفتش كان بدء عصر جديد لمصر، ولكنه كان، فى الوقت نفسه، فاتحة ويلات على الخديو، ومدخلا الى صعوبات قوية، جعلت أيام خديويته التالية تنازعا عنيفا على البقاء .

مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦

فمـا كاد النيل يجمع مياهه على جثة الوزير الملقاة فيه إلا وصدر مرسوم خديوى فى ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ أشعر الملأ بفوز جوشن وجوبير، وانصياع (اسماعيل) الى آرائهما، والى رغائب وزارتى الخارجيتين الانجليزية والفرنساوية، المعضدتين طلبات أصحاب الديون .

ذلك المرسوم نص على ما يأتى :

ان الأقراض المعقودة سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ لمـا لم يكن مركز الخديو المـالى مضطربا، اضطرابه الخطير التالى، والبالغ قدرها ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه، تستبعد من الدين الموحد الذى أدخلها فيه مرسوم ٧ مايو المـاضى، وتجعل موضوع اتفاق خاص بها .

وتستبعد كذلك من الدين الموحد أقراض الدائرة السـنية وديونهـا البالغ قدرها ٨ ملايين و٨١٥ ألف جنيه — وكان مرسوم ٧ مايو أدخلها فيه أيضا — وتجعل،

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر فى عهد اسماعيل" لمباك كون، و"مصر الحديثة" للورد كرومر .

بالمثل، موضوع اتفاق جديد خاص بها . وما بقى من الدين المصرى يقسم الى قسمين :
الدين الممتاز، وقدره ١٧ مليونا، من الجنيهات، تتقاضى عليه فوائد سعرها ٥ ./٠ سنويا ؛
والدين الموحد، وقدره ٥٩ مليونا، تتقاضى عليه فوائد سعرها الاجمالى ٧ ./٠ سنويا .

وكان الخديو، وكل الواقفين على حقيقة ثروة البلاد، يودّون جعل الفوائد كلها بسعر ٥ ./٠ ، ودافعوا لينالوا ذلك، دفاعا قويا ؛ ولكن الدوائر الرسمية بانجلترا وفرنسا، بواسطة القنصلين البريطانى والفرنساوى بالعاصمة المصرية ، أبت إلا أن تجعل سعر الفوائد على الدين الموحد ٧ ./٠ سنويا ، إرضاء لأطماع حملة الأسهم . فضحت بذلك الفلاح المصرى ، ولم تفد أصحاب الديون فائدة حقيقية ؛ لأنها خالفت المثل العامى القائل "خشكار دائم ولا علامة مقطوعة ! " .

وقضى ذلك المرسوم أيضا :

(أولا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية ، أحدهما بريطانى والآخر فرنساوى ؛ الأول لمراقبة عامة الايرادات ، وملاحظة دفعها الى الجهات المعينة لها ؛ والثانى لمراقبة عامة المصروفات ، ومنع إنفاق أى شئ منها ، من أية جهة أو مصلحة تكون ، بدون توقيعه . هذان المراقبان يكونان ، مع وزير المالية ، لجنة مالية عليا تراقب جميع الاتفاقات التى توجب إنفاقا يزيد على واحد من اثنى عشر جزءا من الميزانية السنوية . أو يستلزم صرفا فى أكثر من سنة واحدة .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام ، مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتنحصر مهمتهم فى استلام ايرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد أقساط الدين السنوية من يدى مراقب الايرادات العام ، وتسليمها لبنكي انجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثـا) بتعيين مندوبية أخرى لادارة مصلحتى السكك الحديدية وميناء الاسكندرية، مؤلفة من مصريين وفرنساوى وانجليزيين، تحت رياسة أحد العضوين الانجليزيين، وتنحصر مهمتها، علاوة على الأشغال الادارية، فى تسليم ايراد هاتين المصلحتين الى مندوبى الدين العام .

تعيينات

فعملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دى مالاريه مراقبا عاما فرنساويا، والمسيو دى بلينيير مندوبا فرنساويا لصندوق الدين؛ وأبقت النمسا وايطاليا مندوبيهما السابق تعيينهما، وهما: الهرفون كريمر والسنيور بارقلى؛ وأما الحكومة الانجليزية فأبت تعيين المراقب العام، والمندوب البريطانى لصندوق الدين بنفسها . فطلب الخديو من المستر جوشن ارشاده الى من يصلح تعيينه؛ فأرشده الى المستر دى رومين للمراقبة، والميجر بيرنج للندوبية؛ فعينهما؛ وعين الجنرال مريوت الانجليزى مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية، فكان هو المندوبية كلها، لأنه لم يعين معه أحد خلافه .

فلما تمت هذه التعيينات، أخطرت الحكومة البريطانية الخديو بأنها لا تقبل أية مسئولية تنجم عنها، ولا تعترض على أى تعيين منها .

فاستلم الموظفون الأوروبيون المعينون هكذا مهام الوظائف التى عهد بها اليهم؛ ولكى يتمكن المستر رومين، المراقب البريطانى، من ضبط أعماله، اصطحب معه المستر چرلد فتزجرلد، أحد موظفى حكومة الهند، لترأس ادارة الحسابات المصرية؛ لأنها كانت فى حالة من القوضى يصعب تصوّرها، ويستحيل معها إتمام أى اصلاح مالى أو ادارى .

يتضح مما تقدّم أن فوز المستر چوشن والمسيو چوبير تكيف بشكلين مختلفين: أحدهما مالي بحت، والآخر ادارى بحت .

فالمالى البحت لم يكن يختلف كثيرا عن المشروع الفرنساوى الذى قامت له الدوائر المالية بلندرا وقعدت ؛ وليس لتقديره حق قدره خير من وضع جدول هنا نفصل فيه المبالغ التى استلمتها الحكومة المصرية حقيقة من دائنيها ، ازاء المبالغ التى وضع مشروع جوشن وچوبير قيدها الثقيل على عواهن البلاد ، بالرغم مما كان قد سدّد منها الى ذلك اليوم .

ومجرّد الاطلاع عليه يكفى ليقنع من كانت عينه مجرّدة من القذى أن الرجلين لم يضعا نصب عينهما ، فى مشروعهما ، سوى ضمانة كل الأرباح الجائرة للمرابين الغربيين ، الذين انتدبوهما ، دون مبالاة بأبسط مبادئ الانصاف ، ودون التفات الى أن الفلاح المصرى ، المقدّم دمه لإرواء عطش أولئك المرابين ، لم ينتفع إلا بالجزء اليسير من تلك الأموال التى اقترضها حكامه . وها هو ذلك الجدول :

تاريخ القرض	المعقود باسمه القرض	الاسمى	المدفوع حقيقة
		جنيه	جنيه
سنة ١٨٦٢	فروهلنج وجوشن	٣ ٢٩٣ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
« ١٨٦٤	فروهلنج وجوشن	٥ ٧٠٤ ٠٠٠	٤ ٨٦٤ ٠٠٠
« ١٨٦٥	الانجلو اچيپشن بنك	٣ ٣٨٧ ٠٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠
« ١٨٦٦	فروهلنج وجوشن	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
« ١٨٦٧	البنك السلطانى العثمانى ...	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
« ١٨٦٨	أوپنهايم وشركائه	١١ ٨٩٠ ٠٠٠	٧ ١٩٣ ٠٠٠
« ١٨٧٠	بيشوفشهيم	٧ ١٤٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
« ١٨٧٣	أوپنهايم وشركائه	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
	الجملة	٦٨ ٤٩٧ ٠٠٠	٤٣ ٧٨٧ ٠٠٠

ويتضح من البيانات المقدمة من وزارة المـالية المصرية الى المستر كيف والتى تحقق هـذا المندوب من صحتها، بمراجعتها على المستندات المرفقة بها، أن الحكومة المصرية كانت، لغاية سنة ١٨٧٥، قد دفعت على هذا المبلغ فوائد فقط قدرها مبلغ ٢٩٥٧٠٩٩٤ جنيها .

ومع ذلك فمشروع جوشن وجوبير أضاف الى تلك الديون الاسمية الدين السائر برمته ، ودين الدائرة السنية السائر أيضا، وربط بذلك، على عواتق فلاحى مصر، سداد مبلغ إجمالى قدره خمسة وثمانون مليونا من الجنيهات !

وأما شكل هـذا المشروع الادارى فانه وضـع بجانب الحكومة المصرية زمرة رجال غربيين، قلدوا سلطة واسعة لم يسبق لغربيين غيرهم تقلد مثلها بمصر؛ وكانوا على أخلاق وكفاءة لم يعهدها أحد فى الغربيين الآخرين الذين بليت البلاد بهم لغاية ذلك الحين، وجلبوا على أوروبا ، بسوء تصرفاتهم وفساد سيرتهم ، سخط المصريين العام واحتقارهم .

ولو استطاعت الحكومة المصرية تقدير كفاءاتهم ونياتهم حق قدرها، وأقدمت على العمل معهم، يدا بيد، بذكاء وإخلاص، فلا شك فى أن كثيرا من الشر التالى كان قد منع، وأن تدرج البـلاد فى معارج الرقى والحضارة كان اتخذ شكلا طبيعيا هينا، وتم بكيفية مرضية .

ولكـن سوابق الغربيين الفاسدى الأخلاق والعديمى الكفاءة ، الذين تقلدوا وظائف الحكومة المصرية قبلهم ، حالت ، بمـا أوجبته من احتقار وضياع ثقة ، دون تقدير أولى الأمر الفرصـة الجديدة التى جادت بها الأيام عليهم، فتركوها تمر، ولم يغتنموها .

سوء تفاهم

فنجم عن ذلك أن أولئك الموظفين أنفسهم، لما تبين لهم أن الحكومة المحلية انما تحتملهم على غير صبر، مجرد احتمال؛ وأنها لولا خشية الارتباكات الخارجية لاطرحتهم جانبا؛ وأنها تعتبر قيامهم بواجبات وظائفهم، قياما حسنا، افتياتا على حقوقها، لاتستطيع علية صبرا؛ وأنها بالتالى تعمل فى الخفاء على معاكستهم، وتخييب الاجراءات التى يتخذونها، لم يروا بدأ من مقاومتها، والانصراف بوجوههم عنها الى مجرّد مراعاة مصالح دائنيها .

فأدّى ذلك إلى شدّ حبل الأمور، من جهة ومن أخرى، واضطرابه، واختلاله اختلالا عميا، فالى أزمات توالت وتعاقبت بشدّة متناهية، فالى نزاع عنيف بين الدول الأوروبية المدافعة عن حقوق المرابين، وسموّ الخديو المدافع عن حقوقه الموروثة، فالى تغلب تلك الدول عليه، لا بقوّة الحجة التى تدرّعت بها فقط، بل بقوّة هيبتها ونفوذها .

ومن جهة أخرى، فان الظروف غير العادية، التى أدّت إلى تعيين أولئك الموظفين، كان من شأنها أن تخلق، حتما، بينهم وبين الحكومة سوء التفاهم والمنافسة، حتى لو رغب كل من الطرفين رغبة صادقة فى حسن التفاهم والمحاسنة، كما أنه كان من شأنها، حتما، أن تحوّل عن أولئك الموظفين قلوب المصريين، وتملأها سخطا عليهم .

وذلك لأن القصد من تعيين أولئك الموظفين لم يكن مجرّد مصلحة الحكومة بتنظيم إدارتها وماليتها؛ ولا مجرّد مصلحة الرعية بوضع أزمة أمورها بين يدى حكومة منظمة ساهرة على مصالحها، بل قصد من تعيينهم مجرّد مصلحة الدائنين المرابين الأجانب .

فكانت الحكومة مضطرة، بطبيعة الحال، الى اعتبار الخلل خير نظام لها، لأنه يمكنها من أن تحوّل الى جيبها النقود التى كان أولئك المرابون يشتهون إنشاب مخالبهم فى صررها .

وكان الموظفون الغربيون مضطرين بطبيعة الحال أيضا إلى ارهاق الفلاح المصرى لكى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسـداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئـك المرابيـن .

فكان لا بد إذا للفلاحين من أن يعتبروهم خلفاء المفتش، ويحوّلوا كراهتهم لذلك الوزير اليهم، مزكاة بأن هؤلاء الخلفاء ليسوا أجانب فقط، بل وغير مسلمين !

وظهر كل هـذا جليا مذ شرع فى تنفيذ ما قضت به نصوص المرسـوم الصادر فى ١٨ نوفمبر، البادى ذكره .

فالحكومة، من جهة، رأت أن معظم ايرادات البلاد قد تحوّل الى صندوق الدين لسداد المرابين، ودفع فوائد أسهم شركة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية ؛ وأنه لم يعد بين يديها للصرف على ادارة البـلاد سوى ما لا يزيد عن مليون جنيه، إلا قليلا، من مجموع قدره نيف وتسعة ملايين ونصف من الجنيهات ؛ وانها أصبحت لا تستطيع ، والحالة هذه، القيام بالشؤون العمومية إلا إذا احتالت على ذلك احتيالا .

ولم تكن تستطيع الاحتيال إلا بكيفيتين : (الأولى) بعدم دفع مرتبات موظفيها ومستخدميها ؛ و(الثانية) بالعمل على تحويل ما يمكنها تحويله من الايرادات العامة الى صندوقها الخاص . ولمـا لم يكن لها بد من ركوب أى مركب خشن تضعه الظروف تحت تصرفها، أقدمت عليهما، بدون مبالاة، بالرغم من الأخطار المخيفة المحدقة بها .

عود بؤس أيام (سعيد) الأخيرة

فعاد بؤس أيام (سعيد) الأخيرة، من جهة ، إلى التخييم على مصالح الحكومة ؛ وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من فى الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتبا، فيتضوّر ضيقا وجوعا، أو ينصب على عيشته نصبا، و يكدس على رأسه الديون تكديسا .

موقف الموظفين الوطنيين

ووقع الموظفون والمستخدمون، من جهة أخرى ، بين نارين : إن هم أدوا واجباتهم بأمانة وصداقة، فدفعوا الى ادارة صندوق الدين ايرادات مصالحهم، عملا بنصوص المرسوم الخديوى والتعليمات والأوامر الرسمية ، أثاروا غضب الحكومة عليهم، وألقوا بأنفسهم فى محظور، إن لم يكن الى تهلكة .

وأقرب مثال على حقيقة ذلك ما رواه اللورد كرومر عن معرفة شخصية فى كتابه "مصر الحديثة" . ومفاده : انه بعد تعيين مندوبية صندوق الدين بقليل، لوحظ أن مديرا جديدا عين لادارة جمرك السويس مكان المدير القديم ؛ وأن ايرادات هذا الجمرك، الواجب توريدها الى الصندوق، لكى تدخل فيما يدفع سدادا للدين، نقصت عقب تعيينه، وقلت دفعة واحدة، بدون سبب معقول ، وبالرغم من أن وصولات التوريد ، لكى تكون صحيحة ، كان يجب أن يمضيها أحد المندوبين . فأثار العجز الغريب الظنون فى قلوب أعضاء المندوبية وبعثوا يستفهمون من الحكومة عن السبب الذى أوجب تغيير المدير . فأجيبوا أجوبة لا طائل تحتها . فألحوا، وطلبوا بشدّة إحضار المدير السابق ، أمامهم ، حيا كان أو ميتا ، فأدّى ذلك الى مكاتبات مرة اللهجة تبودلت بينهم وبين الحكومة ، كانت نتيجتها أن المدير القديم ، بعد مرور عدّة شهور، حضر الى مكتب مندوبى الدين ، وأخبر، اجابة على أسئلة وجهت اليه ، أنه، لما كان مديرا ، تلقى أمرا من الحكومة مؤدّاه دفع ايرادات جمرك السويس رأسا الى الخزينة الخديوية ، بدلا من دفعها الى صندوق الدين ،

فأجاب انه إذا فعل ذلك ، بعد صدور المرسوم الخديوى المؤرّخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، يكون مخالفا للأوامر الخديوية السامية ، ومتجاوزا حدود وظيفته . فما كان من الحكومة إلا أنها ألقت القبض عليه وأرسلته مكبلا بالحديد الى أحد الأصقاع السودانيـة القصية ، وأنه لولا تداخل المندوبين فى أمره ، والحاحهم الشديد ، لما عاد من منفاه السحيق ، العمر كله[1] .

وان لم يؤدّ أولئك الموظفون واجباتهم بأمانة وصداقة ، ولم يدفعوا الى صندوق الدين ما حتم عليهم دفعه اليه ، عرضوا أنفسهم الى التأنيب والتثريب ، فالى العزل والطرد على أيدى المندوبين الغربيين المؤتمنين على ايرادات ذلك الصندوق .

موقف الموظفين الاجانب

والموظفون الغربيون ، من جهة أخرى ، رأوا أن الحكومة لن تنفك محاولة الاستيلاء على ما أقره المرسوم الخديوى للدائنين ، ولن تنفك ناجحة فى محاولاتها ، مادامت موارد الايراد غير معروفة بالتمام ، وما دامت مواضع الانفاق غير محدّدة تحديدا بينا . وأنه يصلح ، والحالة هذه ، أن تدخل تعديلات جديدة على النظام الذى أقرّه مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بناء على ارشادات المستر جوشن والمسيو جوبير .

غير أنهم ، بدلا من جعل مصلحة الحكومة ، ورفع الضيم عن الفلاح ، الغرض الذى يرمى اليه من اقرار تلك التعديلات ، بدلا من أن يحاولوا بما فى وسعيهم أن يحملوا المرابين القساة ، الغلاظ الأكباد ، الناهشين لحم مصر نهشا ، على القبول بتخفيض أسعار الفوائد التى يتقاضونها — فكان يكون مسعاهم مبرورا ، وعملهم احسانا — بدلا من اجتهادهم فى تفهيم أصحاب الديون أن مصلحتهم الحقيقية تقضى عليهم بأن

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٣١ الحاشية .

لا يقتلوا البقرة الحلوب، بالاغراق فى حلبها، على جفاف درها تدريجيا؛ وأن لا يميتوا الدجاجة ذات البيض الذهبي، بقهرها بأشدّ الوسائل على بيض أكثر مما تستطيع بيضه، اضطروا، بحكم وظيفتهم، وبالنسبة للظروف التى قضت بتعيينهم، الى الأخذ بأقاويل الدائنين الفرنساويين المؤكدين أن الخديو لن يجهده دفع ما عليه من ديون، اذا شاء دفعها حقيقة؛ وأن الضيق المصرى المزعوم انما هو حجة كاذبة؛ وأن الأدلة المتخذة من متربة البلاد لأدلة مصطنعة، والغرض منها إثارة عواطف الانسانية والشفقة، حيث لا يلزم اظهارها، وتوجيهها الى من هو غير جدير بها؛ وأن الخديو مدخر كنوزا يمكنه السحب منها لو افتكر أن السحب يجديه نفعا؛ كما أنهم اضطروا أيضا الى الأخذ بما كتبه اللورد ڤيڤين، القنصل البريطانى العام، الى حكومته فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦، ومؤدّاه: «انه لمن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التى وصلت الى يد الحكومة المصرية فى العام الماضى. فان الأربعة الملايين من الجنيهات ثمن أسهم ترعة السويس، والخمسة الملايين كذلك قيمة المسلف من الفرنساويين، وعموم ايراد العام — كل ذلك قد اختفى، بالرغم من تأجيل دفع قطعية (كوبون) الدين الموحد، وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد».

واضطروا، على الأخص، الى الأخذ بعرض الحال المرسل من الجالية الفرنساوية بالاسكندرية الى المسيو وادنجتن وزير خارجية فرنسا الوارد فيه ما يأتى: «ما هو مآل النقود التى دخلت القطر، بتدفق، منذ عدّة سنوات؟ فان الاحصائيات الجمركية تدل على أن جانبا عظيما منها لم يخرج من البلاد، فكيف يصح، والحالة هذه، الكلام على متربة البلد وعلى تعذر دفع ديونه عليه؟ لتوضح لنا الحكومة الى م آل

كل هذا الذهب؟ ولكنها لن تفعل . فمن البين، إذا، أنه لاعذر لها فى عدم قيامها بالتعهدات التى أخذتها على نفسها ، علنا ، أمام وجه أوروبا بأسرها ، وان مسئولية الخراب الذى تكومه على الأرض المصرية، والمتألم منه، على الأخص، مجموع الجالية الأوروبية، تقع بكل ثقلها عليها وحدها»[1] .

فترك أولئك الموظفون الغربيون كل باب كان فى وسعهم ولوجه لإنماء ايرادات البـلاد، بدون احراج احساس الخديو ، وكبريائه، وبدون جلب ويلات جديدة على الفلاح ؛ وأقبلوا يفكرون فى إجراء تحقيق عام فى حال البلد المـالية، للتمكن من وضع قيود جديدة، أشدّ من الأولى، على أيدى الحكومة المصرية .

موقف الفلاحين المصريين

والفلاحون المصريون من جهة ثالثـة ، مع أنه لم يكن بين عقلائهم من ينكر أن وضع تلك القيود يكون مفيـدا جدّا ، لو كانت المقاصد من وضعها مراعاة المصالح العامة، وتخفيف ويلاتهم الباهظة، وبؤسهم الفاحش، اضطروا الى الاعتقاد بأن الغرض الوحيد من وضعها انما هو مراعاة فوائد الدائنين، دون سواهم؛ وذلك لأن المندوبين أهملوا، بتاتا، المطالبة بابطال تجاوزات عديدة، كان الاستمرار عليها مفيدا للفرنج وضارّا بالبـلاد، ولم يقوموا لمنع أى اجراء ينفذ بقوّة المعاهدات ، وانصياعا للفرمانات ، بالرغم من عدم صوابيـة إجرائه فى تلك الظروف الحرجة ، ولم يهتموا مطلقا لتظلمات الأهالى والموظفين، مع اقبالهم من جهة أخرى على فحص مطالبات الغربيين أيا كانت، باعتناء تام، وتعضيد معظمها قبل الحكومة ، بالرغم من البؤس الذى باتت فيه، وتشديدهم فى تحصيل الأموال لسداد أقساط الديون .

(١) أنظر: "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ٣٦ ؛ وانظر: العرضحال عينه برمته فى دار الكتب المصرية بمصر وتاريخه ٥ فبراير سنة ١٨٧٨

التجاوزات التي كان يصح إبطالها

فمن التجاوزات مثلا التي كان يصح في عرف المصريين اهتمام الموظفين الغربيين بإبطالها، اهتماما قويا مستمرا، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد، حتى الضرائب العقارية ذاتها، وإقدامهن على التهريب، بالاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور.

ومع أن كلا التجاوزين كانا فضاحين للكيفية التي كان الأجانب يسيئون بموجبها التمسك بحرفية امتيازاتهم، ويتوسعون في استعمال حقوق مزعومة، استنتجوها، بموجب التعنت، من تلك الحرفية عينها؛ ومع أن الضجة في الدوائر الرسمية المصرية ضدّ كلا التجاوزين كانت قد بلغت عنان السماء؛ وأن كليهما كانا يسببان للمالية المصرية خسارة سنوية لا تقل عن نصف مليون من الجنيهات، فان الأجانب، من جهة، ما فتئوا يأبون دفع أي شئ للمالية المصرية سوى العوائد الجمركية المربوطة على الواردات الأجنبية؛ وقناصلهم، من جهة أخرى، ما فتئوا يحولون دون إقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج الثغر الاسكندري أو الداخلة فيه؛ وما فتئوا يمكنون رعايا دولهم من تنزيل البضائع المهربة، الى البرسرا، وتخزينها في أي بيت من بيوت تلك الرعايا؛ ثم ينذرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها، هنالك: فيفعم القطر كله بتلك البضائع المهربة، ويبيعها مهربوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها، وهي عاجزة لا تستطيع أن تبدي حراكا؛ ومع ذلك فالمندوبون الغربيون لا يبالون بوضع حدّ لهذين التجاوزين الضارين، بل لا يفتكرون فيهما مطلقا، ولا يرون أن هنالك اصلاحا، غير قهر الخديو على أمره، وتنظيم دفع فوائد الديون الى المرابين!

ولـما اضطر (اسماعيل) — بعد أن بلغت روحه الترقوة من تمادى الغربيين فى وضع أيديهم بقوة على القذى الذى فى عينه ، بالرغم من أنه سيد البلاد المطلق ، على حسب معقول قطوره وتربيتـه وأيامه ، مع اغفالهم أمر القذى الذى فى أعينهم ، بالرغم من أنهم دخلاء ، ليس لهم من الحقوق عليـه وعلى بلاده أكثر ممـا للدائن على المدين ، وليس لهم سوى طلب افلاسه ، فى حال تأخره عن دفع ما عليه ؛ وبعد أن أحرجه ، من جهة أخرى ، الضيق والعسر المـاليان اللذان أصبح فيهـما — الى الاحتجاج بشـدّة على ذينك التجاوزين ، ومطالبة الدول الغربية بوضع حدّ لهما ، والالحاح على قناصلهن بمصر بمساعدة حكومته على اجتثاث جذورهما ؛ ولـما عضد السير ڤيڤين ، قنصل انجلترا الجنرال ، مطالب سموّه ، وكتب عن ذلك الى اللورد دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، فـماذا كان رد هذا الوزير؟ إنه ، أوّلا ، لم يرد عليه إلا بعد سبعة شهور ؛ على أن جوابه لم يظهر اهتمامه بابطال التجاوزين بقدر ما أظهر اهتمامه "بتنظيم المـالية المصرية" — وهى عبارة تلطيفية لقولهم "مصالح الدائنين" — فقد ورد فى رده ما نصه : «ان حكومة جلالة الملكه لا يسعها أن "تهمل بالمرة" مطالبة الخديو ، لا سيما فى ظروف المـالية المصرية المضطربة الحالية ، ويحسن بالخديو أن يتأكد من رغبتها فى مساعدته على إبطال كل تجاوز تقدم عليه الجالية الغربية ، على شرط أن يبـدو من سموّه ما يدل دلالة واضحة على رغبته الأكيدة فى اصلاح ادارته» . فهل بعد هذه مراوغة ؟

والذى زاد فى ثقل وقع هذا الرد على نفوس المفكرين من المصريين فى ذلك العهد هو أن وزارة الخارجية البريطانيـة ، إزاء اظهارها عدم الاهتمام ، بالمرة ، بمصائب الفلاح المصرى وبؤسه ، كانت تبدى غيرة انسانية فى منتهى الحماسة على مطلب منع

الاسترقاق . وما زالت تؤثر على الخديو حتى حملته على توقيع معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧

فحق للمصريين، لا سيما بعد اطلاعهم على البند الخامس من تلك المعاهدة، والتأثر به التأثر الذى لم يكن عنه بد، أن يهتفوا بملء أصواتهم : «ألا حقا قد أصبح الأرقاء أحرارا، وأصبح الأحرار أرقاء !» .

ومن الاجراءات، مثلا، التى لم تكن تنفذ إلا عملا بالمعاهدات، وانصياعا لمنطوق الفرمانات، بالرغم من عدم صوابيتها فى تلك الظروف، والتى كان يصح قيام "المصلحين الماليين" للطالبة بعدم تنفيذها، رحمة بالمالية المصرية، وتخفيفا لأعباء الفلاح المصرى، اضطرار مصر الى ارسال حملة عسكرية على نفقتها لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع الروس — وهى التى سبق لنا الكلام عنها .

فكان يجدر بالموظفين الغربيين، وهم أدرى الناس بفقر الخزينة المصرية وعجزها، أن يعارضوا، ولو من وراء ستار، السياسة الدولية فى ارسال تلك الحملة، ويعضدوا الخديو فى رفضه، ويحولوا فى الواقع دون ارسالها . ولو فعلوا، لمنعوا ربط الضريبة الجديدة، ولاقتصدوا للحكومة المصرية مبلغا وافرا .

هذا ما كان يراه الفلاح المصرى المفكر . ولا سبيل الى لومه، والتماس العذر لأولئك الموظفين من باب أنهم خافوا وتحاشوا التداخل فى أمر له مساس بالعواطف الدينية المصرية، الناجمة عن ارتباط المصريين مع تركيا بوثاقات دين واحد . فانه كان لهم من معارضة الخديو نفسه خير مبرر لمعارضتهم، فيما لو أبدوها . وخير حجاب يستترون وراءه من انتقادات المتهوسين فى الشعور الدينى . وعلاوة على ذلك، فان

الرأى العام المصرى، فى ذلك الوقت، كان — لأمية معظم المصريين، من جهة، ولاشتداد البؤس على أغلبيتهم ، من جهة أخرى — لفظا لا معنى له ، وليس من السهل اثارته، ولا من الممكن جمعـه على استحسان أمر أو استقباحه، لا سيما متى كان الخديو لا يريد اثارته ولا جمعه .

ثم اننا ، فى الحرب التى نشبت بين تركيا واليونان فى سـنة ١٨٩٧ ، قد رأينا اللورد كرومر، بالرغم من أن البلاد كانت فى رخاء ، والخزينة المصرية فى نظام تام ومتانة كلية ؛ وبالرغم من أن انتشار التعليم فى البلاد ، ونمو قوة الصحافة فيهـا نموّا هائلا، بالنسبة للحرية التى منحت لهـا، كانا قد أوجدا فى القطر المصرى رأيا عاما يسهل جمعه وتسهل اثارته، رفض بتاتا، بصفته المؤتمن على الأموال المصرية وعلى راحة الفـلاح المصرى ، الانصياع الى ملزمات الفرمانات ، وارسال قوة عسكرية لمساعدة تركيا؛ مع أن خديو البلاد، وقادة الرأى العام كانوا ضدّه، وكانوا يستطيعون إيقاظ فتنة عليه .

ومع أنهم لم تعوزهم الارادة فى ذلك ، وأن النفخ على نار العواطف الدينيـة زاد فى تلك الأيام ، عنـد الجاهلين النفخ عليها الوسيلة الوحيدة لتعيشهم ؛ وأن قوائم الاكتتاب بالأموال لمساعدة الدولة العثمانيـة دارت فى القطر كله تحمل فى طياتهـا موقظات متنوعة للفتنة النائمة، ووقودا لها، لم يقم فى البلاد اضطراب ، ولا اختل فيها أمن ، لشعور العقلاء بأن تركيا ليست فى حاجة ماسة الى مساعدة مصر العسكرية، وأن مصر فى غنى عنها . فكان ذلك حجة ناصعة، ودليـلا ساطعا على أن المصريين على العموم يدركون ماهي مصالحهم الحقة ، وأنهم ، على حبهم للانتقاد ، وللانتقاد

المتحمس المترعينه ؛ يعرفون كيف يغلبون العقل ، عنـد اللزوم ، على انفعالات القلب ، و يرجحون كفة فوائدهم على كفة عواطفهم .

فما كان أحراهم بهـذا فى تلك الأيام العصيبة ، اذ كانت الكلوم التى فتحتها فى قلوبهم الحرب مع الحبشة لاتزال دامية ، وكانت بطونهم لاتعرف الشبع ، ولا تعرف جيوبهم سوى الخوى ، وكان المرابون يستصفون المتبقى من دمائهم ، وكانت الخزينة المصرية لا تدرى من أين تصرف على الإدارة العامة ؟ !



تظلمات الأهالى

ومن تظلمات الأهالى ، والمستخدمين الوطنيين ، مثلا ، التى كان يصح لأولئك الموظفين الغربيين الاهتمام بها ، مسألة اضطرار الحكومة المصرية الى الامتناع عن صرف مرتبات مستخدميها ، سواء فى ذلك الملكيين والجهاديين .

فانه بينما كان يصرف لكبار الموظفين الأجانب مرتباتهم على التمـام ، لغاية آخر قرش ، بالرغم من أنها كانت سمينة وجسيمة جدّا ؛ و بينما الجمهور من المستخدمين الوطنيين يسرّح بدون أجر ، ليدخل محله أنفار من الغربيين تربطهم بكبار النوّاب عن مصالح الدائنين روابط قرابة ومحسوبية ، فتعين لهم المرتبات الضخمة ، ويتقاضونها بأكملها — كان الموظف المصرى محروما من قبض ماهيته ، منذ عدّة أشهر ، وكان ، هو وعائلته ، قد صاروا الى منتهى البؤس .

فلا غرابة اذا تساءل الأهالى وقالوا : «هل من العدل والانصاف إرهاق الأمة التى انما هؤلاء الموظفون والمستخدمون المصريون أولادها ، واغتصاب آخر قرش معها ، وآخر قرش قد يكون لديها فى السنوات التالية ، منها ، بدون أن ينال أولادها

هؤلاء من أموالها شيئا، مع أن اليسير المرتب لهم انما هو حق عرقهم؟ هل من العدل والانصاف أن يضحوا لمجرد التمكن من دفع الفوائد الباهظة للدائنين الأجانب ، مع أن الفوائد التي تقاضاها هؤلاء الدائنون ، لغاية هذا اليوم، أصبحت توازى قيمة ما أقرضوه كله ؟ » .

وهاك ما كتبه السير ڤيڤين فى هذا الموضوع : «ان الخزينة خالية خاوية ؛ والجيش والمستخدمين محرومون من مرتباتهم منذ عدّة شهور ؛ وحال هؤلاء قد صارت الى أشدّ البؤس والفقر؛ والشعب المصرى يتـذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل مالهم ، بينما المستخدمون ، وعليهـم المدار فى تسيير سفينة الحكومة ، لايتقاضون شيئا » .

الفصـــــل الثـانى[1]

الكتابة على الحائط

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالأخبار من لم تزود

«طرفة»

إرهاق الفلاحين

على أن الذى جعل على الأخص الفلاحين المصريين يسيئون الظن فى الموظفين الغربيين، ويكرهونهم كراهة لا حدّ لها، ويزدادون تمسكا بالخديو وولاء له، هو ماقلناه عن اضطرار أولئك الموظفين الى إرهاقهم إرهاقا فاحشا، ومضاعفة الضرائب الشخصية عليهم، لتحصيل الأموال اللازمة لسداد قطعيات (كوبونات) الديون .

فانه ما مضى على تنفيذ مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ شهران حتى استحقت القطعية الأولى وقدرها ٢٣٠١٠٠٠ جنيه انجليزى . فدفعت . ولكن كتابة السير ڤيڤين عن كيفية تمكن المندوبين الغربيين من دفعها أدل برهان على ما استعمله هؤلاء من وسائل غليظة . فقد قال القنصل المذكور فى تقريره المرسل منه الى خارجية دولته مانصه : «ان الضرائب تجمع فى بعض المراكز، قبل أوانها بستة أشهر وبشدّة متناهية، لأجل التمكن من دفع القطعية الأولى ! » .

على أنه لم يمض على دفع هذه القطعية ستة أشهر إلا واستحقت القطعية الثانية، قطعية شهر يوليه، وقدرها ٢٠٧٤٩٧٥ جنيها انجليزيا . فدفعت أيضا . ولكن

(١) أهم مصادر هذا الفصل : ''مصر الحديثة'' للورد كرومر، و''تاريخ مصر فى عهد اسماعيل'' لمالك كون .

السير ڤيڤين عينه كتب الى وزير الخارجية البريطانية فى ١٢ يوليه مانصـه : « ان النقود المطلوبة دفعت كلها بالأمس . ولكنى أخشى أن الوصول الى هذه النتيجة انما أمكن بتحميل الفلاحة المصرية خسائر وضحايا لا طاقة لها بها . فقد أجبر الفلاحون على بيع محصولاتهم قبل نضوجها وجنيها ، وجمعت منهـم الضرائب تسعة شهور ، وفى بعض المراكز ، اثنى عشر شهرا ، مقدّما . لست أشك أن هـذا جميعه خطأ فى خطأ ، لا سيما فى قطر أرهقته ، بل سحقته الضرائب . وأخاف فى الأثناء أن تكون الادارة الأوروبية سائرة ، على غير شعور منها ، الى القضاء على الفلاحين الذين هم عماد هذه البلاد وقاعدتها ، القضاء المبرم . وأرى أن الانجليز ، بشدّهم أزر مثل هذه المظالم ، يحملون أنفسهم مسئولية خطيرة ! » .

وفى سبتمبر التالى ذكر الخديو السير ڤيڤين عينه ، أثناء محادثة دارت بينهما « أن القطعيتين اللتين دفعتا ، عملا بمشروع المستر جوشن ، انمـا دفعتا بتحصيل الضرائب مقدّما ، وأن دفع قطعية شهر يناير التالى ستلتهم ، طبعا ، كسابقتيها ، معظم ضرائب سنة ١٨٧٨ » . فلم يسـتطع السير ڤيڤين إلا الموافقة على ذلك ، وكتب الى اللورد دربى : « أنهم يحصلون الآن الضرائب ، مقدّما ، هنا ، وأن القطعيات انما تدفع بكل نوع من الصعوبة ، والاحتيال ، والضحايا . ويبلغنى من عدّة مصادر أن الفلاحين يرهقون ويسحقون ضرائب ومكوسا ! » .

تهديد خفى

فما كان من وزارة الخارجية ، حينما نقل اليها القنصل العـام المحادثة التى دارت بين الخديو وبينه ، إلا أنها كتبت له « أن يفهم الخديو أن تغيير أى شئ فى التعهدات التى اتفق عليها منذ مدّة يسيرة مع المستر جوشن والمسيو جوبير ، أو تعديل أى جزء منها ، قد ينشئ أخطارا مخيفة جدّا » .

ومع أنه لو اقتصر الأمر على دفع قطعيات الديون المسجلة لكان كافيا لتخريب القطر تخريبا تاما، إلا أنه كانت هناك ديون أخرى غير مسجلة لم تزالدول الأجنبية بدا من مضايقة الحكومة المصرية بخصوصها والإلحاح عليها بدفعها ، بالرغم من أن دفعها يستنفد جانبا عظيما من المليون الحقير من الجنيهات الباقى لهـذه الحكومة من ايرادات البلد العامة، بعد دفع كل أقساط الديون المسجلة السنوية .

تلك الديون كانت مطلوبة لمتعاقدين وخلافهم عن بضائع وردوها للحكومة المصرية . فمع أن أصحاب المحال الأجنبية المتجرة بمصر أصدروا أوامرهم الى وكلائهم بالامتناع عن تقديم أى شئ للحكومة إلا فى مقابل دفع ثمنه نقدا لدى استلامه، فان السير ڤيڤين أنذر الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن الدائنين سيضطرون ، حتما ، الى مقاضاتها أمام المحاكم المختلطة، عملا بما لهم من حق، لانزاع فيه، وانها ستجد نفسها، بالتالى، أمام عدد غفير من أحكام صادرة ضدها ، فلا يعود لها مناص من الاذعان والدفع فورا، دفعا تاما، وإلا استلفتت، حتما، انتباه الدول التى كان لها يد فى انشاء المحاكم المختلطة، وأثارت تهديداتها لها .

وكأن هـذا الانذار كان محرضا لأصحاب الديون التى نحن بصددها ؛ فانهم هبوا كلهم مرة واحدة ، وصبوا على رأس الحكومة المصرية وابلا حقيقيا من اعلانات دعاو ، وطلبات حضور ؛ واستصدروا فى الواقع ضدها أحكاما مختلفة وعديدة من من المحاكم المختلطة . ولكن الحكومة امتنعت عن تنفيذها، لانها لم تكن تستطيع تنفيذها إلا بمضاعفة الضيق على نفسها وعلى رعاياها .

تداخل ألمانيا

فأدى ذلك فعلا الى تداخل الدول التى أنشأت تلك المحاكم بالاتفاق معها . ونهضت الحكومة الألمانية ، على الأخص ، وقالت على رءوس الأشهاد أنها تعتبر

عمل الخديو بإقدامه على رفض دفع ما تحكم به المحاكم عملا لا يصح السكوت عليه ويجب منعه ؛ وأقبل السفير الألمـانى فى لندرا وقال للورد دربى : «ان البرنس بزمرك يرغب فى أن تتحد الدول كلها لتعمل معا فى الموضوع ، إن لم يكن لشئ فلاجتناب إمكان إقدام إحداهن على العمل بمفردها ! » . ذلك كان الطامة الكبرى !

فاذا أضفنا الى كل هذه الشدائد أن فيضان النيل فى سنة ١٨٧٧ كان شحيحا ؛ وأنه نجم عن ذلك مجاعة فتكت بفلاحى مصر، لا سيما فلاحى الوجه القبلى، فتكا ذريعا ؛ وأن تحصـيل الضرائب ، مقدّما ، استمر — بالرغم من ذلك ، ومن أن البلاد باتت لا تملك نفسا — آخذا مجراه القهرى المهلك ؛ وتحققنا أنه كان من شأن ظروف الوقت المعقدة إنماء سوء التفاهم بين العنصر الغربى والخديو والأهالى إنمـاء مطردا ، أدركنا بسهولة أن حرج المركز للجميع كان لا بد صائرا الى نتيجة فى منتهى الخطورة ، وأنه كان لا بد من الانتهاء الى أن احدى القوّتين تسحق الأخرى .

غير أن البلوغ الى هذا الحدّ لم يكن ظاهرا بجلاء فى أفق السياسة ؛ وكانت الحكومات الغربية ثابتة الاعتقاد بنجوع الدواء الذى جادت به قريحتا جوشن وچوبير . ولكنها بعد ما تحققت أن مواسم المحصولات المصرية لا تتفق مع تاريخى استحقاق قطعيتى الديون السنويتين ، وافقت على تغيـيرهما وابدالها بتاريخين يكونان أكثر ملاءمة لمصالح الفلاحين البؤساء .

مرسوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧

فصدر، بناء على ذلك، مرسوم سام فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ جعل موعدى استحقاقى القطعيتين المذكورتين أول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، بدلا منهما فى ١٥ يناير و ١٥ يوليه ؛ وعين يوم ٣١ ديسمبر لدفع الفرق الناجم عن الابدال .

بيد أن تمادى الأيام، وتفاقم الشرور الناجمة، حتما، عن استعمال الدواء الجوشنى الچوبيرى، وازدياد الصعوبات تعقيدا حول المندوبين الأوروبيين، وكل من كان له احتكاك بالازمة المصرية، سواء أكان رسميا أم عرفيا — كل ذلك أدى فى النهاية الى تغيير فكر الدول فى نجوع الدواء المذكور، والى البحث عن تعديله، وإلا فابداله بدواء غيره .

ولما كان مندوبا صندوق الدين الانجليزى والفرنساوى أوّل من اقتنع بضرورة ادخال تعديلات على المشروع الجوشنى ؛ وارتأيا ، قبل الإقدام عليها ، لزوم إجراء تحقيق عام عن موارد ايرادات الحكومة وأوجه مصروفاتها، لكى يكون التعديل الذى يتفق عليه فيما بعد مبنيا على حقائق، لا على أوهام، فانهما ما فتئا يلحان على الدوائر الرسمية الأجنبية فى القطر حتى حملوها على الانضمام اليهما فى رأيهما، ومطالبة (اسماعيل) باصدار مرسوم يعين أعضاء "مندوبية التحقيق" المطلوب انشاؤها .

غير أنه كان يلزم، أوّلا ، الحصول على رضا الدائنين أنفسهم، بصفتهم أصحاب شأن فى الموضوع ؛ لأن نتيجة التحقيق قد تؤدّى الى مطالبتهم بتخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها .

فلما فوتح فى الأمر عقلاؤهم قبلوا على شرط أن يصطبغ التحقيق بصبغة عدم التحيز، و يتناول الدائرة المالية بجميع جزئياتها ، بحيث لا يترك شيئا غير ممحص وراءه، فى شكل دين مطلوب أو ما شابهه يكون فيما بعد قاعدة للطالبة بتعديل جديد . فاذا اتضح حينئذ وجوب تنازلهم عن جانب من مصالحهم، فانهم يقبلون تضحية ذلك الجانب عن طيب خاطر .

فخاطب السير ڤيڤين ،الخديو ، بعد وثوقه منهم ، واقترح عليه تعيين مندوبية تحقيق جديدة ، بناء على طلب الدائنين ، يطلق لها الحرية التامة لاجراء بحث تفتيشي تام يتناول المصروفات والايرادات ويخول لها حق ايجاد وسائل جديدة للبلوغ الى مراقبة فى الأقاليم على كيفية جبي الضرائب ودفعها ، أقوى من الحالية . ونوه له ، فى الوقت عينه ، ولكن بطريق غير رسمية ، انه فى حال عدم نجاح تلك المندوبية فى اكتشاف موارد ايرادات غير المعروفة ، فقد يطالب سموه بالتنازل عن كل الباقى له من أملاكه الشخصية للمراقبة الدولية .

ولما كان هذا الاقتراح ثقيل الوقع على نفس أى انسان — فما بالك بثقل وقعه على نفس (اسماعيل) الأبية — فان الخديو رفضه بتاتا ، وأبى الإصغاء اليه ، وطالب القنصل بحمل الدائنين على تخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها اذا شاءوا أن تستمر البلاد قادرة على دفعها ، بدون تداخلهم فى طرق إنفاق الحكومة النقود الباقيه لها لأن ذلك ليس من شؤونهم .

ولكن مندوبى صندوق الدين هبوا لنجدة القنصل ، وأرسلوا فى ٩ يناير سنة ١٨٧٨ كتابا الى وزير المالية أفاضوه كلاما عن خطورة الحال وأشاروا باجراء تحقيق .

فأجاب الخديو ، بعد طول التردد ، أنه يرفض كل تحقيق عام فى الحال المالية ؛ ولكنه لا يعارض فى تعيين مندوبية تكون مهمتها الوحيدة التأكد من حقيقة مبلغ الايرادات المصرية . وطلب من مندوبى صندوق الدين أن يكونوا هم أنفسهم أعضاء فى تلك المندوبيـة . فأبوا . وكتبوا كتابا آخر الى الحكومه المصرية قالوا فيه إنهم يعتبرون كل تحقيق جزئى أضر من لا تحقيق على الاطلاق ، وأنهـم لا يوافقون إلا على تحقيق تام .

مرسوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

فلم يبال الخديو برأيهم هذا ، وأصدر مرسوما عاليا فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ عين بمقتضاه مندوبية لتحقيق الايرادات فقط .

وما انتشر ذلك المرسوم إلا وتهيج له الرأى العام الأوروبى بالقطر المصرى، تهيجا ذكر بمثيله ، منذ سنتين ، حينما أعلن التوقف عن الدفع .

فعقد بالاسكندرية اجتماع تهوّر فيه المتطرّفون من المعضدين لطلبات الدائنين الأجانب، تهوّرا شديدا ، وبالغوا فى لوم أى إجراء تحقيق يراد عمله ، لأنه فى غير محله ، ولأن الحكومة المصرية تستطيع القيام بجميع تعهداتها . وأقدموا ، فى غليان مراجل سخيمتهم ، على تحرير طلب الى معتمدى الدول بمصر ، شتموا فيه الحكومة المصرية شتما فى منتهى الوقاحة والقباحة ، وأرسلوه لهم . فأبى السير ڤيڤين الالتفات اليه ، ورماه بامتهان[1] — ولكنه ، فى الوقت عينه ، كتب الى وزارة الخارجية البريطانية يلتمس منها تصريحا لاستعمال تأثير رسمى على الخديو .

على أن ذلك جميعه لم ينجح فى حمل (اسماعيل) على التخلى عن فكر إجراء تحقيق جزئى ؛ ولكنه ، لعلمه أن الصعوبة الحائلة دون تنفيذ فكره انما هى وجود الرجل الكفء لتلك المهمة ، أخذ يقلب طرفه فى عموم إدارات ومصالح بلاده عساه يجد فى إحداها الشخص المطلوب .

وكان الكرنيل جردن (غوردون) قد عاد من السودان إلى مصر، فى تلك الأثناء، فوقع نظر الخديو عليه ؛ ووقع ، حالا ، فى خلده أن «هذا هو الرجل !» فان أخلاقه الرفيعة ، ونفوذ سمعته الى صميم تقدير الأوساط البريطانية بأسرها ، وعطفه ، المعروف

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ص ٤٣ ج ١

لدى الجميع، على شـقاء الشعب المصرى وآلامه — كل ذلك يجعله الآلة المفيـدة استعمالها فائدة فائقة . فاقترح (اسماعيل) على السير ڤيڤين تعيينه .

ولكن القنصل ألفت انتباهه الى أن الكرنيل جردن، بالرغم من جميع صفاته وكفاءاته السامية، عديم الخبرة فى الأمور المـالية ! فلم يزدد (اسماعيل) إلا تشبثا بفكره؛ فاستدعى الكرنيل جردن، وطلب اليه القيام بالتحقيق المـالى المطلوب .

فمـال جردن، فى البدء، الى قبول المهمة .

ثم خاطب (اسماعيل) فرديننذ دى لسبس فى أمر انضمامه الى ذلك الاسكتلندى النزيه للقيام معه بالتحقيق . فأجاب دى لسبس بالقبول — ولم يكن فى استطاعة الخديو أو أى أحد غيره فى العالم اختيار رجلين خيرا من هذين للقيام بأى عمل يستدعى القيام به خلقا شريفا، وفكرا ساميا .

ولكن المؤثرات من وراء الستار ما زالت تعمل فى قلب جردن، وما زال هو نفسه يزن بدون تحيز كفاءته المـالية للعمل ، واستعداده لاكتساب كفاءة مستقبلة له ، حتى أدّى به الأمر الى ابداء رغبته للخديو بالتكرم عليـه باعفائه من تلك المأمورية، والى مغادرته القطر المصرى، مؤقتا .

فى الأثناء، ورد الى السير ڤيڤين التصريح الذى طلبه من الوزارة البريطانية . فقام ذلك القنصل من ساعته ، وطلب مقابلة الخديو وأبلغه « أن حكومة جلالة الملكة امتنعت لغاية ذلك الحين عن مضايقة سموه ، ولكنها الآن ترى نفسها مضطرة الى تعضيد طلبات حقة؛ لأن للصبر وسعة الصدر حدودا؛ ولذا فانها ترى من الضرورى جدّا أن تفحص المندوبية مصروفات الحكومة[1] ! » .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون ص ٢٢٧

فقال له الخديو : «اذا كان لا بد من ذلك، فلتكن المندوبية التى تعين مؤلفة من أربعة أوروبيين غير أعضاء صندوق الدين ؛ لأن هؤلاء ، بصفتهم ممثلى أصحاب الديون، أميل الى مراعاة هؤلاء الدائنين، فى تحقيقاتهم، منهم الى مراعاة حال الحكومة » .

فأبى السير ڤيڤين عليه ذلك، ولمح بأنه اذا لم يجب طلبه فقد ينضم اليه زملاؤه، وكلاء بقية الدول ، فيقدم الجميع لسموه الطلب عينه باسم الدول مجتمعة ! حتى اذا أصر على رفضه ، عدّ مقاوما لهن جميعا، لا لواحدة منهنّ على انفراد .

فأصر الخديو على الرفض، إلا اذا شكلت المندوبية حسب رغبته .

احتجاج محكمة الاستئناف المختلطة

واذا بالحاح ورد عليه من جهة لم يكن يتوقع وروده منها . فأدهشته وقاحته للغاية . وذلك أن المستشارين الأوروبيين بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية، تحت تأثير مؤثرات أجنبية، وبالرغم من خروج الأمر عن دائرة اختصاصهم بالمرة، أرسلوا اليه احتجاجا قويا على تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ضدّ الحكومة المصرية لمصلحة الأجانب .

حكم محكمة مصر المختلطة على الأمير حسين بصفته وزير المالية

وكأن هذه الوقاحة لم تكف ؛ فان احدى المحاكم الابتدائية المختلطة أصدرت قرارا ضدّ الأمير حسين ، وزير المالية ، أمرته بمقتضاه بالحضور أمامها بدفاتر حسابات الحكومة ؛ وهو بعينه ما كان النزاع قائما عليه بين الخديو والقنصل البريطانى .

وبينما (اسماعيل) يجتهد فى تهدئة العاصفة التى أثارتها فى نفسه هذه التعدّيات الوقحة على حقوقه الملكية ، جاءه قناصل ألمانيا والنمسا وايطاليا ، معضدين طلب القنصل الانجليزى . ثم انضم اليهم القنصل الفرنساوى أيضا، بعد تردّد كبير، سببه

علم الحكومة الفرنساوية أن نتيجة التحقيق المراد اجراؤه مؤدّية ، حتما ، الى تخفيض سعر الفوائد التى يتقاضاها الدائنون الفرنساويون !

مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ القاضى بتعيين مندوبية للتحقيق

فاضطر (اسماعيل) ، وقد اشتدّت حوله المضايقة من كل جانب ، الى قبول مطالب الدول ووقع فى ٣٠ مارس سنه ١٨٧٨ مرسوما ساميا ، نشر فى ٤ ابريل التالى ، عين بمقتضاه مندوبية تحت رياسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المالية المصرية ، فحصا دقيقا تاما ، وفوّض لها السلطة المطلقة لإجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض الذى أنشئت من أجله .

فتشكلت هــذه المندوبية تحت رياسة الفرنساوى الكبير من مندوبى صندوق الدين الأربعة ؛ ومن مصطفى رياض باشا ، والسير ريفرس ولسن ، بصفتهما وكيلى الرئيس ؛ ومن المسيو ليرون ديرول — وكان فرنساويا ماهرا — بصفته كاتب السر .

وكان الفرنساويون قد عارضوا فى تعيين أى عضو مصرى بالمندوبية ، زعما منهم أن لا مصرى يستطيع إظهار استقلال فى الرأى فى شئ لا يستحسنه الخديو . ولكن الواقع أظهر أن مخاوفهم كانت فى غير محلها ؛ لأن مصطفى رياض باشا أبدى من الشجاعة الأدبية ما اكتسب به ثقة زملائه واحترامهم ؛ وأبدى من الخبرة فى الشؤون المصرية ما جعل عضويته بالمندوبية ثمينة للغاية .

غير أن المسيو دى لسبس لم يمكث على رياســة المندوبية ســوى بضعة أيام ، لرغبته عن أشغال من نوع أشغالها ، وميله الى المكث فى قصره بالاسماعيلية على ضفاف بحيرة التمساح ، حيث كان كل شئ يذكره بأيام الاحتفالات البهيجة ، فتخلى عن تلك الرياسة الى السير ريفرس ويلسن — وكان من كبار موظفى المالية

الانجليزية، وصرحت له الحكومة البريطانية باجازة لكى يؤدّى الخدمة المطلوبة منه بمصر — وقال بعض مترجمى حياة الفرنساوى الكبير انه انما فعل ذلك لأن نفسه أبت، وهو صـديق (اسماعيل) الحميم، أن يتجوّل فى المديريات والأقاليم ليستجوب المديرين ومأمورى المراكز، ونظار الأقسام، ومشايخ البلاد، ويحملهم على شهادات تذهب بهيبة صديقه ومركزه، بين أن السير ريفرس ولسن — ولا ندرى بأى حامل — وزملاءه الغربيين أظهروا استعدادهم لعمل هذا العمل بحب، واستيعاب تام كل التمام .

بيد أنهم ما شرعوا فى أداء مهمتهم إلا وصادفتهم عقبة لم تكن فى الحسبان . وهى أنهم، عملا بمنطوق المرسوم الخديوى المخوّل لهم حق استجواب كل موظفى الحكومة المصرية من أكبرهم الى أصغرهم، استدعوا شريف باشا، وزير الحقانية والخارجية اذ ذاك، للحضور أمامهم للاجابة على بعض أسئلة يريدون توجيهها اليه .

وكان شريف باشا، بعد الخديو، أوّل ذات فى البلاد . فاستكبر الدعوة، وعز على نفســه الأبية أن يقع مجرّد فكرها فى خلد المندوبية ؛ فأرسل يقول إنه مستعدّ للاجابة كتابة على كل ما يطلب منه .

رفض شريف باشا الحضور أمام مندوبية التحقيق

ومع أنه لم يكن يخامر أحدا ريب فى طهارة ذيله ونقاوة يديه ، وخلوّه من كل مسئولية فى أمر الخلل المصرى المـالى ، وكان يصح أن تراعى المندوبيـة كرامته، وتحترم عزة نفسه، تعنت رجالها فى إلزامه بالحضور شخصيا، خشية أن يذهب غيره من الموظفين الى الاقتداء به، فتتعطل أعمال المندوبية لدى أوّل خطوة تخطوها .

وعضدهم فى ذلك السير ڤيڤين ، القنصل البريطـانى ، فلم يعد فى استطاعة شريف باشا سوى الاذعان أو الاستقالة من كلتا وزارتيه، بالرغم من إرادة مولاه،

الذى عدّ تعنت رجال المندوبية فى طلبهم، وتعضيد الحكومة الانجليزية لهم فيــه، شبه إهانة شخصية له .

بيد أنه ما لبث قليلا حتى استصغر هــذه الاهانة بجانب إهانة أخرى نيلت بها كرامته، وكان فى وســع المندوبية منعها عن شخصه . وتفصيلها أن أحد محضرى المحاكم المختلطة، تنفيذا لحكم صادر منها، و بنــاء على طلب أحد الدائنين الغربيين المحكوم له بدين طالب به، ذهب الى سراى الجزيرة وأراد إلقاء حجز على المنقولات والرياش التى فيها؛ فأبدى ناظر السراى معارضة بينة على أن تلك المنقولات والرياش بيعت الى بعض أمراء الأسرة الخديوية؛ ولم تعــد ملك الخديو . ولكن المحكمة المختلطة رفضت المعارضة، وقضت باستمرار السير فى التنفيذ . فعاد المحضر الى الحجز؛ ولولا أن حراس السراى قاوموه بالقوة لتمكن من أداء مأموريته .

وليمة بلطشسر

ان التاريخ المقدّس يروى أن بلطشسر آخر ملوك بابل، بينما كان الفرس تحت قيادة كيخسرو (كورش) ملكهم يحاصرون عاصمته حصارا شديدا، أغرق ذات ليلة — فى وليمة فاخرة أقامها بمناسبة عيد ميلاده، واستهزاءً بمجهودات أعدائه — فى السكر والعربدة والمجون . وأنه، تماديا فى غيه، أمر باحضار الآنية المقدّسة التى نهبها أبوه نابوكودور السور (بختنصر) الكبير من هيكل أورشليم، حين اســتولى عليها، ودمر مملكتها وقاد اليهود وملكهم وأمراءهم أسرى الى بابل — وكانت آنية محرّم لمسها إلا للحــبر الاعظم على شرط أن يكون متطهرا، وأن يكون قائمـا بخدمة قدس الأقداس — وأمر كبير سقاته بملئها وادارتها على المدعوين . فشرب جميعهم وقهقهوا طربا .

واذا بيد هائلة ظهرت بغتة على أحد حيطان قاعة الوليمة، وكتبت عليــه بالفحم الأسود، وبخط كبير هذه الكلمات الثلاث : «مانى، تيسل، فارس» .

وكانت عينا بلطشسر شاخصتين اذ ذاك الى الحائط، فنظرتا اليد والكتابة .

فهب الملك مذعورا صائحا، و وقعت الكأس من يده، ودب الرعب الى قلوب جميع المتكئين . فاستدعى الملك، فى الحال، جميع علماء مملكته، وخبيريها، وطلب اليهم قراءة تلك الكتابة المخيفة وتفسير معناها . فلم يستطيعوا . فذكر بعضهم له أن فى قصره يهوديا يقال له دانيال — وهو (النبى دانيال) — كان والده يعــده من كبار العارفين، وأنه قد يدرى مالم يقدر على معرفته علماء الكلدانيين .

فاستدعاه الملك، فحضر وقرأ الكلمات، ثم قال لبلطشسر: ان معناها أيها الملك هو «أنك وزنت، فوجدت ناقصا، فأخذ ملكك منك وقسم بين الفرس والمــاديين» .

و يقول الكتاب المقدس : «وفى تلك الليلة تمكن الفرس من الدخول الى بابل بحيلة، وهى أنهم حولوا مجرى نهر الفرات — وكان يجتاز العاصمة — وساروا الى قلبها من مجراه. فأخذوا حاميتها على غرة — وكانت، احتفالا بالعيد، قد ترنحت سكرا — وأعملوا فيها سيوفهم. ثم هاجموا قصر بلطشسر، وقتلوه فيه مع جميع أعوانه ومدعو يه وأهله[1] !» .

أفلم يحق للستر ماك كون أن يختم روايته لتلك الاهانة الشخصية التى ألحقتها المحاكم المختلطة (باسماعيل)، مؤسسها، بقوله : «ألا، من المؤكد أن الكتابة كانت قد باتت مخطوطة على الحائط، حينما أصبح فى الامكان اقتراف مثل هذا العيب ضد "أفندينا" العظيم الذى كانت كلمته، قبل أقل من ثلاث ســنوات قصيرة، القانون الأعلى من الاسكندرية الى الخرطوم ؟» ألا أف لتقلبات الدهر وصروف الأيام[2] !

(١) أنظر : فى الفصل السادس والفصل السابع من الجزء الثالث من " تاريخ شعب اسرائيل " لرينان تصحيح أسطورة الكتاب المقدس "هذه".

(٢) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٠

الفصـــل الثـالث[1]

بين يدى المندوبية

كنت من كربتى أفر اليهم * وهم كربتى فأين الفرار؟

و بينما الشعب المصرى يكاد لا يصدّق نظره وسمعه ، ويبدى انذهالا ليس بعده انذهال من أن يتجاسر الفرنج على الخديو الى ذلك ا لحدّ ولا يخسف الخديو بهم الأرض أو يقلبهم كلهم فى البحر، كانت مندوبية التحقيق توالى جلساتها ومباحثها فى طرق ادارة القطر العامة، لا سيما فى نظامه المـالى .

ظهور فضائح للفتش

فاتضح لها أن ما كان يشاع عن التجاوزات التى ارتكبها المفتش فى مدّة إدارته انما هو دون الحقيقة، وأن الشرور التى أنمى فى أرض مصر غراسها المتص تنفس البلاد لا تزال باثة سمومها، بالرغم من كل المجهودات التالية التى بذلت للقضاء عليها .

من ذلك ، ان جملة قوانين ولوائح سنها الخـديو فى مصلحة الأهالى بقيت مجرّد حبر على ورق لعدم اهتمام أحد من الموظفين بنفاذها ، لا بل بمعرفة وجودها ؛ وأن جملة ضرائب جديدة ربطت، و جملة ضرائب قديمة ضوعفت بدون صدور تصريح رسمى بها ، وبدون أن يفكر الأهالى المجبية منهم فى الاحتجاج عليها ، لاعتيادهم هذا النوع من المظالم على أيدى حكامهم الأصاغر والأكابر منـذ أجيال وقرون ؛ وأن ضرائب وضعها الخديو على أرباب الحرف والصنائع والمهن، بقصد تخفيف الوطأة

[1] أهم مصادر هذا الفصل : ''مصر الحديثة'' للورد كرومر ، و''مصر فى عهد اسماعيل'' لمـالك كوِن .

عن الفلاح وعن الأرض، قلبت الى ضرائب على الرءوس، وأجبر على دفعها الفلاحون أنفسهم، فوق ما يدفعونه من خراج أطيانهم أو عشورها ، بل أجبر على دفعها نفس من لا حرفة ولا صنعة ولا مهنة لهم . ولما سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما اذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية ، ممن لا حرفة لهم ، أجاب باندهاش : « وهل الذنب ذنبنا اذا امتنع أحد الأفراد عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأية حرفة يشاء ؟ فاذا فضل البطالة، فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة ؛ وإلا ظلم أصحاب الحرف أنفسهم ! » ؛ وأن السخرة التى أعلن الخديو عزمه على إبطالها ، منذ أن ارتقى العرش، لم يفكر فى الامتناع عنها أحد من حكام البلاد وكبار سراتها ووجوهها؛ وأن المديرين والمأمورين ونظار الأقسام، بل مشايخ البلاد أنفسهم ، لم ينفكوا ينكبون بالفلاحين المساكين عن زراعة أطيانهم القليلة، الى الشغل قهرا وعلى مصاريفهم فى أطيان أولئك الحكام والكبراء ؛ وأن المديرين والمكلفين بأمر الخدمة العسكرية، بدلا من العمل بنصوص اللوائح المسنونة لذلك، كانوا يجرون التجنيد بكيفيات وحشية ، لا سيما فى الصعيد ، والجهات الأخرى القصية ، البعيدة عن عين ولىّ الأمر؛ وأنهم كثيرا ما كانوا يأخذون من المطلوبين للخدمة العسكرية نقود البدلية، معلى عليها ما أمكنهم الحصول عليه ، ثم يجندونهم، بالرغم من ذلك، بدون أن يردّوا اليهم البدلية المدفوعة، على الأقل؛ وأن المنوط بهم أمر توزيع مياه الرى كثيرا ما كانوا يضحون مصالح الصعاليك من الفلاحين تضحية تامة : إما ارضاء لأغراض الأقوياء، وإما مراعاة لمصالحهم .

ووجدت المندوبية أن الاسراف فى نقود الخزينة بلغ أرقاما تخيف التصوّر . فمن ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان ، اذا سمع بمدفع جديد مخترع ، يبعث ويأمر

بارسال دستتين أو ثلاثا منــه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد ؛ وحجته فى ذلك أنه لا يصح أن تكون مصر متأخرة عن باقى الأمم فى الأمور العسكرية ؛ وأن مبالغ سنوية جسيمة كانت تدفع من المـالية المصرية الى جملة جرائد أوروبية لكى تحرق البخور فى أعمدتها ، جزافا ، للحكومة المصرية ، وتزين للناس الاشـتراك فى اقتراضاتها ؛ وأنه دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزى عن احدى الأميرات الى خياطة فرنساوية ؛ وأن مبالغ تفوق الحصر دفعت الى دوائر الأستانة فى أوجه غير مشروعة ؛ وأنه صرف على الأعمال المفيدة ذاتها أضعاف أضعاف ما كان يجب أن يكون ثمنها الحقيق ؛ وأن مبالغ كبيرة جدّا وضعت على عاتق الخزينة ، بدون أن تكون ثمنا لشئ ما أخذته الحكومة فى مقابلها ؛ وأن أموالا طائلة — أرقامها تحير — دفعت فى عمليات تدوير بيوع الغلال ، وهى العمليات التى كان يلجأ المفتش اليها سنويا . وكيفيتها أنه كان يبيع الى بعض التجار ، نقدا ، غلالا يعدهم بتسليمها اليهم فى موسم جمعها ؛ فلما يأتى هــذا الموسم ، يسلمهم جانبا منها (وهو ما كان يحصــله من الفلاحين ، بصفة ضرائب غلاليــة ، بدلا منها نقدية) ويشترى منهم الباقى ، ولكن بثمن يزيد ٢٥ ٪ على ثمن مشتراهم تلك الغلال منه ؛ غير أنه بدلا من دفع ثمنها هذا ، الزائد عليه الربع ، نقدا ، كان يدفعه لهم افادات ذات فوائد من ١٨ الى ٢٠ ٪ سنويا ، فكانت مجموعة الفوائد والأرباح التى تنتهى الحكومة المصرية الى دفعها ، بهــذه الكيفية ، مجموعة تخيف فى الحقيقة .

ووجدت المندوبية أن يد المـالية المصرية مدّت الى أموال الأوقاف و بيت المـال ذاتها ، وسحبت منهما النقود ، كما يسحب المصرف المياه من الأطيان ، غير مبالية بأنها أموال جهات الخير والأرامل واليتامى .

وانتهى بها الطواف على جميع ينابيع المطلوبات المالية التى للأفراد على الحكومة المصرية الى الاقرار بأن مبلغ الدين السائر الجديد المتكون منها ومن عجز الميزانية سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ التالية يبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات تقريبا[1] .

وعلى وجود هذا الدين الهائل ، كان من الواجب التدبر فى دفع استحقاق أول مايو سنة ١٨٧٨ وقدره مليونان من الجنيهات ، قيمة فوائد الدين الموحد ، بين أنه لم يكن موجود بين يدى مندوبى صندوق الدين لغاية ٣١ مارس سوى نصف مليون فقط .

فارتأوا عدم الدفع ، والتعرض للافلاس ، خيرا من اجبار الفلاحين ، مرة ثالثة ، على دفع الضرائب مقدما .

الضغط على الفلاحين

ولكن الحكومة الفرنساوية لم تشاطرهم رأيهم ، وانضمت اليها الحكومة البريطانية لرغبتها فى التعضد بفرنسا فى مؤتمر برلين المزمع انعقاده قريبا ؛ فاضطر المندوبون الى الاذعان ، وكلفت الحكومة بارسال اثنين من الباشوات المعروفين بشدتهم ، وثقل أيديهم الى الأرياف والأقاليم لتحصيل المال المطلوب . فسار فى رفقتهما جم غفير من مسلفى النقود ، لمشترى محصولات الفلاحين مقدما ، فى مقابل إقراضهم النقود المطلوبة منهم للميرى . فنجم عن ذلك أن الفلاحين البائسين اضطروا الى بيع إردب الغلة بسعر خمسين قرشا صاغا ، مع أنه بالنسبة لقلة الفيضان ، وقلة المحصول ، كان يجب أن يكون الثمن ، على الأقل ، مائة وعشرين قرشا صاغا — وهو ما بيع به ، بعد مضى شهر فقط ، ولكن فى مصلحة مقرضى النقود ، ولنكاية المزارع "الغلبان !" — فتمكن مندوبو صندوق الدين ، بذلك ، من دفع الاستحقاق المطلوب ؛ على أن وصول النقود الى أيديهم ، فى آخر لحظة فقط ، وكون جانب عظيم من العملة المدفوعة

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، من ص ٥٠ الى ٥٤ ج ١

لهم انما وصلهم قطعا مربوطة معا على شكل قلائد وحلى من الأنواع التى تزين فلاحاتنا المصريات بها أجيادهن ، دلا دلالة مؤلمة على مقدار الضغط والشدّة اللذين استعملا فى تحصيل الضرائب وجبايتها[1] .

فحدا ذلك بمندوبية التحقيق الى الاسراع فى فحص الحال المـالية العامة ، وابداء الأدوية التى يرونها مفيـدة لعلاجها ؛ ولكن العمل كان شاقا ، وكان لابدّ للوصول الى إتمـامه من استغراق زمن مديد .

فرأى المندوبون فى الأوّل أن يدلوا ، إجماليا ، محض دلالة ، الى الاصـلاحات العامة الواجب إدخالها ريثمـا يتم عملهم ، فيفصلون تلك الاصلاحات تفصيـلا ! فأشاروا بوجوب عدم ربط ضرائب إلا بموجب قانون يعلن إعلانا رسميا ؛ ووجوب جبى الضرائب المربوطة تحت مراقبـة وزير المـالية الفعليـة ، لا الاسمية فقط ؛ ووجوب إصلاح ادارة الحسابات واسـتعمال طريقة الميزانيات السنوية ؛ ووجوب ترتيب احتياطى ، للصرف منه على ما تقضى به الطوارئ ، كلما زاد النيل أو نقص عن المعتاد ؛ ووجوب الامتناع عن جباية الضرائب مقدّما ؛ ووجوب إنشاء نظام قضائى يحمى الشعب من كل تعدّيات أصحاب السلطة ؛ ووجوب إبطال عدّة مكوس وضرائب ثانوية نكائية ؛ وضرورة روك البلاد روكا جديدا ؛ ووجوب إصلاح طرق جباية مكوس الملح والتبغ ؛ ووجوب وضع نظامات حسنة لتوزيع المياه والمناوبات ، وإجراء الأشغال العمومية ؛ وضرورة إبطال السخرة إلا فيما يختص بالأعمال المنفذة للمصلحة العامة التى لا يختلف عليها اثنـان ؛ ووجوب تعيين مدد للخدمة العسكرية وتحديدها مع اتخاذ طرق ملائمة للتجنيد .

(١) أنظر : ‹‹مصر الحديثة›› للورد كرومر ، ج ١ ص ٣٨

على أنه لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ هذه الارشادات إلا مع الزمن ، بالاستعانة على إخراجها الى حيز العمل بموظفين من ذوى الكفاءة والذكاء ، وبادخال تغيير تام على عقلية الشعب حتى يقلع عن اعتقادين لا يمكن لأية ادارة أن لا تختل بدونهما ، ألا وهما : أن ذوى الشأن لا يناقشون فيما يفعلون لأنهم أصحاب السلطة ، وكل سلطة من الله ؛ وأن موظفى الحكومة ومستخدميها ليسوا مكلفين بأداء الواجب الذى تقضى عليهم وظائفهم به إلا اذا استميلت رغبتهم الى أدائه بواسطة نقود أو هدايا .

ثم أنه لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مع الابقاء على نظام الحكومة الفردية المطلقة ؛ لأنه اتضح من التحقيقات أن عين الخديو ، مهما كانت حادة النظر ، لا تستطيع رؤية كل شئ ؛ وأن ارادته ، مهما كانت نيرة ومتماسكة وحاضرة ، لا تستطيع القيام فى كل مكان مقام الارادات المحلية ، وحمل الكل على اتباع جادة الاستقامة والنزاهة ؛ ولأن الاختبار التاريخى دل على أن أعاظم عظماء الرجال ، كقيصر ونابوليون ، لم يتمكنوا ، بالرغم من سعة مواهبهم السامية ، ومن انكبابهم على العمل أكثر من ثمان عشرة ساعة فى اليوم ، من الحلول من الآلة الادارية محل الروح من الجسد فى جميع أجزائها على السواء ؛ فكيف يمكن ذلك للخديو ، وهو ، علاوة على كونه "الدولة كلها" والارادة الوحيدة فيها ، أكبر ملاكها العقاريين ، وأكبر تجارها ، وصاحب معامل السكر الوحيدة فيها . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ "المسئولية الوزارية" .

وأيضا ، لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مادامت عموم ايرادات القطر تحت تصرف صاحب السلطة الفردية المطلقة ، وما دام فى استطاعته تحويل الأموال التى تخصص فى الميزانيات العامة ، لأغراض ما ، الى غير هذه الأغراض ؛

ما دام يمكنه أن يستعمل نقود العموم فى تحسين أملاكه الخاصــة ، واقتناء غيرها ؛ وما دام فى إمكانه رهن المستقبل : إما لإشـباع هوى وقتى ، وإما لمداواة غلطات المـاضى ، أو لتهدئة عواصف الحاضر . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ فصل أملاك الحاكم الخاصة عن أملاك الحكومة ؛ وتعيين مرتب سنوى له ، مع مراعاة جعله ضخما ، لكى يمكن صاحبه من الاحتفاظ بمظاهر الأبهة والعظمة التى اعتادها الملوك الشرقيون ، والتى يجب أن يروهم رعاياهم متظللين بها .

واعتبرت المندوبية أن النتيجة الطبيعية لمبدأ فصل أملاك الحاكم عن أملاك الحكومة ، فى حال (اسماعيل) ، انما هى تجريده من الأملاك التى آلت اليه فى مدّة سنى حكمه ، لزعمها أنه انما اقتناها بأموال العموم ، ولاعتبارها تلك الأملاك مادة جيدة للتمكن ، باستغلالها أو بيعها ، من سداد مطالب الدائنين الملحين .

وكان للخـديو وعائلته الخصوصية مايقرب من مليون فدان من الأطيان الخصبة بمصر ؛ منها ٤٨٥ ألف فدان كان سبق رهنها لدائنى الدائرة . فعرض (اسماعيل) ، من تلقاء نفسه ، التنازل للحكومة عن ٢٨٩ ألف فدان من الـ ٤٣١ ألف الباقية له ولعائلته ، علاوة على تنازله الكلى عن أطيان دائرتيه السنية والخاصة المرهونة للدائنين .

فقدرت المندوبية ايراد الأطيان المتنازل من سموّه عنها ، فوجدته ١٦٧ ألف جنيه سنويا ؛ وقدرت ايراد المائة والاثنين والأربعين ألف فدان التى أبقاها لنفسه وعائلته ، فوجدته ٢٢٤ ألف جنيه سنويا ؛ فاستنتجت من ذلك أن الخديو انما تنازل عن أقل أطيانه جودة ، وأبدت عدم رضاها عن الغرض ؛ وألحت بوجوب تنازل سموّه عن كل ممتلكاته وممتلكات عائلته الخاصة فى الريف وفى المدن ، البالغ ايرادها السنوى ٤٢٣ ألف جنيه .

فعز الالحاح على نفس (اسماعيل)، وثقلت عليه المطالبة، فأبى الاجابة .

ولكن نوبار باشا ، وكان قد عاد من انجلترا ، حوالى ذلك الوقت ، ودرس الموضوع درسا تاما ، وسبر غور قلوب الرجال الذين أخذوا على عاتقهم أمر تكييف البلاد وحكومتها تكييفا جديدا ، وعرف نياتهم ، أشار على الخديو أن يصير الضرورة فضيلة ، ويذعن لطلبات المندوبية . فاقترح (اسماعيل) أحد أمرين : إما تحكيم الباب العالى فى المسألة ، وإما أن يكون تنازله وتنازل عائلتـه عن ممتلكاتهم فى نظير مرتب سنوى ضخم للغاية .

فأبى السير ريفرس ولسن ، رئيس المندوبية ، موافقته على كليهما ؛ وأصرّ على وجوب إعادة عموم الأملاك الخديوية الى الحكومة .

فرأى (اسماعيل) أن غرض رئيس المندوبية الانتقام الشخصى منه — كأنه عدوّه اللدود — أكثر منه مصلحة الدائنين أو مصلحة البلد ؛ وأنه انمـا يرمى الى تحقيره وافقاره ؛ ولئن وجد فى كبر صدره متسعا لقبول سلب سلطته الشخصية منه ، فانه بصفته أبا عائلة عديدة ، لم يكن يمكنه التخلى عن كل ثروته الشخصية ، بسهولة ، وبدون أن يقوم نزاع عنيف فى قلبه بين حبه لبلده وحبه لذويه .

غير أن ذويه ما علموا بمـا اقترح عليـه عمله إلا وهبوا يقدمون له خير دليل على تفانيهم فى حب ذاته المقدّسة ، وعلى استعدادهم لتضحية أعزّ مصالحهم فى سبيل تهوين مصاعبه عليه : فان الأميرة السنية والدته ، والأمير محمد توفيق أكبر أولاده وولىّ عهـده ، والأميرة بنته ، أرملة طوسون باشا ، تطوّعوا وتقـدّموا الى رئيس أسرتهم عارضين التنازل ، حالا ، عن كل ممتلكاتهم .

تنازل (اسماعيل) وأولاده عن أملاكهم

فقوى مثلهم الكريم روح (اسماعيل) ؛ فاتبع نصيحة نو بار باشا ، وأرسل الى السير ريفرس ولسن ينبئه أنه قابل كل مقترحات المندوبية ؛ ثم أيد ذلك فى خطاب وجهه اليه فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قال فيه : «أما فيما يختص بالنتائج التى وصلت اليها المندوبية ، فلا غرو اذا قبلتها كلها : لأنى انما أردت ، أنا نفسى ، العمل الذى باشرته لخير بلادى ، فلم يعد علىّ الآن سوى تطبيق تلك النتائج ، وهو ما أنا عازم على عمله ، عزما أكيدا . ثق بذلك ثقة تامة ، فبلدى لم يعد من افريقيا ، وأصبح من أوروبا ؛ فمن الطبيعى ، اذًا ، أن نترك مركب الشطط القديم لنقر نظاما جديدا ملائما لحالنا ؛ وأظن أنكم سترون ، فى مستقبل قريب ، تغييرات جمة هامة ، تتم بسهولة أكبر مما ينتظر . فما المسألة ، فى ذاتها ، سوى مسألة احترام للقانون والمشروعية ، والواجب فيها عدم الاكتفاء بالكلام . أما أنا فقد وطنت ارادتى على أن لا أبحث إلا على حقيقة الأشياء . ولكى أبدأ بذلك خير بدء وأدل على مقدار عزمى ، فانى قد كلفت نو بار باشا بتشكيل وزارة بدلا من أن أعين أنا بنفسى أعضاءها كما كنت أفعل فى السابق . ربما يخال للبعض ان هذا ليس بالأمر الهام ، ولكنى أرى ان الاستقلال الوزارى ، وما هو بالشئ القليل ، ينجم حتما عن هذه الخطة الجديدة ؛ فانها مبدأ تغيير طريقة ؛ وهى فى عرفى خير تأكيد فى وسعى تقديمه لصدق نياتى وعزمى على تطبيق مقترحاتكم » .

كتاب الخديو الى نو بار باشا المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

واثباتا لخطابه هذا ، أرسل فى ٢٨ أغسطس كتابا الى نوربار باشا ، كلفه فيه بتشكيل وزارة ، جاء ضمن عباراته ما يأتى : « تأييدا لمبدأ المسئولية الوزارية ، انى أريد ، منذ الآن ، أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزارتى ، وبالاتفاق معهم ؛

فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا ، وأن يبتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .

وقر الرأى على أن يكون تعيين جميع الموظفين بموجب أوامر خديوية ، بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

فشكل نوبار باشا أول وزارة مصرية مسئولة كالآتى :

نوبار باشا ، رياسة الوزراء ووزير الخارجية والحقانية .

شريف باشا ، وزارة الحربية .

رياض باشا ، وزارة الداخلية .

السير ريفرس ويلسن ، وزارة المالية .

المسيو دى بلينير ، وزارة الأشغال العمومية .

فاقترن بدعة عهد تشكيلها الى رئيسها بدعة العهد بوزارتين الى رجلين أجنبيين مسيحيين ، وبدعة عهد الرياسة الى رجل لم يكن مسيحيا فحسب ولكنه لم يكن بالمصرى الصميم . أما البدعة الأولى فمرت على أنظار المصريين ومسامعهم بدون أن توقف انتباههم وبدون أن يفقهوا لها معنى . وأما البدعة الثانية والبدعة الثالثة ، فقد أوقفتا انتباههم بصورة مؤلمة ، بل لم ترق فى أعين العقلاء منهم — أية كانت نزعاتهم — كما دلت على ذلك الحوادث التالية .

الفصل الرابع [1]

الوزارة المسئولة

وليل رجونا أن يدب عذاره * فما دب حتى صار بالهجر شائبا

فلما تشكلت الوزارة بالكيفية المذكورة ، لم يعد هناك فائدة لوجود المراقبين الماليين ؛ لأن الوزيرين الغربيين حلا محلهما . فمنح لكل منهما راتب سنة برمتها ، بصفة تعويض — مع ان مدّة خدمتهما لم تتجاوز العشرين شهرا — وصرفا .

على أن الوزارة الجديدة لم تستلم مهام الأعمال إلا حوالى آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨ ؛ لأن الوزيرين الأجنبيين كانا قد سافرا الى أوروبا ، بعد شهر أغسطس ، لعقد قرض جديد فيها ، الغرض منه سداد الدين السائر .

والذى فتح بابا لوقوع فكر هذا القرض الجديد فى خلد الماليين الغربيين الذين حلوا على زمام مالية البلاد محل المفتش ، هو قبول الخديو وعائلته التنازل عن أملاكهم ، عملا برغائب أولئك الماليين ، وعدم اهتداء هؤلاء الى طريقة أخرى لرفع حمل ذلك الدين السائر الثقيل عن عاتق الحكومة .

قرض روتشيلد فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨

فأرسل الوزيران الى أوروبا ليتفاوضا مع محل روتشيلد الانجليزى على إصدار القرض المرغوب فيه ، ولما علم أنهما نجحا فى مأموريتهما صدر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم خديوى أذاع نبأ تنازل العائلة الاسماعيلية عن أملاكها للحكومة

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل : " مصر الحديثة " للورد كرومر ، و " تاريخ مصر فى عهد اسماعيل " لماك كون .

المصرية، وأذن باجراء قرض قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات تكون تلك الأملاك ضمانة لسداده، وقرّر إنشاء مندوبية خاصـة لادارتها ، مؤلفة من مصرى يعينه الخديو وإنجليزى وفرنساوى تعينهما حكومتاهما .

وبعد يومين من صـدور ذلك المرسوم، أى فى ٣١ أكتوبر، وقع السير ويلسن الاتفاق على القرض؛ ولكن العواصف التى ما فتئت منذ سنتين تتضارب فى سماء المـالية المصرية وحولها كانت قد عكرت سمعتها الى حدّ أنه بالرغم من الآمال التى أحياها فى صدور المـاليين الغربيين الانقلاب المصرى الأخير، وصيرورة الأمور الى وزارة مسئولة؛ وبالرغم من أن مصدر القرض بيت روثتشيلد القوى المؤسسة سمعته المـالية على صخرة ثقة نفس الحكومة البريطانية به، فانه لم يكن تصديره إلا بسعر ٧٣ وبفوائد قدرها ٧٪ . فنجم عن ذلك أن مبلغ الثمانية ملايين ونصف الاسمى نقص حتى صار ستة ملايين ومائتين وستة وسبعين ألف جنيه فقط . على أن هذا المبلغ عينه لم يدفع برمته الى الحكومة المصرية، لأنه لـما جمع، وأصبح تسليمه اليها ممكنًا، أبى مصدرو القرض التخلى عنـه حتى تسوّى ، أوّلا ، الديون المسجلة على الأطيان المرهونة ، السابق صدور أحكام بها . فدفع منه فى الاثناء مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه قيمة قطعية شهر نوفمبر و ٥٠٠ ألف جنيه على حساب الجزية السنوية للباب العالى، و ٢١٢ ألف جنيه قيمة العمولة للمصدرين، ولم يسلم، فى النهاية، الى الخزينة المصرية سوى مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه ، دفع منه أيضا المطلوب لسداد الديون ذات الأسبقية .

فلو أمكن لروح اسماعيل صدّيق المفتش مخاطبة خلفائه الطاعنين على "عملياته المـالية" والتجاوزات القطعية التى فيها، أما كان يحق لهـا أن تقهقه فى وجوههم

سخرية ، وتقول لهم باستهزاء : « هل عمليتكم هـذه خير منها ؟ فها قد أثقلتم أجود أطيان مصر بدين قدره ٨½ ملايين من الجنيهات مع أنه لم يدخل الخزينة منه أكثر من ثلثه ؟ فهل هذا مقدار حذقكم ومبلغ تفننكم ؟ » .

على أن صعوبة التخلص من الدين السائر لم تكن الوحيدة القائمة فى وجه الوزارة الجـديدة ؛ فان الصعوبات كانت شتى ؛ ولم يكن يمكن مطلقا التغلب عليها ، بالرغم من تعضيد حكومتى انجلترا وفرنسا للوزارة النوبارية ، إلا اذا عضدها الخديو أيضا تعضيدا قلبيا .

فمع أن البلاد كانت فى أقصى الحاجة الى استجماع كل قواها للتخلص من الدين المنيخ بكلكله على قلبها ، فان نقص الفيضان فى ذلك العام كان قد قضى على معظم تلك القوى ؛ وعدم سير نظام الرى حسب أصول عمليته جعل نتائج هـذا النقص فى منتهى الوخامة ؛ أضف الى ذلك أن المجاعة الناجمة عن قلة مياه النيـل كانت ضاربة أطنابها فى البلاد ، وأن قوى الفلاح كانت قد أرهقت كلها بالطرق التى استعملت معه فى الربيع السابق ، لتحصيل المطلوب لسداد فوائد الدين ؛ ومع ذلك فان استحقاقات القطعيات أخذت تثقل فى كفة ميزان الأيام منذ أوائل قيام تلك الوزارة ، بل قبل استلامها زمام الأمور استلاما رسميا . ففى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ استحق قسط الفوائد وقدره ٤٤٣٠٠٠ جنيه على الدين الممتاز ، وفى أول نوفمبر التالى استحق قسط الفوائد وقدره مليونا جنيه على الدين الموحد ولم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين لدفع هذه المبالغ سوى ٤٤٢ ألف جنيه فى آخر شهر أغسطس .

واتضح من المقارنة التى عملت فى آخر هذا الشهر أن ايرادات الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٨٧٨ نقصت مليونا و ١٤٣ ألفا عن مثيلاتها فى سنة ١٨٧٧ !

وما تمكنت الحكومة من سداد قسط الفوائد المستحقة على الدين الموحد ، بتخصيصها لسداده جانبا من القرض الروتشيلدى ، كما قلنا سابقا ، إلا وحل محله فى الميزان هم دفع المطلوبات المستحقة فى الربيع التالى وكان هما ثقيلا جدا : لأنه بالرغم من أن أكثر المبالغ الايرادية الأميرية تجبى فى شهرى نوفمبر وديسمبر من كل عام ، وأن القسط المستحق فى أول مايو سنة ١٨٧٩ كان مليونى جنيه ، وقسط ١٥ ابريل ٤٤٣ ألف جنيه ، فانه لم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين فى آخر هذه السنة سوى ٣٠٢٠٠٠ جنيه لدفع قسط مايو و١١٧ ألف جنيه لدفع استحقاق ابريل! فالحاضر، اذا، كان غما، والمستقبل، هما .

نزاع بين الوزارة والخديو

ومع ذلك ، فبدلا من أن الوزارة تبذل جهدها لتخفف على نفس الخديو وطأة سحب السلطة والثروة منه ، بدلا من أنها تعمل ما فى وسعها لكى تحوز رضاه ، وتنال تعضيده ، فانها سلكت سلوكا جعل الدوائر المصرية وغيرها فى القاهرة والاسكندرية تصفها بتهكم قائلة : «الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة لخديو ، ومسئولة أمام نفسها فقط[1] ! » .

فنوبار باشا ، رئيسها ، اعتمادا على كفاءته المعروفة ، وارتكانا على أن مبدأ مسئولية الوزارة يقضى بابعاد الخديو كلية عن مداولات مجلس الوزراء ، وبحجة أن حضور (اسماعيل) هذه المداولات يكتم حرية الاراء ويعرقل سير المباحث ، من جهة ؛ وأنه ، من جهة أخرى ، يبقى فى نفوس الأمة الاعتقاد بأن الخديو لا يزال الكل فى الكل — وهو اعتقاد ضار ، فى عرفه — أظهر ، منذ يوم تعيينه ، عزمه على اعتبار (اسماعيل) صفرا على الشمال ، وعلى إقامة قواعد الحكم بدونه ، بل وعلى عكس رغائبه وآرائه ؛

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٦

لاعتقاده أن هذه الرغائب والآراء لا تستوى مع مصالح البلاد . وتمادى فى هذا العزم وفى طعنه أمام زميليه الغربيين على سوء الادارة الماضية الى حدّ أن أخصاءه وأقرب الناس الى معرفة سره أخذوا يعتقدون أنه يعمل فى الحقيقة على قلب مولاه ليحل محـــله .

ولما كانت كفاءة نوبار باشا ساطعة ، لا يستطيع أن يختلف عليها اثنان ، وكان الرجل قد اكتسب صـداقة زميليه المذكورين واحترامهما ، وأوجب اعتقادهما فى تفوّق معارفه المحلية على معارفهما ، فان السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير لم يريا بدّا من الانضمام اليه ، وتوحيد عزميهما مع عزمه .

وإذ رأيا أن نوبار باشا هذا — الذى بالرغم مما كان معروفا عن حدّة طباعه وشدّة لهجة لسانه ، كان فى العهد السابق يحكم نفســه الى درجة عدم الخروج مطلقا ، مع الخديو مولاه ، عن حدّ الاحترام الذى كان (اسماعيل) يوجبه لنفسه من جهة كبار رجال دولته ، وجوبا لا يقل فى دقته واطلاقه عما كان قيصر عموم الروس ، فى ذلك العهد ، يطالب به كبار رجال مملكته — يطلق لأخلاقه كل العنان مذ اعتقد أنه أصبح مستقلا تمام الاستقلال فى منصبه الرئيسى ، وتحت حماية الدول ؛ ويؤكد شخصيته وذاتيته ، بدون أن يبالى بجرح إحساس مولاه ، ولا بأن يثقل على قلبــه ثقلا فوق طاقة الاحتمال ، اذ رأيا ذلك ، أخذ السير ريفرس ويلسن يعامل (اسماعيل) كما كان نائب الملكة فى الهند يعامل أحد مهرجات الدرجة الثالثة ، وشرع المسيو دى بلينيير يصوغ ، هو أيضا ، معاملته للخديو فى قالب معاملة زميليه له [1] .

---

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٦٢ و ٢٦٣

ولم يكن (اسماعيل) بالرجل الذى يحتمل ذلك أو يصبر عليه، لا سيما من نوبار، خادمه الخاضع الخانع بالأمس، ومن ريفرس ويلسن، الذى ظهر، مذ عرفه، بمظهر العدو الراغب فى الأخذ بثأر بائت .

معاكسة الخديو للوزراء

فأقبل على معاكسة الوزارة معاكسة خفية، والعمل على إسقاطها؛ وعرفت رغبته فى ذلك فى الدوائر الرسمية المصرية؛ فلم يسعها إلا العمل بما يوجبه عليها يمين الولاء لشخصه .

وأول معاكسة أقدم عليها، مزاحمة مندوبى صندوق الدين والسير ريفرس ويلسن على أموال البلاد؛ فأرسل عمالا من قبله الى الأقاليم ليجمعوا، بواسطة المديرين ومأموريهم ونظار الأقسام، كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله الى إحدى سراياته .

فلما علم ذلك المندوبين والوزير الانجليزى، كلفوا مفتشيهم فى الأرياف بالتشدد فى المراقبة، وحجز كل مبلغ يجدونه مع أولئك العمال . واتفق حوالى آخر شهر سبتمبر أن أولئك المفتشين ضبطوا مبلغ سبعة آلاف جنيه جمع من الريف المحيط ببنى سويف وأرسل مع بعض خدمة الدائرة الى سراى دولة الوالدة بالقصر العالى؛ ولكن عمال الخديو كانوا قد اتخذوا كل احتياط، فرفعوا دعوى استرداد أمام محكمة مصر المختلطة فكسبوها، وألزموا أولئك المفتشين باعادة المبلغ الى الجهة المرسل اليها[(١)] .

فحدا ذلك بالمندوبين والسير ريفرس ويلسن الى التشدد فى التدابير : فوفقوا الى حجز مبلغين كبيرين : (أحدهما) مقداره ١٨ ألف جنيه حصل من مديرية الجيزة؛ و(الثانى) قدره ٥٠ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة، بواسطة مديرى هذين

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٨

الاقليمين وأرسلا الى عابدين ؛ ولما وبخوا عمـال الخديو على عملهم أجابهم أولئك العمال بكل جسارة، وبدون مبالاة : « نحن لا نعرف فى القطر سيدا غير أفندينا ! ولن نطيع غيره ! »[1] .

ثم لم يمض أسبوعان إلا وعلم للغربيين أن عمـالا آخرين جبوا مبلغا جسيما من مديرية الشرقية ، وانهم آتون به الى مصر . فأرسلوا مفتشين قبضوا عليهم فى محطة خارج القاهرة، ولكن أحد ضباط الحرس الخديوى تداخل فى الأمر وأنقذهم، ثم خفرهم علنا الى سراى عابدين[2] .

وكانت مندوبية التحقيق قد أشارت بزيادة الضرائب على الأطيان العشورية — وهو أمر كان الخديو نفسه راغبا فيه قبل تنازله عن سلطته الشخصية — فلما أرادت الوزارة تنفيذ ذلك ، أبى (اسماعيل) إلا أن يؤخذ، أوّلا ، رأى مجلس شورى النوّاب ، عملا بالمبادئ الدستورية عينها .

ومن البديهى أن هذه المعاكسات لم تكن تروق فى عين السير ريفرس ويلسن، أو "المفتش الانجليزى" كما أخذ يدعوه الرأى المصرى العام، فتذمر منها تذمرا مرّا للقنصل البريطانى وللخارجية البريطانية . وازدادت معاملته (لاسماعيل) خروجا عن حدود اللياقة .

كتاب اللورد سلسبرى

فبعث اللورد سلسبرى — وكان قد أخلف اللورد دربى على وزارة داوننج ستريت — الى السير ڤيڤين بمصر يكلفه بأن يبلغ الخديو : «أن حكومة جلالة الملكة ترى أن على سموّه مسئولية خطيرة جدّا فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد أو خيبته، لا سيما

---

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٨

(٢) أنظر الكتاب عينه ص ٢٣٩

فيما يختص بتحصيل الضرائب . فقد بلغ حكومة جلالة الملكة إشاعات ، اذا كانت على جانب من الصحة ، فانها قد تحمل رجالها على التخوف من أن بعض الدوائر العليا بمصر، بحجة تداخل الحكومات الأجنبية فى الأمور هناك ، تحاول اطراح كل مسئولية وهو ما يذاع فى البلد ، و يعرف ، فلا تحمد عقباه . فحكومة جلالة الملكة تثق ثقة تامة بمقدرة البلاد على القيام بتعهداتها ولا تشك مطلقا فى نتائج النظام الجديد ، على شرط أن لا يعاكس فى سيره ؛ ولكنه اذا عوكس من قبل القابضين على السلطة ، أو اظهر هؤلاء سببه رغبة فى انتقاصه ، فان الصعوبات المحيطة بنو ..ر باشا ومستشاريه ستزيد زيادة هائلة ، ومسئولية خيبتهم ستجر مسببيها الى هاوية العواقب الوخيمة التى قد تنجم عنها » .

فلما بلغت هذه الرسالة الى (اسماعيل) ، تضجر ، وتململ بكيفية ظاهرة ، ولكنه لم يندفع مع تيار غضبه ، وقال ، وهو متجلل بكرامته : «إن هذا البلاغ لمن آلم وأخطر البلاغات التى أرسلت اليه من قبل حكومة جلالة الملكة ؛ وأنه يأسف أسفا شديدا على أنها ارتأت ضرورة استعمال لهجة معه يراها ، هو ، جائرة ، ولا يرى نفسه أن يستحقها ؛ وأن نصائح الحكومة البريطانية أبديت لغاية تلك اللحظة فى قالب العطف الظاهر عليه وعلى أسرته ؛ ولكنه يخال له الآن أنهم متحيزون ضدّه تحيزا بينا ؛ وعلاوة على ذلك ، فان المسئولية التى يرغبون فى إلقائها عليه فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد وجباية الضرائب ليست منطقية ولا عادلة ؛ فانه تخلى عن أملاكه الخاصة وعن سلطته الشخصية ، وقبل برغبته مركز حاكم دستورى ، فأنشئت وزارة مسئولة لتقوم بشؤون الحكم ؛ فاذا كان مايفهمه من مبادئ الحكم الدستورى فى محله ، فان المسئولية ملقاة على عاتق الوزارة لا على كتفى مليك البلاد ؛ وأما فيما يتعلق بجبى الضرائب فلا حول

ولا طول له فى الأمر، ولذا فلا سبيل الى القاء أية مسئولية عليه من هذه الوجهة ، وأما فيما يختص بربط ضرائب جديدة فانه لا يزال يعتقد أن ذلك لايجوز بدون مصادقة مجلس شورى النوّاب ، ويرى وجوب جمعه لهـذا الغرض ، ولاستشارته فى كل الاقتراحات المـالية الأخرى التى أبدتها مندوبية التحقيق ! » .

ومع أن السـير ڤيڤين كان يعلم جيدا أن معظم أعضاء مجلس شورى النوّاب من أصحاب الأطيـان العشورية ، وأنهم لن يوافقوا مطلقا على زيادة ضريبـة لا تمس سواهم ، وأنهم سيتخذونها سلاحا للطعن على الوزارة ، و إيقاظ السخائم ضدّها ، لا سيما بعد أن صدر قرار منها ، بجمع نقود ، لم يتفتق له ذهن المفتش نفسه ، ألا وهو إجبار جميع الذكور البالغين الخامسة عشرة من العمر على العمل فى أشغال السخرة ، إلا من افتدى نفسه بمال ، لم يحر جوابا . وانصرف وهو يتوقع شرا للنظام الجديد .

ولم يكن توقعه فى غير محله : فان الوزارة ، من جهة ، بالرغم من مضى الأيام بكثرة على تشكيلها ، لم توفق الى عمل واحد يصح أن يكون دليلا للمصريين على أنهـا تمثل جانب الرقى والمدنية ، أو أن نياتها ترمى الى رفع الضيم عنهم ، ما أمكن ، وجلب الخير اليهم ، ما استطاعت اليه سبيلا : فان طرق الجور والاستبداد والظلم السابق استعمالها فى تحصيل الضرائب ، استمرت على ما كانت عليه ؛ و بالرغم من مباحث مندوبية التحقيق وتدبيراتها ، كان دفع مرتبات الجيش والمستخدمين لا يزال متأخرا ، وكانت مطالبة دائنى الحكومة من الأهالى مضروبا بهـا عرض الحائط . وزادت الوزارة الجديدة على ذلك أن أوّل عمل عملته ، حينما استلمت مهام الحكم ، كان طرد الموظفين من الأهالى ، مئات ، مئات ، عملا بمـا دعاه القنصل البريطانى "اجتثاث أعشاب الجميزة القديمة ، خميرة الموظفين الوطنيين العديمى الفائدة والكثيرى الارتشاء"

واستبدالهم بغيرهم من الأوروبيين، معظمهم من قليلى الكفاءة، بالرغم من المرتبات الضخمة المجعولة لهم والتى أخذوا، هم، يتقاضونها بأكملها[1] .

ولم تظهر هذه الوزارة فضلا — اذا كان ثمت فضل فى ذلك — إلا فى وضعها ميزانية لسنة ١٨٧٩ توخت فيها الصدق فى الأرقام، وجاهرت بعجز يبلغ قدره مليونين من الجنيهات . ومع ذلك، فان مجاهرتها هذه أثارت انفعالات الغيظ فى صدور أصحاب الديون، لاعتقادهم وتصريحهم أن هـذا المبلغ المعجز فى الميزانية قد حصل بالتأكيد من المموّلين ، فأين إذًا ذهب ؟ هذا ما تساءله مكاتب لاحدى جرائد لندن الكبرى كان مقيما بالاسكندرية وأجاب : «أين ذهب ؟ هـذا أحد أسرار خزينة الخديو الخصوصية؛ وما دامت مندوبية التحقيق والوزارة الجديدة لا تبلغان الى معرفة تلك الأسرار والدخول فى صميم تلك الخزينة، فتأكدوا أنه لم يغير بمصر إلا ماهو تافه[2] ! » .

و(اسماعيل)، من جهة ثانية — وكان تغيظه من مسلك الوزارة الوخ معه قد بلغ أشدّه، وكيده بات لا يطاق من تتابع المظاهرات العدائية ضدّه بشكل يزداد قبحا، يوما عن يوم، من قبل الجاليات الأجنبية فى بلاده (وهى الجاليات التى كانت تتلمس منه ابتساما فى سنى حكمه الأولى وتحرق أمامه بخور المديح والثناء بل والعبودية، أيام كانت تتوقع إثراءً من الفتات المتساقط عن مائدته الملكية) — (اسماعيل) العالم أنه بالرغم من تنازله عن سلطته الشخصية لا يزال مهيبا ومطاعا من رعاياه ، كما كان ؛ وانهم لا يزالون يعتبرونه "ولى النعم" وصاحب التصرف المطلق فى أموالهم وأعمارهم ؛ العالم ، أيضا ، أن كلمة واحدة منه تكفى لتوقد حريق أحقاد وضغائن ضدّ أولئك

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماككون ص ٢٣٦

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٢٤٣

الأجانب، وضدّ الوزيرين الأوروبيين، اللذين يعاملانه كأنه كمية مهملة ، وضدّ نوبار، الذى لم يكن مسيحيا ومرتبطا مع مسيحيين فحسب بل كان أرمنيا، أى من أمة ضرب العثمانيون ضدّها المثل السائر على أفواههم، وهو : "أرمنى وزر، دولت وشر" ؛ (اسماعيل) الذى كان قد صمم تصميما صادقا على عدم الخروج من الدائرة الدستورية التى خطها لنفسه ، لم يعـد يستطيع البقاء على ذلك التصميم بعـد كل الغلطات التى ارتكبتها الوزارة، وبعد ما توالت عليه وخزات الأبر، بدون انقطاع، من الوزارة، والجاليات الغربية فى بلاده، وصحافتهن فى القطر وفى أوروبا بالرغم من مركزه بالنسبة لهن، ومركزهن بالنسبة له ، ومن قناصل الدول، وحكوماتهن، بالرغم من تصريحاته المتتابعة، الخالصة، المنبئة بنيته الصادقة على تعضيد النظام الجديد والعمل بأحكامه فى مصلحة الدائنين والقطر معا .

على أنه، رغم إقدامه على معاكسة الوزارة، المعاكسة التى ذكرناها، لم يظهر حتى ذلك الحين رغبته فى العود الى استلام زمام الأمور بنفسه، وأخذ يتسلى عن مباشرة الحكم وابتعاده عن جلسات مجلس الوزراء كل الابتعاد ، بملاحظة مبانيه وعماراته فى جهتى عابدين والجزيرة، وكانت جارية على قدم وساق، مستنفدة جانبا عظيما من النقود، كأن صاحبها انما يريد أن يتحدى الرأى العام الأوروبى فى بلاده، ويظهر له مقدار احتقاره لمطاعنه، وقلة مبالاته بانتقاداته على مصروفاته .

آخر عيد جلوس

ولما وافى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٧٩ ، وهو تذكار عيد جلوسه السنوى ، اتخذ من المعدّات والاستعدادات للاحتفال به مالم يكن يخطر له على بال مثيله فى السنوات السابقة، وألبسه من الأبهة والبهجة لباسا جعله فريد أعياد الجلوس كلها؛ كأنه أحس أنه آخر عيـد جلوس له فى الديار المصرية، أوكأنه أراد أن تنسيه فخامته وأفراحه

الهموم المشتدّة على نفسه ، والتى أخذت تنقش أناملها على جبهته العريضة وتحنى ظهره القدير .

فبينما العاصمتان ، مصر والاسكندرية ، ومعظم مدن الداخلية ظهرت متجلية بمعالم زينـــة ازدرت بكل ما شوهد من نوعها فى المـــاضى ، فان الوليمة السنوية والمرقص التالى لهـــا ، المعتاد إقامتهما بسراى عابدين ، فاقا ، فى عرف نفس متعوديهما ، كل الولائم والمراقص التى رأتها قاعات تلك السراى المترفة ، بذخا ونعيما ؛ وذلك بالرغم من أن حريقا حديثا كان قد دمر منذ بضعة أسابيع جناح الحرملك بعابدين ، غير مبق إلا على القاعات الفسيحة المعدة لتلك الاحتفالات .

وفاق عدد المدعوين الى أفراح تلك الليلة كل عدد معتاد ؛ كأنما (اسماعيل) أراد أن يشهد على بهجة توارى شمسه ما استطاع جمعه حول مغيبها من الذوات ، لكى يبقى ذكرها فى نفوسهم الى الأبد ، بعد رفعه من بينهم[1] .

ومن يدرى ماذا خامره من الأفكار ، اذ كان نظره يتجوّل بين أولئك المدعوين المبتهجين حوله ، ثم يقع على الآنيـــة الفرنساوية الفاخرة الغالية الثمن جدّا ، الخارجة من معامل (سيفر) ، والآنية الذهبية الساطعة ، المتلألئة بالمـــاس والحجارة الكريمة ، الموضوعة أمام أولئك المدعوين ، لتقر بها أعينهم ، أو اذ كان يمرّ على القاعات المتداخلة بعضها ببعض ، المزدهية بفرشها الفاخر ، وأنوارها السنية ، والداوية بضجة العيد ، وسرور المتكئين أو الراقصين ؛ من يدرى اذ أرى ، حينذاك ، على وجهى القنصـــل البريطانى و "المفتش الانجليزى" خيال المقارنة التى لا بد أقامها ذانك الرجلان بين وليمته تلك ، ووليمة بلطشسر ، الملك البابلى الذى سبق لنا الكلام عنه؟

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد إسماعيل" لمـــاك كون ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

وذوات البلاد ، من جهة ثالثة — وكانوا بحكم مؤثرات التربية والمصلحة مجبولين على الولاء والاخلاص لخديوهم ، وعلى اعتباره "ولىّ نعمتهم ورب ارادتهم" كما أنهم كانوا مجبولين على النظر الى الدخلاء من الفرنج وغيرهم ، شــذرا ، واحتقارا ، حتى تعدّل العشرة مجارى التأثير الأول — ما رأوا خديوهم متضجرا ومتململا ، وأن تضجره وتململه مسببان له من أولئك الفرنج ، ومن نوبار باشا المدين لسموّه وآله بكل ثروته ، ومركزه السامى ، حتى التفوا حوله بعامل الولاء والغيظ ، بارادات متحدة وقلوب متحمسة . ولمـا علموا بعد ذلك أن الوزارة تريد زيادة الضرائب على أطيانهم العشورية إرضاء لأصحاب الديون الأجانب ، وأن سموّ الخديو هو الذى يعارضها فى ارادتها ، وأنها ألغت الاعفاء من السخرة الذى كان المشتغلون فى أطيانهم العشورية متمتعين به ، اذا افتدوا أنفسهم ، أى اذا دفعوا — هم ، أصحاب تلك الأطيان — المـال المطلوب لاعفائهم ، بلغ غيظهم من الفرنج والوزارة أقصاه ، وولاؤهم وإخلاصهم للخديو أعلى درجاتهما .

والأهالى ، من جهة رابعة ، كانوا هم أيضا ، بمؤثرات ســتين قرنا ، مجبولين على الشعور بأن مليك البلاد صاحب التصرف المطلق فى أموالهم وأعمارهم ؛ وأنه ، ما عدا عرضهم ودينهم ، محق فى أخذ أى شئ يرومه منهم ؛ كما أنهم كانوا بعاملى تأثير الأجيال العديدة المـاضية ، والجهل المطبق ، مجبولين على كره « النصارى الملاعين » — و « النصارى » فى عرفهم الفرنج ، اللابسون برانيط ، حتى لو كانوا يهودا — ومستعدّين لأن يكونوا وقودا لأية نيران عاطفية يروق لذى مصلحة إيقادها فى صدورهم ؛ الأهالى الناظرون الى الذوات المتسلطين عليهم نظر التعظيم والتبجيل ، والمستعدون لارضائهـــم بكل ما فى وسْعهم ، حتى بنسيان مظالمهـــم السابقة ، اتقاء لمظالمهم

المستقبلة ، كانوا طوع أمر أفندينا والباشوات والبيكوات ، بل ومشايخ البلاد ذاتهم ، ومستعدّين لقول وعمل أى شئ يريدونه .

والمستخدمون ، من جهة خامسة ، (سواء ، فى ذلك ، الباقون فى الخدمة والمرفوتون لا بدالهم بموظفين غربيين) ، العارفون حق المعرفة أن مرتباتهم المتأخرة والمستحقة أوّلا فأوّلا لا تدفع لهم ، لا لأن قلة ايرادات البلاد تحول دون دفعها ؛ ولكن لأنه ، بالرغم من سحق مواطنيهم تحت ثقل الضرائب والمكوس ، تكاد خزائن الحكومة كلها لا تكفى لإشباع مطامع الدائنين الأجانب ؛ المستخدمون الراءون أن الحكومة الجديدة لا تكيل لموظفيها ومستخدميها الأجانب ولا تزن لهم بالكيل الذى تكيل به والوزن الذى تزن به لهم ، وأنها تدفع لهؤلاء كل مرتباتهم ، بالرغم من جسامتها وأن معظم المنصرفة لهم هذه المرتبات يكادون لا يعملون بها شيئا ؛ المستخدمون الراءون نساءهم وأولادهم يتضوّرون جوعا ، ولا يدرون كيف يكون المصير ، كانوا كذلك مادة سهلة الالتهاب ، سريعته بين يدى من كان ذا مصلحة فى إلقاء شرارة عليها !

ففى الأسبوع الأوّل من شهر يناير سنة ١٨٧٩ أتى الى مصر وفود من وجوه الأقاليم يحملون تظلمات الأهالى من الشدّة والصرامة المستعملتين من عمال الحكومة فى تحصيل الضرائب ؛ وينذرون بمصير الأمور الى مالا تحمد عقباه ، اذا استمرت الحال سائرة على ماهى عليه .

فقلق السير ڤيڤين ، وأرسل ينبئ بالجارى وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ يناير ، بما نصه : «ان البلاد أخذت تغلى بعض الغليان كما يدل على ذلك مجىء عدّة وفود كبيرة من مشايخ الأقاليم للاحتجاج على استعمال الضغط الجارى الآن فى تحصيل الضرائب ؛ ويقولون لى إنه من المحتمل أن تقوم معارضة فى مجلس شورى النوّاب

ضدّ الاقتراح المزمع تقــديمه من الحكومة بخصوص زيادة الضرائب على الأطيان العشورية — وهى زيادة واقعة، على الأخص، على طبقات الأهالى ذات اليسار — ولو كان هــذا الغليان طبيعيا لمــا كان مظهرا غير مرضى ؛ ولكنى أرانى على بينة فى اعتقادى أنه مفتعل، بواسطة عمال عكروا المياه فى الخفاء، وربما استخدموا لهذا الغرض من الخديو نفسه؛ وقد سمعت من مصدر موثوق به أن قادة الرأى فى مجلس شورى النوّاب استدعوا سرا، وعرفوا بأن الخديو لن يكون متكدرا اذا رآهم يقاومون إجراءات ادارة أجبر على قبولها، بالرغم من أن جميعها فى أيدى الأوروبيين؛ وهكذا فان الوزارة الجديدة، علاوة على الصعوبات المــالية الخطيرة المحيطة بهــا، وعلى أن مهمتها فى انشاء النظام والترتيب من الفوضى والعدم مهمة تكفى وحدها لاستنفاد القوى البشرية، مضطرة الى التنازع مع أعداء مكشوفى اللثام، ليس فقط، بل مع ختــل بداخلى فى منتهى الخطورة سائر الى غايته التى يرمى اليهــا، بالرغم من توالى الانذارات المخيفة عليــه ! فلا سبيل للحكومة الى الفلاح فى هــذه الظروف إلا اذا كانت متكاتفة متضامنة، يشــدّ بعضها أزر بعضها الآخر، وتنزل الى الميدان، وجبهتها متحدة، واذا سلكت سلوكا فى غاية الشجاعة والعزم، متجنبة كل التحايلات والتلوّنات، وعضدتها الحكومتان الانجليزية والفرنساوية تعضيدا محسوسا» .

ولكن هل كانت الوزارة متضامنة، متكاتفة، فى وسط الشدائد المحيطة بهــا ؟ كلا . فان التحاسد والتزاحم على النفوذ الناشئين من المنافسة الدولية، واللذين مافتئا عاملين على إيجاد شقاق مستمرّ بين القنصل العام الفرنساوى والقنصل العام الانجليزى، تسربا الى الوزارة النوبارية، وقاما بين السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلنيير . ومع أن مظهر نوبار وشهرة حبه لانجلترا كان من شأنهما أن يجعلاه فى صف الوزير

الانجليزى ، إلا أن أخلاق ويلسن وأطباعه جعلته ينحاز دائما الى الوزير الفرنساوى ويعضده . والحق يقال إن السبب فى ذلك أيضا هو أن المسيو دى بلينيير ، بالرغم من أن الغرض من تعيينه فى الوزارة كان الدفاع عن مصالح الدائنين الفرنساويين ، كان يميل جدّا الى مراعاة الفلاح المصرى وتخفيف وطأة الشدّة عنه — وهو مالا خلاف فى أن نوبار باشا كان يريده أيضا من صميم فؤاده — بينا السير ويلسن كان ، فى شدّة كرهه للخديو ، يرى وجوب استعمال الشدّة المتناهية مع الفلاحين ، كأنه يريد أن ينتقم فى أشخاصهم من (اسماعيل) ، أو كأن ولاءهم للخديو وإخلاصهم له ، على كونه ، فى اعتقاد السير ويلسن ، السبب الوحيد فى ذلهم وبؤسهم وفى الأثقال الباهظة الملقاة على عواهنهم ، قذى فى عينيه لا يطيق احتماله ، ويرى وجوب عقاب أولئك المساكين عليه ؛ فلم يكن يبخل عليهم بالكرباج والسوط ، كلما أحب أن يجبى منهم مالا . وكان ضنينا على تنسيتهم أيام "صدّيق باشا ، المفتش" سلفه فى دست وزارته .

فمع وجود هذا النزاع بين أعضاء الوزارة ، وانجابه ، حتما ، خلفا فى الآراء والمداولات ، على شدّة شعورهم جميعا بأن سلامتهم وسلامة النظام الجديد المتمثل فى أشخاصهم — إزاء ميول المليك والذوات والأهالى والمستخدمين — انما هى فى تكاتفهم وتعاضدهم ، هل كان من المنتظر أن يتسلحوا بفطنة تصونهم عن الوقوع فى الخطأ ، وتمنعهم عن ارتكاب الشطط فى غير دائرتى الخطأ والشطط المعتادين ؟

هذا ما كان يشك فيه خصومهم ، وما كانوا واقفين لهم بالمرصاد من أجله .

وفى الواقع فان الوزارة النوبارية ، رغم كل المنذرات الثائرة حولها ، ورغم كل العظات المقدّمة لها من الظروف ، شدّت على عينيها عصابات الغشاوة ، وتعامت

الى حدّ ارتكاب الغلطة الوحيدة التى كان يجب عليها أن تتحاشاها ، قبل غيرها ، بل دون غيرها .

وذلك انه لما اتضح لها أن دفع قطعية ربيع سنة ١٨٧٩ ، والانفاق على شؤون الادارة ، يتعذران معا ، مهما بولغ فى استعمال الشدّة مع الفلاحين لتحصيل إيرادات العام ، مقدّما ، قرّ رأيها فى أوائل فبراير على الاقتصاد فى مصاريف الجيش المصرى . فحوّل السير ويلسن ألفين وخمسمائة ضابط على الاستيداع دون أن يصرف لهم شيئا من رواتبهم المتأخرة ، وصيرهم هكذا مع عائلاتهم الى أقصى حدود الفقر المدقع .

ولا أدل على ما وصلت اليه حالة أولئك الضباط مما وقع لاثنين منهما ، نرويه نقلا عن كتاب الليفتننت كرنل داى الأمريكانى ، المعنون "مصر الاسلامية والحبشة المسيحية" قال :

«تأخر أحد الضباط المصريين عن دفع أجرة بيته لصاحبه . فلما ضاق رب البيت به ذرعا ، اشتكاه لوزارة الحربية . فأنزلته الوزارة درجة ، بعد تأنيبها إياه تأنيبا مؤلما على عدم دفع الأجرة ، غير ناظرة الى أن تأخر الضابط عن دفعها انما هو نتيجة تأخر الحكومة عن صرف مرتبه له الأشهر الطوال .

فلما انتشر بين الضباط خبر ما أصاب زميلهم ، احتاروا فى أمرهم ، ولم يدروا ما التدبر .

وما لبث أن أقبل صاحب البيت الذى كان أحدهم ساكنا فيه يطالبه بالأجرة المتأخرة عليه . فخاف الضابط أن يصيبه ما أصاب زميله . فأعمل فكره لحظة ، ثم خرج من الباب واستدعى أوّل حمار قابله . فأتاه بحماره . فركب الضابط الحمار ،

وقال للحمّار : « امكث هنا حتى أعود اليك » . وأنقده أجرته مقدّما . ثم امتطى الحمـار وذهب به الى السوق . فباعه هناك وعاد بثمنه . فأعطى صاحب بيته مبلغ الأجرة المطلوب له ، وسلم باقى الثمن للحمّار، وصرفه دون أن يبالى بندبه وعويله » (١) .

وكان يوجد فى ذلك الوقت بالعاصمة أمثال هـذين الضابطين خمسمائة ، فقط ، ولكن شريف باشا ، وزير الحربية، تنفيذا لقرار آخر أصدرته الوزارة بصرف جزء من المرتبات المتأخرة للضباط ، استدعى الى العاصمة الألفين الباقين ، لكى يأخذوا ما تقرر صرفه لهم ، ويودعوا سلاحهم تحت تصرف الحكومة . فجمع هكذا بمصر جمهورا متقليا على جمر مؤلفا من ٢٥٠٠ ضابط، بين أن حاميـة مصر كلها لم تكن تزيد على ألفين وستمائة جنـدى ، معظمهم من الشاعرين مع الضباط المحالين على الاستيداع . ويقال ان شاهين باشا أبلغ الخديو تذمرهم المر، وأن الخديو أجابه : « ولم هم ساكتون؟» فنجم عن ذلك جميعه ما كان يجب أن ينجم عنه حتما .

ثورة الضباط

فانه فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، بينما كان السير ريفرس ويلسن، بعـد انصرافه من لدن الحضرة الخديوية عقب تشرفه بمقابلتها، ذاهبا فى عربته الى سراى المـالية، لم يكد يجاوز عابدين قليلا إلا ورأى، على بعد بضعة أمتار أمامه ، جمهرة عاجة . فأمر حوذيه أن يسرع السوق لكى يقف على معنى الصياح البالغ أذنيـه ؛ فساق الحوذى، وسرعان ما رأى السير ويلسن رئيسه نوبار باشا فى عربتـه، محاطا بجمهور من الضباط المحالين على الاستيداع ، تتـداوله أيدى جماعة منهم ، كانوا قد وثبوا به فى مركبته ، بينما كان غيرهم قد قبض على رءوس الجياد وأوقفها . فنظر إليـه ، وإذا به قد قطع رباط رقبته ، وطرح طربوشه أرضا ، وديس فى الوحل،

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى ص ٦٧ و٦٨

وتوالت على وجهه الصفعات كأنما الجائدون عليه بها يقولون : «خذ، هذه تنفعك، وهذه تضرك ! » .

ولما وقعت عين نوبار على ويلسن صرخ اليه أن « سر الى المالية بسرعة ، فالقوم إنما يطالبون بمرتباتهم المتأخرة ! » .

ولكن الضباط كانوا قد لمحوا السير ريفرس ويلسن — وكرههم له كان يفوق كرههم لنوبار، عدّة أضعاف — فهب بعضهم وأوقف جياد عربته ، أيضا ، ووثب ستة منهم داخل المركبة ، وقبضوا على لحيته ، ونتفوها ، وأشبعوه ضربا ولكما ، أكثر بكثير مما نال نوبار على أيدى زملائهم .

وما زالوا بالوزيرين ، بهدلة وإهانة ، حتى أوصلوهما الى باب المالية . فسحبوهما ، هناك ، من عربتيهما ، وأدخلوهما تحت صيب من الصفع والرفس الى الوزارة ، وساقوهما الى غرفة السير ويلسن ، حيث أفهموهما أنهم ، اذا لم تصرف لهم مرتباتهم ، كالوا لهما مما ذاقا أضعافه ؛ فان المتأخر للجميع كان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، بينا المتأخر لبعضهم كان يزيد على العشرين شهرا .

فتذكر نوبار ما كان من سحر محادثته لابراهيم الهام أثناء عودته معه من الأستانة الى الاسكندرية .

وأقبل يواعد ويراوغ أولئك الضباط الساثرين ، حتى بلغ أذنه وقع حوافر جياد عربة وارتفاع أصوات تحيات ، وتهاليل فى الخارج . فأدرك أن الغوث قد أتى . وفى الواقع لم تمض دقيقة إلا وشوهد الخديو يترجل على باب المالية ، ويسرع الى نجدة وزيريه التعسين . ولندع الكلام هنا للسير ڤيڤين ، قال :

« حالما أبلغت ما كان جاريا فى المالية ، أسرعت الى عابدين ، وأنبأت به الخديو ؛ فنزل سموه وأركبنى فى عربته ، وذهبنا معا الى وزارة المالية ؛ فوجدنا جمعا غفيرا يحيط بها ، ولكنهم فتحوا فى الحال ازدحامهم أمام عربة الخديو ، وحيوه وهللوا له . فدخلنا ، ووجدنا فى احدى غرف الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن ، ورياض باشا فى وسط المتمردين من الضباط ؛ على أنا لم نجد أحدا منهم مجروحا وإن كانت علامات الإهانة بادية على الاثنين الأولين . فلما تأكد الخديو من سلامتهما ، التفت الى المتمردين ، وبعد أن وعدهم بإجابة طلباتهم العادلة ، أمرهم بمغادرة السراى ، قائلا : « اذا كنتم ضباطى ، فيمينكم تلزمكم بطاعتى ؛ فان رفضتم ، كنستكم كنسا » . فأطاعوه على غير رغبة ؛ وتذمر بعضهم وتمتم طالبا تركهم وشأنهم فى تسوية حساباتهم كما يشاءون ؛ وسمع غيرهم يصيح "ليمت الكلاب النصارى" . فأنزلهم الخديو السلالم وأخرجهم الى الرحبة حيث اجتمعوا بزملائهم المحاصرين الأبواب . فأطل الخديو من نافذة ، وأمرهم بالتفرق كلهم والذهاب الى بيوتهم ، فرفضوا .

الخديو يخمدها

فاستدعى الجيش . فأطلق بعض الضباط مسدساتهم فى الهواء ؛ ولكن بعض العساكر جرح بالرغم من ذلك . فأعمل الجند رءوس حرابهم وأصابوا بعض المتمردين بجراح ، وجرح أيضا تشريفاتى الخديو بضربة سيف ، وهو بجانب مولاه ، وتعرض الخديو عينه الى خطر كبير . على أن الأمر كله لم يدم أكثر من نصف ساعة ؛ وبعد أن تولى الخديو إرسال الوزراء مخفورين بحرس كاف الى منازلهم عاد الى سراى عابدين ! » .

غير أن هذه الحادثة جعلته يصمم تصميما أكيدا على استعادة زمام الحكم الى نفسه، خشية حدوث ما لاتحمد عقباه . فبعث فى عصر ذلك اليوم عينه واستدعى قناصل الدول وأنبأهم أنه اذا لم يعدل مركزه وتعاد اليـه السلطة التى هى من حقوقه ، فانه لن يكون مسئولا عن الأمن العام فى البلاد .

ففى اليوم التالى، انعقد فى منزل القنصل البريطانى مجلس حضره هو والمسيو جود والقنصل الفرنساوى العام ونوبار باشا والســير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينير والميجر بارنج، مندوب صندوق الدين الانجليزى، وتداول فيما فاه الخديو به البارحة. فقر رأيهم على أن يسألوه كيف يريد أن يعدل مركزه؛ ثم ساروا الى عابدين؛ وصعد القنصلان الى مقابلة (اسماعيــل)، بينما الباقون أقاموا فى انتظار الرد فى إحدى حجر الدور الأرضى .

ولم يبطئ الرد كثيرا. فان القنصلين عادا اليهم به بعد قليل واذا مفاده: «أن الخديو لن يكون مسئولا عن السكينة العامة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعى من حكم البلاد وصرح له إما بترؤس مجلس الوزراء، أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ويرتاح اليه . وأنه يشترط اشتراطا لايقبــل مع رفضه اتفاقا ، أن نوبار باشا الذى ثبت لديه أنه عامل على اجتثاث سلطته ونسفها، ينسحب حالا من الوزارة!» .

استقالة نوبار

فسأل القنصلان نوبار باشا: «هل فى استطاعتك، اذا أحينا على بقائك فى منصبك، أن تضمن الأمن العام؟» فأجاب : «كلا . ولست أرى طريقا مفتوحا أمامى، والظروف كما هى ، سوى أن أرجوكما أن تبلغا سموّه استقالتى ، وترجواه أن يصرح لى أن أعيش كفرد، لاصبغة رسمية لى، فى القطر، آمنا ومطمئنا على نفسى!» .

فبلغ القنصلان الاستقالة والرجاء الى الخديو . فأجاب أنه يقبـل الأولى ويجود بإجابة الثـاني، على شرط أن لايتداخل نوبار باشا في السياسة ، ولايمين أو يخاتل أو يدس .

فلما اتفق على ذلك، ذهب الأمير حسن باشا، بصفته قائد عام الجيش المصري، الى السـير ريفرس ويلسن، واعتذر اليه عما لحقه من إهانة على أيدي الضباط . ثم اقترض مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روثشيلد، ودفعت متأخرات الجندية منه، دون أن يعاقب أحد من الثائرين . فعرفت الجندية بذلك قوتها . فلم تعد تنساها . وربمـا تفرخت الثورة العرابية كلها من بيضة تلك الفتنة .

الفصل الخامس(١)

بين الكابيتول والصخرة الترپيئية

نحن بنات طارق * نمشى على النمارق

غير أن فوز (اسماعيل) لم يكن كاملا ، ولو أنه تخلص من وزير كريه لديه رغم تعضيد الحكومتين البريطانية والفرنساوية له . وذلك لأن اللورد سلسبرى كتب الى القنصل البريطانى ، وكلفه بأن يخطر الخديو أن الحكومتين عازمتان على العمل معا فى كل ماله علاقة بالشؤون المصرية ، وأنهما لا تقبلان إدخال أى تعـديل على مبدإ الاتفاقات السياسية والمـالية التى وقعها سموّه منذ عهد قريب . فان استعفاء نوبار باشا ليس له فى أعينهما سـوى أهمية شخصيته ولكنه لا يعنى تغييرا فى النظام المقرر .

فأجاب الخديو أنه يتعهد بالمحافظة على المواثيق الصادرة منـه فى شهر أغسطس المـاضى ، وأنه يرغب ، من صميم فؤاده ، المحافظة أيضا على اتفاقاته المـالية ؛ ولكنه لا يمكنه أن يكيف ، منذ الآن ، قرارات مجلس الوزراء فى هذا الموضوع .

ثم دارت المفاوضات على تشكيل الوزارة الجديدة . فألح السـير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير بوجوب اعادة نوبار باشا اليها ، وكتبا الى حكومتيهما يحرضانهما على تعضيد مطلبهما .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون .

فانحازت الحكومة البريطانيــة الى رأى السير ريفرس ويلسن ، وكتب اللورد سلسبرى الى السير ڤيڤين بأن مركز السير ريفرس ويلسن قد يصبح فى منتهى الحرج ، بل قد يتعذر ابقاؤه اذا لم يعد نوبار الى الوزارة .

فلم يوافق السير ڤيڤين على ذلك ، وأبدى مخاوفه من أن يؤول التشبث بنوبار ، مع وجود (اسماعيل) على العرش المصرى ، الى شدائد وارتباكات لا يسع الحكومة البريطانية إلا تجنبها .

أما الحكومة الفرنساوية فلم تنحز الى رأى المسيو دى بلينير وذهبت الى أنه لم يعد من الموافق التمسك بنوبار مذ أظهر الخديو عدم رضاه عنه . فوافقتها على ذلك الحكومة الانجليزية ، ولكنها رأت فى الوقت عينه أن تلفت نظر (اسماعيل) الى أنها تعتبره مسئولا عن الصعوبات الحديثــة التى نجمت بمصر ، وأنه فى حال قيام غيرها من نوعها ، فان العواقب قد تكون وخيمة عليه !

ولمــا فرغ من أمر نوبار ، أبدى الخــديو بعض اقتراحات . فقابلها الوزيران الأوروبيان بعكسها ؛ وما زالت المفاوضات جارية بين عابدين والقنصلين ووزارتى خارجية الدولتين الغربيتين — وإدارة البلاد متعطلة فى الأثناء — حتى قر رأى اللورد سلسبرى والمسيو وادنجتن أخيرا على أن الخديو لا يحضر ، فى أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء ؛ وأن الأمير محمد توفيق ، ولىّ العهد ، المقــترح تعيينه من أبيه ذاته ، يعين رئيسا لمجلس الوزراء ؛ وأن الوزيرين الأجنبيين يكون لهما حق منع كل إجراء يريانه .

ولمــا عرضت هــذه الأمور على (اسماعيل) أبدى ارتياحه اليها . وشكر للدولتين موافقتهما على رغبته فى منع نوبار باشا عن دخول الوزارة وقال : «إنه سيبذل جهده

لمساعدة وزرائه ، اذا وجد منهم الرغبة عينها فى ضم مجهوداتهم الى مجهوداته ؛ وأنه يشعر تمام الشعور بالمسئولية الملقاة عليه فيما يختص بنجاح الأعمال على المحور الجديد الموضوع لها » .

وزارة الأمير محمد توفيق

وفى ١٠ مارس صـدر الأمر القـاضى بتعيين الأمير محمد توفيق رئيسا للوزارة الجديدة . فلما أقدم على تشكيلها ، أبدى الخديو رغبته فى أن يعهد الى رياض باشا بوزارتى الخارجية والحقانية ، بدل وزارة الداخلية ، التى كانت معهودة اليه فى الوزارة السابقة . فعارض فى ذلك الوزيران ، بحجة أن رياض باشا الرجل الوحيد الذى يمكنه أن يمنع كل تداخل غير دستورى فى إدارة الأقاليم الداخلية .

ولكن القنصلين عضدا رأى الخديو بحجة أن إجباره على تعيين وزرائه على غير رغبته لا يتفق مع المسئولية الشخصية التى طولب بها . فخالفتهما حكومتاهما ، وانضمتا الى معارضة الوزيرين الغربيين . فأبى (اسماعيل) فى الأول إلا عدم إبقاء رياض باشا على رأس وزارة الداخليـة ، ولكنه رضى فى النهاية . فعهدت الى الرجل وزارتا الداخلية والحقانية ، وتمكنت الوزارة من التشكل فى ٢٢ مارس ، أى بعد استعفاء نوبار بنيف وشهر .

على أنه ، قبل استلامها مهام أعمالها ، وقع خلاف شديد بين السير ڤيڤين ، القنصل البريطانى ، والسير ريفرس ويلسن ، وزير المـالية المصرية . منشأه أن القنصل كان يميل الى إشراك (اسماعيل) فى الحكم ، بالرغم من عدم حضوره جلسات مجلس الوزراء ، لاعتقاده تعذر الحكم بدون مساعدته ، ووجوب إرشاده الى الطريق القويم ، بالتى هي أحسن ، بدلا من استعمال العنف لتسييره فيه . وأن السير ريفرس ويلسن كان

يرى السلامة كلها فى إبعاده عن كل تداخل فى شؤون الادارة، ووضعه تحت مراقبة شديدة تصيره صفرا على الشمال .

فانقسم عالم الرسميات قسمين : أحدهما تحزب لمبدأ السير ڤيڤين، والآخر لمبدا السير ويلسن . وأخذت التقارير ترسل، متناقضة، الى الحكومة الانجليزية. فوقعت فى تخبط لا تحير أمرا .

ولما كان السير ريڤرس ويلسن من كبار رجالها، وكان وجوده بمصر على رأس وزارة المالية المصرية مجرّد انتداب باجازة؛ وأن وقوع الخلاف بهذا الشكل بينه وبين القنصل البريطانى لا ينتج سوى تمكين الراغب فى الصيد فى الماء العكر من نيل مرامه، استدعت الحكومة البريطانية السير ڤيڤين الى لندرا فى ١٥ مارس، وأرسلت عوضا عنه السير فرنك لاسل، وزوّدته بتعليمات مفادها «وجوب مساعدته السير ريڤرس ويلسن فى معاملته للخديو مساعدة قلبية فعالة» .

ونحن ندرى كيف كانت معاملة السير ريڤرس (لاسماعيل) . فلا غرابة اذا اتسع الخرق بينه وبين العنصر الغربى، واذا وجد نفسه غير قادر على التشرب بمبادئ النظام الجديد. فمبدأ تصييره الى لا شئ فى سياسة البلاد استمرّ معمولا به، بالرغم من تخلصه من نوبار باشا؛ والشروط التى أجبر على قبولها كانت من الثقل والمذلة بحيث لم يكن يستطيع احتمالها، بالرغم من حسن نياته وقوة عزمه .

وعليه فانه لم يمض أسبوع على تشكل الوزارة إلا وشرع النزاع بين الخديو ووزير ماليته يبدو للعيان . فالفوائد السارية على قرض سنة ١٨٦٤ كانت تستحق فى أول ابريل سنة ١٨٧٩، وقدرها ٢٤٠ ألف جنيه . ولم يكن فى ٢٨ مارس بين يدى مندوبى صندوق الدين سوى ١٨٠ ألف جنيه .

ولمـا كانت فوائد ذلك القرض مضمنة ، من جهة ، عملا بالمشروع الجوشنى ، بضريبة "المقابلة" ، وكانت مندوبيـة التحقيق ، من جهة أخرى ، عاملة فى ذلك الحين على تجهيز مشروع تصفية نهائية للحال المـالية ، ارتأت فيه إلغاء قانون "المقابلة" ، قرر رأى مجلس الوزراء ، بالاتفاق مع أعضاء المندوبية ، على تأجيل دفع استحقاق أوّل ابريل هــذا ، الى أوّل مايو التالى . وجهز السير ريفرس ويلسن نص المرسوم السامى الواجب لذلك القرض ، وعرضه على الخديو ليوقعه .

فأبى (اسماعيل) توقيعه قائلا : « إن هذا المرسوم انما هو ، فى الحقيقة ، إشهار إفلاس ، مع أنه لا يرى البلاد مفلسة ، ويعتقد إمكان القيام بجميع تعهدات الحكومة المـالية ، ولا يستطيع توقيع مرسوم كهذا فى مواجهة التعهدات السياسية والمـالية التى أجبرته عليها حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا » .

فأدى رفضه الى إدخال بعض تعديلات لفظية على نص المرسوم ، أمكن معها حمل الخديو على توقيعه .

حركة الأعيان

غير أن رأى مندوبية التحقيق فى وجوب إلغاء قانون "المقابلة" كان فى الأثناء قد انتشر فى الأوساط والمنتديات المصرية . ولمـا كان إلغـاء ذلك القانون فى غير مصلحة الطبقات الغنية وفئة الذوات ، لأنهم الوحيدون الذين اسـتفادوا ، وكانوا لايزالون يستفيدون منـه ، أخذت اجتماعاتهم تتوالى ومداولاتهـم تطول وتمتد ، ومرماها مقاومة فكرة الالغاء بكل مافى الحول والطول .

ففى أوّل ابريل كتب السير فرنك لاسل الى اللورد سالسبرى ما يأتى : « يوجد الآن هنا حركة أفكار عنيفة واسعة . والظاهر أن الشيخ البكرى ، نقيب الأشراف ،

وشيخ مشايخ الطرق ، يدعو فى بيته الوجهاء والعلماء الى اجتماعات متوالية ، غرضها إثارة كره دينى ضدّ الوزيرين الأوروبيين ، وأن الخطباء فى المساجد جاهروا باعتبارهم رياض باشا صديقا للمسيحيين وعاملا على الاضرار بالمسلمين ، وهو ماقد يدعو الى استقالته من منصبه ، لأن حياته باتت معرضة للخطر ، وأشار عليه رئيس البوليس ، مرارا ، بضرورة التوقى » .

وفى ٤ ابريل كتب السير فرنك لاسل نفسه : « يظهر أنه ليس هناك شك فى حدوث الاجتماعات التى قلت عنها ، وفى أن المخابرات متصلة بين الخديو وأهم الأشخاص الذين حضروها . ولكن الغرض الذى يرمون اليه هو الحصول على تعضيد لمشروع مالى يجهزه الخديو ، معارضة لمشروع السير ريفرس ويلسن ، وأيضا حمل القوم على تحرير عرائض لسموّه يلتمسون بها أن ينفذ فى مصر الدستور العثمانى الذى أعلن هنا سنة ١٨٧٧ وما فتئ منذ ذلك الحين كتابة ميتة . وقد قيل لى إن الأسباب التى تبدو لحمل السراة على توقيع تلك العرائض هى أنه فى حال نجاح مشروع السير ريفرس ويلسن تزداد الضرائب على الأطيان العشورية زيادة كبيرة ، وتضيع المزايا التى منحها قانون "المقابلة" ، وأن العلماء حملوا على الاعتقاد بأن نية الوزيرين الأوروبيين انما هى تسليم القطر للغربيين تسليما تاما ، إضرارا بالدين الاسلامى . ولكنى لست أشك فى أن الحامل الأكبر على توقيع تلك العرائض انما هو معرفة موقعيها أنهم بتوقيعها انما يأتون عملا مرضيا للخديو ، وقد قال لى رياض باشا إنه طلب الى بعض مستخدمى وزارة الداخلية توقيعها ، فلم يتجاسروا على الرفض » .

احتجاج الوزيرين الغربيين على سلوك الخديو

فرأى الوزيران الغربيان أنه لا يمكنهما السكوت على هذه الاجراءات . وفى ٦ ابريل سلما الخديو ، يدا بيد ، احتجاجا صريحا على السلوك الذى رأى اتباعه ، والذى زعما

أنه مناقض لوعوده وعهوده . فلم يعر الخديو احتجاجهما اهتماما ، لأن ترتيباته كانت قد بلغت النضوج ، ولأنه بات متأكدا من إصابة الضربة التى عزم على ضربها إستردادا لسلطته المغتصبة منه فى عقر داره .

استقالة وزارة الأمير محمد توفيق باشا

ففى ٧ أبريل أذيع فى العاصمة أن الأمير محمد توفيق رئيس الوزارة قدم استقالته بانيا سببها على أن الوزيرين الغربيين ، منذ أن عهدت اليه الرياسة ، أهملاه بالكلية ، ولم يستشيراه فى شئ مطلقا . وفى يوم ٨ أبريل رفعت الى الخديو العرائض تترى من مجلس شورى النوّاب ، وبطريرك الأقباط ، وحاخام باشى اليهود ، وشيخ الاسلام ، ونيف وستين باشا وستين بيكا ، ومن ضباط الجهادية والبحرية ؛ وكلها تطعن على النظام الجديد وطرقه ، وتطلب العود الى النظام القديم . وفى اليوم التاسع من أبريل ،

اجتماع بالهيئة القنصلية

استدعى الخديو رجال الهيئة القنصلية بالقطر ، وألقى عليهم خطابا أمام عدد كبير من وجوه البلاد المصريين المجموعين خصيصا لذلك الغرض ، وقال لهم فيــه : « ان الاستياء فى القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات قطعية ؛ وأن مشروعا ماليا معبرا عن حقيقــة رغائب البلاد قد عرض عليه موقعا من جميــع طبقات الأمة ؛ وأن الأهالى فى هــذا المشروع ، الذى ستعطى عدّة نسخ منه لممثلى الدول ، يحتجون بشدّة على ما يريد السير ويلسن إعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة ، تكون مسئولة أمام مجلس شورى النوّاب ؛ وأنه يرى ، إجابة لطلباتهــم ، أن يكلف شريف باشا بتشكيلها ، على أن تكون أعمالهـا سائرة على مبــدأ المسئولية ، الذى أقرّه فى كتابه المحرّر فى ٢٨ أغسطس الى السير ريفرس ويلسن ، ووفقا لمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، المهيمن على مشروع جوشن وجوبير » .

ثم تلا الخديو ، شريف باشا وقال : « إن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن إعلان تفليسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار . وأن الرغبة فى إلغاء قانون "المقابلة" قد أثارت استياء عاما . وأنه أصبح يستحيل على الخديو مقاومة إرادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة » .

فقابل قناصل الدول هذه الأقوال والبيانات بسكوت تام ، ماعدا قنصل النمسا والمجر فانه سأل : « هل الأشخاص الذين وقعوا المشروع مستعدون لرهن أملاكهم ضمانة لنفاذه ؟ » .

فأجاب الخديو : « ليس فى الاستطاعة تقديم ضمانة أقوى من عزم عموم القطر ، من رئيس الحكومة الى أحقر الأفراد ، على تضحية كل عزيز وغال ، ولا التلبس بعار الافلاس ! » .

وعلى ذلك ارفض المجلس ، وعقب ارفضاضه أرسل ثلاثة تحريرات الى القناصل .

أما التحرير الأول فكان العريضة المقدّمة من أعضاء مجلس شورى النوّاب ، شكوا فيها من أن الوزارة مذ شكلت ما فتئت تعتبرهم كأنهم غير موجودين ، بل وتعاملهم بامتهان ، وقرروا أن إشهار الافلاس و إلغاء قانون "المقابلة" ضارّان جدّا بمصالحهم ومخالفان لحقوقهم ، وأنهم لن يسمحوا بنفاذهما مطلقا . ورجوا الخديو بالتفات الى هذه الحال لتجنب المشاكل التى قد تنجم فى المستقبل فيما لو استمرّت حقوقهم وحقوق الأمة مجهولة الى مثل ذلك الحد ، لما قد يتولد عنها من أخطار مخيفة .

والتحرير الثانى كان العريضة المقدّمة من الوجوه والعلماء وكبار الموظفين والضباط ، وفيها : أن مقدّميها اطلعوا على المشروع المالى الذى جهزه السير ريفرس و يلسن

ويعتبرونه ضارًا بمصالح البلد؛ وأنهم، بالتالى، وضعوا مشروعا من عندياتهم يسألون التصريح لهم بعرضه على مجلس شورى النوّاب ؛ ويرجون الخديو منح هـذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النوّاب الأوروبية فيما يختص بالأحوال الداخلية والمـالية ؛ وأن يكون مجلس الوزراء مستقلا عن رئيس القوّة التنفيذية ومسئولا للمجلس .

والتحرير الثالث كان المشروع الموضوع لحل المشكلة المـالية .

فأرسلها القناصل الى دولهم . وكانـــ أعضاء مندوبية التحقيق قد حرروا بما وصلت اليه أعمالهم تقريرا واستعدوا لارساله بالبريد . ولكن الخديو أمر بتأجيله ، مؤملا أن ينال موافقة الدول على المشروع المقدّم له من وجهاء الأمة المصرية، قبل اطلاعها على تقرير رجال المندوبية .

وفى اليوم عينه بعث الخديو كتابين الى السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير يخطرهمـــا أنه عملا برغائب الأمة الصريحـــة قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة مؤلفة من مصريين دون غيرهم .

ولمـا كان قد تقرّر الرجوع الى العمل وفقا لمنطوق مرسوم ١٨ نوفمبر سنة١٨٧٦ حرر شريف باشا خطابين أحدهما الى المسيو بيج دى بوجاس الذى كان قد تعين مندوبا فرنساويا فى صندوق الدين بدل المسيو دى بلينيير عند ارتقاء هذا الى منصب الوزارة، والآخر الى السير إڤلين بارنج المندوب البريطانى فى الصندوق عينه، وطلب اليهما قبول منصبى مراقبين عامين للايراد والمصروف .

فرفضا بحجة أنهما لا يستطيعان الاشـتراك فى نفاذ تصميم مشروع مالى يريانه غير عملى بالمرّة ، وفى تغيير سياسى يعتبرانه مخالفا للتعهدات التى ارتبط بها الخديو منذ عهد قريب مع دولتيهما .

فأخطر حينذاك شريف باشا، المسيو فرنك لاسيل أنه يعتبر أن رفضهما يطلق يد الحكومة المصرية، ويخليها من كل مسئولية فيما يختص بإعادة المراقبة فورا . على أنه أرسل ، في الوقت عينه ، يسأل الحكومتين الفرنساوية والانجليزية تعيين مراقبين غيرهما .

وتلا ذلك تقديم السير چرلد فتزجيرلد وبلوم باشا، سكرتير الادارة المالية ، والسير اوكلند كالفين، رئيس عموم المساحة، استقالاتهم من خدمة الحكومة المصرية .

أما الوزيران الأوروبيان فأبيا الإذعان لرفتهما حتى يطلعا على ما تقرره حكومتاهما في الأمر .

وفي الأثناء كان الخديو، عملا بما قاله للقناصل العامة في خطاب ٩ ابريل ، أصدر أمرا ساميا عين شريف باشا بمقتضاه رئيسا للوزارة المصرية، وكلفه بتعيين أعضائها، على شرط أن يكونوا كلهم مصريين ؛ وبين له فيه الخطة الواجب عليه اتباعها ، إرضاء للرأي العام المصري، وموافقة لمصالح البلد الحيوية؛ وقال له ، فيما يختص بالاصلاحات النيابية، انه ينيط بوزارته تحضير القوانين واللوائح الانتخابية على مثال القوانين واللوائح المعمول بها في أوروبا، مع مراعاة عوائد الأهالي واحتياجاتهم بحيث تؤدي الى تكوين مجلس نيابي جامع للشروط التي تستلزمها الحال الداخلية وتقضي بها رغائب الأمة .

وزارة شريف باشا

فقام شريف باشا من وقته بالمهمة التي عهدت اليه، واختص بالرياسة ووزارة الخارجية؛ وعرض على سمو الخديو أسماء الوزراء الذين انتخبهم ليشكل وزارته منهم وهم :

راغب باشا للمـالية ؛ زكى باشا للأشغال ؛ ذو الفقار باشا للحقانية ؛ شاهين باشا للحربية والبحرية ؛ ثابت باشا للمعارف ؛ وعمر لطفى باشا للتفتيش العام مع حق حضور اجتماعات الوزراء .

فوافق الخديو على تعيينهم ، لعلمه أنهم جميعا — لا سيما چاهين وعمر لطفى — من المخلصين الولاء لشخصه ، الذين لا يخافون فى خدمته الخدمة كلها لوم لائم ، لاعتقادهم أن إرادته هى القانون ، ولا قانون سواها ، عملا بما له من الحقوق الموروثة .



فراغ مندوبية التحقيق من عملها

وكانت مندوبية التحقيق ، فى جميع المدّة التى سبقت هذه الحوادث ، مكبة على إتمام مأموريتها ؛ وهاك ما كانت قد بلغت اليه أعمالها :

(أوّلا) إن الحكومة المصرية فى حال إفلاس منذ ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ أى منذ أن توقفت عن دفع إفادات ماليتها المستحقة . ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة على حساب الفوائد ، وسدّدت ما يقرب من خمسة ملايين جنيه من أصل الدين ، فان عجز ماليتها فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيه ، أيضا ؛ ومقدار دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه . فدفع الفوائد ، فى هذه الظروف ، إنمـا كان قطعا فى اللحم الحى . والواجب يقضى إذًا باتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى لجئ اليها حتى ذلك الحين . وتقليل الصرف الى درجة حفظه فى حدود الايراد الدقيقة ، أما الدائنون فما عليهم سوى الرضوخ للضرورة .

(ثانيـا) إنه فى عدم استطاعة الحكومة القيام بتعهداتهـا لكل هؤلاء الدائنين ، فغاية ما فى وسعها أن تساوى بينهم كلهم فى الظلم .

(ثالثا) إنه لأجل الوصول الى هذا، يجب أن لا يعدل عن ثلاثة مبادئ: «الأوّل» أن لا يطالب الدائنون بتضحية أى شئ إلا إذا ضحى المدينون، أوّلا، كل ما يمكن مطالبتهم بتضحيته، مما لا يخرج عن المسلم بإمكان المطالبة به عقلا . وبما أن المدينين هم المصريون — وإن سلم بأنه لم يكن لهم دخل فى الديون التى ركبتها حكومتهم على أكتافهم — فالمصريون أوّل من يجب مطالبتهم بالتضحيات اللازمة، على شرط أن لا تكون هذه التضحيات فوق طاقتهم؛ و«المبدأ الثانى» أن يعامل الدائنون بموجب الاجراءات القانونية المسنونة فى القانون المختلط لدائنى أى تفليسة، أى أن من كان مطلوبه أسبق ومدعما باثباتات قانونية، حق له أن يسدّد قبل غيره؛ ومن كان مطلوبه غير مسجل، عومل بمبدأ الفرنك قرشا؛ و«المبدأ الثالث» أن يسن قانون يجبر كل الدائنين على قبول التسوية العامة؛ ويلزم المحاكم المختلطة بالأخذ به لئلا تخيب أقلية ناقمة نفاذ المشروع كله .

(رابعا) إن الخديو على قاعدة المبدأ الأوّل، وإن كان قد تنازل عن جانب عظيم من ممتلكاته، لا يحسن به مطالبة دائنيه بتضحيات جديدة، إلا إذا ضحى هو أيضا شيئا من منافعه، وقبل أن يكون مرتبه السنوى ٣٠٠ ألف جنيه بدلا من ٦٠٠ ألف جنيه .

(خامسا) إنه فى معاملة المموّلين المصريين على قاعدة المبدأ عينه، يجب اعتبار ثلاثة أمور: «الأوّل» كيف يجب أن تكون زيادة الضرائب على الأطيان العشورية؛ «الثانى» كيف يجب أن يعتبر قرض الروزنامة؛ «الثالث» كيف يجب أن يعامل قانون "المقابلة" .

فاتفقت المندوبية فيما يختص بالأمر الأول على ضرورة روك الأطيان المصرية كلها وإزالة التمييز بين العشورية والخراجية منها عند ربط الضرائب الجديدة عليها . ولكنها قررت مبدئيا أن يزاد على الضرائب المربوطة على العشورية منها مبلغ قدره ١٥٠ ألف جنيه يوزع عليها افراديا وذلك الى أن يفرغ من عملية الروك .

ولما كانت كل الأطيان العشورية ملكا للكبراء وذوى اليسار، وكانت الضرائب عليها خفيفة حتى ذلك الحين ، فما كان ثمت سبيل الى اعتبار تلك الزيادة غير إنصافية ، ومعقولة .

واتفقت فيما يختص بالأمر الثانى على مجاراة الحكومة المصرية فى اعتبار المال المأخوذ من الروزنامة ضريبة لا قرضا ، واستبعاد ما جمع منه من مجموع الديون المصرية فى مقابل تخفيف بعض الأثقال على المموّلين المصريين .

وانما استنتجت المندوبية أن هذا كان اعتبار الحكومة لذلك المال من موافقة مجلس شورى النوّاب فى سنة ١٨٧٧ على إبطال دفع الفوائد عليه ، ومن قرارها القاضى بوجوب تحصيل الملايين الخمسة الباقية منه بعد الفراغ من تحصيل أموال المقابلة .

ولكن ما حدا ، على الأخص ، بالمندوبية الى اعتبار ذلك المال ضريبة لا قرضا إنما هو أنه لم يكن فى الاستطاعة اعتبار أحد دائنا للحكومة إلا اذا كان المطلوب له مؤيدا بدليل — لئلا ينبت المطالبون من كل جهة — وأنه لم يكن فى أيدى معظم دافعى مال الروزنامة أى كتاب أو وصل يؤيدون به صحة مزاعم دفعهم .

واتفقت المندوبية ، فيما يختص بقانون "المقابلة" ، على الامتناع عن المطالبة بما لم يدفع منها لغاية ذلك الحين ، وعلى إلغاء الامتيازات التى منحت بموجب ذلك

القانون، مقابل دفع تعويض، لم تبين مقداره، للزارعين الذين دفعوا "المقابلة" — وقد جعل قانون التصفية المسنون فى سنة ١٨٨٠ ذلك التعويض ١٥٠ ألف جنيه سنويا لمدّة خمسين سنة .

وبنت اتفاقها هذا على أن جانبا عظيما من "المقابلة" لم يدفع نقدا، بل «رقعا»، أى أن وزراة المالية كانت تسلم لمحاسيبها رقعة تعترف لهم فيها بدين وهمىّ على الحكومة ، فيدفع أولئك المحاسيب تلك الرقع للجباة بدلا من المال المطلوب "للمقابلة" .

وإن جانبا آخر من المقابلة لم يدفع إلا وهما، بالرغم من دفعه نقدا : وذلك لاحتساب وزارة المالية، لمحاسيب آخرين، مال الضريبة من مال "المقابلة"، وإبقاء مال الضريبة تحت المطالبة .

ولكى تعوّض المندوبية من مسوا بضر من اعتبار قرض الروزنامة ضريبة ، ومن إلغاء قانون "المقابلة"، تعويضا وقتيا، ارتأت : « أوّلا » إسقاط كل متأخرات الضرائب — وكانت، لغاية أوّل يناير سنة ١٨٧٦ ، ٣٠ ألف جنيه؛ « ثانيا » إعفاء جميع المزارعين من الضريبة المهنية أو الحرفية — ومجموعها السنوى، منهم فقط، كان يبلغ ٨٠ ألف جنيه؛ « ثالثا » إلغاء الضريبة التى على الرءوس — ومجموعها السنوى مائتا ألف وخمسة آلاف جنيه ؛ « رابعا » إلغاء عوائد الدخوليات — ومجموعها ٢١ ألف جنيه سنويا؛ «خامسا» إلغاء عوائد الطرق فى الأرياف — ومجموعها ٨ آلاف جنيه سنويا؛ « سادسا » إلغاء عوائد الأسواق — ومجموعها ١٠ آلاف جنيه سنويا؛ «سابعا» إلغاء رسوم الوزن فى الأرياف — ومجموعها ١٧ ألف جنيه سنويا؛ « ثامنا » إلغاء عوائد ختم الحصر والأنسجة — ومجموعها ٢٣ ألف جنيه سنويا؛

«تاسعا» إلغاء رسوم بيع المواشى — وقدرها ألف وخمسمائة جنيه سنويا ؛ «عاشرا» إلغاء رسوم ومكوس أخرى ترفع قيمة المسقوط كله الى ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

(سادسا) إنه فى معاملة الدائنين المسجلة ديونهم على قاعدة المبدأ الثانى يجب أن لا يغير مركز أحد منهم ، وأن تحترم الضمانات التى فى يد كل منهم ، وأن يخفض سعر الفوائد المدفوعة من ٧ و ٦ ./° الى ٥ ./° للجميع .

وأما الدائنون غير المسجلة ديونهم ، فبما أن هــذه الديون تبلغ ٨٢١٠٠٠٠ جنيه وأنه يوجد مبلغ ٦٣٠١٠٠٠ جنيه تحت تصرف صندوق الدين ، فيمكن تصفية حسابهم ، دفعة واحدة ، بدفع ٥٢ ./° لكل منهم ، من أصل دينــه ، مقابل تنازله عن الباقى .

فوضعت المندوبيــة تقريرا مفصلا أفاضت فيه الشرح عن الأعمال التى انتهت اليها ، ووقعته فى ٨ ابريل ســنة ١٨٧٩ ، ثم باتت تنتظر من وراء العمل بإرشاداتها تغيير الأحوال المصرية وبدء تطوّرها نحو مآل صالح .

ولكن الخديو أسقط وزارته فى اليوم التالى ؛ فغير، بذلك ، الموقف والمركز . فلم ير أعضاء المندوبية بدا من تقديم استقالاتهم ، هم أيضا ، فقبلت وأصبحت أيامهم فى خبر كان .

وفى ٢٢ ابريل عينه نُشر — مقاومة لمشروعهم ومشروع السير ريڤرس ويلسن — المشروع الذى وضعه الخديو ، بمساعدة رجاله ، لحل المشكلة المــالية . وقد سبق لنا القول عنه إنه أنكر أن مصر مفلسة ، وأنها لا تستطيع القيام بتعهداتها ، فنزيد الآن أنه قدّر مجموع ايرادات القطر فى سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٨٧٣٠٠٠ جنيه — وهو ما اعتبره

رجال مندوبيـة التحقيق زائدا مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه عن الحقيقة — وأنه طالب بتخفيض الفوائد الى ٥٪ مع تعشيم الدائنين بإمكان الرجوع فيما بعد الى ٦٪؛ وأنه لم يشتمل على أي ذكر لمرتب سنوى للخديو وأسرته؛ وأن العنصر الغربى، بعد اطلاعه عليه، حكم بأن مرماه إنما هو عود السلطة المطلقة الى الخديو، وبقاء طبقات سراة الأمة وذواتها متمتعة بامتيازاتها .

ويقول اللورد كرومر فى كتابه "مصر الحديثة" : « إن نتيجة التغيير فى النظام الذى أقدم عليه الخديو ما لبثت أن ظهرت للعيان : فان السير فرنك لاسيل كتب فى ١٩ ابريل الى الوزارة البريطانية مانصه : (إن شاهين باشا، وزير الحربيـة، ذهب الى البحيرة، وربما كان ذلك لأجل جمع نقود : لأن مركزه السابق، اذ كان مفتش الوجه البحرى العام، قد أكسبه شهرة بأنه "أقسى وأنجح جماع للضرائب عرف بمصر"، وهى شهرة لا يحسده أحد عليها) .

وكتب نائب القنصل البريطانى فى الزقازيق الى رئيسه بمصر ما يأتى : (تسألنى كيف يسير النظام الجديد؟ أسوأ مما كان قديما . فان ثلاثة أرباع الضرائب، ونصف "المقابلة" يحصـل بطرق الظلم والعسف العادية . وبما أنه ليس لدى الفلاح محصول قطن أو غلال يبيعه، ليدفع، فانك تراه مضطرا للالتجاء الى المرابين، والاقتراض منهم بواقع ٤و٥٪ شهريا، إذا أراد التخلص من الكرباج . أما الذوات، فبما أنهم لايدفعون إلا المـال، ويدفعونه على راحتهم، فانهم يرون الأيام سـعيدة، والحياة جنـة ورد . وقد أتانا، منذ عهد قريب، عمر لطفى باشا، مفتش الوجه البحرى العام، وأصدر أوامر مشددة لجمع النقود بكل الطرق الممكنة![1]) » .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ١٢٦

على أن مندوبى صندوق الدين لم يستقيلوا من وظائفهم ، وأخذوا يتداولون فيما يجب عليهم عمــله ، إزاء انهيار البناء الذى أقامه الاتفاق الدولى بمصر من كل جانب حولهم . فقر رأيهم على رفع قضية على الحكومة المصرية الجديدة أمام المحاكم المختلطة ؛ وحقا رفعوها .

***

خطرات أفكار

ولكن هل كان (اسماعيل) مخطئا فيما أقدم عليه إزاء شعبه وإزاء أوروبا ، وإزاء نفسه ؟ لا بدّ للحكم فى ذلك من الرجوع الى طبيعة مركزه ، والى أحكام الاتفاقات الدولية التى آل ذلك المركز اليه بموجبها .

فبطبيعة مركزه كان محقا فى اعتقاده أنه سيد القطر المطلق ، ورب كل ثروة فيه ، بصفته رب كل حياة نامية على سطحه . كان محقا فى اعتقاده أن لا قانون سوى إرادته ؛ ولا شرع ، فيما عدا الأمور الدينية ، سوى شرعه . فهو خليفة الفراعنة والبطالســة ؛ خليفة الولاة العرب ؛ خليفة الطولونيين والأخشيديين ؛ خليفــة الفاطميين والأيوبيين ؛ خليفة السلاطين المماليك والأمراء المماليك ، وخليفة الولاة أسلافه من بيته العــلوى : وكل من سبقوه كانوا متمتعين بالسلطة المطلقة ؛ كانوا أسياد القطر برمته ، وملاكه ؛ لا يعيش سكانه إلا باستمدادهم نَفَسا من نَفَسهم ونفخة من روحهم ؛ وكانوا أرباب الأموال والأعمار ، بل والأعراض ذاتهــا ؛ بل كان بعضهم يدعى السيادة عينها فى نفس المعتقد والدين ! ومع ذلك ، فان المصريين ، فى كل عصور حياتهم ، و بالرغم من كل تطوراتها وتقلباتها وثوراتها لم يفكروا ، يوما ما ، فى أن الحق ، الذى يدعيــه عواهلهم لأنفسهم ، من السيادة المطلقة عليهم والتصرف بلا قيد بالكلية — إلا القيد الذى تتقيدون به من تلقاء أنفسهم — فى أموالهم وأعمارهم

وأعراضهم، قد يكون مبنيا على غير أساس، بل قد لا يكون له وجود بالمرة، اذا هم رفضوا التسليم به؛ بل لم يفكروا فى جواز عدم صحة ذلك الحق؛ بل سلموا به تسليما تاما؛ واستكانوا اليه وأقروه؛ بل عدّوه جزءا كبيرا من فضلهم وكمالهم؛ بل دافعوا عنه دفاع المستميت ضد كل من حاول أن يحررهم من قيده، أو يغير فكرهم فيه.

وحاش لله، ألف مرة، أن يكون قصدنا من قولنا هذا الطعن على مواطنينا أو الحط من كرامتهم أو تسفيه أحلامهم. فان أمما سواهم، وليست من أقل الأمم رقيا ومدنية، فى العصور الغابرة، وفى العصر الحالى، أقرت ذلك الحق عينه، واستسلمت بكلياتها وجزئياتها الى حكامها وملوكها. وها نحن نرى أن الشعب الألمانى فى أيامنا هذه — على ما بلغ من التقدم فى ميدانى العلوم والحضارة المادية والعقلية — يقر ذلك الحق لامبراطوره، بتعديل خفيف، ويستسلم الى إرادته استسلاما أعمى[1]؛ فكيف نستطيع أن نؤاخذ الشعب المصرى، الذى كان عائشا فى أيام (اسماعيل)، على عقليته وشعوره؛ على إنكاره ذاته ومصالحه؛ وعلى استكانته الى رغائب مولاه وولىّ نعمته؟

على أن المثل السائر يقول: "المال المتروك يعلم الناس السرقة". ويروى فى القصص أن رجلا ادعى النبوّة فى أيام الرشيد أو المأمون؛ فاتبعه خلق كبير وآمنوا به، وصدقوا بمعجزاته. فنمى خبره الى الخليفة. فأمر باحضاره. فجاءه بثلاثة آلاف من أتباعه، وأوقفهم خارج القصر، وعلمهم عملا يعملونه، اذا أمرهم به. فأجابوا بالسمع والطاعة! ثم مثل بين يدى أمير المؤمنين، وحده. فسأله الخليفة باسما، (وأظنه المأمون، لأنى لا أعلم سماحته فى أحد غيره من بنى العباس): «أأنت نبى؟».

(١) كتب هذا فى ابريل سنة ١٩١٨!

قال : «نعم» . قال: «وما معجزاتك؟» . قال : «لى معجزات كثيرة . واذا شئت، أتيت بواحدة منها أمامك، لساعتى!» . قال : «هات!» . قال : «هلم الى هذه الشرفة وانظر : أترى هؤلاء الرجال الواقفين فى الميدان تحت هذا القصر؟» . قال : «وما لهم؟» . قال : «إنى أصيرهم قططا، بكلمة؛ ثم أصيرهم، بكلمة أخرى، كلابا» . قال : «دونك» . فأطل الرجل على قومه، وقال بصوت عال : «أيهـا الناس، كونوا قططا!» . فأقبلوا يموءون ويتحركون كقطط؛ ثم قال لهم : «كونوا الآن كلابا!» . فأقبلوا ينبحون ويثبون ويشبون ككلاب . فأغرق الخليفة فى الضحك حتى استلق على ظهره فوق أريكته وهو يقول : «قاتلك وقاتلهم الله!» . فقال الرجل : «يامولاى، أيدهشك أن من يستسلم اليـه أناس كهؤلاء، يدعى النبوّة؟ وهو، لو ادّعى الربوبية، لمـا كان ادعاؤه غريبا!» .

(فاسماعيل) كان محقا، إذًا، فى اعتقاده أنه الكل فى الكل بمصر؛ وأن الشعب المصرى إنمـا خلق ليخدم ذاته السامية فى رغائبها وآمالها وأميالها وملاذها . أضف الى مركزه الطبيعى أن تربيته والوسط الذى نمـا فيه، والبيئة المحيطة به منذ نعومة أظفاره الى أن ارتقى عرش جده وأبيه، كل هذا كان من شأنه أن يوطد فيه ذلك الاعتقاد، توطيدا ثابتا لن يتزعزع، بل لن يتحرّك . فمثله فيـه جميعه مثل لويس الخامس عشر الفرنساوى، الذى كان مربيه يجعله يطل من شرفات قصر التويلرى فى باريس على الشعب المزدحم فى شوارع العاصمة، ويقول له : «أترى، يامولاى، هؤلاء النـاس كلهم؟ انهم مخلوقون، جميعا، ليكونوا عبيدا لك . فكلهم ملكك وشيئك!» .

(فاسماعيل)، إزاء شعبه، لم يكن مخطئا فى إقدامه على استرداد السلطة المطلقة لنفسه وهو، فى التزاحم القائم بينه و بين الدائنين الغربيين ودولهم المعضدّة لهم، على أموال فلاحى مصر وممّوليها، لم يكن فى الحقيقة مقاتلا إلا على ما كان يعتقد أنه له بحق .

وأما إزاء الدول الغربية، فانه بموجب معاهدات سنة ١٨٤١ و بموجب الفرمانات الصادرة لجدّه وله، ما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٧٣، والمصدّق عليها من تلك الدول كان محقا فى اعتقاده أن كل تداخل تتداخله تلك الدول فى شؤون إدارته الداخلية، لا سيما متى كان القصد منه مجرّد مزاحمته على أموال رعاياه، أى على أمواله، لمحض افتيات منها لا يبرره سوى حجة القوى أمام الضعيف

والذى وطد فى نفسه هذا الاعتقاد توطيدا هو أنه لولا ضعف مركزه، لما تجاسرت تلك الدول على الاقدام على مزاحمته ومضايقته، وتكبيل يديه، وتقييد سلطته . فبينما هى لا تبدى حراكا فى مسألة مدائنى تركيا، مثلا — وديونها ضعفا ديون مصر — ولا تمانع فى اشهار الباب العالى إفلاسه ؛ و بينما يضيع على المقرضين البريطانيين، فقط — فما بالك بغيرهم؟ — ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، بدون أن تقوم حكومتهم معضدّة لمطالبهم قبل الدول المديونة، فان هذه الدول الغربية، لمعرفتها جانب الضعف فيه، لا تفتر مهدّدة، مقطبة، تتداخل، بالرغم من نصوص الفرمانات التى صدقت عليها، هى نفسها، فى شؤون داخليته، قاذفة على رأسه مفتشيها ومراقبيها، ومحاولة اغتصاب حقوقه لتلبس رداءها وزيرين غربيين .

فكم من مرة ومرة باغت نفسه وهو يعض على شفتيه، أسفا على عدم وجود جيش قوى لديه ومدفعية ضخمة، و بحرية مهيبة، مثلما كان عند جدّه (محمد على)! وكم من مرة ومرة صرّ على أسنانه تغيظا من أن مركزه، من الوجهة الدينية، غير

موطد الأركان كمركز الخليفة ، وأنه قد يكفى اتفاق بين تلك الدول المعادية ، والمراجع العثمانية — وما أسهل حدوثه : إما من طريق الترهيب ، و إما من طريق الارشاء ! — ليقلبه عن عرشه ، ويقذف به الى المنفى !

فازاء الفرمانات والمعاهدات الدوليـة الموجبة ، بصراحة ، عدم تداخل الدول الغربية فى شؤون مصر الداخلية إلا فى الأمور المتفق عليها بالمعاهدات الخاصة المعقودة بينها و بين الباب العالى ؛ إزاء نص الفرمانات ، لا سيما فرمان سنة ١٨٧٣ ، والمعاهدات الدولية القاضية للخديو بحق الاستقلال التام فى أمور القطر الداخلية ، استقلالا لا يقل عن المتمتع به سلطان تركيا عينه أو قيصر الروس ، هل كان يستطيع (اسماعيل) صبرا على عمل الحكومتين الانجليزية والفرنساوية ، الذى قهرتاه بموجبه على قبول الأشخاص المعينين منهما ، وتسليمهم كل سلطة له على عموم أفرع الادارة الداخلية ؟ أو كيف لا نعترف أنه إنمـا استعمل حقه فى الضرب على يد تجاوزها هذا ، وإعادة الأمور الى مجراها الشرعى ؟

فانه لم يكن ليعنيه أن تكون تركيا قد تعدت ، فى الفرمانات الممنوحة منها اليه والى جده ، الحقوق التى للشعوب قبل ملوكهم ، وأن تكون أوروبا قد أخطأت فى اعتماد تلك الحقوق ، وإطلاق يد حاكم مصر إطلاقا تاما فى أمور رعاياه المصريين ، بدون استشارة هؤلاء ، أولا ، والوقوف منهم على رغبتهم فى أن يعاملوا معاملة المواشى أم لا : فانه كان مليكا وجد واقعـا ، ويعلم أن الواقع الناشئ الى الوجود برضا متعاقدين ، لا يصح تغييره ولا تعـديله إلا برغبة ورضا المتعاقدين جميعهم ؛ ولا يصح لأحدهم التفرد فى ذلك ، إلا إذا أهمل جانب الحق واعتمد قوة السلاح ! فكان حقيقا ، إذًا ، بالمحافظة على ذلك الواقع ، ومقاومة كل من شاء التفرد فى تعديله أو تغييره .

وأما إزاء نفسه، فلاشك أن (اسماعيل) أخطأ خطأ كبيرا! فانه أقدم على عمل خطير لم تكن لديه القوة على الثبات فى تيار عواقبه، فيما لو تحرك ذلك التيار. واستعمل، للبلوغ الى مراميه، قوى كان هو أحرى الناس بالتنكب عنها، عملا بحكمة المثل الفرنساوى القائل: "لا توقظ قطا نائما".

فانه بصرفه الوزيرين الغربيين عن دفة الأحكام؛ واجباره جمهور الموظفين الغربيين، الذين أقامتهم اتفاقاته مع فرنسا وانجلترا حفاظا لمصالح الدائنين، على الاستقالة؛ وبضربه بتقرير مندوبية التحقيق عرض الحائط؛ واطراحه وإهماله مجموع الاصلاحات المالية والادارية المتكوّن منها ما سمّوه بالنظام الجديد، لم يكن يجهل أنه يميل عن صداقة حكومتى انجلترا وفرنسا، ويقف أمامهما موقف الخصم المعاند المتحدى.

ولا شك فى أن أوّل فكر وقع فى خلده، بعد فراغه من الضربة السياسية التى ضربها، إنما هو فكر المقاومة الى النهاية، مهما كانت العواقب: فانه حمل، فى الحال، عموم كبار ضباط الجيش على حلف يمين، مؤدّاها الإخلاص والولاء فى خدمته، ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعدائه، وأعداء عائلته؛ كما أنه حمل مائة وخمسين ذاتا من وجوه البلاد وكبار العلماء على إبداء فرح الأمة، بصراحة، من جراء صرف الأوروبيين عن الادارة.

ومع ذلك، فانه لم يكن فى استطاعته مقاومة تينك الحكومتين؛ وأصبح مصيره، حتما، فيما لو أصرتا على عدم الرضا عما تم، الى أحد أمرين: إما الرجوع بخزى وعار الى الخنوع لارادتيهما؛ وإما الفشل فى مقاومتهما فشلا يتلوه قهر عزيز على نفسه.

و بتمكينه روح التمرّد من النشوء فى الجندية ، وجعلها تحس بقوّتها على نيل أغراضها ، عند توحد كلمتها ؛ و بتحريكه فى قلوب الأمة وعقولها أفكارا دستورية ، وآمال حكم نيابى — ولو أن تحركها فى البدء كان كتحرّك أشباح فى وسط ليل بهيم — بإباحته المناقشات العديدة فى التغييرات السياسية الأساسية ، لرجال لم يكونوا حائزين للصفات اللازمة لذلك ؛ و بجعله ، بالتالى ، أقصى مايداوى به نظام البلاد غذاء البلاد اليومى — وهو الحاكم المطلق ، القائمـة سلطته الفردية على طاعة الجند له ، بل على خنوعهم لارادته ؛ والقائم تصرفه فى ارادات الأهالى وأموالهم وحريتهم على اعتقادهم المتسين بأن ارادته هى وحدها الدستور ، ورغبته هى وحدها القانون ، وأمره هو المقرر فى كتاب الاقدار ، فلا مفرّ من نفاذه — بعمله ذلك جميعه ، انما أقدم فى الواقع على دك قواعد سلطته — حتى فيما لو فاز على دولتى الغرب فى نزاعه معهما — وعلى وضع ألغام تحت مركزه — كما آل اليه من أسلافه — كان لابد لها من نسف ذلك المركز عاجلا أم آجلا ، إن لم يكن فى أيامه ، ففى أيام خلفه : فان النـار اذا أوقدت ، التهمت ؛ والسيل اذا كسرت حواجزه ، جرف . ثم صعبت فى كلتا الحالتين الوقاية .

وما وقع فى القريب العاجل ، (لاسماعيل) عينه ، ثم ما وقع بعد ذلك بقليل ، لابنه وخلفه الخديو (محمد توفيق) ، خير دليل على أن (اسماعيل) ، فيما أقدم عليه ، أخطأ إزاء نفسه ، خطأ كبيرا .

الجزء السابع

الغـــروب

الفصل الأوّل[1]

حيرة وارتباك

كأن الظلام حين أرخى سدوله * يبيت على ليل بليل موصل

«امرؤ القيس»

تصميم القناصل على إعادة ريفرس ويلسن ودي بلينيير

فما تشكلت الوزارة الشريفية، وأقبلت تدير مهام الأمور، إلا وعاود قناصل الدول الكرة، وأقبلوا يلحون بوجوب إعادة السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير الى منصبيهما، إرضاء لدولتيهما وتهدئة لخواطر الدائنين.

فردّ (اسماعيل) عليهم بأنه، إزاء هياج الرأى العام، لم يكن فى الامكان إجابة طلبهم، وأنه يقبل أية مراقبة، مهما كانت دقيقة، ولكنه لم يعد يستطيع قبول عضوية أجانب فى الوزارة المصرية.

وقال لهم شريف باشا، تأكيدا لكلام مولاه: «ان الوزارة مصممة على منع سموّه من قبول ذلك حتى فيما لو كان سموّه ميالا الى قبوله، ولئن فعل وخالف رأيهم، فانهم مصممون على الاستقالة وتركه وشأنه: لأن مبادئهم لا تمكنهم من التسليم باعادة نظام بات مسخوطا عليه من الأمة بأسرها[2]!».

فلما تحققت الدول أن الانقلاب الذى تم بمصر أصبح أمرا صمم على عدم الرجوع فيه، وقعت فى حيرة كبرى. لأنه، على أهمية مصاعب الموقف وخطورتها، لم يكن

(١) أهم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" للورد كرومر، و"مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون.

(٢) أنظر: "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٦٠

من السهل الإقدام على أى عمل لحل المشكل بدون تسيير المصالح الدولية المختلفة الى التصادم معا تصادما مخيفا .

موقف تركيا

فسلطان تركيا أصبح يخشى أن يؤول عمل الخديو الى إنشاء أخطار حول ما له من حقوق السيادة على مصر . وأخذ يفكر فيما يجب فعله : أيسبق الدول الى العمل ، فيقبل (اسماعيل) من تلقاء نفسه ، ويغتنم الفرصة لتحقيق ما طالما جال في خاطر أسلافه الفخام، ورجال السياسة العثمانيـة ، مذ اكتسب سيف (محمد على) العظيم شبه استقلال للقطر المصرى ، فيرسل عدّة أورط عثمانية الى وادى النيل بصحبة والٍ يعينه مكان الخديو المقال ، ويعيد مصر ولاية عثمانية بسيطة كما كانت قبل أن يؤول زمامها الى ذلك المكدونى الجسور ؟

ولكن ! ألا يعدّ هـذا العمل ، الآن ، والدول الغربية قائمة قاعدة لما بدا من (اسماعيل) ، عملا يتم خوفا منها ، ويقع بسبب مداخلتها وتأثيرها ؟ واذا عدّ كذلك — وهو الواقع — ألن يؤخذ هـذا العمل عينه قاعدة لبناء مبدأ تنتفش منـه الأخطار كما ينتفش الشوك من جسم القنفذ ؛ مبدأ وجوب إقالة كل حاكم لا تستحسن تلك الدول حكمه ؟ وهل من مصلحة تركيا أن يقام بناء مثل هـذا المبدأ ، وأن يعرّض بمركزها ، برضاها ، الى مؤثرات الرأى العام الأوروبى ؟ أليس الأوفق ، من هـذه الوجهة ، تحبيذ عمل الخديو ، وشدّ أزره فيما تحدى به الدول الغربية ، وفى تصميمه على رفض إشراك أى أجنبى فى حكم بلاده ؟

ولكن ، من جهة أخرى ، ماذا يكون مركز تركيا فى العالم ، وإلام تؤول حقوق سيادتها على مصر ، لو أقدمت الدولتان الغربيتان على إقالة (اسماعيل) من تلقاء نفسيهما ، وبدون استشارة الباب العالى أو بمجرّد استشارته استشارة صورية فقط ؟

فالأوفق، والظروف هذه، الانتظار والتربص، ريثما يظهر بصيص نور للسير بهداه، مع التيقظ التام، لمـاجريات الأمور .

موقف بريطانيا العظمى

ولم يكن موقف بريطانيا العظمى محفوفا بصعوبات أسهل حلا من الصعوبات القائمة فى وجه سلطان تركيا . فالمصالح السياسية والمـالية البريطانية بمصر كانت من الأهمية والخطورة بحيث لا تستطيع الحكومة الوقوف معها إزاء المشاكل المصرية، موقف المتفرّج، القليل الاهتمام؛ فكان لا بدّ لها من التداخل فيها . على أن هــذا التداخل كان من شأنه أن يجرّها الى عواقب، كانت، اذا تبصرت فيها، وقفت متردّدة : أتنساق اليها أم تحجم عنها ؟

فمصر بموقعها الجغرافى، وبصفتها مفتاح الهند، ما فتئت موضوع اهتمام بريطانيا العظمى وداعية الى تيقظها التيقظ كله، خشية أن تقوم على ضفاف النيل دولة قوية تحول بينها وبين مستعمراتها الهندية، أو تهدّدها فيها . فلما أنشأ الملازم واجهرن، فى عهد الباشا العظيم، الطريق البريدى بين أوروبا والهند، المعروف باسم "الاوفر لندروت"، زاد اهتمام بريطانيا العظمى بمصر وشؤونها أضعاف أضعاف ما كان، حتى خيل لبعضهم أنه أصبح لابدّ لتلك الدولة البحرية الضخمة من الاستيلاء عليها، وإلا فادخالها ضمن دائرة نفوذها .

وعبر كاتب انجليزى يقال له كنجليك فى سـنة ١٨٤٩ عما أخذ حينذاك يجول فى الخواطر بقوله فى كتاب دعاه "ايوتن" : « ان الانجليزى المشرئب برقبته، اشرئبابا بعيدا ليقبض على هذه المحبوبة، سوف يغرس قدمه بثبات على ضفاف النيل ويتربع فى مقاعد المؤمنين ! » غير أن الحكومة البريطانية فى ذلك العهد لم تكن تفكر مطلقا فى الاستيلاء على مصر، وإن همها جدّا أن لا يستولى عليها أحد غيرها . ولا أدل

على ذلك مما يرويه المسيو إميل الليفبيه ، رئيس الوزارة الفرنساوية التى أشهرت الحرب على ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، فى كتابه المسمى "الامبراطورية المتسامحة"، فانه يقول — وقوله ثقة — « إن الامبراطور نابوليون الثالث فاتح فى سنة ١٨٥٧ الحكومة البريطانية فى أمر اقتسام افريقيا الشمالية ؛ واقترح عليها اختصاص فرنسا بمراكش ؛ ومملكة سردينيا (وأصبحت فيما بعد مملكة ايطاليا) بتونس ؛ وانجلترا بمصر » .

فلما عرض الأمر على اللورد بالمرستون ، كبير وزراء الانجليز فى ذلك الحين ، أجاب : «قد يمكن أن انجلترا وفرنسا وسردينيا تحكم أجزاء عديدة من العالم خيرا مما يحكمها الآن حكامها . ولكنى لست أرى أن هذا داع الى اقامة حكم هذه الدول على تلك الجهات . فنحن ، من خصوصنا ، لا نريد مصر . والذى نبتغيه من مصر هو أن تستمر مرتبطة بالسلطنة التركية ؛ لأن هذا ضمانة ضد وقوعها تحت سلطة أية دولة أوروبية . نحن نريد أن نتجر مع مصر ، ونريد أن نجتاز مصر فى أسفارنا ؛ ولكنا لا نريد أن نثقل أكتافنا بأعباء الحكم عليها . فيلزمنا أن نحسن حال هاتيك الأقطار بمؤثرات تجارتنا العامة ؛ ولكن علينا أن نمتنع الامتناع كله عن صليبية فتح قد تحق علينا معها كلمة باقى الأمم المتمدنة[1] » .

وكتب الى صديقه اللورد كولى يقول : « نحن لا نريد مصر أو نبغيها لأنفسنا أكثر مما يبغى رجل عاقل ذو ملك فى شمال انجلترا ، وصاحب مقام فى جنوبها ، أن يمتلك عموم الفنادق والمنازل القائمة فى طريقه الى ملكه فى الشمال ؛ وغاية ما يتمناه هو أن تكون تلك الفنادق والمنازل معتنى بها ، ومحفوظة فى حال جيدة ، وأن لا يعوقه عائق عن الدخول اليها ، وأن يجد فيها حينما يردها ، شواء خروف وخيل بريد[2] ! » .

(١) أنظر : "الامبراطورية المتسامحة" لإميل أليفبيه ج ٣ ص ٤١٨

(٢) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٩٢ الحاشية .

وكانت حجته الكبرى فى مقاومته عمل انشاء ترعة السويس هى أن تلك الترعة ، لو تمت — وهو أمر غير محتمل — لاضطرّت انجلترا الى احتلال مصر وامتلاكها، وهو أمر لا تريده[1] .

ولكن بعد أن تم فتح تلك الترعة ، وعلى الأخص بعد أن اشترت الحكومة البريطانية أسهم الحكومة المصرية فيها ، أخذت رغبة انجلترا فى امتلاك القطر المصرى تنمو شيئا فشيئا فى صدور رجال سياستها ، لا سيما المحافظين منهم ، وأخذت تتشكل وتتجسم رويدا رويدا ، حتى باتت راكزة ثابتة فى نفس اللورد بيكنسفلد رئيس وزارة المحافظين فى أيام (اسماعيل) الأخيرة . ولا أدل على ذلك من تلون هذا الوزير اليهودى الأصل فى معاملته الحكومة المصرية ، وفى احتياله على خلق الصعوبات المالية لها ؛ ومن مكاتبات اللورد سلسبرى لقنصل انجلترا بمصر ، البادية عليها صبغة التهديد المستمر (لاسماعيل) ، مع وقوف السياسة البريطانية تمام الوقوف على طبع هذا الخديو وقلة صبره على ما يمس كرامته وينتقص مكانته .

على أن استيلاء انجلترا على مصر لم يكن بالشئ الهين : (أوّلا) لأن المعاهدات الدولية كانت عقبة كؤودا فى السبيل ؛ (ثانيا) لأن الدول الأوروبية ، لا سيما فرنسا ، لم تكن لتستطيع عليه صبرا ؛ (ثالثا) لأن كثيرين من عقلاء الانجليز أنفسهم كانوا لا يريدونه مطلقا ، ويعتبرونه مصيبة على دولتهم ؛ (رابعا) لأنه فى وزارة المحافظين ذاتها ، كان يوجد من لا يستحسنه مطلقا ، ويبذل وسعه فى مقاومة نفاذه .

ومع ذلك فمصير الأمور كان — حتى لأقصر الناس تبصرا وبصرا — متوجها وجهة إجبار بريطانيا على المجىء الى مصر ، ان لم يكن للاستيلاء عليها وضمها الى أملاكها ، فلتسيير ادارتها وفقا للمصالح الانجليزية ، ولمنع دولة أوروبية غيرها من احتلالها .

(١) أنظر : "نوبار باشا" لبرتران ص ٢٦

موقف فرنسا

أما فرنسا ، فالذى كان يهمها فوق كل شئ هو أن لا يغرس الانجليزى قدميه على ضفاف النيل لا بثبات ، ولا بكيفية وقتية مقلقلة ؛ ولكنها لم تكن فى الوقت نفسه تنظر بعين الارتياح الى احتلال قوة تركية هذا الوادى الخصيب ؛ وكانت تعتبر أن مثل هـذا الاحتلال داء أفظع بكثير من الداء المتألمة مصر به ، لا دواء له . و بما أنها كانت متيقنة ، من جهة أخرى ، من أن اتحادها مع انجلترا ، لاحتلال القطر معا ، انما يكون مصدرا فى المستقبل لمشاكل وصعو بات لا نهاية لها بين الدولتين قد يؤدّى بهما الى الاشتباك فى حرب معا ، لا سيما بعد أن قال البرنس بزمرك «ان مصر ستكون للدولتين الغربيتين ما كانه الشلزڤيج هلستين الدانمركى لبروسيا والنمسا» فان سياستها كانت تقضى عليها ، وكانت ، فى الواقع ، موجهة الى ابقاء الحال بمصر على ماهى عليه ، بدون أقل تعديل .

ولكنها ، من جهة ثالثة ، كانت مضطرة الى حماية مصالح رعاياها المالية هناك والأوساط المالية فى باريس كانت لا تنفك تحرّضها على صيانة تلك الحقوق . على أن حمايتها وصيانتها ، بما سوى المداخلة الفعلية فى الشؤون المصرية الداخلية ، كانت تظهر لها متعذرة إلا اذا انقاد الخديو الى رغائبها وسلم زمام بلاده الى رقابتها — وهو مالم يكن يمكن انتظاره من (اسماعيل) مطلقا — فما العمل ؟

موقف ايطاليا

و إيطاليا على حداثتها ، وعلى ما لديها من مسائل داخلية تجعل اهتمامها بها وعنايتها فى حلها أفيد لها بكثير من الطموح الى التوسع فى النفوذ الخارجى ؛ إيطاليا ، لعلمها أن للظهر فى العالم أهمية كبرى ، وأن مركز الدول من بعضها على قدر كبر المطالب ، والتشدّد فى التمسك بحقوق ، ولو مزعومة ، فقط ، وغير مسلم بها ، كانت ترى أنه لا بد من اشراكها مع الدولتين الغربيتين فى ادارة شؤون البلاد المالية ، لا سيما وان

جاليتها فى القطر أكثر عددا، ومجموع أفرادها المقرّبين من سموّ أمير البلاد أشدّ نفوذا عليـه من جاليتى الدولتين الغربيتين ومن مجموع أفرادهما المـالكين أذن الخديو، أو المقرّبين الى قلبه .

أما روسيا، فمع أن مصالحها فى القطر كانت عدما، إلا أنه كان يجدر بها فى نظرها شدّ أزر تركيا، وتعضيد اجراءاتها، وذلك لسببين : (الأوّل) لأن الحكومة الروسية كانت تعتبر نفسها الوريثة للدولة التركية — فكل ما ينتقص دولة بنى عثمان يقلل من تركتها المنتظرة؛ و(الثانى) لتوقعها مكسبا أدبيا من وراء وقوفها بجانب تركيا، معضدة مؤزرة، عملا بقول أحد ساستها، وهو : «قد سلخنا جلد هؤلاء الأتراك المساكين، فى الشمال، الى حدّ يحسن بنا معه التظاهر بحمايتهم، ولو قليلا، فى الجنوب !» .

وألمـانيا والنمسا، وان لم تتداخلا لغاية ذلك اليوم إلا قليلا فى الشؤون المصرية، إلا أنهما لم تكنا لتنظرا بعين الارتياح الى استقلال انجلترا وفرنسا بعمل متفق عليـه بينهما وحدهما بمصر .

وعلاوة على ذلك فانـ عددا لا يستهان به من الألمـان والنمساويين الدائنين للحكومة المصرية دينا غير مسجل كانوا قد استصدروا ضدّها أحكاما لمصالحهم من المحاكم المختلطة . فهل كان يسع دولتاهم عدم المطالبة بتنفيذ تلك الأحكام ؟ كلا ؛ وقد رأينا البرنس بزمرك يحتج احتجاجا عنيفا على عدم تنفيذها؛ واحتجاج من كان فى مركزه لا يصح أن يكون مجرّد حبر على ورق كاحتجاجات الضعفاء من الدول والناس .

الفصل الثاني[1]

البروق تشق السحاب

والنجم فى كبد السماء كأنه ✱ أعمى تحير ما لديه قائد

«العباس بن الأحنف»

ولكن، على حيرة هذه الدول، كان لا بد من عمل يقدم عليه . و بما أن فرنسا وانجلترا كانتا أكثرهن مصالح بمصر، كان لا مندوحة لهما عن التعرّض، قبل غيرهما، الى اتخاذ مسئولية الإقدام على ذلك العمل .

فما تفاوضتا معا فى الموضوع ، إلا واتضح لهما أن إقدام (اسماعيل) على صرف وزيريه الغربيين لم يكن خارجا عن دائرة حقوقه ، ولا خرقا لحرمة أى تعهد من تعهداته السابقة — وان عدّ فى عرفهما عملا غير حكيم، وملحقا مصالحهما المصرية بأخطار جمة — وأنه يحسن بهما ، والحالة هذه، استعمال طرق الاقناع معه، قبل كل شئ ، ومحاولة تفهيمه أن مصلحته مرتبطة بمصالحهما، وأنه بتنكبه عن جادة ارشاداتهما، انما يسلك مسلكا قد يكون وبيلا عليه . فاتفقتا على خطة سير تتبعانها وكلف اللورد سلسبرى بارسال المكاتبة الآتية الى السير فرنك لاسيل، وكلف المسيو وادنجتن المسيو جودو بالانضمام الى زميله فى تبليغ مضمونها الى الخديو .

أما المكاتبة فهى : « يعلم الخديو أن الاعتبارات التى تلزم حكومة جلالة الملكة بالاهتمام بشؤون مصر قادتها الى عدم اتباع خطة خلاف خطة انماء مصادر ثروة

(١) أهم مصادر هذا الفصل : ''مصر الحديثة'' للورد كرومر، و ''مصر فى عهد اسماعيل'' لماك كون .

البلاد وضمانة حسن حكمها . وهى ، لغاية الآن ، قد اعتبرت أن استقلال الخديو وبقاء أسرته على العرش من اللزوميات للوصول الى ذينك الغرضين . وهذه كانت أيضا احساسات الحكومة الفرنساوية . ولذا فان الحكومتين تميلان الى اعتبار القرار الذى تسرع سموه بتنفيذه قرارا غير نهائى ، سواء أكان فيما يختص بمستقبل سير الاصلاح أم بالموقف الذى عزم على وقوفه إزاءهما . ونحن نفضل انتظار أعماله المستقبلة لكى نعبر عن سيره الأخير، تعبيرا يكون فى مصلحته . ولكنه اذا استمرّ على جهل الواجبات المترتبة عليه من قبل أعماله وتصريحاته وتأكيداته المـاضية، واستمر مصرا على رفض مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد تضعهم الحكومتان تحت تصرفه فانا سنضطر الى استنتاج أن إهمال التعهدات الذى امتاز به عمله الأخير كان نتيجة خطة مصمم عليها، وأن سموّه يرفض صداقتهما بتـام رغبته، وهو على بينة كلية من عمله . وفى هذه الحال، فانه لا يعود يمكن للحكومتين سوى أن تحفظا لنفسيهما حرية التقدير والعمل المطلقة فى الدفاع عن مصالحهما بمصر، وحرية التدبر فيما تريانه خير الوسائل لضمانة حسن حكم البلاد ونجاحها » .

انجلترا وفرنسا تخاطبان البـاب العالى بخلع (اسماعيل)

هذه المكاتبة بلغت بحذافيرها الى (اسماعيل) فى ٢٥ ابريل، غير أن الحكومتين، قبل ذلك بأسبوع، كانتا قد خاطبتا الباب العالى فى أمر خلعه، وأجابهما السلطان أنه مستعدّ لابداله بحليم باشا، اذا شاءتا وأنّى شاءتا .

وكان (اسماعيل) قد زاد عدد الجيش وقوّته زيادة محسوسة ، لمقابلة الطوارئ . ولكنه لحظ، بعد بضعة أيام، انه لا يستطيع الوثوق من إخلاص جنده وأمانته. واطلع على ذلك أيضا السير فرنك لاسيل . فكتب فى ٢٦ ابريل الى الخارجيـة البريطانية رسالة وصف فيها بتطويل البؤس والاستياء الناجمين للبلاد عن تصرفات

الوزراة الجديدة الجائرة؛ وقال : «ويؤكد لى أن هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشارا كبيرا فى الجيش ذاته ؛ وانه ولد شعور عداء للخديو، ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين الى طبقات الأمة المرهقة، بل بين الضباط أنفسهم؛ ويؤكد لى أن هؤلاء، وان كرهوا كل الكراهة أى تداخل أوروبى، يعتبرون الخديو مسئولا عن المصائب التى أصابت البلاد» .

فبينما الدولتان ، لوقوفهما على حقيقة القوة التى يمكن (لاسماعيل) أن يقاومهما بها، لاتباليان بمخاطبته بلهجة العزيز القدير، وجد هو نفسه مضطرا للسبب عينه الى مداهنتهما ومراوغتهما، مع اصراره على معاكستهما . فأجاب على بلاغهما بالتنصل من كل نيـة سيئة نحوهما ، وفكر ضار بمصالحهما؛ وباستعداده لارضائهما فى كل ما تريدان ، ما سوى إرجاع الوزيرين الغربيين الى منصبيهما، لأن ذلك بات فوق طاقته، ولن تسمح الأمة به مطلقا .

ولما لم تكن الدولتان تريدان منه غير ذلك، بات من المؤكد لهما أنهما لن تنالا منه وطرا، ورسخ فى عزمهما العمل على إقالته من منصـبه، لاعتبارهما استحالة وجود حل للشكلة المصرية ما دام زمام الأمور بيده .

على أن عمال (اسماعيل) فى الأستانة وقفوا حالا على اللغم الذى أخذت الدولتان تدسانه تحت مركزه هنالك، وسرعان ما أحاطوه به علما .

فبعث (اسماعيل) فى أواسط ابريل طلعت باشا الى الأسـتانة ، مزودا بالذهب اللازم لمعاكسة ذلك اللغم . وحمله ، على مايقال، مبلغا جسيما للسلطان نفسه، ومبالغ أخرى كبيرة، وان كانت دون الأول، للصدر الأعظم وموظفى المـابين والديوان . فقبل السلطان ووزراؤه الرشوة والهدايا المرسلة اليهم؛ ولكنهم : إما لأنه كان يعوز

طلعت باشا كثيرا من سياســة نوبار ؛ وإما لأنه كان ينتظر من (حليم) ما يربو على المقدّم من (اسماعيل)؛ وإما، أيضا، لأنهم أحسوا بأفول نجم (اسماعيل)، لم يرتبطوا مع منــدوبه بوعد صريح . وبالرغم من بقــائه بين جدرانهم أكثر من شهر، يبذل ويعد، عاد الى مصر يحمل، فوق خفى حنين، الأمل بأن الخطر قد يبدّد .

انحدار الصاعقة

ولكنه لم يكد يستقرّ بمصر إلا وتفجر الصيب، وانحدرت الصاعقة، لا من لندن ولا من باريس، ولا من الأستانة؛ بل من برلين ! فان الكونت دى منستر سـفير ألمـانيا لدى الحكومة البريطانية قابل يوم ١١ مايو اللورد سلسبرى وأخبره بأن حكومته أصــدرت تعليمات الى قنصلها الجنرال بمصر مفادها إخطار الخديو « بأن الحكومة الامبراطورية تعتبر المرســوم الصادر فى ٢٢ ابريل المـاضى الذى نظمت الحكومة المصرية بمقتضاه، على هواها، شـؤون الدين، فألغت به حقوقا قائمة ومعترفا بها، مخالفة صريحة رأسية للتعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على انشاء الاصلاح القضائى؛ وتعتبره، بالتالى، خاليا من كل ملزم قانونى فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الامبراطورية؛ وتعــد الخديو مسئولا عن كل نتـائج أعماله غير الشرعية ! » .

فبلغ القنصل الألمـانى هذا الإخطار الى الخديو فى ١٨ مايو؛ وما كان من باقى الدول الأوروبية الكبرى إلا أنها اقتدت بعمل ألمـانيا . فقدّم القنصل النمساوى الاحتجاج عينه الى (اسماعيل) فى اليوم التالى؛ وقدّمه له السير فرنك لاسل فى ٨ يونيه والمسيو تريكو (وكان نائبا عن المسيو جودو القنصل الفرنساوى) فى ١٢ منه؛ والقنصل الروسي فى ١٤ منه؛ والقنصل الايطالى فى ١٥ منه .

فالنهاية كانت ، اذا ، قد دنت ، ولم يعد منها مفر ، وأشارت الدولتان فى اليوم التالى على (اسماعيل) ، عرفيا ، بالاستقالة من كرسيه ، فأبى .

فلما كان اليوم التاسع عشر من شهر يونيه طلب قنصلا فرنسا وانجلترا ، بناء على التعليمات الواردة لهما من دولتيهما ، مقابلة الخديو ، وبلغاه ما يأتى : « ان الحكومتين الفرنساوية والانجليزية متفقتان على الاشارة على سموك ، رسميا ، بالاستقالة ، ومغادرة القطر المصرى ، فاذا اتبع سموك هذه النصيحة فان الحكومتين ستعملان معا على منحك مرتبا سنويا موافقا كافيا ، وعلى حفظ نظام الوراثة الذى بمقتضاه سيخلف الأمير محمد توفيق سموك على العرش المصرى ، ولكنهما لا تخفيان سموك أنك اذا رفضت التنازل ، وأجبرتهما على مخاطبة السلطان رأسا ، فانك لن تستطيع الاعتماد على تعيين راتب سنوى لك ولا على حفظ حق الوراثة للأمير محمد توفيق » .

وأرسل اللورد سالسبرى فى الوقت عينه رسالة الى السير فرنك لاسل أوضح فيها الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على اتخاذ هذه الخطة ، فقال : « انه لا يمكن الرجوع ، بالنظر الى الحوادث التى انتهت بصرف الوزيرين الأوروبيين ، بدون البلوغ الى الاعتقاد بأن الخديو لم يقبل أبدا باخلاص تحديد سلطته ، التحديد الذى اقترحته المندوبية ، وانه كان مصمما تصميما أكيدا على استعادة كل حقوق تاجه ، حالما تتحقق الأغراض الوقتية التى رمى اليها بالقبول الظاهرى الذى أبداه .

ان الحكومتين منحتا سموه وقتا كافيا ليقيل كل عثرة سابقة ، وليعود ، فيما لو اراد ، الى محجة الاصلاح المبينة من المندوبية الدولية ، فرفض الانتفاع بذلك ، واستخدم المهلة الممنوحة له لتجديد الاغتصابات والقسوة ، التى كانت خزينته تملأ بموجبها

فى المـاضى ؛ فلم يعد أمام الحكومتين ، والحالة هذه ، طبقا للانذار الذى بلغناه الى سموّه ، فى ٢٥ ابريل ، سوى اعتبار الخطة اللازمة للدفاع عن مصالحهما فى مصر ، ولضمانة حسن الحكم للبلد .

فمن الواضح أن الأدوية لشفاء سوء الحكم المقترحة لغاية الآن قد جربت ولم تنجع ؛ ولم يعد من شأن أى محاولة مستقبلة من جهة الدول ، لمساعدة الخديو على اجتناب عواقب إدارته الرديئة ، سوى اشراك هذه الدول فى المسئولية الناجمة عن تلك الادارة . فان الحوادث دلت دلالة كافية على قدرته على تخييب كل مشاريع الاصلاح ، وتصميمه على استعمال هذه القدرة .

فلو كانت مصر قطرا لم تشترك الدول فى تاريخه المـاضى ، أو كان فى استطاعتها أن لا تهتم لنصيبه فى المستقبل ، فان خير خطة لهن كانت تكون التنازل ، فى هـذا الموقف ، عن كل اهتمام بالعلاقات الكائنة بين الحاكم المصرى ورعاياه .

ولكن هذا غير ممكن ، على الأقل لانجلترا ، فان موقع مصر الجغرافى وكون عمل الحكومة الانجليزية فى المـاضى يجعلها مسئولة عن الأحوال الحاضرة التى مصر بموجبها دولة ، يحولان دون تركها وشأنها .

فنحن ملزمون ، واجبا ومصلحة ، ببذل مافى وسعنا لوضع حدّ لسوء الحكم ، قبلما يؤول الى الخراب المـادّى والفوضى العديمة الدواء ، التى دل مثل دولة شرقية أخرى انها المصير المؤدّى اليه ، حتما ، كل حكم سيئ .

فالشر ، فيما يختص بمصر ، لم يبلغ بعـد حدّا لا يمكن ايقافه إلا باجراء تغييرات صغيرة المدى وسريعة الوقع ؛ فان العقبة الوحيدة القائمة دون الاصلاح توجد ، على

ما يظهر، فى أخلاق حاكمها؛ فضيقه المالى يكاد يؤدّى حتما الى ظلم ؛ وسوء نيته وعدم اخلاصه فى وعوده يخيبان كل مجهودات صديقتيه لمداواة الشر؛فلم يعد هنالك شك ، على ما يخال لنا، فى أن تغيير السياسة الداخلية فى القطر المصرى ليس فى الاستطاعة إلا بتغيير الحاكم .

فقد يكون من واجبات الدولتين الغربيتين طرح هذه الاعتبارات أمام نظر السلطان الذى يدين الخديو لسلطته للفرمان الصادر اليه منه . ولكنهما ، قبل خطو خطوة هذه خطورتها ، قد ينجم عنها نكبة هائلة، ليس فقط للخديو ، بل ولأسرته ، تريان من العدل، أولا، إبلاغ الخديو النتيجة التى وصلتا اليها، لتمكينه من الانسحاب، بشروط شريفة وموافقة، من مركز أصبح خلفه وماضيه يجعلانه غير كفء له » .

فلم يكن بلاغ القنصلين مباغتة (لاسماعيل)، لأن عميله فى الأستانة كان قد أنبأه بأن سفارتى الدولتين تهيئا المسألة مع الباب العالى؛وأن الدولة التركية بعد قبول الهدايا المرسلة مع طلعت باشا لم تتأخرلحظة عن تضحية مولاه المصرى تحت أقدام أعدائه.

ولكنه ، اكتسابا للوقت ، التمس مهلة يومين ليفكر فى الأمور مع مستشاريه قبل الإجابة فى موضوع خطير كهذا .

فلما مرّ اليومان أتاه القنصلان مستفهمين، مرة أخرى ، فأجاب أنه عرض الأمر كله على السلطان وأصبح ينتظر جوابا منه .

وكان المسيو تريكو من أشدّ أعداء (اسماعيل) وطأة عليه ، وعمل ما لا يعمل لتبليغ الدولتين الى قرارهما بعزله ؛ وقال لأحد أصحابه أنه لا يهدأ له سر ولا ضمير إلا متى رأى ذلك العاهل مقالا من عرشه .

فلما سمع جواب (اسماعيل)، ضج وعج وقال بتهكم : « ومنذ متى وقفت بين سيرك ورغائب السلطان ؟ فقد تصرفت أكثر من عشرين مرة ضدّ رغائبه ! » .

ولم يكن (اسماعيل) يجهــل عداء المسيو تريكو له ؛ فالتفت اليه مقاطعا وقال : « ألا إنى أتحدّاك ياهذا ، أذكر مرة واحدة اذا استطعت ! » .

فصعق تريكو ، ولم يحر جوابا . فهب السير فرنك لاسل ، وكان رجلا طيب السريرة ، ومتأثرا شديد التأثر للنكبة التى حلت بذلك الرجل النابغة ، وقال له بلطف : « يحسن بسموّك يامولاى أن تظهر استقلالا عن الأستانة ، حيث أن الباب العالى قد يخدعك فى نهاية الأمر » .

وكان (اسماعيل) يقدر شعور السير لاسل حق قدره ؛ فالتفت اليه بلطف وقال : « حيث انك ياسيدى العزيز تنصحنى بأن يكون أوّل استعمالى للاستقلال ، الاستقالة من الخديوية ، فانى لا أرى مافائدتى من استعمالى هذا الاستقلال[1] ! » .

ولم يكن قول الخديو لهما أنه طرح المسألة أمام السـلطان ، مجرّد مراوغة ؛ فانه عرضها فى الحقيقة على الأستانة فى أمل الحصول على تعضيد منها ؛ وحمل من تكلم ، هناك ، فى مصلحته ، و بذر فى قلب السلطان الخوف من أن تفتات الدولتان الغربيتان على حقوقه ؛ وكان الأمل بدأ يبزغ ، فى الواقع ، وأخذ السلطان يتردّد فى هل يجيب طلب الدولتين أم لا .

ولكن الدول الأوروبية أظهرت اتحادا وإجماعا فى الرأى . فانضمت ألمـانيا والروسيا والنمسا وايطاليا عينها فى آخر الأمر — وكان ملكها فكتور عمانوئيل الثانى

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لموبرلى بل ص ١٦

صديق (اسماعيل) الحميم ومدينه بمبالغ هائلة قد مات، لسوء الحظ، منذ سنة — الى الدولتين الغربيتين فى مطالبة الخديو بالاستقالة؛ وأقبل سفراؤها فى الأستانة على استعمال لهجة الشدّة لمنع السلطان من تعضيد الخديو .

فلما تيقن (عبد الحميد) أن الأمر حتما نافذ، فضل أن يصدر العزل عنه بدلا من أن يكون نتيجة عمل تقدم عليه تانك الدولتان .

ففى ليلة ٢٤ يونيه، وصل للسيو تريكو خبر من الأستانة، مؤدّاه أن الباب العالى قرر عزل الخديو وتعيين (حليم باشا) مكانه . فمع أن الساعة كانت تجاوزت نصف الليل، هب المسيو تريكو والسير فرنك لاسل والبارون سورما ، القنصل الألمانى العام، وتوجهوا الى سراى عابدين، وطلبوا مقابلة الخديو فى الحال .

فلما عرف فى دار الحريم أن الأوروبيين يطلبون مقابلة الخديو فى تلك الساعة من الليل ، وقع الصوت وقامت القيامة ، وعجت الدار بمن فيها عجا لا يوصف؛ وخافت سمو الوالدة أن يكون هناك مكيدة ضدّ حياة ابنها ؛ فرجته بعدم الخروج؛ ولكنها لما علمت أن الأوروبيين انما هم قناصل ألمانيا وفرنسا وانجلترا ، وأن شريف باشا صحبتهم، أدركت أنه لم يكن ثمت من خطر، ورضيت أن يقابل (اسماعيل) زائريه[1] .

وكان سموّه منفعلا جدّا؛ وظهر للسير لاسل كأنه لا يدرى ما النبأ . فلما ألح عليه القناصل بوجوب الاستقالة ، أظهر تكدرا من أنهم أقلقوه فى ذلك الوقت غير المناسب، وأصر على الرفض .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ١٣٩

فكر المقاومة

ولمـا كان اليوم التالى، يوم ٢٥ يونيه، رأى الخديو أن يقابل القوة بالقوة، إن لم ينجح بالتمسك بحقوقه تمسكا أدبيا؛ فأمر، فأعدّ مشروع مرسوم يرفع عدد الجيش المصرى الى مائة وخمسين ألف رجل، وتنوقش فى حضرته فى أمر تغريق الأراضى المحيطة بالاسكندرية لمنع الأعداء من التقدّم الى داخلية البلاد؛ ثم أرسل، فاستدعى اليه كبار ضباطه، واستوثق من اخلاصهم وولائهم؛ ولكنه وجد منهم فتورا، وقرأ التردّد على وجوه معظمهم، وعزم التخلى عنــه على وجوه البعض؛ وأكد له أحد المخلصين اليه أنه لا ينتظر أن يقوم الجنــد المصرى بنصرته، اذا كان العزل بارادة سلطانية .

الرضوخ

فأدرك أن اللعبة ضاعت، وأن الأمر قد قضى، وأقبل يستعدّ للرحيل .

الفصـــل الثـــالث [1]

قضى الأمر

عددتك ممن حوته القبور * وإن كنت ألقاك فى الناس حيا

فاختار من نساء حريمه أقربهنّ الى قلبه، وجمع من الكل حليهنّ ومصاغهنّ — وكان ثمنها شيئا كثيرا — واستدعى عدّة من صائغى الأقباط وأقامهم بعابدين يشتغلون ليلا ونهارا فى نزع الحجارة والفصوص الكريمة ليسهل نقلها والتصرف فيها؛ وجرّد السراى من كل رياشها الثمينة التى كانت ملكه الشخصى، لا ملك الحكومة، ومن آنيتها الذهب الخالص والمرصعة — وقدّر ثمنها بثمانمائة ألف جنيه — ومن كل طنافسها القديمة وأثاثها الفاخر، ولوحاتها ونجفاتها الفضية، ولم يبق لخلفه من الأربعة والعشرين طاقم سفرة الفخمة الموجودة فيها سوى طاقمين، وكانا أقلها قيمة — وأرسل جميع ذلك، ما عدا نسائه، الى الاسكندرية فى صناديق مقفلة، ذهب بها حالا الى ظهر يخته "المحروسة"، تحت حفظ حفظة مؤتمنين [2].

وقال لسان النميمة — الذى لم يترك عملا من أعمال حياته إلا ونفث عليه سمومه — فى إحدى جرائد الاسكندرية، أنه بذل مجهودا أخيرا لجمع أموال من الأقاليم، وأنه وضع يده على كل النقود التى كانت موجودة فى خزينة المالية، وقدرها ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه، وغنمها لنفسه. وفات ذلك الأفاك أن (اسماعيل) كان أدرى

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" للورد كرومر، و "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون.

(٢) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٤

الناس بأنه لو فعل ذلك لعرّض نفسه الى حجز الدول والحكومة المصرية ذلك المبلغ من مرتبه السنوى ، فلا يكون قد جنى ، إذا ، من عمله سوى العار اللاصق به والسخط العام !

وفى تلك الأثناء كانت الدوائر الرسمية الأوروبية فى الأستانة قد نجحت فى ضغطها على الأستانة وأجبرت السلطان على تنفيذ عزمها ، وتعيين الأمير محمد توفيق ، لا الأمير عبد الحليم باشا ، خديو على مصر . ففى صباح اليوم السادس والعشرين من شهر يونيه أبرق السير لايرد سفير انجلترا بالأستانة الى وزارة الخارجية البريطانية منبئا بصدور الارادة السلطانية القاضية بعزل (اسماعيل) وتعيين (توفيق) مكانه .

فرمان الخلع

وفى ضحى اليوم عينه ، جىء ببرقية محررة باللغة التركية ومعنونة هكذا : «الى اسماعيل باشا ، خديو مصر سابقا» الى حجرة زكى باشا السرتشريفاتى خديوى ، بالدور الأرضى من سراى عابدين ، حيث تصادف وجود خيرى باشا المهمندار وحافظ الأختام السنية وعدّة من كبار الموظفين ؛ فأسقط كلهم فى أيديهم وعلا الاصفرار والاضطراب جباههم جميعا .

ولما كان اى انسان فى الشرق يأنف من أن يكون أوّل حامل لنبأ مكدر ، فان زكى باشا رفض الذهاب بالبرقية الى سموّ الخديو فى الدور الأوّل ، وأصرّ على أنه فى مثل هذا الأمر الخطير لا يليق أن يقوم بتلك المأمورية سوى المهمندار ؛ ولكن خيرى باشا أبى وقال بالحاح انه من الظاهر أن هذا شأن أحد الوزراء ، لا شأنه . و بينما الموظفان يتنازعان فى ذلك ، قدم شريف باشا ؛ فسلمت البرقية اليه ؛ فتردّد هو أيضا ؛ ولكنه كان وزير مصر الأكبر ، وواجبه يقضى عليه بالتبليغ ؛ ولم يكن بالرجل الذى يحجم أمام صوت الواجب ، مهما كان العمل شاقا على نفسه . فحمل الاشارة البرقية ،

وذهب بها الى (اسماعيل) . ففضها واذا بها من الصدارة العظمى بالأستانة وفحواها : «ان الصعوبات التى نجمت أخيرا، فى أحوال مصر الداخلية والخارجية، بلغت مركزا عسيرا ؛ وقد ينتج عن استمرارها كما هى خطر لمصر وللدولة العثمانية . ومن أهم واجبات الحكومة السلطانيـة ايجاد الوسائل لتقرير الطمأنينة والأمن والرفاهية بين الأهالى ؛ وانما صدرت الفرمانات لهذه الغاية عينها . فبما أنه قد ثبت أن بقاءكم فى منصب الخديوية لن ينجم عنه سوى مضاعفة الصعوبات الحالية وزيادتها خطورة بجلالة مولانا السلطان، بناء على تداول مجلس وزرائه ، قرر تعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا فى منصب الخديوية ، وأصدر إرادته الهمايونية بذلك ؛ وقد أبلغ هذا القرار السامى الى سعادته باشارة برقية على حدة . وعليه فانى أدعوك الى التخلى عن شؤون الحكم طبقا لأوامر جلالة السلطان » .

فقرأ (اسماعيل) ذلك المنطوق الذى قضى بموته سياسيا ، بثبات وهدوء جديرين بالإعجاب ، كأنما هو يقرأ أقل تلغرافات روتر أو هافاس أهمية . ثم التفت بسكون الى شريف باشا وقال : «أدع سمو توفيق باشا حالا» .

فخرج شريف باشا من حضرته ليقوم بنفسه بالبشرى كما قام بنبأ العزل . على أن أسلاك التلغرافات كانت قد أعقبت بأسرع ما أمكنها البرقية المرسلة الى (اسماعيل) ببرقية أخرى أرسلها البـاب العالى عينه الى (توفيق) ؛ فسلمت اليـه فى قصره بالاسماعيلية . ففضها، واذا بها من الصدر الأعظم أيضا، وفحواها : «ان جلالة مولانا السلطان قد أصدر إرادته الهمايونية بتعيينك خديو مصر ؛ وسوف يرسل لك الفرمان الشاهانى بالكيفية الرسمية المعتادة ؛ وقد كلف (اسماعيل باشا) بتلغراف آخر بالانسحاب من شؤون الحكومة . فيلزمك بناء على ذلك، حالمـا تصل هـذه البرقية اليك ؛ أن

تستدعى جميع العلماء والموظفين ووجهاء البلاد وأعيانها ومستخدمى الحكومة ، وتبلغهم مضمون الارادة الشاهانية الخاصة بتعيينك ، وتباشر شؤون الحكم حالا . فان هذا التعيين السامى العادل مكافأة لكفاءتك . وسيكون ارتقاءك السدّة الخـديوية بدء عهد نظام ورقىّ يسود على القطر الملقاة زمام شؤونه الى حكمتك» .

والبرقيتان كانتا مؤرّختين ٦ رجب سنة ١٢٩٦ و ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

فوجد شريف باشا الأمير محمد توفيق وهو على وشك الركوب فى مركبته . فتخلى شريف باشا عن العربة التى أتى فيها ، وركب صحبة الخديو الجديد ، وعاد معه الى عابدين .

ففى الطريق سلمه (توفيق) بسكوت البرقية الواردة اليه . فقرأها شريف وقال إن المناداة به خديويا على مصر المنصوص عنها فى تلك الاشارة التلغرافية يجب أن تتم بعد ظهر ذلك اليوم عينه ، فى قلعة الجبل .

ولمـا وصلا عابدين ، بقى شريف فى الدور الأرضى ، وصعد (توفيق) الى حيث كان أبوه فى انتظاره . وحالمـا دخل الغرفة التى كان (اسماعيل) جالسا فيها بصحبة أفكاره وشجونه مذ تركه شريف ، ووقعت عين والده عليه ، نهض (اسماعيل) وتقدّم للقياه ، وأخذ يده ولثمها قائلا : « انى أسلم على أفندينا ! » ثم قبله على وجنتيه ، وتمنى له أن يكون أوفر حظا وأكبر سعادة من أبيه . وبعد ذلك انحنى أمامه ودخل دائرة حريمه ، تاركا لابنه المتأثر تأثرا عميقا منصبه وقاعة عرشه[1] .

ولمـا كانت المناداة السريعة بالخديو الجديد شيئا مرغوبا فيه ، اتقاء لكل طارئ ، استدعى جمهور من أوصت اشارة الصدر الأعظم البرقية باستدعائهم الى القلعة ،

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٧٢ و ٢٧٣

وقرئت عليهم الارادة السلطانية . فدوت المدافع كالرعد معلنة لمصر والقطر كله أن (محمدا توفيقا) أصبح دون غيره، خديو مصر !

تبوء الخديو الجديد

فاستقبل الخديو الجديد بعد ذلك وفود المهنئين ، من قناصل وكبار موظفين وأعيان ، ووجوه وعلماء ورءوس أديان ، فى القاعة عينها التى كان أبوه قابلهم فيها ، منذ نيف وست عشرة سنة ، ووعد جموعهم بأنه سيبذل جهده ليجعل البلاد سعيدة .

فلما كان المساء أخطر (اسماعيل) ابنه بأنه يرغب فى مغادرة القطر يوم ٣٠ يونيه (فأنبأ السير لاسل بذلك وزارة الخارجية البريطانية)؛ ولكنه لم يعين وجهة السفر .

فقد كان يرغب فى أن يقيم فى الأستانة ، وإلا ففى أزمير ، لكى يكون فى بلاد ملائمة لطريقة معيشته الشرقية . واستأذن السلطان فى ذلك .

ولكن (عبد الحميد) — ولم تكن قدماه قد ثبتت بعد على عرش أجداده — خاف جيرته ، وأبى أن يقدّم له الضيافة فى بلاده ؛ وربما خاف أيضا وخزات ضميره : لأنه بعد خلع (اسماعيل) أخذ يفكر فى إلغاء جميع الامتيازات التى كانت منحت له ، كأنما النقود التى اشتريت بها لم يكن لها حساب ، وكأنه يصح بقاؤها فى خزينة الدولة العلية مع استرداد هذه البضاعة التى باعتها فى نظيرها !

فعلم ملك ايطاليا رفض (عبد الحميد) ؛ فأسرع ووضع تحت تصرف صديق المرحوم أبيه قصرا من قصوره فى ضواحى نابولى .

فقبل (اسماعيل) ضيافة الملك أمبرتو . وفى اليوم الثلاثين من شهر يونيه — بعد أن سفر أثقاله فى قطار سابق ، وودع حريمه الباقى الوداع الأخير ، ويقال ان حزن السيدات اللواتى تخلى عنهن بلغ مبلغا يفوق التصور ، وأنهن فى غضبهن على عدم

اصطحاب سيدهن لهن كسرن عدّة أوان ثمينة ومراءات بما بلغ قيمته ٨ آلاف جنيه — قام من سراى عابدين فى ساعات بعد الظهر الأولى الى المحطة ، صحبته المختارات من نسائه وجواريه ، وولديه حسين وحسن — أما ابراهيم فكان فى انجلترا ، وأما فؤاد — ملكنا المحبوب — فكان لا يزال صبيا لا يتجاوز الحادية عشرة — وحاشيته قليلة ؛ وكان قد أظهر رغبته فى أن لا يتخذ سفره شكلا رسميا ؛ فلم يكن ، إذا ، على المحطة فى انتظاره أحد من الدوائر الرسمية الأجنبية ، ولكن جمهورا كثيفا من الأهالى كان قد ازدحم حولها ليستجلى وجه أميره المسافر ، مرة أخيرة ، ووقفت ، فى الخارج أيضا ، عربات تقل سيدات الحريم المتخلى عنهن ، وكانت داوية بولولتهن وندبهن .

فلما بلغ (اسماعيل) المحطة ، ودنت ساعة السفر ، عانق ابنه (توفيقا) عناقا أخيرا ، وقال له ، وهو مجهش للبكاء : « كنت أودّ ، يا أعز البنين ، لو استطعت أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك ارتباكا ؛ على انى واثق بحزمك وعزمك . فتوص باخوتك وسائر الآل برا ؛ واتبع رأى ذوى شوراك ؛ وكن يابنى أسعد حالا من أبيك ! » .

ثم التفت الى جمهور الحاضرين ، وقال : «انى ، وأنا تارك مصر ، أعهد بالخديو ، ابنى ، الى ولائكم واخلاصكم» . فتقدّم (محمد توفيق) حينذاك ، وقبل يد والده ، واستودعه ، واستودع اخوته المسافرين معه ، الله !

فكان المنظر مؤثرا للغاية ، ولم يستطع ، إلا القليل من الحضور منع بكائهم .

مغادرة (اسماعيل) القاهرة

ثم قام القطار ، واذا بمجموعة زغاريد ماجت فى الآفاق ، مودعة له بتهكم ؛ فاستوقفت البحث والاستفهام ؛ فعلم بأنها صادرة عن نساء المفتش اسماعيل صدّيق ، وانهن أردن بها الشماتة بالخديو المخلوع والانتقام منه !

ولكن المسالمين حملوها على أنها انما كانت ابتهاجا بتبوء الخديو الجديد عرش أجداده، نهائيا .

وليت شعرى : من يدريني ماذا كانت الأفكار المتجولة فى رأس (اسماعيل) ، بينما كان القطار يقطع المسافة بين العاصمتين المصريتين، وتتوارى عن أعين المسافرين مئذنتا جامع القلعة المناطحتان السحاب ، وقباب مصر التاريخية ، وجبال الأهرام الراسخة ؛ و بينما كانت تنفرد أمامها سهول الدلتا الخصيبة ! هل اصطحبت تلك الأفكار بأمل ؟ أم لم يجسر الأمل عينه على الوقوف إزاء اعتقاد (اسماعيل) ان تلك انما هى آخر مرة يرى أرض مصر المحبوبة، ويجول بناظريه فى آفاقها ؟

ولما بلغ القطار محطة الاسكندرية، ركب (اسماعيل) ومن معه عربات مقفولة، وساروا الى الترسانة، ومنها فى زوارق الى ظهر "المحروسة" ؛ وكانت فى انتظارهم، وكان ظهرها مكتظا بذوى المقامات الرفيعة، وكبار الجاليات الغربية، الآتين لتوديع الخديو الأول، وداعا أخيرا، اعترافا منهم بما كان (لاسماعيل) من المنزلة فى القلوب، بالرغم من كل المطاعن التى وجهها اليه أعداؤه .

فقابلهم (اسماعيل) جميعا بلطفه المعهود، وأظهروا، هم، له من الاحترام والتبجيل ما ذهب مباشرة الى فؤاده، وأهاج العواطف فيه؛ ولكنه تجلد . و بالرغم من ظهور آثار الانفعالات النفسانية على وجهه ، قاوم عواطفه ؛ فقال لكل من مودعيه كلمة لطيفة، وعبارة شكر جميلة ، مصحوبتين بابتسامة صافية ؛ وصافح بصداقة كل من كان قريبا منه .

غير أن موجة العواطف ما زالت تدفع بنفسها فى قلبه حتى خاف تفجرها علنا ؛ فاستأذن الحاضرين ودخل مخدعا فسيحا، ليخفى مساورتها له ، ففارقه المودّعون ؛

ولم تمض بعد ذلك نصف ساعة، إلا ورفعت "المحروسة" مراسيها، وأقبلت تمخر مبتعدة عن الشاطئ .

السير الى المنفى

فأطلقت طابيـــة نابوليون (كوم الناضوره)، والسفينة الانجليزية "ريو پرت" الراسية فى الميناء مدافعهما تحية للسافر، واجلالا له : فكان ذلك آخر إكرام قدم له فى مصر .

وما زالت "المحروسة" تبتعد بين أزرق البحر والسماء المنكسر عليهما ذهب الغروب المقترب حتى توارت عن الأنظار، ومع تواريها، غابت الشمس !

هكذا انتهى حكم (اسماعيل) على مصر .

فهل قصد أن يتحد غرو به مع مغيب الشمس، أم هى الأقدار الغريبـــة التى دبرت ذلك ؟

⁂

نبذة فى تاريخ بقية حياة (اسماعيل)

والآن، وقد فرغنا من سرد ترجمة هذا الرجل الفريد، الى أن غادر القطر المصرى مغادرة لم يعد بعدها اليه إلا محمولا على أكف ملائكة الموت، ربما حسن بنا أن نلق نظرة على حياته التالية، لتكون كلماتنا عنها ختاما لهذا الجزء من مؤلفنا . فنقول :

لمـا وصلت به "المحروسة" الى نابولى، بق مقيما على ظهرها خمسة عشر يوما، كأنه، وهو يعتبرها جزءا من مصر، وقطعة منها، يعز عليـــه أن يفارقها، ويود أن يطيل إقامته عليها، ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ولهذا الغرض عينه، وقع فى خلده أن يعدّها جزءا من أملاكه الشخصية، ومتاعه الخصوصي، ويبقيها فى حوزته، ليشم فيها أبدا رائحة الوطن البعيد . فبعث يطلبها

من الحكومة الخديوية ؛ فأبتها عليه ؛ وأنذرته ، إن لم يعدها ، أوقعت حجزا على مرتبه السنوى . فاضطر (اسماعيل) الى التخلى عنها ، وقلبه يتفطر مرارة .

فنزل الى البر ، وأقام فى نزل بضعة أيام ، ريثما يجهز له قصر الفافوريتا ببورتيتشى ، بضواحى نابولى ، الذى وضعه الملك أمبرتو تحت تصرفه ؛ ثم انتقل اليه بأزواجه وأولاده ونسائه وحاشيته .

ومع أن البلد من أجمل بقاع الأرض ، والسماء الصافية تشبه سماء مصر اللازوردية ، والخليج الزمردى المحيطة به الربى من أبدع المناظر البحرية ، والجيرة ربوع زاهرة ومناظر شائقة ، ويتبرج عليها كلها جبل الفيزوف المعقود على قمته تاج نار أبدى ؛ ومع أن السكون ، لا سيما فى كل مساء ، يخيم بجلال على الطبيعة المحيطة بأسرها ، فان (اسماعيل) ، فى حنينه الى الوطن المحبوب ، لم يستمرئ شيئا من حلاوة الاقامة ؛ وما فتئ متنقلا بين روما وباريس ولندن وفيينا ، عاملا على نيل أمنية الرجوع الى العرش المصرى الذى خلت منه رجله ، لا سيما بعد أن أخذت الصعوبات تشتد حول شباب (توفيق) ابنه ، واتضح له أن البلاد فى حاجة الى يد قوية تقود زمامها ، وإلا ذهبت ضحية الدسائس وفريسة المطامع .

على أنه ، بالرغم من بعض تعضيد وجده فى روما وباريس ، فى بعض الدوائر التى كانت لا تزال تذكر حلاوة الأيام التى رأت نوبار ساعيا لنيل أرب لمولاه ، لم يجد تشجيعا من الدوائر الرسمية : إما لأن النجم اذا أفل ، مرة ، بات من المتعذر رجوعه الى سمت مجده الأول ؛ وإما لأن أعداءه كانوا كثيرين وأقوياء ، ولا يزال نفوذهم متفوقا عند أصحاب الأمر فى تلك العواصم .

وكانت أشدّ الدول صمما انجلترا ، ولو أن (اسماعيل) ألفى من بعض أعضاء برلمانها وبعض رجال صحافتها ترحيبا وتعضيدا وشدّ أزر .

فلما سقط عرابى ، واستولى الجيش البريطانى على قلعة صلاح الدين ، أقبلت الدوائر الرسمية تتفاوض فيما يجب عمله ؛ أيوضع القطر تحت حماية انجلترا ، ويبقى (توفيق) على عرشه فى ظل سيوف البريطانيين — وهذا مالم يكن ليرضى أوروبا ، ولا الأحرار من الانجليز ولو أن ارسال الجيش البريطانى الى مصر ، عقب ضرب الأسطول البريطانى الاسكندرية ، كان من عمل الأحرار لا المحافظين — أم يعاد اسماعيل الى عرشه ، تحت رقابة أوروبا الشديدة عليه !

فلولا أن الدائنين قاموا يبدون سخطهم على هذا الحل الأخير ، ويمانعون فيه ، وينذرون بالويل والثبور اذا أخذ به ، لكانت أوروبا ، فى الغالب ، وافقت عليه ، وأعادت (اسماعيل) الى وطنه وعرشه ، لا سيما أنه أبدى وعودا صادقة ، وعاهد عهودا أكيدة بأنه يسير كما تريد الدول أن تسيره ، ويقبل بأى شرط يعنّ لها أن تشترطه عليه[1] .

وبالرغم من أنه قضى ، بعد ذلك ، سنين عديدة ، وهو يجتهد اجتهادا عنيفا فى تحويل تيار السخط عنه ، أو تحويل تعضيد الحكومات عن مدائنيه ، فانه لم يفلح ، وما نال سوى نفور ابنه الخديو (توفيق) منه ، وتنكبه عن مساعدته أكثر من ذى قبل .

على أن كبار القوم ، فى البلاد الأوروبية ، ما انفكوا مقبلين عليه ، موالين له الصداقة القديمة طوال ما رأوا بصيص أمل فى تحقيق مسعاه . فلما تأكدوا أن لا أمل ،

(١) أنظر "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٩٣ و ٢٩٤

وأن خيبة مساعيه باتت لا دواء لها ، أداروا له ظهورهم ، ونسوا أنه هو الذى كان ، اذا ما نزلوا عليـه ضيوفا بمصر، وضع أرض مصر ونيلها وسماءها تحت خدمتهم ؛ ولم يشذ فى معاملة جمهور كبراء الغرب له إلا القليلون .

فلما زار لندن آخر مرة أناخ رحله فى نزل وضيع بأرلنجتن ستريت — يا لتقلب الحدثان ! ويا لغدر الأيام ! — وكذلك وقع له لمـا ذهب الى باريس وفيينا، اللتين كانتا ترتجان طربا ، فى المـاضى، حينما تطأ قدماه أرضهما .

ألا ما أصدق ما قاله بيكن، الفيلسوف الانجليزى، حيث هتف : « من يقدر أن يرى أياما أسوأ من الأيام التى يراها امرؤ يتبع ، وهو حى، جنازة شهرته ومجده؟ ! » .

فنفض (اسماعيل) غبار قدميـه فى وجه تلك العواصم الجحودة ، وعاد الى قصر الفاقوريتا، وليس له مقصد سوى تحسين معاشه مع الحكومة المصرية ، والذهاب بعد ذلك للاستراحة، من عناء هذا العالم، على ضفاف البسفور، اذا ما صرح له السلطان بذلك .

فكلف ، وهو فى لندن المرة الأخيرة ، المستر مريوت المحامى العمومى، بمقاضاة الحكومة المصرية ومطالبتها ببعض أملاك له ، أو ما يوازى قيمتها .

فأتى مريوت الى مصر، ولمـا لم يجد من الخديو (محمد توفيق) معاكسة ما، نجح بسهولة فى مهمته ، ونال ما أصبح (اسماعيل) معه مستقلا عن الأمير ابنه وحكومته المصرية، الاستقلال كله .

فكافأ محاميه كما كان معتادا أن يكافئ من يخدمه باخلاص ، أى مكافأة ملك ؛ وأعطاه ٣٥ ألف جنيه أتعابا له .

ثم أقبـل يلتمس من السلطان التصريح له بالذهاب الى قصره بأميركون ، والاقامة فيه . فرأى (عبد الحميد) أن يجيب طلبه ، لا ليوليه فضلا ولكن ليضعه تحت يده .

ولم ينتبه (اسماعيل) الى عواقب الخطوة التى صمم عليها .

فما صرح السلطان له بالاقامة على ضفاف البسفور حتى أسرع الى سرايه بأميركون سنة ١٨٨٨ قبالة سراى عمه عبد الحليم ، وظن أنه نال أكبر أمنيات قلبه .

ولكنه نسى ، أو ربما لم يكن يعلم ، أن (عبد الحميد) مولى تسوده الظنون . وتملك الريب فى الناس زمام أمره ؛ لأنه ، والحق يقال ، ما كان اختلط به ، ولا زار الأستانة منذ أن أغمضت عينا (عبد العزيز) .

فما حلت ركابه بقصره الفخم ، إلا وأحاط به الجواسيس ، ولم يعودوا يفارقون حركاته وسكناته ؛ وإنا ، وأيم الحق ، لا ندرى لماذا ولا ماذا كان السلطان يخافه من ضيفه الوحيد !

فشعر (اسماعيل) انه انما ورد فى الحقيقة حبسا مذهبا ؛ ولولا ان الحياة فى ديار الاسلام كانت تحلو له ، ولو بضيق ، أكثر من الحياة فى بلاد الغرب ، ولو بحرية مطلقة ، لما تعزى على تركه نابولى وجمالها ودلالها ، وإبدالها بالبسفور ، حيث الليل مملوء جرائم ، والنهار مملوء دسائس !

ولكنه أتى عليه يوم احتاج ، لعلاج صحته ، أن يذهب الى الاستحمام بمياه إمس . فطلب من السلطان أن يأذن له بذلك ؛ فذكره (عبد الحميد) بأنه يوجد فى الأناضول ، على مسيرة بضع ساعات من الأستانة ، بلد يقال له "بروصا" ، شهير بمياهه المعدنية ؛

وأنه هو ، (اسماعيل) عينه ، سبق له الذهاب اليـه ، أيام أن كان خديو مصر ، والاستحمام فى مياهه ، وأنه فضلها فى ذلك العهد على حمامات أوروبا بأسرها !

فما وسع (اسماعيل) إلا العدول عن الذهاب الى إمس .

على أن كل المضايقة التى أحاطه بها (عبد الحميد) لم تمنعه من رغبة الخير لتركيا . فما فتئ فى جانب مصلحتها ، عاملا على ما فيه خيرها ، مظهرا ميله اليها وعطفه عليها ، الى آخر لحظة من حياته ؛ كأنه ، بعد أن ضاعت منه مصر ، وعز عليه الرجوع اليها ، اتخذ أرض العثمانيين وطنا ثانيا له ، وتمثل بقول الشاعر :

بلادى وإن جارت علىّ عزيزة * وأهلى وإن ضنوا علىّ كرام

على أن حياته السياسية كانت قد انتهت ، وبات لا يعيش إلا مع ذكر الماضى وذكراه .

وقد قابله فى قصره هناك حفيده (عباس الثانى) ، فى زيارته الأولى للأستانة ، فسر (اسماعيل) به كثيرا ، ويقال إنه التمس منه الاستئذان له بالعود الى مصر ، لأن حنينه اليها بات لا يحتمل .

ولكن (عباس الثانى) لم يفعل : إما لعدم رغبة منه مبنية على تخوف من جدّه ، وإما لسهو مبنى على عدم محبة له .

وفاة (اسماعيل)

فاستمر (اسماعيل) فى منفاه حتى أوائل مارس سنة ١٨٩٥ ، إذ وافاه المنون بالأستانة فى اليوم الثانى منه ، وله من العمر خمس وستون سنة .

نقل رفاته الى مصر

فنقل رفاته الى مصر ، واحتفل بدفنه فى مسجد الرفاعى احتفالا مهيبا ، سار فيه الخديو حفيده ، والأمراء أولاده ، وعموم كبار دولته .

وهناك هو راقد تحت أجنحة رحمة الله، بجانب الأميرة تفيده هانم كبيرة أولاده، زوجة منصور باشا يكن ، والأميرات زوجاته ، فى تربة نخيمة ، يظلها من علٍّ قبر (محمد على)، جدّه العظيم ، المشرف عليه من علياء القلعة، كأنه يقول له : « ألا نم نوما هنيئا ، مرتاحا ، بعد كل العناء الذى ذقتــه فى أيامك الأخيرة . نم ، يابنى ، فى أرض مصر التى انما هى مدينة لك أكثر مما هى مدينة لى بأنها أصبحت فى مقدّمة أقطار الاسلام تمدّنا وحضارة! » .

قد كان شوقى الى مصر يؤرقنى * فالآن عدت وعادت مصر لى دارا

« أبو الفتح كشاجم »

فصل أخير [1]

وصف (اسماعيل)

أما وقد سبق لنا وصف (اسماعيل)، حينما ارتقى عرش أبيه، فلننظر ماذا فعلت به الأيام، ولنر كيف كان حينما تخلى عن ذلك العرش .

أمست قامته، التى كانت دون الربعة، تظهر أقصر مما كانت بسبب السمن الذى تراكم عليها . بجعل مشية صاحبها كأنها متدحرجة . وأعرضّ صدره وثقل، واتخذت كتفاه وسعا هرقوليا؛ ولكن عبء الهموم أحناهما قليلا . وما فتئت لحيته المقصوصة قصا قصيرا تستدير حول وجهه المستدير؛ ولكن الفضة وخطت فيها الذهب، والذهب عينه جعل يميل الى البرونز فيها وفى الشارب أيضا . والفم ما فتئ ثابتا والشهوة عليه مقيمة . وتقاطيع الوجه ما فتئت منتظمة، بالرغم من الأسارير التى خطتها يد السنين بقلم الشجون . ولكن اللون اقتمّ . والسكون كسا مجموع تلك التقاطيع بدل الحركة السابقة . أمّا عيناه فما فتئتا على عادتهما القديمة من نصف غلق، تارة، ومن فتح إحداهما وإغماض الأخرى طورا؛ وما انفكت العين المفتوحة تسطع سطوعا لا يطاق، حينما يريد صاحبها استجلاء غوامض الصدور، وتضيء كبرق وامض .

---

[1] أهم مصادر هذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون، و"خديو يون و باشاوات" لموبرلى بل .

على أن عموم وجهه بات كصفحة مخطوطة بالمداد الحساس ، لا يظهر، فلا يقرأ شئ عليها ، إلا اذا أبرزت الانفعالات الكتابة . مثل نابوليون الثالث تماما . لتشابه الرجلين فى الصفات القوية والضعيفة المتحاربة معا فيهما ؛ ولو ان حزم (اسماعيل) وسرعة عزمه لم يكن لها أثر عند نابوليون الثالث، رجل التردّد المستمر .

وأما الصوت ، فأمسى ضخما مملوءا ، يرنّ فى السمع كأنه وقع الآلة المعروفة بالباريتون ؛ ويخرج الى المحادثين معانى مكسوة بتعابير جميلة ، حتى متى كانت المعانى بسيطة وعادية . وما فتئ الابتسام الساحر المتجلى على الشفتين بين حين وحين يزيد فى لطف تلك التعبيرات .

غير أن من نظر بتمعن حقيق الى وجه المتكلم ، وتأمل الخطوط المخطوطة على جبينه العريض وفمه القوى ، الدالة على أهواء شديدة ، يضغط عليها بشدّة متناهية ، حالما يتيقظ المتكلم الى دبيب هموم الحكم فى وسط الأفكار الخفيفة ، المعبر عنها بخفة كذلك ، كان لا يسعه إلا أن يحكم بأن الرجل غير سعيد .

ولكنه لم يكن يسعه أيضا إلا الاعجاب بلطف الأخلاق ورقة الشمائل التى كان متحليا بها ، دوما ، بالرغم من قلة هنائه الداخلى ، والتى شهد بها كل من خدمه أو خالطه . وظهرت جليا فى قلة الأحكام القاسية الصادرة فى عهده .

فعلاوة على أنه لم يكن ليسمح أبدا لفمه أن يخرج قولا بذيئا ، أو كلمة سافلة ، أو لفظا قبيحا ، فانه كان ظريف المعشر ، ميالا الى المزاح ، مكثارا منه ، فى بعض الأحايين ؛ على أن مزاحه كان فى منتهى الخفة واللطف ، لا يثقل على النفوس مطلقا .

من ذلك ان بعض قناصل الدول ألح عليه، أياما متتابعة، بأن يتفضل ويجود على أحد رجال تبعيته بمهنة يستطيع الرجل أن يستخرج منها مكسبا — وكان المتداول على الألسنة ان امرأة ذلك الرجل جميلة ، وانها لا ترفض أن تكون شفيعته لدى أصحاب الأمر — فأجاب الخديو القنصل الى طلبه، وعهد الى الرجل بتوريد ألفي زوج ثيران لجيشه، قائلا للقنصل «لست أشك في أن صاحبك ذوخبرة في الحيوانات ذات القرون !» .

ومن ذلك انه كان قد وقع نفور بينه وبين أحد قناصل الدول، واختصما. وكانت امرأة ذلك القنصل مغرمة بالمكاروني، نهمة في أكله، مقبلة عليه في الموائد بكيفية توجب الاشمئزاز . فتداخل بين الخديو والقنصل صديق، وما زال بهما حتى أصلح بينهما . فبعث (اسماعيل) لزوجة ذلك القنصل سوارا بديعا ، ثمينا للغاية ، للدلالة على رجوع المياه بينه وبين زوجها الى مجاريها . فاستغرب الصديق عمله، وسأله : «لم هذه الهدية الثمينة ؟ » فأجاب (اسماعيل) : «ماذا تريد ؟ فانه كان لا بد منها، وإلا فوليمة أولمها لها، ويكون المكاروني من ضمن أصنافها ، لئلا يقال أننا لم نراع ذوق مدام القنصلة ، على انى ياعزيزي ، أفضل الحرب على رؤية تلك المرأة وهي تأكل المكاروني[1] ! » .

ومن ذلك انه كان يكره المقابلات الرسمية في الأعياد ، لأن المحادثة فيها لم تكن تدور إلا على الطقس واختلافه بين مصر والاسكندرية . وكانت نفسه قد مجتها كثيرا . فاتفق في السنة الأخيرة من ملكه ، وأيام ان كانت اضطراباته الداخلية في أشدّها، أن قنصلا أتاه زائرا، وبعد التحية المعتاده، شرع يتكلم في مسألة الطقس :

(١) أنظر : "خديو يون و باشاوات" لمؤلفه برلي بل ص ١٣ و ١٤

وكان سياق الحديث العادى فى هـذا الموضوع أن الاسكندرية رطبة ، وأما مصر بجافة . فقاطع الخديو عليه كلامه ، وقال له : «انى أدرى تماما ، ياجناب القنصل ، ماذا تريد أن تقول لى . فأرجوك أن تقيـد فى مذكرتك انى من الآن فصاعدا أعتبر مصر رطبة ، والاسكندرية جافة » . فوقف القنصـل منذهلا ؛ ولما خرج من حضرته ، قال لزملائه : « أظن أن سموه أضاع ذاكرته » (١) .

على أن ذاكرة (اسماعيل) كانت حديدية ، لا يمسح من لوحها شئ رسم عليه مرة . ولا أدل على ذلك من أن بعضهم ، فى سنة ١٨٧٥ ، حادثه ، يوما ، فى شؤون ترعة السويس ؛ وذكر أمورا تتعلق بالمخابرات القنالية ، خالفه (اسماعيل) فيها ؛ ولكى يثبت له أن قوله حق ومزاعم محادثه فى غير محلها ، ذكر له عشرين سطرا من مستند غير مهم كان قد قرأه منذ سنوات عديدة . فنقل الرجل الأسطر ، ولما عاد الى منزله راجعها ، فاذا بها كما قالها (اسماعيل) حرفا بحرف (٢) .

ومن لطيف معاشرته أنه كان يحمل محادثه ، سريعا ، على التمتع براحته كلها ، وعلى إزالة كل تهيب من نفسه . وكان يبذل جهـده لكيلا يحس مخاطبه أنه ثقل عليه فى الكلام ، أو أنه لم يفهمه غرضه .

فمن ذلك أنه دعى ذات يوم شابا انجليزيا من عائلة رفيعة ، ولم يكن يحسن التكلم بالفرنساوية ، الى تناول طعام الغـداء عنده . فأجهد الخديو نفســه إجهادا كبيرا ليتتبع حديثه ويفقه معانيه — لأن الشاب كان يتكلم الفرنساوية بالانجليزية — وأخذ

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمو برلى بل ص ١٤ و ١٥

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ١٨

يساعده على التعبير عن أفكاره . فدار الحديث على رجل معروف لدى الخديو، فأراد الشاب أن يقول : «ان الرجل اعتاد كذا وكذا، وهذا يعبر عنه بالانجليزية بقولهم : « He has contracted the habit » فقال : « Il a contracté l' habit » أى «ضيق ثوبه» فقطب الخديو جبينه، وأجهد فهمه ليدرك معنى تلك الجملة، فلم يستطع . فقال : «نعم إنه كان يلبس دائما ثوبا ضيقا !» وغيّر موضوع حديثه . وذلك لكيلا يحرج مركز ضيفه[1] .

وكان فى محادثته يسحر بلطفه كل من وجد معه . واذا شاء صير أكبر أعدائه أصدقاء له ما داموا فى حضرته . ولم يكن يجد صعوبة ما فى حملك على التنازل عن آرائك والانحياز الى آرائه، ما دمت تكلمه . ولو أنك بمجرد الخروج من حضرته تعود الى صوابك وترى أنه مخطئ وأنك على حق .

فيروى، من ذلك، أن أحد القناصل كان اذا قابله أظهر اتفاقه معه على كل شئ؛ فاذا ما خلا الى نفسه وكتب الى دولته، كتب ضدّه . وكان اذا ما عاتبه (اسماعيل) على ذلك، اعترف بخطأه، ووعده أن يصححه فى رسالته التالية . ولكنه، فى رسالته التالية، كان بدلا من التصحيح، يبالغ فى الطعن . فحمل عمله هذا (اسماعيل) على القول لأحد أصدقائه «انى رأيم الحق لمندهش من تصرف حضرة القنصل، ولكنى لست أرى له دواء، فانى لا أستطيع أن أجلس معه، وهو يكتب رسائله» . قال ذلك وتبسم، وكسر على عينه .

وكان يتدارك، حالا، أى خطأ يصدر منه فى المحادثة، ويحوّله الى مصلحته . فمن ذلك أنه قدّم، ذات يوم، الى أحد كبار الكتّاب، هدية نقدية نفيسة ليحمله

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمو برلى بل ص ١٧

على الكتابة فى فائدته . ولكنه ماكاد يفوه بالمقصود من تلك الهدية إلا وأدرك أن الرجل ليس ممن يشترون بالمـال، فابتسم، وختم العرض بقوله : « وانى إنمـا أقول هذا لك لكى استمرئ، ولو مرة واحدة فى حياتى، لذة الرفض[1] » .

ومن مميزاته أنه كان يدرك حالا أخلاق الناس ، ويعامل كل واحد المعاملة التى هى أحسن وقعا لديه . من ذلك أنه لمـا أراد إنشاء معامل سكر فى مزارعه فى الصعيد، خاطب فى الأمر بيوتا انجليزية و بيوتا فرنساوية . فأتاه وفد بريطانى ووفد فرنساوى، فقابل كلا منهما على انفراد . أما الفرنساوى، فاستمر الكلام معـه أياما ، وانشرح رجاله من سعة اطلاع (اسماعيل) وإحاطته بكل دقائق الأمور، وأدهشهم منه اعتناؤه ببحث ذات دقائق اقتراحاتهم، اعتناء تاما . وأما الوفد الانجليزى، وكان من منتشستر، فانه تم الشغل معه ببضع ساعات . فقال رجاله : « هذا رجل أقطع للشغل يوجد على غير شاطئ «الإرول» . فلما بلغ قولهم الى (اسماعيل)، قال، مفسرا : «ان بعض الناس يركب حصانا، وبعضهم حمارا، وآخر جملا؛ ولكل منهم حركات خاصة به . على أن أحسن راكب من يركب كل هذه ركوبا جيدا[2]» .

وكان كثير الشغل ، صبورا عليه ، مهما كان شاقا؛ ويجد فيه لذة عظيمة ، ولو أنه أثر فى النهاية على صحته .

ولم يكن يميل للابهة والعظمة إلا حينما كانت شؤون الملك تستدعيهما . فكان يخرج عادة الى النزهة لابسا اسطمبولية بسيطة وطربوشا أحمر ، وليس أمامه سوى خمسة خيالة بلباس لونه لون الشوكولاطة .

(١) أنظر : ''خديويون وباشاوات'' لموبرلى بل ص ٩

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ١٠ و ١١

وكان معظم حديثه بالفرنساوية . لأن معظم جلسائه كانوا أوروبيين . ولأنه ، لسوء حظه وحظ بلاده ، ما فتئ يميل اليهم ، ويضع ثقته فيهم ، بالرغم من أن الجديرين بها منهم كانوا أقل من أصابع اليد ، وأن معظمهم تسببوا له بأضرار بليغة ، كما سبق لنا القول .

ولو حسن جلساؤه ، وأنعمت عليه الأقدار بوسط غير الوسط الذى شب فيه ، وأمناء خير من الذين ائتمنهم ، لصار فى رجولته مصير خير الرجال ، كما انه أصبح من أعاظمهم ؛ لأنه كان أرضا جيدة ، لا تحتاج إلا الى فلاحة حكيمة ، وبذر طيب . ولكنه تعلم ، فى مبادئه ، كما قلنا فى غير هذا المكان ، ان القانون ارادته ، ولا يحدّها إلا عقله . فأصبح لا يميز تماما أين ينتهى الخير ، وأين يبدأ الشر . فالرأى الذى يوافقه ، يقبله ؛ والرجل الذى يفيده ، يشغله . فاذا أحس بأنه أصبح خطرا عليه داسه كما تداس عقرب . واذا صادق انسانا ، أخلص له الصداقة بقدر ما يخلصها ملك ؛ ولكنه اذا اضطرته مصلحته الى التخلى عن ذلك الصديق ، تخلى عنه وهو آسف ، كما يتخلى المرء عن كلب عزيز لديه أصبح مضايقا له فى حياته .

وكان ذا مقدرة واسعة ، جعلته يغير وجه القطر تغييرا كليا . وما مرت أعوام حكمه الستة عشر ، على وادى النيل ، إلا وقد قطع هذا الوادى شوطا فى مضمار المدنية والرقى لم يقطع مثيله فى أربعة قرون سابقة . وتطوّرت مصر على عهده فى حياتها المادّية والأدبية تطوّرا أصبح معه لا يعرفها من كان قد أتاها زائرا فى أيام سعيد . وقد بينا ذلك بيانا كافيا فى محله .

فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن تكون منزلة ملكه فى تاريخنا بالقرن التاسع عشر ، منزلة الشمس فى سمت السماء ؛ وأن يبقى ذكره خالدا فى القلوب . ولا عجب

اذا استمرت كنيته عند المصريين أبا السباع بالرغم من كل المطاعن التى وجهت اليه، وبالرغم من الشدائد الحقيقية التى قاسوها فى عهده . فالشدائد تزول كلما مرت عليها الأيام . وأما أشجار الخير، فاذا غرست بذورها، مرة، فان مرور الأيام انما يزيدها خصوبة وقوة وانتشارا . فتصبح ، بعد حين، واذا بظلها الوارف قد انسدل على نفس ذكرى تلك الشدائد، وأخفاها .

الخاتمة

فالخير، مهما قيل بالعكس ، أقوى من الشر، والحياة ، ولئن كثرت الوفيات ، وتعددت، واشتدت أسباب الهلاك، أقوى من الموت . ألا ترى أنها تغذى كيانها من الفساد ذاته الذى يوجده الموت، وتخرج من الظلمات النور .

تم المجلد الثانى

ملحق

مقتطفات من المراسلات العديدة
التى دارت بين الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا
فى أمر إنشاء المحاكم المختلطة

ملحـــق

كنت، أسوة بمعظم الملأ من المؤرخين، أعتقد أن معظم الفضل فى انشاء المحاكم المختلطة يجب أن ينسب الى الوزير الكبير نوبار باشا، والى حسن مساعيه .

ولكن صاحب الجلالة الملك (فؤاد الأول) — حفظه الله — تفضل وأكد لى أن نوبار باشا لم يعمل فى ذلك إلا باشارة (اسماعيل) وارشاده، وأنه، حتى فى دقائق عمله، لم يتنكب قيد شعرة عن السبيل الذى كانت ترسمه له تعليمات الخديو الفخيم .

ولكى أكون على بينة من أن هذا التأييد قائم على أساس الاطلاع أكثر منه على رغبة جلالته فى تعظيم ذكر أبيه — وهى رغبة ممدوحة تنم ببر جلالته بذكر والده — تفضل مولاى الملك وكلفنى بمطالعة المكاتبات التى دارت بين (اسماعيل) ونوبار فى شأن انشاء المحاكم المختلطة — وهى مكاتبات لا تزال محفوظة فى دفترخانة السراى الملكية —، وقال لى : « انك لن تجد من كتب (اسماعيل) الى نوبار إلا صورا للبعض منها، لأن تلك الكتب حفظها نوبار لديه . ولكنك تجد جميع المكاتبات المرسلة من نوبار الى والدى . فيمكنك أن تفهم منها ما كان فى الحقيقة عمل (اسماعيل) وما كان عمل نوبار . فاذا اقتنعت بصحة ما أقول، أمكنك أن تضيف الى كتابك ملحقا تثبت فيه ما يصل اليه اقتناعك ! » .

فصدعت بأمر جلالته — وأنا مبتهج ابتهاج النفس بميدان يفتح أمامها لتصل منه الى حقيقة تبتغيها — وأقبلت أقرأ تلك المكاتبات، وأدرسها درسا دقيقا، بالرغم من كثرة عددها — فانها تتناول مدة ما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ وتكون

أربع ربط ضخمة مجلدة — وبالرغم من قلة وقت الفراغ لدىّ ، لاشتغالى — فوق قيامى بمهام وظيفتى — بترجمة الكتّاب الى اللغة الفرنسية ، وتقرير مصادره صفحة صفحة ، عملا ، أيضا ، باشارة مولاى صاحب الجلالة ، الذى تفضل وقال لى إنه بدون ذلك لا يكتسب المؤلف قيمة علمية .

وأخذت أنقل من تلك المكاتبات كل ما أراه شاهدا على صحة تأكيــد مولاى ، حتى اذا فرغت منها ، قدّمتها للقرّاء بصفتها الملحق المطلوب . وأنا واثق من أنهم ، بعد اطلاعهم عليها ، سيشاركوننى فى اقتناعى بأن معظم الفضل فى انشاء المحاكم المختلطة يجب فى الحقيقة أن ينسب الى (اسماعيل) ؛ وأن الخديو الفخيم لجدير بأن توضع صورته فوق صورة نوبار فى القــاعة الكبرى لمداولات محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ؛ وأن يوضع تمثاله فى مدخل كل من هــذه الدور التى أنشأها للعدالة فى بلاده .



كتب نوبار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك ، سكرتير (اسماعيل) الخاص :
«انى احتفظ تماما بجميع حقوق سموّ الخديو . فلسموّه متسع من الوقت دائمــا ، لكى يشرفنى بمــا يرى من الأوامر فيما بعد . وقد كان من أهم أركان ما بنيت عليه دحضى لمــا لا يحسن الموافقة عليــه فى تقرير المندوبيــة ما ورد فى كتاب سموّه ، وأعنى به (انى لا أستطيع ادخال القاضى الأوروبى فى محاكم البلاد ، اذا كان فى غير استطاعتى أن أقدم لشعبى إبطال التجاوزات التى يتألم منها ، بمجرّد ادخال ذلك القاضى الأوروبى !) وأيضا : (انى لا أستطيع اخضاع شعبى لمحكمة مشكلة من أوروبيين ، طالمــا يرفض الأوروبيون الخضوع لهذه المحكمة) .

«ان جميع هذه المناقشات التى أقوم بها والتى سأتعرض لهـا فى المستقبل، هنا، الغرض منها تحديد مسائل المبادئ، بحيث ان عمل المندوبيـة المطلوب انعقادها فى الاسكندرية يحصر فى البرنامج الذى يرغب فيه سموّه : أى فى التقنين والاجراءات القضائية (المرافعات) ... ... انى أطلب أوامر سموّه تلغرافيا فى شأن تشكيل المحكمة . هل يوافق سموّه على التشكيل الذى اقترحته المندوبية! أم يلزمنى أن أعمل على تعديله؟ أرجو سموّه أن يبت فى الأمر ويبلغنى أوامره» .

فكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٩ ينايرسـنة ١٨٦٨، عقب اطلاعه على التقرير الذى وضعته مندوبية باريس الأولى لمـا عرض عليها مشروع انشاء المحاكم المختلطة : «يمكننا، بدون ضرر علينا، أن نقبل تشكيل المحكمة بالكيفية التى تقترحها المندوبيـة . وأرانى أطالع بكل انتباه التقرير الذى أرسل إلىّ بالبريد الانجليزى . وسأكتب لك لأبدى لك رأيى فى أهمّ النقط الدائر عليها البحث» .

وكتب نوبار بتاريخ ٢٨ ينايرسـنة ١٨٦٨ : «سيرى سموّه انى لم أحنف عن المذكرة المؤرّخة ٣ ديسمبرسـنة ١٨٦٧ التى حازت تصديقه . وقد أجلت تبليغ الحكومة الانجليزية بناء على برقية سموّه التى قال لى فيها إنه، مع موافقته على تشكيل المحكمة حسب اقتراح المندوبية، سيبلغنى رأيه فيما يتعلق بباقى المشروع» .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٢٩ ينايرسنة ١٨٦٨ : «إنى لمـا فضلت أن أبدى لك رأيى بعد اطلاعى على إجابتك على تقرير المندوبيـة، قد اضطررت أن أُأجّل ردى الى بريد ٢٩ الجارى . فالايضاحات التى أبديتها فى إجابتك صحيحة، ولو أنها لا تخلو من شئ من الشدّة . فاذا أضفت اليها بعض الاعتبارات التى أنبأتنى

بأن شارل دى لسبس عامل على تجهيزها ، فان إجابتك ستكون تامة . وبما أنك تقول لى فى كتابك إن قرار المندوبية سيبعث الى الدول الأجنبية ، فهل تجد من مانع فى أن آمر باعطاء نسخ منه الى القناصل العامة قبل أن تصلهم عن طريق آخر؟ لا سيما وأنهم طلبوا منى ذلك » .

وكتب نوبار فى تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ضمن كتاب ما يأتى : « أرجو سموه أن يبلغنى تعليماته واعتراضاته وأوامره بالتلغراف» .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ أرسل الخديو التلغراف الآتى الى نوبار باشا : « زارنى الكولونيل ستانتن اليوم ، فأسرنى بأن الحكومة البروسية قبلت أن توفد عنها نائبا فى المندوبية الدولية حيثما ترغب مصر فى انعقادها . وعليه فان لدينا الآن قبولين : قبول انجلترا وقبول بروسيا . وستكون النمسا معنا كذلك ، لأنا نعلم أنها لم تكن تنتظر سوى قرار بروسيا لتسير معها يدا بيد . وأما الروسيا فقد أكد لى المسيو دى لكس (قنصلها) رسميا أن حكومته عينته مندوبا لها فى حال اجتماع المندوبية فى القطر المصرى . ومن جهتى ، حيث أنى أرى أن من مصلحتنا إنعقاد المندوبية فى بلدنا ، فقد أصبحنا جميعا متفقين على هذا الأمر الهام » .

وكتب إيرام بك الى نوبار باشا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٨ : «ان سمو الخديو ، قبل قيامه الى مصر العليا ، كلفنى بأن أرسل لسعادتكم المذكرة المرفقة طيه المحررة بقلم المسيو شريئر عن ترتيب محاكمنا . وقد أخبر سموه المسيو شريئر بأن هذه المذكرة سترسل اليكم قائلا بأنكم أقرب الى تقدير ما فيها . فأرجوكم بعد الاطلاع على آراء المسيو شريئر وأفكاره أن تكتبوا عنها ما ترونه لسموه . وصلنى اليوم كتابكم المؤرخ ٢٨ يناير ، وبما

أننا اليوم فى ٦ فبراير والخديو يقوم غدا صباحا الى المنيا، فلست أظن أن سموّه يتمكن من ايجاد الوقت الكافى للردّ عليكم . فأخبركم بذلك لكى تكونوا على بينـة من سبب تأخير أوامر سموّه فى شأن المسائل المختلفة التى تعرضونها عليه » .

وفى ٨ فبراير سـنة ١٨٦٨ نقل نوبار فى كتابه الى إيرام بك ما قاله للمسيو أوتريه وهو : « ان سموّ الخديو ، لدى أوّل مطالبة تقدّمها له القنصلية الفرنساوية ، كان مصمما على أن يجيب أنه اقترح انشاء محاكم للبت فى أمثال هذه المطالبات وان فرنسا لم تقبل . فبما أنه ، من وجهة العدالة ، ليس بتابع لأحد ، فلا يستطيع ، والحالة هذه ، أن يعير أى مطالبة تقدّم له شيئا من الاعتبار . فاذا لم يرق هذا فى نظر المطالب ، فـما عليه إلا أن يرفع أمره الى مجالس الأحكام » . وزاد على ذلك ما يأتى : « قلت للسيو أوتريه : أنظر ، يامولاى ، الى المركز الذى تضعوننا فيه ، والذى نصبح حتما فيه نحن وفرنسا : فان سموّ الخديو مصمم على رأيه ، والبلاد كلها تعضده فيه » .... «أرجوك ، ياسيدى البك ، أن تبلغنى أوامر سموّه تلغرافيا . فاذا لم أنجح فى مساعىّ ، فأىّ سير يلزمنى اتباعه ؟ ما هى أوامر سموّه ؟ » .

وعاد فى كتاب مؤرّخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٨ وكتب أيضا : « انى أطلب بالحاح أوامر سموّه ، فيما يلزمنى عمله فى حال عدم اذعان المسيو دى موستييه الى طلباتى » .

وكان نوبار قد أعلم (اسماعيل) فى كتاب تال ان الحكومة الفرنساوية قد تقبـل المشروع اذا نالت بعض امتيازات نوّهت بها . فأرسل (اسماعيل) برقيـة الى وزيره جاء فيها ما يأتى : « لا يلزم أن يتخذ قبول فرنسا بالمشروع شكل المساومة ، بل يلزم أن يتخذ القبول شكل اعتراف فرنسا بحق لنا لا يقبل أن يختلف عليه اثنان . واما

ان فرنسا تقبل بطلباتنا لهذا السبب أو ذاك ، فهذا أمر لا يهمني : لأن المهم فى الأمر أن ندرك غرضنا . وأما الباقى فلست أعلق عليه أهمية ما ، على شرط أن يبقى مكتوما بيننا وسريا . وهذا التكتم ، ولو أنه فى مصلحتنا إلا أنه مرغوب فيه لمصلحة فرنسا أيضا : فان المسألة مسألة شرف لها ويهم شرفها أن لا ترى أنها ساومت على التسليم بحق عدل ومساواة . ومن المفهوم أنه يلزمك أن تعمل بحيث يكون الاتفاق مع دى لسبس بشأن نفاذ بيوع الأطيان محررا بمنتهى الفطنة : فتحفظ فيه جميع حقوق حكومتى حتى لا تنجم لنا فى المستقبل مصاعب وإشكالات جديدة . فأوصيك بهذا الموضوع : فانه فى منتهى الأهمية » .

وكتب نو بار باشا الى ايرام بك بتاريخ ٨ فبراير سـنة ١٨٦٨ : « انى سأسلم الى اللورد ليونز (سـفير بريطانيا العظمى فى باريس) مذكرة تبين مطالب سمو الخديو نقطة ، نقطة ، بكل تفصيل ... ... وقد استلمت فى الوقت ذاته خطاب سموه الخاص بالسلوك الذى علىّ أن أسلكه فيما اذا لم أستطع نيل أختصاص المحكمة الالزامى ! » .

وكتب فى ٣ مارس سـنة ١٨٦٨ : «اذا تشبث اللورد ستانلى (وزير الخارجية البريطانيـة) بمعنى خطابه الأول ، وأبى أن يفصح عن رأيه قبل التئام مندوبية التحقيق بالاسكندرية ، فما الذى يلزم عمـله ؟ ما هى أوامر سموه وقراراته ؟ ... ... وعلى فرض أن اللورد ستانلى يتشبث بعدم البت فى الأمر قبل التئام المندوبية التى أبدى رغبته فى أنها تلتئم بالاسكندرية ، فهل يلزم لحمل موستييه على الرضا بالتئام هذه المندوبية فى مصر ، هل يلزم قبول مايشير به تقرير مندوبية باريس؟ انى أرجوك ياسيدى البك أن تبلغنى أوامر سمو الخديو فى هـذا الشأن ... ...

انى أرجو سموه التفضل بتبليغى أوامره فى شأن الطوارئ الاحتماليـة التى تشرفت وعرضت بيانها عليه !» .

وكتب فى ٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « تشرفت بكتابك المؤرخ ٢٧ فبراير الذى تبلغنى به أوامر سمو الخديو فيما يتعلق بالسير الذى يتعين علىّ اتباعه فيما لو أبى المسيو دى موستييه جعل المحكمة إلزامية : فان سمو الخديو يرى أنه يلزمنا أن نطلب تفويض البت فى ذلك للمندوبية فى الاسكندرية » .

وكتب (اسمـاعيل) الى نوبار بتاريخ ١٦ مارس سـنة ١٨٦٨ : «اطلعت على بريدك الرقيم ٣ مارس . فيلزم العمل بحيث تقبل الحكومة الفرنساوية التئام المندوبية فى مصر بذات الشروط التى أقرتها الروسيا وانجلترا . لأنه اذا لم تخوّل المندوبية حرية مطلقة فى العمل ، واذا حتمت الحكومة الفرنساوية بقاءه داخل الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس بعمل الحكومة الفرنساوية عينها ، فانا لن ندرك غرضا وما ينالنا سوى العناء . ولكنه يخيل الىّ أن انجلترا وروسيا قابلتان اجتماع المندوبية بالاسكندرية بدون ما أن يكون لها برنامج وضع سابقا ، ولست أرى أن لفرنسا حقا فى تحتيم شروط كهذه . وقد جرت محادثة بينى وبين المسيو شرايتر (قنصل الاتحاد الألمـانى الشمالى بالاسكندرية) فقال لى ما حملنى على الفهم بأن المذكرة التى وضعها فى تشكيل المحـاكم وترتيبها لم تكن بنت أفكاره وآرائه الشخصية فقط ، بل إن حكومته تشاركه فيها » .

وكتب اليه فى ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨ : « عزيزى نوبار : انى أرى بمزيد الأسف ياعزيزى نوبار أنه لم يعد لك ، إزاء عزم المسيو دى موستييه النهائى ، سوى انتظار رد اللورد ستانلى لتتخذ عزما نهائيـا . على أنه اذا طال الأمد على ورود هـذا الرد ،

فلا يحسن بك أن تطيل مدّة اقامتك فى باريس . وعليه فانى آذن لك منذ الآن بالعمل بما تراه موافقا للناسبات والظروف . ولكن أليس من مصلحة حكومتنا أن نجهز حالا العناصر اللازمة لتكوين محكمتنا ، لا سيما وإنا مقتنعون تقريبا أن معظم الدول الغربيــة لا تكتفى بعدم المعارضة فى ذلك فحسب ، بل تكون مسرورة باحالة النظر فى قضايا رعاياها الى محاكمنا . وعليه ، فانا نرحب بالذين يرغبون فى الخضوع لقضاء محاكمنا . وإنا اذا وجد من القناصل من لا يرغب فى التسليم بهذا الترتيب القضائى الجديد ، فانا سنخوّل له الحق فى الرجوع الى محاكم الأستانة كما هو المتبع حتى اليوم . وليس فى ذلك من خروج عن دائرة حقوقنا ... ... انى أعطيك هــذه التفصيلات بسرعة لتكون على بينة منها . فاذا وجدت أن آرائى تتفق مع مصلحة حكومتى فأقدم على تعيين الأشخاص اللازمين لتشكيل محاكمنا تشكيلا لائقا بها . ويمكنك أن تختار القضاة فى پروسيا والبلجيك وسويسرا وفى البلاد الأوروبية الأخرى . ولكن اذا وجدت أن مشروعى لا يمكن ، لأى سبب من الأسباب ، تحقيقه فأفدنى فى الحال وبين لى ما هى الموانع » .

وكتب نوبار بتاريخ ١٨ مارس سـنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « استلمت الآن البرقيــة المؤرّخة ١٦ مارس التى تفضل سموّ الخديو بارسالها الى . على أنى لم أنتظر ورودها لأقوم بالمساعى التى يأمرنى الخديو بها فى تلك البرقية . وبناء على الأوامر التى سبق لك إبلاغها إلىّ منذ زمن قريب والتى رسمت لى الخطة الواجب اتباعها ، ذهبت الى المسيو دى موستييه » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار فى ١٠ ابريل سنة ١٨٦٨ : « وصلنى بريدك الرقيم ٢٧ مارس . وقرأت بامعان كتابك المرسل الى اللورد ستانلى . فالمرجو أن يردّ عليك

الوزير الانجليزى بسرعة ردّا مرضيا . على أنه لو فرضنا وكان رد اللورد ستانلى فى غير مصلحتنا ، فيلزمك ، بالرغم من ذلك ، البقاء فى باريس لتطلب من الحكومة الانجليزية التئام المندوبية الدولية بالاسكندرية... ... ... نحن لا نخسر شيئا فى إلحاحنا بوجوب التئام المندوبية : لأنه من المؤكد أن المندوبية ستقرّر نظاما قضائيا ما . وهذا النظام لايمكن إلا أن يكون أفضل من قضائنا الحالى . ففى حال إقدام اللورد ستانلى على تغيير قراره الأول ، وفيما لو أبى أن يرسل المندوب الانجليزى إلا بالشروط ذاتها التى تحتمها فرنسا ، فانه يتعين قبول ذلك بدون اعتراض . أما شروط فرنسا فنحن نعرفها ، وستحتم على مندوبها بأن لا يخرج البتة من الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس . على أننا بنزولنا — ولو مرغمين — على هذا القرار النهائى الذى قد يجمع عليه موستييه وستانلى ، فانا قد نرى فى ذلك فائدة لنا : لأن المندوبية الدولية باجتماعها فى الاسكندرية قد تقرّر حتما نظاما قضائيــا على قواعد متينة ، ولا يمكن لقطرنا إلا أن يستفيد من ذلك فائدة كبيرة ... ... على أنى مع إبدائى لك رأيى فى هذا الموضوع الهام ومع اعطائى لك تعليماتى ، أرغب أن أقف منك على ما اذا كانت وجهة نظرك فى الموضوع مخالفة لرأيى فيه . فاذا كانت كذلك ، فأرسل الىّ ملحوظاتك تلغرافيا » .

وكتب نو بار فى ١٧ ابريل سنة ١٨٦٨ الى إيرام بك : « انك تدرك جيدا ، ياسيدى البيك ، انه اذا ما استتبت محاكمنا واشتغلت مدّة أربع أو خمس سنوات ، فانها تصبح دائمــة ... ... وقد قال لى الجنرال فليرى أن الامبراطور معتقد الآن انى لا أعمل شيئا سـوى تنفيذ أوامر مولاى وتحقيق أفكاره . وأضاف الى ذلك قوله : انه ، هو ، لايستطيع أن ينتظر منى أن أشير أبدا على مولاى بقبول شرط أراه فى عرفى أنكر ما يستنكر من الأمور ، وأعنى به الشرط الذى ترغب فرنسا بمقتضاه

أن المصرى فى مصر يكون كل شئ سوى مصرى ... ... وقد قال لى فلورى : (وأيم الحق : انى أرى انك لا تعمل شيئا بخفة رأى وأن هناك فى سياسة الخديو وأفكاره خطة سير مخطوطة بحزم وتدبر تام) ... .
ان الخديو لم يفتأ منذ خمس سـنوات يقاتل قتالا شديدا لتسوية التركة السياسـية المنكوبة التى أخلفها له سلفاه . ولكنه قاتل ويقاتل بدون قاعدة يستطيع الركون اليها . فهو كبهلوان تحته أرض غير ثابتة ومضطر فى الوقت عينه الى المهاجمة والدفاع عن نفسه . أما الباب العالى فليس فى مركز كهذا . نعم إنه ضعيف، ولكن القاعدة التى يرتكن عليها ثابتة؛ لأن تركيا حكومة معترف بهـا . نحن ننضم الى تركيا للطالبة بحقوقنا التى هى حقوق الباب العالى أيضا، وسنخاطب السفارات؛ وهى قد تعترف بحقوقنا وقد تنكرها علينا . على أنهم سـواء أاختاروا الاعتراف أو الإنكار، فانهـم مضطرون إلى إجابة الباب العالى إجابة رسميـة . فاذا كانت إجابتهم إيجابية فقد كسبنا قضيتنا واستردّ الخديو حقوقه . واذا كانت الاجابة سلبية فانا نقبل إذ ذاك النتائج التى أقرتها المندوبية الباريسية . ولكنه يتقرر حينذاك أن مصر غير مقيدة بالمعاهدات المبرمة مع البـاب العالى .. وسيقرّر ذلك بصفة الأمر الراهن، رسميا . وعليه فان الخديو باستناده، من جهة، على قناة السويس، ومن الأخرى، على ماليته التى سيفرغ عن قريب من تنظيمها، سيغتنم هـذا التقرير الرسمى وسيعمل، لدى سـنوح أول فرصة موافقة، على قطع المسافات البعيدة . وانى أعرف سموّه معرفة كافية لأكون متأكدا من أنه موطن عزمه على السير الى أقصى مايمكن من المخاطرات قبل أن يرضى بفقدان حق، مافتئ يسعى الى اكتسابه منذ زمن مديد ... ...

وإنى أرجوك أن تقبل عنّى يدى سيدنا الجليل لأجل الفكرة البديعة التى جادت بها قريحته ... ... » .

وكتب فى ٢٨ ابريل سـنة ١٨٦٨ من باريس الى ايرام بك : « لم يعـد يهمنا أ الانجليزهم المعارضون أم الفرنساويون؟ مذ تكرم سمو الخديو وبت فى المسألة نهائيا بالفكرة السعيدة التى جادت بها قريحته » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٦٩ من الجيزة فى شأن عدم الموافقة على أن تكون مباحث اللجنة الدولية بالاسكندرية على قاعدة تقرير المندوبية الباريسية : « تفضل ، بدون أن تطلب مقابلة خصيصة لهذا الغرض ، وقدم هذه الملحوظات الى المسيو دى لاڤاليت (وزير خارجية فرنسا الذى أخلف المسيو دى موستييه) من جهتى ، وقل له انى أثناء رحلتى لن أتأخر عن المطالبة بإلحاح أن تخوّل المندوبية الدولية حق البت فى الأمور وحق بحث المسألة بحثا جديدا ، بدون أن تقبل أى عمل سابق إلا بصفة مستند يحسن درسه فقط . هذا كان أبدا رأى الحكومة البريطانية ، وقد كرره لى مرارا الكولونيل ستانتن : وهذا هو أيضا رأينا الذى اجتهدنا فى تغليبه على ما سواه » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ١٠ مايو سـنة ١٨٦٩ من باريس : « إن هذا الفكر الذى أبداه الوزير وهذا التعبير الذى بدا منه موافقان تمام الموافقة لما قاله سموه فى كتابه الرقيم ٢١ أغسطس سنة ١٨٦٨ ؛ أى أنه يتعين على المندوبية الدولية أن ترى ما هو صالح وناجم عن روح المعاهدات فتقرّره ... ... على أنى أؤكد أن سموه بكتابه المؤرّخ ٢١ أغسطس المرسل من الأسـتانة ، قد أبلغ وحده المفاوضة الى النجاح » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٨٦٩ البرقية الآتية : « اننا فى مسألة المحاكم المختلطة، لم ندخل للآن — كما تعلم جيـدا — فى مفاوضات مع أمريكا . على أنه يحسن أن نتلافى هذا . فاكتب لى عما اذا كنت توافق أن نتفاهم مباشرة، فى هذا الشأن، مع سفير أمريكا فى باريس، لتعبرله عن رغبتنا فى أن نرى الولايات المتحدة مشتركة فى أشغال المندوبية الدولية التى ستلتئم فى الاسكندرية » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يوليه سنة ١٨٦٩ : « انى رددت على مسامع لاتور دوڤرنى — وقد كان أخلف المسيو دى لاڤالت على الخارجية الفرنساوية بعد دخول ناپوليون الثالث فى الطور السياسى الذى عرف باسم "الامبراطورية الحرّة" — الكلمات بنصها التى قالها لى الخديو، وأعنى : (أرجو أن تبعث فرنسا الى المندوبية، ليمثلها فيها، رجلا تكون لديه غيرة على حسن سمعة فرنسا وعلى شرفها) » .

ثم مرت السنوات التى توقفت المفاوضات الحثيثة فيها بسبب الحرب السبعينية وما تلاها من تقلبات دوليـة، وأتى عام ١٨٧٢ الذى أعيدت فيه تلك المفاوضات وأرسل الخديو (اسماعيل) نوبار باشا الى الأستانة للقيام بشؤونها .

فكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ أنه قال لأحد السـفراء فى الأستانة : « أما أنا فانى أصرح بأنى مقيـد بأوامر صـاحب السمو الخديو » .

وكتب الى دى لسبس بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ : «تأكد، ياعزيزى دى لسبس، انى فى المسألة الجزائيـة لا أعمل سوى اتباع أوامر الخديو . أما أنا فانى، مبدئيا، قدكنت أرضى بما خولت المحاكم من الاختصاص بالنظر فى الجنح

المرتكبة ضدّ القضاة وضدّ الضباط القضائيين، وهم قائمون بشؤون وظائفهم . ولكنى اضطررت الى التنازل عن رأيي أمام ارادة الخديو ؛ وهى ارادة أرأنى مضطرا الى القول انها قائمة على قاعدة متينة من التعقل التام » .

وكتب فى ٢ سبتمبر سـنة ١٨٧٢ من الأستانة الى ايرام بك : « انى أرجو سمو الخديو أن يتفضل ويبلغنى أوامره وتعليماته بالدقة فى هذا الموضوع الخطير» (موضوع اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر فى المواد الجزائية بعد مضى ١٨ شهرا على تأسيسها) .

وكتب فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « أرجو أن الفكرة التى حوّلها سموّه الى اقتراح ستذلل جميع الصعاب . فانى أعتقد أنها توفق بين جميع المطالب وترضى جميع المصالح » .

وكتب فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك : « ان سمو الخديو قد عمل بحكمة عمل سياسى حقيق بأن حوّل إلى اقتراح ما لم يكن فى فكرى سوى ايعاز الى دى لسبس . فجميع الفضل سيكون له ، وجميع الفائدة ستكون لحكومته . وأرجو أننا بموجب هـذا الاقتراح سنكسب قضية الاصـلاح ، وسنزيد اعتبارا فى نظر الحكومات . واعتبار الحكومات لنا قاعدة كل مستقبل سياسى ... ... ففى اليوم الذى أفقد فيه الأمل فى النجاح ، سأفيد بذلك سموّه لكى يرى رأيه ويشرفنى بأوامره ... ... وبما أنى اعتـدت أن أعلم سموّه بكل ما يحدث ، تلغرافيا ، فانى أرسل لك صـور جميع البرقيات التى بعثت بها ، لكى يتمكن سموّه بالاطلاع عليها من معرفة جميع دقائق الحال التى نحن فيها » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار باشا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أوصيك بأن لا تبدى رأيك لأحد فى الحل الذى عرفك به دى لسبس وأن لا ترد على دى لسبس قبل أن تعرض علىّ تلغرافيا ذلك الحل مرفقا بملحوظاتك » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سـنة ١٨٧٢ : « انى سأرسـل بالتلغراف الى سموّه كتاب دى لسبس والتعليمات المعطاة الى السـفير الفرنساوى . وسموّه يبلغنى أوامره . على أنى لن أبدى بتا فى شئ قبل أن تبلغنى هذه الأوامر » .

وكتب اليـه بتاريخ ١٨ سبتمبر سـنة ١٨٧٢ : « اذا خالفت اقتراحات السفير الفرنساوى اقتراحات سموّه ... ... فانى سأخطر سموّه بذلك حالا بالتلغراف ليتفضل على بأوامره ، وليعرفنى ما هو عزمه ، وماذا يريد أن يقرّر » .

وكتب اليه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « قد استلمت وفهمت برقيتى سموّ الخديو الخاصتين بالسير الذى يلزمنى اتباعه اذا رفضت الدول ... ... انى لا أرى هناك سوى طريقة واحدة يصح الأخذ بها وهى : أن يخاطب القوم باللسان الذى أقره مولانا ، وأعنى به أن يقال للقناصل إن عموم الدعاوى بلا استثناء المقامة على الحكومة سترسل الى الأستانة بدون أن تدخل الحكومة المصرية فى المناقشة فى موضوعها . وأن نحتفظ بحقنا فى أن تقاضى شركة السويس أمام محاكمنا ولا نفتأ مقررين بأن أول قضـية ترفع على الشركة سيصدر فيها الحكم ولو غيابيا من المحكمة المصرية ، وستقوم الادارة بتنفيذه فى الحال » .

وأرسل الخديو الى نوبار البرقية الآتية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : «انى أعربت ، مرة أخرى ، للكولونيل ستانتن عن عزمى على عدم تقرير المحاكم المدنية إلا اذا سلم مبدئيا بالاختصاص الجزائى ، واذا خوّلت تلك المحاكم اختصاصا تاما كاملا بالنظر فى جميع الجنايات والجنح التى تقـترف فى حق القضاة والضـباط القضائيين وهم فى أثناء تأديتهم وظائفهم» . وبعث اليه فى اليوم التالى بالكتاب الآتى : «وصلنى الآن

كتاب من دى لسبس جعلنى أشعر بارتياح الى حل قريب ممكن . ففرنسا، بحسب نص هـذا الكتاب، تسلم بمبدأ الاختصاص القضائى الجزائى . وعليـه فان أهم نقطة فى الموضوع باتت مكسوبة لنـا . وليس هناك سوى تعـديلين لمشروعنا : (الأول) ان فرنسا تطلب أن لا يطبق المبدأ إلا اذا نجح اختبار القضاء المدنى مدّة خمس سنوات . فيمكننا القبول بأن تطبيق المبدأ سيعمل فى برهة من الزمن لا تزيد على خمس سنين : وبذلك نتمكن من تطبيقه حالما تظهر الضرورة لذلك، ولو قبل انقضاء الخمس السنوات . هذا لا يغير مركزنا : لأن الدول يمكنها دائما، حتى لو حدّد المشروع مهلة الثمانية عشر شهرا، أن تأتى فى بحر المدّة وتقول ان الاختبار لم يكن كافيا وتطالب بمدّ الأجل لأى سبب من الأسباب؛ (الثـانى) ان المحاكم المدنية يمكنها فى الأثناء أن تقوم بتنفيذ أحكامها . ولها، بهذه المناسبة، أن تحكم فى الجنح المرتكبة ضدّ القضاة، على أن تكون مرتكبة والجلسات معقودة . فنحن لا نستطيع قبول هذا القصر : لأننا لا نستطيع أن نأخذ على أنفسنا مسئولية تنفيذ الأحكام، ان لم نكن قابضين فى أيدينا على حق المحاكمة فى جميع الجنح والجنايات التى قد ترتكب خارج الجلسة ضـدّ القضاة بسبب حكم يصدرونه، أو ضدّ الضباط القضائيين المكلفين بتنفيذ الأحكام . ومع ذلك فجميع السفراء قد سلموا لك بهذا المبدأ وأعتقد أنه فى استطاعتك اقناع السفير الفرنساوى بضرورة جعل اختصاص محاكمنا شاملا لهذا الموضوع، وحمله على قبول تحرير نص لا يترك مجالا للشك والريب فى حقوقنا . وانى سأتكلم فى هذا المعنى مع القناصل الانجليزى والفرنساوى والايطالى لكى يكتبوا لحكوماتهم؛ وسأقنعهم فوق ذلك بأنه سيتعذر علينا بدون هذا تنفيذ الأحكام واقامة صروح عدالة محترمة كما هى الحال فى باقى البلاد . وبما أن هذا الموضوع هو الجزء

الحيوى فى أمر انشاء المحاكم، وان كل جدال مخالف إن هو إلا سفسطة ارادة سيئة، فانى مقتنع ان الحكومات ستستحسن عملنا . وسأرسل برقية مفصلة الى دى لسبس أقيم فيها الأدلة على جميع النقط المطلوبة، لكى يؤثر من جهته على حكومته » .

وكتب نو بار فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى إيرام بك ضمن كتاب طويل ما يأتى : « وقد أبدت براهينى بقراءة الكتاب المرسل من الخديو و بتهديد أبديته بقفل محكمة التجارة ... ... وكان وقع هذا التهديد كبيرا جدّا على السفير الانجليزى . ولكنه لم يبرق به لحكومته لأنه لا يعتقد أن سموّ الخديو يلجأ الى هذا الاجراء، لا لأن الوسيلة خطرة، ولكن لأن الحال التى قد تنشأ عن ذلك لا تتفق مع عظمة الأفكار التى يتغذى بها سموّه فى مصلحة بلاده ! » .

وأرسل (اسماعيل) الى نو بار فى أوّل أكتو بر سنة ١٨٧٢ الكتابة الآتية : « انى قد أحطت متولى أعمال القنصلية الفرنسية العامّة علما بعزمى على قفل محكمة التجارة، وهو سيكتب عن ذلك لحكومته . ولكنى لم أستطع إبلاغ هذا العزم عينه الى قنصل انجلترا العام : لأنه كان قد سافر لما أتت رسالتك . ولكنى سأراه بعد ثلاثة أيام أو أربعة . فأكلمه فى هذا الشأن .

قد تكلمت مع المسيو روستان عن التضييقات التى ترغب الحكومة الفرنساوية فى ادخالها على أمر اختصاص محاكمنا فيما يتعلق بالجنح والجنايات المرتكبة ضدّ القضاة والضباط القضائيين، وصرحت له بأنى لا أستطيع قبولها ولا التسليم بها، وقد وافقنى على فكرى بأننا لا يمكننا أن نحتم على أنفسنا مهلة خمس سنوات بصفة مدّة اختبارية؛ وهو يرى مثلي أن الأوفق عدم تحديد مهلة، والاكتفاء بالقول فقط بأن المحاكم الجديدة

ستخوّل حق النظر فى الأمور الجزائية فى بحر مدّة لا تزيد على خمس سنوات : وهو ماقلته لك فى إحدى رسائلى السابقة . فان ذلك قد يمكن من تخويلها الحق المذكور حالما تظهر المضارّ الناجمة عن عدم تخويلها إياه ضرورة المبادرة الى جعل اختصاصها شاملا المواد الجزائية أيضا . وحالما يجعل حسن سير محاكمنا الضمانات المعطاة منا أكيدة، والمسيو روستان سيكتب الى حكومته فى هـذا المعنى على هـذين الموضوعين ... وصلنى التقرير الايطالى على مجمل المسألة وقد أمرت بترجمته . ولكن بما أنه عمل طويل فانى لا أقدر أن أرسله لك مع هذا البريد . على أنك ستستلمه بالبريد القائم على الباخرة "مصر" المسافرة الى الأستانة » .

وكتب نوبار فى أوّل أكتوبر من الأستانة الى إيرام بك : «ان المفاوضة بين يدى سموّ الخديو، وهى ليست هنا . فهناك طور أوّل وهو طور البيان اذا أمكننى استعمال هذا التعبير . فسموّه هو الذى بين المسألة للسفراء وفى الاجتماعات . وأما أنا فانى إنما قمت بتحرير وتقديم أفكار سموّه كتابة ... ... قد كان أمامنا عمل تحضيرى لدى الدول . وهـذا العمل قد قام به سموّ الخديو مباشرة لدى الحكومة الايطالية بمكاتباته المرسـلة الى ملك إيطاليا ، و بتأثيره على القناصل وقام به بواسطتى بتأثيره على السفراء ... ... ومن المؤكد أن الفضـل فى رضا إيطاليا بالمشروع للخديو وحده، ولعمله الحكيم ... ... وفى هذه الأثناء وردت برقية مولانا الأولى فقطعت جهيزة قول كل خطيب . أى أن البت الذى أبداه سموّه وضع حدّا ونهاية لكل نوع من أنواع التخرّصات والتخمينات فيما عسى يكون السلوك فى المستقبل ... ... وقد أطلعت السير هنرى إلْيُتْ (سفير بريطانيا العظمى فى الأستانة) على جميع مضمون برقية سموّه ... ... بحيث أن البرقية والكتاب لم يقعا على خبزى كزبدة فحسب ،

بل كمربى أيضا وكمربى من أنخر الأنواع ... ... وقلت لإليت إنه ليس فى استطاعتى البتة أن أعدّل إرادة سموّه ... ... وقد أطلعت على "زادى" أى برقية الخديو وكتّابه، باقى السفراء . فيرى سموّه من ذلك إنى ألجأ فى كل حين و بسعة الى البراهين التى تفضل بوضعها تحت تصرفى . حتى لقد حفظت كتّابه و برقيته على ظهر قلبى وأستطيع تلاوتهما كما يتلو تلميذ مجتهد أمثولة غيبا » .

و بعث نو بار الى ايرام من الأستانة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية : « قد أطلعت حينئذ بربولانى (سفير ايطاليا لدى البـاب العالى) على نص برقيـة سموّ الخديو الرقيمة ٤ الجارى التى تمهد كل صعوبة؛ وقلت له إنى سأعرض الأمر على سموّه ... ... وعدت ، من جديد ، وأ كدت للكونت دى ڤوجييه (السفير الفرنساوى) مضمون برقية الخديو » .

و كتب فى ١١ أكتو بر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك ، ضمن خطاب ، العبارات الآتية : « إن هناك بعض تفاصيل قليلة الأهمية يمكننى بدون ضرر أن آخذ على نفسى البت فيها . ولكنه قد تنجم مسائل لا يقدر إلا سموّ الخديو على تقديرها كما يجب وعلى الحكم فيها » .

وكتب له فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ : « الشئ الوحيد الخطير كان أمر المحلفين . فقلت لبربولانى : أنى لا أستطيع الفصل فيه مطلقا ، وأنه يتحتم علىّ البتة الرجوع الى الخـديو لأستمدّ أوامره . أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فانى مضطر أيضا الى عرضها على سموّه . على أنى أعرف مقدّما ماهو رأيه فيها » .

وأرسل الخديو فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الرسالة الآتية الى نو بار: «انى موافق تمـام الموافقة على ردّك على السفير الفرنساوى . فلست أستطيع أن أتعدّى الاقتراح

الأخير الذى أبديته . وقد أصبت تمام الاصابة لمـا قلت إن طريقة التراضى الوحيدة هى الامتناع عن تعيين قضاة وضباط قضائيين من الفرنساويين . فأنت بقولك هذا للسفير قد سبقت اليه فكرى . أنا أبديت الاقتراح الأخير للدلالة على رغبتى فى الوصول الى تسهيل نتيجة يقبـل بها الانصاف . ففرنسا برفضها إياه تظهر لى ان المصاعب التى تختلقها إن هى الا وسائل خفية لمنع إنشاء المحاكم الجديدة . فلا سبيل لها الى التشكى إذا من أن معاملتنا لهـا تختلف عما نعامل به باقى الدول ، التى بدلا من أن تبدى لنا تعنتا فى منعنا عن تقديم القطر فى معارج الرقى والنجاح ، تبدو لنا ، بالعكس ، راغبة فى مساعدتنا فى هـذا الطريق . لأنها تعترف بأننا انمـا نعمل فى مصلحة الأوروبيين بقدر ما نعمل فى مصلحة الأهلين » .

وكتب نوبار الى إيرام فى ١٣ أكتوبر من الأستانة : «قد وجدت كلام الخديو من الصواب والثبات والحزم والاعتدال ما جعلنى أطلع السير إليت على كتاب سموه برمته . والسير إليت موافق جدا عليه ومعجب به » .

وأرسل الخديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى نوبار البرقية الآتية : « ردا على رسالتك لا أستطيع سوى تأكيد ماسبق أن قلته لك أى إنه لا يمكننى مطلقا أن أبدى قبل تسامح جديد . لأن طلباتى ضرورية ضرورة قصوى لحسن سير المحاكم وانتظامها ولضمانة نفاذ الأحكام . إنى أفضل الرجوع الى تنفيذ المعاهدات تنفيذا دقيقا والغاء محكمة التجارة ولا القبول بانشاء المحاكم على حال لا تضمن لها الحيوية ، وتجعلنا مسئولين عن نفاذ الأحكام بدون ما أن يكون لدينا وسائل تنفيذها . فكل تسامح جديد محال بالمرة . وانى أصرح لك أن تطلع على برقيتى هـذه سفير الروسـيا . لأنها تعبر عن عزمى الذى لن يتحول» .

وكتب نوبار الى ايرام فى ٢٣ أكتوبر ضمن كتاب أرسله له من الأستانة العبارة الآتية : «وبالاختصار فان سموّ الخديو يقدر أن يرى أن الأوامر التى يصدرها الىّ تنفذ بكل دقة» .

وكتب اليــه فى اليوم التالى : «وصلتنى برقيات الخديو المتعدّدة . فتقديراته فيما يتعلق بالتفصيلات وبالمبادئ فى منتهى الصواب . وانى لسـعيد أنى اشتغلت فى معناها ! » .

وكتب نوبار فى ٢٩ أكتوبر ســنة ١٨٧٢ الى المسيو لودلف (سفير النمسا لدى الباب العالى) : « وصلتنى منذ ثلاثة أيام برقية من لدن سموّ الخديو ردّا على بعض ملحوظات أبداها لى الجنرال اجناتييف من قبل حكومته . وأمرنى سموّه بأن أطلع الجنرال علىّ تلك البرقيــة . فتركت له صورة منها . على أنك ، ياصاحب السعادة ، لا تستطيع أن تعتقد مقدار الشعور المؤلم الذى يشــعر به سموّه ، إذ يرى حكومتك لاتضحى ، لاعتبارات لاحق له فى تقديرها ، تقدّم مصر التجارى ورقيها ، فقط ، بل مصالح النمسا التجارية ذاتها التى تربطها ببلادنا . فسموّه يرجوك بنوع خاص ، ومن باب الصداقة ، التفضل باعتبار الحال التى لا تطاق الناجمة لمصر عن عدم وجود عدالة منظمة فيها » .

وفى تاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ أرسل الخديو الى نوبار الرسالة الآتية : «قد أعدت البارحة مطالعة مذكرة الحكومة الألمـانية وقابلت اليوم المسيو چاسمند (قنصل ألمـانيا العام فى مصر) . فهذه المذكرة وكلام قنصل ألمـانيا يتفقان بسهولة ، على ما يخيل الىّ ، مع نصوص الاقتراح الذى بدا لى الفكر فى برقيتى المرسلة لك أوّل من أمس أن أجعلك تقدمه الى المؤتمر المزمع انعقاده ... ... فقابل السفير الألمـانى

وقل له انا نعمل لرأى حكومته أكبر حساب ، ولكنه يلزمه أن يفهم بسهولة بأننا لا نتقدّم البتة بتسليمنا بطلباتها : لأن كل دولة اذ ذاك تتقدّم الينا ، الواحدة بعـد الأخرى ، مطالبة بتسامحات جديدة . بين أنه لو استطاع الوصول الى اتفاق مع باقى الدول على رأى الحكومة الألمـانية ، فان هـذا الاقتراح سيصبح حلا نكون سعداء جدّا بقبوله» .

وفى أوّل نوفمبر سـنة ١٨٧٢ أجاب نوبار على برقيـة أرسلها له الخديو بتاريخ ٢٩ أكتوبر بمـا يأتى : « قد استلمت برقية الخديو المؤرّخة ٢٩ أكتوبر وفهمت مضمونها . فسموّه مع الحق تمـاما فيما يتعلق بضرورة البت هنا فى مسائل المبادئ الخاصة بالجنح المرتكبة ضدّ القضاة والضباط القضائيين وضدّ تنفيذ الأحكام » .

وأرسل (اسماعيل) فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية الى نوبار : «انى أرى الاقتراح الألمـانى متفقا مع آرائى تمام الاتفاق . فيلزمنا إذا العمل على الاتفاق مع ألمـانيا ، فنفوز بذلك بموافقة ايطاليا وألمـانيا . وتأكد أن النمسا ستتبع ألمـانيا وتوافق هى أيضا . ألا تعتقد أن موافقة هـذه الدول لا تجلب موافقة غيرها ؟ على أى الأحوال . لو فرضنا أنه لن يكون لدينا إلا هذه الدول فانا سنتفق معها على طريقة سير خاصة . وهى تمثل فى الحقيقة أكثر من نصف الجالية التابعة للقنصليات» .

وبمطالعة رسائل نوبار باشا وبرقياته الى ابرام بك فى بحر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٢ نرى أنه يطلع الخديو يوميا على سير مفاوضاته مع السفراء وعلى ما تصل اليه هـذه المفاوضات من نتائج . فمـا من كبيرة ولا من صغيرة إلا ويطلب فيها رأى الخديو وأوامره .

ففى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ كتب الى ايرام بك ما يأتى ضمن رسالة طويلة حرّرها ، عقب مفاوضات مملة مع السفراء : « أرانى مضطرا أن أصارحك ، يا صـديق ، بأنى متعب ، منهوك ، والشعور الوحيد الذى يقوّينى هو شعور الغضب والانفعال من فقدان الكفاءة فى الرجال ، ومن سوء نية فرنسا الظاهر ، ومن عباطة بعض الحكومات الأخرى وضيق فكرها . انى ، على قدر ما استطعت ، كسوت البيان المرسل منى الى سموّ الخديو عن الاجتماع الذى حصل ، كساء يمكن الخديو من تفهم الحال فيحكم فيما يجب أن يزوّدنى به من أوامر وتعليمات » .

وكتب له فى اليوم التالى : « ومع ذلك فان سموّه بفكره الصائب المعروف سيقدّر ما أتشرف بعرضـه على سموّه تقديرا حقا ... ... انى أتجاسر على تهنئة سموّه لأن بتنا عند نهاية متاعبنا . ولسموّه ، لما يفرغ منها ، أن يتمثل بقول التوراة : (لقد أنقذت مصر وشعبى من دار العبودية !) » .

وكتب له فى اليوم عينه : «إن سموّه سيرى وسيحكم وسيبرق لى أوامره ، فامتثل لها تمام الامتثال . وها أنا فى انتظارها » .

وكتب له فى ١٤ ديسمبر سـنة ١٨٧٢ : «انى أكون سعيدا يا سـيدى البيك العزيز فى معرفة ما هى آراء سموّ الخديو فى جميع هذه الأمور » .

وفى اليوم التالى كتب له أيضا : «انى أرجو فقط سموّ الخديو أن يبرق لى أوامره وآراءه فى مسألة تشكيل هيأة المحلفين ، لأسير بمقتضاها ... ... » .

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، ذكر ما يأتى فى كتاب الى ايرام بك : «أما فيما يتعلق ببرليت فانه موافق تمام الموافقة على كلام سموّ مولانا . وانى ، من جهتى أقدم

لسموّه أخلص عبارات تهانئى على هــذا الكلام الذى جمع بين أكبر صفات الحزم وأكبر صفات الاعتدال» .

وفى اليوم عينه كتب له ما يأتى : « وفوق ذلك فان هذا الكتاب الوارد من سموّه يشمل آراء هذا مبلغها من الصواب، وأفكارا ســياسية واعتبارات هذا مبلغها من السمو انى وضعته فى جيبى بصفة زاد لقريحتى . وكلما يدور الحديث على مواضيع عامة مع السفراء، أخرجه وأقرأ منه تارة شذرة وطورا أخرى . فينتهى الأمر الى أطلعهم على مضمونه بدون قصد سابق أو تعمد خاص . و يمكننى التأكيد بأن آراء سموّه الادارية وحكمتــه مقــدرة التقدير الذى هى جديرة به . فترانى سعيدا لذلك ومغتبطا تمام السعادة والاغتباط، ومفاخرا بسموّه . وانى أرجوك ياسيدى البك أن تعبر عن احساساتى هذه لسمو مولانا الجليل » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يناير ســنة ١٨٧٣ بخصوص الكتاب المرسل من النجاشى (يوحنا قاصة) الى ملوك أوروبا يشكو لهم فيــه من تعدّيات أمير مصر المسلم عليه، هو المسيحى، ما يأتى : « ان الجواب الذى أشار أجناتييف على حكومته بارساله الى قاصة على ذلك المنشور لمطرب بروحه الملحة وصوابه الفائق : فالحكومة الروسية اذا سألتها باقى الحكومات عن رأيهـا فى الموضوع ستجيب «انهـا تفضل أميرا مسلما يقيم للعــدالة صرحا شاهقا فى بلاده على أمير مسيحى يمثــل بالأجسام و يقطع الرءوس كلما بدا له هوى ! » .

وفى ٢٨ يناير ســنة ١٨٧٣ أيضا كتب نوبار الى ايرام : «إذًا كل ماتقع جناية أو جنحة ضدّ قاض أو ضابط قضائى أو ضدّ نفاذ حكم، يقوم النائب العمومى عن

الجناب الخديوى بالتحقيق ، ثم يطلع القنصل على ملف الأوراق ، طبقا لما أمرنى به سمو الخديو وهو فى الأستانة » .

وكتب نوبار باشا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ الى المسيو سيمُس (سفير اليونان لدى الباب العالى) والى جميع سفراء الدول بالأستانة تحريرا جاء فيــه مايأتى : «ان سعادتك ترى ان جميع مندوبى السفارات فى الاجتماعات التى تمت وصلوا الى نتائج واحدة . وأنا ، عملا بأوامر سمو الخديو ، أسرعت الى قبولها » .

وفى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ كتب الى ايرام بك : «ان الغرض الذى يرمى اليه ڤوجييه و بربولانى وغيرهما هو أن يتعهد الخديو للدول فى مسألة تعيين القضاة تعهدا يؤخذ عليه حجة . فاجبتهم بأن الخديو يتعهد لبــلاده وللمتقاضين : لأن ذلك حقه ولأنه يحسن لديه أن يبدى هذا التعهد . ولكنه لن يتعهد بشئ ما مطلقا للدول» .

وكتب فى اليوم عينه رسالة جاء فيها : «انى أجبت السفير الفرنساوى بأنى أوّل كل شئ أسفا أسفا لامزيد عليــه لرؤيتى الحكومة الفرنساوية يمثلها رجال الوزارة بكيفية سخيفة الى هذا الحد . (وكان هؤلاء الرجال قد أبدوا مخاوفهم من أن تنفيذ الأحكام قد يصطدم بحرمة دور الحريم فلا يستطيع المحضر القيام بمهمته » .

وفى ٢٨ فبراير كتب الى ايرام ما يأتى : « انى فهمت تمــام الفهم أفكار سمو الخديو . وساقوم بنفاذها بكل دقة » .

وأرسل الخديو فى ٣ مارس ســنة ١٨٧٣ الى نوبار ببرقية يقول له : «وصلتنى برقيتاك . فلا تبد أى تسامح فى شأن تدخل الدول فى أمر اختيار القضاة ـــ فان هذا التدخل لو سلمنا به ، ينشئ لنا حالا أسوأ من الأولى » .

وأرسل اليه فى ٥ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « وصلتنى برقيتك المشتملة على ملخص كتاب سفير فرنسا : ففيما يتعلق بالموضوع الأول فان طلب الحكومة الفرنساوية لا محل له إزاء الضمانات المقدّمة منا . وفيما يختص بالموضوع الثانى ، فلا تمنح شيئا غير ما أتى فى الكتاب الذى حررته لتعرّف مقاصدى » .

وأرسل اليه فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٣ الرسالة الآتية : « وصلتنى برقيتك المشتملة على أهم ما جاء فى كتاب الجنرال اجناتييف . انى أجد هذا الكتاب مكيافليا[1] جدّا . ولكنى مع ذلك أرى أننا نستطيع الاستفادة منه بأن ترد عليه بكتاب فى معنى ما يأتى أدناه . وأترك أمر التوسع فيه اليك تماما . (انى أشكرك على الكتاب الذى أرسلته الىّ والذى تعرفنى فيه بأنك عرضت على حكومتك مجموع مشروع الاصلاح للتصديق عليه . انى سعيد بأن أرى أنك توافق على هذا المشروع الذى لا اعتراض لك عليه . ولست أشك فى أنك ستحمل حكومة جلالة الامبراطور على مشاطرتك رأيك فيه . فلرغبتى فى اجتناب كل سوء تفاهم ، أكون ممنونا لجنابك اذا تفضلت وأعلمتنى ما اذا كنت فهمت جيدا معنى كتابك حتى أتمكن من أن أبرق لسمو الخديو موافقتك على المشروع بعد تأييد من حكومتك . وانى متأكد أن المخاوف التى نجمت عن الاقتراحات المعربة ستتلاشى حالا . وأشكرك على التمنيات التى تبديها فى أن مدّة الاختيار تبدى بجلاء مزايا الاصلاح وفوائده للجميع !) . « هذا الكاب يجب أن يحرّر بحيث أنه

(١) نسبة لمكيافلى الكاتب الايطالى الشهير مؤلف كتاب "الامير" الذى بين فيه كيف يجب أن يكون دهاء من ولى الحكم . فاشتقت الآداب الغربية من اسمه نعتا لوصف كل ما ينطوى على دهاء كبير .

يوجب ردّا . لأنه سيتعذر على الجنرال أن يجيب اجابة سلبية فمتى أجاب بالايجاب حصلنا على موافقة ممثلى ايطاليا وألمانيا وروسيا» .

وفى ١٥ مارس سنة ١٨٧٣ كتب نوبار باشا الى ايرام بك : «اذا وافق سمو الخديو على ردّى على كتاب ڤوجيبيه ، فانى أرجوه أن يعرفنى ذلك على لسان البرق ، واذا لم يوافق فانى أرجوه أن يمدّنى بأوامره» .

وعاد الخديو فأرسل فى ١٦ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية الى نوبار: «استلمت برقيتك الرقيمة ١٥ الجارى . ان شريف باشا بكتابه المرسل الى قنصل ايطاليا يقول له ان الحكومة الايطالية كانت ، منذ سنتين ، أبدت ارتياحها الى الكتاب المحرر منك الى المسيو دى مرتينو بخصوص اختيار القضاة . وان سمو الخديو لا يفهم الالحاحات الجديدة التى توجه اليه اليوم ، ولا يقدر أن يقبل كتاب السفير الايطالى لدى الباب العالى لأنه كتاب لا يتفق مع كرامة سموه واستقلال حكومته» .

وعاد فى ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ وأرسل برقية يقول له فيها : «انى أشاطرك تماما رأيك فى ضرورة عدم اجتماع السفراء إلا اذا كان لجميع ممثلى الدول السلطة اللازمة للبت فى المسائل معك وللاتفاق ، اذا اقتضت الحال ، على الاختلافات فى تفاصيلها . فاذا خوّلوا هــذه السلطة كان للاجتماع معنى . وإلا فانه لن ينجم عنه إلا مضار ربما كان أهمها الرجوع فى حلول قررتها مندوبية الوكلاء . انا اليوم لدينا قاعدة مكتسبة لنا الحق بالارتكاز عليها فى أن نطلب ردّا صريحا ايجابيا أو سلبيا . بين أنه فى اجتماع لا يكون الغرض منه محدّدا تمــام التحديد قد تنجم مسائل جديدة تؤجل الحل النهائى بدلا من تقديمه . وقد يمكن أن يستخدم ذلك الاجتماع لابطال كل عمل مندوبية

الوكلاء . هذا هو رأيي . ولكنك ، لكونك فى محل المداولات ، أقرب منى الى صحة الحكم فى المسألة » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ مايأتى : « انى أرجو سموّ الخديو أن يبرق لى ما اذا كان يوافق أم لا على طريقة الكتابة والعمل هذه ... ... وأتوسل اليه أن يمدّنى بأوامره » .

وكتب فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٣ : « قد قابلت المسيو دى ڤوجييه ؛ فكلمنى عن الرد الذى يلزمنى أن أرسله اليه والذى يعلم أنى أنتظر أوامر الخديو بخصوصه » .

وأرسـل (اسماعيل) الى نوبار فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٣ البرقية الآتيـة : « إنه يتعذر على قبول جواب سفير ايطاليا كما أرسلته لى ؛ لأنه لن يبقى لنا ، بعـد ذلك ، لا الموضوع ولا الشكل ، وتكون الدول قد انتهت الى انشاء محاكم دولية بدلا منهـا مصرية ! » .

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب نوبار الى ايرام بك : « ليس لدى جديد أبديه فى شأن الاصـلاح القضائى . فالبرقيات التى أرفق صورها طى هـذا قد أطلعت سموّ الخديو ، يوما فيوما ، على ما اطلعت أنا عليه » .

وفى ١٨ ابريل سـنة ١٨٧٣ كتب له قائلا : « ان سموّ الخديو سيرى أن هذا التعديل لا يعدل فى الحقيقة شيئا من طبيعة نياته فى شأن تشكيل محكمة الاستئناف . فأرجو تعريفى عما اذا كان سموّه يوافق على هذه الطريقة فى العمل » .

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له بخصوص الفرمان الذى أرادت الحكومة البريطانية أن يصدره السلطان بانشاء المحاكم المختلطة : « ولنعد الى البرقية الانجليزية

المرسلة الى إليت بشأن الفرمان لتقرير الاصلاح ، هلا يرى سموّ الخديو من الضرورى اخطار الصدر الأعظم لكى يجيب إليت شفويا بأن التصريح قد سبق اعطاؤه ، فلا داعى لفرمان . فان إليُت قد قال لى إن جوابا كهذا يمكنه من رفض فكرة حكومته بشأن الفرمان رفضا باتا . فانه اذا عرضت المسألة على الصدر الأعظم ، فأجاب بأن التصريح سبق منحه ، فانا سنتجنب مضايقة وأتعابا جمة ؛ ونجعل الباب العالى يتجنبها أيضا وكذلك الدول الراغبة فى الاصلاح رغبة حقيقية . فاذا رأى سموّ الخديو أن هذا ضرورى فانى أنا أو ايرام بك يمكنا أن نكلم الوزير فى هذا الشأن ... . فانى أعتقد أنه يلزم قطع أوصال هذه الفكرة الانجليزية فى الحال قبل أن تأخذ من الاتساع والقوة ما يصبح متعذرا معه قطعها » .

وكتب فى ٣٠ ابريل سـنة ١٨٧٣ الى ايرام بك : « ليهـدأ سموّ الخديو بالا : فان أوامره قد اتبعت بدقة . فاذا جاء للإليت ردّ فانى سأطلع سموّه عليه فى الحال دون أن أبدى أى ملحوظة للسفير البريطانى . ومع ذلك فانى متأكد من أنه لن يأتى لإليُت ردّ قبل مجىء سموّ الخديو الى الأستانة . وبناء على ذلك فان سموّه يمكنه أن يكون مرتاح البال .

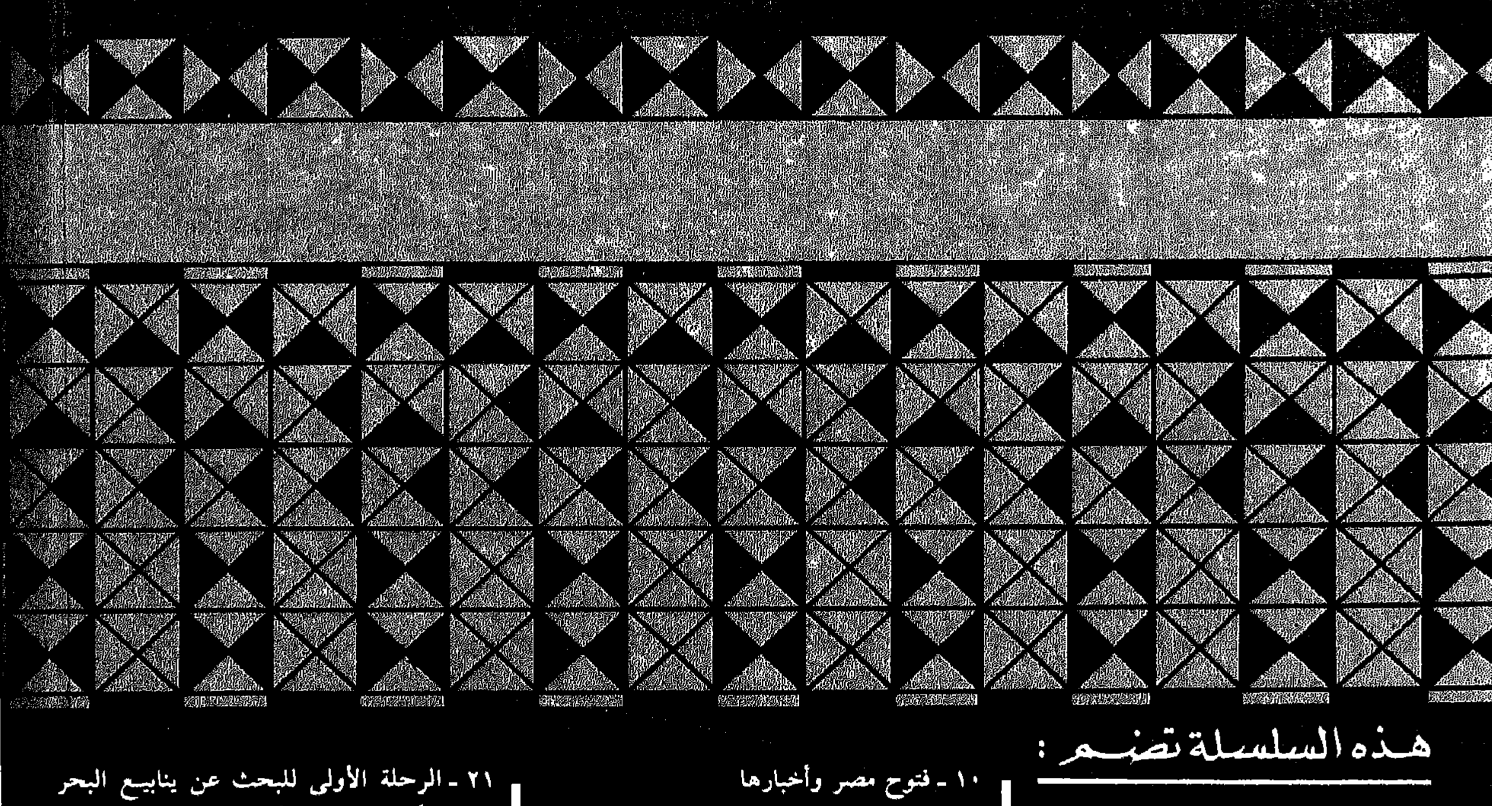
ان كتابى الى ڤوجييه يتكلم عن تشكيل المحاكم بالمعنى الذى طلبه سموّه . وعليـه فان أوامر سموّه قد نفذت بكل دقة واعتناء » .

فيؤخذ من جميع هذا أن (اسماعيل) ، فى مسألة انشاء المحاكم المختلطة ، كان الرأس المفكّر والعقل المدبر والرأى المسير ؛ وأما نوبار فانه لم يكن سوى الوسيط لنفاذ تدبيراته . على أن هذا لا يغمط من فضل نوبار شيئا ، ولا يقلل من الاعجاب بجهوده البتة .

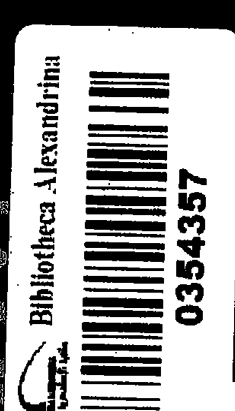
⁂

مسك الختام

والآن ، وقد انتهيت من عملى ، فانه لا يسعنى أن أختمه إلا بشكر الله على ما تفضل به ، سبحانه ، من إحاطته بفيوضات عنايته ؛ وأرجو ، وقد تحريت الحقائق فيه جهد استطاعتى ، أن يحل من قارئيه محل الاستحسان والقبول ؛ وأسأله ، جل جلاله ، أن يتولى عنى شكر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، الملك (فؤاد الأوّل) : فقد شملنى بفضله ، وعمنى باحسانه ، وغمرنى بجميل أياديه . مدّ الله عمره ، وأحياه حياة طيبة مباركة ، ومتع الأمة المصرية بجليل تدبيره ، وجميل إخلاصه ، وطيب نواياه ، وأقر عينه ، وشرح صدره ، بولىّ عهد مُلك مصر ، ثمرة فؤاده ، صاحب السمو الملكى (الأمير فاروق) . أدام الله بهجته ، وحفظ مهجته ، وأنبته للوطن العزيز نباتا حسنا .



هذه السلسلة تضم :



Thanks to
assayyad@maktoob.com

To: www.al-mostafa.com